

# المكاشفة البصيرة

في  
احكام السترة الطاهرة

تأليف  
الفقيه الحديث الشيخ يوسف البصري  
محققه وشرحه عليه، محمد تقى السيرجاني

دار الأضواء  
بيروت



Bibliotheca Alexandrina



0020475









الجلال نقباء البصيرة  
في  
احكام العترة الطاهرة

الطبعة الثانية مصححة  
جميع الحقوق محفوظة  
١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م

دار الأضواء

بيروت - النسيب - مشارط عبد الله المساح - بناية الترميم  
ص.ب. ٢٥/٤٠ - بريق النسيب - حائل

# الحدائق النبوية

في أحكام العترة الطاهرة

تأليف

الفقيه المحدث الشيخ يوسف الجزائري

المؤلف سنة ١١٨٦ هـ

حققه وعلق عليه محمد تقي الأديرواني

الجزء السادس

دار الأضواء

دمشق • لبنان

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على خير خلقه محمد وآله الطاهرين .

## كتاب الصلاة

وفيه أبواب ( الباب الاول ) في المقدمات :

### المقدمة الاولى

في فضل الصلوات اليومية وانها افضل الاعمال الدينية وان قبول سائر الاعمال موقوف على قبولها وانه لا يقبل منها إلا ما قبل عليه بقلبه وانه يجب المحافظة عليها في اوائل اوقاتها والالتيان بمحدودها وان من استخف بها كان في حكم التارك لها ، وينتظم ذلك في فصول :

( فصل ) روى ثقة الاسلام والصدوق في الصحيح عن معاوية بن وهب (١) قال : « سألت ابا عبد الله ( عليه السلام ) عن افضل ما يتقرب به العباد الى ربهم واحب ذلك الى الله تعالى ما هو ؟ فقال ما اعلم شيئاً بعد المعرفة افضل من هذه الصلاة ألا ترى ان العبد الصالح عيسى بن مريم قال : واوصاني بالصلاة » (٢) وزاد في الكافي « والزكاة ما دمت حياً » .

---

(١) رواه في الوسائل في الباب ١٠ من اعداد الفرائض

(٢) سورة مريم ، الآية ٣٢ .

وروى الشيخ الثلاثة في الصحيح عن معاوية بن وهب (١) « انه سأل ابا عبد الله ( عليه السلام ) عن افضل ما يتقرب به العباد الى ربهم ؟ فقال ما اعلم شيئاً بعد المعرفة افضل من الصلاة » .

بيان : في هذا الخبر الشريف فوائد يحسن التنبيه عليها والتعرض اليها لان كتابنا هذا كما يبحث عن الاحكام الفقهية يبحث ايضاً عن تحقيق معاني الاخبار المعصومية : ( الفائدة الاولى ) — يحتمل ان يكون المراد بالمعرفة في الخبر معرفة الله عز وجل ويحتمل الحمل على معرفة الامام ( عليه السلام ) فان هذا المعنى مما شاع في الاخبار كما تكاثرت في اخبارهم من اطلاق العارف على ما قابل الخالف . ويحتمل الاعم منها بل ومن سائر المعارف الدينية والاصول يقينية والاول يستلزم الاخيرين غالباً ، وفي كتاب الفقه الرضوي (٢) « واعلم ان افضل الفرائض بعد معرفة الله عز وجل الصلوات الخمس » وهو ظاهر في تأييد المعنى الاول ، والمراد بالصلوات هي اليومية والاشارة بهذه انما هو اليها لانها الفرد المتعارف المتكرر المنساق الى القهن عند الاطلاق ، وفي العدول الى الاشارة عن التسمية تنبيه على مزيد التعظيم وتميز بذلك لهذا الفرد اكل تميز كما قرر في محله من علم المعاني .

( الثانية ) — ظاهر الخبر يقتضي نفي افضلية غير الصلاة عليها والمطلوب ثبوت افضليتها على غيرها واحدها غير الآخر قلنا نفي وجود الافضل منها لا يمنع المساواة ومعها لا يتم المطلوب ، قال شيخنا البهائي زاده الله بهاء وشرقا في كتاب الحبل المتين : ما قصده ( عليه السلام ) من افضلية الصلاة على غيرها من الاعمال وان لم يدل عليه منطوق الكلام إلا ان المفهوم منه بحسب العرف ذلك كما يفهم من قولنا ليس بين اهل البلد افضل من زيد افضليته عليهم وان كان منطوقه نفي افضليتهم عليه وهو لا يمنع المساواة . انتهى . اقول : ويؤيده ان السؤال في الخبر عن افضلية ما يتقرب به العبد

واجبه الى الله عز وجل فلو لم يحمل على المعنى الذي ذكره شيخنا المشار اليه لزم عدم مطابقة الجواب للسؤال .

( الثالثة ) — ظاهر الخبر ان الصلاة افضل مطلقاً سواء كانت في اول وقتها او في وقت الاجزاء إلا انه روى عنه ( صلى الله عليه وآله ) (١) « افضل الاعمال الصلاة في اول وقتها » فيجب ان يقيد به اطلاق هذا الخبر عملاً بقاعدة وجوب حمل المطلق على المقيد وعلى هذا لا يتم المدعى . واجيب بان الخبر الاول دل على انها افضل مطلقاً وقت في اول الوقت او آخره والخبر الآخر دل على كونها في اول الوقت افضل الاعمال ولا منافاة بينهما يحتاج الى الحمل المذكور فان الصلاة مطلقاً اذا كانت افضل من غيرها من العبادات كان الفرد الكامل منها افضل الاعمال قطعاً بالنسبة الى باقي افرادها والى غيره .

( الرابعة ) — قل بعض مشايخنا ( قدس سره ) في جعله ( عليه السلام ) قول عيسى على نبينا وآله وعليه السلام « واوصاني بالصلاة ... الآية » (٢) . ويبدأ لافضلية الصلاة بعد المعرفة على غيرها نوع خفاء ، ولعل وجه ما يستفاد من تقديمه ( عليه السلام ) ما هو من قبيل الاعتقادات في مفتتح كلامه ثم اردافه ذلك بالاعمال البدنية والمالية وتصديره لها بالصلاة مقدماً لها على الزكاة ، ولا يبعد ان يكون التأييد لمجرد تفضيل الصلاة على غيرها من الاعمال من غير ملاحظة تفضيل المعرفة عليها ويؤيده عدم ايراده ( عليه السلام ) صدر الآية في صدر التأييد ، والآية هكذا « قل اني عبد الله اتاني الكتاب وجعلني نبياً وجعلني مباركا اينما كنت واوصاني بالصلاة والزكاة ما دمت حياً » (٣) انتهى كلامه زيد مقامه . وروى في الكافي عن زيد الشحام عن ابي عبد الله ( عليه السلام ) (٤) قال :

(١) رواه السيوطي في الجامع الصغير ج ١ ص ٤٨

(٢) و(٣) سورة مريم ، الآية ٣٢

(٤) رواه في الوسائل في الباب ١٠ من اعداد الفرائض



« سمعته يقول أحب الأعمال إلى الله تعالى الصلاة وهي آخر وصايا الأنبياء فما أحسن من الرجل أن يغتسل أو يتوضأ فيسبغ الوضوء ثم يتنحى حيث لا يراه أنيس فيشرف عليه وهو راكع أو ساجد ، أن العبد إذا سجد قاطل السجود نادى إبليس يا ويله اطاع وعصيت وسجد وأيت » ورواه في الفقيه مرسل (١) قال في الوافي في بعض نسخ الكافي « إبليس » مكن « أنيس » وهو نصيف وفي بعض نسخ الفقيه « أنسى » وفي بعض نسخ « فيشرف الله عليه » بآيات انظر الجلالة ولكل وجه وإن كان اثبات الجلالة والأنسي أوجه والمستتر في « بشرف » بدون الجلالة يعود إلى الأنسي أو الأنيس ، والغرض على التقادير البعد عن شائبة الرياء .

وروى في الكافي عن الوشاء (٢) قال : « سمعت الرضا ( عليه السلام ) يقول : « اقرب ما يكون العبد من الله عز وجل وهو ساجد وذلك قوله : واسجد واقرب » (٣) وعن يزيد بن خليفة (٤) قال : « سمعت أبا عبد الله ( عليه السلام ) يقول إذا قام المصلي إلى الصلاة نزل عليه الرحمة من أعنان السماء إلى أعنان الأرض وحفت به الملائكة وزاداه ملك لو يعلم هذا المصلي ما في الصلاة ما انتقل » .  
وعن أبي حمزة عن أبي جعفر ( عليه السلام ) (٥) قال : « قال رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) إذا قام العبد المؤمن في صلاته نظر الله إليه أو قال أقبل الله عليه حتى يصرف وأظلمت الرحمة من فوق رأسه إلى أفق السماء والملائكة تحفه من حوله إلى أفق السماء ووكل الله به ملكاً قائماً على رأسه يقول له أيها المصلي لو تعلم من ينظر إليك ومن تتاجي ما التفت ولا زلت من موضعك أبداً » .

(١) رواه عنه في الوسائل في الباب ١٠ من أعداد الفرائض

(٢) رواه في الوسائل في الباب ٢٣ من أبواب السجود

(٣) سورة العلق ، الآية ١٩

(٤) و (٥) رواه في الوسائل في الباب ٨ من أعداد الفرائض

وروى المشايخ الثلاثة بإسنادهم عن أبي عبد الله ( عليه السلام ) (١) قال :  
« صلاة فريضة خير من عشرين حجة وحجة خير من بيت مملوء ذهباً يتصدق منه حتى  
يقتنى » وفي بعضها خال من قوله « مملوء » وفي بعض « حتى لا يبقى منه شيء » عوض  
« يقتنى » بيان : الحجة المرة من الحج بالكسر على غير قياس والجمع حجج كسدره  
وسدر ، قال ثعلب قياسه الفتح ولم يسمع من العرب .

أقول : وهذا الخبر بحسب ظاهره لا يخلو من اشكالات : منها - ان الحجة مشتملة  
على صلاة فريضة وهي ركعتا الطواف وان كانت الحجة ندبة فان الصلاة فيها واجبة فيلزم  
تفضيل الشيء على نفسه بمراتب . ومنها - انه قد ورد « ان الحج افضل من الصلاة » (٢).  
ومنها - انه قد ورد « افضل الاعمال احزمها » (٣) .

وقد اجيب عن ذلك بوجوه اظهرها ثلاثة ( احدها ) ان تحمل الفريضة على اليومية  
لأنها الفرد للتبادر كما تقدم في الحديث الاول ويحمل حديث افضلية الحج على الصلاة  
على غير اليومية وحديث « افضل الاعمال احزمها » على ما عدا الصلاة اليومية او على ان  
المراد افضل كل نوع من الاعمال احزمه اي احزم ذلك النوع ، مثلاً - الوضوء في الحر  
والبرد والحج ماشياً وراكباً والصوم والصلاة في الصيف والشتاء ونحو ذلك .

و ( ثانياً ) - ان يراد بالفريضة اليومية كما تقدم وان يراد بالحج المنتوع به  
دون حجة الاسلام اذ لا تعدد فيها حتى يوزن متعددتها بشيء والصلاة التي في الحج  
المنتوع به ليست بفريضة حيث لم يفرضها الله تعالى عليه ابتداءً وانما جعلها المكلف على  
نفسه باحرامه للحج فصارت شرطاً لصحة حجه ، وعلى هذا فيكون الغرض من الحديث  
الحث على المحافظة على الصلوات المفروضة في طريق الحج بالانتيان بها بشروطها وحدودها

(١) رواه في الوسائل في الباب ١٠ من اعداد الفرائض

(٢) رواه في الوسائل في الباب ٤١ من ابواب وجوب الحج

(٣) وهو حديث ابن عباس كما في نهاية ابن الاثير وجمع البحرين مادة ( حمز )

وحفظ مواقيتها ، فان كثيراً من الحاج بضيعون فرائضهم اليومية في طريقهم الى الحج اما بتغيبات اوقاتها او بادائها على المركب او في الحمل او بالتيمم او مع عدم الطهارة في الثوب او البدن او نحو ذلك تهاوتاً بها واستخفافاً بشأنها ، والثواب انما يترتب للحاج على حجته المندوبة مع عدم الاخلال بشيء من صلواته اليومية وإلا فالصلاة المفروضة التامة في الجماعة بل في البيت افضل من حجة يتلوع بها .

و ( ثالثاً ) — انه يحتمل ان يكون ذلك مختلفاً باختلاف الاحوال ومقتضيات الحال في الاشخاص كما روى انه ( صلى الله عليه وآله ) ( ١ ) « سئل اي الاعمال افضل ؟ فقال الصلاة لاول وقتها » وسئل ايضاً مرة اخرى « اي الاعمال افضل ؟ فقال بر الوالدین » وسئل ايضاً « اي الاعمال افضل ؟ فقال حج مبرور » فخص كل سائل بما يليق بحاله من الاعمال ، فيقال ان السائل الاول كان عاجزاً عن الحج ولم يكن له والدان فكان الافضل بحسب حاله الصلاة والثاني كان له والدان محتاجان فجعل الافضل له برهما وهكذا الثالث .

وروى الشيخ في التهذيب بسنده عن ابي بصير عن ابي جعفر ( عليه السلام ) ( ٢ ) قال : « قال رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) لو كان على باب دار احدكم نهر فاعتسل منه في كل يوم خمس مرات كان يبقى في جسده شيء من الدرن ؟ قلنا لا . قال فان مثل الصلاة كمثل النهر الجاري كلما صلى صلاة كفرت ما بينهما من الذنوب » .

وروى الصدوق ( ٣ ) قال : « قال ابو جعفر ( عليه السلام ) ما من عبد من شيعتنا يقوم الى الصلاة إلا اكتفت به بعدد من خالفه ملائكة يصلون خلفه ويدعون الله تعالى له حتى يفرغ من صلاته » .

(١) رواه في الوسائل في الباب ١ من مواقيت الصلاة ولكن الثالث (الجهاد في سبيل الله)

(٢) رواه في الوسائل في الباب ٢ من اعداد العرائض

(٣) الفقيه ج ١ ص ١٣٤

( فصل ) روى الشيخان في الكافي والتهذيب مسنداً عن عبيد بن زرارة عن ابي عبد الله ( عليه السلام ) (١) قال : قال رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) والصدوق مرسلان قال : « قال رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) مثل الصلاة مثل عمود الفسطاط اذا ثبت العمود نفعت الاطناب والالوتاد والغشاء واذا انكسر العمود لم ينفع طنب ولا وتد ولا غشاء » .

وروى الشيخ في التهذيب بسنده عن علي ( عليه السلام ) (٢) قال : « قال رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) ان عمود الدين الصلاة وهي اول ما ينظر فيه من عمل ابن آدم فان صحت نظر في عمله وان لم تصح لم ينظر في بقية عمله » .

وروى في الكافي ومثله في التهذيب عن ابي بصير (٣) قال : « سمعت ابا جعفر ( عليه السلام ) يقول كل سهو في الصلاة يطرح منها غير ان الله تعالى يتم بالنوافل ، ان اول ما يحاسب به العبد الصلاة فان قبلت قبل ما سواها ، ان الصلاة اذا ارتفعت وقتها رجعت الى صاحبها وهي بيضاء مشرقة تقول حفظني حفظك الله واذا ارتفعت في غير وقتها تغير حدودها رجعت الى صاحبها وهي سوداء مظلمة تقول ضيعتني ضيعك الله » بيان : قوله : كل سهو الى قوله بالنوافل في الكافي خاصة والمعنى ان ما ذهل عنه في صلاته ولم يقبل عليه بقلبه فهو لا يرفع له ولا يحسب منها غير ان الله سبحانه يتمه بالنوافل .

وروى الشيخان ثقة الاسلام وشيخ الطائفة عن زرارة عن ابي جعفر ( عليه السلام ) (٤) قال : « بينا رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) جالس في المسجد اذ دخل رجل فقام يصلي فلم يتم ركوعه ولا سجوده فقال ( صلى الله عليه وآله ) نقر كنقر الغراب لئن مات هذا وهكذا صلاته ليموتن علي غير ديني » .

(١) و(٢) و(٤) رواه في الوسائل في الباب ٨ من اعداد الفرائض

(٣) رواه في الوسائل في الباب ١ من ابواب المواقيت

وروى في الكافي عن زرارة عن أبي جعفر ( عليه السلام ) (١) قال : « لا تتهاون بصلاتك فان النبي ( صلى الله عليه وآله ) قال عند موته ليس مني من استخف بصلاته ليس مني من شرب مسكراً لا يرد علي الحوض لا والله » .

وروى في الفقيه والكافي عنه ( صلى الله عليه وآله ) (٢) قال : « لا ينال شفاعتي من استخف بصلاته لا يرد علي الحوض لا والله » .

وروى في الكافي (٣) قال : « قال أبو الحسن الاول ( عليه السلام ) لما حضر أبي الوفاة قال لي يا بني لا ينال شفاعتنا من استخف بالصلاة » .

وروى في الكافي والتهذيب في الصحيح عن العيص عن الصادق ( عليه السلام ) (٤) قال : « والله انه ليأتي على الرجل خمسون سنة ما قبل الله منه صلاة واحدة فاي شيء أشد من هذا والله انكم انتم تعرفون من حيرانكم واصحابكم من لو كان يصلي لبعضكم ما قبلها منه لاستخفافه بها ان الله عز وجل لا يقبل إلا الحسن فكيف يقبل ما يستخف به ؟ »

وروى في الكافي في الصحيح عن زرارة عن أبي جعفر ( عليه السلام ) (٥) قال : « اذا ادى الرجل صلاة واحدة تامة قبلت جميع صلواته وان كن غير تامة وان افسدها كلها لم يقبل منه شيء منها ولم تحسب له نافلة ولا فريضة وانما تقبل النافلة بعد قبول الفريضة واذا لم يؤد الرجل الفريضة لم تقبل منه النافلة وانما جعلت النافلة ليتم بها ما افسد من الفريضة » .

وروى في الكافي (٦) في الصحيح عن ابان بن تغلب قال : « صليت خلف أبي عبدالله ( عليه السلام ) المغرب بالمزدلفة ، الى ان قال ثم التفت الي فقال يا ابان هذه

(١) و (٣) و (٤) رواه في الوسائل في الباب ٦ من اعداد الفرائض

(٢) رواه في الوافي في باب المحافظة على الصلاة

(٥) رواه في الوسائل في الباب ٨ من اعداد الفرائض

(٦) ج ١ ص ٧٤ وفي الوسائل في الباب ١ من ابواب المواقيت

الصلوات الخمس المفروضة من أقامهن وحافظ على موافقتين لقي الله يوم القيامة وله عنده عهد يمدخه به الجنة ومن لم يصلهن لموافقتين ولم يحافظ عليهن فذلك إليه ان شاء غفر له وان شاء عذبه .

وفي الحسن عن هارون بن خارجة عن أبي عبد الله ( عليه السلام ) (١) قال : « الصلاة وكل بها ملك ليس له عمل غيرها فإذا فرغ منها قبضها ثم صعد بها فان كانت مما تقبل قبلت وان كانت مما لا تقبل قيل له ردها على عبيدي فينزل بها حتى يضرب بها وجهه ثم يقول له اف لك ما يزال لك عمل يعني »

وروى في الفقيه بسنده عن مسعدة بن صدقة (٢) انه قال : « سئل أبو عبد الله ( عليه السلام ) ما بال الزاني لا تسميه كافراً وتترك الصلاة تسميه كافراً وما الحجة في ذلك ؟ فقال لان الزاني وما اشبهه إنما يفعل ذلك لمكان الشهوة لانها تغلبه وتترك الصلاة لا يتركها إلا استخفافاً بها ، وذلك لانك لا تجد الزاني يأتي المرأة إلا وهو مستلذ باتيانها اياها قاصداً اليها وكل من ترك الصلاة قاصداً لتركها فليس يكون قصده لتركها المذمة فإذا نفيت المذمة وقع الاستخفاف وإذا وقع الاستخفاف وقع الكفر » .

بيان : في هذه الاخبار الشريفة جملة من النكالت الطريفة والفوائد المنيعة يحسن التمرض لذكرها والتوجه لنشرها وذلك يقع في مقامات :

( الاول ) — ما دل عليه حديث أبي بصير المتقدم من قوله ( عليه السلام ) : برواية صاحب الكافي « كل سهو في الصلاة يطرح منه غير ان الله تعالى يتم بالنوافل » قد ورد نحوه في جملة من الاخبار : منها — رواية علي بن أبي حمزة عن أبي بصير (٣) قال « قال رجل لأبي عبد الله ( عليه السلام ) وانا اسمع جعلت فداك أي كثير السهو في الصلاة ؟

(١) رواه في الوسائل في الباب ٦ من اعداد الفرائض

(٢) رواه في الوسائل في الباب ١١ من اعداد الفرائض .

(٣) الفروع ج ١ ص ١٠١ وفي الوسائل في الباب ١٧ من اعداد الفرائض



فقال وهل يسلم منه احد ؟ فقلت ما اظن احداً أكثر سهواً مني فقال له ابو عبدالله ( عليه السلام ) يا ابا محمد ان العبد يرفع له ثلث صلاته ونصفها وثلاثة ارباعها واقل وأكثر على قدر سهوه فيها لكنه يتم له من النوافل . فقال له ابو بصير ما ارى النوافل ينبغي ان تترك على حال فقال ابو عبدالله ( عليه السلام ) اجل لا ، وصحيفة محمد بن مسلم عن ابي جعفر ( عليه السلام ) (١) قال : « ان العبد يرفع له من صلاته نصفها او ثلثها او ربعها او خمسها فما يرفع له إلا ما قبل عليه منها بقلبه وانما امروا بالنافلة ليتم لهم بها ما نقصوا من الفريضة » وفي معناها اخبار اخر .

قال شيخنا الشهيد الثاني - في شرح الرسالة النفاية عند ذكر المصنف بعض الاخبار المشار اليها - ما صورته : واعلم ان ظاهر الخبر يقتضي ان النوافل تكمل ما فاتت من الفريضة بسبب ترك الاقبال بها وان لم يقبل بالنوافل بل متى كانت صحيحة اذ لو لا ذلك لاجتاحت الدوافل حينئذ الى مكمل آخر ويتسلسل ويبقى حينئذ حكم النافلة التي لم يقبل بها عدم قبولها في نفسها وعدم ترتيب الثواب او كثيره عليها وان حصل بصحيحها جبر الفريضة مع الثواب الجزيل عليها ولو اقبل بها تضاعف الثواب وتم القرب والزلفى . انتهى كلامه زيد مقامه .

وعندي انه محل نظر نشأ من الغفلة وعدم التأمل في الأخبار الواردة في اللقائم وذلك فان الظاهر منها ان ذلك انما هو على حجة التوسعة للسكاف لو اخل بالاقبال في صلاته فانه يمكن تدارك ذلك بالنوافل ، والمستفاد من الاخبار باعتبار ضم بعضها الى بعض ان لهذا التدارك مراتب اولها ان يتدارك ما سعى به في الركعة الاولى واخر به من الاقبال فيها كلا او بعضاً في الركعة الثانية وان فاته ذلك فانه يتدارك في الركعتين الاخيرتين وان فاته ذلك فانه يتدارك ذلك بالاقبال على النوافل ، بذلك على ما ذكرنا ما رواه الصدوق في كتابي العلل والعيون في حديث علل الفضل بن شاذان الروية عن

الرضا (عليه السلام) (١) حيث قال : « انما جعل اصل الصلاة ركعتين وزيد على بعضها ركعة وعلى بعضها ركعتان ولم يزد على بعضها شي » لان اصل الصلاة انما هي ركعة واحدة لان اصل العدد واحد فاذا نقصت من واحد فليست هي صلاة فعلم الله عز وجل ان العباد لا يؤدون تلك الركعة الواحدة التي لا صلاة اقل منها بكاملها وتمامها والاقبال عليها فقرن اليها ركعة اخرى ليتم بالثانية ما نقص من الاولى ففرض الله عز وجل اصل الصلاة ركعتين فعلم رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) ان العباد لا يؤدون هاتين الركعتين بتمام ما امروا به وكمله فضم الى الظهر والعصر والعشاء الآخرة ركعتين ركعتين ليكون بهما تمام الركعتين الاولين ... الحديث » ثم ذكر ( عليه السلام ) ضم ركعة للمغرب وعدم ضم شي للصلاة الصبح . والاعبار بضم الركعات الزائدة على الثنتين الاولين لذلك غير هذا الخبر كثيرة ، وانت اذا ضمنت هذه الاخبار الى اخبار هذا المقام وجدت الحاصل منها ما ذكرناه من ارادة التوسعة على العباد في تدارك ما يحصل منهم من السهو والنفلة ، وجيئنا فاذا اهلوا التدارك في جميع هذه المراتب فقد قصرنا في حق انفسهم وصاروا حقيقين بالرد وعدم القبول اذ لا اعظم من هذه التوسعة ، لا ان المراد ما توهمه ( قدس سره ) من ترتب التكيل على كل نقص في العبادات فكل ناقص منها يحتاج الى مكمل فيلزم التسلسل لو لم يلزم ما ذكره . ثم انه لا يخفى ان الغرض من التكيل انما هو متى كانت الفريضة كلاً او بعضاً لم يقبل عليها فانه لا يثاب عليها على الاول ويثاب على ما اقبل عليه منها على الثاني ، والتكيل انما يحصل بشي فيه ثواب يسد هذا النقص في جميع الفريضة او بعضها ، والنصوص قد دلت على ان ما لا يقبل عليه من العبادة فريضة او نافلة فلا ثواب عليه وبذلك قد اعترف ايضاً ( قدس سره ) في كلامه المذكور فكيف يعقل من النافلة التي لم يقبل فيها ولا قبول لها ان تكون مكلة للفريضة ؟ فانه لا ثواب عليها على هذا التقدير ليكمل به ناقص الفريضة ولا يعقل للتكيل معنى غير ما ذكرناه

وبذلك على ما ذكرنا صحيحة زرارة الثانية (١) وقوله فيها « وان افسدها كلها - يعني الفريضة والنافلة بـعدم الاقبال فيها - لم يقبل منه شيء منها ولم تحسب له نافلة ولا فريضة ... الحديث » وبالجملة فكلام شيخنا المذكور (نور الله ضريحه) لا يخلو من الغفلة عن ملاحظة الأدلة في المقام .

( الثاني ) — ان ما دلت عليه هذه الاخبار من عدم قبول صلاة من لا يقبل بقلبه عليها وانه لا يقبل منها إلا ما اقبل عليه بقلبه هل المراد به القبول الكامل او عدم القبول بالمرة بحيث يعود العمل الى مصدره ؟ ونحوه ايضاً ما ورد من عدم قبول صلاة شارب الخمر الى اربعين يوماً وعدم قبول صلاة الآبق حتى يرجع الى مولاه والناشر حتى ترجع الى زوجها ونحو ذلك مما وردت به الاخبار ، المفهوم من كلام الاصحاب (رضوان الله عليهم) الاول وهو الظاهر وقيل بالثاني ، ولا خلاف بين الجميع في صحة صلاتهم وانها مجزئة ومبررة للذمة ما لم يعرض لها مبطل من خارج امتثاقاً نصاً وفتوى ، وانما الكلام كما عرفت في القبول المتني هل المراد منه القبول الكامل فيصير المتني متوجهاً الى القيد خاصة وان كانت موجبة للقبول وترتب الثواب في الجملة بناء على استلزام الاجزاء للثواب كما هو القول المشهور والمؤيد للنصور او ان المراد به القبول بالكلية بان لا يترتب عليها ثواب بالكلية وان كانت مجزئة بناء على ان قبول العبادة امر مقابـر للاجزاء وانه لا تلازم بينهما فقد تكون صحيحة مجزئة وان لم تكن مقبولة كما هو مرتضى المرتضى (رضي الله عنه) واليه يميل كلام شيخنا البهائي في كتاب الاربعين .

والاظهر عندي هو الاول ولنا عليه وجوه : ( الاول ) — ان الصحة المعبر عنها بالاجزاء اما ان تفسر بما هو المشهور من انها عبارة عن « وافية الأمر » وامثاله وحينئذ فلا ريب في ان ذلك موجب للثواب وعلى هذا فالصحة مستلزمة للقبول ، واما ان تفسر بما اسقط القضاء كما هو المرتضى عند المرتضى وعليه بنى ما ذهب اليه في المسألة . وفيه

انه يلزم القول بترتب القضاء على الاداء وهو خلاف ما يستفاد من الاخبار وخلاف ما صرح به غير واحد من محققي علمائنا الايرار من ان القضاء يتوقف على امر جديد ولا ترتب له على الاداء .

( الثاني ) — الظاهر انه لا خلاف بين كافة العقلاء في ان السيد اذا امره عبده امر ايجابيا بعمل من الاعمال ووعده الاجر على ذلك العمل فامثل العبد ما امره به . مولاه وآتى به فانه يجب على السيد قبوله منه والوفاء بما وعده فلو رده عليه ومنعه الاجر الذي وعده مع انه لم يخالف في شيء مما امره به فانهم لا يختلفون في لوم السيد ونسبته الى خلاف العدل سيما اذا كان السيد ممن يتمدح بالعدل والاكرام والفضل والانعام ، وما نحن فيه من هذا القليل فان الاوامر الايجابية قد آتى بها كما هو المفروض والاخلال بالاقبال الذي هو روح العبادة كما ورد او الاخلال بامر خارج عن العبادة كما في الامثلة الاخر لا يوجب الرد ، اما الاول فلان الامر به انما هو امر استجابي وقضيته ثبوت الكمال في العمل والكلام مبني على الامر الايجابي فلا منافاة ، واما الثاني فلانه خارج كما هو المفروض ولو ترتب قبول العبادة على عدم الاخلال بواجب او عدم فعل معصية لم تقبل إلا صلاة المعصومين .

( الثالث ) — انه لا خلاف بين اصحاب القولين المذكورين في ان هذه العبادة المنصبة بالصحة والاجزاء مسقطا للعقاب المترتب على ترك العبادة ومع فرض عدم القبول بالكيفية بحيث يعود العمل الى مصدره كما كان قبل الفعل فكأنه لم يفعل شيئا بارة ولا يعقل اسقاطها العقاب . اذ ارجاع العمل عليه على الوجه المذكور مما يوجب بقاءه تحت عهدة التكليف فكيف يتصور سقوط العقاب حينئذ ؟ واللازم من ذلك ان سقوط العقاب انما يترتب على القبول كما هو ظاهر لقوي العقول وحينئذ فيستلزم الثواب البتة . ومن اراد تحقيق المسألة زيادة على ما ذكرنا فليرجع الى كتابنا الدرر النجفية من الملتقطات اليوسفية فانه قد احاط باطراف الكلام زيادة على ما ذكرناه في هذا المقام .

( المقام الثالث ) — ما دل عليه خبر مسعدة بن صدقة من كفر تارك الصلاة تهاوناً واستخفافاً قد ورد في جملة من الاخبار ايضاً : منها — ما رواه في الكافي عن عبيد ابن زرار (١) قال : « سألت ابا عبدالله ( عليه السلام ) عن الكبائر فقال هن في كتاب علي ( عليه السلام ) سبع : الكفر بالله وقتل النفس وعقوق الوالدين واكل الربا بعد اليئنة واكل مال اليتيم ظلماً ، الى ان قال قلت فاكل درهم من مال اليتيم ظلماً أكبر ام ترك الصلاة ؟ قال ترك الصلاة . قلت فما عدت ترك الصلاة في الكبائر ؟ فقال اي شيء اول ما قلت لك ؟ قال قلت الكفر بالله . قال فان تارك الصلاة كافر يعني من غير علة » ومنها — ما رواه الصدوق في كتاب ثواب الاعمال والبرقي في المحاسن بسندهما عن ابي جعفر ( عليه السلام ) (٢) قال : « قال رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) ما بين المسلم وبين ان يكفر إلا ان يترك الصلاة الفريضة متعمداً او يتهاون بها فلا يصليها » وروى ايضاً في كتاب ثواب الاعمال عن ابي عبد الله ( عليه السلام ) (٣) عن جابر قال « قال رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) ما بين الكفر والايمان إلا ترك الصلاة » .  
والمفهوم من كلام الاصحاب ( وضوان الله عليهم ) حمل الكفر هنا علي غير المعنى المشهور المتبادر منه وذلك فان للكفر في الاخبار اطلاقاً عديدة :  
( الاول ) — كفر الجحود وهذا عملاً بخلاف في إيجابه للقتل وثبوت الارتداد به عن الدين .

( الثاني ) — كفر النعمة وعدم الشكر عليها ومنه قوله عز وجل حكاية عن سليمان علي نبينا وآله وعليه السلام « ليلوني » اشكر ام اكفر ومن شكر فاعما يشكر لنفسه ومن كفر قلن ربي غني كريم » (٤) وقوله تعالى : « لان شكرتم لازيدنكم ولئن كفرتم ان

(١) رواه في الوسائل في الباب ٤٦ من جهاد النفس

(٢) و(٣) رواه في الوسائل في الباب ١١ من اعداد الفرائض

(٤) سورة النمل ، الآية ٤٠

عذابي لشديد » (١) وغيرهما من الآيات .

( الثالث ) — كفر البراءة كقوله سبحانه حكاية عن ابراهيم ( عليه السلام )  
« كفرونا بكم وبدا بيننا وبينكم العداوة والبغضاء » (٢) يعني تبرأنا منكم ، وقوله تعالى  
حكاية عن ابليس وتبرؤه من اوليائه في الآخرة « أني كفرت بما اشركتمون  
من قبل » (٣) .

( الرابع ) — الكفر بتك ما امر الله تعالى من كبار الفرائض وارتكاب ما نهى  
عنه من كبار المعاصي كترك الزكاة والحج والزنا ، وقد استفاضت الروايات بهذا الفرد .  
والكفر بهذا المعنى يقابله الايمان الذي هو الاقرار باللسان والاعتقاد بالجنان  
والعمل بالاركان ، والكافر بهذا المعنى وان اطلق عليه الكفر إلا انه مسلم تجري عليه  
احكام الاسلام في الدنيا واما في الآخرة فهو من المرجئين لامر الله اما يعذبهم واما  
يتوب عليهم ، هذا على ما اخترناه وفاقاً لجملة من متقدمي اصحابنا كالصديق والشيخ  
المفيد واما على المشهور بين اصحابنا ( رضوان الله عليهم ) من عدم اخذ الاعمال في  
الايمان فانه عديم مؤمن وان كان يعذب في الآخرة ثم يدخل الجنة وتنااله الشفاعة .

ومن الأخبار الصريحة فيما ذهبنا اليه ما رواه في الكافي (٤) عن عبدالرحيم القصير  
قال : « كتبت مع عبدالملك بن اعين الى ابي عبدالله ( عليه السلام ) اسأله عن الايمان ماهو؟  
فكتب الي مع عبدالملك سألت رحك الله عن الايمان والايمان هو الاقرار باللسان وعقد في  
القلب وعمل بالاركان والايمان بعضه من بعض ، وهو دار وكذلك الاسلام دار والكفر  
دار فقد يكون العبد مسلماً قبل ان يكون مؤمناً ولا يكون مؤمناً حتى يكون مسلماً ، فالاسلام  
قبل الايمان وهو يشارك الايمان فاذا أتى العبد كبيرة من كبار المعاصي او صغيرة من صفات

(١) سورة ابراهيم ، الآية ٧ (٢) سورة الممتحنة ، الآية ٤

(٣) سورة ابراهيم ، الآية ٢٧

(٤) الاصول ج ٢ ص ٢٧ وفي الوسائل بعضه في الباب ٢ من مقدمة العبادات



المعاصي التي نهى الله عنها كان خارجاً من الإيمان ساقطاً عنه اسم الإيمان وثابتاً عليه اسم الاسلام فان تاب واستغفر عاد الى دار الايمان ، ولا يخرج الى الكفر إلا الجحود والاستحلال ، ان يقول للحلال هذا حرام والحرام هذا حلال ودان بذلك فعندها يكون خارجاً من الإيمان والاسلام داخلاً في الكفر وكان بمنزلة من دخل الحرم ثم دخل الكعبة واحداث في الكعبة حدثاً فاخرج من الكعبة والحرم وضربت عنقه وصار الى النار .

واصرح من ذلك دلالة على ان مرتكب الكبائر انما يخرج من الإيمان الى الاسلام دون ان يكون كافراً بالمعنى المتبادر صحيحة ابن سنان (١) قال : « سألت ابا عبد الله ( عليه السلام ) عن الرجل يرتكب الكبيرة من الكبائر فيموت هل يخرج من ذلك من الاسلام وان عذب كان عذابه كعذاب المشركين ام له مدة وانقطاع ؟ فقال من ارتكب كبيرة من الكبائر فزعم انها حلال اخرج من الاسلام وعذب اشد العذاب وان كان معترفا انه ذنب ومات عليه اخرج من الإيمان ولم يخرج من الاسلام وكان عذابه اهن من عذاب الاول » .

قال شيخنا العلامة ( قدس سره ) في كتاب المنتهى : ان تارك الصلاة مستحلاً كافر اجماعاً وان من تركها معتقداً لوجوبها لم يكفر وان استحققت القتل بعد ثلاث صلوات والتعزير فيهن ، وقال احمد في رواية يقتل لاحداً بل لكفره (٢) ثم قال في المنتهى ولا يقتل عندنا في اول مرة ولا اذا ترك الصلاة ولم يعزّر وانما يجب القتل اذا تركها مرة فعزّر ثم تركها ثانية فعزّر ثم تركها ثالثة فعزّر فاذا تركها رابعة فانه يقتل وان تاب ، وقال بعض الجمهور يقتل اول مرة (٣) .

وقال شيخنا المجلسي في كتاب البحار بعد نقل ذلك عن العلامة ونقل خبر

(١) المروية في الوسائل في الباب ٧ من مقدمة العبادات

(٢) و(٣) كافي المغني ج ٢ ص ٤٤٢

مسعدة وغيره : وحمل تلك الاخبار على الاستحلال بعيد اذ لا فرق حينئذ بين ترك الصلاة وفعل الزنا بل الطاهر انه محمول على احد معاني الكفر التي مضت في كتاب الايمان والكفر وهو مقابل للايمان الذي لا يصدر معه من المؤمن ترك الفرائض وفعل الكبائر بدون داع قوى ، وهذا الكفر لا يترتب عليه وجوب القتل ولا النجاسة ولا استحقاق خلود النار بل استحقاق الحد والتعزير في الدنيا والعقوبة الشديدة في الآخرة ، وقد بطلت على فعل مطلق الكبائر وترك مطلق الفرائض وعلى هذا المعنى لا فرق بين ترك الصلاة وفعل الزنا . انتهى .

اقول : لقاتل ان يقول انه وان اطلق الكفر على اصحاب الكبائر بهذا المعنى المذكور وترك الصلاة من جملتها إلا انه من المحتمل قريباً تخصيص الصلاة بهذا الحكم وهو كون تركها موجباً للكفر الحقيقي فانه ظاهر الاخبار الواردة في المقام حيث انه في خبر مسعدة (١) سئل عن الحجة في تخصيص تارك الصلاة باسم الكفر دون الزاني ، ونحوه ايضاً خبر آخر له نقله في الكافي ونقله شيخنا المجلسي في البحار عن كتاب قرب الاستناد عن مسعدة بن صدقة (٢) قال : « قيل لابي عبدالله ( عليه السلام ) ما فرق بين من نظر الى امرأة فزنى بها او خمر فشربها وبين من ترك الصلاة حتى لا يكون الزاني وشارب الخمر مستخفاً كما استخف تارك الصلاة وما الحجة في ذلك وما العلة التي تفرق بينهما ؟ قال الحجة ان كل ما ادخلت انت نفسك فيه لم يدنك اليه داع ولم يغلبك عليه غالب شهوة مثل الزنا وشرب الخمر ، وانت دعوت نفسك الى ترك الصلاة وليس ثم شهوة فهو الاستخفاف بعينه وهذا فرق ما بينهما » ويشير الى ذلك حديث عبيد بن زرارة المتقدم حيث انه ( عليه السلام ) عد الكفر اولاً في الكبائر والمتبادر منه هو المعنى المشهور ثم لما اعترضه السائل بانه لم يذكر ترك الصلاة في الكبائر احاله على الكفر الذي ذكره في صدر الخبر وان تارك الصلاة داخل فيه مع عده في الخبر جملة من الكبائر الواجبة لصحة

اطلاق الكفر بالمعنى الذي ذكره على فاعلها وقد اخرج ( عليه السلام ) ترك الصلاة عنها و اضافه الى الكفر الحقيقي كما هو ظاهر ، ويؤيده ايضا ما تقدم في الاخبار من ان الصلاة عمود الدين وانه لا يقبل شيء من الاعمال وان كانت سالمة من اللطالات إلا بقبول الصلاة ونحو ذلك مما دل على ان الشفاعة لا تنال تاركها ولا يرد عليه الحوض ، وفي حديث القداح عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (١) قال : « جاء رجل الى النبي ( صلى الله عليه وآله ) فقال يا رسول الله اوصني فقال لا تدع الصلاة متممداً فان من تركها متممداً فقد برئت منه ملة الاسلام » ونحو ذلك مما يشير الى زوال الايمان من اصله بتركها وكون تاركها كافراً ككفر حقيقة فتكون مخصصة من بين سائر الكبائر بذلك لما عرفت ، ومقابلة ذلك بمجرد الاستبعاد مع ظهور الاخبار فيه خروج عن نهج السداد ، ولعله لما ذكرناه مال المحدث الحر العالمي الى حمل الكفر هنا على الكفر الحقيقي حيث قال في كتاب الوسائل : « باب ثبوت الكفر والارتداد بترك الصلاة الواجبة جحوداً لها واستخفاً » (٢) إلا انه أيضاً من المحتمل قريباً ان المراد بذلك هو المبالغة في حق الصلاة والتنويه بشأنها وان مرتبتها فوق مرتبة سائر الفرائض ، ويشير الى ذلك ما رواه في الكافي عن عبيد بن زرارة (٣) قال : « سألت ابا عبدالله ( عليه السلام ) عن قوله تعالى : « ومن يكفر بالايمان فقد حبط عمله » (٤) قل ترك العمل الذي اقر به من ذلك ان يترك الصلاة من غير سقم ولا شغل » وعن عبيد بن زرارة أيضاً في الموثق (٥) قال : « سألت ابا عبدالله ( عليه السلام ) عن قول الله تعالى « ومن يكفر بالايمان فقد حبط عمله » (٦) قال من ترك العمل الذي اقر به . قلت فما موضع ترك العمل حتى يدعه اجمع ؟ قال منه الذي يدع الصلاة متممداً لا من سكر ولا من علة » والتقريب فيها انه

(١) رواه في الوسائل في الباب ١١ من اعداد الفرائض (٢) الباب ١١ من اعداد الفرائض

(٣) و (٥) رواه في الوسائل في الباب ٢ من مقدمة العبادات

(٤) و (٦) سورة المائدة ، الآية ٧

فسر الكفر هنا بكفر الترك وعد منه ترك الصلاة متممداً لا من علة ، والعمل في  
الخيرين وان كان اعم من المدعى إلا انه يجب تقييده بالاخبار الدالة على ان موجب  
الكفر انما هو ترك كباثر العبادات وارتكاب كباثر المعاصي ، وكيف كان فالظاهر  
قوة ما ذكرناه اولاً من اختصاص ترك الصلاة بهذا الحكم دون سائر كباثر الطاعات إلا  
ان الخطب بعظم في السامع ويتسع الحرق على الراقع لاستلزام كفر جمهور الناس اذ لا  
فرق بين ترك الصلاة بالكليّة وبين من صلى صلاة باطلة ولا يخفى ان الصلاة الصحيحة  
في عامة الناس اعز من الكبريت الاحمر ، نسأل الله سبحانه العفو عن الزلات واقالة  
الخطيئات . والله العالم .

( المقام الرابع ) - ما دل عليه صحيح ابان بن تغلب وحديث ابى بصير (١) -  
من الحث على المحافظة على الصلوات في اوقاتها وانها اذا صلاها لغير وقتها رجعت اليه  
تدعو عليه - مما يدل على مذهب الشيخين في ان الوقت الثاني انما هو لاصحاب الاعذار  
واما من ليس كذلك فوقته انما هو الاول ، والمراد بالمواقيت المأمور بالمحافظة فيهن هي  
اوائل الاوقات التي هي على المشهور وقت فضيلة والوقت الثاني وقت اجزاء وعلى مذهب  
الشيخين الاول وقت الاختيار والثاني وقت الاضرار واصحاب الاعذار ، وسيأتي  
مزيد بسط ان شاء الله تعالى في بيان صحة ما قلناه وحيث انه له محلا يبقى اخرنا  
الكلام فيه اليه .

( فصل ) - روى الصدوق في الفقيه في الصحيح عن زرارة بن اعين (٢)  
قال : « قلت لابي جعفر ( عليه السلام ) اخبرني عما فرض الله تعالى من الصلوات قال  
خمس صلوات في الليل والنهار . قلت هل سمعنا الله وبينهن في كتابه ؟ قال نعم قال الله  
عز وجل لئن لم يكن « اقم الصلاة للذكر الشمس الى غسق الليل » (٣) ودلوها زوالها

(١) ص ٨ و ٩ (٢) رواه في الوسائل في الباب ٢ من اعداد الفرائض

(٣) سورة بني اسرائيل ، الآية ٨٠

ففي ما بين دلك الشمس الى غسق الليل اربع صلوات فمما هن الله وبينهن ووقتهن وغسق الليل انتصافه ، ثم قال : « وقرآن الفجر ان قرآن الفجر كلن مشهوداً » (١) فهذه الخامسة ، وقال في ذلك « اقم الصلاة طرفي النهار » (٢) طرفاه المغرب والغداة « وزلفا من الليل » (٣) وهي صلاة العشاء الآخرة ، وقال : « حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى » (٤) وهي صلاة الظهر وهي اول صلاة صلاها رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) وهي وسط صلاتين بالنهار صلاة الغداة وصلاة العصر ، وقال في بعض القراءة « حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى صلاة العصر وقوموا لله قانتين في الصلاة الوسطى » قال وانزلت هذه الآية يوم الجمعة ورسول الله ( صلى الله عليه وآله ) في سفر ففقت فيها وتركها على حالها في السفر والحضر واخاف للمقيم ركعتين وانما وضعت الركعتان اللتان اضافهما النبي ( صلى الله عليه وآله ) يوم الجمعة للمقيم لمكان الخطبتين مع الامام فمن صلى يوم الجمعة في غير جماعة فليصلها اربع ركعات كصلاة الظهر في سائر الايام .

بيان : قد وقع الخلاف في المراد بالوسطى من الخمس المذكورة والعامية فيها اقوال متعددة قال بكل من الفرائض الخمس قائل وعلاه بملة تناسبه (٥) إلا ان المذكور في

(١) سورة بنى اسرائيل ، الآية ٨٠ (٢) و (٣) سورة هود . الآية ١١٦

(٤) سورة البقرة ، الآية ٢٣٩

(٥) انتهى الشوكاني في نيل الاوطار ج ١ ص ٢٧١ المحتملات في الصلاة الوسطى الى سبعة عشر : ١، العصر ٢، الظهر ٣، الصبح ٤، المغرب ٥، العشاء ٦، الجمعة في يوم الجمعة والظهر في سائر الايام ٧، احدى الخمس مبهمة ٨، جميع الصلوات الخمس ٩، العشاء والصبح ١٠، الصبح والعصر ١١، صلاة الجمعة ١٢، صلاة الخوف ١٣، صلاة التور ١٤، صلاة عيد الاضحى ١٥ ، صلاة عيد البطر ١٦، الجمعة فقط ١٧، صلاة الضحى وذكر الزرقاني احتجلا ١٨، انها الصلاة على محمد (ص) و ١٩، انها الحشوع والاقبال بانقلب لان الوسطى بمعنى الفضلى اي الافضل والمراد منه التوجه الى المولى سبحانه بقلبه =

كلام اصحابنا والمروى في اخبارنا منحصر في قولين ( احدهما ) انها الظهر وهذا هو الشهود والتؤيد المنصور . و ( ثانيها ) ما نقل عن المرتضى ( رضي الله عنه ) وجماعة انها العصر وبطل على ما هو المشهور الصحيحة المذكورة وما رواه الصدوق ( طاب ثراه ) في كتاب معني الاخبار في الصحيح عن ابي بصير يعني ليث المرادي (١) قال : « سمعت ابا عبدالله ( عليه السلام ) يقول الصلاة الوسطى صلاة الظهر وهي اول صلاة انزل الله على نبيه » وروى الطبرسي في مجمع البيان عن ابي جعفر وابي عبدالله ( عليهما السلام ) في الصلاة الوسطى « انها صلاة الظهر » (٢) وعن علي ( عليه السلام ) (٣) « انها الجمعة يوم الجمعة والظهر في سائر الايام » وروى الثمة الجليل - علي بن ابراهيم في تفسيره (٤) في الصحيح عن عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) « انه قرأ حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر وقوموا لله قانتين ... الحديث » وروى العيني في تفسيره عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر ( عليه السلام ) (٥) قال : « كانت له الصلاة الوسطى ؟ فقال حامضوا على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر وتووا لله قانتين ، والوسطى هي الظهر وكذلك كان يقرأها رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) » ووجه انتسمية على هذا القول ظاهر مما ذكره ( عليه السلام ) في الخبر وقيل لانها وسط النهار وغير ذلك ، والمعتمد ما دل عليه الخبر المذكور .

وفي المغني لابن قدامة الخليل ج ١ ص ٣٧٨ انها صلاة العصر في قول اكثر اهل العلم من اصحاب النبي (ص) . وفي الدر المختار للحصكفي الخفي ج ١ ص ٧٥ في وقت العصر انها هي الوسطى على المذهب . وفي المهذب للشيخ الرازي الشافعي ج ١ ص ٥٣ انها الصبح . وفي شرح الزرقاني المالكي على مختصر ابي الضياء انها صلاة الصبح على المشهور وهو قول مالك وعلاء المدينة وابن عباس وابن عمر .

(١) و (٢) و (٣) رواه في الوسائل في الباب ٥ من اعداد الفرائض (٤) ص ٦٩

(٥) رواه في مستدرك الوسائل في الباب ٥ من اعداد الفرائض



وبما يدل على ما ذهب اليه المرتضى ما ذكره في الفقه الرضوي حيث قال ( عليه السلام ) (١) « قال العالم الصلاة الوسطى العصر » ويشير اليه ما في الفقيه في باب علة وجوب خمس صلوات في خمسة مواقيت في حديث نفع من اليهود سألوا النبي ( صلى الله عليه وآله ) عن مسائل كان من جملتها السؤال عن فرض الصلوات الخمس في هذه المواقيت الخمسة (٢) حيث قل ( صلى الله عليه وآله ) : « واماصلاه العصر فهي الساعة التي اكل فيها آدم من الشجرة فاخرجه الله تعالى من الجنة فامر الله عز وجل ذريته بهذه الصلاة الى يوم القيامة واختارها لاني فهي من احب الصلوات الى الله عز وجل واوصاني ان احفظها من بين الصلوات .. الحديث » .

هذا ما وقتت عليه مما يصلح ان يكون حجة له ، ولا يخفى ما فيه في مقابلة تلك الاخبار ، والظاهر حمل خبر كتاب الفقه على التقية ، واما الخبر الآخر فهو غير ظاهر في المناقاة لان الامر بالمحافظة عليها لا يستلزم ان تكون هي الوسطى المأمور بها في تلك الآية بل يجوز ان تكون منضمة اليها في المحافظة كما دلت عليه القراءة المذكورة في صحيح عبدالله بن سنان ورواية محمد بن مسلم الرويتين في تفسير علي بن ابراهيم والعباسي ، قوله في الخبر المذكور (٣) « وقال في بعض القراءة » يحتمل ان يكون من كلام الامام ( عليه السلام ) وهو الاقرب ويحتمل ان يكون من كلام الراوي .

ثم ان نسخ الاخبار المروي فيها هذا الخبر (٤) قد اختلفت في ذكر الواو وعدمه في هذه القراءة المنقولة قبل افظ صلاة العصر ، ففي الفقيه كما عرفت وكذا في العلال والكافي بدون الواو ويلزم على ذلك تفسير الوسطى بصلاة العصر كما ذهب اليه المرتضى ( رضي الله عنه ) والذي في التهذيب هو عطف صلاة العصر على الصلاة الوسطى ، وبما ذكرنا صرح المحقق الحسن في كتاب المنتقى ايضاً فقال : ان نسخ الكتاب اختلفت في اثبات

(١) البحار ج ١٨ ص ٢٧ (٢) رواه في الوسائل في الباب ٢ من اعداد الفرائض

(٣) و (٤) وهو صحيح زرارة المتقدم ص ٢٠

الواو مع صلاة العصر في حكاية القراءة في بعضها بالواو وفي بعضها بدونها . انتهى .  
 اقول : والاظهر عندي حل حذف الواو واسقاطها من تلك الكتب اما على  
 السهو من قلم المصنفين او النساخ من اول الامر ثم جرى عليه النقل ، والدليل على ذلك  
 استفاضة الاخبار من طرق الخاصة والعامة الدالة على نقل هذه القراءة بنقل الواو فيها  
 غير هذا الخبر ، فمن ذلك ما قدمناه من صحيحة عبدالله بن سنان ورواية محمد بن مسلم  
 المنقولتين عن تميمي علي بن ابراهيم والعباسي ، ومن ذلك ما نقله السيد الزاهد  
 العابد رضي الدين بن طاووس في كتاب فلاح السائل (١) قل ( قدس سره ) : رويت  
 عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر ( عليه السلام ) قال : « كتبت امرأة الحسن بن علي  
 ( عليهما السلام ) مصحفاً فقال الحسن للكتاب لما بلغ هذه الآية : حافظوا على الصلوات  
 والصلاة الوسطى وصلاة العصر وقوموا لله قانتين » ورويت من كتاب ابراهيم الخزاز  
 عن ابي بصير عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) قال : « حافظوا على الصلوات والصلاة  
 الوسطى وصلاة العصر وقوموا لله قانتين » قال ورواه الحاكم النيسابوري في الجزء  
 الثاني من تاريخ نيسابور من طريقهم في ترجمة احمد بن يوسف السلمي باسناده الى ابن عمر  
 قال : « امرت حفصة بنت عمران يكتب لها مصحف فقالت لا كتاب اذا اتيت على آية  
 الصلاة فأذني حتى آمرك ان تكتبه كما سمعته من رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) فلما  
 آذنها امرته ان يكتب « حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر » وروى  
 ابو جعفر بن بابويه في كتاب معاني الاخبار (٢) في باب معنى الصلاة الوسطى مثل هذا  
 الحديث عن عائشة . انتهى كلامه زيد مقامه .

اقول : وقد نقل الصدوق في كتاب معاني الاخبار اخباراً عديدة من طرق  
 القوم بهذه الكيفية ، ومن جميع هذه الاخبار يظهر ايضاً ان المراد بالصلاة الوسطى صلاة  
 الظهر ، والمفهوم منها ايضاً ان هذه القراءة قد اسقطها اصحاب الصدر الاول حين جمعوا

القرآن ولهذا ان هؤلاء المذكورين يتلافون ثقلها في مصاحفهم لعلهم يثبتوا عنه ( صلى الله عليه وآله ) وقد عرفت من روايتي علي بن ابراهيم والعباسي ان تلك القراءة ايضاً ثابتة عن اهل البيت ( عليهم السلام ) لدلالة الاولى على ان الصادق ( عليه السلام ) كان هكذا يقرأها ودلالة الثانية على ان الرسول ( صلى الله عليه وآله ) كان هكذا يقرأها قوله ( عليه السلام ) (١) « انزلت هذه الآية يوم الجمعة ... الى آخره » الظاهر ان الغرض من هذا بيان ان القنوت انما امر به في ذلك الوقت في الصلاة الوسطى في الركعتين الاوليتين اللتين صلاهما يوم الجمعة وهو في السفر كما يدل عليه قوله ( عليه السلام ) « وقوموا لله قانتين في صلاة الوسطى » واما قوله « وتركها على حالها في السفر والحضر » اي ترك هاتين الركعتين في ذلك الوقت من هذا اليوم على حالهما في السفر من غير زيادة لوجوب الفجر في السفر وفي الحضر لانها تصلى جمعة واطاف للمقيم الغير المصلي للجمعة او المقيم يعني في غير الجمعة ركعتين ، والاول اظهر كما يشعر به تنمة الخبر ، ثم علل وضع الركعتين عن المقيم المصلي جمعة بالنسبة الى المقيم الغير المصلي جمعة بان الخطبتين قائمة مقامهما . وحينئذ فما نوهه بعض الافاضل من الاشكال في هذا المجال ناشئ من عدم التأمل في اطراف المقال .

ثم ان ظاهر الخبر مما يدل على وجوب القنوت في الصلاة الوسطى خاصة فلا استدلال بالآية على وجوب القنوت مطلقاً كما نقل عن الصدوق ومن تبعه ليس في محله ، وتقريب الاستدلال بعدم القائل بالفصل فيطرد في غير الوسطى مردود عندنا بعدم الاعتماد على الاجماع بسيطاً كان او مركباً ، وسيأتي تحقيق المسألة في محله ان شاء الله تعالى .

وعن محمد بن الفضيل (٢) قال : « سألت عبداً صالحاً ( عليه السلام ) عن قول الله عز وجل « الذين هم عن صلاتهم ساهون » (٣) قال هو التضييع .

(١) في صحيح زرارة ص ٢٠ (٢) رراه في الوسائل في الباب ٧ من اعداد المرائض

(٣) سورة الماعون ، الآية ٥

وعن السكوني عن أبي عبد الله ( عليه السلام ) (١) قال : « قال رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) لا يزال الشيطان ذعراً من المؤمن ما حافظ على الصلوات الخمس فإذا ضيعهن تجرأ عليه فادخله في العظم » .

وعن الفضيل في الصحيح أو الحسن (٢) قال : « سألت أبا جعفر ( عليه السلام ) عن قول الله عز وجل « الذين هم على صلاتهم يحافظون » (٣) قال هي الفريضة . قلت « الذين هم على صلاتهم دائمون » (٤) قال هي النافلة » .

وعن داود بن فرقد (٥) قال : « قلت لأبي عبد الله ( عليه السلام ) « إن الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً » (٦) قال كتاباً ثابتاً وليس أن عجبت قليلاً أو آخرت قليلاً بالذي يضررك ما لم تضيع تلك الأضاعة فإن الله عز وجل يقول لقوم أضاعوا الصلاة واتبعوا الشهوات فسوف يلقون غياً » (٧) .

وروى الصدوق في كتاب عيون الأخبار بسنده عن الرضا عن أبيه ( عليهما السلام ) (٨) قال : « قال رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) إذا كان يوم القيامة يدعى بالعبد قاول شيء يسأل عنه الصلاة فإن جاء بها تامة وإلا زخ في النار » قال : « وقال رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) لا تضيعوا صلاتكم فإن من ضيع صلاته حشر مع قارون وهامان وكان حقاً على الله أن يدخله النار مع المنافقين قالويل لمن لم يحافظ على صلاته وأداء سنة نبيه » .

بيان : قد تقدم أن من جملة التضيع التأخير إلى الوقت الثاني من غير علة ولا عنر كما سيأتي تحقيقه إن شاء الله تعالى في محله من الاوقات .

(١) و(٢) (٥؛ ٨) رواه في الوسائل في الباب ٧ من اعداد العرائض

(٣) سورة المعارج ، الآية ٣٤ (٤) سورة المعارج ، الآية ١٣

(٦) سورة النساء ، الآية ١٠٤ (٧) سورة مريم ، الآية ٦٠

## المقدمة الثانية

في اعداد الصلوات اليومية ونوافلها وما يتبع ذلك من الاحكام ، روى ثقة الاسلام في الكافي في الصحيح او الحسن عن الفضيل بن يسار عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (١) قال : « الفريضة والثلاثة احدى وخمسون ركعة : منها ركعتان بعد العتمة جالسا تعدان بركعة وهو قائم ، الفريضة منها سبع عشرة ركعة والثلاثة اربع وثلاثون ركعة » وبهذا الاسناد عن الفضيل والبقباقي وبكبير (٢) قالوا . « سمعنا ابا عبدالله ( عليه السلام ) يقول كان رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) يصلي من التطوع مثلي الفريضة وبصوم من التطوع مثلي الفريضة » .

وروى في الكافي والتهذيب عن ابن ابي عمير (٣) قال : « سألت ابا عبدالله ( عليه السلام ) عن افضل ما جرت به السنة من الصلاة قال تمام الحسين » .

وروى في الكافي والتهذيب عن حنان (٤) قال : « سألت عمرو بن حريث ابا عبدالله ( عليه السلام ) وانا جالس فقال له جعلت فداك اخبرني عن صلاة رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) قال كان النبي يصلي ثمانين ركعات الزوال واربعاً الاولى وثماني بعدها واربعاً العصر وثلاثاً المغرب واربعاً بعد المغرب والعشاء الآخرة اربعاً وثماني صلاة الليل وثلاثاً الوتر وركعتي الفجر وصلاة الغداة ركعتين . قلت جعلت فداك فان كنت اقوى على اكثر من هذا يعذبني الله على كثرة الصلاة ؟ فقال لا ولكن يعذب على ترك السنة » .

وروى في الفقيه عن الصيقل عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (٥) قال : « اني لامقت الرجل يأتيني فيسألني عن عمل رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) فيقول ازيد كأنه يرى ان رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) قصر في شيء ، واني لامقت الرجل قد قرأ

(١) و(٢) و(٣) و(٤) رواه في الوسائل في الباب ١٣ من اعداد الفرائض

(٥) ج ١ ص ٣٠٣

القرآن ثم يستيقظ من الليل فلا يقوم حتى اذا كان عند الصبح قام يبادر بصلاته .  
 بيان : الظاهر ان مقت الاول لما يفهم من كلامه من انه بزيادته في الصلاة على ما كان يأتي به ( صلى الله عليه وآله ) كأنه يريد ان يفوقه ويملو عليه بالزيادة وهو ان لم يكن كفراً فهو جبل محض لان العبرة ليس بكثرة الصلاة بل بالاقبال عليها الذي هو روح العبادة والالتيان بها على اكل وجوها ، ومن ذا الذي يروم بلوغه في المقام الاول؟ وكذا في المقام الثاني حتى انه روى (١) « انه كان يقوم في الصلاة على اطراف اصابعه حتى تورمت قدماء اجهاداً لنفسه في العبادة حتى عاتبه الله تعالى على ذلك رأفة به فقال : طه ما انزلنا عليك القرآن لتشقى » (٢) « وكان يقسم الليل انصافاً فيقوم في صلاة الليل بطوال السور وكان اذا ركع يقال لا يدري متى يرفع واذا سجد يقال لا يدري متى يرفع » (٣) ونحو ذلك . والظاهر ان مقت الثاني لمزيد الكسل عن صلاة الليل اذا كان ممن يقرأ القرآن ويحفظ سورة وتلاوتها ينتبه في وقت صلاة الليل فلا يقوم اليها حتى اذا فجأه الصبح قام مبادراً بها يصلحها بعجل وقلة توجه واقبال او يزاحم بها الفريضة في وقتها .  
 وروى في السكافي والتهذيب في الصحيح او الحسن عن الحلبي (٤) قال : « سألت ابا عبد الله ( عليه السلام ) هل قبل المشاء الآخرة وبعدها شيء ؟ قال لا غير اني اصلي بعدهم ركعتين ولست احسبهما من صلاة الليل » بيان : الظاهر ان الاستفهام عن توظيف شيء من النوافل قبل او بعد مثل سائر النوافل الموظفة فاجاب بـ « لا » وذلك لان العلة كما سيأتي بيانه في المقام ان شاء الله تعالى ان هاتين الركعتين انما زيدتا على الموظف في اليوم واليلة لاحدى جهتين يأتي ذكرهما ان شاء الله ، وفي قوله : « ولست احسبهما من صلاة الليل » رد على ما ذهب اليه العامة من جواز تقديم الوتر الموظف آخر الليل في اوله

(١) تفسير البرهان ج ٢ ص ٦٧٠

(٢) سورة طه ، الآية ١ و ٢ (٣) الوسائل في الباب ٥٣ من ابواب الموافات

(٤) رواه في الوسائل في الباب ٢٧ من اعداد الفرائض

فان استيقظوا آخر الليل اعدوه وصلوا وترين في ليلة (١) .

وروى الشيخ في التهذيب في الحسن عن عبدالله بن سنان (٢) قال : « سمعت ابا عبدالله (عليه السلام) يقول لا تصل اقل من اربع واربعين ركعة . قال ورأيت يصلي بعد العتمة اربع ركعات » يان : قل في الوافي اما الاربع ركعات فلعلها كانت غير الرواتب اوقضاء لها . انتهى .

وروى الشيخان المذكوران في السكتين عن احمد بن محمد بن ابي نصر (٣) قال : « قلت لابي الحسن ( عليه السلام ) ان اصحابنا يختلفون في صلاة التطوع : بعضهم يصلي اربعا واربعين وبعضهم يصلي خمسين فاخبرني بالذي تعمل به انت كيف هو حتى اعمل بمثله ؟ فقال اصلي واحدة وخمسين ركعة ثم قال امسك - وعقد يده - الزوال ثمانية واربعاً بعد الظهر واربعاً قبل العصر وركعتين بعد المغرب وركعتين قبل العشاء الآخرة وركعتين بعد العشاء من فعود تمدان بركعة من قيام وثمان صلاة الليل والوتر ثلاثاً وركعتي الفجر والفرائض سبع عشرة فذلك احدى وخمسون ركعة » .

وروى في الكافي في الصحيح عن حماد بن عثمان (٤) قال : « سأله عن التطوع بالنهار فذكر انه يصلي ثمان ركعات قبل الظهر وثمان بعدها » .

وعن الحارث بن المغيرة في الصحيح (٥) قال : « قال ابو عبدالله ( عليه السلام )

(١) في المغنى ج ٢ ص ١٦٣ « من اوتر من الليل ثم قام للتهجد فالمستحب ان يصلي مثنى مثنى ولا ينقض وتره » وفي ص ١٦٤ قال : « سئل احمد عن من اوتر يصلي بعدها مثنى مثنى قال نعم ولكن يكون الوتر بعد ضجعة » وفي الفقه على المذاهب الاربعة ج ١ ص ٢٩٢ « عند المالكية اذا قدم الوتر عقب صلاة العشاء ثم استيقظ آخراً الليل وتنفل كره له ان يعيد الوتر » .

(٢) رواه في الوسائل في الباب ١٤ من اعداد الفرائض

(٣) و(٤) رواه في الوسائل في الباب ١٣ من اعداد الفرائض .

(٥) رواه في الوسائل في الباب ٢٤ من اعداد الفرائض

اربع ركعات بعد المغرب لا تدعى في حضر ولا سفر ، ونحوه في خبر آخر عنه ( عليه السلام ) ايضاً (١) وزاد فيه « وان طلبت الخيل » .

وروى الشيخ في التهذيب عن زرارة (٢) قال : « سمعت ابا جعفر ( عليه السلام ) يقول كان رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) لا يصلي من النهار شيئاً حتى تزول الشمس فاذا زالت قدر نصف اصبع صلى ثماني ركعات فاذا فاه النبي ذراعاً صلى الظهر ثم صلى بعد الظهر ركعتين ويصلي قبل وقت العصر ركعتين فاذا فاه النبي ذراعين صلى العصر وصلى المغرب حين تغيب الشمس فاذا غاب الشفق دخل وقت العشاء وآخر وقت المغرب اياك الشفق فاذا آت الشفق دخل وقت العشاء وآخر وقت العشاء ثلث الليل ، وكان لا يصلي بعد العشاء حتى ينتصف الليل ثم يصلي ثلاث عشرة ركعة منها الوتر ومنها ركعتا الفجر قبل الغداة فاذا طلع الفجر وضاء صلى الغداة » .

وروى في الفقيه مرسل (٣) قال : « قال ابو جعفر ( عليه السلام ) كان رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) لا يصلي من النهار شيئاً حتى تزول الشمس فاذا زالت صلى ثماني ركعات وهي صلاة الاواوين تفتح في تلك الساعة ابواب السماء ويستجاب الدعاء وتهب الريح وينظر الله الى خلقه فاذا فاه النبي ذراعاً صلى الظهر اربعاً وصلى بعد الظهر ركعتين ثم صلى ركعتين اخراوين ثم صلى العصر اربعاً اذا فاه النبي ذراعاً ثم لا يصلي بعد العصر شيئاً حتى تؤوب الشمس فاذا آت وهو ان تغيب صلى المغرب ثلاثاً وبعد المغرب اربعاً ثم لا يصلي شيئاً حتى يسقط الشفق فاذا سقط الشفق صلى العشاء ثم اوى رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) الى فراشه ولم يصل شيئاً حتى يزول نصف الليل فاذا زال نصف الليل صلى ثماني ركعات واوتر في الربع الاخير من الليل بثلاث ركعات

(١) رواه في الوسائل في الباب ٢٤ من اعداد الفرائض

(٢) رواه في الوسائل في الباب ١٠ من ابواب المواقيت

(٣) رواه في الوسائل في الباب ١٤ من اعداد الفرائض



فقرأ فيهن فاتحة الكتاب وقل هو الله أحد ويفصل بين الثلاث بتسليمه ويتكلم ويأمر بالحاجة ولا يخرج من معصاه حتى يصلي الثالثة التي يوتر فيها ويقنت فيها قبل الركوع ثم يسلم ويصلي ركعتي الفجر قبل الفجر وعنده وبعده ثم يصلي ركعتي الصبح وهو الفجر اذا اعترض الفجر واضاء حسناً، فهذه صلاة رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) التي قبضه الله عز وجل عليها .

وروى في التهذيب عن يحيى بن حبيب (١) قال : « سألت الرضا ( عليه السلام ) عن افضل ما يتقرب به العباد الى الله تعالى من الصلاة ؟ قال ست واربعون ركعة فرائضه ونوافله قلت هذه رواية زرارة ؟ قال أو ترى أحداً كل اصدع بالحق منه ؟ » .

وعن أبي بصير (٢) قال : « سألت ابا عبدالله ( عليه السلام ) عن التطوع بالليل والنهار فقال الذي يستحب ان لا يقصر عنه ثمان ركعات عند زوال الشمس وبعد الظهر ركعتان وقبل العصر ركعتان وبعد المغرب ركعتان وقبل العتمة ركعتان ومن السحر ثمان ركعات ثم يوتر والوتر ثلاث ركعات مفصولة ثم ركعتان قبل صلاة الفجر ، واحب صلاة الليل اليهم آخر الليل » بيان : من المحتمل قريباً ان يكون قوله في آخر الخبر « واحب صلاة الليل اليهم » من كلام أبي بصير والمراد بضمير « اليهم » الأئمة ( عليهم السلام ) ويحتمل ان يكون من قول الامام ( عليه السلام ) ويكون الضمير راجعاً الى الأمرين بها وهم الرسول والأئمة ( صلوات الله عليهم ) .

وروى الشيخ في الموثق عن زرارة (٣) قال : « قلت لأبي عبدالله ( عليه السلام ) ما جرت به السنة في الصلاة ؟ قال ثمان ركعات الزوال وركعتان بعد الظهر وركعتان قبل العصر وركعتان بعد المغرب وثلاث عشرة ركعة من آخر الليل منها الوتر وركعتا الفجر . قلت فهذا جميع ما جرت به السنة ؟ قال نعم . فقال ابو الخطاب أفرأيت ان قوي فزاد ؟ قال فجلس وكان متكئاً قال ان قويت فصلها كما كانت تصلى وكما ليست في ساعة

من الظهر فليست في ساعة من الليل ان الله عز وجل يقول : ومن آتاه الليل فسيح « (١) بين : هذا الخبر مؤيد لما قدمنا في بيان مقت الصادق ( عليه السلام ) لمن سأل عن عمل رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) فيقول ازيد ، وحاصل كلامه ( عليه السلام ) ان هذا العدد وان قل في النظر إلا انه صعب من حيث اخذ الاقبال والخشوع فيه وتفريقه في الساعات المذكورة والمداومة عليه ونحو ذلك مما تقدم .

وروى الشيخ في الصحيح عن زرارة (٢) قال : « قلت لابي جعفر ( عليه السلام ) اني رجل تاجر اختلف وانجر فكيف لي بالزوال والمحافظة على صلاة الزوال وكم اصلي ؟ قال تصلي ثمان ركعات اذا زالت الشمس وركعتين بعد الظهر وركعتين قبل العصر فهذه اثنتا عشرة ركعة ، وتصلي بعد المغرب ركعتين وبعد ما ينتصف الليل ثلاث عشرة ركعة منها الوتر ومنها ركعتا الفجر وذلك سبع وعشرون ركعة سوى الفريضة ، وانما هذا كله تطوع وليس بمفروض ، ان تارك الفريضة كافر وان تارك هذه ليس بكافر ولكنها معصية لانه يستحب اذا عمل الرجل عملا من الخير ان يدوم عليه . »

وروى في الكافي عن الفضل بن ابي قرة رفعه عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (٣) قال : « سئل عن الحسنيين والواحدة ركعة فقال ان ساعات النهار اثنتا عشرة ساعة وساعات الليل اثنتا عشرة ساعة ومن طلع الفجر الى طلع الشمس ساعة غير ساعات الليل والنهار ومن غروب الشمس الى غروب الشفق غسق فلكل ساعة ركعتان والفسق ركعة »

وروى الشيخ في التهذيب عن الحجال عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (٤) « انه كان يصلي ركعتين بعد العشاء يقرأ فيها بمائة آية ولا يحتسب بهما ركعتين وهو جالس

(١) سورة طه ، الآية ١٣٠ .

(٢) رواه في الوسائل في الباب ١٤ من اعداد الفرائض

(٣) رواه في الوسائل في الباب ١٣ من اعداد الفرائض

(٤) رواه في الوسائل في الباب ٤٤ من ابواب المواقيت

يقرأ فيها بقل هو الله احد وقل يا ايها الكافرون فان استيقظ من الليل صلى صلاة الليل واوتر وان لم يستيقظ حتى يطلع الفجر صلى ركعة فصارت شفعا واحسب بالركعتين اللتين صلاهما بعد العشاء وتراً « وفي بعض نسخ الحديث « صلى ركعتين فصارت شفعا » وفي بعضها « فصارت سبعا » والظاهر ان الاخير تصحيف .

وقال ( عليه السلام ) في كتاب الفقه الرضوي (١) « اعلم يرحمك الله ان الفريضة والنافلة في اليوم واليلة احدى وخمسون ركعة ، الفرض منها سبع عشرة ركعة فريضة واربعة وثلاثون ركعة سنة : الظهر اربع ركعات والعصر اربع ركعات والمغرب ثلاث ركعات والعشاء الآخرة اربع ركعات والغداة ركعتان فهذه فريضة الحضر . وصلاة السفر الفريضة احدى عشرة ركعة : الظهر ركعتان والعصر ركعتان والمغرب ثلاث ركعات والعشاء الآخرة ركعتان والغداة ركعتان ، والنوافل في الحضر مثلاً الفريضة لاربعة ركعات رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) قال فرض علي ربي سبع عشرة ركعة ففرضت علي نفسي واهل بيتي وشيعتي بازاء كل ركعة ركعتين ليم بذلك الفرائض ما يلحقه من التقصير والثلم : منها ثمان ركعات قبل زوال الشمس وهي صلاة الاوابين وثمان بعد الظهر وهي صلاة الخاشعين واربع ركعات بين المغرب والعشاء الآخرة وهي صلاة الذاكرين وركعتان عند صلاة العشاء الآخرة من جلوس تحسب بركة من قيام وهي صلاة الشاكرين وثمان ركعات صلاة الليل وهي صلاة الخائفين وثلاث ركعات الوتر وهي صلاة الراغبين وركعتان بعد الفجر وهي صلاة الحامدين ، والنوافل في السفر اربع ركعات بعد المغرب وركعتان بعد العشاء الآخرة من جلوس وثلاث عشرة ركعة صلاة الليل مع ركعتي الفجر ، وان لم يقدر بالليل قضاها بالنهار او من قابله في وقت صلاة الليل او من اول الليل » اقول : في هذه الاخبار الجلية عدة طرائف نبيلة وجملة لطائف جميلة :

( الاولى ) — اختلفت هذه الاخبار في عدد النافلة الموطقة في اليوم واليلة ،

## — ٣٤ — ( الاشكال في كون الوتيرة من النوافل اليومية ) ج ٦

فنها ما دل على انها اربع وثلاثون وهذا هو المشهور بين الاصحاب ( رضوان الله عليهم ) بل تقل الشيخ فيه الاجماع ، ومنها ما دل على انها ثلاث وثلاثون باسقاط الوتيرة بعد العشاء ، ومنها ما دل على انها تسع وعشرون باسقاط اربع قبل العصر . مضافة الى الوتيرة ، ومنها ما دل على انها سبع وعشرون باسقاط ركعتين من نافلة المغرب زيادة على ما ذكر ، والوجه في الجمع بينها في ذلك - كما ذكره جملة من اصحابنا - ان يحمل الفرد الاقل على ما كان او كد استجابا اذ الامر بالاقل لا يوجب نفي استجاب الاكثر ، نعم ربما اوهم صحيح زرارة المتقدم - لقوله فيه « اخبرني عما جرت به السنة في الصلاة » فاجابه بان جمع ما جرت به السنة ما عده وهو سبع وعشرون - خلاف ذلك فان الظاهر نفي السنة والتوظيف عما عدا السبع والعشرين ، والشيخ ( قدس سره ) قد حمل الرواية المذكورة على انه سوغ ذلك لزرارة لعذر كان فيه . ولا يخلو من بعد بل الاظهر الحمل على السنة المؤكدة التي لامرته بعدها في النقصان ، ويشير الى ذلك رواية ابن ابي عمير (١) قال : « سألت ابا عبدالله (عليه السلام) عن افضل ما جرت به السنة من الصلاة ؟ فقال تمام الحسين » والتقريب فيها ان النوافل منها بعد اخراج الفرائض ثلاث وثلاثون باسقاط الوتيرة لانها ليست من الرواتب وانما زيدت عليها ليم بها عدد النوافل بان يكون بازاء كل ركعة من الفريضة ركعتان من النافلة ، فهذه هي المرتبة العليا في الفضل وان جاز النقصان فيها من حيث التوظيف منتها الى السبع والعشرين التي هي السنة المؤكدة لامرته دونها .

بقي الاشكال هنا في موضعين : (الاول) ان اكثر الاخبار دل على انه ( صلى الله عليه وآله ) لم يكن يصلي الوتيرة التي بعد العشاء وانه كان بعد صلاة العشاء بأوى الى فراشه الى نصف الليل . واظهر منها ما رواد الصدوق في كتاب العلل عن ابي بصير عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (٢) في حديث في الوتيرة « قال فقلت هل صلى رسول الله

(١) المروية في الوسائل في الباب ١٣ من اعداد الفرائض

(٢) رواه في الوسائل في الباب ٢٠ من اعداد الفرائض

( صلى الله عليه وآله ) هاتين الركعتين ؟ قال لا . قلت ولم ؟ قال لان رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) كان يأتيه الوحي وكان يعلم انه هل يموت في هذه الليلة ام لا وغيره لا يعلم فمن اجل ذلك لم يصلها وامر بها « مع ان رواية الفضيل والبقاق وبكير وهي الثانية من الروايات المتقدمة دلت على انه ( صلى الله عليه وآله ) يصلي من التطوع مثلي الفريضة وهذا لا يكون إلا بضم الوتيرة حتى تتم المائة وان يكون بازاء كل ركعة من الفريضة ركعتان من النافلة . واما ما اجاب به في الوافي - من حل اخبار انه كان بعد صلاة العشاء يأوى الى فراشه على ان المراد بالمشاء نأفلتها - ففيه انه وان تم له في هذه الاخبار مع بعده إلا انه لا يتم في خبر العلل الذي ذكرناه . وما اجاب به في الوسائل ايضاً - من الجمع بينها بانه كان يصلها تارة ويترك تارة - في غاية البعد ولا سيما من خبر العلل كما لا يخفى .

( الثاني ) ما تضمنه خبر زرارة في وصف صلاة رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) من الاقتصار على تسع وعشرين بترك الوتيرة واربع ركعات من الثمان التي بعد الظهر وكذلك مرسله الفقيه التي بعدها ودلالة الرسالة المذكورة على ان هذه صلاته التي قبض عليها ، مع ان جملة الاخبار الواردة في وصف صلاته انما اختلفت في الوتيرة خاصة فاكثرها دال على عدمها واما ما عداها فلا ومنها الرواية الثانية من الروايات التي قدسناها والرابعة وهي رواية حنان ورواية كتاب الفقه الرضوي فانها قد اشتركت في الدلالة على صلاة ثمان بعد الظهر كما استفاضت به الاخبار . وحل الخبرين الدالين على السقوط على كون ذلك في آخر عمره كما احتمله البعض لا يخلو من الاشكال لانه ان كان عن نسخ فكيف استفاضت الاخبار عنهم ( عليهم السلام ) بفعلها وان كان عن ضعف وعلة بالنسبة اليه ( صلى الله عليه وآله ) فبعده اظهر من ان ينكر .

( الطريقة الثانية ) - ما دل عليه قوله ( عليه السلام ) في آخر خبر حنان « ولكن يعذب على ترك السنة » ربما اشكل بحسب ظاهره حيث ان المستحب مما يجوز تركه شرعا

— ٣٦ — ﴿ توجبه ما دل على التعذيب على ترك السنة ﴾ ج ٦

فكيف يترتب على تركه العذاب ؟ ولهذا قال المحدث الكششاني ذيل هذا الخبر : يعني ان السنة في الصلاة ذلك فمن زاد عليه وجعل الزائد سنة فقد ابدع وترك سنة النبي ( صلى الله عليه وآله ) وبدعا بسنته التي ابدعها فيعذبه الله على ذلك لا على كثرة الصلاة من غير ان يجعلها بدعة مرسومة ويعتقدها سنة قائمة لما ورد من ان الصلاة خير موضوع فمن شاء استكثر ومن شاء استقل (١) . انتهى .

اقول : لا يخفى انه قد ورد في الاخبار ما هو ظاهر التأييد لما دل عليه ظاهر هذا الخبر مثل قوله ( عليه السلام ) « معصية » في صحيفة زرارة المذكورة في المقام من الدلالة على كون ذلك معصية وان كان مستحبا ومتى ثبت كونه معصية حسن ترتب العذاب عليه . ويؤيد ذلك استفاضة الاخبار بان تارك صلاة الجماعة من غير علة مستحق لان يحرق عليه يته (٢) مع ان صلاة الجماعة ليست بواجبة ، وكذلك ما ورد من انه لو اصر اهل مصر على ترك الاذان لقاتلهم الامام (٣) .

نعم يبقى الاشكال في انه قد ورد ايضا في جملة من الاخبار ان العبد اذا لقي الله عز وجل بصلاة الفريضة لم يسأله عما سواها . ومن تلك الاخبار حديث عائذ الاحمسي الروي بعدة اسانيد ومتون مختلفة : منها - ما رواه في الكافي (٤) في الصحيح او الحسن عن جميل بن دراج عن عائذ الاحمسي قال : « دخلت على ابي عبدالله ( عليه السلام ) وانا اريد ان اسأله عن صلاة الليل فقلت السلام عليك يا ابن رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) فقال وعليك السلام اي والله انا لولده وما نحن بنوي قرابته ، ثلاث مرات

(١) رواء في الوسائل في الباب ٤٧ من احكام المساجد وفي المستدرک في الباب ١٠ و ١٢ من اعداد الفرائض

(٢) رواء في الوسائل في الباب ٢ من صلاة الجماعة (٣) لم نثر عليه

في مظانه نعم ورد ذلك بنحو الفتوى في كلام بعض كما في البحر الرائق ج ١ ص ٢٥٥

(٤) الفروع ج ١ ص ١٣٧ وفي الوسائل في الباب ١٧ من اعداد الفرائض

قالها ثم قال من غير ان اسأله اذا لقيت الله بالخمس المفروضات لم يسألك عما سوى ذلك» وروى في الفقيه مرسلًا عن معمر بن يحيى (١) قال : « سمعت ابا عبد الله ( عليه السلام ) يقول اذا جئت بالخمس الصلوات لم تسأل عن صلاة واذا جئت بصوم شهر رمضان لم تسأل عن صوم » وبهذا المضمون اخبار عديدة قد تضمن بعضها ايضاً عدم السؤال عن الصدقة اذا ادى الزكاة الواجبة .

اقول : ووجه الجمع بين هذه الاخبار والاخبار المتقدمة محتمل باحد وجهين : (الاول) حل عدم السؤال في هذه الاخبار على الاتيان بالفرائض كاملة صحيحة مقبولة لا تحتاج الى تكميل حيث ان النوافل انما وضعت لتكميل الفرائض كما عرفت فيما تقدم وحينئذ فاذا اتى بها على الوجه المذكور لم يحتاج الى النوافل ولم يسأل عنها . ( الثاني ) — ان يحمل الترك الموجب للعذاب والمؤاخذه في الاخبار الآتية على ترك يكون على جهة الاستخفاف بالدين والتهاون بكلام سيد المرسلين ( صلى الله عليه وآله ) وعدم المبالاة بكالات الشرع المبين وبذلك لا يبعد ترتب العقاب على ذلك كما يشير الى ذلك قوله ( عليه السلام ) في بعض تلك الاخبار في تارك النافلة (٢) « لقي الله مستخفًا متهاونًا مضيعاً لسنة رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) » .

( الثالثة ) — قال الصدوق ( قدس سره ) : افضل هذه الرواتب ركعتا الفجر ثم ركعة الوتر ثم ركعتا الزوال ثم نافلة المغرب ثم تمام صلاة الليل ثم تمام نوافل النهار . قل في المدارك بعد نقل ذلك عنه : ولم نقف له على دليل يعتد به . اقول : ستعرف دليله ان شاء الله تعالى في اللقائم . ونقل عن ابن ابي عقيل لما عد النوافل وثمانية عشرة ركعة بالليل منها نافلة المغرب والعشاء ثم قال بعضها اوكد من بعض واوكدها الصلوات التي تكون بالليل لا رخصة في تركها في سفر ولا حضر . وقال في المعتبر ركعتا الفجر افضل من الوتر ثم

(١) رواه في الوسائل في الباب ٢ من اعداد الفرائض

(٢) رواه في الوسائل في الباب ١٨ من اعداد الفرائض

نافلة المغرب ثم صلاة الليل ، وذكر روايات تدل على فضل هذا الصلوات وقال في الذكرى بعد ثقلها - ونعم ما قال - هذه التمسكت غايتها الفضيلة اما الافضلية فلا دلالة فيها عليها . انتهى . ومنه يظهر ايضاً ما في كلام صاحب المدارك هنا حيث انه قال افضل الرواتب صلاة الليل لكثرة ما ورد فيها من الثواب ولقول النبي ( صلى الله عليه وآله ) في وصيته لابي ( عليه السلام ) (١) « وعليك بصلاة الليل ، ثلاثاً » رواه معاوية بن عمار في الصحيح عن الصادق ( عليه السلام ) ثم صلاة الزوال لقوله ( صلى الله عليه وآله ) في الوصية (٢) بعد ذلك « وعليك بصلاة الزوال ، ثلاثاً » ثم نافلة المغرب لقوله ( عليه السلام ) في رواية الحارث بن المغيرة (٣) « اربع ركعات لا تدعهن في حضر ولا في سفر » ثم ركعتا الفجر .

أقول : لم أقف لهذه الاقوال على مستند من الاخبار زيادة على ما عرفت سوى ما ذكره في الفقيه فانه مأخوذ من كتاب الفقه الرضوي على ما عرفت سابقاً وستعرف قال ( عليه السلام ) في الكتاب المذكور (٤) « واعلم ان افضل النوافل ركعتا الفجر وبعدها ركعة الوتر وبعدها ركعتا الزوال وبعدها نوافل المغرب وبعدها صلاة الليل وبعدها نوافل النهار » انتهى . وبه يظهر لك مستند الصدوق ( قدس سره ) فيما ذكره إلا ان الكتاب لم يصل الى نظر المتأخرين فكثيراً ما يعترضون عليه وعلى ابيه في مثل ذلك مما مستنده مثل هذا الكتاب كما تقدم في غير موضع ويأتي امثاله ان شاء الله تعالى (الرابعة) - قد صرح جملة من الاصحاب : منهم - المحقق في المعتمد وتبعهم المحدث الصالح الشيخ عبدالله بن صالح البحراني والمحقق الفاضل الشيخ احمد بن اسماعيل الجزائري المجاور في النجف الاشرف حياً وميتاً بان في الوتر التي هي عبارة عن الركعات الثلاث المشهورة في كلام الاصحاب بركعتي الشفع ومفردة الوتر قنوتات ثلاثة احدها في ركعتي

(١) رواه في الوسائل في الباب ٢٥ من اعداد الفرائض

(٢) رواه في الوسائل في الباب ٢٨ من اعداد الفرائض

(٣) المروية في الوسائل في الباب ٢٤ من اعداد الفرائض

(٤) ص ١٣



الشفع والثاني في مفردة الوتر قبل الركوع والثالث فيها أيضاً بعد الركوع . والمستفاد من الاخبار المستفيضة الصحيحة الصريحة انه ليس فيها إلا قنوت واحد في الركعة التي سموها مفردة الوتر قبل الركوع . واستدلوا على استحباب القنوت في ركعتي الشفع باطلاق الاخبار الدالة على ان القنوت في كل ركعتين من الفريضة والنافلة في الركعة الثانية (١) وفي بعضها ايضاً بزيادة قبل الركوع وستأتي ان شاء الله في باب القنوت . اقول : ويدل على ذلك خصوص ما رواه في كتاب عيون الاخبار عن رجاء بن ابي الضحك الذي حل الرضا ( عليه السلام ) الى خراسان في حديث وصف صلاته ( عليه السلام ) (٢) قل : « فيصلي ركعتي الشفع يقرأ في كل ركعة منها الحمد وقل هو الله احد ثلاث مرات ويقتن في الثانية ... الحديث » .

وصرح شيخنا البهائي ( قدس سره ) في حواشي كتاب مفتاح الفلاح بان القنوت في الوتر التي هي عبارة عن الثلاث انما هو في الثالثة وان الاولين المسماتين بركعتي الشفع لا قنوت فيها ، واستدل على ذلك بصحيفة عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (٣) قال : « القنوت في المغرب في الركعة الثانية وفي العشاء والغداة مثل ذلك وفي الوتر في الركعة الثالثة » ثم قال ( قدس سره ) وهذه الفائدة لم يتنبه عليها علماءنا . انتهى . وظاهر كلامه شهرة القول باستحباب القنوت في ركعتي الشفع حتى انه لم يحصل فيه مخالف قبله ، وهو كذلك إلا انه قد سبقه الى ما ذكره السيد السند ( قدس سره ) في المدارك والظاهر انه لم يقف عليه حيث قال في اول كتاب الصلاة في الفوائد التي قدمها : الثامنة - يستحب القنوت في الوتر في الركعة الثالثة . انتهى . وقد ذكر في الفائدة السابعة الركعتين الاوليين من الوتر وذكر القراءة فيها ولم يتعرض للقنوت ثم ذكره في الثامنة التي بعدها كما نقلناه وهو ظاهر في تخصيصه القنوت بالثالثة من الثلاث ، وجري على منواله الفاضل الخراساني في الاخيرة ، وهو الاظهر

عندي وعليه اعمل .

ولشيخنا المعاصر الفاضل الشيخ احمد الجزائري المتقدم ذكره (طالب ثراه) هنا كلام قد انتصر فيه للقول المشهور وطعن فيما خالفه بالقصور لا بأس بنقله وبيان ما فيه مما يكشف عن ضعف باطله وخافيه ، قل في جواب من سأله عن صلاة الشفع هل فيها قنوت ام لا ؟ فاجاب باستحباب القنوت فيها واستدل بنحو ما قدمناه دليلا للقول المشهور ، الى ان قال : واما صحيحة عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله ( عليه السلام ) قال : القنوت ثم ساق الرواية كما قدمنا ، ثم قال وقد ترآى لبعض الفضلاء عدم الاستحباب ولعله من جهة ما ورد من صحة اطلاق الوتر على الثلاث وتعريف المبتدأ باللام يشعر باختصاص القنوت في المواضع الاربعة وقد ذكر انه في الركعة الثالثة فيدل على ان الثانية ليس فيها قنوت . وهذا باطل ورأى فاسد بالاجماع ودلالة الاخبار على استحباب القنوت فيما عدا الاربعة المذكورة من الفرائض والنوافل كما هو واضح بلا شك ولا شبهة فتعين المصير الى حملها على تأكيد الاستحباب في الاربعة المذكورة لانفيه عما سواها ، مع انه يمكن ان يكون التنصيص على الثالثة لانه فرد خفي لانها مفردة مفصولة وقد اشتهر ان القنوت انما يكون في كل ركعتين لانه لا يستحب في ثمانية الشفع ، او لجواز حملها على ما اذا صلى الوتر موصولة ولو على ضرب من التقية كما ورد في بعض الاخبار فلا تنافي استحبابه في الشفع عند صلاحها مفصولة . انتهى كلامه زيد مقامه .

وهو محل نظر من وجوه : ( الاول ) قوله : « ولعله من جهة ما ورد من صحة اطلاق الوتر على الثلاث » فانه يؤذن بندور هذا الاطلاق وانه مجاز لا حقيقة وان الوتر حقيقة انما يطلق على هذه المفردة وان الاطلاق الشائع في الاخبار واعصار الأئمة الابرار ( صلوات الله عليهم ) انما هو التعبير بركعتي الشفع ومفردة الوتر كما عبر به كثير من الاصحاب : وهو غلط محض بل الامر بالعكس كما لا يخفى على الممارس للاخبار والمتلجلج في تيار تلك البحار فان الذي استفاضت به الاخبار هو اطلاق الوتر على الثلاث ولم

يوجد فيها ما يخالف ذلك سوى رواية رجاء بن أبي الضحاك المتقدمة (١) وبه صرح السيد السند في المدارك أيضاً فقال : ان المستفاد من الروايات الصحيحة المستفيضة ان الوتر اسم للركعات الثلاث لا الركعة الواحدة الواقعة بعد الشفع كما يوجد في عبارات المتأخرين . انتهى وهو كذلك فان جملة من الاخبار الواردة في احكام صلاة الوتر وانها مفصولة او موصولة وما يقرأ فيها ونحو ذلك قد اشتملت على اطلاقها على الثلاث وقد حضرني منها ما يقرب من ثلاثة عشر حديثاً : منها - الاحاديث المتقدمة في المقام ولولا انها تأتي ان شاء الله تعالى في محالها لسردناها في هذا المقام ، ولم اقف على خلاف ذلك إلا في الرواية المذكورة وهي لشذوذها وضعفها لا تبلغ قوة في معارضة خبر واحد من هذه الاخبار .

و ( ثانيها ) - قوله : وتعريف المبتدأ الى آخر ما يتعلق به ، فان فيه ان الاستدلال بالخبر المذكور على كون القنوت في ثالثة الوتر لا الثانية لا توقف له على هذا الكلام حتى انه يسجل عليه بانه كلام باطل ورأى فاسد بالاجماع ودلالة الاخبار ونحو ذلك مما اطال به . فان احداً لم يدع من الرواية المذكورة اختصاص القنوت بهذه المواضع الاربعة فلا وجه للتطويل به بالكلية ، بل وجه الاستدلال انما هو ما سلمه ووافق عليه من دلالة هذه الاخبار على استحباب القنوت وتأكيده في هذه الفرائض الثلاث والنافلة ، فان مقتضاه انه هو الموظف شرعاً في هذه المواضع المذكورة في الخبر ومتى ثبت توظيفه في هذه المواضع من الفرائض المذكورة والنافلة فغيره يحتاج الى دليل ، فكما انه لا دليل على غير الثانية من الفرائض كذلك لا دليل على غير الثالثة من الوتر إلا ما يترأى من اطلاق الاخبار المشار اليها آنفاً ورواية عيون الاخبار ، فاما اطلاق الاخبار فيقيد بهذه الرواية لانها

(١) لا يخفى ما في هذا الكلام من الدلالة على عدم الاطلاع على القواعد الاصولية فان غاية ما يستفاد من الاخبار وان كانت شائعة هو اطلاقها عليها وهو لا يستلزم كونه حقيقة فيها فان الاطلاق اعم من الحقيقة سيما مع وجود ادوات الحقيقة من التبادر وغيره في خلافها . السيد علي ( قدس سره ) .

ظاهرة في تخصيص القنوت في الوتر بالثالثة . وما يؤكد ذلك باوضح تأكيد وبؤيده باظهر تأييد بناء على ما عرفت من ان الوتر في الاخبار الدالة على ان ذلك في عرفهم ( عليهم السلام ) عبارة عن الثلاث جملة وافرة من الاخبار الدالة على انه يدعو في قنوت الوتر بكذا ويستغفر كذا وكذا مرة ويستحب فيه كذا ويدعو بعد رفع رأسه منه بكذا وكان امير المؤمنين ( عليه السلام ) يدعو في قنوت الوتر بكذا وكان علي بن الحسين ( عليه السلام ) يدعو في قنوت الوتر بكذا وامثال ذلك ، فانه متى كان الوتر اسماً للثلاث كما ذكرنا انه المستفاد من الاخبار فلو كان فيها قنوتان كما يدعي الخصم لم يحسن هذا الاطلاق في جملة هذه الاخبار ولكن ينبغي ان يقيد ولو في بعضها بالقنوت الثاني . واما رواية كتاب العيون فهي ضعيفة قاصرة عن معارضة هذه الصحيحة المؤيدة بهذه الاخبار المشار اليها . على ان التحقيق ان يقال - وهو الاقرب من الخبر المذكور واليه يشير كلام المعترض - ان المراد انما هو الاخبار عن ان القنوت موضعه الركعة الثانية من هذه الفرائض والثالثة من الوتر فيصير قوله : « في الركعة الثانية » هو الخبر عن المبتدأ وكذا قوله « في الركعة الثالثة » بالنسبة الى الوتر وقوله « في المغرب » مظلوف لمؤ وكذا في « عطف عليه » فيصير الخبر دالاً على حصر القنوت في ثمانية الفرائض المذكورة وثالثة الوتر وهو حصر اضافي بالنسبة الى غير هذه الركعات بمعنى ان القنوت في الثانية لا الاولى ولا الثالثة وكذا في الوتر في الثالثة لا في الاولى ولا في الثانية لان الحصر حقيقي على الوجه الذي ذكره ليم ما سجل به واكثر من التشنيع فانه مبني على جعل خبر المبتدأ قوله « في المغرب » وهكذا في باقي الافراد المذكورة وان يكون حصرأ حقيقياً فانه باطل كما اشرنا اليه آنفاً وبيننا صحة الاستدلال على ذلك التقدير وما ذكرناه من هذا الوجه اظهر في الاستدلال بالخبر المذكور لانه من حيث الحصر يتضمن النفي لغير هذه المواضع المذكورة .

و ( ثالثها ) - قوله : مع انه يمكن ان يكون التنصيص على الثالثة .. الخ ، فان

فيه انه مع الانحاض عما فيه من التكلف والبعد يتم لو انحصر الدليل في هذه الرواية وقد عرفت مما قدمنا انه ظاهر جملة من الاخبار بل هو مشتهر فيها غاية الاشتهار ، وما عداه فهو فيها على العكس من الاستتار وان اشتهر في كلام علمائنا الا يرار إلا انه من قبيل رب مشهور لا اصل له ورب متأصل غير مشهور . وابتعد من ذلك جملة ايضا الخبر على ما اذا صلى الوتر موصولة ولو على ضرب من التقية فانه يحمل من التكلف البعيد والتحمل الشديد ، وما ادرى ما الحامل على هذه التكاليف المتعسفة والتحولات المتصلة مع ظهور الخبر في المراد ؟ وغفلة الاصحاب عن الحكم المذكور وعدم تنبيههم له وحكمهم بخلافه لا يوجب ذلك ، فكيف لهم من غفلة عن الاحكام المودعة في الاخبار كما لا يخفى على من جاس خلال الديار .

والظاهر ان منشأ الشبهة في المقام هو دلالة الاخبار على فصل الركعتين الاوليين من الوتر وجواز وقوع المبطلات قبل الثالثة فجعلوها بهذا التقريب صلاة منفصلة يحكم عليها بما يحكم على سائر النوافل ، ولهذا استدلوا على استحباب القنوت فيها بما دل على القنوت في كل ركعتين من النوافل ، والمفهوم من الاخبار ان الثلاث صلاة واحدة مسماة بالوتر كما سميت الفرائض كل باسم مثل الظهر والعصر ونحوهما ، غاية الامر ان الشارع جوز الفصل فيها والانسان يخير بين الفصل والوصل كما هو مقتضى الجمع بين اخبار المسألة ومتى ثبت كونها صلاة واحدة فليس فيها إلا قنوت واحد كسائر الصلوات وان جعل محله في الثالثة منها . هذا .

واما ما ذكره من القنوت الثالث الذي بعد الرفع من الركوع فالذي دل عليه الخبر الوارد بذلك انما هو استحباب الدعاء بعد رفع الرأس من الركوع الثالث بهذا الدعاء الموظف كما رواه في الكافي (١) بسنده قال : « كان ابو الحسن ( عليه السلام ) اذا رفع رأسه في آخر ركعة من الوتر قال : هذا مقام من حسناته نعمة منك وسيئاته بعمله

... الدعاء الى آخره ، فان ارادوا انه يطلق على الدعاء كذلك انه قنوت فلا مشاحة في الاصطلاح وان ارادوا انه قنوت شرعي يستحب فيه ما يستحب في القنوت من رفع اليدين قبل الوجه فالحبر المذكور لا دلالة له عليه وليس غيره في الباب ، مع ان الاستفادة من الاخبار المتكاثرة ان قنوت الوتر انما هو قبل الركوع عموماً في كثير منها وخصوصاً في صحيحة معاوية بن عمار (١) « انه سأل ابا عبدالله ( عليه السلام ) عن القنوت في الوتر ؟ قال قبل الركوع . قل فان نسيت افنت اذا رفعت رأسي ؟ قال لا » وفي هذا الخبر ايضاً اشارة الى ما قدمنا البحث فيه من عدم القنوت في الركعتين الاوليين بتقريب ما قدمناه من ان الوتر اسم للركعات الثلاث حيث انه انما امر فيها بقنوت واحد قبل الركوع ، ولا جائز ان يحمل على القنوت في الركعتين الاوليين لسكونه خلاف الاجماع نصاً وفتوى فان القائل به يجعله ثانياً لا انه يخصه به . وبالجملة فاني لا اعرف لهذا القنوت الثالث وجهاً إلا الحمل على التجوز في تسمية الدعاء قنوتاً وفيه ما لا يخفى . والله العالم .

(الخامسة) — قد اشتهر في كلام الاصحاب استحباب الدعاء لاربعمين من

اخوانه في قنوت الوتر ، قال في المدارك بعد الكلام في استحباب الاستغفار في قنوت الوتر سبعين مرة : ويستحب الدعاء فيه لاخوانه المؤمنين باسمائهم واقلمهم اربعون ، فروى الكليني في الصحيح عن عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (٢) قال : « دعاء المرأ لاختيه بظهر الغيب بدر الرزق ويدفع المكروه » وفي الحسن عن هشام بن سالم عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (٣) قال : « من قدم اربعين من المؤمنين ثم دعا استجيب له » اقول : لا ريب في استحباب الدعاء للاخوان وكذا الاربعين من الاخوان كما ورد في عدة اخبار زيادة على ما ذكره إلا انها لا تقيد فيها بوقت

(١) المروية في الوسائل في الباب ١٨ من ابواب القنوت

(٢) رواه في الوسائل في الباب ٤١ من ابواب الدعاء

(٣) رواه في الوسائل في الباب ٤٥ من ابواب الدعاء

مخصوص من صلاة او غيرها ، واما الروايات الواردة في قنوت الوتر على تعددها وكثرتها فلم ينهض شيء منها على استحباب الدعاء للاربعة بل ولا الاخوان بقول مطلق ولعل من ذكر ذلك من اصحابنا نظر الى كون هذا الوقت من افضل الاوقات وانه مظنة للاجابة فذكر هذا الحكم فيه وإلا فلا اعرف لذكره في خصوص الموضع وجهاً مع خلو الأخبار عنه ، وكيف كان فالعمل بذلك بقصد ما ذكرناه لا بأس به . واما ما نقل عن بعض مشايخنا المعاصرين من المبالغة في الدعاء للاربعة في هذا القنوت حتى انه يأتي به بعد الفراغ من الركعة لو اخل به فالظاهر انه وهم من الناقل لما عرفت .

( السادسة ) — لا خلاف بين اصحابنا ( رضوان الله عليهم ) في سقوط نافلة الظهرين في السفر وعليه تدل الاخبار : منها — ما رواه الشيخ في الصحيح عن عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) ( ١ ) قال : « الصلاة في السفر ركعتان ليس قبلها ولا بعدها شيء إلا المغرب » وعن حذيفة بن منصور في الصحيح عن ابي جعفر وابي عبدالله ( عليهما السلام ) ( ٢ ) انهما قالوا « الصلاة في السفر ركعتان ليس قبلها ولا بعدها شيء » وعن ابي بصير عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) ( ٣ ) قال : « الصلاة في السفر ركعتان ليس قبلها ولا بعدها شيء إلا المغرب فان بعدها اربع ركعات لا تدعن في حضر ولا سفر » وعن ابي يحيى الخياط ( ٤ ) قال : « سألت ابا عبدالله ( عليه السلام ) عن صلاة النافلة بالنهار في السفر ؟ فقال يا بني لو صلحت النافلة في السفر تمت الفريضة » . واما الخلاف في ركعتي الوتيرة فالمشهور بين الاصحاب سقوطها ايضاً وتقل ابن ادريس فيه الاجماع وتقل عن الشيخ في النهاية انه قال يجوز فعلها ، قل في المدارك بعد نقل ذلك عنه : وربما كان مستنده ما رواه ابن بابويه عن الفضل بن شاذان عن الرضا ( عليه السلام ) ( ٥ ) انه قال : « انما صارت العشاء مقصورة وليس تترك ركعاتها لانها

( ١ ) و ( ٢ ) و ( ٣ ) و ( ٤ ) رواه في الوسائل في الباب ٢١ من اعداد الفرائض

( ٥ ) رواه في الوسائل في الباب ٢٩ من اعداد الفرائض

زيادة في الحسین تطوعاً لیتیم بها بدل كل ركعة من الفريضة ركعتين من التطوع « وقواه في الذكرى قل : لانه خاص ومعمل وما تقدم خال منها إلا ان ينعقد الاجماع على خلافه . وهو جيد لو صح السند لسكن في الطريق عبدالواحد بن عبدوس وعلي بن محمد القتيبي ولم يثبت توثيقهما فالتمسك بعمومات الاخبار المستفيضة الدالة على السقوط اولى . انتهى كلامه زيد مقامه .

اقول : الاظهر عندي هو القول بما صرح به في النهاية من بقاء استحبابها في السفر كما في المحضر لعدة من الاخبار زيادة على الخبر المذكور : منها - ما رواه الصدوق في كتاب العمال والاحكام بسنده عن ابي بصير عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (١) قال : « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يبيت إلا بوتر . قال قلت تعني الركعتين بعد العشاء الآخرة ؟ قال نعم فانها تعدان ركعة فمن صلاهما ثم حدث به حدث الموت مات على وتر وان لم يحدث به حدث الموت صلى الوتر في آخر الليل » وروى في الكتاب المذكور عن زرارة بن اعين في الصحيح (٢) قال : « قال ابو جعفر ( عليه السلام ) من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يبيت إلا بوتر » وروى هذه الرواية ايضاً الشيخ في التهذيب في الصحيح عن زرارة عنه ( عليه السلام ) (٣) وروى في كتاب العمال ايضاً بسند ليس في رجاله من ربما يتوقف فيه إلا محمد بن عيسى المشترك بين العبيدي والاشعري عن حمران عن ابي جعفر ( عليه السلام ) (٤) قال : « قال رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) لا يبيتن الرجل وعليه وتر » وروى في الكافي في الصحيح او الحسن بابراهيم بن هاشم في باب التفويض الى رسول الله والأئمة ( صلوات الله عليهم ) عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (٥) في حديث طويل قال فيه « الفريضة والنافلة احدي وخمسون ركعة منها ركعتان بعد العتمة تعدان بركعة مكلان الوتر » .

(١) و(٢) و(٣) و(٤) رواه في الوسائل في الباب ٢٩ من اعداد الفرائض

(٥) رواه في الوسائل في الباب ١٣ من اعداد الفرائض



والتقريب في هذه الاخبار انها قد دلت باظهر تأكيد واضح تشديد على الحث على الاتيان بهاتين الركعتين حتى نسب التارك لهما الى عدم الايمان بالله واليوم الآخر ، ولفظ الوتر في اكثر هذه الاخبار لا يخلو من اجمال إلا ان رواية ابي بصير وهي الاولى قد اوضحت وصرحت بكون المراد بهما الوتيرة التي بعد صلاة العشاء الآخرة ، واطلاقها المؤيد بما ذكرنا من هذا التأكيد الذي ليس عليه مزيد ظاهر في شمول الحضر والسفر فانها قد تضمنت انه لا يدين إلا على وتر اعم من ان يكون في سفر او حضر ، وبؤكدته ايضاً حديث ابي بصير والحديث الاخير الدالان على ان العلة فيها انها تقوم مكنن الوتر التي تستحب في آخر الليل لو مات في ليلته ولا يخفى ان استحباب الوتر ثابت سفرأ وحضرأ ، وظهر من جميع ما ذكر عبارة الفقه الرضوي المتقدمة وقوله فيها « والنوافل في السفر اربع ركعات ، الى ان قال وركعتان بعد العشاء الآخرة من جلوس ... الحديث » وبالجملة فالأخبار المذكورة ظاهرة في الاستحباب مطلقاً أتم الظهور لا يعترها نقص ولا قصور ، وبذلك يظهر ما في كلام السيد السند ، وفيه زيادة على ما عرفت بالنسبة الى طعنه في الرواية التي نقلها في المقام انه قال - في كتاب الصوم في مسألة الافطار على محرم وبيان الخلاف في وجوب كفارة واحدة او ثلاث بعد ان نقل الرواية التي استدلل بها الصدوق على الثلاث عن عبد الواحد بن عبدوس النيسابوري عن علي بن محمد بن قتيبة ونقل عن العلامة في المختلف ان عبد الواحد بن عبدوس لا يحضر في الآن حاله فان كان ثقة فالرواية صحيحة بتعين العمل بها - ما صورته : اقول عبد الواحد بن عبدوس وان لم يوثق صريحاً لكنه من مشايخ الصدوق ( قدس سره ) الاعتبارين الذين اخذ عنهم الحديث فلا يبعد الاعتماد على روايته لكن في طريق هذه الرواية علي بن محمد بن قتيبة وهو غير موثق بل ولا بمدح مدحاً يعتد به . انتهى .

اقول : ما ذكره في عبد الواحد بن عبدوس من الاعتماد على حديثه حيث انه من مشايخ الاجازة هو المشهور بين اصحاب هذا الاصطلاح ، فانهم صرحوا بان مشايخ

الاجازة بعد حديثهم في الصحيح وان لم ينقل توثيقهم في كتب الرجال لانت اعتماد المشايخ المتقدمين على النقل عنهم واخذ الاخبار منهم والتلذذ عليهم يزيد على قولهم في كتب الرجال « فلان ثقة » وقد ناقض كلامه هنا بالطعن في عبدالواحد المذكور فقال انه لم يثبت توثيقه . واما ما ذكره في علي بن محمد بن قتيبة فان الكلام فيه ليس كذلك فان المفهوم من الكشي في كتاب الرجال انه من مشايخه الذين اكثر النقل عنهم ، ولهذا كتب بعض مشايخنا المعاصرين على كلام السيد في هذا المقام ما صورته : صحيح العلامة في الخلاصة في ترجمة يونس بن عبدالرحمان طريقين فيها علي بن محمد بن قتيبة واكثر الكشي الرواية عنه في كتابه المشهور في الرجال . فلا يبعد الاعتماد على حديثه لانه من مشايخه المعترين الذين اخذ الحديث عنهم ، والفرق بينه وبين عبدالواحد بن عبدوس تحكم لا يخفى ، وسؤال الفرق متجه بل هذا اولى بالاعتماد لاي راد العلامة له في القسم الاول من الخلاصة وتصحيحه حديثه في ترجمة يونس فتأمل وانصف . انتهى . اقول : ويؤيد ما ذكره شيخنا المذكور ان العلامة في المختلف بعد ذكره حديث الافطار على محرم لم يذكر التوقف في صحة الحديث إلا من حيث عبدالواحد بن عبدوس وقال انه كل ثقة والحديث صحيح . وهو يدل على توثيقه لعلي بن محمد بن قتيبة حيث انه مذكور معه في السند كما لا يخفى .

### تذبيته

قد وقع لجملة من الاعلام في هذا المقام او هام ناشئة عن عدم الوقوف على ما نقلناه من اخبارهم ( عليهم السلام ) : منهم - الحق الشيخ حسن في كتاب المنتقى وابنه الفاضل الشيخ محمد في شرحه على الفقيه ، ولا بأس بذكر كلامها وبيان ما فيه لتطلع على ما في الزوايا من الخبايا :

فاما الحق المذكور فانه قال في كتاب المنتقى - بعد نقل صحيحة زرارة المتقدمة برواية الشيخ لها في التهذيب - ما صورته : قلت هذا الخبر محمول على المبالغة في كراهة

ترك الوتر في كل ليلة ، وفهم منه بعض الاصحاب ارادة التقديم في اول الليل كما قد ورد في جملة من الاخبار - وسأتي في بابها - فحمله على الضرورة ، وفيه تكلف ظاهر مع عدم الحاجة اليه فان المبيت بغير وتر صالح لارادة اخلاء الليل من الوتر ولو مجازاً فان بابه واسع ، والقرينة على ارادة هذا المعنى من الكلام واضحة وان استبعد ذلك بالنظر الى ظاهر اللفظ ، فالوجه حينئذ حمله على التقية كما احتمله بعض الاصحاب . انتهى .

اقول : ظاهر كلامهم يعطي انهم حملوا الوتر في الخبر المذكور على الوتر المضاف الى صلاة الليل ، ولما كان وقته آخر الليل وهذا الخبر يدل بظاهره على تقديمه اول الليل اضطروا الى تأويله واضطربوا في التنصيص عن ذلك ، فبين من حل تقديمه في اول الليل على الضرورة بالنظر الى ما ورد من جواز تقديم صلاة الليل لدوي الاعذار ، وبين من حمله على التقية ، وبين من حله - كما اختاره المحقق المذكور - على ان المراد الايتان به في جزء من الليل وان كان في آخره وان معنى المبيت عليه ان لا ينقضي الليل إلا وفيه وتر . والكل كما عرفت تكلف ناشئ عن عدم الوقوف على رواية أبي بصير الكاشفة عن هذا الاجمال .

واما الفاضل الشيخ محمد ابن المحقق المذكور فانه قال في شرح قول الصدوق في الفقيه (١) « واما الركتان بعد العشاء الآخرة من جلوس فانها تعدان بركة فان اصاب الرجل حدث قبل ان يدرك آخر الليل ويصلي الوتر يكون قد مات على الوتر واذا ادرك آخر الليل صلى الوتر بعد صلاة الليل ، وقال النبي ( صلى الله عليه وآله ) : من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يبيت إلا بوتر » فكتب الفاضل المذكور على صدر العبارة : كأن المصنف اراد بيان معنى الحديث الوارد بعد هذا الكلام وهو قول النبي ( صلى الله عليه وآله ) « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يبيت إلا بوتر » وحاصل كلامه ظاهر غير انه بعيد المناسبة لسياق الحديث كما لا يخفى على التأمل ، ويخطر بالبال ان يكون المراد

بقوله « فلا يبيتن إلا بوتر » صلاة العشاء لأنها الخامسة وهي وتر بالنسبة إلى العدد وقد ورد في روايات كثيرة تسمية العشاء بالوتر . انتهى .

اقول : لا يخفى عليك ما فيه من النظر الظاهر والقصور بعد مما عرفت مما ذكرناه واظهرناه غاية الظهور ، وكان منشأ الاستبعاد عنده في حل الوتر في الحديث النبوي - على قائله وآله افضل الصلاة والسلام - على الركعتين بعد العشاء المذكورتين في كلام المصنف هو دلالة الخبر بحسب ظاهره على كفر تركه فاستبعد انطباق الخبر على الركعتين المذكورتين وتمحل لعله على صلاة العشاء ولم يتفطن ( قدس سره ) الى ان هذه العبارة وامثالها كثيراً ما يذكرونها ( عليهم السلام ) في المستحبات لمزيد التأكيد عليها كما ورد (١) من انه « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تدع عانتها زيادة على عشرين يوماً » وورد لمن من بات على سطح غير محجر (٢) ومن سافر وحده (٣) ومن بات في بيت وحده (٤) ونحو ذلك ، واعجب من ذلك دعواه كثرة الروايات بتسمية العشاء وترأفانا لم نقف بعد التبع على اشارة الى ذلك في رواية واحدة فضلاً عن وجود الروايات الكثيرة ولم ينقله ناقل غيره . والله العالم .

( السابعة ) - المفهوم من كلام جملة من الاصحاب ( رضوان الله عليهم ) ترك النافلة لعذر ومنه الهم والنعم ، واستدلوا على ذلك برواية علي بن اسباط عن عدة من اصحابنا (٥) « ان ابا الحسن موسى ( عليه السلام ) كان اذا اهمّ ترك النافلة » وعن معمر بن خلاد عن ابي الحسن الرضا ( عليه السلام ) (٦) « ان ابا الحسن ( عليه السلام ) كان اذا

(١) رواه في الوسائل في الباب ٨٦ من آداب الحمام

(٢) البحار ج ١٦ باب ( انواع النوم ) ولكن لم نعثر على الثمن فيه وانما هو بلفظ النهي والكراهة وانه يرتت منه الذمة .

(٣) و(٤) رواه في الوسائل في الباب ٣ من آداب السفر

(٥) و(٦) رواه في الوسائل في الباب ١٦ من اعداد الفرائض .

أعظم ترك الحسنيين « قال في التهذيب : يريد به تمام الحسنيين لان الفرائض لا يجوز تركها على حال .

واعترضهم في المدارك بان في الروايتين قصوراً من حيث السند ، قال والاولى ان لا تترك النافلة بحال لاكد عليها في النصوص المعتمدة وقول ابي جعفر الصادق ( عليه السلام ) ( ١ ) « وان تارك هذا ليس بكافر - يعني النافلة - واسكنها معصية لانه يستحب اذا عمل الرجل عملاً من الخير ان يدوم عليه « وقول الصادق ( عليه السلام ) في صحيحة ابن سنان الواردة في من فاتته شيء من النوافل ( ٢ ) « ان كان شغله في طلب معيشة لا بد منها او حاجة لاخ مؤمن فلا شيء عليه وان كان شغله لدنيا يشغل بها عن الصلاة فعليه القضاء وإلا لقي الله عز وجل مستخفاً متهاوناً . ضيعاً لسنة رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) . اقول : فيه ( اولاً ) ان ما طعن به في الخبرين المذكورين فهو لا يقوم حجة على المتقدمين كما سلف بيانه في غير موضع .

و ( ثانياً ) — انه مما يؤيد هذين الخبرين ايضاً ما رواه ثقة الاسلام في الكافي بسنده عن احدهما ( عليهما السلام ) ( ٣ ) قال : « قال النبي ( صلى الله عليه وآله ) ان للقلوب اقبالاً وادباراً فاذا اقبلت ففتفلوا واذا ادبرت فعليكم بالفريضة « ومثله عن امير المؤمنين ( عليه السلام ) في كتاب نهج البلاغة ( ٤ ) قال : « ان للقلوب اقبالاً وادباراً فاذا اقبلت فاحلوا على النوافل وان ادبرت فاقصروا بها على الفرائض « ولا ريب ان الهم والغم موجبان لادبارها .

و ( ثالثاً ) — ان ما ذكره من الخبرين معارض بما تكاثر في الاخبار من ان « من لقي الله عز وجل بالفرائض الخمس لم يسأله عما سواهن « وقد تقدم الكلام في

(١) رواه في الوسائل في الباب ١٤ من اعداد الفرائض

(٢) التهذيب ج ١ ص ١٢٦ وفي الوسائل في الباب ١٨ من اعداد الفرائض

(٣) و ( ٤ ) رواه في الوسائل في الباب ١٦ من اعداد الفرائض

ذلك قريباً وذكرنا وجه الجمع بين الاخبار باحد وجهين ، ونزيد هنا وجهاً ثالثاً ولعله الاقرب وهو حمل اخبار جواز ترك النافلة على ظاهرها وحمل اخبار الدم وجعلها معصية يستحق عليها العذاب على مجرد التأكيد ، فانه لا يخفى على من احاط خبراً باخبارهم ( عليهم السلام ) انهم كثيراً ما يؤكدون في المستحبات على وجه يكاد يلحقها بالواجبات وفي النهي عن المكروهات بما يكاد يدخلها في حيز المحرمات ، ويؤيد هذا التوجيه سوق الصلاة في قرن الصوم الواجب والزكاة الواجبة في تلك الاخبار الدالة على الجواز مع ان تارك الصوم المستحب والزكاة المستحبة باي نحو كان لا يكون . وواخذاً فانه لم يرد فيها ما يدل على ان تركها معصية او يكون موجباً لاستحقاق العقاب وحينئذ فذكر ذلك في الصلاة دونها محمول على مجرد التأكيد والحث على النوافل . والله العالم .

( الثامنة ) — ما تضمنته مرفوعة الفضل بن ابي قرة من تقسيم الاحدى وخمسين ركعة على الساعات المذكورة في الخبر قد روى الصدوق في كتاب العلل عن ابي هاشم الخادم (١) قال : « قلت لابي الحسن الماضي ( عليه السلام ) لم جعلت صلاة الفريضة والائمة خمسين ركعة لا يزداد فيها ولا ينقص منها ؟ قال لان ساعات الليل اثنتا عشرة ساعة وما بين طلوع الفجر الى طلوع الشمس ساعة وساعات النهار اثنتا عشرة ساعة فجعل لكل ساعة ركعتين وما بين سقوط الشمس الى سقوط الشفق غسق فجعل للغسق ركعة » وهذا الخبر وان تضمن السؤال عن الخمسين إلا ان الجواب — كما ترى — يشتمل على احدى وخمسين فيشبه ان يكون قد وقع فيه سهو باسقاط « احدى » من السؤال من المصنف او احد الرواة ، ويحتمل ان السؤال انما كان كذلك فاجاب بما ذكر وفيه تنبيه للسائل على انه كان الاولى ان يسأل عن احدى وخمسين ، إلا ان الصدوق في الخصال قد روى هذا الخبر بغير قوله « فجعل للغسق ركعة » وحينئذ فيكون الجواب موافقاً للسؤال ، إلا انه يبقى الاختلاف بين هذا الخبر على هذه الرواية وبين مرفوعة الفضل المتقدمة ،

(١) رواه في الوسائل في الباب ١٣ من اعداد الفرائض

والصدوق في الفقيه عبر بمضمون هذه الرواية التي ذكرها في الحاصل فقال « وأما صارت خمسين ركعة لأن ساعات الليل اثنتا عشرة ساعة وساعات النهار اثنتا عشرة ساعة وما بين طلوع الفجر الى طلوع الشمس ساعة » قال شيخنا المجلسي ( طاب ثراه ) - في كتاب بحار الانوار بعد نقل خبر أبي هاشم الخادم من كتابي الملل والحاصل - ما صورته : بيان - هذا اصطلاح شرعي للساعات وهي مختلفة باختلاف الاصطلاحات فمنها مستوية ومنها معوجة والركعة التي جعلت للعسق لعلها ركعتا الوتيرة فانهما تعدان ركعة . انتهى .  
اقول : وفي هذين الخبرين اشكال لم ار من تنبه له في هذا المجال وهو انها يشعران بان ما بين طلوع الفجر الى طلوع الشمس ليس من ساعات الليل ولا من ساعات النهار والاجماع نصاً وفتوى إلا ما يظهر من هذين الخبرين على ان هذه الساعة من ساعات النهار ولهذا ان صلاة الفجر من صلاة النهار فتوى ورواية .

وقد ورد نظير هذين الخبرين فيما رواه جملة من اصحابنا : منهم - السيد الزاهد العابد المجاهد رضي الدين بن طاووس في كتاب الامان من اخطار الاسفار والازمان (١) في حديث الامام الباقر ( عليه السلام ) مع قيس النصارى حيث قال له القيس « اخبرني عن ساعة ليست من ساعات الليل ولا من ساعات النهار فقال ( عليه السلام ) هي ما بين طلوع الفجر الى طلوع الشمس يهدأ فيها المبتلى ويرقد فيها الساهر ويفيق فيها المغمى عليه جعلها الله في الدنيا رغبة للراغبين وفي الآخرة للعاملين لها دليلاً واضحاً وحجاباً مانعاً على الجاحدين المتكبرين التنازكين لها ... الحديث » .

وشيخنا البهائي ( قدس سره ) قد اجاب عن هذا الخبر في صدر كتاب مفتاح الفلاح بعد ذكر نحو ما ذكرناه من اتفاق الاصحاب ( رضي الله عليهم ) على عد هذه الساعة من النهار بانه يمكن التغاضي عن الاشكال فيها بانه لعل الامام ( عليه السلام ) اجاب السائل على ما يوافق عرفه واستقاده حيث انه سأل عن مسائل لم تكن معروفة

إلا بين اكابر علمائهم وهذه المسألة من جملتهم . وانت خير بان جوابه هذا انما ينطبق على هذا الخبر خاصة ، وكأنه غفل عن الخبرين المتقدمين او لم يطلع عليهما في البين فلاشكل فيها باق على حاله .

وقال المحقق الفيلسوف الامام مير محمد باقر الداماد ( طيب الله تعالى مرقده ) في هذا المقام : واما اخراج ما بين طلوع الفجر وطلوع الشمس من الليل والنهار واعتبار زمانه على حياله ساعة فقد ورد به بعض الاخبار عنهم ( عليه السلام ) ومن ذلك ما رواه جماعة من مشيخة علمائنا عن مولانا الصادق ( عليه السلام ) « ان مطران النصراني سأل اباة الباقر ( عليه السلام ) عن مسائل عديدة عويصة : منها - الساعة التي ليست من ساعات الليل ولا من ساعات النهار اية ساعة هي ؟ فقال هي الساعة التي بين طلوع الفجر الى طلوع الشمس » فاستشكل ذلك من باعه في تتبع العلوم وتعرف المذاهب قاصر زاعماً ان هذا امر لم يتفق عليه اصطلاح ولم يذهب اليه ذاهب اصلاً ، الى ان قال أليس هذا الاصطلاح منقولاً في كتب اعظم علماء الهيئة من حكماء الهند وأليس الاستاذ ابو ريمحان البيروني في القانون السعودي ذكر ان يراهم الهند ذهبوا الى ان ما بين طلوع الفجر وطلوع الشمس وكذلك ما بين غروب الشمس وغروب الشفق غير داخل في شيء من الليل والنهار وان ذلك بمنزلة الفصل المشترك بينهما ، واورد ذلك الفاضل البيروني في شرح الزيج الجديد وفي شرح التذكرة . ثم ان ما في اكثر رواياتنا عن ائمتنا المعصومين ( عليهم السلام ) وما عليه العمل عند اصحابنا ( رضوان الله عليهم ) اجماعاً هو ان زمان ما بين طلوع الفجر الى طلوع الشمس من النهار ومعدود من ساعاته ، وكذلك زمان غروب الشمس الى ذهاب الحمرة من جانب المشرق فان ذلك اشارة غروبها في افق المغرب ، والنهار الشرعي في باب الصلاة والصوم وفي سائر الابواب من طلوع الفجر المستطير الى ذهاب الحمرة المشرقية ، وهذا هو المعتبر والمعمل عليه عند اساطين الالهيين والرياضيين من حكماء اليونان ، الى ان قال واما اصحاب الاحكام من المنجمين فالنهار



عندم محدود في طرفي المبدأ والمتنهي بطول مركز الشمس من افق المشرق وغروبه في افق المغرب ، وزمان ظهور جرم الشمس الى طلوع مركزها محسوب عندم من الليل وزمان غروب المركز الى اختفاء الجرم ايضاً كذلك فليعرف . انتهى .

اقول : انت خير بان غاية ما افاده كلامه هو ثبوت الاصطلاح بذلك رداً على من انكر القول به وانه لم يذهب اليه ذاهب . واما الجواب عن الخبرين المذكورين وكذا خبر النصراني فلم يتعرض له . ويقرب عندي - والله سبحانه واوليائه اعلم - ان هذه الساعة وان كانت من النهار كما عرفت إلا انها لما كانت اشرف ساعاته كما يستفاد من كلام الباقر (عليه السلام) في جواب النصراني ويدل عليه الامر بالتعقيب والاشتغال بالدعاء فيها وكراهة النوم فيها كراهة مؤكدة ونحو ذلك جعلت مفصولة مستقلة وافردت بالذكر على حدة تنويهاً بشأنها وعلو رتبته على غيرها من الساعات . والله العالم .

( التاسعة ) - المشهور بين الاصحاب ان نافلة الظهر ثمان ركعات قبلها ونافلة العصر ثمان ركعات قبلها ، وقال ابن الجنيدي صلى قبل الظهر ثمان ركعات وثمان ركعات بعدها منها ركعتان نافلة العصر . ومقتضاه ان الزائد على الركعتين ليس للعصر . قيل وربما كان مستنده رواية سليمان بن خالد عن ابي عبدالله (عليه السلام) (١) قال : « صلاة النافلة ثمان ركعات حين نزول الشمس قبل الظهر وست ركعات بعد الظهر وركعتان قبل العصر » وهي لا تعطى كون الست للظهر مع انه قد تقدم في رواية البرزني (٢) انه يصلي اربعاً بعد الظهر واربعاً قبل العصر ، وبالجملة فاللهوم من كلامه اضافة هذه النوافل التي قبل الظهر اليها وكذا التي قبل العصر الى العصر والتي بعد المغرب الى المغرب والاحبار لا تنهض بذلك إلا ان كان بنوع اشارة وإلا فلا ظهور لها فيه وان قرنت بالقبلية لها والبعدية ، ويؤيده ان الشارع قد حد لها وقتاً معيناً من القدم والقدمين والذراع والذراعين ونحوها كما سيأتي ان شاء الله تعالى . وحينئذ فالاولى في نيتها الاقتصار على ملاحظة الامتثال بها خاصة

من دون اضافتها الى الفرائض .

قيل : وتظهر فائدة الخلاف في اعتبار ايقاع الست قبل القدمين او المثل ان جعلناها للظهر . وفي ما اذا نذر نافلة العصر فان الواجب الثمان على المشهور وركعتان على قول ابن الجنيدي . قال في المدارك ويمكن المناقشة في الموضعين ( اما الاول ) فبان مقتضى النصوص اعتبار ايقاع الثمان التي قبل الظهر قبل القدمين او المثل والثمان التي بعدها قبل الاربعة او المثنتين سواء جعلنا الست منها للظهر ام للعصر . ( واما الثاني ) فلان النذر يتبع قصد النذر فان قصد الثماني او الركعتين وجب وان قصد ما وظفه الشارع للعصر امكن التوقف في صحة هذا النذر لعدم ثبوت الاختصاص كما ينه . انتهى . وهو جيد إلا انه ينقدح عليه مناقشة اخرى وهي ان ظاهر قوله « مقتضى النصوص اعتبار ايقاع الثمان التي قبل الظهر قبل القدمين او المثل ... الخ » يدل على وجود روايات تدل على كون المثل وقتاً لنافلة الظهر والمثنتين وقتاً لنافلة العصر ، وليس كذلك وان قيل به بل ربما كان هو المشهور فانا لم ننف في الاخبار على ما يدل عليه ، وبذلك اعترف هو ايضاً في رده لكلام المحقق فيما ذكره في شرح قوله في الشرائع « وقت النوافل اليومية للظهر ... الخ » حيث ذكر الرواية التي استدلو بها على اعتبار المثل وطعن فيها بعدم الدلالة على ذلك وان المراد من القامة فيها قامة الانسان . وليس غيرها في الباب كما سيأتي تحقيقها ان شاء الله تعالى في موضعه فكيف يسند المثل هنا الى النصوص وهي عارية عن ذلك على العموم والخصوص ؟ والله العالم .

( العاشرة ) — قد صرح جملة من الاصحاب بكراهة الكلام بين المغرب ونافلتها لرواية ابي العلاء الخفاف عن جعفر بن محمد ( عليهما السلام ) ( ١ ) قال : « من صلى المغرب ثم عقب ولم يتكلم حتى يصلي ركعتين كتبنا له في تلين فان صلى اربع ركعتين كتب له حجة مبرورة » واستدل على ذلك في المدارك ايضاً بما رواه الشيخ

( ١ ) المروية في الوسائل في الباب ٣٠ من ابواب التعقيب

عن أبي الفوارس (١) قال : « نهاني أبو عبد الله ( عليه السلام ) ان اتكلم بين الاربع ركعات التي بعد المغرب » قال : وكراهة الكلام بين الاربع يقتضي كراهة الكلام بينها وبين المغرب بطريق اولي . اقول : وانت خير بانه لا وجه لهذه الاولوية في النقام اذ من الجائز اختصاص الكراهة بالكلام بين الاربع وان جاز الكلام بينها وبين المغرب بان تجعل الاربع مرتبطة بعضها ببعض كأنها صلاة واحدة ، وهذا الحكم لم يذكره الأصحاب مع ان الرواية المذكورة صريحة فيه وان كان في الاولى ايضاً نوع اشارة اليه فان قوله ( عليه السلام ) « فان صلى اربعاً » داخل تحت حيز « ثم يعقب ولم يتكلم » يعني ان صلى ركعتين مع عدم الفصل بالكلام كان له كذا وان صلى اربعاً كان له كذا .

وظاهر رواية الخفاف استحباب تقديم التعقيب على صلاة النافلة ، ونقل عن الشيخ المفيد في المقنعة أن الاولى القيام الى نافلة المغرب عند الفراغ منها قبل التعقيب وتأخيرها الى ان يفرغ من النافلة ، واحتج له في التهذيب بهذه الرواية وهي كما عرفت بالدلالة على خلافه اشبه . وقال السيد السند في المدارك - بعد ان نقل عن الشيخ المفيد في المقنعة والشيخ في التهذيب ما قدمناه - ما صورته : وقال الشهيد في الذكري الافضل للباحرة بها - يعني نافلة المغرب - قبل كل شيء سوى التسييح ونقل عن المفيد مثله . واستدل عليه بان النبي ( صلى الله عليه وآله ) فعلها كذلك فانه لما بشر بالحسن ( عليه السلام ) صلى ركعتين بعد المغرب شكراً فلما بشر بالحسين ( عليه السلام ) صلى ركعتين ولم يعقب حتى فرغ منها (٢) ومقتضى هذه الرواية اولوية فعلها قبل التسييح ايضاً إلا انها مجعولة السند ومعارضة بالاخبار الصحيحة المتضمنة للامر بتسييح الزهراء ( عليها السلام ) قبل ان يشي المصلي رجله من صلاة الفريضة (٣) انتهى اقول : ظاهر قوله « واستدل عليه »

(١) رواه في الوسائل في الباب ٣٠ من ابواب التعقيب

(٢) رواه في الوسائل في الباب ٢٤ من اعداد الفرائض

(٣) رواها في الوسائل في الباب ٧ من ابواب التعقيب

ان المستدل هو الشهيد و ليس كذلك بل ظاهر الذكرى ان المستدل انما هو الشيخ المفيد ( قدس سره ) واختيار الذكرى الذي نقله عنه مؤخر عن هذا القل والاستدلال ، وذلك فانه في الذكرى صرح اولاً بان وقت نافلة المغرب بعدها حتى يذهب الشفق المغربي قاله الشيخ ( قدس سره ) في النهاية ثم نقل احتجاج المعتبر على ذلك ، الى ان قال وقال المفيد تفعل بعد التسبيح وقبل التعقيب كما فعلها النبي ( صلى الله عليه وآله ) لما بشر بالحسن ( عليه السلام ) فانه صلى ركعتين شكراً فلما بشر بالحسين ( عليه السلام ) صلى ركعتين ولم يعقب حتى فرغ منها ، وابن الجنيد لا يستحب الكلام ولا عمل شيء بينها وبين المغرب ، وبالجملة التوقيت بما ذكره الشيخ ( قدس سره ) لم نقف عليه ، الى ان قال ولو قيل بامتداد وقتها بوقت المغرب امكن لانها تابعة لها وان كان الافضل المبادرة بها قبل كل شيء سوى التسبيح . انتهى . وبذلك يظهر ما في نقل السيد ( قدس سره ) من الاجمال الموجب للوقوع في الاشكال .

ثم انه لا يخفى ان الرواية الواردة في تعليل النوافل بولادة الحسين ( عليهما السلام ) لا اشعار فيها بهذه الزيادة التي ذكرها وهي قوله : « ولم يعقب حتى فرغ منها » وبدونها لا يتم ما ذكره . وهذه صورة الخبر على ما نقل في كتب الاخبار برواية الصدوق والشيخ عنه (١) ونقله في الذكرى ايضاً متقدماً على هذا الموضع « وسئل الصادق ( عليه السلام ) لم صارت المغرب ثلاث ركعات واربعاً بعدها ليس فيها تقصير في حضر ولا سفر ؟ فقال ان الله تبارك وتعالى انزل على نبيه كل صلاة ركعتين فاضاف اليها رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) لكل صلاة ركعتين في الحضر وقصر فيها في السفر إلا المغرب والغداة فلما صلى المغرب بلغه مولد فاطمة ( عليها السلام ) فاضاف اليها ركعة شكراً لله عز وجل فلما ان ولد الحسن ( عليه السلام ) اضاف اليها ركعتين شكراً لله عز وجل فلما ان ولد الحسين ( عليه السلام ) اضاف اليها ركعتين شكراً لله عز وجل فقال « للذكر مثل

## ج ٦ ﴿ سجود الشكر في المغرب بعد الفريضة او بعد النافلة ؟ ﴾ — ٥٩ —

حظ الاثنيين « (١) قتركها على حالها في الحضر والسفر » هذا صورة ما روى من الخبر وليس فيه اشعار فضلا عن الدلالة على كون النافلة متقدمة على التعقيب او متأخرة عنه اذ غايته الدلالة على صلاة هذه الركعات بعد المغرب .

واما ما اجاب به في المدارك بناء على ثبوت هذه الزيادة فهو محل نظر ايضا ( اما اولاً ) فلان الطعن فيها بضعف السند لا يقوم حجة على المتقدمين كما عرفت . مع انه انما استند في حكه بكره الكلام بين المغرب ونافلتها الى خبر ضعيف ايضا ولم يطعن فيه بالضعف ولكنهم لا قاعدة لهم يقفون عليها كما عرفت في غير موضع مما تقدم و( اما ثانياً ) فانا لم نقف في شيء من الاخبار على ان الرسول ( صلى الله عليه وآله ) كان يسبح بعد الصلاة هذا التسبيح الذي علمه فاطمة ( عليها السلام ) واشتهر بتسبيحها وترادفت النصوص بفضله واستحبابه بعد الصلاة ، وبالجملة فغاية ما يفهم من الاخبار انه بعد امره لعاطمة ( عليها السلام ) بذلك شاع استحبابه واما انه ( صلى الله عليه وآله ) فعلمه فغير معلوم من الاخبار ، نعم ما ذكره جيد بالنسبة الى غيره لاستفاضة الاخبار بما ذكره من استحبابه قبل ان يثني المصلي رجله من جلوسه للتشهد .

( الحادية عشرة ) — قال في المنتهى : سجود الشكر في المغرب ينبغي ان يكون بعد نوافلها لما رواه الشيخ عن حفص الجوهري (٢) قال : « صلى بنا ابو الحسن ( عليه السلام ) صلاة المغرب فسجد سجدة الشكر بعد السابعة فقلت له كان آباؤك يسجدون بعد الثالثة فقال ما كان احد من آباؤي يسجد إلا بعد السابعة » .

قال في المدارك بعد نقل ذلك : وفي السند ضعف مع انه روى جهم بن ابي جهم (٣) قال : « رأيت ابا الحسن موسى بن جعفر ( عليه السلام ) وقد سجد بعد الثلاث الركعات من المغرب فقلت له جعلت فداك رأيتك سجدت بعد الثلاث فقال ورأيتني ؟ فقلت نعم قال

(١) سورة النساء ، الآية ١٢ .

(٢) و(٣) رواه في الوسائل في الباب ٣٩ من ابواب التعقيب

— ٦٠ — ﴿ سجود الشكر في المغرب بعد الفريضة أو بعد النافلة ؟ ﴾ ج ٦

فلا تدعها فإن الدعاء فيها مستجاب » والظاهر ان المراد به سجدة الشكر والسكل حسن ان شاء الله تعالى . انتهى .

وظاهر كلامه أخيراً هو التخيير بين الأمرين ، وبذلك صرح في الذكرى أيضاً فقال : في موضع سجدة الشكر بعد المغرب روايتان يجوز العمل بهما أحدهما رواية حفص الجوهري ولثانية رواية جهم .

اقول : لا يخفى ان القول بالتخيير هنا لا يخلو من الاشكال حيث ان ظاهر كل من الخبرين يدفع الآخر فان ظاهر الاول استحباب السجود بعد السابعة وانه هو الموظف خاصة لفعله ( عليه السلام ) ذلك ولانكاره على الراوي بانه لم يسجد احد من آبائي إلا بعد السابعة ، والمراد بابي الحسن هنا هو الهادي ( عليه السلام ) كما صرح به في التهذيب وظاهر الخبر الثاني - حيث رآه سجد بعد الثالثة وقوله ( عليه السلام ) : فلا تدعها فإن الدعاء فيها مستجاب - هو كون ذلك هو السنة الموظفة فكيف يتم القول بالتخيير فيها كما ذكره ؟

والظاهر عندي وفاة المحدث الكشاني في الوافي هو حل الرواية الاولى على التقية كما يشعر به قول الكاظم ( عليه السلام ) « ورأيتني » وكأنه يستخفي بذلك ، ويؤيد ما ورد في توقيعات صاحب الامر ( عجل الله نصره وظهوره ) من انها بعد الفريضة افضل ، روى الطبرسي في الاحتجاج عن محمد بن عبدالله بن جعفر الحميري عن صاحب الزمان ( عليه السلام ) ( ١ ) « انه كتب اليه يسأله عن سجدة الشكر بعد الفريضة فان بعض اصحابنا ذكر انها بدعة فهل يجوز ان يسجد بها الرجل بعد الفريضة فان جاز ففي صلاة المغرب هي بعد الفريضة او بعد الاربع ركعات النافلة ؟ فاجاب ( عليه السلام ) سجدة الشكر من الزم السنن واوجبها ولم يقل ان هذه السجدة بدعة إلا من اراد ان يحدث في دين الله بدعة . واما الخبر المروي فيها بعد صلاة المغرب والاختلاف في

( ١ ) دواه في الرسائل في الباب ٣١ من ابواب التعقيب

انها بعد الثلاث او بعد الاربع فان فضل الدعاء والتسبيح بعد الفرائض على الدعاء بعد النوافل كفضل الفرائض على النوافل والسجدة دعاء وتسبيح فالأفضل ان يكون بعد الفرض وان جعلت بعد النوافل ايضاً جاز » انتهى .

وجمع بعض الاصحاب بين الخبرين بحمل الأول الدال على انها بعد السبع على الجواز والثاني على الافضل وبدل عليه خبر التوقيع المذكور ، والظاهر انه لم يطلع عليه وليته كان حياً فاهديه اليه ، إلا انك قد عرفت ان الخبر الاول لا يخلو من منافرة لتلك حيث انه ( عليه السلام ) مع فعله ذلك انكر ان احداً من آبائه لم يسجد إلا بعد السبع ولا يبعد ملاحظة التقية في التجويز بعد السبع في التوقيع المذكور . والله هو العالم .

( الثانية عشرة ) — ذكر جمع من الاصحاب ان الجلوس في الركعتين التين بعد العشاء افضل من القيام لورود جملة من النصوص بالجلوس فيهما ، ومنها صحيحة الفضيل بن يسار او حسنة وهي الرواية الاولى من الروايات المتقدمة صدر المقدمة (١) ورواية احمد بن محمد بن ابي نصر ورواية كتاب الفقه الرضوي ، وروى الصدوق في كتاب العلل بسنده عن ابي عبدالله القزويني (٢) قال : « قلت لابي جعفر ( عليه السلام ) لاي علة تصلى الركعتان بعد العشاء الآخرة من قعود ؟ فقال لان الله فرض سبع عشرة ركعة فاضاف اليها رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) مثلها فصارت احدى وخمسين ركعة فتعد هاتان الركعتان من جلوس بركعة » وعن المفضل عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (٣) قال : « قلت اصلي العشاء الآخرة فاذا صليت ركعتين وانا جالس فقال اما انها واحدة ولو مت مت على وتر » وروى الكشي في كتاب الرجال عن هشام المشرقي عن الرضا ( عليه السلام ) (٤) قال : « ان اهل البصرة سألوني فقالوا يونس يقول من السنة ان يصلي الانسان ركعتين وهو جالس فقلت صدق يونس » .

إلا انه قد روى الشيخ في الموثق عن سليمان بن خالد عن ابي عبدالله ( عليه

السلام ) في حديث (١) قال : « وركتان بعد العشاء الآخرة يقرأ فيهما مائة آية قائماً او قاعداً والقيام افضل ولا تعدما من الحسنيين » وهو صريح في افضلية القيام، ويقرب منه ما رواه الشيخ في الصحيح عن الحارث بن المغيرة النصري (٢) قال : « سمعت ابا عبد الله (عليه السلام) يقول صلاة النهار ، الى ان قل وركتان بعد العشاء الآخرة كان اي يصليهما هو قاعد وانا اصليهما وانا قائم ... الحديث » والتقريب فيه مواظبته (عليه السلام) على القيام فيهما وحل صلاة ابيه (عليه السلام) وهو قاعد على كونه ثقيل البدن يشق عليه القيام كما ورد عنه (عليه السلام) في خبر حنان بن سدير عن ابيه (٣) قال : « قلت لابي جعفر (عليه السلام) اتصلي النوافل وانت قاعد ؟ قال ما اصليها الا وانا قاعد منذ حلت هذا اللحم وبلغت هذا السن » وبذلك يظهر ما في الحكم بافضلية الجلوس كما قدمنا نقله عن جملة من الاصحاب والجمع بين اخبار المسألة لا يخلو من اشكال ، واما ما ذكره في الذكرى - في الجمع بين الاخبار بمجوازا من قعود ومن قيام - ففيه ان محل البحث وتصادم الاخبار في الافضل لا في اصل الجواز . ورجح في المدارك العمل بالخبرين الاولين وطعن في سند الخبرين الاخيرين . وهو متجه بناء على نقله صحيح ابن المغيرة عن الكافي فان سنده فيه ضعيف واما في التهذيب فهو صحيح لانه رواه فيه عن احمد بن محمد بن عيسى عن علي بن حديد عن علي بن النعمان عن الحارث النصري . ويمكن ترجيح الاخبار الاولى باوقعية البدلية لان الركتين من جلوس تمدان بركة قائماً بخلاف صلاتها قائماً فانه ربما حصلت الزيادة على العدد ، ويؤيد ذلك ما رواه في العلل عن ابي عبد الله القزويني إلا انه يتوقف على وجود محل للخبرين المذكورين ولا يحضر في الآن محل يحملان عليه . والله العالم .

( الثالثة عشرة ) — المشهور بين الاصحاب ( رضوان الله عليهم ) جواز الجلوس

في النافلة اختياراً بل قل في المعتبر وهو اطباق العلماء . وقال في المنتهى انه لا يعرف

(١) و (٢) رواه في الوسائل في الباب ١٣ من اعداد الفرائض

(٣) رواه في الوسائل في الباب ٤ من ابواب القيام



فيه خلافاً . ونقل الشهيد ( قدس سره ) في الذكرى عن ابن ادریس انه منع من جواز النافلة جالساً مع الاختيار إلا الوثيرة ونسب الجواز الى الشيخ ( قدس سره ) في النهاية والى رواية شاذة ، قال واعترض على نفسه بجواز النافلة على الراحة مختاراً سراً وحسراً واجاب بان ذلك خرج بالاجماع ، ثم قال في الذكرى قلت دعوى الشذوذ هما مع الاستتار عجبية والمجوزون للنافلة على الراحة هم المجوزون لقعابها جالساً وذكر النهاية هنا والشيخ يشعر بالخصوصية مع انه قال في المبسوط يجوز ان يصلي النوافل جالساً مع القدرة على القيام وقد روى انه يصلي بدل كل ركعة ركعتين وروى انه ركعة بركعة ، وهما جميعاً جائزان . وقد ذكره ايضاً المفيد ( قدس سره ) فانه قال وكذلك من اتعبه القيام في النوافل كلها واحب ان يصليها جالساً لترفعه فيفعل ذلك ولا يجعل كل ركعتين ركعة . انتهى ما ذكره في الذكرى . وهو جيد .

ومن الاخبار ما رواه في الكافي والفقيه عن ابي بصير عن ابي جعفر ( عليه السلام ) ( ١ ) قال : « قلت لانا نتحدث تقول من صلى وهو جالس من غير علة كانت صلاته ركعتين بركعة وسجدة بسجدة ؟ فقال ليس هو هكذا هي تامة لكم » وروى الشيخ في التهذيب والصدوق في الفقيه عن معاوية بن ميسرة ( ٢ ) « انه سمع ابا عبدالله ( عليه السلام ) يقول او سئل يصلي الرجل وهو جالس متربعا او مبسوط الرجلين فقال لا بأس » وروى في الكافي عن معاوية بن ميسرة ( ٣ ) « ان سألنا ابا عبدالله ( عليه السلام ) عن الرجل يمد احدى رجله بين يديه وهو جالس قال لا بأس ولا اراه إلا قال في المعتل والمريض » قال في الكافي ( ٤ ) وفي حديث آخر « يصلي متربعا وماداً رجله كل ذلك واسع » وفي التهذيب عن محمد بن سهل عن ابيه وفي الفقيه عن ابيه ( ٥ )

( ١ ) رواه في الوسائل في الباب ٥ من ابواب القيام

( ٢ ) و ( ٣ ) و ( ٤ ) رواه في الوسائل في الباب ١١ من ابواب القيام

( ٥ ) رواه في الوسائل في الباب ٤ من ابواب القيام

« انه سأل ابا الحسن الاول ( عليه السلام ) عن الرجل يصلي النافلة قاعداً وليست به علة في سفر او حضر قل لا بأس به » وروى في الكافي في الصحيح عن زرارة عن ابي جعفر ( عليه السلام ) (١) قال : « قلت الرجل يصلي وهو قاعد فيقرأ السورة فاذا اراد ان يختمها قام فركع بآخرها ، قل صلاته صلاة القائم » وفي الصحيح عن حماد عن ابي الحسن ( عليه السلام ) (٢) قال : « سألت عن الرجل يصلي وهو جالس فقال اذا اردت ان تصلي وانت جالس وتكتب لك صلاة القائم فاقرأ وانت جالس فاذا كنت في آخر السورة فقم قائماً واركع فذلك تحسب لك بصلاة القائم » وروى في الفقيه عن حماد بن عثمان (٣) قال : « قلت لابي عبدالله ( عليه السلام ) قد يشتد علي القيام في الصلاة ؟ فقال اذا اردت ان تدرك صلاة القائم فاقرأ وانت جالس فاذا بقي من السورة آيات فقم واتم ما بقي واركع واسجد فذلك صلاة القائم » وروى في التهذيب عن محمد بن مسلم (٤) قال : « سألت ابا عبدالله ( عليه السلام ) عن رجل يكسل او يضعف فيصلي التطوع جالساً ؟ قال يضعف ركعتين بركة » وعن الصيقل (٥) قال : « قال لي ابو عبدالله ( عليه السلام ) اذا صلى الرجل جالساً وهو يستطيع القيام فليضعف » .

اقول : قد اتفقت هذه الاخبار في رد ما ذكره ابن ادريس من منع جواز النافلة جالساً مع الاختيار ونسبة الرواية الدالة على ذلك الى الشذوذ .

بقي الكلام في ان الروایتين الاخيرتين قد دلنا على استحباب التضعيف متى صلى جالساً وعلى ذلك حملها الشيخ ومن تبعه من الاصحاب وبه صرح الشيخ المفيد فيما قدمناه من عبارته المنقولة عنه في الذكرى . وانت خبير بان رواية ابي بصير قد تضمنت بعد الاخبار عما دلت عليه هاتان الروايتان من نقصان الصلاة من جلوس الموجب في تحصيل اتمامها الى التضعيف ان الصلاة من جلوس تامة لسكن يعني ثوابها تام لا يحتاج

(١) و(٢) و(٣) رواه في الوسائل في الباب ٩ من ابواب القيام

(٤) و(٥) رواه في الوسائل في الباب ٥ من ابواب القيام

الى التضعيف ، وهو بظاهرة مدافع لما دل عليه الخبران المذكوران ، ولم أقف على من تعرض لوجه الجواب عن ذلك مع ظهور التدافع كما عرفت ، ولا يحضرني الآن وجه الجواب عن ذلك الا بان يحمل تمامها على القيام فيها في آخر السورة ثم الركوع عن قيام كما دل عليه صحاح حاد وزرارة لما دلت عليه من انه من صلاحها على هذا الوجه حسب له نواب صلاة القائم واما لو صلاحها لا كذلك فان الافضل التضعيف .

وقال في المدارك : وفي جواز الاضطجاع والاستثناء مع القدرة على القيام قولان اظهرهما المدم لتوقف العبادة على النقل وعدم ثبوت التعبد به . وقيل بالجواز لان الكيفية تابعة للاصل فلا تجب كالاصل . وضعفه ظاهر لان الوجوب هنا بمعنى الشرط كالطهارة في النافلة وترتيب الافعال فيها . انتهى وهو جيد . والله العالم .

( الراعاة عشرة ) -- قد صرح جملة من الاصحاب بان الافضل في الصلاة جالساً ان يكون متربعا ، قال في المنتهى : واما استحباب التربع في حال الجلوس فهو قول علمائنا هاشمي ومالك والثوري واحمد واسحاق وروى عن ابن عمر وابن سيرين ومجاهد وسعيد بن جبير خلافاً لابن حنيفة (١) ثم قال : لنا ما رواه الجمهور عن انس (٢) « انه صلى متربعا فلما ركع ثنى رجله » ومن طريق الخاصة ما رواه الشيخ عن حران بن اعين عن احدهما (عليهما السلام) (٣) قال : « كان ابي اذا صلى جالساً تربع فاذا ركع ثنى رجله » انتهى ولم ينس التربع الذي ذكره ولم يبين كيفيته ولم أقف على من بين كيفيته إلا على كلام لشيخنا الشهيد الثاني ( قدس سره ) في الروضة في الفصل الرابع في بيان مستحبات الصلاة حيث قال بعد قول المصنف : « وتربع المصلي قاعداً » ما لفظه : لعجز او لسكونها نافلة بان يجلس على اليه وينصب ساقيه ووركيه كما تجلس المرأة للتشهد . انتهى ولم أقف في شيء من الاخبار على ما يدل على هذه الكيفية في صلاة القاعد نعم فيها كما

(١) و(٢) المغني ج ٢ ص ١٤٢

(٣) رواه في الوسائل في الباب ١١ من ابواب القيام

## ٦٦ - ( الاشكال في استحباب التربع في الصلاة من جلوس ) ج ٦

عرفت من رواية حران استحباب التربع ولكن لم تين كيفيته .  
وفي المقام اشكال لم ار من تنبه له ولا نبه عليه وهو ان معنى رواية حران المذكورة استحباب التربع في الصلاة من جلوس وقد عرفت دعوى العلامة اتفاق علمائنا واكثر العامة على ذلك ، مع ان هنا جملة من الاخبار قد وردت بکراهة ذلك واطلاقاً شامل للصلاة وغيرها ، ومنها ما رواه في الكافي عن ابي بصير عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (١) قال : « قال امير المؤمنين ( عليه السلام ) اذا جلس احدكم على الطعام فليجلس جلسة العبد ولا يضع احدى رجله على الاخرى ولا يتربع فانها جلسة يفضها الله تعالى ويفض صاحبها » وفي بعض الاخبار (٢) « كان رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) يجلس ثلاثاً : القرفصاء وعلى ركبتيه وكان يثنى رجلاً واحدة ويسط عليها الاخرى ، ولم ير متربعا قط » وظاهر هذين الخبرين - كما ترى - عموم الكراهة في جميع الحالات من صلاة وغيرها ، إلا انه قد ورد بازاء هذين الخبرين ايضاً ما يدل على الجواز كما رواه في الكافي في الصحيح او الحسن عن الحلبي ابن ابي شعبة (٣) « انه رأى ابا عبدالله ( عليه السلام ) متربعا ... الحديث » وروى الصدوق عن حماد بن عثمان عن عمر بن اذينة عن ابي سعيد (٤) « انه رأى ابا عبدالله ( عليه السلام ) يأكل متربعا » .

قال الشيخ الفاضل الزاهد العابد الشيخ فخر الدين بن طريح النجفي (قدس سره) في كتاب مجمع البحرين بعد نقل الحديث النبوي « ولم ير متربعا قط » : التربع عبارة عن ان يقعد على وركيه ويمد ركبته اليمنى الى جانب يمينه وقدمه الى جانب شماله واليسرى بالعكس ، ثم قال قاله في المجمع ، ثم حمل خبر اكل الصادق ( عليه السلام ) متربعا على الضرورة او بيان الجواز ، وحينئذ فان كان التربع عبارة عن هيئة واحدة - كما هو ظاهر الشيخ فخر الدين حيث حمل حديث الصادق ( عليه السلام ) على الضرورة

(١) و(٤) رواه في الوسائل في الباب ٩ من آداب المائدة

(٢) الوسائل الباب ٧٤ من احكام العشرة (٣) الوسائل الباب ٩ من آداب المائدة

او الجواز ، ومثله الشيخ محمد بن الحسن الحر العاملي في كتاب الوسائل حيث ان ظاهر كلامه بعد حكمه بکراهة التربع حمل الحديث المذكور على بيان الجواز - اشكل الحكم في الجمع بين هذه الاخبار فان الاستحباب والكراهة حكمان متقابلان لا يتصف بهما امر واحد ، واحتمال الاستحباب والكراهة بالنظر الى حالي الصلاة والاكل فيستحب في حال الصلاة ويكره في الجلوس للاكل يدفعه عموم اخبار الكراهة من قوله : « لم ير متربعاً قط » وقوله « انها جلسة يفضها الله تعالى ويغض صاحبها » وان كان له كيفيات متعددة - كما يظهر من عبارة القاموس حيث قال : « وتربع في جلوسه خلاف جثي وأقمى » وظاهره صدق التربع على جميع هيئات الجلوس إلا الجلوس جائياً ومقياً - زال الاشكال ، إلا اني لم افق على دليل واضح من الاخبار لبيان هيئة من هيئاته . نعم روى الكشي (١) في ترجمة جعفر بن عيسى في حديث عن ابي الحسن ( عليه السلام ) قال فيه « و كان جالساً الى جنب رجل وهو متربع رجلاً على رجل » ويمكن ان يحمل خبر ابي بصير المتقدم وقوله فيه : « ولا يضع احدى رجليه على الاخرى ولا يتربع » على ان التربع هو وضع احدى الرجلين على الاخرى كما دل عليه خبر الكشي فيكون قوله « ولا يتربع » عطفاً تفسيريًا وهو الاوفق بقوله « فانها جلسة يفضها الله تعالى » بان يكون وضع احدى الرجلين على الاخرى هو التربع الذي يفضها الله تعالى ، والكلام في جلوسه ( عليه السلام ) متربعاً يحمل على ما حمت عليه الاخبار المتقدمة من الضرورة او بيان الجواز او تعدد الهيئات . وبالجملة فالمسألة لا تخلو من شوب الاشكال إلا ان المقام مقام استحباب او كراهة .

اذا عرفت ذلك فاعلم انه قد ذكر جمع من الاصحاب ( رضوان الله عليهم ) في كيفية ركوع القاعد حالتين ( احدهما ) ان ينحني بحيث يصير بالنسبة الى القاعد المنتصب كالراكع القائم بالنسبة الى القائم . و( ثانيتهما ) ان ينحني بحيث تمازج جبهته موضع سجوده

وإذا نه ان ينحني بحيث تصل جهته الى قدام ركعته ، واكمل ركوع القائم ان يستوي ظهره وعنقه وهو يستلزم محاذاة الجبهة . ووضع السجود . والظاهر ان كلاهما محصل ليقين البراءة لكن المنقول عن الشهيد ( قدس سره ) في بعض كتبه انه اوجب رفع الفخذين من الارض استناداً الى انه واجب حال القيام والاصل بقاءه . واعترض عليه بان ذلك غير مقصود حال القيام بل انما جعل تبعاً للهيئة الواجبة في تلك الحالة وهي منتفية ههنا وانه ينتقض بالصاق البطن فانه يحصل في حال القعود اكثر مما يحصل في حال القيام ولم يحكم باعتبار التجافي . والله العالم .

( الخامسة عشرة ) - قد تكاثرت الاخبار باستحباب صلاة ركعتين بين المغرب والعشاء وتسمى ركعتي الغفلة وركعتي ساعة الغفلة ، ومن ذلك ما رواه الشيخ في كتاب المصباح عن هشام بن سالم عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) ( ١ ) قال : « من صلى بين العشاءين ركعتين يقرأ في الاولى الحمد وقوله تعالى « وذو النون اذ ذهب مغاضباً ... الى وكذلك تنجي المؤمنين » ( ٢ ) وفي الثانية الحمد وقوله تعالى « وعنده مفاتيح الغيب .. الى آخر الآية » ( ٣ ) فاذا فرغ من القراءة رفع يديه وقال : اللهم اني اسألك بمفاتيح الغيب التي لا يعلمها إلا انت ان تصلي على محمد وآل محمد وان تفعل بي كذا وكذا : ويقول اللهم انت ولي نعمتي والقادر على طلبتي تعلم حاجتي فاسألك بمحمد وآله ( عليهم السلام ) لما قضيتها لي ، وسأل الله حاجته اعطاه الله تعالى ما سأل » ورواه السيد الزاهد العابد رضي الدين بن طاووس في كتاب فلاح السائل باسناده عن هشام بن سالم مثله ( ٤ ) وزاد « فان النبي ( صلى الله عليه وآله ) قال لا تتركوا ركعتي الغفلة وهما ما بين العشاءين » ومنها ما رواه الصدوق في الفقيه مرسل ( ٥ ) قال : قال رسول الله ( صلى الله

( ١ ) و ( ٥ ) رواه في الوسائل في الباب ٢٠ من الصلوات المندوبة

( ٢ ) سورة الانبياء ، الآية ٨٧ ( ٣ ) سورة الانعام ، الآية ٥٩

( ٤ ) البحار ج ١٨ ص ٥٤٤

عليه وآله ) وفي كتاب العلل مسنداً في الموثق عن سماعة عن جعفر بن محمد عن ابيه ( عليها السلام ) (١) قال : « قل رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) تنفلوا في ساعة الغفلة ولو بركعتين خفيفتين فانها تورثان دار الكرامة » قال : وفي خبر آخر « دار السلام وهي الجنة » وساعة : الغفلة ما بين المغرب والعشاء الآخرة . وروى الشيخ في التهذيب بسنده عن وهب او السكوني عن جعفر عن ابيه ( عليها السلام ) (٢) قال : « قال رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) تنفلوا ... الحديث الى قوله دار الكرامة » ثم زاد « قيل يا رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) وما ساعة الغفلة ؟ قال ما بين المغرب والعشاء » وروى هذه الرواية ايضاً ابن طاووس في كتاب فلاح السائل (٣) وزاد « قيل يا رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) وما معنى خفيفتين ؟ قال تقرأ فيها الحمد وحدها . قيل يا رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) فمتى اصلها ؟ قال ما بين المغرب والعشاء » وروى الصدوق في الفقيه عن الباقر ( عليه السلام ) (٤) « ان ابليس انما يبيت جنوده جنود الليل من حين تغيب الشمس . الى مغيب الشفق وبيت جنود النهار من حين طلوع الفجر الى طلوع الشمس وذكر ان النبي ( صلى الله عليه وآله ) كان يقول : اكثرُوا ذكر الله تعالى في هاتين الساعتين وتموذكوا بالله عز وجل من شر ابليس وجنوده وعودوا صغاركم في هاتين الساعتين فانها ساعتان غفلة » .

اقول : وفي المقام فوائد ( الاولى ) — ظاهر الاخبار المذكورة ان محل الصلاة المذكورة بين صلاتي المغرب والعشاء متى صلينا في وقت فضيلتهما ، وظاهر شيخنا البهائي في كتاب مفتاح الفلاح ان وقتها من غروب الشمس الى غروب الشفق المغربي ، قال في الكتاب المذكور — بعد ذكر حديث السكوني او وهب المنقول برواية الشيخ في

(١) و(٢) رواه في الوسائل في الباب ٢٠ من الصلوات المندرجة

(٣) البحار ج ١٨ ص ٥٤٥

(٤) رواه في الوسائل في الباب ٣٦ من ابواب التعقيب

التنذيب وقوله فيه « ما بين المغرب والعشاء » ما لفظه : ولا يخفى ان المراد ما بين وقت المغرب ووقت العشاء اعني ما بين غروب الشمس الى غيوبة الشفق كما يرشدك اليه الحديث السابق لا ما بين الصلاتين ، وقد ورد في الاحاديث الصحيحة ان اول وقت العشاء غيوبة الشفق (١) ومن هذا يستفاد ان وقت اداء ركعتي الغفلة ما بين الغروب وذهاب الشفق فان خرج صارت قضاء . انتهى . اقول : اشار بالحديث السابق الى ما نقلناه اخيراً من حديث بث ابليس جنوده من حين تغيب الشمس الى مغيب الشفق . وانت خير بان غاية ما يدل عليه الخبر المذكور ان ابتداء البث من ذلك الوقت ولا دلالة فيه على كون الصلاة من ذلك الوقت ، ومجرد كون هذه الصلاة تصلى في ساعة الغفلة لا يستلزم جواز تقديمها على الفريضة سيما مع استفاضة النصوص بالمنع من النافلة بعد دخول وقت الفريضة كما سيأتي ان شاء الله تعالى في محامها ، على انها بين الفرضين واقعة في الساعة المذكورة متى صلى الفرضين في وقت فضيلتهما ، ورواية هشام بن سالم صريحة في كونها بين الفرضين وكذا الرسالة المنقولة في كتاب فلاح السائل عن النبي ( صلى الله عليه وآله ) ونحوها الرسالة الثانية . وبالجملة فالظاهر من الاخبار ان وقتها انما هو بين الصلاتين وان كانت ساعة الغفلة ممتدة من غروب الشمس ، ولعل السر في تخصيصها بما ذكرناه من حيث الاخبار المانعة من التطوع بعد دخول وقت الفريضة .

( الثانية ) — المفهوم من الاخبار اختصاص القضاء بالرواتب اليومية بعد فوات اوقاتها ، وصريح شيخنا المتقدم ان هاتين الركعتين تقضيان بعد فوات وقتها ، ولم اقف له على دليل بل ولا قائل سواء ( قدس سره ) ولعل منشأ ما ذهب اليه من حيث التوقيت إلا ان مجرد ذلك لا يوجب القضاء فانه كما يتوقف الاتيان بها في ذلك الوقت على دليل كذلك يتوقف القضاء على الدليل على الاشهر الاظهر ، ومجرد فوات الاداء لا يستلزم القضاء كما عليه المحققون من اصحابنا ( رضوان الله عليهم ) .

(١) رواه في الوسائل في الباب ٢٣ من المواقيت



( الثالثة ) — ذهب بعض مشايخنا المعاصرين — على ما نقل عنه — الى انه يكفي في اداء هذه الوظيفة الايتان بناقلي المغرب . ولعله نظر الى الامر بالنفل في ساعة الغفلة بقول مطلق ، وهو وان امكن احتماله إلا ان ورود الخبر بتعيين صلاة معينة بقراءه خاصة وكيفية تفارق بها كيفية ناقلتي المغرب الموضوعة يعطي نقيض ذلك الاطلاق بهذه الصلاة الخاصة الزائدة على ناقلتي المغرب ، ولا ريب ان الاحتياط في تحصيل هذه الوظيفة انما يتم بما ذكرنا ، وهو ظاهر الاصحاب ايضاً حيث انهم ذكروا في هذا المقام هذه الصلاة المخصوصة زيادة على ناقلتي المغرب .

( الرابعة ) — ما ورد في الرواية المنقولة من كتاب فلاح السائل من تفسير الخفيفين بالاختصار على الحمد وحدها مع ما عرفت من رواية هشام بن سالم من استحباب قراءة الآيتين المذكورتين لعله محمول على ضيق الوقت او الاستعجال لحاجة ونحو ذلك ، وظاهر شيخنا الشهيد في الذكرى ان هاتين الركعتين في هذه الرواية غير ركعتي الغنيلة المذكورة في رواية هشام بن سالم حيث قال : يستحب ركعتان ساعة الغفلة وقد رواها الشيخ ، ثم نقل الرواية المشتملة على الركعتين الخفيفتين ثم قال ويستحب ايضاً بين المغرب والعشاء ركعتان يقرأ في الاولى بعد الحمد : وذا النون اذ ذهب مغاضباً ... الخ ، الى ان قل فان الله تعالى يعطيه ما يشاء . والظاهر عندي ان الركعتين المذكورتين في الروايتين انما هما صلاة واحدة وان اختلفت العبارتان كما ذكرنا .

( الخامسة ) — نقل الشيخ الطبرسي في كتاب مجمع البيان عن ابن عباس في تفسير قوله سبحانه حكايه عن موسى على نبينا وآله وعليه السلام : ودخل المدينة على حين غفلة من اهلها « (١) ان دخوله كان فيما بين المغرب والعشاء . انتهى . وفيه اشارة الى ما دلت عليه هذه الاخبار ان ثبت النقل المذكور .

( السادسة ) — قوله في الدعاء المذكور في القنوت « لما قضيتها لي » يجوز

قراءته بالتشديد والتخفيف فعلى تقدير التشديد يكون « لما » بمعنى « إلا » يعني « إلا قضيتها لي » وعلى تقدير التخفيف تجعل « ما » زائدة للتأكيد واللام فيها جواب القسم والتقدير « لتقضيتها لي » كذا في كتاب مجمع البيان .

( تذييل ) من المستحب في هذه الساعة ايضاً صلاة ركعتين يقرأ في الاولى بعد الحمد سورة الزلزلة ثلاث عشرة مرة وفي الثانية بعد الحمد التوحيد خمس عشرة مرة ، روى الشيخ ( طاب ثراه ) في كتاب المصباح عن الصادق عن آبائه عن رسول الله ( صلوات الله عليهم ) (١) قال : « اوصيكم بركعتين بين العشاءين يقرأ في الاولى الحمد واذا زلزلت ثلاث عشرة مرة وفي الثانية الحمد وقل هو الله احد خمس عشرة مرة فانه من فعل ذلك كل شهر كان من الموقنين ، فان فعل ذلك في كل سنة كان من المحسنين ، فان فعل ذلك في كل جمعة كان من المخلصين ، فان فعل ذلك كل ليلة زاحني في الجنة ولم يحص ثوابه إلا الله تعالى » .

( السادسة عشرة ) - ما تضمنه خبر الحجلال - من صلاة الصادق ( عليه السلام ) الركعتين بعد العشاء يقرأ فيها بمائة آية ثم ركعتين من جلوس وانه متى لم يدرك صلاة الليل والوتر في آخره اضاف اليها ركعة كما في بعض الاخبار او ركعتين كما في الرواية الاخرى واحتسب بها مع ما قدمه وترأ (٢) - لا يخلو من الاشكال .

قال شيخنا الشهيد في الذكرى - بعد نقل الخبر المذكور بالرواية المشتملة على لفظ الركعة - ما صورته : وفيه ايماء الى جواز تقديم الشفع في اول الليل وهو خلاف المشهور . نعم في خبر زرارة عنه ( عليه السلام ) (٣) « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يبيت حتى يوتر » وهذا يمكن حمله على الضرورة ، وفي المصباح يستحب ان يصلي بعد ركعتي الوتيرة ركعتين من قيام ، وانكرهما ابن اديس استسلافا لان الوتيرة

(١) رواه في الوسائل في الباب ١٧ من الصلوات المنذوبة (٢) ص ٣٢

(٣) رواه في الوسائل في الباب ٢٩ من اعداد الفرائض

خاتمة النوافل كما صرح به الشيخان في المغنعة والنهاية حتى في نافلة شهر رمضان وهو مشهور بين الاصحاب ، والذي في رواية زرارة عن ابي جعفر ( عليه السلام ) (١) « وليكن آخر صلاتك وتر ليلتك » ولكنه في سياق الوتر لا الوتيرة . ونسب ابن ادريس الرواية بالركعتين الى الشذوذ ، وفي المختلف لا مشاحة في التقديم والتأخير لصلاحية الوقت للنافلة .

اقول : ما ذكره من ان في الخبر ايماء الى جواز تقديم الشفع وانه خلاف المشهور صحيح ولكنه بهذا التقرير يجب حله على التقية ، لان المنقول عن العامة انهم يستحبون تقديم الوتر في اول الليل فان اتبها في آخر الليل صلوا صلاة الليل وادتروا فصلوا وترين في ليلة وإلا احتسبوا بما قدموه (٢) والاختار قد نفت عليهم فعل وترين في ليلة واحدة إلا ان يكون احدهما قضاء (٣) ومما يشير الى ذلك ما في صحيحة الحلبي (٤) قال : « سألت ابا عبدالله ( عليه السلام ) هل قبل العشاء الآخرة وبعدها شي ؟ قال لا غير اني اصلي بعدها ركعتين واست احسبها من صلاة الليل » قال في الوافي : فيه رد على العامة فانهم ابدعوا وترأ بعد صلاة العشاء بحسبونه من صلاة الليل اذا لم يستيقظوا آخر الليل فان استيقظوا اعادوها فيصلون وترين في ليلة . انتهى واما ما ذكره - من دلالة خبر زرارة على ذلك ايضا حتى انه تأوله بحمله على الضرورة - فقد تقدم الكلام فيه منقحا وينا ان المراد بالوتر هنا انما هي الوتيرة التي تستحب بعد العشاء فلا اشكال في الخبر المذكور . واما ما نقله عن ابن ادريس - من انكاره لما ذكره الشيخ ونسبة الرواية الى الشذوذ - ففيه ان ما دل على الصلاة بعد الوتيرة ليس منحصرا في رواية الشيخ المذكورة بل هو مدلول الخبر الذي هو محل البحث وصحيحة عبدالله بن سنان المتقدمة في صدر المقدمة (٥) إلا ان ظاهر

(١) و (٣) رواها في الوسائل في الباب ٤٢ من الصلوات المندوبة

(٢) راجع التعليقة ١ ص ٢٩

(٤) المروية في الوسائل في الباب ٢٧ من اعداد الفرائض (٥) ص ٢٩

قوله ( عليه السلام ) في صحيحة زرارة او حسنة المشار اليها في كلامه « وليكن آخر صلاتك وتر ليلتك » هو ان خاتم صلاة تلك الليلة الوتيرة ، واستبعاد اطلاق الوتر على الوتيرة كما يفهم من كلامه مدفوع بما تقدم في الفائدة السادسة من الاخبار الدالة على صحة هذا الاطلاق وان كان سياق الخبر انما هو في الوتر الذي في آخر الليل والكلام في قضائه الا انه لا منافاة في ذلك ، وبالجمله فالكلام في المسألة غير خال من شوب الاشكال لما عرفت .

وقال المحدث الكشاني في الوافي ذيل الخبر المشار اليه : لعل المراد انه صلى ركعة فصارت مع اللتين صلاهما جالسا شفعاً فتصيران نافلة الفجر ف قوله « واحتسب بالركعتين » بيان لعدما واحدة لتصيرا مع هذه شفعاً ، وفي بعض النسخ « صلى ركعتين » فيكون المراد فصارت صلاته هذه شفعاً وهي مع اللتين صلاهما جالسا تحتسب بصلاة الوتر لانها تعدان بواحدة وربما يوجد « سبعا » مكان « شفعاً » وكأنه تدمجيف انتهى . ولا يخلو من اضطراب وتناقض .

والذي يقرب عندي في معنى الخبر المذكور ان الركعتين اللتين صلاهما ( عليه السلام ) بعد العشاء بلا فصل وقرأ فيهما مائة آية هما ركعتا الوتيرة بقرينة قراءة مائة آية التي قد ورد في غير هذا الخبر استحبابها فيها وقرينة قوله « ولا يحتسب بهما » يعني من صلاة الليل كما تقدم ذكره . واما الركعتان من جلوس اللتان بعدهما فان الغرض منهما انه متى لم يستيقظ حتى يطلع الفجر فانه يضيف اليهما ركعة من قيام كما في احدي الروايتين او ركعتين يعني من جلوس كما في الرواية الاخرى ويحتسب بذلك عن صلاة الفجر ، واما قوله « واحتسب بالركعتين » فهو راجع الى الوتيرة بقرينة قوله « اللتين صلاهما بعد العشاء » فانهما اللتان يحتسب بهما عن الوتر لما عرفت من ان من جملة التعليقات في الوتيرة هو قيامها مقام الوتر في آخر الليل لو مات ولم يوتر ، ومورد ذلك الخبر وان كان الموت إلا ان ظاهر هذا الخبر قوات الوقت ايضاً ، وكيف كان فالحكم المذكور ان

لا يخلو من غرابة ولعل ذلك من جملة الرخص الواردة في الشريعة .  
 وما يؤيد هذا الخبر باعتبار دلالة على الزيادة على الوتيرة بعد العشاء الآخرة  
 ما تقدم في حسنة عبدالله بن سنان (١) قال : « سمعت ابا عبدالله ( عليه السلام ) الى ان  
 قال ورأيت بصلي بعد العتمة اربع ركعات » وقد تقدم النقل عن صاحب الوافي انه  
 حملها على غير الرواتب او انها قضاء لها والظاهر حملها على ما دل عليه هذا الخبر ، وكذلك  
 الخبر الذي نقله في الذكرى عن الشيخ في المصباح إلا ان خبر المصباح تضمن الركعتين  
 من قيام والخبر الذي نحن فيه من جلوس وخبر ابن سنان مجمل .  
 ( السابعة عشرة ) — روى الصدوق ( قدس سره ) في من لا يحضره الفقيه  
 في الصحيح عن عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (٢) انه قال : « من قال  
 في آخر سجدة من النافلة بعد المغرب ليلة الجمعة — وان قال كل ليلة فهو افضل — اللهم اني  
 اسألك بوجهك الكريم واسمك العظيم ان تصلي على محمد وآل محمد وان تغفر لي ذنبي  
 العظيم — سبع مرات انصرف وقد غفر له » وظاهر الشيد في الذكرى ان محل هذا الدعاء  
 السجدة الواقعة بعد السبع حيث قال بعد ذكر الخلاف في موضع سجدة الشكر بعد المغرب  
 وذكر روايتي حفص الجوهري وجهم المتقدمين في الفائدة الحادية عشرة : ويستحب ان  
 يقال في السجدة بعد السبع ليلة الجمعة : اللهم اني اسألك ، وساق الدعاء الى آخره ،  
 وهو وهم منه ( قدس سره ) لما عرفت من الرواية المذكورة التي هي المستند في هذا الحكم .  
 ( الثامنة عشرة ) — المعروف من مذهب الاصحاب — وبه صرح جملة منهم —  
 ان كل النوافل يسلم فيها على الركعتين إلا مفردة الوتر وصلاة الاعرابي بل نقل عن  
 الشيخ في الخلاف وابن ادريس دعوى الاجماع عليه .  
 قال في الذكرى : ومنع في المبسوط من الزيادة على ركعتين اقتصاراً على ما نقل

(١) المروية في الوسائل في الباب ١٤ من اعداد الفرائض

(٢) رواه في الوسائل في الباب ٤٦ من صلاة الجمعة

عن النبي ( صلى الله عليه وآله ) واهل بيته ، وقال في الخلاف ان فعل خالف السنة واحتج باجماعنا وبما رواه ابن عمر (١) « ان رجلاً سأل رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) عن صلاة الليل فقال صلاة الليل مثنى مثنى فإذا خشي أحدكم الصبح صلى ركعة واحدة توتر له ما قد صلى » ثم نقل عن ابن عمر عنه ( صلى الله عليه وآله ) (٢) قال : « صلاة الليل واثنتان مثنى مثنى » ثم قال فدل على ان ما زاد على مثنى لا يجوز . وظاهر كلامه في الكتابين عدم شرعيته وانعقاده . وهل يجوز الركعة الواحدة في غير الوتر ؟ منع منه في الخلاف والمعتبر اقتصاراً على المتفق عليه من فعل النبي ( صلى الله عليه وآله ) ورواية ابن مسعود عن النبي ( صلى الله عليه وآله ) (٣) « انه نهى عن البتراء يعني الركعة الواحدة » وقد ذكر الشيخ في الصباح (٤) عن زيد بن ثابت صلاة الاعرابي عند ارتفاع نهار الجمعة عشر ركعات يقرأ في الركعتين الاوليين الحمد مرة والفلق سبعاً وفي الثانية بعد الحمد الناس سبعاً ويسلم ويقرأ آية الكرسي سبعاً ثم يصلي ثمان ركعات بتسليمتين يقرأ في كل ركعة الحمد مرة والنصر مرة والاحلاص خمساً وعشرين مرة ثم يدعو بالمرسوم ، ولم يذكر سندها ولا وقت لها على سند من طريق الاصحاب قال ابن ادريس قد روى رواية في صلاة الاعرابي فان صحت لا تعدى لان الاجماع على ركعتين بتسليمة . انتهى ما ذكره في الذكرى .

اقول : الاظهر في الاستدلال على الحكم المذكور هو ما اشاروا اليه مما ملخصه ان العبادات توقيفية متلقاة من صاحب الشرع والذي ثبت وصح عنه ان كل ركعتين بتسليمة خرج منه ركعة الوتر بالنصوص المستفيضة ، ويزيده تأكيداً ما رواه عبد الله بن

(١) كما في صحيح مسلم ج ١ ص ٢٨٠ وسنن البيهقي ج ٢ ص ٤٨٦

(٢) كما في سنن البيهقي ج ٢ ص ٤٨٧

(٣) نقل الشوكاني في نيل الاوطار ج ٣ ص ٢٨ عن الحنفية الايتار بثلاث واستدلوا

عليه بما رواه محمد بن كعب القرظي « ان النبي (ص) نهى عن البتراء » (٤) ص ٢٢٢

جعفر الحبري في كتاب قرب الاسناد عن عبدالله بن الحسن عن جده علي بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر (عليهما السلام) (١) قال : « سألت عن الرجل يصلي النافلة يصلح له ان يصلي اربع ركعات لا يسلم بينهما ؟ قال لا إلا ان يسلم بين كل ركعتين » وما رواه ابن ادريس في مستطرفات السرائر نقلاً عن كتاب حريز بن عبدالله عن ابي بصير (٢) قال : « قال ابو جعفر ( عليه السلام ) في حديث : وافصل بين كل ركعتين من نوافلك بالتسليم » واما صلاة الاعرابي فلم يثبت طريقها من روايات الاصحاب كما اعترف به شيخنا المذكور وغيره والخبر الوارد بها عامي لا يمكن تخصيص الاخبار به . والله العالم .

( التاسعة عشرة ) — اتفق اصحابنا ( رضوان الله عليهم ) على ان صلاة الضحى بدعة ، قال الشيخ في الخلاف صلاة الضحى بدعة لا يجوز فعلها وخالف جميع الفقهاء في ذلك فقالوا انها سنة (٣) ثم قال دليلنا اجماع الفرقة ثم نقل بعض الروايات الدالة على ذلك من طرقهم . وقال العلامة في المنتهى صلاة الضحى بدعة عند علمائنا خلافا للجمهور فانهم اطبقوا على استحبابها .

(١) و(٢) رواه في الوسائل في الباب ١٥ من اعداد الفرائض .

(٣) في نيل الاوطار للشوكاني ج ٣ ص ٥٣ ان ابن القيم جمع الاقوان في صلاة الضحى فبلغت الى ستة ، الاول ، انها سنة ، اثنان ، لا تشرع إلا بسبب فان النبي (ص) صلاها يوم الفتح بسبب الفتح والامراء يسمونها صلاة الفتح ، اثنان ، انها لا تستحب ، الرابع ، يستحب فعلها تارة وتركها اخرى ، الخامس ، يستحب المحافظة عليها في البيوت ، السادس ، انها بدعة . وفي زاد المعاد لابن القيم على ما شرح الزرقاني على المواهب ج ١ ص ٣٤٣ عن ابي هريرة انه لم ير النبي ( ص ) صلى صلاة الضحى إلا يوماً واحداً . وعن عبد الرحمن بن ابي بكرة ان ابا بكرة رأى ناساً يصلون الضحى فقال انكم تصلون صلاة ما صلاها رسول الله ( ص ) ولا عامة اصحابه . وعن مجاهد انه وعروة بن الزبير دخل المسجد وابن عمر فيه والناس يصلون الضحى فسأله عنها فقال بدعة ونعمت البدعة . وفي الموطأ للمالك ج ١ ص ١٦٧ عن عائشة قالت : ما رأيت رسول الله (ص) يصلي سجدة الضحى قط . وفي شرح السيوطي عليه ما يؤيده وكذا في صحيح البخاري ابواب التطوع

واستدل في المنتهى على ذلك بما رواه الشيخ في الصحيح عن زرارة ومحمد بن مسلم والفضيل (١) قالوا : « سألتها (عليها السلام) عن الصلاة في رمضان نافلة بالليل جماعة فقالا ان النبي (صلى الله عليه وآله) قام على منبره فحمد الله وأتى عليه ثم قال ايها الناس ان الصلاة بالليل في شهر رمضان النافلة في جماعة بدعة وصلاة الضحى بدعة ألا فلا تجمعوا ليلا في شهر رمضان لصلاة الليل ولا تصلوا صلاة الضحى فان ذلك معصية ألا وان كل بدعة ضلالة وكل ضلالة سبيلها الى النار ، ثم نزل وهو يقول قليل في سنة خير من كثير في بدعة » .

اقول : ويدل على ذلك ايضاً ما رواه الصدوق في الصحيح عن زرارة عن ابي جعفر (عليه السلام) (٢) قال : « ما صلى رسول الله (صلى الله عليه وآله) الضحى قط . قال فقلت له ألم تخبرني انه كان يصلي في صدر النهار اربع ركعات ؟ فقال بلى انه كان يجعلها من الثمان التي بعد الظهر » اقول سيأتي الكلام ان شاء الله تعالى في تقديم نافلة الزوال في صدر النهار ، والمراد بقوله « بعد الظهر » يعني بعد وقت الظهر وهو الزوال لا الصلاة .

وعن بكير بن اعين عن ابي جعفر (عليه السلام) (٣) قال : « ما صلى رسول الله (صلى الله عليه وآله) الضحى قط » وعن عبد الواحد بن المختار الانصاري عن ابي جعفر (عليه السلام) (٤) قال : « سألت عن صلاة الضحى قال اول من صلاها قومك انهم كانوا من الغافلين فيصلونهم ولم يصلها رسول الله (صلى الله عليه وآله) وقال ان علياً (عليه السلام) مر على رجل وهو يصلها فقال ما هذه الصلاة ؟ قال ادعها يا امير المؤمنين ؟ فقال علي (عليه السلام) اكون انهي عبداً اذا صلى » وروى الصدوق في كتاب عيون الاخبار في حديث رجاء بن ابي الضحك الذي صحب الرضا (عليه السلام) من المدينة الى خراسان (٥) قال : « ما رأيته صلى الضحى في سفر ولا حضر » وروى في الكافي

(١) رواه في الوسائل في الباب ١٠ من ابواب نافلة شهر رمضان

(٢) و(٣) و(٤) و(٥) رواه في الوسائل في الباب ٣١ من اعداد الفرائض



في الصحيح عن سيف بن عميرة رفعه (١) قال : « مر أمير المؤمنين ( عليه السلام )  
برجل يصلي الضحى في مسجد السكوفة فغمز جنبه بالدره وقال نحررت صلاة الاواين  
نحرك الله . قال فاتركها ؟ قال فقال : « أ رأيت الذي ينعى عبداً اذا صلى » (٢) فقال  
ابو عبدالله ( عليه السلام ) وكفى بانكسر علي ( عليه السلام ) ندياً .

واما ما رواه في الكافي عن معاوية بن وهب - (٣) قال : « لما كان يوم فتح  
مكة ضربت على رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) خيمة سوداء من شعر بالابطح ثم افاض  
عليه الماء من جفنة يرى فيها اثر المعجين ثم تفرق القبة ضحى فركع ثمانى ركعات لم يركعها  
رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) قبل ذلك ولا بعد » - فحمله في الوافي على ما دل  
عليه صحيح زرارة المتقدم من كون ذلك من نافلة الظهر التي يجوز تقديمها صدر النهار .  
وفيه انه ( صلى الله عليه وآله ) كان مسافراً فرضه التقصير فكيف يصلي نوافل الظهر ؟  
والاظهر عندي حمل هذه الصلاة على الشكر لله سبحانه في التوفيق للفتح كما يشير اليه  
قوله « لم يركعها قبل ذلك ولا بعد » .

واما ما رواه في كتاب البحار (٤) عن كتاب الاختصاص في الموثق عن يونس  
ابن يعقوب - قال : « دخل عيسى بن عبدالله الغمي على ابي عبدالله ( عليه السلام ) فلما  
انصرف قل لحادمه ادعه فانصرف اليه فارصاه باشياء ثم قال يا عيسى بن عبدالله ان  
الله تعالى يقول « و امر اهلك بالصلاة » (٥) وانك منا اهل البيت فاذا كانت الشمس من  
ههنا بمقدارها من ههنا من العصر فصل ست ركعات ، قال ثم ودعه وقبل ما بين عيني  
عيسى وانصرف ، قال يونس بن يعقوب فما تركت الست ركعات منذ سمعت ابا عبدالله

(١) رواه في الوسائل في الباب ٣١ من اعداد الفرائض

(٢) سورة العلق ، الآية ١٠

(٣) رواه في الوسائل في الباب ٢٧ من ابواب المواقيت (٤) ج ١٨ الصلاة ص ٨٣

(٥) سورة طه ، الآية ١٣٢

( عليه السلام ) يقول ذلك لعيسى بن عبدالله - فالظاهر حمله على التقية أو الاتقاء على الرجل المذكور لئلا يتضرر بترك ذلك . وعلى ذلك يحمل قول أمير المؤمنين ( عليه السلام ) « رأيت الذي ينهى عبداً إذا صلى » (١) فانه ( عليه السلام ) غير متمكن حسب الواقع من زجرهم عن بدع الثلاثة المتقدمين وربما احتجوا عليه بالآية المذكورة ، ويشير الى ما ذكرنا قول أبي عبدالله ( عليه السلام ) في مرفوعة سيف بن عميرة « وكفى بانكار علي ( عليه السلام ) نهياً » فانه ظاهر في ان انشاده ( عليه السلام ) الآية ليس لتجويز وانما هو لما ذكرناه ، وبالجملة فان غمزه ( عليه السلام ) للرجل بالردة ودعائه بان ينحصر الله تعالى يعني ينجبه ظاهر في التحريم ولكنه لما كان الرجل جاهلاً غيباً أو معانداً شقيّاً راجع في السؤال مرة ثانية فلم ير ( عليه السلام ) المصلحة في اظهار ذلك له زيادة على ما قدمه . والمراد بصلاة الاوابين هي نافلة الزوال كما تقدم نقله عن عبارة الفقه الرضوي ، ونحوها عبارة عن اختزال هذه الصلاة منها وقطعها فكأنهم منحروها ، وصلاة الضحى عند العامة اقلها ركعتان وأكثرها ثمان ركعات وفعلها وقت اشتداد الحر كذا ذكره في المنتهى .

( فان قيل ) انه لا ريب في استحباب الصلاة وانها خير موضوع من شاء استقل ومن شاء استكثر (٢) ويؤيده قوله سبحانه « رأيت الذي ينهى ... الآية » فكيف صارت هذه الصلاة بدعة ؟

( فلنا ) — لا ريب في ان الصلاة خير موضوع الا انه متى اعتقد المكلف في ذلك امراً زائداً على ما دلت عليه هذه الأدلة من عدد مخصوص وزمان مخصوص او كيفية خاصة ونحو ذلك مما لم يعم عليه دليل في الشريعة فانه يكون محرماً وتكون عبادته بدعة ، والبدعية ليست من حيث الصلاة وانما هي من حيث هذا التوظيف الذي اعتقده في هذا الوقت والعدد والكيفية من غير ان يرد عليه دليل فن اجل ذلك ترادفت الاخبار بالانكار عليهم في

ذلك والتصريح بكونها بدعة وضلالة .

(العشرون) — قد ورد في جملة من الاخبار تعيين ما يستحب قراءته في

النوافل اليومية :

روى ثقة الاسلام في الصحيح او الحسن عن معاذ بن مسلم عن ابي عبد الله (عليه السلام) (١) قال : « لا تدع ان تقرأ بقل هو الله احد وقل يا ايها الكافرون في سبع مواطن : في الركعتين قبل الفجر وركعتي الزوال وركعتين بعد المغرب وركعتين من اول صلاة الليل وركعتي الاحرام والفجر اذا أصبحت بها وركعتي الطواف » ورواه في الفقيه مرسلًا مقطوعا (٢) قال في الكافي ونحوه في التهذيب (٣) : وفي رواية اخرى « انه يبدأ في هذا كله بقل هو الله احد وفي الركعة الثانية بقل يا ايها الكافرون إلا في الركعتين قبل الفجر فانه يبدأ بقل يا ايها الكافرون ثم يقرأ في الركعة الثانية بقل هو الله احد » .

وعن صفوان الجمال (٤) قال : « سمعت ابا عبد الله (عليه السلام) يقول صلاة الاوايين الخمسون كلها بقل هو الله احد » بيان : قد تقدم في كلامه (عليه السلام) في كتاب الفقه الرضوي ان صلاة الاوايين هي نافلة الزوال وبه صرح في الفقيه وبذلك صرحنا ايضا مرفوعة سيف بن عميرة المتقدمة قريبا وقوله فيها « نحررت صلاة الاوايين نحررك الله » ومثله في رواية محمد بن مسلم (٥) « وانما اخرت الظاهر ذراعا من عند الزوال من اجل صلاة الاوايين » وظاهر هذا الخبر يدل على ان صلاة الاوايين مجموع الحسين نوافلها وفرائضها وهو غريب لم يسمع به في غيره من الاخبار ولا في كلام الاصحاب ، قيل

(١) و (٣) رواه في الوسائل في الباب ١٥ من ابواب القراءة في الصلاة

(٢) ج ١ ص ٣١٤

(٤) رواه في الوسائل في الباب ٧ من ابواب القراءة في الصلاة

(٥) رواه في الوسائل في الباب ٣٦ من ابواب المواقيت

و'هل المراد بالأوليين الذين يصلون الحسين فإن من يصلي الزوال يبعد ان لا يصلي البواقي . والمراد بالحديث اما استحباب قراءة هذه السورة في كل ركعة من الحسين او في كل صلاة منها ولو في احدى الركعتين ، ولعل الثاني اقرب لثلاثا ينافي توظيف جملة من السور في الفرائض والنوافل .

وروى في الكافي عن ابي هارون المسكوف (١) قال . « سأل رجل ابا عبدالله ( عليه السلام ) : وانا حاضركم اقرأ في الزوال ؟ فقال ثمانين آية فخرج الرجل فقال يا ابا هارون هل رأيت شيخا اعجب من هذا سألتني عن شيء فاخبرته ولم يسألني عن تفسيره ؟ هذا الذي يزعم اهل العراق انه عاقلهم ، يا ابا هارون ان الحمد سبع آيات وقل هو الله احد ثلاث آيات فهذه عشر آيات والزوال ثمان ركعات فهذه ثمانون آية » بيان : في هذا الخبر دلالة على انه يجب الرجوع اليهم ( عليهم السلام ) في مجالات الاخبار ومتشابهاتها ولا يجوز الاعتماد في فهم معانيها على ما يتسارع الى الفهم بل يجب مع عدم امكان السؤال والفحص الوقوف على جادة الاحتياط .

وروى الشيخ في التهذيب عن محسن الميثمي عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (٢) قال : « يقرأ في صلاة الزوال في الركعة الاولى الحمد وقل هو الله احد وفي الركعة الثانية الحمد وقل يا ايها الكافرون وفي الركعة الثالثة الحمد وقل هو الله احد وآية الكرسي وفي الركعة الرابعة الحمد وقل هو الله احد وآخر البقرة « آمن الرسول . . الى آخرها » وفي الركعة الخامسة الحمد وقل هو الله احد والخمس آيات من آل عمران « ان في خلق السموات والارض الى قوله انك لا تخلف الميعاد » (٣) وفي الركعة السادسة الحمد وقل هو الله احد وثلاث آيات السجدة « ان ربكم الله الذي خلق السموات والارض الى قوله ان

(١) (٢) رواه في الوسائل في الباب ١٣ من ابواب القراءة في الصلاة

(٣) الآية ١٨٧ الى ١٩٢

رحمة الله قريب من المحسنين » (١) وفي الركعة السابعة الحمد وقل هو الله احد والآيات من سورة الانعام « وجعلوا لله شركاء الجن الى قوله وهو اللطيف الخير » (٢) وفي الركعة الثامنة الحمد وقل هو الله احد وآخر سورة الحشر من قوله « لو انزلنا هذا القرآن على جبل لرأيته الى آخرها » فاذا فرغت قلت : اللهم مقلب القلوب والابصار ثبت قلبي على دينك ولا ترغ قلبي بعد اذ هديتني وهب لي من لدنك رحمة انك انت الوهاب ، سبع مرات ثم تقرأ استجير بالله من النار سبع مرات .

وعن عبد الخالق عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (٣) « انه كان يقرأ في الركعتين بعد العتمة بالواقعة وقل هو الله احد » ورواه بطريق آخر في الصحيح عن ابن ابي عمير (٤) قال : « كان ابو عبدالله ( عليه السلام ) يقرأ ... الحديث » .

وروى الصدوق في كتاب المجالس عن ابيه عن الحسن بن احمد المالكي عن منصور بن العباس عن محمد بن ابي عمير عن هشام بن سالم عن زيد الشحام عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (٥) قال : « من قرأ في الركعتين الاوليين من صلاة الليل ستين مرة قل هو الله احد في كل ركعة ثلاثين مرة انفلت وليس بينه وبين الله عز وجل ذنب » وروى في التهذيب مرسل (٦) قال : « روى ان من قرأ في الركعتين الاوليين من صلاة الليل في كل ركعة منها الحمد مرّة وقل هو الله احد ثلاثين مرة انفلت وليس بينه وبين الله ذنب إلا غفر له » وكذا نقله في الفقيه (٧) بألفاظ « وروى » .

وروى الشيخ في المصباح مرسل (٨) قال : « روى انه يقرأ في الركعة الاولى

(١) الاعراف ، الآية ٥٢ الى ٥٤

(٢) الآية ١٠٠ الى ١٠٣

(٣) و(٤) رواه في الوسائل في الباب ٥ من ابواب القراءة في الصلاة

(٥) و(٦) و(٧) رواه في الوسائل في الباب ٥ من ابواب القراءة في الصلاة

(٨) رواه في الوسائل في الباب ١٤ من ابواب القراءة في الصلاة

من نافلة المغرب سورة الجحد وفي الثانية سورة الاخلاص وفي ما عداه ما اختار «  
 قل : « وروى ان ابا الحسن العسكري ( عليه السلام ) كان يقرأ في الركعة الثالثة الجحد  
 واول الحديد الى قوله وهو عليم بذات الصدور وفي الرابعة الجحد وآخر الحشر « .  
 وروى في الكافي عن ابن سنان (١) قال : « سألت ابا عبدالله ( عليه السلام )  
 عن الوتر ما يقرأ فيهن جميعاً ؟ قل بقل هو الله احد . قلت في ثلاثين ؟ قال نعم « وقال  
 في النخبة (٢) : « وروى ان من قرأ في الوتر بالمعوذتين وقل هو الله احد قيل له ابشر  
 يا عبدالله فقد قبل الله وترك « وروى في التهذيب في الصحيح عن يعقوب بن  
 يقطين (٣) قال : « سألت العبد الصالح ( عليه السلام ) عن القراءة في الوتر وقلت ان بعضاً روى  
 قل هو الله احد في الثلاث وبعضاً روى المعوذتين وفي الثالثة قل هو الله احد ؟ فقال اعمل  
 بالمعوذتين وقل هو الله احد « وعن الحارث بن المغيرة في الصحيح عن ابي عبدالله  
 ( عليه السلام ) (٤) قال : « كان ابي يقول قل هو الله احد تعدل ثلث القرآن وكان  
 يحب ان يجمعها في الوتر ليكون القرآن كله « .

وروى الشيخ في الصحيح عن ابن سنان عن أبي عبد الله ( عليه السلام ) ( ٥ ) قال : « اقرأ في ركعتي الفجر أي سورتين احببت ، وقال اما انا فاحب ان اقرأ فيها بقل هو الله احد وقل يا ايها الكافرون » وعن يعقوب بن سالم البرزاز ( ٦ ) قال : « قال ابو عبد الله ( عليه السلام ) صلها بعد الفجر وقرأ فيها في الاولى قل يا ايها الكافرون وفي الثانية قل هو الله احد » .

بيان : توضيح الكلام في ما يستفاد من هذه الاخبار يقع في مواضع :

(الاول) - في حكم صلاة الزوال وقد دلت رواية معاذ بن مسلم مع المرسلة التي بعدها على حكم الركعتين الاوليين منها وان السنة فيها ان يقرأ في الركعة الاولى

(١) و (٢) و (٣) و (٤) رواه في الوسائل في الباب ٥٦ من ابواب القراءة في الصلاة

(٥) و(٦) رواه في الوسائل في الباب ١٦ من ابواب القراءة في الصلاة

بالتوحيد والثانية بالجحد، ودلت رواية أبي هارون الكنفوف على التوحيد في الجميع ودلت رواية المشي بالنسبة الى الاوليين على ما دلت عليه رواية معاذ بن مسلم مع الرسالة المذكورة بعدها وبالنسبة الى الباقي منها على زيادة الآيات المذكورة على التوحيد، ولا منافاة فان رواية أبي هارون محمولة على الجواز والروایتين الآخرين على الفضل والاستحباب . ويؤيده أيضاً قوله ( عليه السلام ) في كتاب الفقه الرضوي (١) بعد ذكر صلاة الليل : « وافراً في الركعة الاولى بفاتحة الكتاب وقل هو الله احد وفي الثانية بقل يا ايها الكافرون وكذلك في ركعتي الزوال وفي الباقي ما احببت » .

( الثاني ) — في حكم نافلة المغرب وقد دلت رواية معاذ بن مسلم مع الرسالة المذكورة التي على اثرها على التوحيد في الركعة الاولى والجحد في الثانية والرسالة التي ذكرها الشيخ في الصباح على العكس والرسالة التي نقلها عن العسكري ( عليه السلام ) على الآيتين بعد الحمد في الركعتين الاخيرتين ، والاقترب في الركعتين الاوليين هو الاول والظاهر ترجيحه بعمل الاصحاب على الرواية المذكورة في جميع ما تضمنته مضافاً الى انها مسندة صحيحة او حسنة نقلها الاكثر منهم وضعف ما عارضها بالارسال وقلة الناقل لها . وذكر شيخنا البهائي في كتاب مفتاح الفلاح انه يقرأ في الاولين بعد الحمد التوحيد ثلاثاً في الاولى والقدر في الثانية ، قال : وان شئت قرأت في الاولى الجحد وفي الثانية التوحيد . والاول لم اقف له على مستند والثاني مستند الرسالة المشار اليها ( الثالث ) — في حكم الوتيرة وقد عرفت دلالة الروایتين المتقدمتين على قراءة الواقعة فيها مع التوحيد ، وفي بعض الاخبار المتقدمة يقرأ فيها مائة آية ويمكن حمله على الروایتين المذكورتين .

( الرابع ) — حكم الركعتين الاوليين من صلاة الليل وقد اختلف في ذلك كلام اصحابنا ، فنقل شيخنا في الذكرى عن الرسالة والنهاية انه يقرأ في اولي صلاة

الليل في الاولى التوحيد وفي الثانية الجحد ، قال وفي موضع آخر منها قدم الجحد وروى العكس وكذا في المبسوط . ونقل في الكتاب المذكور عن الشيخ المفيد وابن البراج في اولاهما ثلاثون مرة التوحيد وفي الثانية ثلاثون مرة الجحد ، وابن ادريس في كل ركعة منها بعد الحمد ثلاثون مرة التوحيد ، قال وقد روى ان في الثانية الجحد والاول اظهر ، قال في الذكرى بعد نقل ما ذكرناه : قلت الكل حسن والبحث في الافضية وينبغي للمتهجد ان يعمل بجميع الاقوال في مختلف الاحوال . انتهى .

اقول : قد عرفت ان الذي وردت به الاخبار في المقام هو سورة التوحيد والجحد مرة مرة بتقديم التوحيد كما في الرسالة المتقدم نقلها عن الكوفي والتهذيب ذيل رواية معاذ بن مسلم وعبارة كتاب الفقه الرضوي ، او سورة التوحيد ثلاثين مرة في كل من الركعتين كما تقدم في رواية كتاب المجالس ومرسلة الشيخ والصدوق ، واما القول بالثلاثين في الجحد في الركعة الثانية - كما نقله عن الشيخ المفيد او مرة مع التوحيد ثلاثين مرة في الاولى كما ذكره شيخنا البهائي في كتاب مفتاح الفلاح - فلم نقف له على دليل ، قال الصدوق في النقيه في باب صلاة الليل : ثم صل ركعتين تقرأ في الاولى الحمد وقل هو الله احد وفي الثانية الحمد وقل يا ايها الكافرون وتقرأ في الست ركعات ما احيت ان شئت طولت وان شئت قصرت ، وروى ان من قرأ في الركعتين الاوليين ثم ، ساق الرسالة المتقدم نقلها عن الشيخ وعنه ، وحينئذ فالتعارض واقع بين هاتين الروايتين في المقام ، وظاهر كلامه في الذكرى حمل رواية الثلاثين على سعة الوقت ورواية التوحيد والجحد على ضيقه كما يشير اليه قوله مختلف الاحوال . وهو جيد .

( الخامس ) — في حكم الوتر وفيها روايات : الاولى التوحيد في الثلاث .

والثانية المعوذتين في الاوليين والتوحيد في الثالثة وقد تقدم في الاخبار . والثالثة مارواه في التهذيب عن ابي الجارود عن ابي عبد الله ( عليه السلام ) (١) قال : « سمعته يقول كان علي ( عليه

(١) رواه في الوافي في باب ( ما يقرأ في النوافل )



السلام) يوتر بتسع سور « قيل لعل المراد انه (عليه السلام) كان يقرأ في كل من الثلاث بكل من الثلاث والرابعة ما ذكره الشيخ في المصباح (١) قال : « روى ان النبي ( صلى الله عليه وآله ) كان يصلي الثلاث ركعات بتسع سور في الاولى الهيك التكاثر وانا انزلناه واذا زلزلات وفي الثانية الحمد والعصر واذا جاء نصر الله وانا اعطيناك الكوثر وفي المفردة من الوتر قل يا ايها الكافرون وثبت وقل هو الله احد « اقول : يمكن حمل رواية ابي الجارود على هذه الرواية ان ثبت كونها من طرقا وحينئذ فترجع الروايتان الى رواية واحدة . والخامسة ما ذكره ( عليه السلام ) في كتاب الفقه الرضوي (٢) قال : « وتقرأ في ركعتي الشفع سبع اسم ربك وفي الثانية قل يا ايها الكافرون وفي الوتر قل هو الله احد « واكثر الاخبار على الرواية الاولى ثم الرواية الثانية وبقي الروايات لا تخلو من الشذوذ . وتحقيق المقام كما ينبغي يأتي ان شاء الله تعالى .

### المقدمة الثالثة في المواقيت

والكلام فيها يقع في مقاصد اربعة : ( الاول ) في مواقيت الفرائض الخمس ، وتفصيل البحث فيه يقع في مسائل :

( الاولى ) — اجمع المسلمون على ان كل صلاة من الصلوات الخمس موقنة بوقت لا يجوز التقدم عليه ولا التأخر عنه ، والمشهور بين الاصحاب ( رضوان الله عليهم ) بل كاد ان يكون اجماعا ان لكل صلاة وقتين اولاً وآخرأ سواء في ذلك المغرب وغيرها وقد وقع الخلاف هنا في موضعين : ( الاول ) ما نقله في المختلف عن ابن البراج انه قال وفي اصحابنا من ذهب الى انه لا وقت للمغرب إلا واحد وهو غروب القرص في افق المغرب . اقول : ولعل للمستند لهذا القول هو ما رواه الكليني والشيخ في الصحيح عن زيد الشحام (٣) قال : « سألت ابا عبد الله ( عليه السلام ) عن وقت المغرب فقال

(١) رواه في الوسائل في الباب ٥٦ من ابواب القراءة في الصلاة (٢) ص ١٣

(٣) رواه في الوسائل في الباب ١٨ من ابواب المواقيت

ان جبرئيل اتي النبي (صلى الله عليه وآله) لكل صلاة بوقتين غير صلاة المغرب فان وقتها واحد ووقتها وجوبها « اقول : يعني سقوطها كقوله سبحانه : « فاذا وجبت جنوبها » (١) والضمير راجع الى الشمس بقربة المقام .

وعن اديم بن الحر في الصحيح (٢) قال : « سمعت ابا عبد الله (عليه السلام) يقول ان جبرئيل امر رسول الله (صلى الله عليه وآله) بالصلوات كلها فجعل لكل صلاة وقتين غير المغرب فانه جعل لها وقتاً واحداً » .

وروى في الكافي في الصحيح عن زرارة والفضيل (٣) قالا : « قال ابو جعفر (عليه السلام) ان لكل صلاة وقتين غير المغرب فان وقتها واحد ووقتها وجوبها ووقت فواتها سقوط الشفق » .

قال في الكافي (٤) : « وروى ايضاً ان لها وقتين آخر وقتها سقوط الشفق » ثم قال : وليس هذا مما يخالف الحديث الاول ان لها وقتاً واحداً لان الشفق هو الحمرة وليس بين غيوبة الشمس وبين غيوبة الحمرة إلا شيء يسير ، وذلك ان علامة غيوبة الشمس بلوغ الحمرة القبلية وليس بين بلوغ الحمرة القبلية وبين غيوبتها إلا قدر ما يصلي الانسان صلاة المغرب ونوافلها اذا صلاها على تواتر وسكون وقد تفقدت ذلك غير مرة ولذلك صار وقت المغرب ضيقاً . انتهى . ومثله الشيخ في التهذيب وقال انما نفى بالخبرين سعة الوقت اقول : وما يدل على الامتداد الى غروب الشفق رواية اسماعيل بن مهران (٥) قال : « كتبت الى الرضا (عليه السلام) الى ان قال فكتب كذلك الوقت غير ان وقت المغرب ضيق وآخر وقتها ذهاب الحمرة ومصيرها الى البياض في افق المغرب » وروى الشيخ عن ابن سنان - يعني عبد الله - عن ابي عبد الله (عليه السلام) (٦) في حديث قل : « وقت المغرب حين تهب الشمس الى ان تشبك النجوم » وفي رواية ذريح عن ابي عبد الله

(١) سورة الحج ، الآية ٣٧ .

(٢) و(٣) و(٤) و(٥) و(٦) رواه في الوسائل في الباب ١٨ من ابواب المواقيت

## ج ٦ ﴿ هل الوقتان للفضيلة والاجزاء او للاختيار والاضطرار ؟ ﴾ — ٨٩ —

( عليه السلام ) ( ١ ) « ان جبرئيل أتى النبي ( صلى الله عليه وآله ) في الوقت الثاني في المغرب قبل سقوط الشفق » وعن اسماعيل بن جابر في الصحيح عن ابي عبد الله ( عليه السلام ) ( ٢ ) قال : « سأله عن وقت المغرب قال ما بين غروب الشمس الى سقوط الشفق » وحمل اصحابنا ( رضوان الله عليهم ) الاخبار الاولى على افضلية الاسراع بها في اول الوقت . وقال في كتاب الوافي بعد نقل كلام صاحب الكافي : اقول : والذي يظهر لي من مجموع الاخبار والتوفيق بينها ان مجموع هذا الوقت هو الوقت الاول للمغرب واما الوقت الثاني لها فهو من سقوط الشفق الى ان يبقى مقدار اربع ركعات الى انتصاف الليل وانما ورد نفي وقتها الثاني في بعض الاخبار لشدة التأكيد والترغيب في فعلها في الوقت الاول زيادة على الصلوات الاخر حتى كأن وقتها الثاني ليس وقتاً لها إلا في الاسفار والمضطرين وذوي الاعذار . انتهى . وهو جيد ويرجع بالآخرة الى ما ذكره الاصحاب ( الثاني ) — ان المشهور بين المتأخرين من المحقق والعلامة ومن تأخر عنهما وهو المنقول عن المرتضى وابن ادریس في الوقتين الذين لكل فريضة ان الاول للفضيلة والثاني للاجزاء ، وذهب الشيخان وابن أبي عقيل وابو الصلاح وابن البراج ومن متأخري المتأخرين المحدث الكشاني ان الوقت الاول للمختار والثاني للمضطرين وذوي الاعذار قال في المبسوط والمعدن اربعة : السفر والمطر والمرض وشغل بضر تركه بدینه او دنیاه ، والضرورة خمسة : الكفر بسلام والصبي بباغ والحائض تطهر والمجنون يفيق والنعمی علیه يفيق . قل في المدارك : واختلف الاصحاب في الوقتين فذهب الاكبر ومنهم المرتضى وابن الجنيد وابن ادریس وسائر المتأخرين الى ان الاول للفضيلة والآخر للاجزاء ، وقال الشيخان الاول للمختار والآخر للمعدن والمضطرين ، والاصح الاول لقوله ( عليه السلام ) في صحيحة ابن سنان ( ٣ ) « واول الوقتين افضلها » والفاصلة تقتضي الرجحان

(١) و(٢) المروية في الوسائل في الباب ١٨ من ابواب المواقيت

(٣) المروية في الوسائل في الباب ٣ من ابواب المواقيت

## ٩٠ - ( هل الوقتان لفضيلة والاجزاء او للاختيار والاضطرار ؟ ) ج ٦

مع التساوي في الجواز .

اقول : لا ينبغي على من اعطى التأمل حقه في الاخبار والتدبر قسطه من النظر فيها بعين التفكير والاعتبار واحاط علماً بما جرى في هذا المضمار ان الاصح من القولين المذكورين هو الثاني ، وحيث ان المسألة المذكورة لم يعطها احد من الاصحاب حقها من التحقيق ولم يبلغ احد منهم في لجج هذا المضيق فحري بنا ان نرعى عنان القلم في ساحة هذا المضمار ونذكر جميع ما وقفنا عليه من الاخبار ونغيز القشر فيها من الباب ونحقق ما هو الحق فيها والصواب بتوفيق الملك الوهاب :

فتقول : من الاخبار الدالة على القول المختار ما رواه في الكافي عن عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (١) قال : « سمعته يقول لكل صلاة وقتان واول الوقت افضل وليس لاحد ان يجعل آخر الوقتين وقتاً إلا في عذر من غير علة » قال في الوافي قوله : « من غير علة » بدل من قوله « إلا في عذر » .

ومنها - ما رواه الصدوق في الفقيه مرسل (٢) قال : « قال الصادق ( عليه السلام ) اول الوقت رضوان الله وآخره عفو الله والعفو لا يكون إلا عن ذنب » .

ومنها - ما رواه الشيخ في التهذيب عن ربيعي عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (٣) قال : « انا لنقدم ونؤخر وليس كما يقال من اخطأ وقت الصلاة فقد هلك وانما الرخصة للناسي والمريض والمدنف والمسافر والنائم في تأخيرها » اقول : ذكر هذه المعدودات خرج مخرج التمثيل لا الحصر فلا ينافي ما تقدم في كلام الشيخ .

ومنها - ما رواه الشيخ في التهذيب ايضاً في الصحيح عن عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (٤) قال : « لكل صلاة وقتان واول الوقتين افضلها

(١) و (٢) رواه في الوسائل في الباب ٣ من ابواب المواقيت

(٣) رواه في الوسائل في الباب ٧ من ابواب المواقيت

(٤) رواه في الوسائل في الباب ٢٦ من ابواب المواقيت

## ج ٩ (هل الوقتان للفضيلة والاجزاء او للاختيار والاضطرار؟) — ٩١ —

ووقت صلاة الفجر حين ينشق الفجر الى ان يتجلل الصبح السماء ولا ينبغي تأخير ذلك عمداً لكنه وقت لمن شغل او نسي او سها او نام، ووقت المغرب حين تحجب الشمس الى ان تشتبك النجوم وليس لاحد ان يجعل آخر الوقتين وقتاً إلا من عذر او علة .  
وما رواه ايضاً عن ابراهيم الكرخي (١) قل : « سألت ابا الحسن موسى (عليه السلام) متى يدخل وقت الظهر ؟ وساق الخبر كما سيأتي ان شاء الله تعالى بتمامه في موضعه الى ان قال : متى يخرج وقت العصر ؟ فقال وقت العصر الى ان تغرب الشمس وذلك من علة وهو تضييع . فقلت له لو ان رجلاً صلى الظهر بعد ما يمضي من زوال الشمس اربعة اقدام أكل عندك غير مؤد لها ؟ فقال ان كان تعد ذلك ليخالف السنة والوقت لم تقبل منه كما لو ان رجلاً اخر العصر الى قرب ان تغرب الشمس متعمداً من غير علة لم تقبل منه ان رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) وقت للصلاة المفروضة اوقاتاً وحد لها حدوداً في سنته للناس فمن رغب عن سنة من سنته الموجبات كان كمن رغب عن فرائض الله تعالى » .

ومنها — ما رواه في الكافي عن داود بن فرقد (٢) قال : « قلت لابي عبد الله (عليه السلام) قوله تعالى : « ان الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً » (٣) قال كتاباً ثابتاً ، وليس ان عجلت قليلاً او اخرت قليلاً بالذي يضرك ما لم تضيع تلك الاضاعة فان الله عز وجل يقوم لقوم : اضاعوا الصلاة واتبعوا الشهوات فسوف يلقون غياً » (٤) قال بعض المحدثين اريد التمجيل والتأخير اللذان يكونان في طول اوقات الفضيلة والاختيار لا اللذان يكونان خارج الوقت واريد بالاضاعة التأخير عن وقت الفضيلة بلا عذر . انتهى . وهو جيد .

(١) رواه في الوسائل في الباب ٨ من ابواب المواقيت

(٢) رواه في الوسائل في الباب ٧ من اعداد الفرائض

(٣) سورة النساء ، الآية ١٠٤ (٤) سورة مريم ، الآية ٦٠

— ٩٢ — (هل الوقتان للفضيلة والاجزاء او للاختيار والاضطرار ؟) ج ٦

ومنها - ما رواه في التهذيب عن ابي بصير في الموثق (١) قال : « قال ابو عبدالله (عليه السلام) ان الموتور امله وماله من ضيع صلاة العصر . قلت وما الموتور ؟ قال لا يكون له اهل ومال في الجنة . قلت وما تضييعها ؟ قال يدعها حتى تصفر او تغيب » ومثله روى في الفقيه عن ابي بصير (٢) .

ومنها - ما في كتاب الفقه الرضوي (٣) قال : « اعلم ان لكل صلاة وقتين اول وآخر فاول الوقت رضوان الله وآخره عفو الله ، ويروى ان لكل صلاة ثلاثة اوقات اول ووسط وآخر فاول الوقت رضوان الله ووسطه عفو الله وآخره غفران الله واول الوقت افضل ، وليس لاحد ان يتخذ آخر الوقت وقتاً انما جعل آخر الوقت للمريض والمعتل والمسافر » وقال فيه ايضاً بعد ذلك بعد ان ذكر صلاة الظهر في استقبال القدم اثالث والمصر في استقبال القدم الخامس « فاذا صلى بعد ذلك فقد ضيع الصلاة وهو قاض بعد الوقت » وقال ايضاً في الباب المذكور بعد ذلك « ان لكل صلاة وقتين اولاً وآخر كما ذكرنا في اول الباب واول الوقت افضلها وانما جعل آخر الوقت المعمول فصار آخر الوقت رخصة للضعيف لحال علته ونفسه وماله ... الى آخره » وقال في موضع آخر ايضاً بعد ما ذكر التحديد بالقدمين والاربعة : « وقد رخص للعليل والمسافر منها الى ان يبلغ ستة اقدام والمضطر الى مغيب الشمس » .

فهذه جملة من الاخبار العلية المار واضحة الظهور على القول المذكور ولم نقف في الاخبار على ما يعارضها صريحاً ، وغاية ما ربما يتوهم منه المناقاة اطلاق بعض الاخبار القابل للتقييد بهذه الاخبار كخبر امتداد وقتي الظهرين الى الغروب كما سيأتي ان شاء الله تعالى ايضاحه . واما ما ذكره في المدارك وقوله غيره من الاحتجاج على ما ذهبوا اليه بالاخبار الدالة على افضلية اول الوقتين فلا مناقاة فيها كما اوضحه المحدث الكشاني في كتاب الوافي حيث قال بعد نقل صحيحة عبدالله بن سنان - ونعم ما قال - : والمستفاد

(١) و(٢) رواه في الوسائل في الباب ٩ من ابواب المواقيت (٣) ص ٢

## ج ٦ ( هل الوقتان للفضيلة والأجزاء أو للاختيار والاضطرار ؟ ) — ٩٣ —

من هذا الخبر وما في معناه ان الوقت الاول للمختار والثاني للمضطر كما فهمه صاحب التهذيب وشيخه المفيد . ويؤيده اخبار اخر يأتي ذكرها ، ولا يتناقض ذلك كون الاول افضل وكون الثاني وقتاً لان ما يفعله المختار افضل مما يفعله المضطر ابدأً وكما ان العبد بقدر التقصير متعرض للمقت من مولاه كذلك بقدر حرمانه عن الفضائل مستوجب للبعد عنه ، نعم اذا كان الله هو الذي عرضه للحرمان فلا يعاتبه عليه لان ما غلب الله عليه فانه اولى بالمعذر ، فالوقت الثاني اداء للمضطر ووقت له وفي حقه بل المضطر ان كان ناسياً او نائماً فالوقت في حقه حين يتفطن او يذكر وذلك لانه غير مخاطب بتلك الصلاة في حال النوم والنسيان فان الله لا يكلف نفساً إلا ما آتاها ... الى آخره .

اقول : وما يؤيد ما ذكرناه ويؤكد ما سطرناه ما ورد بطريقين - احدهما ما رواه في الكافي في الصحيح والآخر بسند فيه العبيدي عن يونس - عن ابان بن تغلب عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (١) قال : « يا ابان هذه الصلوات الخمس المفروضات من اقام حدودهن وحافظ علي مواعيتهن لقي الله يوم القيامة وله عنده عهد يدخله به الجنة ومن لم يصلهن لمواقيتهن ولم يحافظ عليهن فذلك اليه ان شاء غفر له وان شاء عذبه » .

وما رواه في الفقيه مرسل (٢) قال : « دخل رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) المسجد وفيه ناس من اصحابه فقال أتدرون ما قال ربكم ؟ قالوا الله ورسوله اعلم . فقال ان ربكم جل جلاله يقول ان هذه الصلوات الخمس المفروضات من صلاهن لوقتتهن وحافظ عليهن لقيني يوم القيامة وله عندي عهد ادخله به الجنة ومن لم يصلهن لوقتتهن ولم يحافظ عليهن فذلك الي ان شئت عذبتنه وان شئت غفرت له » .

وما رواه في الكافي والتهذيب عن ابي بصير عن ابي جعفر ( عليه السلام ) (٣) « ان الصلاة اذا ارتفعت في وقتها رجعت الى صاحبها وهي يضاء مشرقة تقول

(١) و(٢) و(٣) رواه في الوسائل في الباب ١ من ابواب المواقيت

## — ٩٤ — (هل الوقتان للفضيلة والاجزاء او للاختيار والاضطرار؟) ج ٦

حفظني حفظك الله واذا ارتفعت في غير وقتها بغير حدودها رجعت الى صاحبها وهي سوداء مظلمة تقول ضيعتني ضيعك الله .

والتعريب في هذه الاخبار ان المراد بهذه المواقيت المأمور بالمحافظة عليها هي الاوقات الاوائل وهي اوقات الفضائل بلا ريب ولا اشكال وهي التي تتصف فيها الصلاة بمزيد الشرف والكمال والقبول من حضرة ذي الجلال ، وان الاوقات الاخيرة متى لم يكن التأخير اليها ناشئاً عن عذر من تلك الاعذار المذكورة جملة منها في الاخبار فصاحبها مستوجب لمزيد البعد منه سبحانه كما دلت عليه هذه الاخبار وانه داخل تحت المشيئة بمعنى انه ليس بمن يستحق بعمله ذلك الجزاء بالثواب وما اعده الله تعالى على تلك العبادة من الاجر الذي لا يحيط به الالباب بل هو من المرجئين لامر الله ان شاء عذبه بتقصيره وتأخيره الصلاة عن ذلك الوقت الاول وان شاء عفى عن تقصيره بكرمه ورحمته ، وهذا ما تضمنه حديث الفقيه المتقدم من ان « آخر الوقت عفو الله والعفو لا يكون إلا عن ذنب » ولا جائز ان يحمل هذا الوقت الاخير الذي جعل صاحبه تحت المشيئة على خارج الوقت الذي هو المشهور عندهم وهو ما بعد غروب الشمس بالنسبة الى الظهريين مثلاً كما ربما يتوهم بعض معكومي الاذهان ومن ليس من فرسان هذا الميدان ، فانه لو كان كذلك لم يحكم على صاحبه بانه تحت المشيئة بل يجب الحكم عليه بالفسق بل الكفر كما دلت عليه الاخبار المتقدمة (١) من ان « تارك الصلاة عمداً كافر » فهو مستحق لمزيد النكال والعذاب كما لا يخفى على ذوي الالباب .

ومما يزيد ذلك تأييداً ويعليه تشييداً الاخبار الواردة في وضع الاوقات واسارة جبرئيل بها على النبي ( صلى الله عليه وآله ) فانها انما تضمنت اوائل الاوقات خاصة دون اواخرها ، ففي وثيقة معاوية بن وهب عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) ( ٢ ) « انه اتاه حين زالت الشمس فامر به فصل الظهر ثم اتاه حين زاد الظل قائم فامر به فصل العصر ثم



## ج ٦ (هل الوقتان للفضيلة والاجزاء او للاختيار والاضطرار ؟) — ٩٥ —

اتاه حين غربت الشمس فامره فصلى المغرب ثم اتاه حين سقط الشفق فامره فصلى العشاء ثم اتاه حين طلوع الفجر فامره فصلى الصبح ثم اتاه من الغد حين زاد في الظل قامه فامره فصلى الظهر ثم اتاه حين زاد من الظل قامتان فامره فصلى العصر ثم اتاه حين غربت الشمس فامره فصلى المغرب ثم اتاه حين ذهب ثلث الليل فامره فصلى العشاء ثم اتاه حين نور الصبح فامره فصلى الصبح ثم قال ما بينها وقت « ونحو هذه الرواية غيرها ايضاً ، والظاهر ان وضع هذه الاوقات في اول الامر للمكلفين ثم حصلت الرخصة لذوي الاعذار والاضطرار بالوقت الثاني بعد ذلك كما سيأتي بيانه ان شاء الله تعالى ، وبذلك يجمع بين هذه الاخبار وبين الاخبار الدالة على الوقتين بحمل ما دل على الثاني على ذوي الاعذار والاضطرار ونخرج الاخبار المتقدمة شاهداً على ذلك .

قال المحدث الكاشاني في الوافي بعد نقل الاخبار المتقدمة : بيان - انما اقتصر في هذه الاخبار على بيان اوائل الاوقات ولم يتعرض لبيان اواخرها لان اواخر الاوقات الاوائل تعرف من اوائل الاوقات الاواخر واواخر الاواخر كانت معلومة من غيرها ، او نقول لم يؤت للاوقات الاواخر بتحديد تام لانها ليست باوقات حقيقة وانما هي رخص لذوي الاعذار كخارج الاوقات لبعضهم وانما اتى باوائلها ليقين بها اواخر الاوائل التي كان بيانها من المهمات واهل اواخرها لانها تضييع للصلاة ، وعلى الثاني لاختفاء في قوله : « ما بينها وقت » في الحديث الاول وقوله « ما بين هذين الوقتين وقت » في الحديث الاخير ، واما على الاول فلا بد لها من تأويل بان يقال يعني بذلك ان ما بينها وبين نهايتها وقت ، وبالجمله لا تستقيم هذه الاخبار إلا بتأويل .

وانت خير بما فيه فان ما ذكره من الاحتمال بان اواخر الاواخر كانت معلومة من غيرها ممنوع لان هذه الاخبار دالة على ان ذلك بعد وضع الاوقات للصلاوات ومقتضاه انه قبل ذلك الوقت لم يتعين شيء من الاوقات لها فمن اين تكون اواخر الاواخر معلومة يومئذ ؟ بل الوجه في معنى الاخبار المذكورة والجمع بينها وبين تلك

## — ٩٦ — ﴿ هل الوقتان للفضيلة والاجزاء او للاختيار والاضطرار ؟ ﴾ ج ٦

الاخبار الدالة على الامتداد الى آخر الوقت الثاني انما هو ما ذكرناه ثانياً وهو وجه وجهه لا يداخله الشك ولا يعترضه ، وحينئذ فلا يحتاج الى ما تكلفه اخيراً من التطبيق والقشيد بناء على ما ذكره من الاحتمال الاول فانه كما عرفت بعيد وغير سديد .

ومن الاخبار الدالة على ما اخترناه ايضاً جملة من الاخبار الصحاح الدالة على ان وقت الظهر من زوال الشمس الى ان يذهب الظل قامة ووقت العصر الى ان يذهب قاتمين (١) والاصحاب وان حملوها على اوقات الفضيلة جمعاً بينها وبين ما دل على ان لكل صلاة وقتين (٢) والاخبار الدالة على امتداد الوقتين الى الغروب (٣) فليس باولى من حملنا لها على المختار وحمل ما عارضها على ذوي الاعذار والاضطرار ، بل ما ذكرناه هو الاولى لتأييده بما عرفت من الاخبار ولا سيما روايات وضع الاوقات وروايات دخول اصحاب الوقت الثاني تحت المشيئة (٤) .

واما ما اجاب به جملة من اصحابنا : منهم - شيخنا الشهيد في الذكرى عمار واما الصدوق من قوله (عليه السلام) «اول الوقت رضوان الله وآخره عفو الله» - من جواز توجيه العفو بترك الاولى مثل «عفى الله عنك» (٥) وزاد الفاضل الخراساني انه يمكن الجواب ايضاً بانه يجوز ان يكون المراد الصلاة في آخر الوقت توجب غفران الذنوب والعفو عنها - فيه (اولاً) ان تمتمة الخبر تنادي بان العفو لا يكون إلا عن ذنب وهو صريح في كون التأخير موجباً للتائب فكيف يحمل العفو على ترك الاولى ؟ وقياس الخبر على الآية قياس مع الفارق لظهور قرينة المجاز في الآية من حيث عصمته ( صلى الله عليه وآله ) وصراحة الخبر فيما ذكرناه باعتبار تتمته . وابعد من ذلك الاحتمال الثاني فانه مما لا ينبغي ان يصغى اليه ولا يعرج في مقام التحقيق عليه . و ( ثانياً ) - الاخبار التي قدمناها الدالة على ان من لم يحافظ على ذلك

(١) رواها في الوسائل في الباب ٨ و ١٠ من ابواب المواقيت

(٢) الوسائل الباب ٣ من المواقيت (٣) الوسائل الباب ٤ من المواقيت

(٤) ص ٩٣ و ٩٤ (٥) سورة التوبة ، الآية ٤٣

## ج ٦ ﴿ هل الوقتان للفضيلة والاجزاء او للاختيار والاضطرار ؟ ﴾ — ٩٧ —

الوقت كان لله فيه المشيئة ان شاء غفر له وان شاء عذبه بتقصيره في التأخير الى الوقت الاخير فانه صريح في استحقاق العقوبة بالتأخير لغير عذر الى الاوقات الاخيرة .

ومن الاخبار الدالة على الحث على الوقت الاول ايضاً زيادة على ما قدمناه وان التأخير عنه الى الثاني لغير عذر موجب للتضييع ما رواه الصدوق في كتاب المجالس في الموثق عن عمار الساباطي عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (١) قال : « من صلى الصلوات المفروضة في اول وقتها فاقام حدودها رفعها الى السماء بضاء نقية وهي تهتف به حفظك الله كما حفظني فاستودعك الله كما استودعني ملكاً كريماً ، ومن صلاها بعد وقتها من غير علة فلم يقم حدودها رفعها الى السماء سوداء مظلمة وهي تهتف به ضيعتني ضيعك الله كما ضيعتني ولا رعاك الله كما لم ترعني ... الحديث » .

وروى الشيخ ابو علي في المجالس وغيره في غيره ونحوه في كتاب نهج البلاغة ايضاً فيما كتب امير المؤمنين ( عليه السلام ) لمحمد بن ابي بكر ( رضي الله عنه ) (٢) « ارتقب وقت الصلاة فصلها لوقتها ولا تعجل بها قبله لفرأغ ولا تؤخرها عنه لشغل فان رجلاً سأل رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) عن اوقات الصلاة فقال اتاني جبرئيل فلاني وقت الظهر حين زالت الشمس فكانت على حاجبه الايمن ثم اتاني وقت العصر فكان ظل كل شيء مثله ثم صلى المغرب حين غربت الشمس ثم صلى العشاء الآخرة حين غاب الشفق ثم صلى الصبح فاعلست بها والنجوم مستبكة ، فصل لهذه الاوقات والزم السنة المعروفة والطريق الواضح ، الى ان قال واعلم ان كل شيء من عملك تبع لصلاتك فمن ضيع الصلاة كان لغيرها اضيع » .

وروى في كتاب ثواب الاعمال (٣) قال : « قال ابو عبدالله ( عليه السلام ) لفضل الوقت الاول على الاخير خير للمؤمن من ولده وماله » وقال في حديث آخر

(١) و(٣) رواه في الوسائل في الباب ٣ من ابواب المواقيت

(٢) رواه في الوسائل في الباب ١٠ من ابواب المواقيت

## — ٩٨ — (هل الوقتان للفضيلة والاجزاء او للاختيار والاضطرار ؟) ج ٦

قال الصادق ( عليه السلام ) (١) « فضل الوقت الاول على الاخير كفضل الآخرة على الدنيا » .

وفي صحيحة الحلبي عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (٢) قال : « اذا صليت في السفر شيئاً من الصلوات في غير وقتها فلا يضرك » اقول : المراد بغير وقتها يعني غير وقت الفضيلة وهو الوقت الاول لان السفر احد الاعذار كما تقدم ، ويظهر من جملة من الاخبار ما ذكر في المقام وما لم يذكر ولا سيما الخبر الاخير ان أكثر اطلاق لفظ الوقت انما هو على هذا المعنى اعني الوقت الاول خاصة إلا مع القرينة الصارفة عنه .

وقد استفيد من الاخبار المذكورة في المقام بضم بعضها الى بعض ان المراد بالوقت المرغب فيه وهو الذي يكون للعبد فيه عهد عند الله سبحانه بايقاع الصلاة فيه انما هو الوقت الاول وان ترتب الفضل فيه ايضاً اولاً فاولاً وهو الوقت الذي اول ما فرض وان كان الثاني وقتاً في الجملة . وان التأخير الى الثاني ان كان لضرورة او عذر فلا اشكال ولا ريب في كونه وقتاً له وان غير مؤاخذ بالتأخير وان كان فضله اقل وثوابه انتقص ، وان كان لا كذلك فهو تضييع للصلاة وان وقعت فيه اداء واسقطت القضاء إلا ان صاحبها تمت المشيئة بسبب تقصيره في التأخير فان شاء الله عفى عنه وقبل منه وان شاء عذبه ، وملخصه ان وقتية هذا الوقت الثاني اولاً وبالذات انما هي لاصحاب الاعذار والاضطرار ورخصة لهم من حيث ذلك وان اجزأت لغيرهم مع استحقاقهم البعد والمؤاخذة من الله سبحانه إلا ان يغفو فضله وكرمه ، والى ما ذكرنا يشير كلام الرضا ( عليه السلام ) في كتاب الفقه (٣) حيث قال : « وانما جعل آخر الوقت للمعلول فصار آخر الوقت رخصة للضعيف لحال علته ونفسه وماله وهي رحمة للقوى الفارغة لعل الضعيف والمعلول » ثم اطل بذكر بعض النظائر ومرجه الى ما ذكرناه ، وبذلك يظهر لك قوة ما اخترناه

(١) رواه في الوسائل في الباب ٣ من ابواب المواقيت

(٢) المروية في الوسائل في الباب ١٣ من ابواب المواقيت (٣) ص ٢

## ج ٦ ﴿ هل الوقتان للفضيلة والاحزاء او للاختيار والاضطرار ؟ ﴾ — ٩٩ —

وان كان خلاف المشهور لظهوره من الاخبار كالنور على الطور .

ومما حققناه في المقام يعلم الوجه فيما نقل عن شيخنا مفيد الطائفة المحقة ورئيس  
الفرقة الحقة ( قدس سره واعلى في جوار أئمتة مقعده ) في كتاب المقنعة حيث حكم انه  
لو مات قبل ادائها في الوقت كان مضيعاً لها وان بقي حتى يؤديها في آخر الوقت او ما بين  
الاول والآخر عفى عن ذنبه . والاصحاب بهذه العبارة نسبوا اليه وجوب المبادرة في اول  
الوقت وجعلوه مخالفاً لما هو المشهور عندهم من الاستحباب حيث ان الصلاة من الواجبات  
الموسعة . اقول : وصورة عبارته لا تحضرني الآن إلا ان الظاهر ان بناء كلامه انما هو  
على ما نحن فيه من ان الوقت الشرعي للمختار انما هو الوقت الاول والثاني انما هو من  
قبيل الرخص لاصحاب الاعتذار وهو تضييع بالنسبة الى غيرهم ومن اجل ذلك اوجب الصلاة  
في ذلك الوقت الذي هو الوقت الشرعي له غاية الامر انه ان بقي الى الوقت الثاني واداءها فيه  
عفى عن ذنبه ، وكلامه هذا وان كان خلاف ما هو المشهور بينهم إلا انه هو الموافق لمذهبه  
في المسألة والمطابق لما ذكرناه وحققناه من الاخبار كما عرفت . واما ما ذكره الشيخ في  
التنبيه في شرح هذا الموضع - مما يشعر بان الخلاف بينه وبين الاصحاب لفظي حيث  
استدل به بالاخبار الدالة على فضل الوقت الاول وحمل الوجوب في كلامه على ما يستحق به  
اللوم والعتاب دون ما يستحق به العقاب - فهو من غفلاته الناشئة عن استعجاله في  
التأليف فان الادلة - كما عرفت - ظاهرة منطبقة على كلامه ( قدس سره ) كالمسئلة المروية  
من الفقيه وصحيحة ابان بن تغلب والروايات التي بعدها لا ما اورده من الروايات  
الدالة على مجرد افضلية الوقت الاول ، وسيأتي ان شاء الله تعالى في مسألة آخر وقت  
الظهر ما فيه مزيد تأكيد لما ذكرناه وتشييد لما اسسناه .

تتمه

وجدت في بعض الكتب المشتملة على جملة من رسائل شيخنا الشهيد الثاني وجملة

## — ١٠٠ — (هل يشترك الفريضان في الوقت من اوله الى آخره ؟) ج ٦

من الاسئلة واجوبتها والظاهر ايضاً انها له ( قدس سره ) على صورة سؤال وجواب بهذه الكيفية : مسألة - قيل ان تأخير الصلاة الى آخر الوقت لا يجوز إلا لقوي الاعذار فهل يأنهم غيرهم على هذا القول فيجتمع الاداء والانتم ام لا ؟ فان كان الاول فقد اجتمعا وان كان اثنين فقد ورد « اول الوقت رضوان الله واخره عفو الله » فعلى ما يحمل الخبر ؟ الجواب : المشهور بين المتأخرين اشتراك وقت الفريزين على الوجه الذي فصلوه جمعاً بين الاخبار وان دل بعضها على ذلك وبعضها على اختصاص كل واحدة بوقت مع الاختيار بحمل هذه على الفضيلة ، وخالف جماعة فحكوا باختصاص جواز التأخير بدوي الاعذار ، وعليه فمن آخر لا لعذر اثم ويبقى اداء ما دام وقت الاضطراب باقياً ، والخبر الذي ذكرتموه ظاهر في هذا القول لان العفو يقتضي حصول الذنب واصحاب القول الاول حملوه على المبالغة في الكراهة وتقصان الثواب . انتهى .

( المسألة الثانية ) — المشهور بين الاصحاب ( رضوان الله عليهم ) اختصاص الظهر من اول الوقت بمقدار ادائها ثم اشتراك الوقت بين الفريزين الى ان يبقى مقدار اداء العصر قبل الغروب فيختص به العصر ، وهكذا في المغرب والعشاء يختص المغرب من اوله بثلاث ركعات ثم يشترك الوقتان الى ان يبقى من الانصاف قدر صلاة العشاء فتختص به . ونقل عن الصدوق في الفقيه القول باشتراك الوقتين من اول الوقت الى آخره انقله الاخبار الدالة على الاشتراك من اول الوقت الى آخره وعدم نقل ما يخالفها وإلا فانه لم يصرح بذلك في الكتاب ولو بالاشارة ، وغاية ما يمكن التعلق به في هذه النسبة هو ما ذكرناه وهو لا يخلو من اشكال ، حيث انهم نقلوا عنه الاشتراك من اول الوقت الى آخره كما هو ظاهر الاخبار المذكورة مع ان كلامه في الفقيه كما سيأتي نقله ان شاء الله تعالى صريح في اختصاص آخر الوقت بالفريضة الاخيرة كما هو القول المشهور ونقله المرتضى (رضي الله عنه) في المسائل الناصرية عن الاصحاب ، حيث قال : يختص اصحابنا بانهم يقوون اذا زالت الشمس فقد دخل وقت الظهر والعصر معاً الا ان الظهر قبل العصر ، قال ونحقيق هذا الموضع انه اذا

## ج ٦ (هل يشترك الفريضان في الوقت من اوله الى آخره؟) - ١٠١ -

زالت الشمس فقد دخل وقت الظهر بمقدار ما يؤدي اربع ركعات فاذا خرج هذا المقدار اشترك الوقتان ومعنى ذلك انه يصح ان يؤدي في هذا الوقت المشترك الظهر والمصر بطوله والظهر مقدمة ثم اذا بقي للغروب مقدار اربع ركعات خرج وقت الظهر وخلص للمصر . قال العلامة في المحتف وعلى هذا التفسير الذي ذكره السيد يزول الخلاف . وكيف كان فالواجب هو بسط الاخبار الواردة في المسألة ونقل ما ذكره وبيان ما فيه من صحة او فساد وتحقيق ما هو الحق المطابق لاسداد :

فتقول من الاخبار الدالة على ما نسبوه الى الصدوق ما رواه في الفقيه في الصحيح عن زرارة عن ابي جعفر ( عليه السلام ) (١) قال : « اذا زالت الشمس دخل الوقتان الظهر والمصر فاذا غابت الشمس فقد دخل الوقتان المغرب والعشاء الآخرة » .

وعن عبيد بن زرارة في الصحيح (٢) قال : « سألت ابا عبد الله ( عليه السلام ) عن وقت الظهر والمصر فقال اذا زالت الشمس دخل وقت الصلاتين الظهر والمصر جميعاً إلا ان هذه قبل هذه ثم انت في وقت منها جميعاً حتى تغيب الشمس » .

وروى الشيخ في التهذيب عن عبيد بن زرارة عن ابي عبد الله ( عليه السلام ) (٣) « في قوله تعالى : « اقم الصلاة لادراك الشمس الى غسق الليل » (٤) قل ان الله تعالى افترض اربع صلوات اول وقتها زوال الشمس الى انتصاف الليل : منها - صلاتان اول وقتها من عند زوال الشمس الى غروب الشمس إلا ان هذه قبل هذه ، ومنها - صلاتان اول وقتها من غروب الشمس الى انتصاف الليل إلا ان هذه قبل هذه » وروى العياشي في تفسيره عن عبيد بن زرارة مثله (٥) .

وروى الشيخان في الكافي والتهذيب عن عبيد بن زرارة عن ابي عبد الله ( عليه

(١) و(٢) رواه في الوسائل في الباب ٤ من ابواب المواقيت

(٣) رواه في الوسائل في الباب ١٠ من ابواب المواقيت

(٤) سورة بني اسرائيل ، الآية ٨٠ (٥) المستدرك الباب ٤ من المواقيت

## — ١٠٢ — ﴿ هل يشترك الفرضان في الوقت من اوله الى آخره ؟ ﴾ ج ٦

(السلام) (١) قال : « اذا زالت الشمس فقد دخل وقت الصلاتين إلا ان هذه قبل هذه »  
وروى في التهذيب عن الصباح بن سيابة عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٢)  
قال : « اذا زالت الشمس فقد دخل وقت الصلاتين » .

وعن مالك الجني (٣) قال : « سألت ابا عبدالله (عليه السلام) عن وقت الظهر  
فقال اذا زالت الشمس فقد دخل وقت الصلاتين » .

وروى في الفقيه (٤) قال : « سأل مالك الجني ابا عبدالله (عليه السلام) عن  
وقت الظهر فقال اذا زالت الشمس فقد دخل وقت الصلاتين فاذا فرغت من سبحتك  
فصل الظهر متى ما بدا لك » .

وروى في السكافي عن اسماعيل بن مهران (٥) قال : « كتبت الى الرضا (عليه  
السلام) ذكر اصحابنا انه اذا زالت الشمس فقد دخل وقت الظهر والعصر واذا غربت  
دخل وقت المغرب والعشاء الآخرة إلا ان هذه قبل هذه في السفر والحضر وان  
وقت المغرب الى ربع الليل ؟ فكتب كذلك الوقت غير ان وقت المغرب  
ضيق ... الحديث » .

وروى في التهذيب عن سفيان بن السمط عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٦)  
قال : « اذا زالت الشمس فقد دخل وقت الصلاتين » .

وعن منصور بن يونس عن العبد الصالح (عليه السلام) (٧) قال : « سمعته يقول  
اذا زالت الشمس فقد دخل وقت الصلاتين » .

هذا ما حضرني من الاخبار الدالة على القول المذكور وهي ظاهرة الدلالة  
متعاضدة المقتلة في الاشتراك من اول الوقت الى آخره .

واما ما يدل على القول المشهور مما اشتمل عليه كلامهم في المقام من البحث في

(١) و (٢) و (٣) و (٤) و (٥) و (٦) و (٧) رواه في الوسائل في الباب ٤ من ابواب المواقيت

(٤) رواه في الوسائل في الباب ٥ من ابواب المواقيت



## ج ٦ ﴿ هل يشترك الفريضة في الوقت من أوله الى آخره ؟ ﴾ — ١٠٣ —

المسألة بأبرام التقص ونقص الأبرام فوجوه :

( الأول ) — رواية داود بن فرقد عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله ( عليه السلام ) (١) قال : « إذا زالت الشمس فقد دخل وقت الظهر حتى ينضي مقدار ما يصلي المصلي أربع ركعات فإذا مضى ذلك فقد دخل وقت الظهر والعصر حتى يبقى من الشمس مقدار ما يصلي أربع ركعات فإذا بقي مقدار ذلك فقد خرج وقت الظهر وبقي وقت العصر حتى تغيب الشمس ، وإذا غابت الشمس فقد دخل وقت المغرب حتى يمضي مقدار ما يصلي المصلي ثلاث ركعات فإذا مضى ذلك فقد دخل وقت المغرب والعشاء الآخرة حتى يبقى من انتصاف الليل مقدار ما يصلي المصلي أربع ركعات فإذا بقي مقدار ذلك فقد خرج وقت المغرب وبقي وقت العشاء الآخرة الى انتصاف الليل »

( الثاني ) — ما ذكره السيد السند في المدارك من أنه لا معنى لوقت الفريضة إلا ما جاز إيقاعه فيه ولو على بعض الوجوه ولا ريب أن إيقاع العصر عند الزوال على سبيل العمدة ممتنع وكذا مع النسيان على الأظهر لعدم الاتيان بالمأمور به على وجهه وانتفاء ما يدل على الصحة مع المخالفة وإذا امتنع وقوع العصر عند الزوال مطلقاً اتفق كون ذلك وقتاً لها ، ثم قال ويؤيده رواية داود بن فرقد عن بعض أصحابنا ثم ساق من الرواية ما يتعلق بالظهرين .

( الثالث ) ما ذكره في المختلف وملخصه أن القول باشتراك الوقت حين الزوال بين الصلاتين مستلزم لأحد الباطلين أما تكليف ما لا يطاق أو خرق الإجماع فيكون باطلاً ، بيان الاستلزام أن التكليف حين الزوال إما أن يقع بالعبادتين معاً أو باحدهما لا بعينها أو بواحدة معينة والثالث خلاف فرض الاشتراك فتعين أحد الأولين ، على أن المعينة أن كانت هي الظهر ثبت المطلوب وإن كانت هي العصر لزم خرق الإجماع ، وعلى الاحتمال الأول يلزم تكليف ما لا يطاق وعلى الثاني يلزم خرق الإجماع إذا خلاف

(١) المروية في الوسائل في الباب ٤ و ١٧ من أبواب المواقيت

## ١٠٤ — ( هل يشترك الفرضان في الوقت من اوله الى آخره ) ج ٦

في ان تظهر مرادة بينها حين الزوال لا لانها احد الفعلين .

( الرابع ) — رواية الحلبي (١) « في من نسي الظهر والعصر ثم ذكر عند غروب الشمس ؟ قال ( عليه السلام ) ان كان في وقت لا يخاف فوت احدهما فليصل الظهر ثم ليصل العصر وان هو خاف ان تفوته فليبدأ بالعصر ولا يؤخرها فتفوته فيكون قد قاتناه جميعاً » وفي معناها اخبار اخر تأتي ان شاء الله تعالى في موضعها .

( الخامس ) — ما ذكره المحقق في المعتبر حيث انه نقل عن ابن ادريس انه نقل عن بعض الاصحاب وبعض الكتبة انه اذا زالت الشمس دخل وقت الظهر والعصر إلا ان هذه قبل هذه ثم انكره وجعله ضد الصواب ، فاعترضه المحقق وبالغ في انكار كلامه والتشنيع عليه استناداً الى ما قدمناه من الاخبار ، قال لان ذلك مروى عن الأئمة ( عليهم السلام ) في اخبار متعددة ، على ان فضلاء الاصحاب رووا ذلك وافتوا به فيجب الاعتناء بالتأويل لا الاقدام بالظن ، ثم قال ويمكن ان يتأول ذلك من وجوه : ( احدها ) ان الحديث تضمن « إلا ان هذه قبل هذه » وذلك يدل على ان المراد بالاشتراك ما بعد وقت الاختصاص ( الثاني ) انه لما لم يكن للظهر وقت مقدر بل اي وقت فرض وقوعها فيه امكن فرض وقوعها في ما هو اقل منه حتى لو كانت الظهر تسبيحة كصلاة شدة الخوف كانت العصر بعدها ، ولانه لو ظن الزوال وصلى ثم دخل الوقت قبل اكملها بالحقبة امكن وقوع العصر في اول الوقت إلا ذلك القدر فلقلة الوقت وعدم ضبطه كان التعبير عنه بما ذكر في الرواية من الحصص العبارات واحسنها ( الثالث ) ان هذا الاطلاق مفيد يرواية داود بن فرقد ، واخبار الأئمة ( عليهم السلام ) وان تعددت في حكم الخبر الواحد . انتهى .

وقال شيخنا الشهيد في الذكرى بعد نقل بعض الاخبار المتقدمة ما لفظه : وفهم بعض من هذه الاخبار اشتراك الوقتين وبضمونها عبر ابنا بابويه ونقله المرتضى في الناصرية

(١) المروية في الوسائل في الباب ٤ من ابواب المواقيت

ج ٦ ﴿ هل يشترك الفريضة في الوقت من اوله الى آخره ؟ ﴾ — ١٠٥ —

عن الاصحاب حيث قال : يختص اصحابنا بانهم يقولون اذا زالت الشمس فقد دخل وقت الظهر والعصر معاً إلا ان الظهر قبل العصر ، قال وتحقيقه ، ثم نقل كلام المرتضى كما قدمناه ونقل قول العلامة بعده انه على هذا يزول الخلاف ثم نقل تأويل المحقق الذي ذكرناه وقال بعده : قلت ولانه يطابق مدلول الآية في قوله تعالى : « اقم الصلاة لدلوك الشمس الى غسق الليل » (١) وضرورة الترتيب تقتضي الاختصاص مع دلالة رواية داود بن فرقد المرسلة ثم ساق الرواية كما قدمناه .

اقول : هذا ما وقفت عليه من كلامهم ( رضوان الله عليهم ) المتضمن لاستدلالهم على القول المشهور بينهم ، وانت خير بـ في هذا الكلام كما قدمنا نقله عنهم من الدلالة على شبهة القول بالاشتراك في المصدر الاول استناداً الى هذه الاخبار سيما عبارة المرتضى في الناصرية حيث اسنده الى اصحابنا وان تأوله بما ذكره .

ولا يخفى عليك ان جميع ما ذكره في تشييد القول المشهور لا يخلو في نظري القاصر من الضعف والقصور :

اما الرواية فانه لا يخفى على من احاط خبراً بقواعدهم واصطلاحاتهم التي بنوا عليها الكلام في جميع الاحكام ان الاستناد الى هذه الرواية غير جيد في المقام لان من قواعدهم تنويع الروايات الى الانواع الاربعة المشهورة وطرحهم قسم الضعيف من البين بل الموثق عند جملة منهم ايضاً كما لا يخفى وقضية ذلك طرح هذه الرواية لضعفها ، ومن قواعدهم انه متى تعارضت الاخبار عملوا على الصحيح منها ورموا الضعيف او تأولوه تفادياً من الرمي بالكلية فالتأويل انما يكون في جانب الرجوح فكيف خرجوا عن هاتين القاعدتين في المقام من غير صارف ولا موجب كما لا يخفى على ذوي الافهام ؟

ويمكن الجواب عن الرواية المذكورة بما ذكره بعض المحققين من متأخري التأخرين من ان المراد بوقت الظهر في قوله : « فقد دخل وقت الظهر حتى يمضي مقدار اربع

## ١٠٦ - ( هل يشترك الفريضان في الوقت من اوله الى آخره ؟ ) ج ٦

ركعات « الوقت المختص بالظهر عند التذكر لا مطلقاً وكذا بالنسبة الى العصر ، قال والاضافة لا تقتضي أكثر من ذلك . وهذا الجواب لا يخلو من بعد إلا انه في مقام الجمع لا بأس به وهو اقرب الى هذا الخبر مما تأولوا به الاخبار المتقدمة الدالة على القول الآخر واما ما ذكره في المدارك فانه مدخول بان قضية الاشتراك من اول الوقت على القول به جار على مقتضى الاشتراك المتفق عليه وهو بعد مضي قدر الاربع فبعين ما يقال ثمة يقال في مانحن فيه ، ولا ريب ان الوقت المتفق على اشتراكه لا يجوز تقديم العصر فيه عمداً فلو قدمها بطلت البتة اما لو قدمها نسياناً او بناء على انه صلى الظهر فانها تقع صحيحة اتفاقاً فكذا في مانحن فيه . فقله « انه يتمتع وقوع العصر ولو نسياناً » لا يخلو من مصادرة ولهذا ان جملة من الاصحاب قد فرعوا على الخلاف المذكور فروعاً : منها - ما لو صلى العصر ناسياً في اول الوقت . ومنها - لو كان الوقت مشتبهاً بنعم ونحوه فصلى الظهر والعصر ثم انكشف له ان صلاة العصر كانت في اول الوقت فانها تصح في الصورتين المذكورتين على قول الصدوق ومن معه وتبطل على المشهور بينهم .

واما ما ذكره في المختلف فانه مدخول ايضاً بان غاية ما يلزم منه وجوب الاتيان بالظهر دون العصر بالنسبة الى التذكر وهو غير مستلزم للاختصاص ، فان القائل بالاشتراك لا يخالف في ذلك في صورة التذكر وانما مطرح الخلاف ومظهر الفائدة في صورة النسيان والاشتباه كما قدمنا ذكره فانها تقع صحيحة على هذا القول ، وهذا هو المراد بالاشتراك في الوقت بعين ما قرروه واتفقوا عليه في ما بعد مضي قدر الظهر الى ما قبل قدر العصر من الغروب : ولو صح ما ذكره للزم ان لا يكون شي من الوقت مشتركاً اصلاته في كل جزء من الوقت ان لم يأت بالظهر سابقاً يلزم اختصاصه بالظهر لعين الدليل المذكور وان اتى بها سابقاً فالوقت مختص بالعصر ، وهو ( قدس سره ) قد استشعر هذا الجواب عما ذكره حيث انه اعترض على نفسه به ثم اجاب عن ذلك بما ملخصه ان الاشتراك على ما فسرتموه فرع وقوع التكليف بالفعل ونحن قد ينعدم تعلق التكليف .

## ج ٦ ﴿ هل يشترك الفرضان في الوقت من اوله الى آخره ؟ ﴾ — ١٠٧ —

وفيه نظر لانه ان اراد عدم التكليف مع التذكر فسلم ولا ضرر فيه ، وان اراد ولو في الصور التي قدمناها فهو ممنوع لانا لا نسلم عدم تعلق التكليف في ذلك الوقت ولم يلزم ذلك من دليله الذي ذكره فانه غير آت عليه كما عرفت . وبالجملة فالامر هنا جار على قياس الوقت المشترك فيه اتفاقا كما ذكرنا .

واما ما ذكره في الاعتبار من التأويل لتلك الاخبار فعلى الغرض عما فيه لا ريب انه خروج عن الظاهر وهو انما يكون عند وجود معارض اقوى يجب ترجيحه وتقديمه في العمل لنتجه ارجاع ما سواه اليه ، وما ذكره من الادلة في المقام قد عرفت ما فيه مما كشف عن ضعف باطنه وخافيه . والاستناد في الاختصاص الى قوله « إلا ان هذه قبل هذه » مردود ( اولاً ) بان غاية ما تدل عليه هذه العبارة وجوب الترتيب وهو مما لا خلاف فيه إلا انه انما ينصرف الى التذكر بين ما قالوا في الوقت الذي اغتفوا على اشتراكه . و ( ثانياً ) بانه لو كان ذلك منافياً للاشتراك المطلق لزم اختصاص الوقت بالظن ما لم يؤديها ولا اختصاص له بمقدار ادائها .

واما ما ذكره في الذكرى من الاستدلال بالآية ففيه ان الآية بالدلالة على خلاف ما رامه اشبه ، ولهذا ان العلامة في المختلف جعلها من ادلة الصدوق على القول بالاشتراك من اول الوقت وذلك لان غاية ما تدل عليه الآية المذكورة التكليف بالصلايتين والصلاوات الاربع في ذلك الوقت المحدود ولا يلزم من ذلك وجوب الترتيب بل الترتيب انما قام بدليل من الخارج وهو انما ينصرف الى التذكر كما عرفت فعند عدم التذكر يبقى اطلاق الآية على حاله .

واما ما استدلوا به من رواية الحلبي ونحوها ففيه انه وان اشتهر في كلامهم نسبة القول بالاشتراك من اول الوقت الى آخره الى الصدوق وفرعوا على ذلك جملة من الفروع كما مضى وسيأتي إلا ان معلومية ذلك من كلام الصدوق غير ظاهر حيث انه لم يصرح بهذا القول وانما نسبوه اليه باعتبار نقله جملة من الروايات المتقدمة ، وصرح كلامه بالنسبة الى آخر الوقت يوافق كلام الاصحاب فانه قال في باب احكام السهو في

## — ١٠٨ — (الفروع التي فرعوا على الخلاف في الاختصاص والاشتراك) ج ٦

الصلاة ما صورته : وان نيت الظهر والعصر ثم ذكرتها عند غروب الشمس فصل الظهر ثم صل العصر ان كنت لا تخاف فوت احداها وان خفت ان تفوتك احداها فابدأ بالعصر ولا تؤخرها فيكون قد فاتتك جميعاً ثم صل الاولى بعد ذلك على اثرها . انتهى  
وحينئذ فالحلاف لو سلم انما هو في اول الوقت خاصة . بقي الكلام بالنسبة الى من نقل عنه القول بذلك غيره فهل هو على حسب ما ذكرناه عن الصدوق او مطلقاً ؟ كل محتمل .  
نعم يبقى الاشكال في الاخبار حيث ان ظاهر الاخبار التي قدمناها امتداد الاشتراك الى آخر الوقت وبموجبه انه لو لم يبق من الوقت إلا بقدر اربع ركعات فانه يختص بالظهر ورواية الحلبي المذكورة ونحوها تدفعه ، وربما صارت هذه الاخبار قرينة على ارتكاب التأويل في اول الوقت في تلك الاخبار الدالة على الاشتراك مطلقاً فانها وان كانت لا معارض لها بالنسبة الى اول الوقت إلا ان للمعارض بالنسبة الى آخره موجود كما عرفت .

وبالجملة فالمسألة لا تخلو من شوب الاشكال فان الخروج عما عليه جل الاصحاب مع تأيده بما عرفت مشكل والقول بتخصيص الاشتراك باول الوقت دون آخره كما هو المفهوم من الاخبار بالتقريب الذي ذكرناه مع عدم ذهاب احد اليه فيما اعلم اشكل والاحتياط بحمد الله سبحانه واضح .

( تنبيه ) اعلم ان جماعة من الاصحاب قد فرعوا على الخلاف المتقدم في المسألة فروعاً : ( منها ) - ما قدمناه من صلاة العصر في الوقت المختص بالظهر ساهياً وما لو صلى الظهرين بناء على ظن دخول الوقت ثم ظهر وقوع العصر في الوقت المختص بالظهر ، فعلى القول بالاشتراك تصح العصر ويصلي الظهر بعدها لان غايته الاخلال بواجب وهو الترتيب سهواً او بناء على ما جوزة الشارع من العمل بالظن ولا ضير فيه ، وعلى القول بالاختصاص تبطل العصر ويجب اداؤها بعد الظهر .

و ( منها ) - ان من ظن ضيق الوقت إلا عن اداء العصر فانه يتعين عليه

الاثنيان بالمعصر فلو صلى ثم تبين الخطأ ولم يبق من الوقت إلا مقدار ركعة مثلاً فينبذ  
يجب عليه الاثنيان بالظهر اداء على القول بالاشتراك حسب ، كذا ذكره بعض الاصحاب  
ولا يخلو من شوب الارتياح فان من ظن ضيق الوقت إلا عن اداء اربع ركعات او  
يقن ذلك فانه على القول بالاشتراك فالواجب عليه الاثنيان بالظهر لقولهم (عليهم السلام)  
« إلا ان هذه قبل هذه » واما على القول بالاختصاص فالواجب الاثنيان بالمعصر كما  
دلّت عليه رواية الحلبي المتقدمة ، وكذا لو لم يبق من الوقت إلا بقدر اداء ركعة فانه  
يختص بالظهر اداء على القول بالاشتراك وبالمعصر على القول بالاختصاص .

و ( منها ) — ان من ادرك اربع ركعات من آخر وقت العشاءين فانه يجب عليه  
الاثنيان بالمغرب اولاً ثم العشاء وان لم يدرك منها إلا ركعة على القول بالاشتراك وتعين  
العشاء على القول بالاختصاص .

و ( منها ) — ان من صلى الظهر ظاناً سعة الوقت ثم تبين الخطأ ووقعها في  
الوقت المختص بالمعصر على القول المشهور فانه يجب قضاء المعصر خاصة على القول  
بالاشتراك وقضاؤهما معاً بناء على الاختصاص . والله العالم .

( المسألة الثالثة ) — لا خلاف بين الاصحاب في ان اول وقت الظهر زوال  
الشمس الذي هو عبارة عن ميلها وانحرافها عن دائرة نصف النهار وقد نقل الاجماع على  
ذلك في المعتبر والمنتقى ، والاصل فيه الآية والأخبار قال الله عز وجل « اقم الصلاة  
لدلوك الشمس الى غسق الليل » (١) والدلوك هو الزوال كما نص عليه اهل اللغة ودل  
عليه صحيح زرارة عن ابي جعفر ( عليه السلام ) (٢) « قال الله عز وجل لنبيه ( صلى الله  
عليه وآله ) : اقم الصلاة لدلوك الشمس الى غسق الليل (٣) ودلوكها زوالها ... الحديث »  
وقد تقدم بتمامه مع البحث في ذيله عن معناه منقحاً في فصول المقدمة الاولى (٤) وروى

(١) و(٣) سورة بني اسرائيل ، الآية ٨٠

(٢) رواه في الوسائل في الباب ٢ من اعداد الفرائض (٤) ص ٢٠

الصدوق في الصحيح عن زرارة عن أبي جعفر (عليه السلام) (١) انه قال : « اذا زالت الشمس دخل الوقتان الظهر والعصر واذا غابت الشمس دخل الوقتان المغرب والعشاء الآخرة » الى غير ذلك من الأخبار المستفيضة التي تقدم كثير منها في سابق هذه المسألة وربما يتوهم دلالة بعض الأخبار على ما ينافي ذلك كصحيفة اسماعيل بن عبدالحق (٢) قال : « سألت ابا عبد الله (عليه السلام) عن وقت الظهر قال بعد الزوال بقدوم او نحو ذلك إلا في يوم الجمعة او في السفر فان وقتها حين نزول » وعن سعيد الأعرج عن أبي عبد الله (عليه السلام) (٣) قال : « سألت عن وقت الظهر أهو اذا زالت الشمس ؟ فقال بعد الزوال بقدوم او نحو ذلك إلا في السفر او يوم الجمعة فان وقتها اذا زالت » ونحوها غيرهما ، فانهم محمولة على وقت المتنفل والوقت الأول لغيره كما سيأتي توضيحه ان شاء الله تعالى في محله مفصلاً . وبالجمله فالتحديد بالزوال لاولية وقت الظهر مما وقع الاتفاق عليه نصاً وقوى .

وانما الخلاف بينهم في آخر وقتها وقد اختلفت فيه اقوالهم ، قال العلامة في المختلف : اختلف علماؤنا في آخر وقت الظهر فقال السيد المرتضى (رضي الله عنه) اذا زالت الشمس دخل وقت الظهر فاذا مضى مقدار صلاة اربع ركعات اشتركت الصلاتان الظهر والعصر في الوقت الى ان يبقى الى مغيب الشمس مقدار اربع ركعات فيخرج وقت الظهر ويبقى وقت العصر والغروب ينتضي وقت العصر وهو اختيار ابن الجنيد وسائر ائمة ادريس وابن زهرة ، وقال الشيخ في المبسوط اذا زالت الشمس دخل وقت الفريضة ويختص به مقدار ما يصلى فيه اربع ركعات ثم يشترك الوقت بعده بينه وبين العصر الى ان يصير ظل كل شيء مثله ، وروى حتى يصير الظل اربعة اقدام وهو اربعة اسباع الشاخص المنتصب ثم يختص بعد ذلك بوقت العصر الى ان يصير ظل كل شيء مثليه

(١) رواه في الوسائل في الباب ٤ من ابواب المواقيت

(٢) و(٣) الروية في الوسائل في الباب ٨ من ابواب المواقيت



فاذا صار كذلك فقد فات وقت العصر ، هذا وقت الاختيار واما وقت الضرورة فها  
 مشترك كان فيه الى ان يبقى من النهار مقدار ما يصلى فيه اربع ركعات فاذا صار كذلك  
 اختص بوقت العصر الى ان تغرب الشمس ، وفي اصحابنا من قال ان هذا ايضا وقت  
 الاختيار الا ان الاول افضل ، وافتي في الخلاف بمثل ذلك وكذلك في الجمل ، وقال في النهاية  
 آخر وقت الظهر لمن لا عنده اذا صارت الشمس على اربعة اقدام ، وقال في الاقتصاد آخره  
 اذا زاد النى اربعة اسباع الشاخص او يصير ظل كل شئ مثله وهو اختياره في المصباح  
 وقال في عمل يوم وليلة اذا زاد النى اربعة اسباع الشاخص ، وقد جعل في المبسوط  
 اربعة اسباع الشاخص رواية ولم يتعرض لهذه الرواية في الخلاف والجمل وافتي في النهاية  
 وعمل يوم وليلة بهذه الرواية ولم يتعرض لظل المائل وافتي في الاقتصاد باحدهما لا بعينه  
 وقال المغيد وقت الظهر بعد زوال الشمس الى ان يرجع النى سعي الشاخص . وقال  
 ابن ابي عقيل اول وقت الظهر زوال الشمس الى ان ينتهي الظل ذراعا واحداً او قدمين  
 من ظل قامته بعد الزوال فاذا جاوز ذلك فقد دخل الوقت الآخر : مع انه حكم ان  
 الوقت الآخر لثوبي الاعذار فان اخر المختار الصلاة من غير عذر الى آخر الوقت فقد  
 ضيع صلاته وبطل عمله وكان عند آل محمد (عليهم السلام) اذا صلاها في آخر وقتها  
 قاضياً لا مؤدياً للفرض في وقته . وقال ابن البراج آخر الوقت ان يصير ظل كل شئ  
 مثله ، وقال ابو الصلاح آخر وقت المختار الافضل ان يبلغ الظل سعي القائم وآخر وقت  
 الاجزاء ان يبلغ الظل اربعة اسباعه وآخر وقت المضطر ان يصير الظل مثله . وللشيخ  
 في التهذيب قول آخر وهو ان وقت الظهر اربعة اقدام وهي اربعة اسباع الشاخص وبه  
 قال السيد المرتضى في المصباح . ثم قال في المختلف ، والذي نذهب اليه نحن ما اختاره  
 السيد المرتضى اولاً .

اقول : وما ذهب اليه (قدس سره) هو المشهور بين المتأخرين ومتأخريهم  
 واستدلوا عليه - كما ذكره العلامة في المختلف والسيد في المدارك وغيرها - بقوله عز وجل

« اقم الصلاة لدلوك الشمس الى غسق الليل » (١) والمعنى - والله اعلم - اقم الصلاة من وقت دلوك الشمس ممتداً ذلك الى غسق الليل فتكون اوقاتها موسعة ، وما رواه الشيخ في الصحيح عن زرارة عن ابي جعفر (عليه السلام) (٢) قل : « في ما بين الزوال الى غسق الليل اربع صلوات سماهن زينهن ووقتهن » .

وقال في المدارك ومقتضى ذلك امتداد وقت الظهرين او العصر خاصة الى الغروب ليتحقق كون الوقت المذكور ظرفاً للصلوات الاربع بمعنى ان كل جزء من اجزائه ظرف لشيء منها . وقال في المنتهى وكل من قال بان وقت العصر يمتد الى غروب الشمس فهو قائل بامتداد الظهر الى ما قبل ذلك . ثم روى في المدارك عن احمد بن محمد ابن عيسى عن احمد بن محمد بن ابي نصر عن الضحاك بن زيد عن عبيد بن زرارة عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (٣) « في قوله تعالى : اقم الصلاة لدلوك الشمس الى غسق الليل (٤) قال ان الله تعالى اقترض اربع صلوات اول وقتها من زوال الشمس الى انتصاف الليل : منها - صلاتان اول وقتها من عند زوال الشمس الى غروب الشمس إلا ان هذه قبل هذه ، ومنها - صلاتان اول وقتها من غروب الشمس الى انتصاف الليل إلا ان هذه قبل هذه » قال : وليس في طريق هذه الرواية من قد يتوقف في شأنه إلا الضحاك بن زيد فانه غير مذكور في كتب الرجال بهذا العنوان لكن الظاهر انه ابو مالك الثقة كما يستفاد من النجاشي فيكون السند صحيحاً ومتنها صريح في المطلوب ، ثم قال في المدارك ويشهد لهذا القول ايضاً روايتا داود بن فرقد والحلي المتقدمتان ورواية زرارة (٥) قال : « قل ابو جعفر ( عليه السلام ) احب الوقت الى الله عز وجل حين يدخل وقت

(١) و(٤) سورة بنى اسرائيل ، الآية ٨٠

(٢) رواه في الوسائل في الباب ٢ من اعداد الفرائض

(٣) رواه في الوسائل في الباب ١٠ من ابواب المواقيت

(٥) المروية في الوسائل في الباب ٣ من ابواب المواقيت

الصلاة فصل الفريضة فان لم تفعل فانك في وقت منها حتى تغيب الشمس » ثم نقل موثقة  
عبدالله بن سنان (١) الدالة على ان الحائض اذا طهرت قبل غروب الشمس فلتصل الظهر  
والعصر وان طهرت في آخر الليل فلتصل المغرب والعشاء ثم صحيحة زرارة (٢) الدالة  
على ان من الامور اموراً مضيقاً واموراً موسعة وان الوقت وقتان والصلاة مما فيه السعة  
فربما عجّل رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) وربما اخر ... الحديث ، الى ان قال :  
واما انتهاء وقت الفضيلة بصيرورة ظل كل شيء مثله فيدل عليه صحيحة احمد بن عمر  
عن ابي الحسن ( عليه السلام ) (٣) قال : « سألت عن وقت الظهر والعصر فقال وقت  
الظهر اذا زالت الشمس الى ان يذهب الظل قامة ووقت العصر قامة ونصف الى قامتين »  
وصحيحة احمد بن محمد (٤) قال : « سألت عن وقت صلاة الظهر والعصر فكتب قامة  
للظهر وقامة للعصر » قال وانما حملناها على وقت الفضيلة لان اجراءها على ظاهرهما اعني  
كون ذلك آخر الوقت مطلقاً ممتنع اجماعاً فلا بد من حملها اما على وقت الفضيلة او  
الاختيار ولا ريب في رجحان الاول لمطابقته لظاهر القرآن ولصراحة الاخبار للتقدمة في  
امتداد وقت الاجزاء الى الغروب ولقوله : عليه السلام ) في صحيحة ابن سنان (٥)  
« لكل صلاة وقتان واول الوقتين افضاها » انتهى .

اقول - وبه سبحانه الثقة لادراك المأمول - : انا قدمنا البحث في المقام بما ازال عنه  
غشاوة اللبس والابهام ونقول هنا ايضاً في الكلام على كلامه ( قدس سره ) في هذا  
المقام ان فيه نظراً من وجوه :

( احدها ) انه لا مدفع لدلالة الآية والاخبار المذكورة على الامتداد في الجملة وكون

(١) المروية في الوسائل في الباب ٤٩ من ابواب الحيض

(٢) المروية في الوسائل في الباب ٨ من صلاة الجمعة

(٣) و(٤) المروية في الوسائل في الباب ٨ من ابواب المواقيت

(٥) المروية في الوسائل في الباب ٣ من ابواب المواقيت

ذلك وقتاً في الجملة انما البحث في تخصيص ذوي الاعذار به او عمومهم ولذوي الاختيار وهذه الادلة كلها لا تصرح ولا ظاهرية فيها بكون الامتداد الى الغروب والى الانتصاف وقتاً للمختار كما هو المطلوب بالاستدلال وانما تدل على كونه وقتاً في الجملة ويكفي في صدقه كونه وقتاً لذوي الاعذار والاضطرار ، وما يؤيد ما ذكرنا ما صرح به شيخنا البهائي في كتاب الحبل المتين حيث نقل عن العلامة الاحتجاج لقول المشهور بالآية وانها تدل على التخيير في ايقاع الصلاة بين هذين الوقتين ، ثم قال ( قدس سره ) واما الآية فلا تدل على ان ما بين الدولك والنسق وقت للمختار وانما تدل على ان ما بينهما وقت في الجملة وهذا لا ينافي كون البعض وقتاً للمختار والبعض الآخر وقتاً للمعذور . انتهى . وقد وفق الله سبحانه للاطلاع عليه بعد خطور ما ذكرناه بالبال اولا فهو من قبيل توارد الخاطر .

و ( ثانياً ) — ان ما ذكره ( قدس سره ) في الرواية المشتملة على الضحك بن زيد — من ان الظاهر انه ابو مالك الثقة كما يستفاد من النجاشي فيكون السند صحيحاً — لا اعرف له وجه استقامة ولا لهذه الظاهرية وجه ظهور ، فان مجرد ذكر النجاشي للضحك وانه ابو مالك الحضرمي وانه ثقة لا يقتضي حمله على الرجل المذكور في الرواية المعبر عنه بالضحك بن زيد . ومجرد الاشتراك في الاسم او الطبقة لا يقتضى حمل احدهما على الآخر ، والذي يستفاد من النجاشي توثيق الرجل الذي ذكره واما كونه هو هذا المذكور في الخبر فلا يستفاد من كلامه بوجه من الوجوه وبالجملة فان ما ذكره ( قدس سره ) لا يخلو من عجب من مثله كما ترى ، واعجب من ذلك قوله ايضاً « ومتنها صريح في المطلوب » واي صراحة في الدلالة على الامتداد بالنسبة الى المختار كما هو المدعى ومحل البحث ؟ وانما غايتها — كما عرفت — الدلالة على ما دلت عليه الآية والاخبار الباقية من كونه وقتاً في الجملة .

و ( ثالثاً ) — قوله بعد ذكر صحيحتي الاحمد بن الدلتين علي التحديد بالقامة والقامين من ان الاظهر حملهما على الفضيلة دون الاختيار لظاهر القرآن وصراحة

الاجبار المتقدمة في امتداد وقت الاجزاء الى الغروب ، فان فيه انه لا ريب ان هاتين الصحيحتين من جملة الصحاح التي اشرنا سابقاً الى دلالتها على ما اخترناه من ان الوقت الأول هو الوقت الاصلي لجملة الفرائض وان الثاني انما وقع رخصة لدوي الاعذار والاضطرار وان من اخر اليه مختاراً فهو مستحق للمواخذة إلا ان يعفو الله عز وجل .

ومنها - زيادة على الخبرين المذكورين ما رواه في الكافي عن يزيد بن خليفة (١) قال : « قلت لابي عبدالله ( عليه السلام ) ان عمر بن حنظلة اثنانا عنك بوقت ؟ فقال ابو عبدالله ( عليه السلام ) اذا لا يكذب علينا . قلت ذكر انك قلت ان اول صلاة اقترضها الله عز وجل على نبيه الظهر وهو قول الله تعالى : « اقم الصلاة لادائك الشمس » (٢) فاذا زالت الشمس لم يمنعك إلا سبحتك ثم لا تزال في وقت الظهر الى ان يصير الظل قائم وهو آخر الوقت فاذا صار الظل قائم دخل وقت العصر فلم تزل في وقت العصر حتى يصير الظل قائمتين وذلك المساء ؟ قال صدق » وما رواه الشيخ في التهذيب عن محمد بن حكيم (٣) قال : « سمعت العبد الصالح ( عليه السلام ) وهو يقول ان اول وقت الظهر زوال الشمس وآخر وقتها قائم من الزوال واول وقت العصر قائم وآخر وقتها قائمتان . قلت في الشتاء والصيف سواء ؟ قال نعم » ومنها - موثقة معاوية بن وهب المتقدمة (٤) في المسألة الاولى الدالة على نزول جبرئيل بالاوقات على النبي ( صلى الله عليه وآله ) . إلا انه يبقى الاشكال في هذه الاخبار من حيث الدلالة على امتداد الفضيلة او الاختيار الى صيرورة ظل كل شيء مثله فانه مبني على حمل القامة على قامة الانسان . وفيه ما سيأتي تحقيقه في المسألة الآتية ان شاء الله تعالى .

واما ما ذكره هنا من حمل هذا الوقت على وقت الفضيلة فقد عرفت انه مجرد دعوى لا دليل عليها واستنادهم الى الآية والاعبار قد عرفت ما فيه اذ حمل البحث في المسألة

(١) رواه في الوسائل في الباب ١٠ من المواقيت (٢) سورة بني اسرائيل ، الآية ٨٠

(٣) رواه في الوسائل في الباب ٨ من ابواب المواقيت (٤) ص ٩٤

وقت المختار ولا دلالة في الآية عليه ولا في شيء من تلك الاخبار ، وبالجملة فانا لا نمنع دلالة الآية وهذه الاخبار على انه وقت في الجملة واما كونه وقتاً للمختار كما هو المدعى فلا فان قضية الجمع بينها وبين ما قدمناه من الاخبار الدالة على كون الوقت الثاني انما هو لذوي الاعذار وانه بالنسبة الى غيرهم تضييع وانه موجب لوقوف عمله عن القبول وبقائه تحت المشيئة هو محل هذه الاخبار على ما ذكرناه ، واما على ما ذهبوا اليه فانه لا مناص لهم عن طرح تلك الاخبار مع ما هي عليه من الاستفاضة والسكرثرة والصحة في كثير منها والصرحة<sup>١</sup>

وما يزيدنا تأكيداً زيادة على ما قدمناه ما رواه الصدوق في كتاب العيون عن الرضا ( عليه السلام ) وفي كتاب المجالس وثواب الاعمال عن الصادق عن آبائه عن رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) (١) قال : « لا يزال الشيطان ذعراً من المؤمن - وفي بعضها هائباً لابن آدم ذعراً منه - ما حافظ على الصلوات الخمس فاذا ضيعهن اجترأ عليه وواقعه في العظام » وروى في كتاب العيون عن الرضا ( عليه السلام ) (٢) قال : « لا تضيعوا صلاتكم فان من ضيع صلاته حشر مع قارون وهامان وكان حقاً على الله تعالى ان يدخله النار مع المنافقين قالويل لمن لم يحافظ على صلاته وسنة نبيه ( صلى الله عليه وآله ) » وروى الصدوق في كتاب المجالس بسند صحيح عن خالد بن جرير عن ابي الربيع عن ابي عبد الله ( عليه السلام ) (٣) قال : « قال رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) لا ينال شفاعتي غداً من اخر الصلاة المفروضة بعد وقتها » وروى في الخصال عن ابي عبد الله ( عليه السلام ) (٤) قال : « قال امير المؤمنين ( عليه السلام ) ليس عمل احب الى الله عز وجل من الصلاة فلا يشغلنكم عن اوقاتها شيء من امور الدنيا فان الله عز وجل ذم اقواماً فقال : الذين هم عن صلاتهم ساهون (٥) يعني انهم غافلون استهانوا باوقاتها » وروى

(١) و (٣) و (٤) رواه في الوسائل في الباب ١ من ابواب المواقيت

(٢) رواه في الوسائل في الباب ٧ من اعداد الفرائض (٥) سورة الماعون ، الآية ٤ و ٥

الطبرسي في مجمع البيان عن زرارة عن ابي جعفر ( عليه السلام ) (١) انه قال : « هذه الفريضة من صلاتها لوقتها عارفاً بحقتها لا يؤثر عليها غيرها كتب الله له بها برائة لا يعذبه ومن صلاتها لغير وقتها مؤثراً عليها غيرها فان ذلك اليه ان شاء غفر له وان شاء عذبه » وروى الثقة الجليل علي بن ابراهيم (٢) في تفسير قوله تعالى : « الذين هم عن صلاتهم ساهون » (٣) قال : عني به تارك كون لان كل احد يسهو في الصلاة وعن ابي عبد الله ( عليه السلام ) « تأخير الصلاة عن اول وقتها اغير عذر » وفي كتاب المجمع هم الذين يؤخرون الصلاة عن اوقاتها عن ابن عباس وروى ذلك مرفوعاً . وفي تفسير العياشي في تفسير الآية المذكورة عن يونس بن عمار عن ابي عبد الله ( عليه السلام ) (٤) قال : « سألت عن قوله تعالى : « الذين هم عن صلاتهم ساهون » أهى بسوسة الشيطان ؟ قل لا كل احد يصيبه هذا واسكن ان يغفلها ويدع ان يصلي في اول وقتها » وعن ابي اسامة زيد الشحام (٥) قال : « سألت ابا عبد الله ( عليه السلام ) عن قوله تعالى « الذين هم عن صلاتهم ساهون » قال هو الترك لها والتواني عنها » وعن محمد بن الفضيل عن ابي الحسن ( عليه السلام ) (٦) « هو التضييع لها » .

اقول : انظر ايدك الله تعالى معين الاعتبار في هذه الاخبار واثباتها مما قدمناه مما هو صريح الدلالة واضح المقالة في ان التأخير عن الوقت الاول تضييع وان المراد بالوقت في جميع هذه الاخبار السابقة واللاحقة هو الوقت الاول فربما اطلق في بعضها وربما قيد باول الوقت من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف اي الوقت الأول وان التأخير عنه تضييع للصلاة غير مستحق لقبول بل مستحق للعقاب والحشر مع قارون وهامان وانه لا تناله الشفاعة إلا ان يمفو الله بكرمه . وكيف يلائم هذا كله القول بانه وقت شرعي للمختار يجوز له التأخير اليه في حال الاختيار ؟

(١) و(٤) و(٥) و(٦) رواه في الوسائل في الباب ١ من ابواب المواقيت

(٢) (٧) ص ٧٤٠

(٣) سورة الماعون ، الآية ٤ و٥

و (رابعها) — ان ما ادعاه — من صراحة الاخبار المتقدمة وامتداد وقت الاجزاء — ففيه ان تلك الاخبار لم يصرح في شيء منها بكونه وقت اجزاء ولا غيره وهذه التسمية انما وقعت في كلامهم باعتبار حملهم الوقت الاول على وقت الفضيلة فسموا الوقت الثاني وقت اجزاء . وغاية ما دلت عليه الاخبار المتقدمة ان الوقت يمتد الى غروب الشمس لقوله (عليه السلام) في بعضها (١) « انت في وقت حتى تغيب الشمس » ولكن مقتضى الجمع بينها وبين الاخبار الدالة على التحديد بالقامة والقامتين يدل على ان ما بعد القامة في الظهر والقامتين في العصر وقت مرجوح مفضول ليس كالوقت الاول إلا انهم محمو باعتبار حملهم اخبار القامة والقامتين على الفضيلة وقت اجزاء والآخرين خصوه باصحاب الضرورات والاعذار وان اسقط القضاء عن غيرهم ايضاً إلا انه على الحل التي عرفت من الاخبار المتقدمة . وهذا هو الأرجح والظاهر للاخبار المذكورة كما عرفت .

إذا عرفت ذلك فاعلم ان جملة من الاصحاب قد نقلوا عن الشيخ في الخلاف الاحتجاج على ما ذهب اليه من انتهاء وقت الاختيار بصيرورة ظل كل شيء مثله بان الاجماع منعقد على ان ذلك وقت للظهر وليس على ما زاد عليه دليل ، وبما رواه عن زرارة (٢) قال : « سألت ابا عبد الله (عليه السلام) عن وقت صلاة الظهر في القيظ فلم يجني فلما ان كان بعد ذلك قال لعمر بن سعيد بن هلال ان زرارة سألتني عن وقت صلاة الظهر في القيظ فلم اخبره فخرجت من ذلك فافترأ مني السلام وقل له اذا كنت ظلك مثلك فصل الظهر واذا كان ظلك مثلك فصل العصر » وصحیحتي احمد بن عمر واحمد بن محمد المتقدمين .

واجاب عن ذلك في المدارك قال : والجواب عن الاول اننا قد بينا الدلالة

(١) کافی الحديث رقم « ٥٠ » ورقم « ٢٢ » من الباب ٤ من مواقيت الوسائل

(٢) رواه في الوسائل في الباب ٨ من ابواب المواقيت



على كون الزائد وقتاً للظهر وعن الرواية الاولى بمنع الدلالة على المدعى بل هي بالدلالة على نقيضه اشبه لان امره ( عليه السلام ) بالصلاة بعد المثل يدل على عدم خروجه به . وعن الروایتين الاخيرتين بالحل على وقت الفضيلة كما بيناه . انتهى .

وفيه ما عرفت ونزيده هنا ان الشيخ ( قدس سره ) انما احتج هنا على انتهاء وقت الاختيار لا انتهاء الوقت مطلقاً والذي اشار اليه من الأدلة ليس فيها ما يدل على كون الزائد وقتاً للاختار وانما غايتها - كما عرفت - الدلالة على كونه وقتاً في الجملة فكلام الشيخ في محله لا يندفع بما ذكره . واما استدلال الشيخ برواية زرارة فهو ليس في محله والظاهر حملها على الابراد المأمور به كما سيأتي ان شاء الله تعالى في موضعه . واما الصحيحان الآخران فهما من اوضح الأدلة على ما ادعاه والحل على وقت الفضيلة قد عرفت ما فيه .

واما ما افتى به الشيخ في بعض كتبه ونسبه الى الرواية في بعض آخر - من انتهاء الوقت باربعة اقدام وهو اربعة اسباع الشاخص لمن لا عنده واما من له عنده فهو في فسحة الى آخر النهار - فاستدل عليه في التهذيب بما رواه عن ابراهيم الكرخي (١) قال : « سألت ابا الحسن موسى ( عليه السلام ) متى يدخل وقت الظهر ؟ قل اذا زالت الشمس فقلت متى يخرج وقتها ؟ فقال من بعدما يمضي من زوالها اربعة اقدام ان وقت الظهر ضيق ليس كغيره . قلت متى يدخل وقت العصر ؟ قال ان آخر وقت الظهر هو اول وقت العصر . قلت متى يخرج وقت العصر ؟ فقال وقت العصر الى ان تقرب الشمس وذلك من علة وهو تضييع . فقلت له لو ان رجلاً صلى الظهر من بعد ما يمضي من زوال الشمس اربعة اقدام كان عندك غير مؤد لها ؟ فقال ان كان تعمد ذلك ليخالف السنة والوقت لم تقبل منه كما لو ان رجلاً اخر العصر الى قرب ان تقرب الشمس متعمداً

(١) رواه في الوسائل في الباب ٨ من ابواب المواقيت

من غير علة لم تقبل منه « وعن الفضل بن يونس (١) قال : « سألت أبا الحسن الاول ( عليه السلام ) قلت المرأة ترى الظهر قبل غروب الشمس كيف تصنع بالصلاة ؟ قال اذا رأت الظهر بعد ما يمضي من زوال الشمس اربعة اقدام فلا تصل إلا العصر لان وقت الظهر دخل عليها وهي في الدم وخرج عنها الوقت وهي في الدم ... » .

قال في المدارك بعد نقل ذلك : والجواب عن الروایتين بالطمع في السند ( اما الاولى ) فبجهالة ابراهيم الكرخي مع ان فيها ما اجمع الاصحاب على خلافه وهو قوله « ان آخر وقت الظهر هو اول وقت العصر » ومن العلوم ان اوله عند الفراغ منها لا بعد مضي اربعة اقدام . و ( اما الثانية ) فبالفضل بن يونس فانه واقفي مع انها معارضة بموثقة عبد الله بن سنان المتقدمة عن الصادق ( عليه السلام ) وهي اوضح سنداً من هذه الرواية اذ ليس في طريقها من يتوقف فيه الا على بن الحسن بن فضال وقال النجاشي في تعريفه انه كان فيه اصحابنا بالكوفة ووجههم وثقتهم وعارفهم بالحديث والمسموع قوله فيه فانه يمنع منه شيئاً كثيراً ولم يعثر له على زلة فيه . انتهى .

اقول : اما الطعن في السند فقد عرفت في غير موضع مما تقدم انه لا يقوم حجة على المتقدمين ولا على من لا يرى هذا الاصطلاح . واما ما طعن به في متنها من دلالتها على ان اول وقت العصر هو آخر وقت الظهر والحال ان اول وقتها انما هو الفراغ من الظهر فيمكن الجواب عنه بان المراد بالوقت هنا هو اول وقت الفضيلة كما ذهب اليه جملة من الاصحاب من استجاب تأخير العصر الى بعد مضي المثل او الاقدام كما سيأتي نقله عن الشيخ المفيد وابن الجنيد في المسألة الآتية لا ان المراد الوقت الحقيقي ، ومثل ذلك ايضاً يأتي ان شاء الله تعالى في اول وقت العشاء فان الشيخين ذهبا الى انه انما يدخل بذهاب الحرمة المغربية وعليه يدل بعض النصوص والاصحاب حلوها على اول وقت الفضيلة ، فليكن ما اشتمل عليه هذا الخبر من ذلك التقييل وبه يندفع الطعن المذكور .

واما طعنه في الرواية الثانية بافضل بن يونس وانه واقفي ففيه انه وان كان واقفياً كما ذكره الشيخ إلا انه ثقة كما ذكره النجاشي ولم يذكر كونه واقفياً ، وبقي على ما يختاره البعض من تقديم قول النجاشي لانه اضبط واثبت الحكم بصحة الرواية ، ومع النزول والعمل بقول الشيخ فيكون من قسم الموثق فلا معنى لترجيح وثقة عبدالله بن سنان عليها . واما ما سجل به من ترجيح وثقة عبدالله بن سنان بعد اوصاف علي بن الحسن ابن فضال ففيه انه قد رد روايته في غير موضع من شرحه كما سيظهر لك ان شاء الله تعالى فيما يأتي .

نعم يبقى الكلام في الرواية المذكورة من حيث دلالتها على خروج وقت الظهر في الحيض بعد الاربعة اقدام والعلامة ( قدس سره ) قد ادعى الاجماع على ان آخر وقت الظهر المعذور الى قبل الغروب بمقدار العصر وبه طعن في هذه الرواية ، وتظهر فيه بعضهم بان الشيخ ( قدس سره ) صرح في التهذيب والاستبصار بان الحائض اذا طهرت بعد ما يمضي من الوقت اربعة اقدام لم يجب عليها صلاة الظهر فادعاء الاجماع على خلافه مع مخالفة الشيخ محل تأمل .

اقول : وبما يدل على ما دلت عليه الرواية المذكورة من الحكم للذكور حسنة معمر بن يحيى (١) قال : « سألت ابا جعفر ( عليه السلام ) عن الحائض تطهر بعد العصر تصلي الاولى ؟ قال لا إنما تصلي الصلاة التي تطهر عندها » وموثقة محمد بن مسلم عن احدهما ( عليهما السلام ) (٢) قال : « قلت المرأة ترى الطهر عند الظهر فتشتغل في شأنها حتى يدخل وقت العصر ؟ قال تصلي العصر وحدها فان ضيقت فعليها صلاتان » إلا انه يمكن حل هاتين الروايتين على الوقت المختص بالعصر فلا يكون سيلها سبيل تلك الرواية .

وبالجملة فان رواية الكرخي لا اشكال فيها لما عرفت وانما الاشكال في رواية

---

(١) و(٢) المروية في الوسائل في الباب ٤٩ من ابواب الحيض

الفضل بن يونس بما دات عليه من ان وقت الظهر انما هو الى مضي الاربعة اقدام وبعد يخرج حتى بالنسبة الى ذوي الاعذار كالحيض ، ولا يحضر في ذلك محل غير التقية وبه صرح الفاضل الحراساني في الذخيرة وزاد مع ذلك احتمال حمل رواية ابن سنان على الاستحباب ، والاظهر هو العمل برواية ابن سنان لا اعتضادها بالاخبار المستفيضة الدالة على وجوب الصلاة وامتداد الوقت سيما لدوي الاعذار الى الغروب وحمل تلك الرواية على التقية وان لم يعلم بها الآن قائل منهم لما قدمناه في المقدمة الاولى من مقدمات الكتاب من انه لا يشترط في الحمل عليها وجود قائل منهم ، ولما لم من الأخبار من انه لا منشأ للاختلاف في اخبارنا إلا التقية ، ولما تطابقت فتوى علمائنا وتطافرت اخبارنا بما دلت عليه رواية ابن سنان وجب حمل ما يخالفها على ذلك . واما ما ذهب اليه الشيخ مما قدمنا نقله عنه من العمل بالرواية المذكورة فهو مما لا يلتفت اليه في معارضة الاخبار المشار اليها المعتضدة بعمل الطائفة المحقة قديماً وحديثاً ومنهم الشيخ في غير السكتاين المذكورين . نعم ما دلت عليه رواية ابن سنان من امتداد وقت العشاء الى آخر الليل محمول عندي على التقية لما تقدم تحقيقه في باب التيمم ويأتي مزيد كلام فيه ان شاء الله تعالى في باب قضاء الصلاة .

واما ما نقل عن الشيخ المفيد (قدس سره) - من ان وقت الظهر بعد زوال الشمس الى ان يرجع النفي سبعي الشاخص - فاستدل له العلامة في المختلف بما رواه ابن بابويه والشيخ في الصحيح عن الفضيل بن يسار وزرارة بن اعين وبكير بن اعين ومحمد ابن مسلم وبريد بن معاوية العجلي عن ابي جعفر وابي عبد الله (عليهما السلام) (١) انهما قالا : « وقت الظهر بعد الزوال قدامان ووقت العصر بعد ذلك قدامان وهذا اول الوقت الى ان يمضي اربعة اقدام للعصر » وما رواه الشيخ عن زرارة عن ابي جعفر (عليه السلام) (٢) قال : « سألت عن وقت الظهر فقال ذراع من زوال الشمس ووقت العصر ذراع من وقت الظهر فذلك اربعة اقدام من زوال الشمس » قال في المدارك - ونعم ما قال

(١) و(٢) رواه في الوسائل في الباب ٨ من ابواب المواقيت

هنا - : والجواب منع دلالة الروايتين على خروج وقت الظهر بذلك بل مقتضى صحيحة زرارة عن ابي جعفر ( عليه السلام ) استحباب تأخير الظهر الى ان يصير النسيء على قدمين من الزوال فانه ( عليه السلام ) قال (١) « ان حائط مسجد رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) كان قائما وكل اذا مضى من فيه ذراع صلى الظهر واذا مضى من فيه ذراعان صلى العصر ، ثم قال أتدري لم جعل الذراع والذراعان قلت لم جعل ذلك ؟ قال لمكان النافلة لك ان تتغل من زوال الشمس الى ان يمضي النسيء ذراعا فاذا بلغ فيئك ذراعا من الزوال بدأت بالغريضة وتركت النافلة » والظاهر ان ذلك هو مراد المفيد ( قدس سره ) وان كانت عبارته مجمة وهو الذي فهمه منه الشيخ في التهذيب ، فانه قل بعد نقل كلامه : وقت الظهر على ثلاثة اضرب : من لم يصل شيئا من النوافل فوقه حين تزول الشمس بلا تأخير . ومن صلى النافلة فوقها حين صارت على قدمين او سبعين او ما اشبه ذلك . ووقت المضطر ممتد الى اصفرار الشمس ، ثم استدل على الضرب الثاني برواية زرارة وما في معناها . وبالجمله قاله بوجوب وقت الظهر بصيرورة النسيء على قدمين مقطوع بفساده . انتهى . وهو جيد واما ما نقل عن ابن ابي عقيل فاحتج له في المختلف برواية زرارة المتقدمة في ما استدلل به للشيخ المفيد ورواية محمد بن حكيم (٢) قال : « سمعت العبد الصالح ( عليه السلام ) يقول ان اول وقت الظهر زوال الشمس وآخر وقتها قائم من الزوال » قال وقد روى علي بن ابي حمزة (٣) قال : « سمعت ابا عبد الله ( عليه السلام ) يقول القائم هي القراع » وقال له ابو بصير (٤) : « كم القائم ؟ قل ذراع ان قائم رحل رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) عليه وآله ) كانت ذراعا » واجاب عنه بما يرجع الى ما قدمنا نقله عن صاحب المدارك في الجواب عن كلام الشيخ المفيد ( قدس سره ) . وبالجمله قللنا من هذه الاقوال ما قدمنا لك تحقيقه واوسعنا مضيقه في هذا المجال . والله العالم .

( المسألة الرابعة ) — المشهور في كلام الاصحاب ان الوقت الاول للظهر وهو

(١) و(٢) و(٣) و(٤) رواه في الوسائل في الباب ٨ من ابواب المواقيت

وقت الفضيلة او الاختيار على الخلاف المتقدم من الزوال الى مضي مثل الشاخص والمصر الى مضي مثليه ، قال في المعتبر آخر وقت الظهر اذا صار ظل كل شئ مثله ثم يمتد وقت الاجزاء حتى يبقى للغروب مقدار اربع ركعات فيختص الوقت بالمصر ، واليه ذهب علم الهدى وابن الجنييد . وقد نقل في المدارك ايضاً عن السيد المرتضى انه يمتد وقت الفضيلة في الظهر الى ان يصير ظل كل شئ مثله ووقت الاجزاء الى ان يبقى للغروب قدر اربع ركعات فيختص بالمصر . وقد تقدم في صدر المسألة الثالثة كلام الشيخ بنحو ذلك .

والشهور في كلام التأخرين افضلية تأخير المصر الى اول المثل الثاني ، قال في الذكرى يمتد وقت الفضيلة للظهر او الاختيار الى ان يصير الظل الحادث بعد الزوال مماثلاً للشاخص في المشهور ، ثم نقل خلاف المشهور التقدير بالاقدام الاربعة (رواية ابراهيم الكرخي ، ثم قال في موضع آخر بعد البحث في المقام : نعم الاقرب استحباب تأخير المصر الى ان يخرج وقت فضيلة الظهر اما المقدر بالنافلتين والظهر واما المقدر بما سلف من المثل والاقدام وغيرها .

وقد تقدم في سابق هذه المسألة تصريح صاحب المدارك بما ذكرنا اولاً من امتداد وقت فضيلة الظهر الى تمام مثل الشاخص واستدلاله على ذلك بصحيحتي احمد بن عمر واحمد بن محمد المشتملتين على التحديد بالقامة وان وقت الظهر قامة ووقت المصر قامة وفي معناها روايات اخر قدما ذكرها ايضاً . وفي الاستدلال بها عندي اشكال حيث ان مبنى الاستدلال بها على حمل القامة على قامة الشاخص والمفهوم من الاخبار ان لفظ القامة الوارد فيها انما هو بمعنى الذراع والقامتين بمعنى الذراعين ، فمن ذلك ما رواه الشيخ في التهذيب عن ابي بصير عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (١) انه قال له : « كم القامة ؟ فقال ذراع ان قامة رجل رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) كانت ذراعاً »

وعن علي بن ابي حمزة (١) قال : « سمعت ابا عبدالله ( عليه السلام ) يقول القامة هي الذراع » وعن علي بن حنظلة (٢) قال : « قال لي ابو عبدالله ( عليه السلام ) القامة والقامتين الذراع والذراعين في كتاب علي ( عليه السلام ) » قال في الوافي : نصبها بالحكاية . وعن علي بن حنظلة (٣) قال : « قال ابو عبدالله ( عليه السلام ) في كتاب علي ( عليه السلام ) القامة ذراع والقامتان ذراعان » قال في الوافي : تفسير القامة بالذراع انما يصح اذا كان قامة الشاخص ذراعاً فيعبر عن احدهما بالآخر كما دل عليه حديث ابي بصير لا مطلقاً كما زعمه صاحب التهذيب او اريد به في زمان يكون فيه الظل الباقي بعد نقصانه ذراعاً ويراد بالقامة قامة الظل الباقي لا قامة الشاخص كما دل عليه حديث اول الباب . انتهى . اقول : من المحتمل قريباً بل الظاهر ان المراد باللام في القامة والقامتين في هذه الاخبار العهد وتكون اشارة الى ما قدمنا من الاخبار الدالة على تحديد وقت الظهر بالقامة ووقت العصر بالقامتين بمعنى ان القامة الواردة في تلك الاخبار المراد منها الذراع لا قامة الشاخص ، وبه يظهر ان حمل القامة في تلك الاخبار على قامة الشاخص ليكون دليلاً على امتداد وقت الفضيلة بامتداد المثل والمثلين لا وجه له .

واما ما ذكره من استجواب تأخير العصر الى اول المثل الثاني فاستدلوا عليه برواية زرارة المتقدمة المتضمنة لسؤاله ابا عبدالله ( عليه السلام ) عن وقت الظهر في القيظ وقد تقدمت في سابق هذه المسألة (٤) وهي مع كونها اخص من المدعى ومع اشتغالها على خلاف المدعى ايضاً حيث دلت على الصلاة بعد نقص المثل محمولة على الابراد كما يأتي تحقيقه ان شاء الله تعالى في محله . نعم يدل على ذلك ما قدمنا من رواية الشيخ في كتاب المجالس مما كتبه الامير ( عليه السلام ) لمحمد بن ابي بكر حين ولاء مصر (٥) حيث قال في الحديث « فان رجلاً سأل رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) عن اوقات الصلاة

(١) و(٢) و(٣) رواه في الوسائل في الباب ٨ من ابواب المواقيت

(٤) ص ١١٨ (٥) رواه في الرسائل في الباب ١٠ من ابواب المواقيت

فقال اتاني جبرئيل فاراني وقت الظهر حين زالت الشمس فكانت على حاجبه الايمن ثم اراني وقت العصر فكان ظل كل شيء مثله ... الحديث « وهو مع ضعفه معارض بالاخبار المستفيضة كما ستقف عليه ان شاء الله تعالى ، ومنها اخبار نزول جبرئيل بالاوقات (١) ويمكن حمله على التقية حيث انه هو المعمول عليه عند العامة قديماً وحديثاً (٢) ويؤيد ما ذكرنا ما صرح به شيخنا المجلسي ( قدس سره ) في كتاب البحار حيث قل - ونعم ما قل - ثم انه لما كان المشهور بين المخالفين تأخير الظهرين عن اول الوقت بالمثل والمثلين فلذا اختلفت الاخبار في ذلك ففي بعضها « اذا صار ظلك مثلك فصل الظهر واذا صار ظلك مثلك فصل العصر » (٣) وفي بعضها « ان آخر وقت الظهر المثل وآخر وقت العصر المثلان » كما ذهب اليه اكثر المتأخرين من اصحابنا ، وفي بعضها « ان وقت نافلة الزوال قدام وقت الظهر ونافلة العصر بعدها قدامان » ووقت فضيلة العصر اربعة اقدم في بعض الاخبار وفي بعضها قدامان ونصف وفي كثير منها « لا يمنعك من الفريضة الا سبحتك ان شئت طولت وان شئت قصرت » (٤) والذي ظهر لي من جميعها ان المثل والمثلين انما وردا تقية لاشتهارها بين المخالفين ، وقد اولمها في بعض الاخبار بالذراع والذراعين مخرجاً من السكذب ، او المثل والمثلان وقت الفضيلة بعد الذراع والذراعين والاربع اي اذا اخروا الظهر عن اربعة اقدم فينبغي ان لا يؤخروها

(١) ص ١٢٧

(٢) في عمدة القاري ج ٢ ص ٥٤٠ « آخر وقت الظهر عند ابي حنيفة اذا صار ظل كل شيء مثليه فيخرج وقت الظهر ويدخل وقت العصر ، وعند ابي يوسف ومحمد اذا صار ظل كل شيء مثله يخرج وقت الظهر ويدخل وقت العصر وهي رواية الحسن بن زياد وبه قال مالك والشافعي واحمد والثوري واسحاق لكن عند الشافعي آخر وقت العصر اذا صار ظل كل شيء مثليه لمن ليس له عند واما اصحاب العذر فأخر وقتها لهم غروب الشمس . وقال القرطبي خاف الناس كلهم ابا حنيفة فيما قاله حتى اصحابه ،

(٤) ص ١٣٦

(٣) ص ١١٨



عن السبعة وهي المثل واذا اخروا العصر عن الثانية فينبغي ان لا يؤخروها عن الاربعة عشر اعني المثلين ، فالأفضل في الاوقات الاقدام لكن لا بمعنى ان الظهر لا يقدم على القدمين بل بمعنى ان النافلة لا توقع بعد القدمين وكذا نافلة العصر لا يؤتى بها بعد الاربعة اقدام فاما العصر فيجوز تقديمها قبل مضي الاربعة ان فرغ من النافلة قبلها بل التقديم فيها افضل ، واما آخر وقت فضيلة العصر فله مراتب الاولى ستة اقدام والثانية ستة اقدام ونصف والثالثة ثمانية اقدام والرابعة المثلان على احتمال ، فاذا رجعت الى الاخبار الواردة في هذا الباب لا يبقى لك ريب في تعين هذا الوجه في الجمع بينها . انتهى كلامه زيد مقامه .

اقول : لم اقف فيما حضرني من الاخبار على ما يدل على المثل والمثلين سوى الخبرين اللذين ذكرتهما (١) وقد عرفت الوجه فيهما ، وظني ان ما تكلفه زيادة على ذلك لا وجه له اذ التقية في ذلك اظهر ظاهر في المقام فلا ضرورة في ارتكاب ما ذكره ( طيب الله مرقدته ) .

والواجب هو بسط الاخبار المتعلقة بالمسألة كما هي عادتنا في الكتاب ليظهر بذلك تحقيق الحق بغير شك ولا ارتياب فاقول : ان جملة من الاخبار قد وردت في نزول جبرئيل بالاقوات :

ومنها — ما رواه الشيخ في التهذيب في الموثق عن معاوية بن وهب عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) ( ٢ ) قال : « اتى جبرئيل رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) بمواقيت الصلاة فاتاه حين زالت الشمس فامره فصلى الظهر ثم اتاه حين زاد من الظل قامة فامره فصلى العصر ثم اتاه حين غربت الشمس فامره فصلى المغرب ثم اتاه حين سقط الشفق فامره فصلى العشاء ثم اتاه حين طلع الفجر فامره فصلى الصبح ثم اتاه من الغد حين زاد في الظل قامة فامره فصلى الظهر ثم اتاه حين زاد من الظل قامتان فامره فصلى العصر ثم اتاه حين غربت الشمس فامره فصلى المغرب ثم اتاه حين ذهب ثلث الليل

(١) ص ١٢٥ رقم ٤ و ٥ (٢) رواه في الوسائل في الباب ١٠ من المواقيت

فامرہ فصلی العشاء ثم اتاه حين نور الصبح فامرہ فصلی الصبح وقال ما بينهما وقت « وعن معاوية بن ميسرة عن ابي عبد الله ( عليه السلام ) (١) قال : اتى جبرئيل وساق الخبر مثل السابق إلا انه قال بدل القامة والقامتین ذراع وذراعین . وعن الفضل بن عمر (٢) قال : قال ابو عبد الله ( عليه السلام ) نزل جبرئيل على رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) وساق الخبر كالاول إلا انه ذكر بدل القامة والقامتین قدمین واربعة اقدام .

اقول : وهذه الاخبار بانضمام بعضها الى بعض ظاهرة الدلالة في ان الوقت الاول للظهرين هو الذراع والذراعان والقدمان والاربعة اقدام لان القامة في الخبر الاول كما عرفت بمعنى الذراع إلا انها ظاهرة الاختصاص بغير المتنفل وكأن النوافل ومعيدها بالذراع والذراعين إنما وقع بعد ذلك ، وحينئذ فيكون هذا الوقت وقت فضيلة بالنسبة الى غير المتنفل وعلى ذلك تحمل الاخبار المتقدمة ايضاً كصحیحتي الاحمدين ورواية محمد ابن حكيم ، واما رواية يزيد بن خليفة فالظاهر حمل القامة فيها على قامة الشاخص حيث قال في آخرها : « ووقت العصر حتى يصير الظل قاتنين وذلك المساء » فان المساء إنما يترتب على قامة الشاخص دون الذراعين كما لا يخفى إلا ان يحمل على المبالغة وهو بعيد بل الظاهر هو حملها على التقية . ويؤيده دلالتها على عدم دخول وقت العصر حتى يصير الظل قامة الشاخص يعني وقت فضيلتها وهو مذهب العامة حيث انهم يؤخرون العصر الى ذلك الوقت (٣) ولعل من هذا الخبر ونحوه حكم المتأخرون باستحباب تأخير العصر الى اول المثل الثاني كما قدمنا نقله عن الذكري والحق فيه ما عرفت ، ويمكن ان يجعل هذا الخبر دليلاً لما قدمناه عن المشهور بين الاصحاب من امتداد فضيلة الظهر الى المثل والعصر الى المثليين حيث قل فيه : « ثم لا تزال في وقت الظهر الى ان يصير الظل قامة » وقد عرفت ان المراد بالقامة هنا قامة الانسان ، قوله « وهو آخر الوقت » اي وقت

(١) و(٢) رواء في الوسائل في الباب ١٠ من ابواب المواقيت

(٣) راجع التعليقة ٢ ص ١٢٦

الفضيلة وقوله : « فاذا صار الظل قامة دخل وقت العصر » اي الوقت المختص فضله بالعصر بحيث لا يشاركه الظهر فيه لان ما قبل ذلك وقت فضيلة لهما معاً كما دلت عليه الاخبار من ان كل ما قرب من اول الوقت فهو افضل وانه لا يمنعه إلا السبحة او الذراع والذراعان ، وحينئذ فاذا بلغ الظل المثل الثاني اختصت الفضيلة بالعصر الى تمام المثل الثاني . وهذا المعنى وان كان محتملاً إلا انه لا يخلو من تكلف ولعل حمل الخبر على الخروج مخرج التقية اظهر كما ذكرنا .

وجلة من الاخبار قد دلت على التحديد بالذراع والذراعين والقدم والقدمين والاربعة ونحو ذلك ، ومنها - ما رواه الصدوق في الصحيح عن زرارة عن ابي جعفر ( عليه السلام ) (١) قال : « سألت عن وقت الظهر فقال ذراع من زوال الشمس ووقت العصر ذراع من وقت الظهر فذلك اربعة اقدام من زوال الشمس ، وقال زرارة قال لي ابو جعفر ( عليه السلام ) حين سألت عن ذلك : ان حائط مسجد رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) كان قامة فكان اذا مضى من فيه ذراع صلى الظهر واذا مضى من فيه ذراعان صلى العصر ، ثم قال أتدري لم جعل الذراع والذراعان ؟ قلت لم جعل ذلك ؟ قال لمكان النافلة لك ان تتنفل من زوال الشمس الى ان يمضي التي ذراعاً فاذا بلغ فيؤك ذراعاً من الزوال بدأت بالفريضة وتركت النافلة واذا بلغ فيؤك ذراعين بدأت بالفريضة وتركت النافلة » قال في التهذيبين : قال ابن مسكويه حدثني بالذراع والذراعين سليمان بن خالد وابو بصير المرادي وحسين صاحب الفلانس وابن ابي يعفور ومن لا احصيه منهم . اقول القامة في هذا الخبر مراد بها قامة الانسان وكذا في الذي بعده .

وعن زرارة في الموثق (٢) قال : « سمعت ابا جعفر ( عليه السلام ) يقول كان حائط مسجد رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) قامة فاذا مضى من فيه ذراع صلى الظهر

واذا مضى من فيه ذراعان صلى العصر ، ثم قال أتدري لم جعل الذراع والذراعان ؟ قلت لا . قال من اجل الفريضة اذا دخل وقت الذراع والذراعين بدأت بالفريضة وتركت النافلة .

اقول : حيث انه قد دلت الاخبار على انه لا تطوع في وقت فريضة بل أكثر الاخبار الدالة على هذا المعنى انما اريد بها هذا المقام حيث ان الشارع قد عين للنافلة من اول الوقت هذا المقدار من الذراع والذراعين والقدمين والاربعة فتى خرج هذا الوقت ولم يأت بالنافلة وجبت البدأة بالفريضة واما لو فرغ من النافلة قبل هذا المقدار فانه يجوز بل يستحب من احة الفريضة لها في هذا المقدار كما سيأتيك ان شاء الله تعالى ذكره في الاخبار وعن اسماعيل الجعفي عن ابي جعفر ( عليه السلام ) (١) قال : « كان رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) اذا كان في الجدار ذراعاً صلى الظهر واذا كان ذراعين صلى العصر . قال قلت ان الجدران تختلف بعضها قصير وبعضها طويل ، فقال كان جدار مسجد رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) يومئذ قامة » وعن اسحاق بن عمار مثله سنداً ومتناً (٢) وزاد « وانما جعل الذراع والذراعان لتلا يكون تطوع في وقت الفريضة » . وعن اسماعيل الجعفي عن ابي جعفر ( عليه السلام ) (٣) قال : « أتدري لم جعل الذراع والذراعان ؟ قال : قلت لم ؟ قال لمكان الفريضة لتلا يؤخذ من وقت هذه ويدخل في وقت هذه » .

وعن زرارة في الموثق عن ابي جعفر ( عليه السلام ) (٤) قال : « أتدري لم جعل الذراع والذراعان ؟ قال قلت لم ؟ قال لمكان الفريضة لك ان تتنفل من زوال الشمس

(١) و(٣) و(٤) رواه في الوسائل في الباب ٨ من ابواب المواقيت

(٢) رواه في الوسائل في الباب ٨ من ابواب المواقيت . وهذا الحديث يرويه

اسحاق بن عمار عن اسماعيل الجعفي ايضا الا ان الراوي عن اسحاق هو صفوان بن يحيى في

الاول والحسن بن عديس في الثاني

الى ان يبلغ ذراعاً فاذا بلغ ذراعاً بدأت بالفريضة وترك النافلة .

وعن زرارة في الموثق عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (١) قال : « وقت الظهر على ذراع » وعن يعقوب بن شعيب عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (٢) قال : « سأله عن صلاة الظهر فقال اذا كان النى ذراعاً قلت ذراعاً من اي شي ؟ قال ذراعاً من فيئك . قلت فالمصر ؟ قال الشطر من ذلك ... الحديث » .

وعن الحلبي عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (٣) قال : « كان رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) يصلي الظهر على ذراع والمصر على نحو ذلك » .

وعن عبيد بن زرارة في الموثق (٤) قال : « سألت ابا عبدالله ( عليه السلام ) عن افضل وقت الظهر قال ذراع بعد الزوال . قال : قلت في الشتاء والصيف سواء ؟ قال نعم » .

وروى في النقيه والتهديب في الصحيح عن الفضيل وزرارة وبكير ومحمد بن مسلم وبريد (٥) قالوا : « قال ابو جعفر وابو عبدالله ( عليهما السلام ) وقت الظهر بعد الزوال قدامان ووقت العصر بعد ذلك قدامان وهذا اول الوقت الى ان يمضي اربعة اقدام للمصر » .

اقول : ربما سبق الى بعض الاوهام كما وقع فيه بعض الاعلام ان المراد من هذا الخبر انما هو تحديد وقت فضيلة الظهر او الاختيار بمعنى ان الافضل ايقاعها في هذا المقدار وكذلك العصر فيكون منافياً لما دل على التحديد بالقامة والقامتين والمثل والمثلين ومن اجل ذلك حكم بطرح اخبار المثل والمثلين لصحة هذا الخبر . وانت خير بان ظاهر الصحيحة المذكورة وان اوم ذلك في بادى النظر الا ان الظاهر ان المراد انما هو التحديد بما بعد القدمين والاربعة ، فعنى قوله ( عليه السلام ) . « وقت الظهر بعد الزوال قدامان » يعني مضي قدمين وهكذا وقت العصر ، كما وقع نظيره في موثقة زرارة

المتقدمة حيث قال : « اذا دخل وقت القراع والذراعين بدأت بالفريضة » فان ظاهر وقت القراع يعني اول القراع مع ان المراد انما هو مضي القراع كما هو صريح صدر الرواية ، وقد وقع مثل ذلك في صدر صحيحة زرارة التي في صدر هذه الجملة حيث قال فيها « سألت عن وقت الظهر فقال ذراع من زوال الشمس ووقت العصر ذراع من وقت الظهر » فان المراد بعد ذراع كما تنادي به تنمة الرواية وقوله فيها « ان حائط مسجد رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) كان قائم فكان اذا مضي من فيه ذراع صلى الظهر واذا مضي من فيه ذراعان صلى العصر ... الخبر » .

وروى في التهذيب عن عبدالله بن محمد (١) قال : « كتبت اليه جعلت فداك روى اصحابنا عن ابي جعفر وابي عبدالله ( عليهما السلام ) انهما قالا اذا زالت الشمس فقد دخل وقت الصلاتين إلا ان بين يديها سبعة ان شئت طولت وان شئت قصرت . وروى بعض مواليك عنهما ان الظهر على قدمين من الزوال ووقت العصر على اربعة اقدام من الزوال فان صليت قبل ذلك لم يجزئك ، وبعضهم يقول يجزى ولكن الفضل في انتظار القدمين والاربعة اقدام . وقد احييت جعلت فداك ان اعرف موضع الفضل في الوقت ؟ فكتب ( عليه السلام ) القدمان والاربعة اقدام صواب جميعاً » .

اقول : ظاهر هذه الرواية كما ترى ان جملة من معاصري الأئمة ( عليهم السلام ) قد فهموا الاختلاف بين روايات التقدير بالنافلة كما يأتي في المقام ان شاء الله تعالى وبين روايات التحديد بالاقدام والا ذرع ، ورجح بعضهم العمل بروايات الاقدام على روايات التحديد بالنافلة حتى بالغ بعضهم واوجب تأخير الفريضة الى مضي المقدار المذكور وحكم بعدم اجزائها قبله ولا ريب ان التأخير ظاهر منها كما سيتضح لك ان شاء الله تعالى . ثم انه لا يخفى ما في الجواب من الاجمال وعدم الانطباق على السؤال وصاحبه اعرف بتحقيق الحال ولعله قد سقط شيء من البين وربما كان فيه اشعار وایما الى ترجيح العمل بروايات الاقدام .

ومنها — موثقة سعيد الاعرج عن ابي عبد الله ( عليه السلام ) (١) قال :  
« سألت عن وقت الظهر أهو اذا زالت الشمس ؟ فقال بعد الزوال بقدوم او نحو ذلك إلا  
في السفر او يوم الجمعة فان وقتها اذا زالت » وروى الصدوق في الفقيه في باب صلاة  
رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) مرسل عن ابي جعفر ( عليه السلام ) (٢) قال : « كان  
رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) لا يصلي من النهار شيئاً حتى يزول النهار فاذا زال  
صلى ثماني ركعات وهي صلاة الاواوين تفتح في تلك الساعة ابواب السماء ويستجاب  
الدعاء وتهب الرياح وينظر الله الى خلقه ، فاذا فاء النبي ذراعاً صلى الظهر اربعاً وصلى بعد  
الظهر ركعتين وصلى ركعتين اخر اربعين ثم صلى العصر اربعاً اذا فاء النبي ذراعين » .  
وفي خبر آخر رواه الكليني بطريقين احدهما صحيح او حسن بابر ابيهم بن هاشم  
في باب بناء مسجد النبي ( صلى الله عليه وآله ) (٣) قال : « وكان جداره قبل ان  
يظلل قائماً فكان اذا كان النبي ذراعاً وهو قدر مريض عنز صلى الظهر واذا كان ضعف  
ذلك صلى العصر » .

وروى محمد بن الفرج (٤) قال : « كتبت أسأله عن اوقات الصلاة فاجاب اذا  
زالت الشمس فصل صبحتك واحب ان يكون فراغك من الفريضة والشمس على قدمين  
ثم صل صبحتك واحب ان يكون فراغك من العصر والشمس على اربعة اقدام ... الحديث »  
وقد تقدمت رواية ابراهيم السكري (٥) الدالة على خروج وقت الظهر بعد ما يمضي  
من الزوال اربعة اقدام وان اول وقت العصر هو آخر وقت الظهر وان آخر وقت العصر  
حتى تغرب الشمس . وهو محمول على خروج وقت الفضيلة بمضي الاربعة اقدام للظهر .  
ورواية سليمان بن خالد عن ابي عبد الله ( عليه السلام ) (٦) قال : « العصر على

(١) و(٣) و(٤) و(٥) رواه في الوسائل في الباب ٨ من ابواب المواقيت

(٢) رواه في الوسائل في الباب ١٤ من اعداد الفرائض

(٦) المروية في الوسائل في الباب ٩ من ابواب المواقيت

ذراعين فن تركها حتى تصير على ستة اقدام فذلك التضييع .

وعن ابي بصير (١) قال : « قال لي ابو عبدالله (عليه السلام) صل العصر يوم الجمعة على ستة اقدام » وعن منصور بن حازم عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٢) قال : « صل العصر على اربعة اقدام » وعن سليمان بن جعفر (٣) قال : « قال الفقيه (عليه السلام) آخر وقت العصر ستة اقدام ونصف » وعن صفوان الجمال عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٤) قال : « قلت العصر متى اصلها اذا كنت في غير سفر ؟ قال على قدر ثلثي قدم بعد الظهر » .

وفي كتاب الفقه الرضوي (٥) قال : « وقت الظهر زوال الشمس وآخره ان يبلغ الظل ذراعاً او قدمين من زوال الشمس في كل زمان ، ووقت العصر بعد القدمين الاولين الى قدمين آخرين وذراعين لمن كان مريضاً او معتلاً او مقصراً فصار قدما للظهر وقدما للعصر ، فان لم يكن معتلاً من مرض او من غيره ولا مقصراً ولا يريد ان يطيل التفل فاذا زالت الشمس فقد دخل وقت الصلوتين وليس يمنعه منها إلا السبعة بينهما والثمان ركعات قبل الفريضة والثمان بعدها فان شاء طول الى قدمين وان شاء قصر ، الى ان قال فاذا زالت الشمس فقد دخل وقت الصلاة وله مهلة في التفل والقضاء والنوم والشغل الى ان يبلغ ظل قامته قدمين بعد الزوال فاذا بلغ ظل قامته قدمين بعد الزوال فقد وجب عليه ان يصلي الظهر في استقبال القدم الثالث ، وكذلك يصلي العصر اذا صلى في آخر الوقت في استقبال القدم الخامس واذا صلى بعد ذلك فقد ضيع الصلاة وهو قاض للصلاة بعد الوقت » .

اقول : قوله « وله مهلة في التفل والقضاء والنوم والشغل الى ان يبلغ ظل قامته قدمين » الظاهر ان معناه بيان اتساع الوقت الى الحد المذكور بمعنى ان وقت الظهر من الزوال الى اول القدم الثالث فهو في هذه المدة مريض في اشتغاله بنافلة او نوم او شغل



او نحو ذلك لاتساع الوقت في هذه المدة فاذا كان اول القدم الثالث تعين ايقاع الظهر فيه وليس له سعة في الاشتغال بنافلة ولا غيرها ، وهكذا بالنسبة الى العصر الى اول القدم الخامس فهو في سعة منها الى الحد المذكور فلو اخرها عن الحد المذكور مختاراً كان مضيقاً وهو قاض اي آت وفاعل للصلاة بعد الوقت المعين لها اختياراً لا ان المراد بالقضاء فعل الشيء خارج وقته ، وهو مفسر ومبين لجملة من الاخبار المتقدمة وموضح لها ودال باظهر دلالة على ان الوقت الاول للظهر من الزوال الى مضي القدمين او القراع والعصر الى مضي الاربعة اقدام او الذراعين وانه مع الاشتغال بالنافلة يزاحم بفريضة الظهر القدم الثالث وبفريضة العصر القدم الخامس وانه بعد ذلك يخرج الوقت الاول لكل منهما ويدخل الوقت الثاني الذي نسبه الى التضيق .

ثم قال ( عليه السلام ) : « وقد جاءت احاديث مختلفة في الاوقات ولكل حديث معنى وتفسير . ان اول وقت الظهر زوال الشمس وآخر وقتها قامة رجل ، قدم وقدمان ، وجاء على النصف من ذلك وهو احب الي ، وجاء آخر وقتها اذا تم قاستين ، وجاء اول وقت العصر اذا تم الظل قدمين وآخر وقتها اذا تم اربعة اقدام ، وجاء اول وقت العصر اذا تم الظل ذراعاً وآخر وقتها اذا تم ذراعين ، وجاء لها جميعاً وقت واحد مرسل قوله . اذا زالت الشمس فقد دخل وقت الصلاتين . وجاء ان رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) جمع بين الظهر والعصر ثم العشاء والعتمة من غير سفر ولا مرض . وجاء ان لكل صلاة وقتين اول وآخر كما ذكرنا في اول الباب واول الوقت افضلها وانما جعل آخر الوقت للمعلول ... الى آخره » وهذه الاخبار التي نقلها ( عليه السلام ) كلها تدور على التحديد بالاقدام زيادة ونقصاً وليس في شيء ما يدل على المثل والمثلين كما هو المشهور بين اصحابنا ( رضوان الله عليهم ) .

فهذه جملة وافرة من الاخبار التي تضمنت تحديد الوقت بالاقدام والاذرع وهي ظاهرة في ان الفضل في هذا المقدار ولا سيما كلامه ( عليه السلام ) في كتاب الفقه الرضوي وان ما خرج

عن هذا المقدار فهو المراد بالوقت الثاني وهو المفضل المعين لأصحاب الأعداء والضرورات  
وجملة من الأخبار قد تضمنت التحديد بالنافلة ، ومنها رواية يزيد بن خليفة وقد  
تقدم الكلام فيها (١) .

وما رواه في السكافي عن ذريح في الحسن (٢) قال : « قلت لأبي عبد الله ( عليه  
السلام ) متى أصلي الظهر ؟ قال صل الزوال ثمانية ثم صل الظهر ثم صل سبحتك طالت  
أو قصرت ثم صل العصر » .

وعن عمر بن حنظلة عن أبي عبد الله ( عليه السلام ) (٣) قال : « إذا زالت  
الشمس فقد دخل وقت الظهر إلا أن بين يديها سبحة وذلك اليك أن شئت طولت  
وأن شئت قصرت » .

وعن ابن أبي عمير (٤) قال : « إذا صليت الظهر فقد دخل وقت العصر إلا  
أن بين يديها سبحة وذلك اليك أن شئت طولت وأن شئت قصرت » .

وفي الصحيح عن الحارث بن المغيرة وعمر بن حنظلة ومنصور بن حازم (٥)  
قائلا : « كنا نقيس الشمس بالمدينة بالذراع فقال أبو عبد الله ( عليه السلام ) ألا انبئكم  
بأين من هذا ؟ إذا زالت الشمس فقد دخل وقت الظهر إلا أن بين يديها سبحة وذلك  
اليك أن شئت طولت وأن شئت قصرت » ورواه في التهذيب عن الحارث وعمر  
ومنصور مثله (٦) وفيه « اليك فإن أنت خفت سبحتك فحين تفرغ من سبحتك وإن أنت  
طولت فحين تفرغ من سبحتك » .

وروى الشيخ في التهذيب عن الحسن بن عيسى بن أبي منصور (٧) قال :  
« قل أبو عبد الله ( عليه السلام ) إذا زالت الشمس فصليت سبحتك فقد دخل وقت الظهر »  
وعن سماعة في الموثق (٨) قال : « قال لي أبو عبد الله ( عليه السلام ) إذا زالت

(١) ص ١١٥ و ١٢٨ (٢) و (٣) و (٤) و (٥) و (٦) و (٧) و (٨) الوسائل الباب ٥ من المواقيت

(٩) الوسائل الباب ٥ من المواقيت ، والراوى في كتب الحديث مسمع بن عبد الملك

الشمس فصل ثمانى ركعات ثم صل الفريضة اربعاً فاذا فرغت من سبحتك قصرت او طولت فصل العصر .

وروى فى الفقيه (١) قال : « سأل مالك الجني ابا عبدالله ( عليه السلام ) عن وقت الظهر فقال اذا زالت الشمس فقد دخل وقت الصلاتين فاذا فرغت من سبحتك فصل الظهر متى ما بدا لك » .

وروى فى التهذيب عن محمد بن احمد بن يحيى (٢) قال : « كتب بعض اصحابنا الى ابي الحسن ( عليه السلام ) روى عن آباءك القدم والقدمين والاربع والقامة والقامتين وظل مثلك والذراع والذراعين ؟ فكاتب ( عليه السلام ) لا القدم ولا القدمين اذا زالت الشمس فقد دخل وقت الصلاتين وبين يديها سبعة وهي ثمان ركعات فان شئت طولت وان شئت قصرت ثم صل الظهر فاذا فرغت كان بين الظهر والعصر سبعة وهي ثمان ركعات ان شئت طولت وان شئت قصرت ثم صل العصر » .

فهذه جملة من الاخبار المتعلقة بالمسألة وكلها ظاهرة الدلالة متطابقة المقالة فى ان فضيلة الظهر والوقت الاول لها من اول الزوال الى انتهاء الاقدام او الاذرع المذكورة فى الاخبار وان الافضل من ذلك هو تقديم الفريضتين قبل بلوغ ذلك الحد بالاسراع فى النافلة لو كان ممن يتنفل كما يدل عليه قوله : ( عليه السلام ) فى رواية ابي بصير (٣) قال : « ذكر ابر عبدالله ( عليه السلام ) اول الوقت وفضله فقلت كيف اصنع بالثمان ركعات ؟ قال خفف ما استطعت » .

وجملة من اصحابنا - كما تقدم فى كلام صاحب المدارك ومثله المحدث الكاشاني - قد استدوا على القول المشهور وهو امتداد وقت فضيلة الظهرين بالمثل والمثلين بصحيتي الاحدين المتقدمين بحمل القامة فيها على قامة الانسان ومشاها رواية يزيد بن خليفة

(١) و (٢) رواه فى الوسائل فى الباب ٥ من المواقيت

(٣) المروبة فى الوسائل فى الباب ٣ و ١٥ من ابواب المواقيت

ومحمد بن حكيم المتقدم جميع ذلك ، وهو وان احتمل إلا ان احتمال حمل القامة فيها على القراع قائم إلا في رواية يزيد بن خليفة كما تقدم وبالحجة فاني لم أقف للقول بالمثل والمثلين كما هو المشهور على دليل تطمئن به النفس سيما مع ما عرفت من احتمال التقية واشتغال القول بذلك بين العامة فالخروج عن مقتضى هذه الاخبار المستفيضة التي سردناها بمجرد ذلك مشكل .

بقي هنا شيان يجب التنبيه عليهما في المقام : ( احدهما ) ان ظاهر الاخبار المتقدمة مما دل على التحديد بالاقدام والاذرع والاختار الدالة على التحديد بالنافلة لا يخلو من تدافع ، وذلك فان مقتضى الاخبار الدالة على التحديد بالنافلة هو ان الأفضل ايقاع الفريضة بعد الفراغ من النافلة وان كان قبل بلوغ القدمين والاربعة والقراع والقراعين ومقتضى اخبار الاقدام والاذرع هو تأخير الفريضة الى تمام القدمين والاربعة والقراع والقراعين وان كان قد فرغ من النافلة قبل ذلك ، والجمع بينهما لا يخلو من الاشكال والنقص اذ كل من اخبار الطرفين ظاهر فيما ذكرنا تمام الظهور .

وظاهر المحقق الشيخ حسن في كتاب المنتقى الميل الى العمل باخبار التحديد بالاقدام والاذرع وان الأفضل عنده تأخير الفريضة وان اتم النافلة الى القدم الثالث والخامس والقراع الثاني والثالث ، قال ( عطر الله مرقده ) في الكتاب المذكور . بعد ذكر الاخبار المشار اليها : اذا تبين ان المراد من التقدير بالقراع والقراعين ما قد علم وكذا من القدمين والاربعة في الخبر الاول فيرد عليهما مع سائر ما في معناهما ان الاخبار الكثيرة المتضمنة لدخول الوقت بزوال الشمس تعارضها وخصوصاً حديث محمد بن احمد ابن يحيى السابق حيث نفي فيه اعتبار القدم والقدمين وكذلك الاخبار الدالة على ترجيح اول الوقت مطلقاً ، ويجاب بان المراد من الوقت الداخل بزوال الشمس وقت الاجزاء وبما بعد القدمين والاربعة وقت الفضيلة في الجملة وقد وقع التصريح بهذا في بعض الاخبار السابقة ، واذا ثبت ذلك حملنا الاخبار الواردة برجحان اول الوقت على ارادة الاول

مما بعد وقت الفضيلة لا من ابتداء الوقت . ويبقى الكلام في الخبر الثاني لاعتبار القدم والقدمين وقد ذكر الشيخ (قدس سره) انه انما تنى ذلك فيه لئلا يظن انه وقت لا يجوز غيره . وهو متجه . ويحتمل ايضاً ان يكون وارداً على جهة التيقية لما هو معروف من حال اكثر اهل الخلاف في انكار ذلك والعمل بخلافه . انتهى كلامه زيد مقامه .

وبعض افاضل متأخري المتأخرين قد رجح العمل بالاخبار الاخر الدالة على التحديد بالنافلة وتأول الاخبار الاخر الدالة على التحديد بالاقدم والاذرع فحمل جملة اخبار رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) الدالة ظاهراً على تأخير الصلاة الى مضي القدر المذكور في تلك الاخبار على استيعاب الوقت بالنافلة والاطالة فيها لفرض حصول الجماعة او انه يفرغ قبل ذلك ولكنه ينتظر اجتماع الناس بهذا المقدار او ينتظر فراغ الجماعة من النوافل بهذا المقدار .

اقول : وعندي في ما ذكره كل من هذين الفاضلين ( قدس سرهما ) نظر ، اما ما ذكره الشيخ حسن فوجه النظر المتطرق اليه ان ما ادعاه - من ان الوقت الداخل بالزوال انما هو وقت الاجزاء لا الفضيلة وانما وقت الفضيلة بعد مضي الذراع والذراعين وجملة الاخبار الدالة على رجحان اول الوقت وافضلته على ارادة الاول مما بعد دخول وقت الفضيلة عنده لا من ابتداء الوقت والزوال - مما يجب القطع بفساده :

( اما اولاً ) فليعده غابة البعد عن سياق الاخبار الدالة على ان لكل صلاة وقتين واول الوقتين افضلها ، فانه انما غنى بالوقت الاول لظهورين ما بعد الزوال لا ما بعد الذراع .

و ( اما ثانياً ) فللاخبار الكثيرة الدالة على استحباب مزاحمة الفريضة للنافلة في الذراع والذراعين ، ومنها ما رواه الشيخ في التهذيب عن محمد بن الفرج (١) قال : « كتبت اسأله عن اوقات الصلاة فاجاب اذا زالت الشمس فصل سبعتك واحب ان

يكون فرائك من الفريضة والشمس على قدمين ثم صل سبحتك واحب ان يكون فراغك من العصر والشمس على اربعة اقدام « وما رواه في الموثق عن ذريح عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (١) قال : « سأله اناس وانا حاضر فقال اذا زالت الشمس فهو وقت لا يجسبك منه إلا سبحتك تطيلها او تقصرها . فقال بعض القوم انا نصلي الاولى اذا كانت على قدمين والعصر على اربعة اقدام ؟ فقال ابو عبدالله ( عليه السلام ) النصف من ذلك احب الي « ورواية صفوان الجمال المروية في التهذيب ايضاً عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (٢) قال : « قلت العصر متى اصلها اذا كنت في غير سفر ؟ فقال على قدر ثني قدم بعد الظهر « الى غير ذلك من الاخبار الدالة على الزاحمة وافضلية ما قرب من الزوال ، وفي رواية ابي بصير عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (٣) قال : « ذكر ابو عبدالله ( عليه السلام ) اول الوقت وفضله فقلت كيف اصنع بالثمان ركعات ؟ قال خفف ما استطعت .

و ( اما ثالثاً ) فلما رواه الشيخ في الصحيح الى سعيد بن الحسن (٤) قال : « قال ابو جعفر ( عليه السلام ) اول الوقت زوال الشمس وهو وقت الله الاول وهو افضلها « ورواه الصدوق في الفقيه مرسل (٥) وفي الصحيح عن محمد بن مسلم (٦) قال : « سمعت ابا عبدالله ( عليه السلام ) يقول اذا دخل وقت الصلاة فتحت ابواب السماء لصعود الاعمال فما احب ان يصعد عمل اول من عملي ولا يكتب في الصحيفة احد اول مني « وروى الصدوق في الفقيه مرسل (٧) قال : « قال رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) اذا زالت الشمس فتحت ابواب السماء وابواب الجنان واستجيب الدعاء فطوبى لمن رفع

(١) رواه في الوسائل في الباب ٥ و ٨ من ابواب المواقيت

(٢) المروية في الوسائل في الباب ٩ من المواقيت

(٣) و (٤) و (٥) و (٦) رواه في الوسائل في الباب ٣ من ابواب المواقيت

(٧) رواه في الوسائل في الباب ٨ من ابواب المواقيت

له عند ذلك عمل صالح » ومن ذلك رواية الصدوق المتقدم نقلها (١) في باب صلاة رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) وقوله : « فاذا زال صلى ثمانى ركعات وهي صلاة الاوايين تفتح في تلك الساعة ابواب السماء ويستجاب الدعاء وتهب الرياح وينظر الله الى خلقه » الى غير ذلك من الاخبار الصريحة في ان اول الزوال هو الخصوص بالفضل لا انه وقت الاجزاء والفضل انما هو بعده كما توهه ( قدس سره ) .

و ( اما رابعاً ) فان ما نقله عن الشيخ في معنى رواية محمد بن احمد بن يحيى واستوجهه فهو بعيد غاية البعد وانما المعنى فيها والمراد منها هو انه لما كان سؤال السائل يعطى انه فهم من هذه الاخبار كما فهمه هذا المحقق وغيره ممن تقدم ايضاً كما اشارت اليه رواية عبدالله بن محمد المتقدمة من ان اول وقت فضيلة الظهر انما هو بعد مضي المدة المذكورة كما ينادي به ظاهر تلك الاخبار فناه ( عليه السلام ) في هذا الخبر وجعل الفضيلة بعد الفراغ من النافلة طالت او قصرت ، وفيه اشارة الى انه ليس الغرض من التحديد بالذراع والقدراعين ما توهه السائل مما ذكرناه وانما الغرض من ذلك ما ذكره ( عليهم السلام ) في جملة من الاخبار من بيان الوقت الذي تختص به النافلة بحيث لا يجوز الاثنيان بها بعده ، هذا هو ظاهر معنى الرواية المذكورة .

و ( اما خامساً ) فان ما احتمله - من الحل على التقية باعتبار ان العامة لا يقولون بالاقدام - ففيه ايضاً ان العامة لا يقولون بما افق به ( عليه السلام ) في الرواية من تعجيل الصلاتين في اقل من مقدار الاقدام المذكورة فانهم يعتبرون التفريق بين الغرضين في المثل والمثلين كما هو الآن معمول عليه بينهم (٢) .

واما ما ذكره الفاضل الآخر ( ففيه اولاً ) انه على تقدير تمامه انما يتمشى في الظهر خاصة اما العصر الواقعة بعد اجتماع الناس فلا يجرى فيها ما ذكره مع ان الاخبار قد دلت على التأخير فيها ايضاً بذلك المقدار ، اللهم إلا ان يقال انه يفرق بين الوقتين

(١) ص ١٣٣ (٢) راجع التعليقة ٢ ص ١٢٦ والمقتى ج ٢ ص ٢٧١ و ٢٧٤

بالمثل والثلاثين فلا يصلحها في وقت واحد . إلا ان فيه مع الاغراض عن المناقشة فيه كما سيأتي بيانه ان شاء الله تعالى ان الحكم لا يتم حينئذ كلياً لانه ربما فرق وربما جمع .  
و ( ثانياً ) انه يستفاد من بعض الاخبار ان المصارعة بالفريضة في اول وقتها افضل من انتظار الاجماع ، وهو ما رواه القطب الراوندي في كتاب الجرائح والجرائح بسنده عن ابراهيم بن موسى القزاز (١) قال « خرج الرضا ( عليه السلام ) يستقبل بعض الطالبين وجاء وقت الصلاة فقال الى قصر هناك فنزل تحت صخرة فقال اذن فقلت تنتظر يلحق بنا اصحابنا فقال غفر الله لك لا تؤخرن صلاة عن اول وقتها الى آخر وقتها من غير علة عليك ابدأ باول الوقت فاذنت فصلينا » قال شيخنا المجلسي ( طاب ثراه ) في كتاب البحار ذيل هذا الخبر : يدل على انه لا ينبغي التأخير عن اول الوقت لانتظار ارفقة للجماعة ايضاً . انتهى .

و ( ثالثاً ) ان التطويل في النافلة على وجه يستوعب ذلك المقدار ترده الاخبار المتقدمة الدالة على افضلية التخفيف في النافلة ومراعاة الفريضة لها في ذلك المقدار ، ونحوها الاخبار الدالة على افضلية ما قرب من الزوال . وبالمجلة فان فضل اول الوقت مما لا اشكال فيه لاستفاضة الاخبار به واستعجاب التأخير لانتظار الجماعة مما لم يقيم عليه دليل بل الدليل على خلافه واضح السبيل .

ثم انه ( قدس سره ) تأول باقي الاخبار بتأويلات عديدة إلا انها تكلفات سخيفة بعيدة .

والاظهر عندي ان منشأ هذا الاختلاف في الاخبار انما هو التقية التي هي اصل كل محنة في الدين وبلية كما يدل عليه ما رواه الشيخ في الصحيح - على الظاهر - عن سالم ابي خديجة عن ابي عبد الله ( عليه السلام ) (٢) قال : « سأله انسان وانا حاضر فقال ربما دخلت للمسجد وبعض اصحابنا يصلي العصر وبعضهم يصلي الظهر ؟ فقال انا امرتهم بهذا لو



صلوا في وقت واحد لعرفوا فاخذ يرقابهم » وما رواه الطبرسي في كتاب الاحتجاج بسنده فيه عن حريز عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (١) قال : « قلت انه ليس شئ اشد علي من اختلاف اصحابنا قال ذلك من قبلي » وما رواه الشيخ في كتاب العدة (٢) عن الصادق ( عليه السلام ) مرسل « انه سئل عن اختلاف اصحابنا في المواقيت فقال انا خالفت بينهم » وما رواه الصدوق في كتاب معاني الاخبار عن الحزاز عن من حدثه عن ابي الحسن ( عليه السلام ) (٣) قال : « اختلاف اصحابي لكم رحمة وقل اني اذا كان ذلك جمعكم على امر واحد . وسئل عن اختلاف اصحابنا فقال ان فعلت بكم ذلك ولو اتفقتم على امر واحد لاخذ يرقابكم » الى غير ذلك من الاخبار الدالة بعمومها او خصوصها على المراد ، والمستفاد من هذه الاخبار ونحوها ان ايقاعهم الاختلاف في الاحكام لا يتوقف على القول بالحكم المخالف من العامة ولا على حضور احد منهم في مجلس الفتوى كما تقدم تحقيقه في المقدمة الاولى من مقدمات الكتاب ، والمسألة هنا من مسائل الاوقات التي دلت على ايقاع الاختلاف فيها تقية جل هذه الروايات بل لو ادعى ان هذه الاخبار انما خرجت في هذه المسألة لم يكن بعيداً لانا لم نقف في مسائل الاوقات على مسألة انتشرت فيها الاخبار من الطرفين وتصادمت من الجانبين ما بلغ في هذه المسألة كما عرفت مما شرحناه ونقلناه ، وتشير الى ذلك رواية عبدالله بن محمد المتقدمة (٤) الدالة على وقوع هذا الاختلاف في عصر الأئمة ( عليهم السلام ) واختلاف اصحابهم يومئذ في ذلك حتى ان منهم من يوجب تأخير الظهريين عن ذينك المقدارين ومنهم من يحمل ذلك على وجه الافضلية .

بقي الكلام في ان التقية في اي الطرفين في هذه الاخبار ولعل الاقرب كونها في اخبار التحديد بالاقدام والاخرع ، وذلك ( اولاً ) من حيث اعتضاد اخبار التحديد بالنافلة بعمل الاصحاب قديماً وحديثاً ولم نقف على قائل بظاهر ترجيح اخبار الاقدام

سوى المحقق المذكور . و ( ثانياً ) من حيث اعتضادها باخبار استحباب تخفيف النافلة واخبار افضلية ما قرب من اول الوقت . و ( ثالثاً ) انه الاقرب الى جادة الاحتياط وقد عرفت ان الحل على التقية لا يتوقف على وجود القائل بذلك من العامة وان اشترى بين اصحابنا ( رضوان الله عليهم ) تخصيص الحل على التقية بذلك إلا ان ظاهر اخبارهم يردّه فان المستفاد من الاخبار المذكورة في المقام وكذا نحوها مما تقدم ذكره في المقدمة الاولى ان منشأ التقية انما هو من حيث ان اتفاقهم على امر واحد واجتماع كلمتهم على ذلك يوجب الاخذ بقرائهم ودخول الضرر عليهم واذا كانت كلمتهم متفرقة وتقولهم عن الامام ( عليه السلام ) مختلفة هانوا في نظر العدو ونسبهم الى عدم الدين والمذهب فلم يعبأوا بهم ولا بمذهبهم . هذا ما ادى اليه الفكر القاصر في المقام والله سبحانه واولياؤه اعلم بالاحكام . و ( ثانيها ) قد عرفت في ما تقدم ان المشهور بين الاصحاب ( رضوان الله عليهم ) امتداد وقت فضيلة الظهر من الزوال الى تمام مثل الشاخص وكذا وقت فضيلة العصر الى مثليه . والمائلة المعتبرة انما هي بين ظل الشاخص الحادث من الزوال وبين قامة الشاخص ، قال في المعتبر وهو الاظهر لانه المستفاد من الروايات الدالة على المائلة كرواية زرارة عن الصادق ( عليه السلام ) ( ١ ) المتضمنة لامره عمرو بن سعيد بن هلال ان يقول لزراعة « اذا صار ظلك مثلك فصل الظهر واذا صار ظلك مثليك فصل العصر » وروايات القامة كما تقدم في صحيحتي الاحمد بن بناء على حمل القامة فيها على قامة الشاخص كما ذكره ، ورواية يزيد بن خليفة الظاهرة في ذلك كما تقدم . اقول : ومثلها رواية كتاب المجالس المتقدمة ايضاً وذهب الشيخ في التهذيب ومثله المحقق في الشرائع الى ان المائلة انما هي بين النفي الزائد بعد الزوال والظل الاول وهو الباقي منه عند الزوال لا الشاخص .

واستدل على ذلك بما رواه عن صالح بن سعيد عن يونس عن بعض رجاله عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) ( ٢ ) قال : « سأله عما جاء في الحديث

ان صل الظهر اذا كانت الشمس قائمة وقامتين وذراعاً وذراعين وقدماً وقدمين من هذا ومن هذا ، فتي هذا وكيف هذا وقد يكون الظل في بعض الاوقات نصف قدم ؟ قال انما قال ظل القائمة ولم يقل قائمة الظل وذلك ان ظل القائمة يختلف مرة بكثر ومرة يقل والقائمة قائمة ابداً لا يختلف ، ثم قال ذراع وذراعان وقدم وقدمان فصار ذراع وذراعان تفسير القائمة والقامتين في الزمان الذي يكون فيه ظل القائمة ذراعاً وظل القامتين ذراعين فيكون ظل القائمة والقامتين والذراع والذراعين متفقين في كل زمان معروفين مفسراً احدهما بالآخر مسدداً به فاذا كان الزمان يكون فيه ظل القائمة ذراعاً كان الوقت ذراعاً من ظل القائمة وكانت القائمة ذراعاً من الظل واذا كان ظل القائمة اقل او اكثر كان الوقت محصوراً بالذراع والذراعين . فهذا تفسير القائمة والقامتين والذراع والذراعين .

وقد رد هذا الخبر جملة من المتأخرين ومتأخريهم بضعف الاستناد والدلالة كما ذكره في الذكرى مع المعارضة بالاخبار المتقدمة ولزوم اختلاف الوقت بالطول والقصر بحسب الازمنة والامكنة بخلاف الشاخص .

قال في المدارك بعد ذكر الخبر المذكور : وهذه الرواية ضعيفة بالارسال وجهالة صالح بن سعيد ومتنها متناهية مضطربة لا يدل على المطلوب ، وايضاً قل قدر الظل الاول غير منضبط وقد ينعقد في بعض الاوقات فلو نيط الوقت به لزم التكليف بعبادة موقته في غير وقت او في وقت يقصر عنها وهو معلوم البطالان .

وجملة من متأخري المتأخرين قد تصدوا لتصحيح معناه وتكلفوا لتشييد مناه كالحدث الكاشاني في الوافي ، ولا بأس بنقل كلامه في المقام فانه جيد ينجلي به غشاوة الابهام عن بعض مواضع الخبر وان بقي الباقي في الاكام .

قال ( قدس الله سره ونور ضريحه ) بعد ذكر الخبر المذكور : لا بد في هذا المقام من تمهيد مقدمة يتكشف بها نقاب الارتباب من هذا الحديث ومن سائر الاحاديث التي تلوها عليك في هذا الباب وما بعده من الابواب ان شاء الله تعالى فقول - وبالله التوفيق - ان

الشمس اذا طلعت كان ظلها طويلاً ثم لا يزال ينقص حتى تزول فاذا زالت زاد ، ثم قد  
تقرر ان إقامة كل انسان سبعة اقدم باقدمه وثلاث اذرع ونصف بذراع والذراع قدسان  
فلذلك يعبر عن السبع بالقدم وعن طول الشخص الذي يقاس به الوقت بالقامة وان كان  
في غير الانسان ، وقد جرت العادة بان يكون قامة الشخص الذي يجعل مقياساً لمعرفة  
الوقت ذراعاً كما تأتي الاشارة اليه في حديث تعريف الزوال ، وكان رحل رسول الله  
(صلى الله عليه وآله) الذي كان يقاس به الوقت ايضاً ذراعاً : فلجل ذلك كثيراً ما يعبر  
عن القامة بالذراع وعن الذراع بالقامة ، وربما يعبر عن الظل البقي عند الزوال من  
الشخص بالقامة ايضاً وكأنه كان اصطلاحاً معهوداً وبناء هذا الحديث على ارادة هذا  
المعنى كما ستطعم عليه . ثم ان كلا من هذه الالفاظ قد يستعمل لتعريف اول وقتي فضيلة  
الفريضتين كما في هذا الحديث وقد يستعمل لتعريف آخر وقتي فضيلتهما كما يأتي في  
الاخبار الاخر ، فكل ما يستعمل لتعريف الاول فالمراد به مقدار سبعي الشخص وكل ما  
يستعمل لتعريف الآخر فالمراد به مقدار عام الشخص ففي الاول يراد بالقامة الذراع  
وفي الثاني بالعكس ، وربما يستعمل لتعريف الآخر لفظة « ظل مثلك وظل مثلك » ويراد  
بالمثل القامة ، والظل قد يطلق على ما يبقى عند الزوال خاصة وقد يطلق على ما يزيد بعد  
ذلك فحسب الذي يقال له النبي من « فاني اذا رجع » لانه كان اولاً موجوداً ثم عدم ثم  
رجع وقد يطلق على مجموع الامرين ثم ان اشتراك هذه الالفاظ بين هذه المعاني صار  
سبباً لاشتباه الامر في هذا المقام حتى ان كثيراً من اصحابنا عدوا هذا الحديث مشكلاً  
لا ينحل وطائفة منهم عدوه متهاقناً اذا خلل وانت بعد اطلعك على ما اسلفناه لاحسبك  
تستريب في معناه ، إلا انه لما صار على الفحول خافياً فلا بأس ان نشرحه شرحاً شافياً  
تقابل به الفاظه وعباراته ونكشف به عن رموزه واشارانه ، فنقول - والهداية من الله -  
تفسير الحديث على وجهه - والله اعلم - ان يقال ان مراد السائل انه ما معنى ما جاء  
في الحديث من تحديد اول وقت فريضة الظهر واول وقت فريضة العصر تارة بصيرورة

الظل قائمة وقامتين راخرى بصيرورته ذراعاً وذراعين واخرى قدما وقدمين وجاء من هنا التقييل من التحديد مرة ومن هذا اخرى فتى هذا الوقت الذي يعبر عنه بالفاظ متباينة المعاني وكيف يصح التعبير عن شي واحد بمعاني متعددة مع ان الظل الباقي عند الزوال قد لا يزيد على نصف القدم ؟ فلا بد من مضي مدة مديدة حتى يصير مثل قائمة الشخص فكيف يصح تحديد اول الوقت بمضي مثل هذه المدة الطويلة من الزوال ؟ فاجاب ( عليه السلام ) بان المراد بالقائمة التي يحد بها اول الوقت التي هي بازاء الذراع ليس قائمة الشخص الذي هو شي ثابت غير مختلف بل المراد به مقدار ظلها الذي يبقى على الارض عند الزوال الذي يعبر عنه بظل القائمة وهو يختلف بحسب الازمنة والبلاد مرة يكتر مرة يقل وانما يطلق عليه القائمة في زمان يكون مقداره ذراعاً فاذا زاد التي اعني الذي يزيد من انظل بعد الزوال بمقدار ذراع حتى صار مساوياً للظل فهو اول الوقت للظهر واذا زاد ذراعين فهو اول الوقت للعصر . واما قوله ( عليه السلام ) : « فاذا كان ظل القائمة اقل او اكثر كان الوقت محصوراً بالذراع والذراعين » فعناد ان الوقت انما ينضبض حينئذ بالذراع والذراعين خاصة دون القائمة والقامتين . واما التحديد بالقدم فاكتر ما جاء في الحديث فانما جاء بالقدمين والاربعة اقدام وهو مساو للتحديد بالذراع والذراعين وما جاء نادراً بالقدم والقدمين فانما اريد بذلك تخفيف النافلة وتعجيل الفريضة طلباً لفضل اول الوقت قالوا ولعل الامام ( عليه السلام ) انما لم يتعرض للقدم عند تفصيل الجواب وتبينه لما استشعر من السائل عدم اهتمامه بذلك وانه انما كان اكثر اهتمامه بتفسير القائمة وطلب العلة في تأخير اول الوقت الى ذلك المقدار ، وفي التهذيب فسر القائمة في هذا الخبر بما يبقى عند الزوال من الظل سواء كان ذراعاً او اقل او اكثر وجعل التحديد بصيرورة التي الزائد مثل الظل الثاني كائناً ما كان . واعترض عليه بعض مشايخنا ( طاب ثراه ) بانه يقتضي اختلافاً فاحشاً في الوقت بل يقتضي التكليف بعبادة يقصر عنها الوقت كما اذا كان الباقي شيئاً يسيراً جداً بل يستلزم الخلو من التوقيت في اليوم الذي تسامت فيه الشمس رأس

الشخص لا انعدام الظل الاول حينئذ ، ونعني بالمعاصرة النافلة لان هذا التأخير عن الزوال انما هو الاتين بها كما ستقف عليه . اقول : اما الاختلاف الفاحش فغير لازم وذلك لان كل بلد او زمان يكون الظل الباقي فيه شيئاً يسيراً فانما يزيد الن في فيه في زمان طويل لبطئه حينئذ في التزايد ، وكل بلد او زمان يكون الظل الباقي فيه كثيراً فانما يزيد الن في فيه في زمان يسير لسرعته في التزايد حينئذ فلا يتفاوت الامر في ذلك ، واما انعدام الظل فهو امر نادر لا يكون إلا في قنيل من البلاد وفي يوم تكون الشمس فيه مسامتة لرؤوس اهله لا غير ولا عبرة بالنادر . نعم يرد على تفسير صاحب التهذيب امران ( احدهما ) انه غير موافق لقوله ( عليه السلام ) : « فاذا كان ظل القامة اقل او اكثر كان الوقت محصوراً بالذراع والذراعين » لانه على تفسيره يكون دائماً محصوراً بمقدار ظل القامة كائناً ما كان و ( الثاني ) انه غير موافق للتحديد الوارد في سائر الاخبار المعتبرة المستفيضة كما يأتي ذكرها بل يخالفه مخالفة شديدة كما يظهر عند الاطلاع عليها والتأمل فيها ، وعلى المعنى الذي فهمناه من الحديث لا يرد عليه شيء من هذه المؤاخذات إلا انه يصير جزئياً مختصاً بزمان خاص ومخاطب مخصوص ولا بأس بذلك . ( ان قيل ) اختلاف وقتي النافلة في الطول والقصر بحسب الازمنة والبلاد وتفاوت حد اول وقتي الفريضتين التابع لذلك لازم على اي التقادير ولما ذكرت من سرعة تزايد الن في تارة وبطوئه اخرى فكيف ذلك ؟ ( قلنا ) نعم ذلك كذلك ولا بأس بذلك لانه لطول اليوم وقصره كسائر الاوقات في الايام والليالي . انتهى كلامه زيد اكرامه .

اقول : ويقرب مما دل عليه هذا الخبر ما ذكره ( عليه السلام ) في كتاب الفقه الرضوي (١) حيث قال بعد ذكر ما قدمنا نقله عنه آتياً في هذه المسألة ما صورته : « وانما سمي ظل القامة قائم لان حائط مسجد رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) كان قائم انسان فسمي ظل الحائط ظل قائم وظل قامين وظل قدم وظل قدمين وظل اربعة اقدام وذراع ، وذلك

انه اذا مسح بالقدمين كان قدمين واذا مسح بالذراع كان ذراعاً واذا مسح بالذراعين كان ذراعين واذا مسح بالقامة كان قامة اي هو ظل القامة وليس هو بطول القامة سواء مثله لان ظل القامة ربما كان قدماً وربما كان قدمين ظل مختلف على قدر الازمنة واختلافها لان الظل قد يطول وينقص لاختلاف الازمنة والحائط المنسوب الى قامة الانسان قائم معه غير مختلف ولا زائد ولا ناقص ، فثبوت الحائط المقيم المنسوب الى القامة كان الظل منسوباً اليه ممسوحاً به طال الظل ام قصر ، انتهى .

ويتلخص من الخبرين ان المعتبر في ذلك انما هو الذراع والذراعان كما في سائر الاجبار وان وقت الظهر بعد الاول والعصر بعد الثاني وهو لا يختلف باختلاف الازمان والاحوال ، وان التقدير بالقامة انما هو لما كان جدار مسجد رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) قامة انسان ، قال في وقت كان ظل ذلك الجدار المتخلف عند الزوال ذراعاً اذا كان النبي <sup>١</sup> مثل ظل القامة فصلاوا الظهر واذا كان مثليه فصلاوا العصر ، وقال مثل القامة وغرضه ظل القامة لقيام القرينة بذلك فلم يفهم المخالفون ذلك وتوهوا ان المراد بالقامة قامة الجدار فجعلوا للظهر قامة وللعصر قائمتين وهما المعبر عنهما بالمثل والمثلين وانما مراده مثل الظل في ذلك الوقت وهو الذراع ومرجه الى زيادة الظل ذراعاً من الزوال من قامة الانسان ، وبهذا يتم قوله ( عليه السلام ) « فيكون ظل القامة والقائمتين والذراع والذراعين متفقين في كل زمان » يعني به اننا لما فسرنا القامة او ظل القامة بالظل الحاصل في الزمان المحصوص الذي صدر فيه الحكم عن النبي ( صلى الله عليه وآله ) وكان في ذلك الوقت ذراعاً فلا يختلف الحكم باختلاف البلاد والفصول وكان الانفذان مفادها واحداً مفسراً أحدهما اي ظل القامة بالآخر اي الذراع . واما التحديد بالاقدام فاكتر ما جاء في الاخبار بالقدمين والاربعة ومرجه الى الذراع والذراعين . واما ما نقص عن ذلك فقد عرفت وجهه من كلام المحدث الكاشاني . والله العالم .

( المسألة الخامسة ) الظاهر انه لا خلاف بين الاصحاب في ان اول وقت العصر

— ١٥٠ — (هل الافضل تعجيل العصر او تأخيرها الى مضي المثل الاول؟) ج ٦

الفراغ من الظهر ولو تقديرآ وقد تقدم القول في تحقيق الاشتراك من اول الوقت وعدمه وادعى في المعتبر والمنتهى الاجماع على ان وقتها بعد الفراغ من الظهر ، والاخبار بذلك مستفيضة : منها - الاخبار الدالة على انه اذا زالت الشمس فقد دخل الوقتان إلا ان هذه قبل هذه (١) والاخبار المتكاثرة الدالة في كل من الظهرين انه لا يمنعك إلا سبحتك ملوت او قصرت (٢) ويزيده تأكيداً ما رواه الشيخ في الصحيح عن زرارة (٣) قال : « قلت لابي جعفر ( عليه السلام ) بين الظهر والعصر حد معروف ؟ فقال لا » .

بقى الكلام في الفضل والاستحباب فهل الافضل تعجيل العصر بعد الظهر لغير المتغفل وبعد النافلة او مضي القراعين لغيره على الخلاف المتقدم او ان الافضل تأخيرها الى مضي المثل الأول ؟ الاشهر الاول ونقل في المدارك عن جمع من الاصحاب انهم ذهبوا الى استحباب تأخير العصر الى ان يخرج وقت فضيلة الظهر وهو المثل او الاقدام ، قال ومن صرح بذلك المفيد في المقنعة فانه قال في باب عمل الجمعة : والتفريق بين الصلاتين في سائر الايام مع الاختيار وعدم العوارض افضل وقد ثبتت السنة به إلا في يوم الجمعة فان الجمع بينهما افضل . انتهى . وقريب من ذلك عبارة ابن الجنيد فانه قال : لا نختار ان يأتي الحاضر بالعصر عقيب الظهر التي صلاحها مع الزوال إلا مسافراً او عايلاً او خائفاً ما يقطع عنها بل الاستحباب للحاضر ان يقدم بعد الزوال وقبل فريضة الظهر شيئاً من التطوع الى ان تزول الشمس قدامين او ذراعاً من وقت زوالها ثم يأتي بالظهر ويعقبها بالتطوع من التسبيح والصلاة ايصير النفي اربعة اقدام او ذراعين ثم يصلي العصر . هذا كلامه وهو مضمون رواية زرارة إلا ان أكثر الروايات تقتضي استحباب المبادرة بالعصر عقيب نافلتها من غير اعتبار للاقدام والاذرع . انتهى ما ذكره في المدارك .

اقول : الظاهر من عبارتي الشيخ المفيد وابن الجنيد انما هو استحباب التفريق



## ج ٦ ( هل الافضل تعجيل العصر او تأخيرها الى مضي المثل الاول؟ ) — ١٥١ —

بين الفرضين بالنافذة كما هو المتفق عليه نصاً وفتوى لا التفريق بتأخير العصر الى اول المثل الثاني ، واما تأخير العصر الى مضي الاقدام الاربعة او النافذة طالت ام قصرت فهي مسألة اخرى قد تقدم الكلام فيها ، نعم من يخص وقت فضيلة الظهر بالمقدمين من الزوال والذراع وقدرة الفريضة وفضيلة العصر بالاربعة والذراعين والفريضة كما هو القول الاظهر من الاخبار فانه يتجه فيه ما ذكره ، انما الاشكال في من يقول بامتداد وقت فضيلة الظهر الى اول الثاني وفضيلة العصر باول المثل الثاني الى تمام المثل فهل يستحب له تأخير العصر الى مضي وقت فضيلة الظهر ؟ قد تقدم في صدر المسألة الرابعة تصريح شيخنا الشهيد في الذكرى بان الاقرب استحباب تأخير العصر الى ان يخرج وقت فضيلة الظهر اما المقدّر بالنافذتين والظهر واما المقدّر بالمثل والاقدام ، وقد عرفت ان التأخير في المواضع المذكورة في كلامه عما لا اشكال في شي منها لوروده في الاخبار المتفق عليها إلا في التأخير الى مضي المثل فانه لم يدل عليه إلا رواية زرارة المتضمنة لسؤاله عن وقت الظهر في القيظ ورواية كتاب المجالس (١) وقد تقدم الكلام فيها وبيننا الوجه في ما تضمنناه .

وبالجملة فان المستفاد من الاخبار التي عليها الاعتماد والمدار في الايراد والاصدار هو ان الافضل المبادرة بالعصر بعد الظهر لمن لا يتنفل او كان في سفر او يوم جمعة وبعد النافذة لمن يتنفل او بعد مضي الذراع على الخلاف المتقدم ، والتفريق الموجب للاذان للثانية يحصل بالفصل بالنافذة ولا يتوقف على بلوغ المثل الثاني .

قال في الذكرى : لا خلاف عندنا في جواز الجمع بين الظهر والعصر حضراً وسفراً للمختار وغيره وقد رواه العامة عن علي ( عليه السلام ) (٢) الى ان قال وبالجملة كما علم من مذهب الامامية جواز الجمع بين الصلاتين مطلقاً علم منه استحباب التفريق بينهما بشهادة النصوص والمصنفات بذلك . واورد على المحقق نجم الدين تلميذه

## — ١٥٢ — (هل الأفضل تعجيل العصر أو تأخيرها الى مضي المثل الاول؟) نج ٦

جاء الدين يوسف بن حاتم الشامي المشغري وكان ايضاً تلميذ السيد ابن طاووس ان النبي ( صلى الله عليه وآله ) ان كان يجمع بين الصلاتين فلا حاجة الى الاذان الثاني اذ هو للاسلام والخبر المتضمن انه عند الجمع بين الصلاتين يسقط الاذان ، وان كان يفرق فلم ندبتم الى الجمع وجعلتموه افضل ؟ فاجابه المحقق ان النبي ( صلى الله عليه وآله ) كان يجمع تارة ويفرق اخرى ، ثم ذكر الروايات كما ذكرنا وقال انما استحبينا الجمع في الوقت الواحد اذا اتى بالنوافل والفرضين فيه لانه مبادرة الى تفريغ الذمة من الفرض حيث ثبت دخول وقت الصلاتين ، ثم ذكر خبر عمرو بن حريث المتقدم عن الصادق ( عليه السلام ) المتضمن انه سأل عن صلاة رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) قال : « كان النبي ( صلى الله عليه وآله ) يصلي ثمان ركعات الزوال ثم يصلي اربعاً الاولى وثماني بعدها واربعاً للعصر وثلاثاً المغرب واربعاً بعدها ... الحديث الى آخره » وقد تقدم (١) .

اقول : لا يخفى ان كلاماً من السؤال والجواب لا يخلو من الاجمال بل الاشكال في هذا الباب .

اما السؤال فان ظاهره ان الجمع الموجب لسقوط الاذان هو جمع الصلاتين في وقت واحد وهو المثل الاول بناء على القول المشهور من ان المثل الاول للظهر وان فصل بالنافلة حيث علم بان الاذان للثانية للاعلام ومع اجتماع الناس للأولى فلا يحتاج الى الاعلام ، والخبر ان الجمع بين الصلاتين موجب لسقوط الاذان يعني الجمع بينهما في وقت واحد والتفريق انما هو عبارة عن جعل العصر في اول المثل الثاني كما هو المشهور من انه وقت فضيلة العصر ، وعلى الثاني فكيف ندبتم الى الجمع وقتلتم انه افضل ؟ هذا حاصل كلامه ، ووجه الاشكال فيه ان الجمع والتفريق وان حصل بما ذكره إلا ان الاستفادة من الروايات ان الجمع والتفريق المترتب عليه سقوط الاذان وعدمه انما هو باعتبار الاتيان بالنافلة وعدمه ولو في وقت واحد فالاول يسمى تفريقاً والثاني جمعاً كما

ج ٦ ( هل الافضل تعجيل العصر او تأخيرها الى غني المثل الاول؟ ) - ١٤٣ -

سيأتي تحقيقه ان شاء الله تعالى في بحث الاذان . وتعليقه سقوط الاذان في صورة الجمع في وقت واحد وان فصل بالنافلة كما يظهر من كلامه - بان الاذان الاعلام وهو غير محتاج اليه في الصورة المذكورة فانه مع اجتماع الناس الاولى لا معنى للاعلام حينئذ - مردود بان المستفاد من الاخبار على وجه لا يقبل الانكسار ان الاذان كما يستحب في اوائل الاوقات بان يأتي به المؤذن على المارة للاعلام اذا دخل وقت الظهر او دخل وقت العصر وهو اول المثل الثاني كما يدعونه وكذا في غروب الشمس لصلاة المغرب وزوال الحرمة المغربية للعشاء وهذا الاذان ليس من محل البحث في شيء ، كذلك يستفاد منها ما وقع عليه الاتفاق نصاً وفتوى من انه يستحب لكل مصل منفرداً كان او جامعاً ذكرراً كان او انثى ان يأتي في اول صلاته باذان واقامة في اول الوقت كان او في آخره وهذا الاذان هو الذي يسقط بالجمع بين الصلاتين وعدم الفصل بالنافلة كما في مانحن فيه وفي عصر عرفة وعشاء الزدلفة وعصري الجمعة والسفر ونحو ذلك واما مع الايمان بالنافلة فانه يحصل التفريق ولا يسقط هذا الاذان وان كان في وقت واحد ومقام واحد ، على ان ما ادعاه من انه ( صلى الله عليه وآله ) ان كان يفرق باعتبار تأخير العصر الى المثل الثاني مثلاً وواقفه عليه المحقق في جوابه لم يرد به دليل يعتمد عليه وان اشترى ذلك في كلامهم . ولو وردت دلائل كانت سبيله الحل على التقية لما عرفت من الاخبار المتقدمة سابق هذه المسألة واستفاضة الاخبار عنه ( صلى الله عليه وآله ) في ما كان يفعله وعن اهل بيته في ما فعلوه وامروا به انما هو التفريق بالنافلة وان العصر بعد صلاة النافلة او الاقدام الاربعة ونحوها خاصة دون المثل وان العمل بما ذكر انما هو مذنب العامة كما هو الآن معلوم . هذا ما في السؤال المذكور .

واما الجواب فظاهره موافقة السائل فيما ذكره من معنى الجمع والتفريق وانه باعتبار الاوقات وظاهره انه مع الفصل بالنافلة في الوقت الواحد فلا اذان ، وهو غلط محض لمخالفته الروايات المتكاثرة الدالة على ما قدمناه من ان الجمع والتفريق انما هو باعتبار

الفصل بالنافلة وعدمه ، وملخص كلامه هو ان النبي ( صلى الله عليه وآله ) كان يجمع بين الصلاتين في وقت واحد تارة ويفرق في وقتين تارة ، ونحن انما استحَببنا الجمع في وقت وتَدَبُّبنا اليه بالاثنيان بالفرضين والنوافل كالدون التفريق وهو التأخير الى المثل الثاني لما ثبت من دخول الوقتين بالزوال فصارت الذمة مشغولة بها ، وللبادرة الى تفريغ الذمة من الواجب امر مندوب اليه ومحث عليه . وهو مشعر بموافقة السائل في سقوط الاذان في الصورة المذكورة حيث جعله جمعاً لا تفريقاً ومن شأن الجمع سقوط الاذان فيه كما ذكره السائل ، وفيه ما عرفت . والمعجب ان شيخنا الشهيد في الذكرى جرى على ذلك من غير تنبيه على ما ذكرنا واهل السبب فيه من حيث قوله بتحديد الوقت بالمثل والمثلين لفصيلتي الظهر والعصر كما تقدم نقله عنه إلا ان الكلام في سقوط الاذان مع الاثنيان بالنوافل كما يشعر به كلامهما حتى جمع الفرضين في وقت واحد فان الاخبار دالة على ثبوت الاذان في الصورة المذكورة ، وقد تنبه لذلك السيد السند في المدارك حيث قال بعد ان نقل عن الذكرى ملخص ما ذكرناه ما صورته : قلت ما ذكره ( قدس سره ) جيد والاذان انما يسقط مع الجمع بين الفرضين اذا لم يأت المكلف بالنافلة بينهما اما مع الاثنيان بها فيستحب الاذان للثانية كما سيجى بيانه ان شاء الله تعالى . انتهى .

( المسألة السادسة ) — اختلف الاصحاب في آخر وقت العصر فذهب السيد

المرتضى في الجمل وفي جواب المسائل الناصرية الى انه غروب الشمس وهو اختيار ابن الجنيد وابن ادريس وابن زهرة . وقال المفيد يمتد وقتها الى ان يتغير لون الشمس باصفرارها للغروب والمضطر والناسي الى مغيبها . وقال الشيخ في الخلاف آخره اذا صار ظل كل شيء مثليه . وقال في المبسوط آخره اذا صار ظل كل شيء مثليه فاذا صار كذلك فقد فات وقت العصر . هذا وقت الاختيار فاما وقت الضرورة فهاهنا مشتركان فيه الى ان يبقى من النهار بمقدار ما يصلي فيه اربع ركعات فاذا صار كذلك اختص بوقت العصر الى ان تغرب الشمس ، واختاره ابن البراج وابن حمزة وابو الصلاح وهو

الظاهر من كلام سائر . وقال ابن أبي عقيل الى ان ينتهي الظل ذراعين بعد زوال الشمس فاذا جاوز ذلك فقد دخل في الوقت الآخر ، كذا نقل العلامة في المختلف ثم قال : والحق عندي قول السيد المرتضى . ونقله في المدارك عن عامة المتأخرين ونقل فيه عن المرتضى في بعض كتبه انه يمتد حتى يصير الظل بعد الزيادة ستة اسباع للمختار ثم اختار ما ذهب اليه المرتضى اولاً .

اقول : ومن الأخبار المتعلقة بالمقام رواية سليمان بن جعفر (١) قال : « قال الفقيه (عليه السلام) آخر وقت العصر ستة اقدام ونصف » وهذه الرواية نقلها في المختلف حجة للشيخ المفيد ، قال واحتج المفيد بما رواه سليمان بن جعفر في الصحيح ثم ساق الرواية ثم قال وهو اشارة الى الاصفرار لان الظل الى آخر النهار يقسم سبعة اقدام . اقول : الطاهر ان المراد بالسته اقدام ونصف هنا يعني بعد المثل الاول ليتحقق ما ذكره من الاصفرار ثم حله في المختلف على ان ذلك وقت الفضيلة ، وهو متجه بناء على ما ذكره من ان وقت فضيلة العصر في المثل الثاني الى آخره . وقد تقدم في كلام الشيخ ان وقت الاختيار الى مضي المثليين .

ورواية سليمان بن خالد عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (٢) قال : « العصر على ذراعين فن تركها حتى تصبح على ستة اقدام فذلك المضيغ » وهو محمول على ان وقت الفضيلة او الاختيار بعد الذراعين وتركها الى ان يمضي ستة اقدام وقت الاجزاء على المشهور والاضطرار على القول الآخر .

وبالجملة فانه لا ريب ان المفهوم من الاخبار هو الامتداد الى الغروب ولكن هل ذلك مخصوص باصحاب الاعذار والاضطرار كما هو احد القولين المتقدمين او محمول على الاجزاء كما هو المشهور ؟ واما ما قبله من وقت الاختيار او الفضيلة فقد تقدم الكلام فيه من انه المثل كما هو المشهور او الاربعة اقدام مع الفريضة او الستة ونصف . والكل مهوي إلا

انك قد عرفت ما في روايات المثل والمثلين . والله العالم .

( المسألة السابعة ) — قد ذكر الاصحاب ( رضوان الله عليهم ) لمعرفة الزوال طرقاً : منها - زيادة الظل بعد انتهاء نقصانه او حدوثه بعد علمه ، قالوا والمراد بالظل هو المبسوط المأخوذ من المقاييس القائمة على سطح الافق لا الظل المنكوس وهو المأخوذ من المقاييس الموازية للافق ، وتوضيح ذلك ان الشمس اذا طلعت وقع لكل شاخص قائم على سطح الارض بحيث يكون عموداً على سطح الافق ظل طويل في جانب المغرب ثم لا يزال ينقص كلما ارتفعت الشمس حتى تبلغ كبد السماء وتصل الى دائرة نصف النهار ، وهي دائرة عظيمة ، وهومة تفصل بين المشرق والمغرب تقاطع دائرة الافق على نقطتين هما نقطتا الجنوب والشمال وقطباها منتصف النصف الشرقي ومنتصف النصف الغربي من الافق وهما نقطتا الشرق والغرب ، وحينئذ فيكون ظل الشاخص المذكور واقعاً على خط نصف النهار وهو الخط الواصل بين نقطتي الجنوب والشمال ، وهناك ينتهي نقصان الظل المذكور وقد لا يبقى للشاخص ظل اصلا في بعض البلاد ، واذا بقي الظل فقدره مختلف باختلاف البلاد والفصول فكلما كان بعد الشمس عن مسامته رؤوس اهل البلاد اكثر كان الظل فيها اطول ، فاذا مالت الشمس عن وسط السماء وانحرفت عن دائرة نصف النهار الى المغرب فان لم يكن بقي الظل حدث حينئذ في جانب المشرق وكان ذلك علامة الزوال وان كان قد بقي اخذ في الزيادة حينئذ فيكون ذلك علامة الزوال ايضاً . والذي ورد في الاخبار وكذا في جملة من عبارات الاصحاب هو الثاني خاصة وهو مبني على الغالب بالنسبة الى البلاد والزمان ، وطريق استعمال ذلك ان ينصب مقياساً ويقدر ظله عند قرب الشمس من الاستواء ثم يصبر قليلا ويقدر فان كان دون الاول او يقدره قالى الآن لم تزل وان زاد فقد زالت .

وقد ورد هذا الاعتبار في جملة من الاخبار : منها - رواية سماعة (١) قال :

(١) المروية في الوسائل في الباب ١١ من ابواب المواقيت

« قلت لابي عبدالله (عليه السلام) جعلت فداك متى وقت الصلاة ؟ فاجاب بلمتغ يمينا وشمالا كأنه يطلب شيئا فلما رأيت ذلك تناولت عوداً فقلت هذا تطلب ؟ قال نعم فاخذ العود فنصبه بحمال الشمس ثم قال ان الشمس اذا طلعت كان في طولها ثم لا يزال ينقص حتى تزول الشمس فاذا زالت زاد فاذا استبنت الزيادة فصل الظهر ثم تمهل قدر ذراع وصل العصر » وعن علي بن ابي حمزة (١) قال : « ذكر عند ابي عبدالله (عليه السلام) زوال الشمس فقال ابو عبدالله (عليه السلام) تأخذون عوداً طوله ثلاثة اشبار وان زاد فهو ابين فيقام فما دام ترى الظل ينقص فلم تزل فاذا زاد الظل بعد النقصان فقد زالت » . وروى الصدوق في الفقيه مرسل (٢) قال : « قال الصادق (عليه السلام) تبيان زوال الشمس ان تأخذ عوداً طوله ذراع واربع اصابع فتجعل اربع اصابع في الارض فاذا نقص الظل حتى يبلغ غايته ثم زاد فقد زالت الشمس وتفتح ابواب السماء وتهب الرياح وتقضى الحوائج العظام » .

وهذا الطريق عام النفع للعالم والعامي إلا انه يعلم به زوال الشمس بعد زمان طويل كما لا يخفى وبه صرح في الروض ايضاً .

والمفهوم من هذه الاخبار - وبه صرح جملة من علمائنا الايرار - ان الاعتبار في العلم بالزوال بظهور الزيادة بعد النقص كما يدل عليه قوله (عليه السلام) في رواية جماعة « فاذا استبنت الزيادة فصل الظهر » وكذا قوله (عليه السلام) في رواية علي بن ابي حمزة « فاذا زاد الظل بعد النقصان فقد زالت » ونحوه في مرسله الفقيه وريماظهر من كلام العلامة في المنتهى الاكتفاء بعدم النقص ، قال والدي (قدس سره) في حاشيته على شرح اللمعة : وجعل العلامة (طاب ثراه) في المنتهى عدم نقص الظل علامة للزوال ، وهو كما ترى فان الظل عند قرب الزوال جداً ربما لا يحس بنقصانه ويرى مكانه واقفاً لا يزيد ولا ينقص فلا يعلم حينئذ عدم نقصه ليعلم به الزوال ، وعدم ظهور النقص غير كاف في الحكم به

(١) و(٢) رواه في الوسائل في الباب ١١ من ابواب المواقيت

لانه يجامع حصول النقص كما عرفت . انتهى كلامه زيد مقامه . اقول : ومن اظهر  
الادلة في بطلان ذلك ما رواه الصدوق في الفقيه (١) قال : روى حريز بن عبدالله انه  
قال : « كنت عند ابي عبدالله (عليه السلام) فساله رجل فقال جعلت فداك ان الشمس  
تنقص ثم تركد ساعة من قبل ان تزول ؟ فقال انها تؤامر أنزول او لا تزول » وروى  
في الكتاب المذكور (٢) قال : « سئل الصادق (عليه السلام) عن الشمس كيف  
تركد كل يوم ولا يكون لها يوم الجمعة ركود ؟ قال لان الله عز وجل جعل يوم الجمعة  
اضيق الايام . فقيل له ولم جعله اضيق الايام ؟ قال لانه لا يعذب المشركين في ذلك اليوم  
لحرمة عنده » وروى في الكافي عن محمد بن اسماعيل بن بزيع عن الرضا (عليه السلام) (٣)  
قال : « قلت له بلغني ان يوم الجمعة اقصر الايام ؟ قال كذلك هو . قلت جعلت فداك  
كيف ذلك ؟ قال ان الله تعالى يجمع ارواح المشركين تحت عين الشمس فاذا ركبت  
عذب الله ارواح المشركين بركود الشمس ساعة فاذا كان يوم الجمعة لا يكون للشمس  
ركود يرفع الله عنهم العذاب لفضل يوم الجمعة فلا يكون للشمس ركود » وقد دلت هذه  
الاجابة على ان الشمس بوصولها الى دائرة نصف النهار يحصل لها ركود ووقوف عن  
الجريان وهو غاية نقصان الظل وان الزوال انما يحصل بعد ذلك وهو ميلها عن الدائرة  
الى جهة المغرب ، فكيف يصح ما ذكره من الاكتفاء في ثبوت الزوال بعدم النقص ؟  
وفي هذه الاخبار ابحاث شريفة وشحناها بها في شرحنا على كتاب من لا يحضره الفقيه  
ومنها — استعلام ذلك بالاقدام روى ذلك الصدوق في الفقيه والشيخ في التهذيب  
في الصحيح عن عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٤) انه قال : « تزول  
الشمس في النصف من حزيران على نصف قدم وفي النصف من تموز على قدم ونصف وفي النصف

(٢) ج ١ ص ١٤٥

(١) ج ١ ص ١٤٦

(٣) الفروع ج ١ ص ١١٦ وفي الوسائل في الباب ٤٠ من صلاة الجمعة

(٤) رواه في الوسائل في الباب ١١ من ابواب المواقيت



من آب على قدمين ونصف وفي النصف من ايلول على ثلاثة اقدم ونصف وفي النصف من تشرين الاول على خمسة اقدم ونصف وفي النصف من تشرين الآخر على سبعة اقدم ونصف وفي النصف من كانون الاول على تسعة اقدم ونصف وفي النصف من كانون الآخر على سبعة ونصف وفي النصف من شباط على خمسة ونصف وفي النصف من آذار على ثلاثة ونصف وفي النصف من نيسان على قدمين ونصف وفي النصف من ايار على قدم ونصف وفي النصف من حزيران على نصف قدم .

اقول : قد اشتمل هذا الخبر على بيان اختلاف الظل الباقي عند الزوال بحسب اختلاف الازمنة إلا ان جملة من اصحابنا ( رضوان الله عليهم ) : منهم - العلامة في المنتهى وشيخنا البهائي ذكروا ان هذه الرواية مختصة بالعراق وما قاربها لان عرض البلاد العراقية يناسب ذلك ، ولان الراوي لهذا الحديث وهو عبدالله بن سنان عراقي فالظاهر انه ( عليه السلام ) بين له علامة الزوال بما يناسب بلاده . وما ذكره مما لا يحصى من الحمل عليه اذ لا ريب ان ما كان عرضه مساويا للميل الكلي ينعدم فيه الظل يوماً واحداً حقيقة وبحسب الحس اياماً وما كان عرضه اقل ينعدم فيه الظل يومين حقيقة واياماً حساً فهذا انما يتم في ما يكون عرضه اكثر من الميل الكلي ، والناسب له من البلدان الكثيرة العروض ولاية العراق ، والقدم - على ما ذكره اصحابنا وعليه تدل ظواهر الاخبار - سبع الشاخص بناء على ان قامة الانسان المستوى الخلقية سبعة اقدم بقدمه ، والنصف من حزيران - على ما ذكره بعض محققى اصحابنا - من اوائل السرطان والنصف من تموز في اوائل الاسد والنصف من آب في اوائل السنبلة والنصف من ايلول في اوائل الميزان والنصف من تشرين الاول في اوائل العقرب والنصف من تشرين الآخر اول القوس تقريباً والنصف من كانون الاول اول الجدى تقريباً والنصف من كانون الآخر اول الدلو تقريباً والنصف من شباط اول الحوت تقريباً والنصف من آذار في اوائل الحمل والنصف من نيسان في اوائل الثور والنصف من ايار في اوائل الجوزاء

بقى الكلام ان في الحديث اشكالا ظاهراً يمنع من الاعتماد عليه في المقام وان كان قد غفل عنه جملة من علمائنا الاعلام ، وذلك انه من المعلوم المشاهد بالوجدان والمستغني بالعيان عن اليان ان ظل الزوال يتزايد من اول السرطان الذي هو اول الرجوع عن انتهاء الليل الكلي الى آخر القوس وينقص من اول الجدي الى آخر الجوزاء يوماً فيوماً وشهراً فيوماً على سبيل التزايد في كل من النقيصة والزيادة ، بمعنى ان زيادته وانتقاصه في اليوم الثاني والشهر الثاني ازيد منه في اليوم الاول والشهر الاول وهكذا في الثالث بالنسبة الى الثاني وفي الرابع بالنسبة الى الثالث حتى ينتهي الى غاية الزيادة والنقصان ، ومن هذا القليل حال ازدياد الساعات وانتقاصها في ايام السنة ولياليها وهذا ظاهر لناقذ البصير ولا يفتك مثلاً خير ، فكيف يكون ازدياد الظل في ثلاثة اشهر قدما قدما وفي الثلاثة الاخرى قديمين قديمين كما في الرواية المذكورة ؟ فانه خلاف ما يحكم به المشاهدة والوجدان . والله سبحانه وقائله اعلم .

ومنها — ميل الشمس الى الحجاب الايمن لمن يستقبل قبة العراق كما ذكروه ، والظواهر انها انما تتم بالنسبة الى اطراف العراق الغربية كالموصل وما والاها ممن تكون قبلتهم نقطة الجنوب اذ تكون دائرة نصف النهار حينئذ بين العينين فاذا زالت الشمس عن دائرة نصف النهار نحو المغرب مالت بالضرورة الى الحجاب الايمن ، واما اطراف العراق الشرقية وما والاها من اواسطها ممن تميل قبلتهم عن الجنوب نحو المغرب على تفاوت في ذلك زيادة ونقيصة فعند ميل الشمس الى الحجاب الايمن يكون قد مضى من الزوال مقدار غير قليل لانحراف قبلتهم نحو المغرب وان كان ذلك في اواسط العراق اقل لقلة انحرافهم نحو المغرب بالنسبة الى الاطراف الشرقية ، قال والذي (قدس سره) بعد ذكر نحو ما قلناه : واما ما ذكره شيخنا البهائي (قدس سره) — من ان ذلك يمكن جعله علامة للزوال في اواسط العراق ايضاً كالسكوفة وما والاها لانه عند ميل الشمس الى الحجاب الايمن لمن يستقبل قبلتهم لا يكون مضى من الزوال قدر معتد به —

## ج ٦ (استعلام الزوال بميل الشمس الى الحجاب الايمن) — ١٦١ —

فبعيد جداً لان انحراف اوساط العراق نحو المغرب - كما ذكره شيخنا "شريد الثاني" - ازيد من انحراف الشامي نحو المشرق ، ومن المقرر ان انحراف الشامي نحو المشرق قدر ثلث قوس ما بين نقطتي الجنوب والمشرق كما ذكره في شرح الانقيط ، ومن المعلوم ان من انحراف قدر ثلث القوس المذكور فضلاً عما زاد عنها نحو المغرب يكون عند ميل الشمس الى حجاب الايمن قد مضى من الزوال قدر معتد به فتدبر . انتهى كلامه رفع في الخلد مقامه .

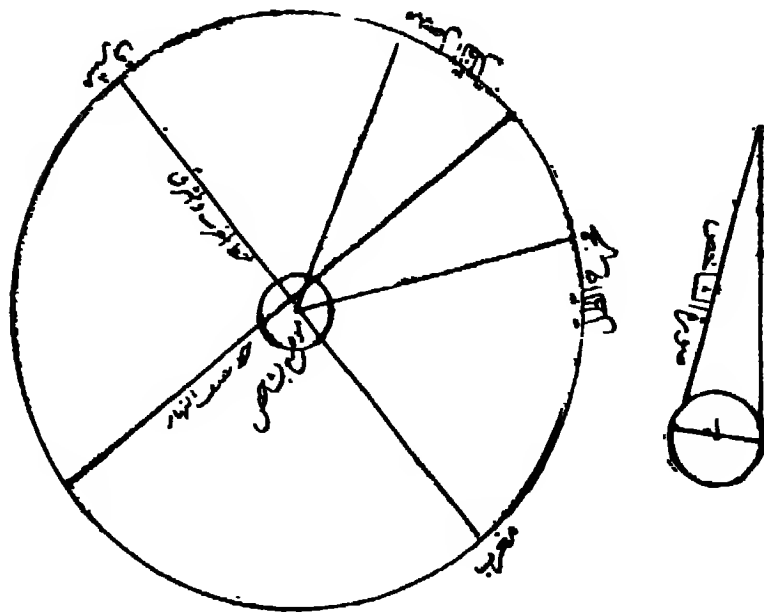
اقول : وما يدل على هذه العلامة من الاخبار ما تقدم في حديث كتاب مجالس الشيخ المذكور في المسألة الرابعة من قوله ( صلى الله عليه وآله ) : « آتاني جبرئيل فاراني وقت الظهر حين زالت الشمس فكانت على حجاب الايمن » .

وكيف كان فالظاهر ايضاً ان الكلام في معلومية الزوال بهذه العلامة كما تقدم في العلامة الاولى من حصول الزوال قبل ذلك بمدة ، قال شيخنا الشهيد الثاني ( طاب ثراه ) في كتاب روض الجنان بعد ذكر المصنف العلامة المذكورة ما لفظه : وهذه العلامة لا يعلم بها الزوال إلا بعد مضي زمان كثير لاتساع جهة القبلة بالنسبة الى البعيد ومن ثم قيدها المصنف في النهاية والمنتهى بمن كان بمكة اذا استقبل الركن العراقي ليضيق المجال ويتحقق الحال والامر باق بحاله فان الشمس لا تصير على احجاب الايمن لمستقبل الركن العراقي إلا بعد زمان كثير بل ربما امكن استخراج البعيد في زمان اقل منه ، لمستقبل الركن . والتحقق انه لا حاجة الى التقييد بالركن لما ذكرناه ولان البعيد اذا استخرج نقطة الجنوب باخراج نصف النهار صار المشرق والمغرب على يمينه ويساره كما هو احد علامات العراقي وان كان في هذه العلامة بحث تقف عليه في محله ان شاء الله تعالى فاذا وقف الانسان على سمت هذا الخط ظهر له ميل الشمس اذا مالت في زمان قصير يقرب من زيادة الظل بعد تقصه ، واما اذا اعتبر البعيد قبله العراقي بغير هذه العلامة خصوصاً بالنظر الدقيق الذي يخرج به سمت القبلة فان الزوال لا يظهر حينئذ إلا بعد

مضي ساعات من وقت الظهر كما لا يخفى على من امتحن ذلك . وقريب من ذلك اعتباره باستقبال الركن العراقي فانه ليس موضوعاً على حد الشمال حتى يكون استقباله موجباً لاستقبال نقطة الجنوب والوقوف على خط نصف النهار وانما هو بين المشرق والشمال فوصول الشمس اليه يوجب زيادة ميل عن خط نصف النهار كما لا يخفى . انتهى كلامه زيد مقامه .

ومنها — الدائرة الهندية وقد ذكرها الشيخ المفيد والعلامة وغيرها ، ودلائلها على ذلك بميل الظل عن خط نصف النهار الى جانب المشرق فان الظل يقابل الشمس دائماً فاذا كانت الشمس في جهة المشرق كان ظل الشاخص في جهة المغرب وبالعكس واذا كانت في وسط السماء على دائرة نصف النهار كان ظل الشاخص على خط نصف النهار من الشمال او الجنوب ان كان له ظل فاذا زالت الشمس بان مالت عن دائرة نصف النهار الى جهة المغرب مال ظل الشاخص الى جانب المشرق ان كان له ظل او حدث من ذلك الجانب ان لم يكن ، وطريق استخراج خط نصف النهار بالدائرة الهندية ليعلم منها ما ذكرناه — على ما ذكره جملة من الاصحاب — ان تسوى موضعاً من الارض تسوية صحيحة بحيث تخلو من الانخفاض والارتفاع ثم يدار عليها بدائرة باي بعد كان وكلما كانت الدائرة اوسع كانت المعرفة اسهل ، وتنصب على مركزها مقياساً مخروطياً محدد الرأس يكون طوله قدر ربع قطر الدائرة تقريباً نصباً مستقيماً بحيث تحدث من جوانبه زوايا قوائم وتعلم ذلك بان تقدر ما بين رأس المقياس ومحيط الدائرة بمقدار واحد من ثلاثة مواضع او اكثر فان تساوت الابعاد فهو عمود ، ثم ترصد ظل المقياس قبيل الزوال حين يكون خارجاً من محيط الدائرة نحو المغرب فاذا انتهى رأس الظل الى محيط الدائرة يريد الدخول فيه فعلم عليه علامة ثم ترصده بعد الزوال قبل خروج الظل من الدائرة فاذا اراد الخروج عنه فعلم عليه علامة وتصل ما بين العلامتين بخط مستقيم وتنصف ذلك الخط وتصل ما بين مركز الدائرة ومنتصف الخط بخط وهو خط نصف النهار ، فاذا بقي

المقياس ظله على هذا الخط الذي هو خط نصف النهار كانت الشمس في وسط السماء لم تنزل وإذا ابتداء رأس الظل يخرج عنه فقد زالت الشمس ، وبذلك تعرف القبلة ايضاً ، ولو نصفت القوسين الحاديين من قطع خط نصف النهار للدائرة ووصلت بينهما بخط يقطع خط نصف النهار على اربع زوايا قوائم كل منها ربع المحيط كان ذلك الخط خط المشرق والغرب فيتصل احد طرفيه بنقطة مشرق الاعتدال والآخر بنقطة مغربه ، وهذه صورة الدائرة المذكورة :



( المسألة الثامنة ) — لا خلاف بين الاصحاب في ان اول وقت صلاة المغرب

هو غروب الشمس قال في المعتبر وهو اجماع العلماء ، وانما الخلاف في ما به يتحقق الغروب فالشهور — وهو الذي عليه الاكثر من المتقدمين والتأخرين — انه انما يعلم بزوال الحرة المشرقية عن قمة الرأس الى ناحية المغرب ، وقيل انه عبارة عن غيوبة القرص عن العين في الافق مع عدم الحائل ، ونقل عن الشيخ في المبسوط والمرضى وابن الجنييد وبه صرح الصدوق في كتاب العلل وهو ظاهره في كتاب من لا يحضره الفقيه حيث

اقتصر فيه على الاخبار الموافقة لهذا القول ولم يتعرض لشيء من اخبار القول الآخر .  
ومنشأ ذلك هو اختلاف الاخبار الواردة في المسألة والذي ظهر لي من الاخبار  
هو القول المشهور ، فالواجب هو بسط اخبار المسألة والكلام فيها وبيان رجحان مذهب  
اليه المشهور منها وضعف القول الآخر :

فأقول - وبالله سبحانه الثقة بلوغ المأمول - من الاخبار الدالة على القول المختار  
ما رواه ثقة الاسلام في الكافي عن ابن ابي عمير عن من ذكره عن ابي عبدالله ( عليه  
السلام ) ؛ (١) قال : « وقت سقوط القرص ووجوب الافطار ان تقوم بهذا القبلة  
وتنفذ الحرة التي ترتفع من المشرق فاذا جازت قمة الرأس الى ناحية المغرب فقد وجب  
الافطار وسقط القرص » .

وما رواه بطريقين عن القاسم بن عمرو والشيخ في التهذيب بطريقين آخرين  
عنه ايضاً عن بريد بن معاوية عن ابي جعفر ( عليه السلام ) (٢) قال : « اذا غابت الحرة  
من هذا الجانب - يعني من المشرق - فقد غابت الشمس من شرق الارض وغربها »  
وما رواه في الكافي عن احمد بن اشيم عن بعض اصحابنا عن ابي عبدالله ( عليه  
السلام ) (٣) قال : « سمعته يقول وقت المغرب اذا ذهبت الحرة من المشرق ، وتدرى  
كيف ذلك ؟ قلت لا . قال لان المشرق مطل على المغرب هكذا - ورفع يمينه فوق يساره -  
فاذا غابت ههنا ذهبت الحرة من ههنا » .

وما رواه الشيخ عن محمد بن علي (٤) قال : « صحبت الرضا ( عليه السلام ) في  
السفر فرأيت بصلي المغرب اذا اقبلت الفحمة من المشرق يعني السواد » .  
وعن عمار في الموثق عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (٥) : « انما امرت ابا الخطاب  
ان يصلي المغرب حين زالت الحرة فجعل هو الحرة من قبل المغرب » .

ومنها - الاخبار الواردة في الاقضية من عرفات المحدودة بغروب الشمس ايضاً في

موثقة يونس بن يعقوب الروبة في الكافي (١) قال : « قات لابي عبدالله ( عليه السلام ) متى الافاضة من عرفات ؟ قال اذا ذهب الحجرة يعني من الجانب الشرقي » .

وروى في التهذيب عن يونس المذكور في الموثق ايضاً (٢) قال : « قلت لابي عبدالله ( عليه السلام ) متى تفيض من عرفات ؟ فقال اذا ذهب الحجرة من هنا ، وأشار بيده الى المشرق والى مطلع الشمس » .

وما ذكره الرضا ( عليه السلام ) في كتاب الفقه (٣) حيث قال : « واول وقت المغرب سقوط القرص وعلامة سقوطه ان يسود افق المشرق وآخر وقتها غروب الشفق » وقال في موضع آخر : « وقت المغرب سقوط القرص الى مغيب الشفق ، الى ان قال والدليل على غروب الشمس ذهاب الحجرة من جانب المشرق وفي الغيم سواد المحاجر وقد كثرت الروايات في وقت المغرب وسقوط القرص والعمل من ذلك على سواد المشرق الى حد الرأس » انتهى . والظاهر ان المراد بسواد المحاجر في عبارته ( عليه السلام ) سواد الافق من جميع جهاته .

هذه جملة ما وقفت عليه من الاخبار الدالة على القول المشهور ووضوحها في الدلالة غاية في الظهور لا يعتبرها قصور ولا فتور .

واما ما استدل به للقول الآخر فنحن ما رواه الشيخان في الكافي والتهذيب في الصحيح عن عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (٤) قال : « تمتعه يقول وقت المغرب اذا غربت الشمس فغاب قرصها » .

وعن زرارة في الصحيح عن ابي جعفر ( عليه السلام ) (٥) قال : « اذا غابت الشمس دخل الوقتان المغرب والعشاء الآخرة » .

(١) و(٢) المروية في الوسائل في الباب ٢٢ من الوقوف بعرفات

(٣) ص ٢ و ٧ (٤) رواه في الوسائل في الباب ١٦ من ابواب المواقيت

(٥) رواه في الوسائل في الباب ٤ و ١٧ من ابواب المواقيت

وهاتان الروايتان مما استدل به في المدارك للقول المذكور وهي غير واضحة الظهور ، وذلك لان غاية ما دلنا عليه هو كون وقت المغرب عبارة عن غيوبة الشمس وغروبها وقد عرفت ان هذا مما لا خلاف فيه وانما الخلاف - كما قدمنا وبه اعترف في المدارك في صدر البحث - في ما به يتحقق الغروب من مجرد استتار القرص عن النظر مع عدم الحائل او يتوقف على زوال الحمرة الشرقية وميلها الى المغرب ، وبذلك يظهر لك انه لا دلالة للخبرين المذكورين على ما ادعاه وان صح سندهما بل هما مجملان ، وبذلك يظهر الجواب عن ما استدلوا به من رواية يزيد بن خليفة (١) قال : « قلت لابي عبدالله ( عليه السلام ) ان عمر بن حنظلة اتانا عنك بوقت ؟ قال فقال ابو عبدالله ( عليه السلام ) اذا لا يكذب علينا . قلت قال وقت المغرب اذا غاب القرص الا ان رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) كان اذا جد به السير اخر المغرب ويجمع بينها وبين العشاء ؟ فقال صدق ... الحديث » وما رواه في الفقيه مرسل (٢) قال : « قال ابو جعفر ( عليه السلام ) وقت المغرب اذا غاب القرص » وبالجملة فان غيوبة القرص وغروب الشمس ونحو ذلك من هذه العبارات محملة قابلة للحمل على كل من القولين اذ لفظ القرص ولفظ الشمس بمعنى واحد ولفظ الغيوبة ولفظ الغروب بمعنى واحد كما لا يخفى ، وقد عرفت من كلامه ( عليه السلام ) في كتاب الفقه بعد ان عبر بسقوط القرص انه جعل علامته ان يسود افق المشرق ، ونحوه في رسالة ابن ابي عمير المتقدمة .

واستدل في المدارك لهذا القول بصحيفة زرارة عن ابي جعفر ( عليه السلام ) (٣) قال : « وقت المغرب اذا غاب القرص فان رأيت به بعد ذلك وقد صليت اعدت الصلاة ومضى صومك وتكف عن الطعام ان كنت اصبت منه شيئاً » وموثقة ابي اسامة زيد الشحام (٤) قال : « قال رجل لابي عبدالله ( عليه السلام ) اوخر المغرب حتى تستين

(١) القروع ج ١ ص ٧٨ وفي الوسائل في الباب ١٠ من المواقيت (٢) و(٣) رواه في

الوسائل في الباب ١٦ من المواقيت (٤) المروية في الوسائل في الباب ١٨ من المواقيت



النجوم؟ فقال خطائية ان جبرئيل نزل بها على محمد ( صلى الله عليه وآله ) حين سقط  
القرص « وفيه ان ظاهر سياق صحيحة زرارة المذكورة انها انما وردت في مقام الاشتباه  
لغير ونحوه والبناء في دخول الوقت على الظن فكأنه قال : « وقت المغرب اذا حصل  
لك ظن بغيوبة القرص فان رأيته بعد ذلك ... الى آخر الخبر » وحينئذ فليست من  
محل البحث في شيء ، ولو كان المراد بغيوبة القرص فيها غيوبته عن النظر مع عدم  
الحائل فكيف تتصور الرؤية بعد ذلك ؟ ولواستند في الاستدلال بها الى مجرد التعبير بغيوبة  
القرص قياساً على الخبرين المذكورين في كلامه لكان الجواب عنها بما عرفت ، وبه  
يعلم الجواب ايضاً عن موثقة زيد الشحام المذكورة فان غاية ما تدل عليه النهي عن التأخير  
الى ان تستبين النجوم والعمل على سقوط القرص وقد عرفت من روايتي ابن ابي عمير  
وكتاب الفقه ان سقوط القرص انما يتحقق بزوال الحمرة الى ناحية المغرب ، هذا غاية  
ما استدلل به في المدارك على القول المذكور وقد ظهر لك صحة ما ادعيناه من عدم دلالتها  
على المراد وتطرق البحث اليها والايراد .

ومثل هذه الاخبار جملة اخرى بهذا المضمون اعرضنا عن التطويل بنقلها لما عرفت .  
ومنها — رواية الصدوق في الموثق عن سماعة (١) قال : « قلت لابي عبد الله  
( عليه السلام ) في المغرب انا ربما صلينا ونحن نخاف ان تكون الشمس خلف  
الجبل او قد سترنا منها الجبل ؟ فقال ليس عليك صعود الجبل » وما رواه فيه ايضاً عن  
زيد الشحام (٢) قال : « صعدت مرة جبل ابي قيس والناس يصلون المغرب فرأيت  
الشمس لم تغب وانما توارت خلف الجبل عن الناس فلقيت ابا عبد الله ( عليه السلام )  
فاخبرته بذلك فقال لي ولم فعلت ذلك ؟ بئس ما صنعت انما تصلوها اذا لم ترها خلف  
جبل غابت او غارت ما لم يتجملها سحاب او ظلمة تظلمها فانما عليك مشرقك ومغربك  
وليس على الناس ان يبحثوا » .

اقول : لا ينبغي ان هذين الخبرين لا ينطبقان على شيء من القولين ، اما القول المشهور فظاهر واما القول الآخر فلانه لا خلاف بين اصحاب هذا القول - كما صرح به غير واحد من اصحابنا (رضوان الله عليهم) - في انه لا بد في سقوط القرص الذي يجمل وقتاً للغروب على هذا القول من انتفاء الحائل بين الناظر وبين موضع غروب الشمس من افق تلك البلاد ولا ريب في ان جبل ابي قيس حائل ، وبالجملة فان الاستدلال من صاحب الفقيه بهذين الخبرين - كما ذكره في الفقيه ومثله في كتاب المجالس وغيرها على هذا القول حيث اختاره - من اعجب العجائب لما عرفت من الاشكال الذي ليس عنه ثمة جواب .

قال شيخنا المجلسي (قدس سره) في كتاب البحار بعد ذكر هذين الخبرين : ظاهر هذا الخبر والخبر المتقدم الاكتفاء بغيوبة الشمس خلف الجبل وان لم تغرب عن الافق ولعله لم يقل به احد وان كان ظاهر الصدوق القول به لكنه لم ينسب اليه هذا القول ويمكن حمله على ما اذا غابت عن الافق الحسي لكن يبقى ضوءها على رؤوس الجبال كما نقلنا عن الشيخ في المبسوط ولعل الشيخ حملها على هذا الوجه وليس يعيد جداً والاولى الحمل على التقية . قال الوالد (قدس سره) في الخبر الاول الظاهر ان ذمه على صعود الجبل لانه كان غرضه منه اثارة الفتنة بان يقول انهم يظفرون ويصلون والشمس لم تغرب بعد وكان مظنة ان يصل الضرر اليه والى غيره فنهاه ( عليه السلام ) لذلك . ويمكن ان يكون المراد بقوله : « فانه عليك مشرقك ومغربك » انك لا تحتاج الى صعود الجبل فانه يمكن استعلام الطلوع والغروب بظهور الحمرة وذهابها في المشرق للغروب وعكسه للطلوع . وهذا الوجه جار في الخبر الاخير ايضاً . انتهى كلامه . وما ذكره من حمل خبر سماعة على التقية هو الوجه الوجيه ، وما نقله عن والده في معنى خبر الشحام جيد لا ريب فيه .

ومنها - وهو اصرحها في الدلالة على القول المذكور لظهوره في ذلك تمام الظهور وكان ينبغي لمن قال بذلك القول ان يستند اليه ويعول في ذلك عليه - ما رواه الشيخ

في التهذيب عن علي بن الحكم عن من حدثه عن أحدهما (عليهما السلام) (١) « أنه سئل عن وقت المغرب فقال إذا غاب كرسيا . قلت وما كرسيا ؟ قال قرصها . فقلت متى يغيب قرصها ؟ قال إذا نظرت إليه فلم تره » وما رواه الصدوق في كتاب المجاز من عن أبان بن تغلب والربيع ابن سليمان وأبان بن أرقم وغيرهم (٢) قالوا : « أفلنا من مكة حتى إذا كنا بوادي الأجر إذا نحن برجل يصلي ونحن ننظر إلى شعاع الشمس فوجدنا في أنفسنا فجعل يصلي ونحن ندعو عليه حتى صلى ركعة ونحن ندعو عليه ونقول هذا من شباب أهل المدينة فلما اتينا فإذا هو أبو عبد الله جعفر بن محمد (عليهما السلام) فنزلنا فصلينا معه وقد فاتتنا ركعة فلما قضينا الصلاة قنا إليه فقلنا له جعلنا فداك هذه الساعة تصلي ؟ فقال إذا غابت الشمس فقد دخل الوقت » .

وما رواه في الكتاب المذكور عن محمد بن يحيى الخثعمي (٣) قال : « سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول كان رسول الله (صلى الله عليه وآله) يصلي المغرب ويصلي معه حي من الانصار يقال لهم بنو سلمة منازلهم على نصف ميل فيصلون معه ثم ينصرفون إلى منازلهم وهم يرون مواضع نبلهم » .

هذا ما يدل على هذا القول صريحا ، والجواب عنه بالحل على التقية كما هو أحد القواعد المنصوصة عن أهل البيت (عليهم السلام) في مقام اختلاف الاخبار من العرض على مذهب العامة والاختلاف بينهم ، واتفاق المخالفين قديما وحديثا على هذا القول مما لا سبيل إلى إنكاره (٤) بل ورد في جملة من الاخبار الأمر بمرض الاخبار على مذهبيهم والاختلاف بخلافه وإن لم يكن في مقام الاختلاف (٥) بل ورد ما هو اعظم من ذلك وهو أنه إذا لم يكن في البلد من تستفيه في الحكم فاستفت قاضي العامة واعمل على خلافه (٦)

(١) و (٢) رواه في الوسائل في الباب ١٦ من أبواب المواقيت

(٣) رواه في الوسائل في الباب ١٨ من المواقيت

(٤) كما في الفقه على المذاهب الأربعة ج ١ ص ١٥٧ والمغني ج ١ ص ٣٨٩

(٥) و (٦) رواه في الوسائل في الباب ٩ من صفات القاضي وما يقضى به

وحينئذ فإذا كانت النصوص عنهم ( عليهم السلام ) بلغت هذا المبلغ في الامر بمخالفتهم فالواجب هو طرح هذه الاخبار من الين لظهور موافقتها لهم برأي العين ، وبالجملة فاجاب هذا القول وان كثرت فيها ما هو غير صريح بل ولا ظاهر في المدعى كما عرفت ومنها ما هو صريح ويتعين حمله على التقية .

واما ما صار اليه بعض من حمل اخبار القول المشهور على الاستحباب فليس بالوجه الوجه لما ذكرنا من التنبيه والتوجيه ، ويزيد ذلك بياناً في رد هذا الحل المذكور وبيان ما فيه من القصور استغاضة الاخبار الدالة على افضلية اول الوقت (١) والاخبار الدالة على النهي عن تأخير المغرب طلباً لفضلها (٢) ولو كان مجرد توارى القرص عن النظر هو الوقت الشرعي لها كان الافضل هو التسارعة بها في ذلك الوقت عملاً بالاخبار الاولى وكان تأخيرها طلباً لفضلها موجباً المدخول تحت النهي في الاخبار الثانية .

والعجب منهم ( رضوان الله عليهم ) حيث الغوا العمل بالقواعد المنصوصة عن الأئمة ( عليهم السلام ) في مقام اختلاف الاخبار واستنبطوا لانفسهم قواعد بنوا عليها بمجرد الاعتبار ، وخبر محمد بن يحيى الخثعمي المذكور قد ورد نحوه من طريق الخالفين كما نقله شيخنا صاحب البحار ( قدس سره ) (٣) حيث رووا عن جابر وغيره قال : « كنا نصلي المغرب مع النبي ( صلى الله عليه وآله ) ثم نخرج تتناضل حتى ندخل بيوت بني سلمة فننظر الى مواضع النبل من الاسفار » وفيه تأييد لما ذكرنا من الحل على التقية .

وبما حققناه في المقام وكشفنا عنه نقاب الابهام يظهر لك ما في كلام جملة من متأخري المتأخرين الاعلام :

منهم - السيد السند في المدارك حيث ان ظاهر الميل الى القول بما قدمنا نقله عن الصدوق والمرضى وغيرهما ، فانه قال بعد نقل ادلة المسألة ومنها الصحاح التي ذكرها كما قدمنا نقله فيه

(١) ص ٩٠ (٢) الوسائل الباب ١٨ من المواقيت (٣) ج ١٨ صلاة ص ٦٠ .

وطعنه في روايات القول المشهور بضعف الاسانيد : انه لا يخلو من قوة، وجعل ما قابله احوط . وهو يشعر بالتوقف مع الميل الى القول المذكور . وفيه ما عرفت من ان الصحاح التي استند اليها غير ظاهرة في المدعى كما اوضحناه ، والطمع بضعف السند غير مرضي عندنا بل ولا عند كافة الاصحاب سيما المتقدمين ولا معتمد ، اما المتقدمون فلعدم عملهم على هذا الاصطلاح الذي هو الى الفساد اقرب منه الى الصلاح ، واما المتأخرون فلان هذه الأخبار عندهم مجبورة بالشبهة .

ومنهم - المحدث الكشاني في الوافي وهو اعجب حيث قال بعد نقل اخبار القول المشهور المذكورة في الكافي والتهديب وآخرها حديث ابن اشيم ما صورته : الاطلال بالمهمة الاشراف ، الى ان قال بقي الكلام في الحرة المشرقية السماوية والاخبار في اعتبار ذهابها مختلفة ، فمنها ما يدل على اعتباره وجعله علامة لغروب الشمس كذهاب الاخبار ومنها ما يدل على ان ذهاب القرص عن النظر كاف في تحقق الغروب كالاخبار التي مضت ، والمستفاد من مجموعها والجمع بينها ان اعتباره في وقتي صلاة المغرب والافطار احوط وافضل وان كفي استتار القرص في تحقق الوقت كما يظهر لمن تأمل فيها ووفق للتوفيق بينها وبين الاخبار التي نتلوها عليك في الباب الآتي ان شاء الله تعالى . انتهى .

اقول : العجب منه ( قدس سره ) وهو من اكابر المحدثين كيف النى القاعدة المنصوصة في الباب تبعا لغيره من المجتهدين الذين قد اكثر من التشنيع عليهم في الخروج عن جادة العمل بالأخبار في جملة من كتبه ، واثار بالاخبار التي مضت الى ما قدمه في سابق هذا الباب من الاخبار التي قدسنا نقلها ، وقد عرفت ان اكثرها غير ظاهر الدلالة ولا واضح المغالة في ما ادعاه منها تبعا لصاحب المدارك ، وعمدة الشبهة عنده من الاخبار التي ذكرها في تالي هذا الباب كما اشار اليه بقوله جمعا بينها وبين الاخبار التي نتلوها عليك في الباب الآتي ، وها نحن بتوفيق الله تعالى نبين لك ما يكشف عن اشكلها نقاب الايهام ونبين ما هو الحق فيها لتوحي الافهام وضعف ما سبق الى خلافه من الاوهام :

فنعول - وبالله سبحانه التوفيق المبلغ المأمول ونيل المسؤول - اعلم ان ههنا جملة من الاخبار قد اضطربت فيها الافكار من جملة من اصحابنا الابرار ( رفع الله تعالى اقدارهم في دار القرار ) وقد عنون لها في الوافي بابا سماه باب « تأخير المغرب عن استتار القرص للاحتياط » :

منها - ما رواه الشيخ في التهذيب في الموثق عن يعقوب بن شعيب عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) ( ١ ) قال : « قال لي مساو بالمغرب قليلا فان الشمس تغيب من عندهم قبل ان تغيب من عندنا » .

وعن عبدالله بن وضاح ( ٢ ) قال : « كتبت الى العبد الصالح ( عليه السلام ) يتوارى القرص ويقبل الليل ثم يزيد الليل ارتقاء وتستنر عنا الشمس وترفع فوق الجبل حمرة ويؤذن عندنا المؤذنون أقاصلي وافطر ان كنت صائما او انتظر حتى تذهب الحمرة التي فوق الجبل ؟ فكتب الي اري لك ان تنتظر حتى تذهب الحمرة وتأخذ بالحائطة لدينك » وروى في الكافي عن جارود ( ٣ ) قال : « قال لي ابو عبدالله ( عليه السلام ) يا جارود ينصحون فلا يفلون واذا سمعوا بشي نادوا به او حدثوا بشي اذا عود ، قلت لهم مساو بالمغرب قليلا قتر كوه ! حتى اشتبكت النجوم فاننا الآن اصلها اذا سقط القرص » .

وروى في التهذيب بسندين احدهما في الحسن والآخر في الموثق عن ذريح ( ٤ ) قال : « قلت لابي عبدالله ( عليه السلام ) ان اناسا من اصحاب ابي الخطاب يمسون بالمغرب حتى تشتبك النجوم ، فقال ابرأ الى الله ممن فعل ذلك متعمدا » .

وعن شهاب بن عبدويه في الحسن ( ٥ ) قال : « قال لي ابو عبدالله ( عليه السلام ) يا شهاب اني احب اذا صليت المغرب ان ارى في السماء كوكبا » .

وعن بكر بن محمد الازدي في الصحيح ورواه في الفقيه عن الازدي ايضا عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) ( ٦ ) قال : « سأله سائل عن وقت المغرب قال ان الله يقول

( ١ ) و ( ٢ ) و ( ٣ ) و ( ٥ ) و ( ٦ ) الوسائل الباب ١٦ من ابواب المواقيت

( ٤ ) رواه في الوسائل في الباب ١٨ من ابواب المواقيت

في كتابه لابراهيم : « فلما جن عليه الليل رأى كوكباً » (١) فهذا اول الوقت وآخر ذلك غيبوبة الشفق واول وقت العشاء ذهاب الحمرة وآخر وقتها الى غسق الليل يعني نصف الليل .

وروى في التهذيب في الصحيح عن زرارة (٢) قال : « سألت ابا جعفر ( عليه السلام ) عن وقت افطار الصائم قال حين يبدو ثلاثة انجم » .

وروى في الفقيه عن ابان عن زرارة عن ابي جعفر ( عليه السلام ) (٣) قال : « يحل لك الافطار اذا بدت لك ثلاثة انجم وهي تطلع مع غروب الشمس » .

هذا جملة ما وقفت عليه من الاخبار وقد عرفت ما حملها عليه صاحب الوافي ومن هذا حذوه ، وقال في المدارك : وقد ورد في بعض الاخبار اعتبار رؤية النجوم كصحيفة بكر بن محمد ثم ساق الخبر الى ان قال : وحملها الشيخ ( قدس سره ) على حال الضرورة او على مداها حتى تظهر النجوم فيكون فراغه منها عند ذلك . وهو بعيد جداً ويمكن حملها على وقت الاشتباه كما تشعر به رواية علي بن الريان (٤) قال : « كتبت اليه : الرجل يكون في الدار تمنعه حيطانها النظر الى حمرة المغرب ومعرفة مغيب الشفق ووقت صلاة العشاء الآخرة متى يصلها وكيف يصنع ؟ فوق ( عليه السلام ) يصلها اذا كان على هذه الصفة عند قصر النجوم والعشاء عند اشتباكها ويباض مغيب الشفق » وذكر الشيخ في التهذيب ان معنى قصر النجوم بيانها . ويمكن حملها ايضا على ان المراد بها بيان وقت الفضيلة كما تشعر به صحيفة اجتماعيل بن همام (٥) قال : « رأيت الرضا ( عليه السلام ) وكنا عنده لم يصل المغرب حتى ظهرت النجوم فقام ف صلى بنا على باب دار ابن ابي محمود »

(١) سورة الانعام ، الآية ٧٦

(٢) و (٣) رواه في الوسائل في الباب ٥٢ من ما يمسك عنه الصائم ووقت الامساك

(٤) المروية في الوسائل في الباب ٢٤ من ابواب المواقيت

(٥) المروية في الوسائل في الباب ١٩ من ابواب المواقيت

ورواية شهاب بن عبد ربه ، ثم ساق الرواية ثم قال : ولا ريب ان الاحتياط للدين يقتضي اعتبار ذهاب الحمرة او ظهور النجوم وان كان الاكتفاء بغروب الشمس لا يخلو من قوة . انتهى .

اقول : لا ريب في بعد هذه الحامل كلها ، والذي ظهر لي من معنى هذه الاخبار ورزقي الله سبحانه فهمه منها يركة الأئمة الابرار ( عليهم السلام ) هو انه لما كان وقت المغرب عند العامة جميعاً في جميع الامصار وجملة الاعصار والادوار عبارة عن مجرد غيوبة القرص عن النظر مع عدم الحائل وكان الوقت عندهم ( عليهم السلام ) انما هو عبارة عن زوال الحمرة المشرقية كما عليه جل شيعتهم قديماً وحديثاً ، فربما افتوا بما يوافق العامة صريحاً كالاخبار التي قدمناها صريحة في ذلك وربما افتوا بما يوافق مذهبهم ( عليهم السلام ) صريحاً كالاخبار التي قدمنا صريحة في القول المشهور ، وربما عبروا ببارات مجملة تحتل الامرين كالاخبار الصحاح التي قدمنا نقلها عن المدارك ونحوها مع ما ورد في بعض اخبارهم ( عليهم السلام ) من تفسير الغيوبة الكاشف عن هذا الاجمال كما عرفت ، وربما عبروا عن مذهبهم ببارات تشير اليه وان كانت غير ظاهرة الدلالة عليه كما تضمنته هذه الاخبار الاخيرة مثل الامر بالاخذ بالاحتياط في رواية عبد الله بن وضاح ومثل التعليل في رواية يعقوب بن شعيب بعد الامر بالتمسية بان الشمس تغيب من عندكم قبل ان تغيب من عندنا واما العلة الحقيقية هي انتظار زوال الحمرة المشرقية ، وربما علوه بانتظار ظهور كوكب او ثلاث كواكب كما في روايتي شهاب بن عبد ربه وبكر بن محمد وروايي زرارة . فهذه العلل كلها انما خرجت مخرج التقيّة للتحاشي عن التصريح بمخالفة القوم باعتبار ما تضمنته المقامات والافوات حيث انها لا تقتضي اظهار مذهبهم ( عليهم السلام ) الواقعي فيجعلونه في هذه القوال التي لا يستنكرها المخالف لو ممعنا ، وبذلك بياناً لما ذكرناه خبر جارود وشكايت ( عليه السلام ) من اولئك القوم انه اسر اليهم ونصحهم في الباطن ان يمسوا بالمغرب يعني انتظار زوال الحمرة دون العمل على مجرد غيوبة القرص فاذا دعوا سره وحدثوا به حتى افروا في التسمية واخروها



الى اشتباك النجوم فلما عرف ( عليه السلام ) ظهور ذلك منهم لا علاج انه اظهر مخافة ما امرهم به اولا سرا فصار يصلي على خلاف ما امرهم ليعلم الناس كذبهم عليه . ومنه يظهر الوجه في حديث الجماعة الذين رأوه في طريق مكة يصلي وهم ينظرون الى شعاع الشمس كما تقدم (١) فانه لهذا السبب فعل ذلك وامر به . هذا هو الوجه الوجه في هذه الاخبار كما لا يخفى على من نظره بعين الفكر والاعتبار .

واما ما ذكره في المدارك فقد عرفت ما فيه آنفاً ونزیده هنا ايضاً بان ما ذكره من حمل رواية بكر بن محمد الدالة على رؤية النجوم مستنداً الى صحيحة اسماعيل بن همام المتقدمة وقوله بعد ذلك « والاحتياط للدين يقتضي ذهاب الحرمة او ظهور النجوم » ففيه ان ما اشتملت عليه صحيحة اسماعيل بن همام المذكورة مما ترده جملة الاخبار الدالة على افضلية اول الوقت ولا سيما في المغرب الدالة على انه ليس لها إلا وقت واحد وهو وقت وجوب الشمس وما دل على ذم تأخيرها الى ظهور النجوم طلب فضلها كقول الصادق ( عليه السلام ) في مرفوعة محمد بن ابي حمزة (٢) « ملعون ملعون من اخر المغرب طلب فضلها . وقيل له ان اهل العراق يؤخرون المغرب حتى تشبك النجوم ؟ قال هذا من عمل عدو الله ابي الخطاب » ونحوها من الاخبار ، والرواية المذكورة غير معمول بها على ظاهرها فلا بد من تأويلها بالعذر . واما ما اشتملت عليه صحيحة بكر بن محمد ورواية شهاب من ظهور نجم وروايتا زرارة من ظهور ثلاثة انجم فقد عرفت الوجه فيه وفي الغالب انه بزوال الحرمة يرى بعض النجوم لبعض الناظرين . والله العالم .

( المسألة التاسعة ) — اختلف الاصحاب ( رضوان الله عليهم ) في آخر وقت المغرب ، فاشتهر انه الى ان يبقى لانتصاف الليل مقدار اداء العشاء ، وهو اختيار السيد المرتضى في الجمل وابن الجنيد وابن زهرة وابن ادریس والمحقق وابن عمه نجيب الدين وسائر المتأخرين ، وقال الشيخ في اكثر كتبه آخره غيوبة الشفق المغربي المختار وربع

الليل مع الاضطراب وبه قال ابن حزم وابن الصلاح ، وقال في الخلاف آخره غيبوبة الشفق واطلق وبه قال ابن البراج ، وقال الشيخ المفيد آخر وقتها غيبوبة الشفق وهو الحمرة في المغرب والمسافر اذا جد به السير عند المغرب فهو في سعة من تأخيرها الى ربع الليل ، وهو كقول الشيخ المتقدم . وقال السيد المرتضى في المسائل الناصرية آخر وقتها مغيب الشفق الذي هو الحمرة وروى ربيع الليل وحكم بعض اصحابنا ان وقتها يمتد الى نصف الليل . وقال ابن ابي عقيل اول وقت المغرب سقوط القرص وعلامته ان يسود افق السماء من المشرق وذلك اقبال الليل وتقوية الظلمة في الجو واشتباك النجوم وان جاوز ذلك باقل قليل حتى يغيب الشفق فقد دخل في الوقت الآخر . وقال ابن بابويه وقت المغرب ان كان في طلب المنزل في سفر الى ربع الليل وكذا المفيض من عرفات الى جمع . وقال سلاير يمتد وقت العشاء الاول الى ان يبقى لغياب الشفق الاحمر مقدار اداء ثلاث ركعات . ونقل عن المبسوط انه حكى عن بعض علمائنا قولاً بامتداد وقت المغرب والعشاء الى طلوع الفجر . وقال في المدارك : والمعتمد امتداد وقت الفضيلة الى ذهاب الشفق والاجزاء للمختار الى ان يبقى للانتهاء قدر العشاء والمضطر الى ان يبقى قدر ذلك من الليل وهو اختيار المصنف في المعتبر . اقول : الظاهر ان اول من ذهب صريحاً الى امتداد العشاءين الى طلوع الفجر للمضطر هو المحقق في المعتبر وتبعه صاحب المدارك وشيخه ، وقد تبعه في هذا القول جملة ممن تأخر عنه كما هي عادتهم غالباً .

اقول : والسبب في اختلاف هذه الاقوال اختلاف الاخبار الواردة في المقام واختلاف ما ادت اليه الافكار فيها والافهام ، ونحن نبسط الاخبار اولا كما هي قاعدتنا في الكتاب ثم نردفها بما يزيل عنها ان شاء الله تعالى نقاب الارتباب :

ومنها — ما رواه الشيخ في التهذيب عن عبيد بن زرارة عن ابي عبد الله (عليه السلام) (١) قال : « اذا غربت الشمس فقد دخل وقت الصلاتين الى نصف

الليل إلا ان هذه قبل هذه .

وعن داود بن فرقد عن بعض اصحابنا عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (١) قال : « اذا غابت الشمس فقد دخل وقت المغرب حتى يمضي مقدار ما يصلي المصلي ثلاث ركعات فاذا مضى ذلك فقد دخل وقت المغرب والعشاء الآخرة حتى يبقى من انتصاف الليل مقدار ما يصلي المصلي اربع ركعات فاذا بقي مقدار ذلك فقد خرج وقت المغرب وبقي وقت العشاء الآخرة الى انتصاف الليل » .

وعن اسماعيل بن مهران (٢) قال : « كتبت الى الرضا ( عليه السلام ) ذكر اصحابنا انه اذا زالت الشمس فقد دخل وقت الظهر والعصر واذا غربت دخل وقت للغرب والعشاء الآخرة إلا ان هذه قبل هذه في السفر والحضر وان وقت المغرب الى ربع الليل ؟ فكتب كذلك الوقت غير ان وقت المغرب ضيق وآخر وقتها ذهاب الحمرة ومصيرها الى البياض في افق المغرب » والمراد - والله سبحانه وقائله اعلم - ان وقت المختار ضيق ولما المضطر والمسافر فوسع كما يظهر من غيره .

وعن ابي بصير عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (٣) قال : « وقت المغرب حين تغيب الشمس » وعن اسماعيل بن جابر في الوثائق عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (٤) قال : « سألت عن وقت المغرب قال ما بين غروب الشمس الى سقوط الشفق » .

وقد تقدم قريباً (٥) في صحيحة بكر بن محمد الازدي تحديد اول الوقت برؤية الكوكب ثم قال (عليه السلام) : « هذا اول الوقت وآخر ذلك غيوبة الشفق ... الحديث » وفي صحيحة زرارة والفضيل عن ابي جعفر ( عليه السلام ) (٦) « ووقت فوتها سقوط الشفق » وفي رواية زرارة عن ابي جعفر ( عليه السلام ) (٧) « وآخر وقت

(١) الوسائل الباب ١٧ من المواقيت (٢) الوسائل الباب ١٧ و ١٨ من المواقيت

(٣) و(٤) الوسائل الباب ١٦ من المواقيت (٥) ص ١٧٢

(٦) الوسائل الباب ١٨ من المواقيت (٧) الوسائل الباب ١٠ من المواقيت

المغرب ايا ب الشفق فاذا آب الشفق دخل وقت العشاء .

وعن عبدالله بن منان عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (١) قال : « وقت المغرب من حين تغيب الشمس الى ان تشتبك النجوم » .

وعن عمر بن يزيد في الصحيح عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (٢) قال : « وقت المغرب في السفر الى ربيع اليل » ونحوه مروى في الكافي ايضاً بسند غير نقي .

ومارواه في الكافي في الصحيح عن عمر بن يزيد (٣) قال : « قال ابو عبدالله ( عليه السلام ) وقت المغرب في السفر الى ثلث اليل » قال في الكافي : وروى ايضاً الى نصف اليل .

ومارواه في التهذيب في الموق في ابي بصير ورواه في الفقيه عن ابي بصير (٤) قال : « قال ابو عبدالله ( عليه السلام ) انت في وقت من المغرب في السفر الى خمسة اميال من بعد غروب الشمس » .

وعن محمد بن علي الحلبي في الصحيح عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (٥) قال : « لا بأس ان تؤخر المغرب في السفر حتى يغيب الشفق ، ولا بأس ان تعجل العتمة في السفر قبل ان يغيب الشفق » .

وعن اسماعيل بن جابر (٦) قال : « كنت مع ابي عبدالله ( عليه السلام ) حتى اذا بلغنا بين العشاءين قال يا اسماعيل امض مع الثقل والعيال حتى الحفك وكان ذلك عند سقوط الشمس فكرهت ان انزل واصلي وادع العيال وقد امرني ان اكون معهم فسررت ثم لحقتي ابو عبدالله ( عليه السلام ) فقال يا اسماعيل هل صليت المغرب بعد ؟ فقلت لا . فنزل عن دابته فاخذني واطام وصلى المغرب وصليت معه »

(١) رواه في الوسائل في الباب ١٦ من ابواب المواقيت

(٢) و(٣) و(٤) و(٥) الوسائل الباب ١٩ من المواقيت

(٥) الوسائل الباب ٢٢ من المواقيت . والراوي عنه ( ح ) هو عبيد الله ومحمد يروي عنه

وكان من الموضع الذي فارقه فيه الى الموضع الذي لحقني ستة اميال .  
وعن القاسم بن سالم عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (١) قال : « ذكر ابو الخطاب  
فلعله ثم قال انه لم يكن يحفظ شيئاً ، حدثه ان رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) غابت  
له الشمس في مكان كذا وكذا وصلى المغرب بالشجرة وبينهما ستة اميال فاخبرته بذلك في  
السفر فوضعه في الحضرة . »

وعن علي بن يقطين في الصحيح (٢) قال : « سألت عن الرجل تدركه صلاة  
المغرب في الطريق أيؤخرها الى ان يغيب الشفق ؟ قال لا بأس بذلك في السفر فاما في  
الحضر فدون ذلك شيئاً » اقول : يعني قبل غيوبة الشفق بقليل .

وعن جميل بن دراج في الموثق (٣) قال : « قلت لابي عبدالله ( عليه السلام )  
ما تقول في الرجل يصلي المغرب بعد ما يسقط الشفق ؟ فقال لعله لا بأس . قلت فالعشاء  
الآخرة قبل ان يسقط الشفق ؟ فقال لعله لا بأس . »

وعن عمر بن يزيد (٤) قال : « قلت لابي عبدالله ( عليه السلام ) اكون مع  
هؤلاء وانصرف من عندهم عند المغرب قاصراً بالمساجد فاقامت الصلاة فان انا نزلت  
اصلي معهم لم استمكن من الاذان والاقامة وافتتاح الصلاة ؟ فقال إئت منزلك وانزع  
ثيابك وان اردت ان تتوضأ فتوضأ وصل فانك في وقت الى ربيع الليل . »

وعن عمر بن يزيد في الصحيح (٥) قال : « قلت لابي عبدالله ( عليه  
السلام ) اكون في جانب المصر فتحضر المغرب وانا اريد المنزل فان اخرت الصلاة  
حتى اصلي في المنزل كان امكن لي وادركني المساء فاصلي في بعض المساجد ؟  
فقال صل في منزلك . »

وعن عمر بن يزيد (٦) قال : « سألت ابا عبدالله ( عليه السلام ) عن وقت

(١) رواه في الوسائل في الباب ١٨ من ابواب المواقيت

(٢) و(٣) و(٤) و(٥) و(٦) الوسائل الباب ١٩ من المواقيت

المغرب ؟ فقال اذا كان ارفع بك وامكن لك في صلاتك وكنت في حوائجك فلك ان تؤخرها الى ربع الليل . فقال قل لي وهو شاهد في بلده .

وعن داود الصرمي (١) قال : « كنت عند ابي الحسن الثالث ( عليه السلام ) فجلس يحدث حتى غابت الشمس ثم دعا بشمع وهو جالس يتحدث فلما خرجت من البيت نظرت وقد غاب الشفق قبل ان يصلي المغرب ثم دعا بالماء فتوضأ وصلى » اقول : قد تقدم قرياً محمود في حديث اسماعيل بن همام انه رأى الرضا ( عليه السلام ) كذلك ، وقد حملها الشيخ في التهذيب على حال الضرورة واستند الى اخبار عمر بن يزيد المذكورة ، وهو جيد في مقام الجمع وان كان فيه نوع بعد .

وعن عمار بن موسى في الموثق عن ابي عبد الله ( عليه السلام ) (٢) قال : « سأله عن صلاة المغرب اذا حضرت هل يجوز ان تؤخر ساعة ؟ قال لا بأس ان كان صائماً افطر وان كانت له حاجة فضاها ثم صلى » .

فهذه جملة من الاخبار الواردة في هذا المضمار والمفهوم منها ان الوقت بالنسبة الى المغرب ثلاثة اقسام : الاول الى مغيب الشفق والثاني الى ربع الليل او ثلثه والثالث الى ما قبل الانتصاف بقدر العشاء ، والجمع بينها يقتضي حل الوقت الاول على الفضيلة او الاختيار على الخلاف المتقدم ، وقد عرفت ان الثاني هو الظاهر من الاخبار واليه ايضاً تشير اخبار هذه المسألة كما لا يخفى على المتأمل في مضامينها ، والوقت الثاني على الاجزاء كما هو المشهور او الاضرار كما هو المختار ، والثالث كسابقه إلا انه للاشد ضرورة كنوم ونسيان وحيز ونحوها على المختار او الاجزاء وان كان تضييعاً على القول الآخر اذا عرفت ذلك فاعلم ان السيد السند ( قدس سره ) في المدارك - بعد ان ذكر القول الذي قدمنا نقله عنه واختاره من امتداد وقت الفضيلة الى ذهاب الشفق والاجزاء للمختار الى ان يبقى للانتصاف قدر العشاء والمضطر الى ان يبقى قدر ذلك من

الليل - استدلل عليه فقال : لنا على الحكم الاول صحيحة اشماعيل بن جابر ثم ذكر موثقة اشماعيل التي قدمناها - ووصفه لما بالصحة الظاهر انه سهو منه ( قدس سره ) فان في طريقها الحسن بن محمد بن سماعة كما لا يخفى على من راجع التهذيب - ثم صحيحة طي بن يقطين المتقدمة ، ثم قال : وهما محمولان اما على وقت الفضيلة او الاختيار اذ لا قائل بان ذلك آخر الوقت مطلقاً ، والدليل على ارادة الفضيلة قوله ( عليه السلام ) ( ١ ) في صحيحة ابن سنان « لكل صلاة وقتان واول الوقتين افضلها » وظهور تناول الروايات المتضمنة لامتداد الوقت الى الانتصاف للمختار وغيره ، وامتداد وقت المضطر الى آخر الليل على ما سنبينه فلا يمكن حمل روايات الانتصاف عليه . ولنا على الحكم الثاني اعني امتداد وقت الاجزاء المختار الى ان يبقى للانتصاف قدر العشاء قول ابي جعفر ( عليه السلام ) في صحيحة زرارة ( ٢ ) « في ما بين زوال الشمس الى غسق الليل اربع صلوات ضماهن الله تعالى وبينهن ووقتهن وغسق الليل انتصافه » ثم نقل صحيحة عبيد بن زرارة ومرسلة داود بن فرقد ، الى ان قال . ولنا على الحكم الثالث اعني امتداد وقتها للمضطر الى ان يبقى من الليل قدر العشاء ما رواه الشيخ في الصحيح عن عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) ( ٣ ) قال : « ان نام رجل او نسي ان يصلي المغرب والعشاء الآخرة فان استيقظ قبل الفجر قدر ما يصليها كليهما فليصلها فان خاف ان تفوته احدهما فليبدأ بالعشاء وان استيقظ بعد الفجر فليصل الصبح ثم المغرب ثم العشاء قبل طلوع الشمس » واجاب العلامة ( قدس سره ) في المنتهى عن هذه الرواية بحمل القلبية على ما قبل الانتصاف ، وهو بعيد جداً ولكن لو قيل باختصاص هذا الوقت بالنائم والناسي كما هو مورد الخبر كان وجهاً قوياً . انتهى .

اقول : فيه ( اولاً ) ان ما ذكره دليلاً على ارادة الفضيلة دون الاختيار من

( ١ ) الوسائل الباب ٣ من المواقيت ( ٢ ) الوسائل الباب ٢ من اعداد الفرائض

( ٣ ) رواه في الوسائل الباب ٦٢ من ابواب المواقيت

الصحيحين المذكورين مردود بما قدمنا تحقيقه من عدم ظهورهما في الدلالة ، ولا يخفى على المتأمل في ما قدمناه من الأخبار ظهور دلالتها على ان التأخير عن غيبوبة الشفق إنما هو في مقام العذر كالسفر والحوائج ونحوهما ، ومنها صحيحة علي بن يقطين التي ذكرها فأنها دلت على نفي البأس في السفر المؤذن بثبوته في الحضر كما اشار اليه ذيل الخبر المذكور وقوله في موثقة جميل بعد قول السائل : يصلي المغرب بعد سقوط الشفق ؟ « لعله لا بأس » ونحوهما غيرهما مما تقدم .

و ( ثانياً ) — ان ما استدلل به على الحكم الثاني من قول ابي جعفر (عليه السلام) في صحيحة زرارة « ففي ما بين زوال الشمس .. الى آخره » فقد اعترضه الفاضل الحراساني في الذخيرة — مع انه من التابعين له في هذه المسألة وغيرها غالباً — بما صورته : وفيه نظر لانه لا يمكن حمل الخبر على ان مجموع الوقت وقت لمجموع الصلوات الاربع إلا بارتكاب النخعيين وليس الحمل على ان المجموع وقت المجموع ولو على سبيل التوزيع ابعده منه . انتهى .

و ( ثلثاً ) — ان ما استدلل به على الحكم الثالث من صحيحة عبدالله بن سنان فانه محل نظر كما سيظهر لك ان شاء الله تعالى .

وينبغي ان يعلم اولاً ان الاخبار الدالة على هذا القول ليست منحصرة في الصحيحة التي ذكرها كما ربما يتوهم بل هنا اخبار عديدة إلا انها مشتركة في ضعف السند باصطلاحه ، ولعله لهذه العلة اقتصر على هذه الرواية لصحة سندها او انه لم يطلع على تلك الاخبار وقت التأليف وإلا لعدّها من المؤيدات كما هي قاعدته في غير موضع ولعله الاقرب .

ومن الاخبار المشار اليها رواية عبيد بن زرارة عن ابي عبدالله (عليه السلام) (١) قال : « لا تفوت الصلاة من اراد الصلاة لا تفوت صلاة النهار حتى تغيب الشمس



ولا صلاة الليل حتى يطلع النجم ولا صلاة الفجر حتى تطلع الشمس .  
ورواية ابي بصير عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (١) قال : « ان نام الرجل ولم يصل صلاة المغرب والعشاء او نسي فان استيقظ قبل الفجر قدر ما يصلها كليهما فليصلها وان خشي ان فوته احدهما فليبدأ بالعشاء الآخرة ... الحديث » .  
ورواية عبدالله بن سنان عنه ( عليه السلام ) (٢) قال : « اذا طهرت المرأة قبل غروب الشمس فلتصل الظهر والعصر وان طهرت من آخر الليل فلتصل المغرب والعشاء »  
ورواية داود الزجاجة عن ابي جعفر ( عليه السلام ) (٣) قال : « اذا كانت المرأة حائضاً فطهرت قبل غروب الشمس صلت الظهر والعصر وان طهرت من آخر الليل صلت المغرب والعشاء الآخرة » .  
ورواية عمر بن حفظة عن الشيخ ( عليه السلام ) (٤) قال : « اذا طهرت المرأة قبل طلوع الفجر صلت المغرب والعشاء وان طهرت قبل ان تغيب الشمس صلت الظهر والعصر » .  
ورواية ابي الصباح السككاني عن الصادق ( عليه السلام ) (٥) قال : « اذا طهرت المرأة قبل طلوع الفجر صلت المغرب والعشاء وان طهرت قبل ان تغيب الشمس صلت الظهر والعصر » .

هذا ما وقفت عليه من الاخبار التي تصلح لان تكون مستنداً لهذا القول ، والظاهر عندي ان هذه الاخبار انما خرجت مخرج التقية فلا تصلح للاعتماد عليها في تأسيس حكم شرعي ، ولي على ذلك وجوه :

( الاول ) قوله عز شأنه : « افم الصلاة لملوك الشمس الى غسق الليل وقران الفجر » (٦) وجه الدلالة ما ورد عن اصحاب البيت الذي نزل ذلك القرآن فيه فهم

(١) المروية في الوسائل في الباب ٦٢ من المواقيت

(٢) و(٣) و(٤) و(٥) الوسائل الباب ٤٩ من الحيض

(٦) سورة بني اسرائيل ، الآية ٨٠

اعرف الناس بظاهره ومخفيه من ان هذه الآية قد جمعت الاوقات كلها فروى المشايخ الثلاثة والعباشي في تفسيره باسانيدهم الصحيحة عن الباقر ( عليه السلام ) (١) « انه سئل عما فرض الله من الصلوات فقال خمس صلوات بالليل والنهار . فقيل هل مما هن الله تعالى وبينهن في كتابه ؟ قال نعم قال الله تعالى لنبيه ( صلى الله عليه وآله ) « اقم الصلاة لدلوك الشمس الى غسق الليل » ودلوكها زوالها في ما بين دلوك الشمس الى غسق الليل اربع صلوات مما هن الله تعالى وبينهن ووقتهن وغسق الليل انتصافه ، ثم قال وقرآن الفجر ان قرآن الفجر كلن مشهوداً . فهذه الخامسة » وفي رواية عبيد بن زرارة عن ابي عبد الله ( عليه السلام ) (٢) « في قوله تعالى : اقم الصلاة لدلوك الشمس الى غسق الليل . قال ان الله تعالى افترض اربع صلوات اول وقتها من زوال الشمس الى انتصاف الليل ، الى ان قل ومنها صلاتان اول وقتها من غروب الشمس الى انتصاف الليل إلا ان هذه قبل هذه » وروى العياشي عنهما ( عليهما السلام ) (٣) « ان هذه الآية جمعت الصلوات كلها ودلوك الشمس زوالها وغسق الليل انتصافه ، وقال انه ينادي مناد من السماء كل ليلة اذا انتصف الليل : من رقد عن صلاة العشاء في هذه الساعة فلا نامت عيناه .. الحديث » ومن ذلك يعلم ان الوقت الزائد على هذا المقدار المذكور في الآية للعشاء ين خارج عن الاوقات المحدودة في القرآن وكل ما خالف القرآن يضرب به عرض الحائط كما استفاضت به اخبارهم ( عليهم السلام ) من عرض الاخبار على القرآن فيؤخذ بما وافقه وما خالفه يضرب به عرض الحائط (٤) .

( الثاني ) ان الاخبار الواردة في الاوقات على تعددها وانتشارها لم يتضمن شي من الاشارة الى هذا الوقت فضلاً عن التصريح به وقد عرفت وستعرف اشتغالها

(١) الوسائل الباب ٢ من اعداد الفرائض (٢) الوسائل الباب ١٠ من المواقيت

(٣) المستدرک الباب ١٤ من المواقيت

(٤) الوسائل الباب ٩ من صفات القاضى وما يقضى به

على جملة الاوقات اختيارها وضرورتها ، وغاية ما دلت عليه بالنسبة الى العشاءين امتدادها الى الانتصاف وهو غاية الاضرار او الاجزاء ، فلو كان هذا وقت آخر لاشير اليه في شيء منها ،

( الثالث ) انه من القواعد المقررة والضوابط المأثورة المعتبرة عن اهل البيت ( عليهم السلام ) عرض الاخبار عند الاختلاف بل مطلقاً على مذهب العامة والاخذ بخلافه (١) والاخبار التي قدمناها مع مخالفتها لظاهر القرآن كما عرفت موافقة لمذهب العامة لان ذلك مذهب أئمتهم الاربعة على اختلاف بينهم في ذلك . فبعض منهم جعل هذا الوقت وقتاً للمضطر كما ذهب اليه المحقق والسيد السند ومن تبعهما ، وحكى هذا القول في الاعتبار عن الشافعي واحمد (٢) وبعضهم جعله وقتاً للمختار ، ونقله في المعتبر عن ابي حنيفة ومالك (٣) ونظير هذه الروايات التي اسلفناها في الحائض قد ورد ايضاً من طريقهم من امتداد وقتها الى قبل الغروب يسير جداً بالنسبة الى الظهريين والى قبل الفجر يسير بالنسبة الى العشاءين ، قال في المعتبر : قل الشافعي ومالك واحمد اذا طهرت قبل الغروب لزما الغريبتان ، ولو طهرت قبل الفجر لزما المغرب والعشاء ، لما رواه الاثرم وابن المنذر باسنادهما عن عبد الرحمن بن عوف وعبد الله بن عباس انها قالوا في الحائض تطهر قبل طلوع الفجر بركعة تصلي المغرب والعشاء واذا طهرت قبل غروب الشمس صلت الظهر والعصر جميعاً . وعن احمد ان القدر الذي يتعلق به الوجوب ادراك تكبيرة

(١) الوسائل الباب ٩ من صفات القاضى وما يقضى به

(٢) كما في الوجيز للزراي الشافعي ج ١ ص ٢٠ والمغنى لابن قدامة الحنبلي ج ١ ص ٣٨٤

(٣) في البدائع فقه الحنفية ج ١ ص ١٢٤ وآخر العشاء حين يطلع الفجر عندنا

واوله حين يغيب الشفق وهو الياض ، وفي الفقه على المذاهب الاربعة ج ١ ص ١٥٧ « عند المالكية اول العشاء الاختيارى حين يغيب الشفق الاحمر الى ثلث الليل والضروري بعد ذلك الى ان يبقى من طلوع الشمس ما لا يسع إلا ركعتي الصبح ، »

الاحرام ، وعن الشافعي قدر ركة لانه القدر الذي روى عن عبدالرحمان وابن عباس (٢) ثم استدل في المعبر على بطلان ما ذهبوا اليه واطال ، الى ان قال : وما ذكره الجمهور من قصة عبدالرحمان وابن عباس لا حجة فيه لجواز ان يكون ما قالاه اجتهداً ، على انا نحمل ذلك على الاستحباب وقد روى في اخبار اهل البيت ( عليهم السلام ) ما يائنه ، ثم نقل رواية ابي الصباح ورواية عبيد بن زرارة (٣) ورواية عمر بن حفظة . وظاهره كما ترى حل هذه الروايات على الاستحباب تفصيلاً من الاشكال الوارد في المقام وهو التكليف بعبادة في وقت لا يسعها كما ذهب اليه العامة ، هذا كلامه في مبحث الحيض ، وفي مبحث الاوقات استند اليها في الدلالة على امتداد وقت المضطر الى قبل الفجر واتخذ مذهباً مع مخالفة رواياتهم . كما عرفت . لجملة روايات الاوقات الواردة في الباب ومضادتها لآيات الكتاب وموافقتها له كما كشفنا عنه نقاب الابهام والارتباب . وبالجملة فان كلامه في مبحث الحيض مخالف لكلامه في مبحث الاوقات ، وظهور التقية في الاخبار المذكورة ومخالفة ظاهر الكتاب مما لا مجال لانكاره فلا وجه للاعتماد عليها . والعجب كل العجب منهم ( قدس الله ارواحهم ونور اشباحهم ) انه مع استفاضة الاخبار بهاتين القاعدتين كيف النوما في جميع ابواب الفقه وعكفوا في مقابلتها على قواعد لم يرد بها سنة ولا كتاب ؟ ولا سيما ما تكرر في كلامهم من الجمع بين الاخبار بالحل على السكراة والاستحباب ، ولم ار من تنبه الى بعض ما ذكرناه في هذا المقام سوى شيخنا الشهيد الثاني في كتاب روض الجنان حيث قال بعد نقل الخلاف في المسألة : وللاصحاب ان يحملوا الروايات الدالة على الامتداد الى الفجر على التقية لطباق الفقهاء الاربعة عليه وان اختلفوا في كونه آخر وقت الاختيار او الاضطرار (٣) وهو محل حسن في الخبرين المتعارضين اذا امكن حل احدهما عليها كما ورد به النص عنهم ( عليهم السلام ) (٤) .

(١) كما في المغني ج ١ ص ٣٩٦ (٢) الصحيح ( عبدالله بن سنان )

(٣) التعليق ٢ و ٣ ص ١٨٥ (٤) الوسائل الباب ٩ من صفات القاضي وما يقضي به

( الرابع ) — الاخبار الدالة على ذم النائم عن صلاة العتمة الى الانتصاف وامره بالقضاء بعد الانتصاف وامره بصيام ذلك اليوم عقوبة وامره بالاستغفار ، فمن ذلك الخبر المتقدم نقله عن النيسابري في الوجه الاول ، ومنها ما رواه الصدوق مرسل عن ابي جعفر ( عليه السلام ) (١) قال : « ملك موكل بقول من بات عن العشاء الآخرة الى نصف الليل فلا انام الله عينه » ورواه في كتاب العلل مسنداً في الصحيح عن صفوان بن يحيى عن موسى بن بكر عن زرارة عن ابي جعفر ( عليه السلام ) (٢) إلا ان فيه « من نام عن العشاء » وهو اظهر . وروى الشيخ بسنده الى ابي بصير عن ابي عبد الله ( عليه السلام ) (٣) في حديث قال : « وانت في رخصة الى نصف الليل وهو غسق الليل فاذا مضى الغسق نادى ملكك : من رقد عن صلاة المكتوبة بعد نصف الليل فلا رقدت عيناه » ونحوه في كتاب المجالس وكتاب المحاسن . وفي اللؤلؤ عن الحلبي عن ابي عبد الله ( عليه السلام ) (٤) قال : « العتمة الى ثلث الليل او الى نصف الليل وذلك التضييع » وروى الصدوق في الفقيه مرسل (٥) قال : « وروى في من نام عن العشاء الآخرة الى نصف الليل انه يقضي ويصوم دائماً عقوبة وانما وجب ذلك لنومه عنها الى نصف الليل » قال المحدث الكاشاني في ابواب الاوقات من الوافي : ستأتي هذه الرواية مسندة في كتاب الصيام (٦) وفي الصحيح عن عبد الله بن مسكان رفعه الى ابي عبد الله ( عليه السلام ) (٧) قال : « من نام قبل ان يصلي العتمة فلم يستيقظ حتى يمضي نصف الليل فليقض صلاته ويستغفر الله » وفي الصحيح عن عبد الله بن المغيرة عن من حدثه عن ابي عبد الله ( عليه السلام ) (٨) « في رجل نام عن العتمة فلم يقم إلا بعد انتصاف الليل ؟ قال بصليها ويصوم دائماً » وقد ذهب الى وجوب الصوم هنا المرتضى ( رضي الله عنه ) مدعي الاجماع عليه

(١) و(٢) و(٣) و(٤) و(٥) و(٦) الوسائل الباب ٢٩ من المواقيت

(٣) الوسائل الباب ١٧٣ من المواقيت (٤) الوسائل الباب ١٧ من المواقيت

(٦) رواه في الوسائل في الباب ٢٩ من ابواب المواقيت

وتبعه العلامة ، وهو الظاهر من الصدوق في الفقيه حيث رواه وذكر وجوب ذلك ، وهو اما من كلامه فيكون صريحاً في كونه مذهباً له او يكون من الرواية فيكون ظاهره ذلك ولم أقف على من نسب ذلك اليه مع ان الكلام على كلا الوجهين ظاهر الدلالة عليه ، ومن ذلك يظهر لك انه لو كان الوقت ممتداً شرعاً بالنسبة الى المضطر الى طلوع الفجر وان الصحيحة التي اعتمدها في المدارك وامثالها من الاخبار التي ذكرناها كذلك انما خرجت هذا المخرج لم يترتب على التأثم عنها الى الانتصاف ما تضمنته هذه الاخبار من الذم والعناء عليه والقضاء الذي هو شرعاً عبارة عن فعل الشيء خارج وقته والصوم عقوبة والاستغفار سيما ان التأثم غير مخاطب حال النوم ، فكيف يترتب عليه ما ذكر ووقته تمتد الى الفجر لمسكن العذر ؟ وبما ذكرناه من هذه الوجوه الظاهرة البيان الساطعة البرهان يظهر لك ما في كلام اولئك الاعيان من النظر الناشئ عن عدم التأمل حقه في الاخبار والخروج عن القواعد المقررة عن الأئمة الاطهار الابرار ( صلوات الله عليهم آباء الابل واطراف النهار ) والله العالم .

( الخامس ) — ان مقتضى ما ذكرناه — كما قدمنا نقله عن المدارك — ان للمغرب وقتاً ثلاثاً : وقت الفضيلة وهو الى ذهاب الشفق ووقت الاجزاء الى انتصاف الليل ووقت المضطر الى الفجر ، والروايات قد استفاضت بان لكل صلاة وقتين واول الوقتين افضلها كما تقدم شطر منها ، وهذان الوقتان — بناء على المشهور كما تقدم تحقيقه — الأول منها للفضيلة والثاني للاجزاء وعلى القول الآخر الاول للمختار والثاني لاصحاب الاعذار والاضطرار ، وهذا — بحمد الله سبحانه — ظاهر من الاخبار وكلام علمائنا الابرار لا يقبل الانكسار فالحول بالوقت الثالث خارج عن ذلك ، وجعل الثاني للاجزاء والثالث للاضطراب خارج عما تقرر في الاخبار في سائر الاوقات ، اذ وصف الثاني بكونه وقت اجزاء كما هو المشهور او وقت اضطرار كما هو القول الآخر يرجع الى امر واحد والتغاير انما هو بالاعتبار لانها وقتان متعددان . وبالجمله فما ذكرناه مجرد تخريج لما توهموه من العمل بظواهر

هذه الأخبار وسموه بهذه التسمية . والله العالم .

( المسألة العاشرة ) — المشهور بين الاصحاب ( رضوان الله عليهم ) ان اول وقت العشاء اذا مضى من غروب الشمس قدر ثلاث ركعات واليه ذهب السيد المرتضى والشيخ في الاستبصار والجل وابن بابويه وابن الجنييد وابو الصلاح وابن الفراج وابن زهرة وابن ادريس ومن تأخر عنه ، ونسب العلامة في المنتهى الى ابن ابي عقيل ايضاً مع انه في المختلف نسب اليه القول الآتي ، وقال الشيخان اول وقتها غيبوبة الشفق ونسب في المختلف الى ابن ابي عقيل وسار ، وهو احد قول المرتضى على ما نقله بعض الاصحاب ايضاً احتج جملة من الاصحاب على القول المشهور بجملة من الاخبار : منها - ما رواه الصدوق في الفقيه عن زرارة في الصحيح عن ابي جعفر ( عليه السلام ) (١) قال : « اذا غابت الشمس دخل وقتان المغرب والعشاء الآخرة » .

وما رواه الشيخ في الصحيح عن عبيد بن زرارة عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (٢) في حديث قال : « ومنها صلاتان اول وقتها من غروب الشمس الى انتصاف الليل إلا ان هذه قبل هذه » .

وعن عبيد بن زرارة عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (٣) قال : « اذا غربت الشمس فقد دخل وقت الصلاتين إلا ان هذه قبل هذه » .

وعن عبيد بن زرارة عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (٤) قال : « اذا غربت الشمس فقد دخل وقت الصلاتين الى نصف الليل إلا ان هذه قبل هذه » .

وما رواه الصدوق في الفقيه مرسل (٥) قال : « قال الصادق ( عليه السلام ) اذا غابت الشمس حل الافطار ووجبت الصلاة واذا صليت المغرب فقد دخل وقت العشاء الآخرة الى انتصاف الليل » .

(١) الوسائل الباب ٤ من المواقيت (٢) الوسائل الباب ١٠ من المواقيت

(٣) الوسائل الباب ١٧ من المواقيت (٤) و(٥) الوسائل الباب ١٦ من المواقيت

وما رواه في الكافي والتهذيب عن اسماعيل بن مهران قال : كتبت الى الرضا ( عليه السلام ) وقد تقدمت في صدر المسألة السابقة ، ورواية داود بن فرقد عن بعض اصحابنا عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) وقد تقدمت ثمة ايضاً .

وما رواه الشيخ في الموثق عن زرارة (١) . قل : « سألت ابا جعفر و ابا عبدالله (عليهما السلام) عن الرجل يصلي العشاء الآخرة قبل سقوط الشفق ؟ فقال لا بأس به » . واستدل في المدارك ايضاً على ذلك بما رواه الشيخ في الموثق عن عبيدالله وعمران ابني علي الحلبي (٢) قالوا « كنا نختصم في الطريق في الصلاة صلاة العشاء الآخرة قبل سقوط الشفق وكان منا من يضيق بذلك صدره فدخلنا على ابي عبدالله ( عليه السلام ) فسألناه عن صلاة العشاء الآخرة قبل سقوط الشفق فقال لا بأس بذلك » .

وفي الصحيح عن ابي عبيدة (٣) قال : « سمعت ابا جعفر ( عليه السلام ) يقول كان رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) اذا كانت ليلة مظلمة وريح ومطر صلى المغرب ثم مكث قدر ما يتنفل الناس ثم اقام مؤذنه ثم صلى العشاء ثم انصرفوا » .

وعن عبيد الله الحلبي عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (٤) قال : « لا بأس ان تؤخر المغرب في السفر حتى يغيب الشفق ، ولا بأس بان تعجل العتمة في السفر قبل ان يغيب الشفق » اقول : ومن هذا القبيل ما تقدم في موثقة جميل بن دراج (٥) من قوله : « قلت فالعشاء الآخرة قبل ان يسقط الشفق ؟ فقال لعله لا بأس » .

ثم قال في المدارك : وجه الدلالة انه لولا دخول وقت العشاء قبل ذهاب الشفق لجاز تقديمها عليه مطلقاً كما لا يجوز تقديم المغرب على الغروب .

احتج الشيخان - على ما نقله في المدارك والمختلف - بصحيفة الحلبي (٦) قال : « سألت ابا عبدالله ( عليه السلام ) متى تحجب العتمة ؟ قال اذا غاب الشفق والشفق الحمراء »

(١) و(٢) و(٣) و(٤) الوسائل الباب ٢٢ من المواقيت

(٥) ص ١٧٩ (٦) الوسائل الباب ٢٣ من المواقيت



وصحيحة بكر بن محمد عن أبي عبدالله ( عليه السلام ) في حديث قد تقدم (١) قال فيه « واول وقت العشاء ذهاب الحمرة وآخر وقتها الى غسق الليل يعني نصف الليل » وزاد في المختلف نقلا عنها ، ولان الاجماع واقع على ان ما بعد الشفق وقت العشاء ولا اجماع على ما قبله فوجب الاحتياط لئلا يصل قبل دخول الوقت . ولانها عبادة موقته فلا بد لها من ابتداء مضبوط وإلا لزم تكليف ما لا يطاق واداء المغرب غير منضبط فلا يناف به وقت العبادة . انتهى .

اقول : ظاهر كلاميهما ولا سيما مع ما ذكره هنا من الاحتجاج في المختلف ان مراد الشيخين ( طاب ثراه ) بما نقل عنها ان غيبوبة الشفق هو الوقت الحقيقي للعشاء وان صلاتها قبله كصلاة المغرب قبل الغروب والظهر قبل الزوال .

وهو عندي محل نظر من وجوه : ( اما اولا ) فمن البعيد بل المقطوع بطلانه عدم اطلاع الشيخين على الاخبار المتقدمة المستفيضة الدالة على دخول الوقتين بغروب الشمس إلا ان هذه قبل هذه ونحوها مما دل على جواز صلاة العشاء قبل غيبوبة الشفق ، وابتعد منه واشد بطلاناً اطراحها والغاؤها بالكلية بعد الوقوف عليها ولا يحمل لها على تقدير هذا القول بالمرّة .

( واما ثانياً ) فلان الشيخ في النهاية قد جوز تقديم العشاء قبل غيبوبة الشفق في السفر وعند الاعذار ، حيث قال بعد ان ذكر ان وقت العشاء الآخرة سقوط الشفق وآخره ثلث الليل : ويجوز تقديم العشاء الآخرة قبل سقوط الشفق في السفر وعند الاعذار ولا يجوز ذلك مع الاختيار . وقال الشيخ المفيد في المقنعة : ولا بأس بان يصلي العشاء الآخرة قبل مغيب الشفق عند الضرورات . وجوز في التهذيب تقديمها اذا علم او ظن انه ان لم يصل في هذا الوقت لم يتمكن منها بعده . وكلامه هنا يدل على كون هذا الوقت الذي نقل عنه في هذه المسألة انما اريد به الوقت الموظف لقوي الاختيار دون

ذوي الاعتذار وهذا هو الذي تنطبق عليه الاخبار الجارية في هذا المضمار ، فرجع كلاميها الى ان هذا الوقت للوظف لهم ليس لهم التقديم عليه إلا لعذر ، وجئنا فلا يرد عليه الاستدلال بما نقلناه عن المدارك من الاخبار فانها صريحة في اصحاب الاعتذار .

واما ما ذكره العلامة في المختلف من الادلة الاعتبارية فالظاهر انها من كلامه (قدس سره) كما هي قاعدته في الكتاب المذكور بناء على فهمه من كلام الشيخين للمعنى الذي اشرنا الى بطلانه وقد عرفت انه مما يجب القطع ببطلانه لما ذكرنا ، غاية الامر ان العشاء دون غيرها وفتين اضطراريين احدهما باعتبار المبدأ والآخر باعتبار المنتهى كما يأتي في المسألة الآتية ان شاء الله تعالى .

ثم انه على تقدير ما ذكرناه من حل كلام الشيخين على ان المراد بكون غيبوبة الشفق اول وقت العشاء الآخرة يعني وقت فضيلتها وانه لا تقدم على ذلك إلا لعذر كالسفر ونحوه فيجب حمل الاخبار التي استند اليها مما قدمنا ذكره على ذلك ايضاً ، إلا انه قد ورد في الاخبار ما يدل على الجواز من غير عذر ولا علة مثل وثقة زرارة المتقدمة هنا ، وما رواه الشيخ في الموثق الذي هو كالصحيح عن عبدالله بن بكير عن زرارة عن ابي عبدالله (عليه السلام) (١) قال : « صلى رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) بالناس الظهر والعصر حين زالت الشمس في جماعة ، من غير علة وصلى بهم المغرب والعشاء الآخرة قبل سقوط الشفق من غير علة في جماعة وانما فعل ذلك رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) ليتسع الوقت على امته » وعن اسحاق بن عمار (٢) قال : « سألت ابا عبدالله (عليه السلام) يجمع بين المغرب والعشاء في الحضر قبل ان يغيب الشفق من غير علة ؟ قال لا بأس » وما رواه الصدوق في الفقيه في الصحيح عن عبدالله بن سنان عن الصادق (عليه السلام) (٣) « ان رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) جمع بين الظهر والعصر باذان واقامتين وجمع بين المغرب والعشاء في الحضر من غير علة باذان واقامتين » ويؤيده

اطلاق ما رواه في التهذيب في الصحيح عن رهط : منهم - الفضيل وذرارة عن ابي جعفر ( عليه السلام ) (١) « ان رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) جمع بين الظهر والعصر وكذلك المغرب والعشاء الآخرة باذان واحد واقامتين » والظاهر حمل هذه الروايات على الرخصة كما يشير اليه قوله ( عليه السلام ) « وانما فعل ذلك رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) ... الى آخره » وان كان الافضل الانتظار الى غيبوبة الشفق وانه لا يقدم قبل ذلك إلا مع العذر كما تقدم في جملة من الاخبار ، وتطرق احتمال الحمل على التيمية الى روايات الشيخين قائم فان التأخير الى هذا الوقت وعدم الصلاة قبله مذهب العامة قديماً وحديثاً كما لا يخفى (٢) والله العالم .

( المسألة الحادية عشرة ) — المشهور بين الاصحاب (رضوان الله عليهم) ان وقت العشاء الآخرة يمتد الى نصف الليل وهو اختيار السيد المرتضى وابن الجنيد وسائر وابن زهرة وابن ادريس وجمهور المتأخرين ، وقال الشيخ المفيد آخره ثلث الليل وهو قول الشيخ في النهاية والجل والخلاف والاقتصاد ، وقال في المبسوط آخره ثلث الليل للمختار والمضطر نصف الليل ، وجعل في الخلاف والاقتصاد نصف الليل رواية ، وفي النهاية آخره ثلث الليل ولا يجوز تأخيرها الى آخر الوقت إلا لعذر وقد رويت رواية ان آخر وقت العشاء الآخرة يمتد الى نصف الليل والاحوط ما قدمناه . قال في المختلف بعد نقل ذلك : وهنا يدل على ان وقت المضطر عنده ثلث الليل . وقال ابن حمزة كقوله في المبسوط وقال ابن ابي عقيل اول وقت العشاء الآخرة مغيب الشفق والشفق الحرة لا البياض فان جاوز ذلك حتى دخل ربع الليل فقد دخل في الوقت الاخير وقد روى الى نصف الليل وقال ابن البراج كقول المفيد ، ونقل الشيخ في المبسوط عن بعض علمائنا ان آخره للمضطر طلوع الفجر ، ونقل عنه انه قال في موضع من كتاب الخلاف لا خلاف بين اهل

(١) رواه في الوسائل في الباب ٣٢ من ابواب المواقيت

(٢) كما في البدائع ج ١ ص ١٢٤ والفتاوى على المذاهب الاربعة ج ١ ص ١٥٧ .

العلم في أن أصحاب الاعتذار إذا أدرك أحدهم قبل طلوع الفجر الثاني مقدار ركعة أنه يلزمه العشاء الآخرة ، وقد تقدم في المسألة التاسعة اختيار المحقق وصاحب المدارك لهذا القول وتبعهما جملة من متأخري المتأخرين . والظاهر عندي هو امتداد وقت المضطر والمعتور إلى نصف الليل وغيرها إلى ثلث الليل أو ربه .

ومن أخبار المسألة صحيحة زرارة ورواية عبيد بن زرارة المتضمنتان لتفسير الآية وقد تقدمتا في الوجه الأول من الوجوه المتقدمة في المسألة التاسعة ، ومنها - رواية عبيد بن زرارة ومرسلة داود بن فرقد المتقدمتان أيضاً في صدر المسألة المذكورة . ومنها - صحيحة بكر بن محمد وقد تقدمت في المسألة الثامنة وفيها : « وأول وقت العشاء ذهاب الحمرة وآخر وقتها إلى غسق الليل يعني نصف الليل » ومارواه في الفقيه مرسلاً قال : قال الصادق ( عليه السلام ) وقد تقدمت في روايات المسألة العاشرة وفيها « وإذا صليت المغرب فقد دخل وقت العشاء الآخرة إلى انتصاف الليل » وروى في التهذيب عن المعلى بن خنيس عن أبي عبد الله ( عليه السلام ) ( ١ ) قال : « آخر وقت العتمة نصف الليل » وفي كتاب الفقه الرضوي ( ٢ ) « وآخر وقت العتمة نصف الليل وهو زوال الليل » وهذه الأخبار كلها دالة على الامتداد إلى نصف الليل مطلقاً .

ومنها - الروايات الواردة في نزول جبرئيل على رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) بتحديد الأوقات وهي موثقة معاوية بن وهب ورواية معاوية بن ميسرة ورواية المفضل بن عمر ورواية ذريح ( ٣ ) وقد اشترك الجميع في الدلالة على أنه أتاه في اليوم الأول في وقت العشاء حين سقط الشفق وفي اليوم الثاني حين ذهب ثلث الليل ثم قال له : « ما بين هذين الوقتين وقت » وفي رواية ذريح ( ٤ ) « وأفضل الوقت أوله » ثم قال قال رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) لولا أني أكره أن أشق على امتي لأخترتها إلى نصف الليل .

(١) رواه في الوسائل في الباب ١٧ من أبواب المواقيت (٢) ص ٢

(٣) ص ١٢٧ (٤) التهذيب ج ١ ص ٢٠٨ وفي الوسائل الباب ١٠ من المواقيت

وروى الشيخ في التهذيب في الصحيح عن عبدالله بن سنان (١) قال : « سمعت ابا عبدالله ( عليه السلام ) يقول اخر رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) ليلة من الليالي العشاء الآخرة ما شاء الله فخرج عمر فدخل الباب فقال يا رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) نام النساء نام الصبيان فخرج رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) فقال ليس لكم ان تؤذوني ولا تأمروني انما عليكم ان تسمعوا وتطيعوا » .

وعن ابي بصير في الموثق عن ابي جعفر ( عليه السلام ) (٢) قال : « قال رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) لولا اني اخاف ان اشق على امتي لاخرت العتمة الى ثلث الليل ، وانت في رخصة الى نصف الليل وهو غسق الليل فاذا مضى الغسق نادى ملكان من رقد عن صلاة المكتوبة بعد نصف الليل فلا رقت عيناه » ورواه في الكافي عن ابي بصير (٣) الى قوله « ثلث الليل » ثم قال الكليني « وروى الى ربيع الليل » . وروى الصدوق باسناده في الصحيح عن معاوية بن عمار (٤) في رواية « ان وقت العشاء الآخرة الى ثلث الليل » قال الصدوق : وكان الثلث هو الاوسط والنصف هو آخر الوقت .

وروى في كتاب العلل عن ابي بصير عن ابي جعفر ( عليه السلام ) (٥) قال : « قال رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) لولا ان اشق على امتي لاخرت العشاء الى نصف الليل » .

وعن ابي بصير عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (٦) قال : « قال رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) لولا نوم الصبي وعلة الضعيف لاخرت العتمة الى ثلث الليل » . وروى الشيخ في التهذيب في الموثق عن الحلبي عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (٧) قال : « العتمة الى ثلث الليل او الى نصف الليل وذلك التضييع » .

(١) و(٢) و(٣) و(٤) و(٥) و(٦) الوسائل الباب ٢١ من ابواب المواقيت

(٧) رواه في الوسائل في الباب ١٧ من ابواب المواقيت

وعن زرارة (١) قال : « سمعت ابا جعفر ( عليه السلام ) يقول كان رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) لا يصلي من النهار شيئاً حتى تزول الشمس ، الى ان قال ويصلي للمغرب حين تغيب الشمس فاذا غاب الشفق دخل وقت العشاء وآخر وقت المغرب اياب الشفق فاذا آب الشفق دخل وقت العشاء وآخر وقت العشاء ثلث الليل ... الحديث » وفي كتاب نهج البلاغة (٢) في كتاب كتبه امير المؤمنين ( عليه السلام ) الى امراء البلاد ، الى ان قال : « وصلوا بهم العشاء الآخرة حين يتوارى الشفق الى ثلث الليل » وروى الصدوق في كتاب الهداية مرسل (٣) قال : « قال الصادق ( عليه السلام ) اذا غابت الشمس فقد حل الافطار ووجبت الصلاة ووقت المغرب اضيق الاوقات وهو الى حين غيوبة الشفق ووقت العشاء من غيوبة الشفق الى ثلث الليل » .

وفي موضع آخر من كتاب الفقه الرضوي (٤) غير الموضع الذي قدمناه « ووقت العشاء الآخرة الفراغ من المغرب ثم الى ربع الليل وقد رخص للليل والمسافر فيها الى انتصاف الليل والمضطر الى قبل طلوع الفجر » .

هذا ما حضرني من الاخبار المتعلقة بالمسألة وهي - كما ترى - دائرة بين وقتين احدهما ذهاب ثلث الليل وثانيهما الى نصف الليل ، وطريق الجمع ما تقدم في غيرهما من الاوقات من جعل الاول لفضيلة كما هو المشهور او الاختيار كما هو القول الآخر والثاني للاجزاء او لاصحاب الاعذار والاضطرار كما هو ظاهر من سياق هذه الاخبار .

تنبيهان : ( الاول ) - قال شيخنا صاحب بحار الانوار في الكتاب المذكور بعد نقل جملة من اقوال المسألة كما قدمناه : ولعل الاقوى امتداد وقت الفضيلة الى ثلث الليل ووقت الاجزاء المختار الى نصف الليل ووقت المضطر الى طلوع الفجر فان اخر

(١) الوسائل الباب ١٠ من المواقيت (٢) شرح ابن ابى الحديد ج ٤ ص ١١٦

(٣) البحار ج ١٨ الصلاة ص ٦٠ (٤) ص ٧

المختار عن نصف الليل اثم ولكنه يجب عليه الاتيان بالعشاءين قبل طلوع فجر اداء ، الى ان قال ( فان قيل ) ظاهر الآية انتهاء وقت العشاءين بانتصاف الليل واذا اختلفت الاخبار يجب العمل بما يوافق القرآن ( قلنا ) اذا امكنا الجمع بين ظاهر القرآن والاخبار المتنافية ظاهراً فهو اولى من طرح بعض الاخبار ، وحل الآية على المختارين الذين هم جل المخاطبين وعمدتهم يوجب الجمع بينها وعدم طرح شيء منها . واما حل اخبار التوسعة على التقية كما فعله الشهيد الثاني ( قدس سره ) ، ثم نقل كلامه الذي قدمناه ثم قال فهو غير بعيد لكن اقوالهم لم تكن منحصرة في اقوال الفقهاء الاربعة وعندهم في ذلك اقوال منتشرة ، والحل على التقية انما يكون في ما اذا لم يكن محل آخر ظاهر به يجمع بين الاخبار وما ذكرناه جامع بينها . وبالحجة فالمسألة لا تخلو من اشكال والاحوط عدم التأخير عن تمتة الليل بعد التجاوز عن النصف وعدم التعرض للاداء والقضاء . انتهى ملخصاً .

اقول : فيه ( اولاً ) ان ما ذكره - من الحل وجمع به بين ظاهر الآية والاخبار المتنافية - ان سلم له في الآية بالنظر إلى ظاهرها لكنه لا يتم بالنظر الى الاخبار الواردة بتفسيرها كما تلوناها عليك آنفاً فان ظاهرها انحصار اوقات هذه الصلوات الاربع لجميع المكلفين من مختارين ومضطرين في ما بين الدلوك الى الغسق سيما ما اشتمل عليه ذيل رواية العياشي من قوله : « وقال انه ينادي مناد من السماء ... الى آخره » فانه ظاهر في خروج الوقت بالانتصاف حتى بالنسبة الى النائم واصحاب الاضطراب عنده كالنائم وشبهه وهذه صورة الحال فيهم كما ترى ولو كان لهذا الوقت اثر لاثير اليه في شيء منها ، وايضاً لا ريب في ان الامتداد الى الغسق بالنسبة الى العشاءين انما جرى على الامتداد الى الغروب في الظهري وان وقع مطوياً في الآية إلا ان اخبار تفسيرها نبت عليه والامتداد الاول انما هو للاجزاء والاضطراب والاعذار على القولين المتقدمين وهكذا الثاني فتخصيصه بالاجزاء كما ادعاه دون الاضطراب نظراً الى تلك الاخبار غير جيد ، نعم يدل على ما ذكره ما تقدم من كلامه ( عليه السلام ) في كتاب الفقه الرضوي إلا

ان الواجب حل قوله : « والمضطر الى قبل طلوع الفجر » على ما حملت عليه تلك الاخبار المتقدمة لما عرفت . على ان حكاه ( عليه السلام ) بالترخيص للعليل والمسافر في التأخير الى انتصاف الليل لا يوافق ما ذكره قانهم جعلوا التحديد الى نصف الليل للمختار وحلوه على الاجزاء كما عرفت وجعلوا وقت الامتداد الى الفجر وقتاً لاصحاب الاعذار والاضطرار فكلامه ( عليه السلام ) لا ينطبق على شيء من القولين كما ترى .

و ( ثانياً ) ما عرفت في ما تقدم من استفاضة الاخبار ان لكل صلاة وقتين ومقتضى ما ذكره ان لكل من صلاتي العشاء بين ثلاثة اوقات والاخبار بما ذكرناه مستفيضة و ( ثالثاً ) ان ما اشتملت عليه الاخبار التي ذكرناها في الوجه الرابع كما اوضحناه ثمة لا يجامع القول بهذا الوقت الذي توهموه .

و ( رابعاً ) ان اخبار العرض على مذهب العامة في مقام اختلاف الاخبار مطلقة وتخصيصها بما ذكره هنا وكذا ما اشتهر من تقديم الجمع بين الاخبار بالحمل على الاستحباب او الكراهة يحتاج الى دليل وليس فليس ، وما ادعاه من انتشار مذهب العامة ان صح فلاكثر والجمهور انما هو على القول بالامتداد الى الفجر كما عرفت من كلام المحقق في الاعتبار ومثله العلامة في المنتهى وان اختلفوا في التخصيص بنوي الاعذار او شمول ذلك لقوي الاختيار ، وقد ورد عنهم ( عليهم السلام ) انه مع اختلافهم تعرض الاخبار على ما عليه جمهورهم وبؤخذ بخلافه . وبالجملة فان كلامه ( قدس سره ) تبعاً لاولئك القائلين وتزيينه بما ذكره لا يخفى ما فيه كما لا يخفى على المتأمل النبيه .

( الثاني ) — قال في المدارك وربما ظهر من بعض الروايات عدم استحباب البادرة بالعشاء بعد ذهاب الشفق كرواية ابي بصير عن ابي جعفر ( عليه السلام ) (١) قال : « قال رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) لولا اني اخاف ان اشق على امتي ... الخبر » وقد تقدم ، ثم نقل صحيحة عبد الله بن سنان المتقدمة المتضمنة لمجيء عمر ودق الباب . وفيه عندي

(١) الرواية في الوسائل في الباب ٢١ من ابواب المواقيت



نظر وان كان قد تقدمه في ذلك الشهيد في الذكرى ، والوجه في ذلك ان غاية ما تدل عليه الرواية الاولى انه ( صلى الله عليه وآله ) اخبر انه لولا خوف المشقة على امته لجعل فضيلة العشاء في التأخير الى مضي ثلث الليل لكن لما كان فيه مشقة عليهم لم يفعله ولم يأمر به ، لان « لولا » تدل على انقضاء الشيء الذي هو الجزاء لثبوت غيره الذي هو الشرط ، وهذا لا يدل على استحباب التأخير الى ذلك المقدار حتى يكون منافياً لما دل على افضلية اول الوقت ، بل هو بالدلالة على خلافه شبه لانه ( صلى الله عليه وآله ) لم يشرعه ولم يأمر به وانما هو مجرد خبر أراد به اظهار الشفقة عليهم ويان سعة الشريعة وانها مبنية على السهولة والسماحة ، ولو استلزم هذا الكلام ما ذكره للزم على رواية نصف الليل كما تقدم في رواية العلل استحباب تأخير العشاء الى بعد الاتصاف الذي قد استفاضت الاخبار بخروج الوقت به ، وبالجملة فان الغرض من الخبر انما هو ما ذكرنا فلا دلالة فيه على استحباب التأخير ان لم يكن فيه دلالة على العدم ، نعم آخر الثلث هو آخر وقت الفضيلة او الاختيار على القولين المتقدمين وما بعده الى الاتصاف هو وقت الاجزاء على المشهور او ذوي الاعذار على المختار ، واما الرواية الثانية فالظاهر ان تأخيرها ( صلى الله عليه وآله ) تلك الليلة بخصوصها دون سائر الليالي انما كان لعذر ويشير الى ذلك قوله ( عليه السلام ) « ليلة من الليالي » لا ان ذلك كان مستمراً منه ( صلى الله عليه وآله ) حتى يتوهم منه ما ذكره ، وربما كان التناهم فيما فهموه من الخبر الاول الى انه لولا خوف المشقة لاوجب التأخير وجعل ذلك فرضاً واجباً عليهم ولكنه لاجل الرأفة بهم لم يوجبه وهو يوصى الى استحباب ذلك . وفيه ان حمل الخبر على الوجوب بعيد غاية البعد عن مفاد الاخبار المستفيضة المتكاثرة المتقدمة الصريحة بالدلالة في خروج وقتها بعد مضي قدر الثلث ولا سيما اخبار نزول جبرئيل بالاوقات الدالة على ان اول وقتها غيبة الشفق وآخرها حين يذهب ثلث الليل (١) إلا ان يقال انه كان يريد نسخ ذلك في هذه الفريضة بخصوصها

والاقرب انه انما اراد جعل ذلك وقت فضيلة لما لا وقت وجوب ولكنه لعله المذكورة لم يجعله . والله العالم .

( المسألة الثانية عشرة ) — لا خلاف بين الاصحاب ( رضوان الله عليهم ) بل كافة العلماء في ان اول وقت صلاة الصبح هو طلوع الفجر الثاني وهو المستطير في الافق اي المنتشر فيه الذي لا يزال في زيادة . ويقابله الفجر الاول وهو الذي يبدو كذنب السرحان مستدقا مستطिला الى فوق ، ويسمى هذا الكاذب لعدم دلالة على الصبح واقعا وذلك يسمى الصادق لصدقه عن الصبح .

والمستند في ما ذكرناه الاخبار المستفيضة ، ومنها — ما رواه ثقة الاسلام في الكافي عن علي بن مهزيار (١) قال : « كتب ابو الحسن بن الحسين الى ابي جعفر الثاني ( عليه السلام ) معي : جعلت فداك قد اختلف مولوك في صلاة الفجر ، فمنهم من يصلي اذا طلع الفجر الاول المستطيل في السماء ، ومنهم من يصلي اذا اعترض في اسفل الافق واستبان ولست اعرف افضل الوقتين فاصلي فيه فان رأيت ان تعلمني افضل الوقتين وتمده لي وكيف اصنع مع القمر والفجر لا يتبين معه حتى يحمر ويصبح وكيف اصنع مع النجم وما حد ذلك في السفر والحضر فعلت ان شاء الله تعالى ؟ فكتب بخطه وقرأته : الفجر يرحمك الله هو الخيط الابيض المعترض ليس هو الابيض صمدا فلا تصل في سفر ولا حضر حتى تتبينه فان الله تعالى لم يجعل خلقه في شبهة من هذا فقال : وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر ... » (٢) فالخيط الابيض هو المعترض الذي يحرم به الاكل والشرب في الصوم وكذلك هو الذي توجب به الصلاة . »

وما رواه الشيخ في التهذيب عن زرارة في الصحيح عن ابي جعفر ( عليه السلام ) (٣)

(١) و (٣) رواه في الوسائل في الباب ٢٧ من ابواب المواقيت

(٢) سورة البقرة ، الآية ١٨٣

قال : « كان رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) يصلي ركعتي الصبح وهي الفجر اذا اعترض الفجر وضاء حسناً » .

وعن علي بن عطية في الحسن عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (١) قال : « الصبح هو الذي اذا رأيته معترضاً كأنه يياض سورى » .

وعن هشام بن المهدي عن ابي الحسن الماضي ( عليه السلام ) (٢) قال : « سألت عن وقت صلاة الفجر فقال حين يعترض الفجر قتره مثل نهر سورى » .

وعن يزيد بن خليفة عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (٣) قال : « وقت الفجر حين يبدو حتى يضيء » الى غير ذلك من الاخبار الآتي جملة منها ان شاء الله تعالى في المقام .

وبالجملة فانه لا خلاف في الحكم المذكور فصا وفتوى وانما الخلاف في آخره فلهشهوران آخره طلوع الشمس وبه قال السيد المرتضى وابن الجنيد والشيخ المفيد وسائر واين البراج وابو الصلاح وابن زهرة وابن اديس وعليه جمهور المتأخرين ، وقال ابن ابي عقيل آخره للمختار طلوع الحرة الشرقية والمضطر طلوع الشمس وهو اختيار ابن حمزة ، وللشيخ قولان : احدهما كالتقول الاول ذهب اليه في الجمل والاقتصاد ، والثاني كذهب ابن ابي عقيل اختياره في المبسوط والخلاف .

والذي وقفت عليه من الاخبار المتعلقة بهذه المسألة ما رواه الشيخ عن زرارة عن ابي جعفر ( عليه السلام ) (٤) قال : « وقت صلاة الغداة ما بين طلوع الفجر الى طلوع الشمس » .

وعن عمار الساباطي في الموثق عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (٥) « في الرجل اذا غلبته عيناه او عاقه امر ان يصلي المكتوبة من الفجر ما بين ان يطلع الفجر الى

(١) و(٢) الوسائل الباب ٢٧ من المواقيت (٣) و(٤) الوسائل الباب ٢٦ من المواقيت

(٥) رواه في الوسائل في الباب ٢٦ و٣٠ من المواقيت

ان تطلع الشمس وذلك في المكتوبة خاصة فان صلى ركعة من الغداة ثم طلعت الشمس فليتم وقد جازت صلاته .

وعن عيّد بن زرارة عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (١) قال : « لا تفوت الصلاة من اراد الصلاة ، الى ان قال ولا صلاة الفجر حتى تطلع الشمس » .

وما رواه في الكافي في الصحيح او الحسن عن الحلبي عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (٢) قال : « وقت الفجر حين ينشق الفجر الى ان يتجلل الصبح السماء ولا ينبغي تأخير ذلك عمداً لكنه وقت لمن شغل او نسي او نام » .

وما رواه في التهذيب في الصحيح عن عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (٣) قال : « لكل صلاة وقتان واول الوقتين افضلها ووقت صلاة الفجر حين ينشق الفجر الى ان يتجلل الصبح السماء ولا ينبغي تأخير ذلك عمداً لكنه وقت لمن شغل او نسي او سها او نام ... الحديث » .

وما رواه الصدوق في الفقيه في الصحيح او الحسن عن عاصم بن حميد عن ابي بصير ليث المرادي (٤) قال : « سألت ابا عبدالله ( عليه السلام ) فقلت متى يحرم الطعام والشراب على الصائم وتحل الصلاة صلاة الفجر ؟ فقال اذا اعترض الفجر فكان كالقبطية البيضاء فثم يحرم الطعام على الصائم وتحل الصلاة صلاة الفجر . قلت أفلسنا في وقت الى ان يطلع شعاع الشمس ؟ قال هيهات اين يذهب بك ؟ تلك صلاة الصبيان » .

وروى الشيخ في التهذيب في الصحيح عن عاصم بن حميد عن ابي بصير المكفوف (٥) قال : « سألت ابا عبدالله ( عليه السلام ) عن الصائم متى يحرم عليه الطعام ؟ فقال اذا كان الفجر كالقبطية البيضاء . قلت فتي تحل الصلاة ؟ فقال اذا كان كذلك . فقلت أأست في وقت من تلك الساعة الى ان تطلع الشمس ؟ فقال لا انما نعدّها

(١) الوسائل الباب ١٠ من المواقيت (٢) (٣) الوسائل الباب ٢٦ من المواقيت

(٤) الوسائل الباب ٢٧ من المواقيت (٥) الوسائل الباب ٢٨ من المواقيت

صلاة الصبيان ، ثم قال انه لم يكن يحمد الرجل ان يصلي في المسجد ثم يرجع فينبه اهله وصبياناه  
وفي كتاب الفقه الرضوي (١) قال (عليه السلام) : « اول وقت الفجر اعتراض  
الفجر في افق المشرق وهو يياض كياض النهار وآخر وقت الفجر ان تبدو الحمرة في افق  
المغرب وقد رخص للعليل والمسافر والمضطر الى قبل طلوع الشمس » .

وفي كتاب دعائم الاسلام (٢) وعنه - يعني عن جعفر بن محمد (عليهما السلام) -  
قال : « اول وقت صلاة الفجر اعتراض الفجر في افق المشرق وآخر وقتها ان يحمر افق  
المغرب وذلك قبل ان يبدو قرن الشمس من افق المشرق بشيء ولا ينبغي تأخيرها الى  
هذا الوقت لغير عذر واول الوقت افضل » .

هنا ما حضرني من الاخبار الواردة في المسألة ، وانت خير بان مقتضى الجمع بينها  
بضم مطلقها الى مقيدها هو ان الحكم في هذه الصلاة كغيرها من الصلوات المتقدمة في  
ان لها وقتين فعلى المشهور الوقت الاول للفضيلة والثاني للاجزاء وعلى القول الآخر الوقت  
الاول للمختار والثاني لاصحاب العذر والاضطرار ، وهذا هو الذي تادي به عبارات  
هذه الاخبار كما لا يخفى على من جاس خلال الديار والتقط من لذيذ هذه الثمار .

واما ما ذكره في المدارك بناء على اختياره القول المشهور وتبعه من تبعه عليه - حيث  
قال بعد نقل القولين : والمعتد الاول : لنا - اصالة عدم تضيق الواجب قبل طلوع الشمس  
وما رواه الشيخ في الموثق عن عبيد بن زرارة ، ثم اورد موثقته المتقدمة الدالة على الامتداد  
الى طلوع الشمس ثم رواية زرارة المتقدمة الدالة على ذلك ايضاً ثم قال وعن الاصمعي بن  
نباة (٣) قال : « قال امير المؤمنين (عليه السلام) من ادرك من الغداة ركعة قبل طلوع  
الشمس فقد ادرك الغداة تامة » ويمكن ايضاً ان يستدل بصحيفة علي بن يقطين (٤)  
قال : « سألت ابا الحسن (عليه السلام) عن الرجل لا يصلي الغداة حتى يسفر وتظهر

(١) ص ٢ . (٢) المستدرك الباب ٢٠ من المواقيت

(٣) الوسائل الباب ٣٠ من المواقيت (٤) الوسائل الباب ٥١ من المواقيت

الحرمة ولم يركع ركعتي الفجر أيركعهما أو يؤخرهما ؟ قال يؤخرهما ، وجه الدلالة ان ظاهر هذا الخبر امتداد الوقت الى ما بعد الاسفار وظهور الحرمة وكل من قال بذلك قال بامتداده الى طلوع الشمس ، ثم قل احتج الشيخ ( قدس سره ) على انتهائه للمختار بالاسفار بما رواه في الحسن عن الحلبي ، ثم ساق الرواية كما قدمناه ثم اردفها بصحيفة عبدالله بن سنان المتقدمة ، ثم قال والجواب منع دلالة الروایتين على خروج وقت الاختيار بذلك فان انظر « لا ينبغي » ظاهر في الكراهة ، وجعل ما بعد الاسفار لمن شغل يقتضي عدم فوات وقت الاختيار بذلك فان الشغل اعم من الضروري ، وبالجمله فاقصى ما تدلان عليه خروج وقت الفضيلة بذلك لا وقت الاختيار . انتهى -

ففيه نظر من وجوه : ( الاول ) ان مرجع الاصل الذي تمسك به على عدم تضيق الواجب قبل طلوع الشمس الى عموم الدليل الدال على ان وقت الصبح من الفجر الثاني الى طلوع الشمس وهي الروايات التي استند اليها . وفيه ان من منع من الامتداد الى طلوع الشمس وجعل نهاية وقته الاسفار وظهور الحرمة كما دلت عليه اخباره التي استند اليها لا يرد عليه هذا الكلام ، لان الاوقات الشرعية لما كانت محدودة بمحدود مقرر فكل من ثبت عنده حد معين لا يجوز تجاوزه ووجب عليه القول به والانتهاى اليه والثابت عند اصحاب هذا القول هو التحديد بالاسفار وانتشار الصبح ، وحينئذ فلا وجه لهذه الاصالة وهل هي إلا نوع مصادرة ؟ على ان غاية ما تدل عليه الاخبار المذكورة هو كون ذلك وقتاً في الجملة كما تقدم بيانه ويكفي في صدق ذلك كونه وقتاً لقوي الاعذار كما صرح به الاخبار ، وبالجمله فالأخبار في المسألة ما بين مطلق ومقيد وطريق الجمع الواضحة حمل مطلقها على مقيدها .

( الثاني ) ان ما استند اليه من الاخبار التي ذكرها واعتمد في الاستدلال عليها كلها ضعيفة السند باصطلاحه وهو يردّها لو كانت من طريق الخصم كما هو المعلوم من عادته بل يرد الاخبار الحسنة فضلاً عن الموثقة فكيف يسوغ منه الاستدلال بها

والاعتماد عليها ؟ مع ان ما قابلها اصح سنداً كما اعترف به واوضح دلالة وما طعن به في دلائلها فسيظهر لك ما فيه ، على ان وصفه رواية عبيد بن زرارة بانها موثقة - وان تبعه في ذلك شيخنا البهائي في كتاب الحبل المتين - غفلة منه ( قدس سره ) ومن تبعه حيث ان طريقها علي بن يعقوب الهاشمي وهو غير موثق .

( الثالث ) — ان ما اورده من رواية الاصمغ بن نباتة وصحيحة علي بن يقطين في المقام مدخول بان الاولى ظاهرة في ذوي الاعذار اذ التأخير الى ان يفوت الوقت حتى لم يبق إلا قدر ركعة لا يكون إلا لتلك فالرواية ليست من محل البحث في شيء ، واما الثانية فمع الاغماض عن حملها على ذوي الاعذار فان الاستدلال بها مبني على حجية هذا الاجماع المتناقل في كلامهم والتداول على رؤوس اقلامهم مركباً او بسيطاً ، وهو من جملة من طعن فيه في غير موضع من تحقيقاته بل ذكر في صدر كتابه انه صنف في ذلك رسالة فكيف يحتاج به هنا ؟ ولكنه جار على احتجاجة بالروايات الضعيفة كما ذكرناه وكل ذلك مجازفة ظاهرة . ومع الاغماض عن جميع ذلك فالظاهر - كما تقدم بتحقيقه سابقاً - ان هؤلاء القائلين بكون الوقت الاول وقتاً للمختار دون غيره لا يريدون به انه لو خرج وجب الاتيان بالصلاة قضاء كما لو طلعت الشمس اتفاقاً وانما يريدون به استحقاق المؤاخظة من الله تعالى وكونه تحت المشيئة ان شاء الله سبحانه قبل صلاته بفضله ورحمته وان شاء ردها عليه وهذا لا ينافي كون الوقت الباقي وقتاً له ايضاً على النحو المذكور ، نعم هو وقت حقيقي لدوي الاعذار لا يستحقون المؤاخظة على التأخير اليه بسبب العذر . وبذلك بظهر لك ايضاً ما في كلام شيخنا البهائي ( قدس سره ) في كتاب الحبل المتين من ترجيحه القول المشهور وقوله : والحديث السابع نص فيه ، وأشار به الى رواية عبيد بن زرارة التي عدّها موثقة تبعاً لصاحب المدارك وايدها برواية زرارة ورواية الاصمغ بالتقريب الذي ذكره في المدارك . وفيه ما عرفت .

( الرابع ) — ان ما طعن به على صحيحتي الحلبي وعبدالله بن سنان - وان

وصف الاولى بكونها حسنة فان ذلك انما هو بابراهيم بن هاشم الذي قد عرفت ان عند حديثه في الصحيح كما عليه جملة من محققي متأخري المتأخرين هو الصحيح - باعتبار لفظ « لا ينبغي » بانه ظاهر في الكراهة فردود بما تقدم تحقيقه في غير مقام من ان هذا الظهور انما هو باعتبار عرف الناس واما باعتبار عرف الأئمة ( عليهم السلام ) وما وردت به اخبارهم فاستعمل هذا اللفظ في التحريم كما ان استعمال « ينبغي » في الوجوب أكثر من ان يحمى كما انه ربما استعمل ايضاً في المعنى المشهور . والتحقيق ان الحل على احد المعنيين يحتاج الى قرينة في البين لان اللفظ من الالفاظ المشتركة في كلامهم ( عليهم السلام ) والقرينة في الحل على المعنى الذي ندعيه ظاهرة من الاخبار الاخر كصحبة ابي بصير برواية الفقيه وموثقة برواية التهذيب وموثقة عمار المتقدم ذلك كله ، فان الجميع ظاهر في ان الامتداد الى طلوع الشمس انما هو لاصحاب الاعذار دون اصحاب الاختيار وعليها تحمل الصحيحتان المذكورتان . واما ما ذكره من حل الشغل على ما هو اعم من الضروري ففيه ان المفهوم من الاخبار - وبه صرح المحدث الكشائي في الوافي ايضاً - ان الشغل الذي هو من جملة الاعذار لا يختص بالضروري حتى انه بالحل على غير الضروري يجماع الاختيار ، فان المستفاد منها انه يكفي في الشغل الذي يكون عنراً في التأخير الى الوقت الثاني عدم حصول التوجه والاقبال على الصلاة لوضو في الوقت الاول كما في روايات عمر بن يزيد الثلاث المتقدمة في وقت المغرب (١) .

( الخامس ) - قوله : « وبالجملة فاقصى ما تدلان عليه خروج وقت الفضيلة »

فانه مما يقضى منه العجب حيث انه ( عليه السلام ) قد صرح في هذين الخبرين بان هذا الوقت الاخير انما هو لهؤلاء المحدودين وهم اصحاب الاعذار ومثلها روايات ابي بصير وعمار ، والجميع ظاهر في انه ليس وقتاً لغيرهم من اصحاب الاختيار ، فكيف يتم ما ادعاه من ان اقصى ما تدلان عليه خروج وقت الفضيلة ؟ واي مجال هنا



## ج ٦ ﴿ هل الافضل التغليس صلاة الصبح او تأخيرها ؟ ﴾ — ٢٠٧ —

لذكر الفضيلة والاجزاء الذي ذهبوا اليه ، واي اشارة فضلا عن الظهور في الدلالة عليه ؟ وبذلك يظهر لك ما في كلامه ( قدس سره ) من المجازفة في المنقام والخروج عن جادة التحقيق الظاهر لذوي الافهام .

وينبغي التنبيه على امور : ( الاول ) اعلم انه قد تضمن جملة من الاخبار استحباب تأخير صلاة الصبح الى الاسفار والاضاءة من الفجر لا بمعنى الاسفار الذي تقدم كونه وقتاً لذوي الاعذار وهو ان يتجلل الصبح السماء بل بمعنى الاضاء في الجملة المقابل للتغليس كقوله ( عليه السلام ) في صحيحة ابي بصير « اذا عترض فكان كالفقطية البيضاء » ونحوه في موثقته وقوله في صحيحة زرارة المتقدمة « اذا عترض الفجر وضاء حسناً » وفي حسنة علي بن عطية « معترضاً كأنه يبيض سوري » وروى في كتاب الهداية مرسل (١) قال : « قال الصادق ( عليه السلام ) حين سئل عن وقت الصبح فقال حين يعترض الفجر ويضي حسناً » وروى في البحار (٢) عن كتاب العروس باسناده عن الرضا ( عليه السلام ) قال : « صل صلاة الغداة اذا طلع الفجر وضاء حسناً » وجملة اخرى تتضمن استحباب التغليس بها مثل رواية اسحاق بن عمار (٣) قال : « قلت لابي عبدالله ( عليه السلام ) اخبرني عن افضل المواقيت في صلاة الفجر فقال مع طلوع الفجر ان الله يقول : « وقرآن الفجر ان قرآن الفجر كان مشهوداً » (٤) يعني صلاة الفجر يشهدها ملائكة الليل وملائكة النهار فاذا صلى العبد صلاة الصبح مع طلوع الفجر اثبتت له مرتين اثبتها ملائكة الليل وملائكة النهار » وما رواه الشيخ في كتاب المجالس بسنده فيه عن زريق الخلقاني عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (٥) « انه كان يصلي الغداة بغلس عند طلوع الفجر الصادق اول ما يبدو قبل ان يستعرض وكان يقول : وقرآن الفجر ان قرآن الفجر كان مشهوداً ، ان ملائكة الليل تصعد وملائكة النهار تنزل عند طلوع

(١) و(٢) البحار ج ١٨ الصلاة ص ٦٤

(٣) و(٥) الوسائل الباب ٢٨ من المواقيت (٤) سورة بني اسرائيل . الآية ٨٠

## — ٢٠٨ — ﴿ هل الافضل التغليس بصلاة الصبح او تأخيرها ؟ ﴾ ج ٦

الفجر فانا احب ان تشهد ملائكة الليل وملائكة النهار صلاتي » وروى في الفقيه مرسلًا (١) قال : « سأل يحيى بن أكرم القاضي ابا الحسن الاول (عليه السلام) عن صلاة الفجر لم يجهر فيها بالقراءة وهي من صلوات النهار وانما يجهر في صلاة الليل ؟ فقال لان النبي ( صلى الله عليه وآله ) كان يغلس بها فقربها من الليل » ونقل في الذكري انه روى « ان النبي ( صلى الله عليه وآله ) كان يصلي الصبح فينصرف النساء وهن متلفعات بمروطهن لا يعرفن من الغلس » (٢) اقول . لعل هذه الرواية من طريق العامة فاني لم اقف عليها في اخبارنا بعد الفحص من البحار وغيره .

ولعل وجه الجمع بين هذه الاخبار هو ان الافضل ما دلت عليه هذه الاخبار الاخيرة من التغليس لعللة المذكورة في بعضها ولما دل على فضل اول الوقت ، ويحتمل حل الاخبار الاول على استحباب التأخير لمن لا يدرك الفرق بين الفجرين إلا بذلك ويشبهه عليه الحال في مبدأ الامر ، لكن ظاهر صحيحة زرارة المتقدمة الدالة على انه ( صلى الله عليه وآله ) كان يصلي ركعتي الصبح اذا اعترض الفجر فاضاء حسناً ربما نافر ذلك إلا ان ينخص ببعض الاوقات التي يحصل فيها الاشتباه لا دائماً .

وجمع في المنتقى بين الاخبار المذكورة بمحمل مطلق الاخبار على مقيدها ، قال والذي تقتضيه القواعد هنا حل الاخبار المطلقة على المقيدة . اقول : فيه ان ما ذكره جيد بالنسبة الى ما عدا حديث المجالس حيث تضمن اول ما يبدو قبل ان يستعرض ولكن المنذر له ( قدس سره ) واضح حيث لم يطلع عليه ، ثم قال ولولا التصريح في بعض اخبار التقييد بان افضل الوقت مع طلوع الفجر لا ينجم حل اخبار الطلوع والانشقاق على ارادة وقت الاجزاء واخبار الاضاءة على الفضيلة بنحو ما ذكر في سائر الفرائض ونفي البأس في صحيحة محمد بن مسلم يشعر بهذا المعنى ايضاً ، ولو اقتصرنا في العمل على الصحيح الواضح وقطعنا النظر عما سواه كان الجمع بهذا الوجه متعيناً . انتهى .

اقول : ما ذكره ( قدم سره ) من هذا الخبر لولا نصريح الخبر المشار اليه بما ذكره مردود بما اوضحنا سابقاً في المسألة الرابعة بكلامنا على كلامه وتقض ايرامه وهو الذي اشار اليه هنا بقوله : « بنحو ما ذكر في سائر الفرائض » وأشار بالصحيح الواضح الى صحيحة زرارة المتقدمة المشتملة على ان رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) كان يصلي ركعتي الصبح اذا اعترض الفجر واضاء حسناً . وكيف كان فما دلت عليه هذه الصحيحة من صلاته ( صلى الله عليه وآله ) في هذا الوقت المذكور فيها لا يخلو من مدافعة لمادات عليه مرسله الفقيه المتقدمة إلا ان يحمل ذلك على بعض الاوقات دون بعض .

( الثاني ) — لا يخفى ان خبر أبي بصير المتقدم قد قده في الفقيه بكونه ليث المرادي والشيخ قده بكونه المكفوف والكليبي في الكافي قد رواه في الصحيح عن عاصم بن حميد عن أبي بصير واطلق وساق الحديث بنحو ما ذكره الصدوق إلا انه قال : « متى يحرم الطعام والشراب » وقال في آخره : « اين تذهب تلك صلاة الصبيان » وصاحب المتقى قد جعل اختلاف المشايخ الثلاثة في أبي بصير - بالاطلاق من بعض والتقيد بالثقة من آخر وبالضعيف عندهم من ثالث - موجباً للعلة في الخبر المذكور فقال انه لا وثوق مع هذا الاختلاف بصحة ما في كتاب من لا يحضره الفقيه من التفسير ليم حسن . انتهى . اقول : قد اشتهر في كلام جماعة من المحدثين تعيين أبي بصير مع الاطلاق وتفسيره بليث المرادي متى كان الراوي عنه عاصم بن حميد او عبدالله بن مسكان ، وبمقتضى ذلك يجب ان يحمل ما ذكره الكليني من الاطلاق على المرادي الثقة ويترجح به كلام صاحب الفقيه ، مضافاً الى ما علم من الشيخ من السهو الزائد في متون الاخبار واسانيدها وحينئذ فيقوى الاعتماد على الخبر المذكور وتزول العلة والمخذور .

( الثالث ) — قال شيخنا البهائي ( قدم سره ) في كتاب الجبل المتين في شرح قوله ( عليه السلام ) في حسنة علي بن عطية « كأنه يياض سورى » : وسورى على وزن بشرى موضع بالعراق من ارض بابل والمراد بياضها نهرها كما في رواية هشام

ابن الهذيل عن الكلثم عليه السلام، ثم ساق الرواية كما قدمناه . وقال في حاشية الكتاب :  
النباض بالنون والباء الموحدة وآخره ضاد معجمة اصله من « نبض الماء اذا سال » وربما  
قرئ بالباء الموحدة والياء المشاة من تحت . انتهى . اقول : وقد نسب جملة من علماء الاجازة  
الى هذه القرية كما ذكر في الاجازات ويشير اليها حديث جويرية بن مسهر في رد الشمس  
على امير المؤمنين ( عليه السلام ) لما رجع من قتال الخوارج (١) وظاهر كلام شيخنا  
المذكور ان الرواية المشهورة بين المحدثين بالنون والباء . وقال ( قدس سره ) في الكتاب المذكور :  
والقبطية بكسر القاف واسكان الباء الموحدة وتشديد الباء منسوبة الى القبط ثياب تتخذ  
بمصر . انتهى : وقال في كتاب المصباح المنير : القبط بالكسر نصارى مصر الواحد  
قبطي على غير القياس ، والقبطي بالضم ثوب من كتان رقيق يعمل بمصر نسبة الى القبط  
على غير القياس فرقا بين الانسان والثوب وثياب قبطية بالضم ايضا وجبة قبطية والجمع  
قباطي . انتهى . وقال في كتاب مجمع البحرين : في الحديث « الفجر الصادق هو المعترض  
كالقبطي » بفتح القاف وتخفيف الموحدة قبل الالف وتشديد الياء بعد الطاء المهملّة :  
ثياب بيض رقيقة تجلب من مصر واحدها قبطي بضم القاف نسبة الى القبط بكسر  
القاف وهم اهل مصر ، والتغير في النسبة هنا للاختصاص كما في الدهري بالضم نسبة  
الى الدهر بالفتح ، وهذا التغير انما اعتبر في الثياب فرقا بين الانسان وغيره فاما في الناس  
فبني على اعتبار الاصل فيقال رجل قبطي وجماعة قبطية بالكسر لا غير . انتهى .

( الرابع ) — قال شيخنا العلامة ( قدس سره ) في كتاب المنتهى : اعلم ان  
ضوء النهار من ضياء الشمس وانما يستضي بها ما كان كذا في نفسه كشيء في جوهره  
كالارض والقمر واجزاء الارض المتصلة والمنفصلة ، وكل ما يستضي من جهة الشمس  
فانه يقع له ظل من ورائه ، وقد قدر الله تعالى بلطف حكته دوران الشمس حول الارض  
فاذا كانت تحتها وقع ظلها فوق الارض على شكل مخروط ويكون الهواء المستضي بضياء

الشمس محيطاً بجوانب ذلك المخروط فيستضيئ نهايات الظل بذلك الهواء المنضي ، لكن ضوء الهواء ضعيف اذ هو مستعار فلا ينفذ كثيراً في اجزاء المخروط بل كلما ازداد بعداً ازداد ضعفاً فاذن متى يكون في وسط المخروط يكون في اشد تظلام ، فاذا قربت الشمس من الافق الشرقي مال مخروط الظل عن سمت الرأس وقربت الاجزاء المستضيئة من حواشي الظل بضياء الهواء من البصر وفيه ادنى قوة فينبركه البصر عند قرب الصباح ، وعلى هذا كلما ازدادت الشمس قرباً من الافق ازداد ضوء نهايات الظل قرباً من البصر الى ان تطلع الشمس ، واول ما يظهر الضوء عند الصباح يظهر مستديراً مستطيلاً كالعمود ويسمى الصبح الكاذب والاول وبشبه بذهب السرحان لدقته واستطالته ، ويسمى الاول لسبقه على الثاني والكاذب اكون الافق مظلم اي لو كان يصدق انه نور الشمس لسكن النير مما يلي الشمس دون ما يبعد منه ويكون ضعيفاً دقيقاً ويبقى وجه الارض على ظلامه بظل الارض ، ثم يزداد هذا الضوء الى ان يأخذ طولاً وعرضاً فينبسط في عرض الافق كنصف دائرة وهو الفجر الثاني الصادق لانه صدقك عن الصبح وبينه لك والصبح ما جمع يابضاً وحمرة ، ثم يزداد الضوء الى ان يبحر الافق ثم تطلع الشمس . انتهى كلامه زيد اكرامه . وجميع ما ذكره ( قدس سره ) مني على قواعد علماء الهيئة والفلك ، وقد اوضح بعض ما فيه شيخنا البهائي ( طاب ثراه ) في كتاب الحبل المتين . إلا ان اخبار اهل البيت ( عليهم السلام ) ترده كما لا يخفى على من احاط بها خبراً من مظانها ولا سيما بالنسبة الى ما يدعونه من ان السماء محيطه بهذه الارض التي نحن عليها وانها كالكرة في بطنها والشمس تجري في السماء من تحتها وان نور القمر مستفاد من نور الشمس ونحو ذلك ، ولتحقيق المقام محل اليق . وهذا البحث وان لم يكن من شأن الفقيه ولا تعلق له بالفقه إلا انا جرينا في نقل هذا الكلام على ما ذكره شيخنا المشار اليه ومن تبعه من الاعلام .

( المقصد الثاني ) — في مواقيت الرواتب وفيه مسائل : ( الاولى ) — اختلف

الاصحاب ( رضوان الله عليهم ) في آخر وقت نافلة الظهرين ، فقيل ان آخره ان يبلغ زيادة النفل من الزوال قدمين الذي هو عبارة عن سبعى الشاخص للظهر والمعصر الى اربعة اقدام . وهو مذهب الشيخ في النهاية وجمع من الاصحاب ، وهو الاصح كما سيظهر لك ان شاء الله تعالى . وقيل يمتد بامتداد المثل وهو مذهب الشيخ في الجمل والمبسوط وابن ادريس والمحقق في المعبر والعلامة في التذكرة ، قال الشيخ في الجمل وكذا في المبسوط والخلاف وقت نافلة الظهر من الزوال الى ان يبقى لصيرورة النبي مثل الشاخص بمقدار ما يصلى فيه فريضة الظهر ، والمعصر بعد الفراغ من الظهر الى ان يبقى لصيرورة النبي مثليه مقدار ما يصلى المعصر . وقال ابن ادريس اذا صار ظل كل شي مثله خرج وقت النافلة وقيل انه يمتد وقتها بامتداد وقت الفريضة ، حكاه في الشرائع بلفظ « قيل » وهو مجهول القائل ، قال في المدارك ولم ينقله في المعبر ولا نقله غيره في ما اعلم وهو مجهول القائل . ولعله اراد بعدم نقل غيره له يعني من المتقدمين وإلا فقد نقله جده في الروض وقبله المحقق الشيخ علي في شرح القواعد .

إذا عرفت ذلك فاعلم ان القول الاول هو استفاد من الاخبار المتكاثرة ، ومنها صحيحة زرارة بنقل الصدوق عن ابي جعفر ( عليه السلام ) ( ١ ) قال : « ان حائط مسجد رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) كان قائمًا وكان اذا مضى من فيه ذراع على الظهر واذا مضى من فيه ذراعان على العصر ، ثم قال أتدري لم جعل الذراع والذراعان ؟ قلت لم جعل ذلك ؟ قال لكان النافلة لك ان تتنفل من زوال الشمس الى ان يمضي ذراع فاذا بلغ فيؤك ذراعًا بدأت بالفريضة وتركت النافلة واذا بلغ فيؤك ذراعين بدأت بالفريضة وتركت النافلة » الى غير ذلك من الاخبار المتقدمة في المسألة الرابعة من المقصد المتقدم فانها مطابقة للدلالة متعاضدة للمقالة على جعل مقدار الذراع والذراعين والاربعة اقدام وقتًا لنافلة فاذا مضى هذا المقدار اختص الوقت بالفريضة ولا يجوز مزاحمة النافلة لها فيه .

(١) المروية في الوسائل في الباب ٨ من ابواب المواقيت

واستدل في المعتبر على ما ذهب اليه من الامتناع بامتداد المثل بصحيفة زراوة المذكورة حيث قال بعد ذكرها : وهذا يدل على بلوغ المثل والمئين لان التقدير ان الحائط ذراع ، فحينئذ ما روى من القامة والقامتين جاز هنا المجزئ ويدل عليه ما روى علي بن حفظة . ثم اورد الرواية كما قدمناه وهي مقتضية لتفسير القامة بالذراع ونحوها غيرها كما تقدم ذكره ، قال وبهذا الاعتبار يعود اختلاف كلام الشيخ نفعياً . انتهى . وفيه انه وان دلت الاخبار المذكورة على تفسير القامة بالذراع الا انه لا يصح حمل القامة في الصحيحة المذكورة على ذلك لقوله ( عليه السلام ) فيها تفصيلاً لاجمال الكلام المتقدم « فاذا بلغ فيؤك ذراعاً واذا بلغ فيؤك ذراعين » فانه صريح في ان الذراع المعتبر انما هو من قامة الانسان وهو زيادة فيه بعد الزوال الى الذراع والذراعين ، فالقامة المذكورة في الخبر انما اريد بها قامة الانسان لا الذراع ليم له ما توهمه من عود اختلاف كلام الشيخ لفظياً . وبذلك ايضاحاً لما ذكرناه من ان المراد بالقامة في جدار مسجد الرسول ( صلى الله عليه وآله ) قامة الانسان ما قدمناه في آخر المسألة الرابعة من المقصد المتقدم من عبارة كتاب الفقه الرضوي حيث قال فيها « وانما مى ظل القامة قامة لان حائط مسجد رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) كان قامة انسان ... الى آخر ما تقدم مشروحاً موضحاً » وبذلك يظهر ضعف القول المذكور .

واستدل على القول الثالث بظواهر جملة من الاخبار المتضمنة لاستجاب هذه النوافل قبل الفريضة بقول مطلق كقولهم ( عليهم السلام ) فيما قدمناه من الاخبار (١) « فاذا زالت الشمس فقد دخل وقت الصلاتين إلا ان بين يديها سبعة وهي ثمان ركعات ان شئت طوات وان شئت قصرت » وفيه ان الاخبار الدالة على التحديد بالذراع والذراعين والقدمين والاربعة اقدام توجب تقييد اطلاق هذه الاخبار كما تقدم ذكره . واما ما جنح اليه صاحب الذخيرة - من حمل روايات التحديد على الافضلية

وروايات التوسعة على الجواز - فبعد وكيف لا وقد صرحت جملة من اخبار التحديد بان الغرض منه هو ان لا نزاحم النافلة وقت الفريضة مثل قوله ( عليه السلام ) في صحبة زرارة المتقدمة « فاذا بلغ فيؤك ذراعاً بدأت بالفريضة وتركت النافلة ... الى آخرها » وفي موثقته ايضاً « أتدري لم جعل الذراع والذراعان ؟ قلت لا . قال من اجل الفريضة اذا دخل وقت الذراع والقدمين بدأت بالفريضة وتركت النافلة » وسيأتي ان شاء الله تعالى تحقيق الكلام في ان الاخبار الواردة بتحريم النافلة والمنع منها في وقت الفريضة (١) انما اريد بها هذا الموضع ، وبذلك اعترف هو ايضاً في تلك المسألة حيث قال - بعد ذكر الاخبار الدالة على انه اذا دخل وقت الفريضة فلا صلاة نافلة - ما صورته : ومن تتبع الاحاديث ونظر في الاخبار يعلم ان مرادهم ( عليهم السلام ) بقولهم : « دخل وقت الفريضة او ادركت الصلاة او حضر وقتها » في اكثر الاوقات حضور الوقت المقرر لها على جهة الفضيلة فحمل هذه الاخبار على هذا غير بعيد ... الى آخر كلامه زيد في مقامه وبالجمله فان ظاهر الاخبار المذكورة تعين ايقاع الفريضة بعد ذهاب الذراع والذراعين ، وحمل ذلك على ما ذكره من الافضلية ترده الاخبار الدالة على انه لا تطوع في وقت فريضة .

وربما استدلل لهذا القول ايضاً بالاخبار الدالة على ان صلاة التطوع بمنزلة الهدية متى اتى بها قبلت (٢) وسيأتي البحث فيها وبيان عدم الدلالة على ما ذكره ان شاء الله تعالى وتنقيح البحث في المسألة يتوقف على بيان امور : (الاول) - ظاهر عبارة الشيخ المتقدم نقلها عن الجمل والمبسوط والخلاف استثناء قدر ايقاع الفريضة من المثل والمثلين . واعترضه في الذكرى وكذا في المدارك بان الاخبار لا تساعد فان ظاهرها استثناء النافلة بجميع المثل والمثلين . اقول : قد عرفت انه ليس في الاخبار ما يدل على توقيت النافلة بالمثل والمثلين وانما الموجود فيها التوقيت بالذراع والذراعين والقدمين والاربعة اقدام

(١) الوسائل الباب ٣٥ من المواقيت

(٢) الوسائل الباب ٣٧ من المواقيت



## ج ٦ ( لو خرج وقت النافلة ولم يأت بها او تلبس بها ) — ٢١٥ —

فقولها ان ظاهر الاخبار استثناء النافلة بجميع المثل والمثلين فرع وجود الاخبار المذكورة نعم هو ظاهر اخبار الدراع والذراعين فان ظاهرها انه لو لم يصل النافلة حتى يقي من الوقت المذكور قدر الفريضة فانه يصلي فيه النافلة دون الفريضة وان وقت الفريضة انما هو بعد مضي هذا المقدار .

( الثاني ) — المشهور بين الاصحاب ( رضوان الله عليهم ) - بل الظاهر انه لا خلاف فيه - انه لو خرج الوقت الموظف للنافلة ولم يأت بها قدم الفريضة ثم قضى النافلة وان تلبس بالنافلة ولو بركة منها ثم خرج الوقت اتمها بخففة وزاحم بها الفريضة .  
ويبدل على الحكمين المذكورين ما رواه الشيخ في الموثق عن عمر عن ابي عبد الله ( عليه السلام ) ( ١ ) قال : « للرجل ان يصلي الزوال ما بين زوال الشمس الى ان يمضي قدماً ، فان كان قد بقي من الزوال ركعة واحدة او قبل ان يمضي قدماً اتم الصلاة حتى يصلي تمام الركعات ، وان مضى قدماً قبل ان يصلي ركعة بدأ بالاولى ولم يصل الزوال إلا بعد ذلك . وللرجل ان يصلي من نوافل العصر ما بين الاولى الى ان يمضي اربعة اقدام فان مضت الاربعة اقدام ولم يصل من النوافل شيئاً فلا يصل النوافل ، وان كان قد صلى ركعة فليتم النوافل حتى يفرغ منها ثم يصلي العصر » وهو صريح في المراد . ولا ينافي ذلك ما تقدم في صحيحة زرارة من الدلالة على وجوب تقديم الفريضة بعد الذراع والذراعين فانه محمول بسبب هذه الرواية على عدم التلبس بالنافلة بالكلية .

قال المحقق في المعتبر بعد ذكر الرواية المذكورة : وهذه الرواية سندها جماعة من القطعية لكن بعضها انه محافظة على سنة لم يتضيق وقت فريضتها . قال في المبارك بعد نقل ذلك عنه : وهو جيد وبعضها ايضاً ان مضمونها موافق للاطلاقات المعروفة وليس لها معارض يعتد به فلا بأس بالعمل بها ان شاء الله تعالى .

اقول : لا يخفى ما في هذا التستر بهذا العذر الواهي الذي هو ليت العنكبوت

( ١ ) رواه في الوسائل في الباب ٤ من ابواب المواقيت

- واننا لضعف البيوت - مشابه ومضاهي من مخالفة اصطلاحهم المعمول عليه بينهم ، وذلك فانه متى كان الحديث الضعيف يزعمهم وان كان موثقاً ليس بدليل شرعي كما هو مقتضى ردهم له في غير مقام من الاحكام فوجوده كعدمه ، وما ذكروه من هذه التأييدات لا تفيد فائدة ولا تصلح لتأسيس الاحكام الشرعية سيما مع استفاضة الاخبار بتحريم النافلة في وقت الفريضة وصدق ذلك على ما نحن فيه ، ولكن ضيق الحقائق في هذا الاصطلاح اوجب انحلال زمامهم واختلال نظامهم ، ولو انهم التجأوا الى جبر ضعفه بالشهرة لكان اولي لهم وان ورد عليه ما ورد . وقوله في المعتبر : « انه محافظة على سنة لم يتضيق وقت فريضتها » مردود بانه اذا كان المعلوم من الشارع تحديد وقت النافلة والفريضة بمحددين وقد منع من ادخال احدهما في الآخر فكيف تحصل المحافظة على السنة وقد خرج وقتها وصارت محرمة بالاخبار الدالة على تحريم النافلة في وقت الفريضة ؟ وقوله في المدارك : « انه لا معارض لهذا الخبر » مردود بما اشرنا اليه من الروايات الدالة على تحريم النافلة في وقت الفريضة وكذا الروايات الدالة على انه بعد القراع والقرعانيين يجب تقديم الفريضة ، فانها باطلاقها دالة على التحريم تلبس بشيء من النافلة ام لا ، لكننا انما خصصناها بالخبر المذكور لكونه دليلاً شرعياً عندنا واما من لم يجعله دليلاً شرعياً بل وجوده كعدمه فلا معارض للاخبار المذكورة . وبذلك يظهر ضعف البناء على هذا الاصطلاح الذي هو الى الفساد - كما عرفت - اقرب منه الى الصلاح .

ثم ان جملة من الاصحاب صرحوا بانه مع دخول الوقت عليه بعد التلبس بركة يتمها مخفية ، وذكروا ان المراد بتخفيفها الاقتصار على اقل ما يجزى فيها كالقراءة بالحمد وحدها والاقتصار على تسبيحة واحدة في الركوع والسجود حتى قل بعض التأخرين انه لو تأدى التخفيف بالصلاة جالساً أثره على القيام لاطلاق الامر بالتخفيف . وانت خير بان النص المذكور خال من قيد التخفيف إلا ان الظاهر انه لا بأس بما ذكروه محافظة على المسارعة الى فضيلة وقت الفريضة فانه كلما قرب من اول الوقت كان افضل .

( الثالث ) — المشهور بين الاصحاب (رضوان الله عليهم) انه لا يجوز تقديم شيء من هذه النوافل على الزوال إلا في يوم الجمعة كما سيأتي بيانه ان شاء الله تعالى في باب صلاة الجمعة ، واستدل على ذلك بان الصلاة وظيفة شرعية يتوقف شرعيتها على ثبوت ذلك عن الشارع والذي ثبت عنه هو كونها بعد الزوال في غير اليوم المشار اليه .

اقول : ومن الاخبار الدالة على ذلك ما تقدم من الاخبار المستفيضة الدالة على ان النافلة المذكورة وقتاً محدوداً معيناً وان اختلف في تقديره من القراع والقراعين فما دونهما . وما رواه الشيخ في الصحيح عن ابن اذينة عن عدة (١) « انهم سمعوا ابا جعفر ( عليه السلام ) يقول كان امير المؤمنين ( عليه السلام ) لا يصلي من النهار حتى تزول الشمس ولا من الليل بعد ما يصلي العشاء حتى ينتصف الليل » .

وعن زرارة عن ابي جعفر ( عليه السلام ) (٢) قال : « كان علي ( عليه السلام ) لا يصلي من الليل شيئاً اذا صلى العتمة حتى ينتصف الليل ولا يصلي من النهار شيئاً حتى تزول الشمس » .

وعن زرارة (٣) قال : « سمعت ابا جعفر ( عليه السلام ) يقول كان رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) لا يصلي من النهار شيئاً حتى تزول الشمس فاذا زال النهار قدر نصف اصبح صلى ثماني ركعات ... الحديث » وروى في الفقيه مرسلًا قال : « قال ابو جعفر ( عليه السلام ) كان رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) ... الحديث كما تقدم » .

اذا عرفت هذا فاعلم انه قد ورد في مقابلة ما ذكرنا من هذه الاخبار جملة منها ايضاً دالة على خلاف ما دلت عليه الاخبار المذكورة :

ومنها — ما رواه ثقة الاسلام والشيخ عن محمد بن مسلم (٤) قال : « سألت ابا جعفر ( عليه السلام ) عن الرجل يشتغل عن الزوال أيعجل من اول النهار ؟ فقال نعم اذا علم انه يشتغل فيعجلها في صدر النهار كلها » .

(١) و(٢) و(٣) الوسائل الباب ٣٦ من المواقيت (٤) الوسائل الباب ٣٧ من المواقيت

وروى في الكافي عن عمر بن يزيد عن أبي عبد الله (عليه السلام) (١) قال :  
« أعلم أن النافلة بمنزلة الهدية متى ما أتى بها قبلت » .

وروى الشيخ في التهذيب في الحسن عن محمد بن عذافر (٢) قال : « قال أبو عبد الله (عليه السلام) صلاة التطوع بمنزلة الهدية متى ما أتى بها قبلت فقدم منها ما شئت وآخر ما شئت »  
وعن علي بن الحكم عن بعض أصحابه عن أبي عبد الله (عليه السلام) (٣)  
قال : « قال لي صلاة النهار ست عشرة ركعة صلها أي النهار شئت أن شئت في أوله  
وان شئت في وسطه وان شئت في آخره » .

وعن سيف بن عبد الأعلى (٤) قال : « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن نافلة  
النهار ؟ قال ست عشرة ركعة متى ما نشطت ، أن علي بن الحسين (عليهما السلام) كانت له  
ساعات من النهار يصلي فيها فإذا شغله ضيعة أو سلطان قضاها ، أما النافلة مثل الهدية متى  
ما أتى بها قبلت » .

وعن القاسم بن الوليد الغساني (٥) قال : « قلت لأبي عبد الله (عليه السلام) :  
جعلت فداك صلاة النهار صلاة النوافل في كم هي ؟ قال ست عشرة في أي ساعات النهار  
شئت أن تصلها صليتها إلا أنك إذا صليتها في مواقيتها أفضل » .

وعن أنعم بن جابر في الصحيح (٦) قال : « قلت لأبي عبد الله (عليه السلام)  
أني اشتغل ؟ قال فاصنع كما نصنع : صل ست ركعات إذا كانت الشمس في مثل موضعها  
صلاة العصر يعني ارتفاع الضحى الأكبر واعتد بها من الزوال » .

وعن زرارة في الصحيح عن أبي جعفر (عليه السلام) (٧) أنه قال : « ما صلى  
رسول الله (صلى الله عليه وآله) الضحى قط . قال قلت له ألم تخبرني أنه كان يصلي  
في صدر النهار أربع ركعات ؟ قال بلى أنه كان يجعلها من الثمان التي بعد الظهر » .  
هذا ما وقفت عليه من هذه الأخبار والشيخ (قدس سره) قد حملها على الرخصة

لمن علم من حاله انه اذا لم يقدمها اشتغل عنها ولم يتمكن من قضائها ، قال فلما مع عدم العذر فلا يجوز تقديمها ، واستدل على ذلك بصحيفة اسماعيل بن جابر المذكورة ورواية محمد ابن مسلم المتقدمة في صدر هذه الاخبار .

قال في الذكرى بعد ذكر روايات التحديد بالاقدام والاذرع : ثم هنا روايات غير مشهورة في العمل كرواية القاسم بن الوليد ، ثم ساق جملة من هذه الاخبار ثم ذكر هل الشيخ المذكور لها وذكر ان الشيخ اعتمد في المنع من التقديم على اخبار التوقيف وعلى ما رواه ابن اذينة ثم ذكر صحيفة ابن اذينة المتقدمة ورواية زرارة ، ثم قل قلت قد اعترف الشيخ ( قدس سره ) بجواز تقديمها عند الضرورة ، ولو قيل بجوازه مطلقاً كما دلت عليه هذه الاخبار غاية ما في الباب انه مرجوح كان وجهاً . انتهى . والى ما ذكره مال جمع من متأخري المتأخرين : منهم - المحدث الكلثاني في الوافي والفاضل الحلي اساني في الذخيرة وهو ظاهر المدارك ايضاً .

والاظهر عندي ما ذكره الشيخ لاخبار التحديد بالاذرع والاقدام فانها صحيحة مستفيضة صريحة في ان النافلة وقتاً معيناً محدوداً لا تقدم عليه ولا تؤخر عنه إلا ان يكون على جهة القضاء ، والترجيح - لو ثبت التعارض - لهذه الاخبار لما ذكرنا من صحتها واستفاضتها وصراحتها واعتضاها بعمل الطائفة قديماً وحديثاً حيث انه لم يقل بظاهر هذه الاخبار المخالفة قائل ولم يذهب اليه ذاهب ، واعتضاها ايضاً بصحيفة ابن اذينة وروايته زرارة المتقدمات ، وحينئذ فيجب ارتكاب التأويل في ما عارضها بان يحمل التقديم على الرخصة في مقام العذر كما ذكره الشيخ . واما قولهم ( عليهم السلام ) « انها بمنزلة الهدية متى ما أتى بها قبلت » فلا يلزم منه انها تكون اداء مطلقاً بل الظاهر ان المراد انما هو بيان ان قبولها لا يختص بالاتيان بها في اوقاتها المحدودة حتى انها لو وقعت في غيرها لم تقبل بل يجوز تقديمها رخصة مع العذر وقضاؤها بعد فوات وقتها وهي مقبولة في جميع هذه الاوقات ، وربما يستأنس لذلك برواية سيف بن عبد الاعلى المتقدمة وتعليقه القضاء

فيها بكونها مثل الهدية . واما حسنة محمد بن عذافر ونحوها فيجب تقييد اطلاقها بما ذكرناه من الاخبار المشتملة على التحديد ، وبذلك اجاب عنها في المدارك في مسألة وقت نافلة الظهرين حيث نقل الاستدلال بها على امتداد وقت النافلة بامتداد وقت الفريضة ثم اجاب عنها بان هذه الروايات مطلقة ورواياتنا مفصلة والمطلق يحمل على المفصل . والمعجب منه ( قدس سره ) انه بعد ان ذكر ذلك في المسألة المذكورة ناقض نفسه في المسألة التي نحن فيها فقال بعد ذكر رواية القاسم بن الوليد النسائي ورواية سيف بن عبد الاعلى ما صورته : ويستفاد من هاتين الروايتين جواز التقديم مطلقاً وان كل من مرجوحاً بالنسبة الى ايقاعها بعد الزوال وبديل عليه ايضاً حسنة محمد بن عذافر المتقدمة وصحيحة زرارة ، ثم ساق الرواية وهي المذكورة آخر الروايات . انتهى . ووجه التناقض ظاهر فان الحسنة المذكورة متى قبلت بما ذكره في تلك المسألة فلا دلالة لها على ما ادعاه هنا بوجه والمعصوم من عصمه الله تعالى ، ومن هذا الكلام يفهم ميله الى ما قدمنا نقله عنه . واما صحيحة زرارة التي اعتضد بها هنا فهي معارضة برواية زرارة المتقدمة الدالة على انه كان رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) لا يصلي من النهار شيئاً حتى تزول الشمس وقضية الجمع بينهما حل هذه الاربعة ركعات في الصحيحة المذكورة على موضع عنر في بعض الاوقات . والله العالم .

( المسألة الثانية ) — المشهور بين الاصحاب — بل قال في المعتبر انه مذهب علمائنا وقال في المدارك ان هذا مذهب الاصحاب لا نعلم فيه مخالفاً — ان وقت نافلة المغرب بعدها الى ذهاب الحمرة المغربية .

قال في المعتبر : وبديل عليه انه وقت يستحب فيه تأخير العشاء فكان الاقبال على النافلة حسناً وعند ذهاب الحمرة يقع الاشتغال بالفرض فلا يصلح للنافلة ، ويؤيد ذلك ما رواه عمرو بن حريث عن ابي عبد الله ( عليه السلام ) ( ١ ) قال : « كان النبي

( صلى الله عليه وآله ) يصلّي ثلاثاً للمغرب واربعاً بعدها « ويدل على أن آخر وقتها ذهاب الحجرة ما روى من منع النافلة وقت الفريضة ، روى ذلك جماعة : منهم - محمد بن مسلم عن أبي جعفر ( عليه السلام ) (١) قل : « إذا دخل وقت الفريضة فلا تطوع » . انتهى واعترضه في المدارك فقال بعد نقل ذلك : وفيه نظر لأن من المعلوم أن النهي عن التطوع وقت الفريضة إنما يتوجه إلى غير الرتبة للقطع باستحبابها في أوقات الفرائض وإلا لم تشرع نافلة المغرب عند من قال بدخول وقت العشاء بعد مضي مقدار ثلاث ركعات من أول وقت المغرب ولا نافلة الظهرين عند الجميع ، وقوله : « أنه عند ذهاب الحجرة يقع الاشتغال بالفرض فلا يصلح للنافلة » دعوى خالية من الدليل مع أن الاشتغال بالفرض قد وقع قبل ذلك عند المصنف ومن قال بمقالته ، ومجرد استحباب تأخير العشاء عن أول وقتها إلى ذهاب الحجرة المغربية لا يصلح للفرق . انتهى .

اقول ما ذكره ( قدس سره ) جيد إلا أن قوله : « لأن من المعلوم أن النهي عن التطوع وقت الفريضة إنما يتوجه إلى غير الرتبة » على إطلاقه محل نظر لما عرفت وستعرف أن شاء الله تعالى أن النهي في أكثر تلك الأخبار إنما توجه إلى الرتبة . قوله « للقطع باستحبابها في أوقات الفرائض » على إطلاقه ممنوع لأن الأخبار كما قد استفاضت (٢) بانه « إذا زالت الشمس دخل الوقتان إلا أن هذه قبل هذه » كذلك قد استفاضت بأن وقت الظهر إنما هو بعد ذراع أو قدمين ووقت العصر إنما هو بعد ذراعين أو أربعة أقدام وقد تقدمت (٣) وقد جمع الشيخ ( قدس سره ) ومن تأخر عنه بين هذه الأخبار بسبب ما يترآى من الاختلاف بينها يحمل الأخبار الأولى على من لا يأتي بالنافلة فإن وقته من أول الزوال والثانية على من يعتادها ويأتي بها فإن وقته بعد مضي هذا المقدار من الزوال ، ومن ذلك يعلم أن لكل من الظهر والعصر وقتين باعتبار

(١) رواه في الوسائل في الباب ٣٥ من أبواب المواقف

(٢) ص ١٢٩

(٣) ص ١٠١

المتنفل وغيره ، وقد شاع في الاخبار اطلاق الوقت على كل من المعنيين ، وجل الاخبار المانعة من ايقاع النافلة في وقت الفريضة انما اريد بها الراتبة بالنسبة الى الوقت الذي بعد الاقدام او الاذرع فلا يزاحم بها الفريضة في هذا الوقت الموظف لها ، وبالجمله فان الاخبار وان دلت على ان وقت الظهر والعصر من اول الزوال مرتباً إلا انها دلت على اقتطاع قطعة من اوله للمتنفل محدودة بالاذرع او الاقدام وقد جعل وقت الفريضة بعد ذلك ، وقد مر في رواية اسحاق بن عمار (١) انه لا يجوز التطوع بالنافلة بعد مضي القراع والقراعين حيث قال ( عليه السلام ) « وانما جعل القراع والقراعين لئلا يكون تطوع في وقت الفريضة » وعمله في رواية اسماعيل الجعفي « لئلا يؤخذ من وقت هذه ويدخل في وقت هذه » وهو ظاهر فيما قلناه ، نعم هذا انما يجري ويتمشى بالنسبة الى الظهر حيث ان الاخبار قد عينت للنافلة وقتاً محدوداً وللفريضة وقتاً محدوداً اما مثل المغرب والعشاء فلا ، ويجرد استعجاب الاتيان بالعشاء في وقت مغيب الشفق لا يقتضي منع النافلة ، ومنه يعلم ان كلام السيد السند ( قدس سره ) في المقام على اطلاقه غير جيد فلو قصر الكلام على نافلة المغرب التي هي محل البحث لم ما ذكره بغير اشكال .

اذا عرفت ذلك فاعلم ان اكثر المتأخرين انما اعتمدوا في منع النافلة بعد مغيب الشفق المغربي على الاجماع المدعى في المنتهى والمعتبر ، ولا يخفى ما فيه . وظاهر الشهيد في الذكرى الميل الى امتداد وقتها بوقت الفريضة حيث قال بعد البحث في المسألة : ولو قيل بامتداد وقتها بوقت المغرب امكن لانها تابعة لها . والى ذلك مال جملة من متأخري المتأخرين جازمين به اولهم فيما اعلم السيد السند في المدارك ، قال ويشهد له صحيحة ابان ابن تغلب (٢) قال : « صليت خلف ابي عبدالله ( عليه السلام ) المغرب بالمزدلفة فقام فصلى المغرب ثم صلى العشاء الآخرة ولم يركع بينهما ثم صليت خلفه بعد ذلك بسنة فلما صلى المغرب قام فتنفل بربع ركعات ثم قام فصلى العشاء الآخرة » .



اقول : والاظهر في الاستدلال على ما اختاروه ما ورد في الاخبار من الحث والتأكيد على نافلة المغرب وانها تصلى سراً وحضراً مع ما ورد في الاخبار من امتداد وقت المغرب في السفر الى ثلث الليل ونحوه كما تقدم جميع ذلك ، فانه يظهر من ضم هذه الاخبار بعضها الى بعض ان النافلة تمتد بامتداد الفريضة . على انه يكفينا في الدلالة على الامتداد اطلاق الاخبار الدالة على استحباب هذه النافلة بعد المغرب وعدم دليل على التوقيت والتحديد بغروب الشفق سوى الاجماع الذي ادعوه ، مع امكان المناقشة في دلالة الاجماع المذكور ايضاً فان غاية الدلالة على ان ما قبل ذهاب الحمرة وقت للنافلة ولا دلالة فيه على ان ما بعد ذهاب الحمرة ليس بوقت ، وبالجمله فالأظهر عندي هو القول بالامتداد لما عرفت ، والاعتماد على مثل هذه الاجامعات لا يخلو من مجازفة في الاحكام الشرعية . والله العالم .

ويتفرع على القول المشهور انه لو زالت الحمرة المغربية ولم يأت بشيء من النافلة اشتغل بالفريضة وحرم عليه الاتيان بالنافلة إلا ان يكون في اثناء ركعتين منها فيتم الركعتين سواء كانتا الاوليين او الاخيرتين ، قلوا للنهي عن ابطال العمل (١) ولان الصلاة على ما افتتحت عليه (٢) وحكى الشيد في الذكرى عن ابن ادريس انه ان كان قد شرع في الاربع اتما وان ذهب الشفق . هذا بالنسبة الى نافلة المغرب .

واما الوتيرة فظاهرهم الاجماع على امتداد وقتها بامتداد وقت العشاء ، قال فيالمعتبر : وركعتا الوتيرة تمتد بامتداد وقت العشاء وعليه علماؤنا لانها نافلة للعشاء فتكون مقدرة بوقتها . ونحوه في المنتهى وغيره .

اقول : ما ذكره من ان الوتيرة نافلة للعشاء لم اقف له على دليل والفهوم من الاخبار كما تقدم ان اصل مشروعيتها انما هو لأتمام عدد النوافل بان تكون في مقابلة

(١) قوله تعالى ولا تبطلوا اعمالكم ، سورة محمد الآية ٣٥

(٢) رواه في الوسائل في الباب ٢ من نية الصلاة

كل ركعة من الفرائض ركعتان من النافلة ، وفي بعض الاخبار المتقدمة ايضاً التعليل بقيامها مقام وتر آخر الليل لو مات قبل ان يدركه وانه يموت على وتر (١) غاية الامر ان الشارع جعل محلها بعد صلاة العشاء التي هي ختام الصلاة في ذلك اليوم ، ويشير الى ما ذكرنا حسنة الحلبي (٢) قال : « حألت ابا عبدالله ( عليه السلام ) هل قبل العشاء الآخرة او بعدها شي ؟ قال لا غير اني اصلي بعدها ركعتين ولست احسبها من صلاة الليل » والتقريب فيها هو ان الظاهر ان مراد السائل المذكور السؤال عن انه هل صلاة العشاء من قيل الصلوات السابقة عليها في ان لها نوافل مرتبة تصلى قبلها او بعدها ؟ فقال ( عليه السلام ) لا غير اني اصلي بعدها هاتين الركعتين لا من حيث التوظيف بل من حيث ان الشارع جعل محلها في هذا الموضع لتكون ختاماً لصلاة ذلك اليوم ولينام على وتر كما يستفاد من الاخبار الاخر ، ولهذا ان الشيخ في النهاية ونحوه الشيخ المفيد في المقنعة صرحا باستحباب ان يجعل خاتمة النوافل التي يريد ان يصليها تلك الليلة ، ويؤيده ما تقدم في الفائدة السادسة عشرة من المقدمة الثانية من مقدمات هذا الكتاب (٣) من قوله ( عليه السلام ) في صحيحة زرارة او حسنة « وليكن آخر صلاتك وتر ليلتك » والمراد بالوتر هنا الوتيرة كما تقدم بيانه في الفائدة المشار اليها وهو ظاهر فيما ذكره الشيخان ومن تبعهما من الاصحاب من استحباب جعلها خاتمة نوافل تلك الليلة ، وقوله في المدارك - انه لا يدل على المدعى - الظاهر ان منشأ حمل لفظ الوتر في الرواية على غير الوتيرة وهو نوم قد وقع فيه غيره ايضاً كما تقدم بيانه في الموضع المشار اليه . والله العالم .

( المسألة الثالثة ) - قد صرح الاصحاب ( رضوان الله عليهم ) بان وقت صلاة الليل بعد انتصافه وانه كلما قرب من الفجر فهو افضل ، قال في المعتبر وعليه علماؤنا اجمع وفي المنتهى ذهب اليه علماؤنا اجمع .

اقول : اما ما يدل على الحكم الاول فالاجاب المستفيضة ، ومنها - صحيحة فضيل

عن أحدهما (عليهما السلام) (١) « أن رسول الله (صلى الله عليه وآله) كان يصلي بعد ما ينتصف الليل ثلاث عشرة ركعة » .

وروى الصدوق في الفقيه عن عبيد بن زرارة عن أبي عبد الله (عليه السلام) : (٢) قال : « كان رسول الله (صلى الله عليه وآله) إذا صلى العشاء أوى إلى فراشه فلم يصل شيئاً حتى ينتصف الليل » قال وقال أبو جعفر (عليه السلام) : « وقت صلاة الليل ما بين نصف الليل إلى آخره » .

وعن محمد بن مسلم في الموثق عن أبي عبد الله (عليه السلام) (٣) قال : « سمعته يقول كان رسول الله (صلى الله عليه وآله) إذا صلى العشاء الآخرة أوى إلى فراشه فلا يصلي شيئاً إلا بعد انتصاف الليل لا في شهر رمضان ولا في غيره » .

وعن زرارة عن أبي جعفر (عليه السلام) في صلاة رسول الله (صلى الله عليه وآله) (٤) « وكان لا يصلي بعد العشاء حتى ينتصف الليل ثم يصلي ثلاث عشرة ركعة منها الوتر ومنها ركعتا الفجر قبل الغداة فإذا طلع الفجر وضاء صلى الغداة » .

وروى الصدوق مراسلاً عن أبي جعفر (عليه السلام) في صفة صلاة رسول الله (صلى الله عليه وآله) (٥) « ثم أوى رسول الله (صلى الله عليه وآله) إلى فراشه ولم يصل شيئاً حتى يزول نصف الليل فإذا زال نصف الليل صلى ثمانين ركعات ووتر في الربع الأخير من الليل ثلاث ركعات فقرأ فيهن بفاتحة الكتاب وقل هو الله أحد ويفصل بين الثلاث بتسليمة ويتكلم ويأمر بالحاجة ولا يخرج من مصلاه حتى يصلي الثالثة التي يوتر فيها ويقتت فيها قبل الركوع ثم يسلم » وقد تقدم ما يدل على ذلك أيضاً في صحيحة ابن اذينة ورواية زرارة المذكورتين في آخر المسألة الأولى (٦) إلى غير ذلك من الأخبار الكثيرة .

(١) و(٢) و(٣) الوسائل الباب ٤ من المواقيت (٤) الوسائل الباب ١٠ من المواقيت

(٥) الوسائل الباب ١٤ من أعداد التمرائض (٦) ص ٢١٧

واما الحكم الثانى فاستدل عليه بالاجماع المتقدم نقله عن المعتبر والمنتهى اولا واستدل فى المعتبر ايضا بقوله تعالى : « وبالاسحار هم يستغفرون » (١) وقوله : « والمستغفرين بالاسحار » (٢) والسحر ما قبل الفجر على ما نص عليه اهل اللغة .

واستدل ايضا برواية اسماعيل بن سعد الاشعري (٣) قال : « سألت ابا الحسن الرضا (عليه السلام) عن ساعات الوتر قال احبها الى الفجر الاول . وسأته عن افضل ساعات الليل قال الثلث الباقي . وسأته عن الوتر بعد الصبح قال نعم قد كان ابي ربما وتر بعد ما انفجر الصبح » .

وعن مرزوم عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (٤) قال : « قلت متى اصلي صلاة الليل؟ قال صلها آخر الليل . قال فقلت فاني لا استنبه ؟ فقال تستنبه مرة فتصلها وتنام فتقضيا فاذا اهتممت بقضائها فى النهار استنبهت » .

اقول : ومن الاخبار الدالة على ذلك ايضا ما رواه الشيخ فى التهذيب عن شعيب عن ابي بصير فى الموثق او الضعيف (٥) قال : « سألت ابا عبدالله ( عليه السلام ) عن التطوع بالليل والنهار؟ فقال الذى يستحب ان لا يقصر عنه ثمان ركعات عند زوال الشمس الى ان قال ومن السحر ثمان ركعات ثم يوتر . الى ان قال فى آخر الخبر : واحب صلاة الليل اليهم آخر الليل » .

وفى الموثق بابن بكير عن زرارة (٦) قال : « قلت لابي عبدالله ( عليه السلام ) ما جرت به السنة فى الصلاة ؟ فقال ثمان ركعات الزوال ، الى ان قال وثلاث عشرة ركعة آخر الليل » .

(١) سورة الذاريات ، الآية ١٨ (٢) سورة آل عمران ، الآية ١٥

(٣) الوسائل الباب ٤٨ و ٥٤ من المواقيت (٤) الوسائل الباب ٥٥ من المواقيت

(٥) و (٦) رواه فى الوسائل فى الباب ١٤ من اعداد الفرائض

وعن سليمان بن خالد في الوثوق عن ابي عبد الله ( عليه السلام ) (١) قال :  
« صلاة النافلة ثمان ركعات حين تزول الشمس قبل الظهر ، الى ان قال وثمان ركعات  
من آخر الليل ... الحديث » .

وروى في كتاب عيون الاخبار بسنده عن الفضل بن شاذان عن الرضا ( عليه  
السلام ) في كتابه الى المؤمن (٢) قال : « وصلاة الظهر اربع ركعات ، الى ان قال  
وثمان ركعات في السحر والشنع والوتر ثلاث ركعات ... الحديث » .

وروى في كتاب الحصال باسناده عن الاعمش عن جعفر بن محمد ( عليهما السلام )  
في حديث شرائع الدين (٣) قال فيه « وثمان ركعات في السحر وهي صلاة الليل والشنع  
ركعتان والوتر ركعة ... الحديث » الى غير ذلك من الاخبار التي يقف عليها المتتبع .

وعلى هذه الاخبار اعتمد الاصحاب فيما ذكروه من افضلية ما قرب من الفجر ،  
ولا تنافيا الاخبار الاولى لان غايه ما تدل عليه دخول الوقت بالانتصاف ، إلا انه ربما  
جعلت المناقاة باعتبار ما دل منها على ان رسول الله صلى الله عليه وآله وعليه (عليه السلام)  
كانا يصليان بعد الانتصاف ويبعد ان يكون خلاف الافضل ، ويؤيده ايضاً ما رواه  
عمر بن يزيد في الصحيح (٤) « انه شمع ابا عبد الله ( عليه السلام ) يقول ان في الليلة  
لساعة لا يوافقها عبد مسلم يصلي ويدعو الله فيها إلا استجاب له في كل ليلة . قلت  
اصلحك الله وامي ساعة من الليل ؟ قال اذا مضى نصف الليل الى الثلث الباقي » .

ونقل عن ابن الجنيّد انه قال : يستحب الايتان بصلاة الليل في ثلاثة اوقات  
لقوله تعالى : « ومن آتاه الليل فسيح اطراف النهار » (٥) .

ويعضده ما رواه الشيخ في الصحيح عن معاوية بن وهب (٦) قال : « سمعت

(١) و(٢) و(٣) الوسائل الباب ١٣ من اعداد الفرائض

(٤) الوسائل الباب ٢٦ من الدعاء (٥) سورة طه ، الآية ١٣٠

(٦) رواه في الوسائل في الباب ٥٢ من المواقيت

أبا عبد الله (عليه السلام) يقول ، وذكر صلاة النبي (صلى الله عليه وآله) قال كل من يؤتي بطهور فيخمر ضد رأسه ويوضع سواكه تحت فراشه ثم ينام ما شاء الله تعالى فإذا استيقظ جلس ثم قلب بصره في السماء ثم تلا الآيات من آل عمران : « ان في خلق السماوات والارض ... » ثم يستن ويتطهر ثم يقوم الى المسجد فيركع اربع ركعات على قدر قراءته ركوعه وسجوده على قدر ركوعه يركع حتى يقال متى يرفع رأسه ويسجد حتى يقال متى يرفع رأسه ؟ ثم يعود الى فراشه فينام ما شاء الله ثم يستيقظ فيجلس فيتلى الآيات من آل عمران ويقلب بصره في السماء ثم يستن ويتطهر ويقوم الى المسجد فيوتر ويصلي الركعتين ثم يخرج الى الصلاة .

وروى في الكافي في الصحيح او الحسن عن الحلبي عن ابي عبد الله (عليه السلام) (١) قال : « ان رسول الله (صلى الله عليه وآله) كل اذا صلى العشاء الآخرة امر بوضوئه وسواكه يوضع عند رأسه مخمراً فيرقد ما شاء الله تعالى ثم يقوم فيستاك ويتوضأ ويصلي اربع ركعات ثم يركع فيقوم فيستاك ويتوضأ ويصلي اربع ركعات ثم يركع حتى اذا كان في وجه الصبح قام فاوتر ثم صلى الركعتين ، ثم قال : « لقد كان لكم في رسول الله (صلى الله عليه وآله) اسوة حسنة » (٢) قلت متى يقوم ؟ قال بعد ثلث الليل » وقال في حديث آخر « بعد نصف الليل » .

وقال في الكافي (٣) وفي رواية اخرى « يكون قيامه وركوعه وسجوده سواء ويستاك في كل مرة قام من نومه ويقرأ الآيات من آل عمران » ان في خلق السماوات والارض الى قوله انك لا تخلف الميعاد .

ويمكن الجمع بين هذه الاخبار باستحباب التأخير الى آخر الليل لمن اراد ان

(١) و (٣) الوسائل الباب ٥٣ من المواقيت (٢) سورة الاحزاب ، الآية ٢٩

يصلها في مقام واحد واستحباب الابتداء من نصف الليل لمن اراد التفريق كما كان يفعله ( صلى الله عليه وآله ) وعلى هذين الخبرين يحمل اجمال ما دل على انه ( صلى الله عليه وآله ) وعلياً ( عليه السلام ) كانا يصليان بعد الانتصاف ، وعلى ذلك تجتمع الاخبار .

بقى الكلام هنا في مواضع : ( الاول ) المشهور بين الاصحاب جواز تقديم صلاة الليل في اوله للشاب الذي تمنعه رطوبة دماغه من الانتباه والمسافر الذي يمنعه جد السير ونقل عن زرارة بن اعين النعم من تقديمها على انتصاف الليل مطلقاً وانه قال : كيف تقضى صلاة قبل وقتها ان وقتها بعد انتصاف الليل . وسيأتي ذلك في رواية محمد بن مسلم ، واختاره ابن ادریس على ما نقله في المختلف واليه مال في المختلف ايضاً ونقل فيه عن ابن ابي عقيل انه وافق الشيخ في المسافر خاصة .

والظاهر هو القول المشهور للاخبار الكثيرة الدالة عليه . ومنها ما رواه الشيخ والصدوق في الصحيح عن ليث المرادي (١) قال : « سألت ابا عبدالله ( عليه السلام ) عن الصلاة في الصيف في الليالي القصار صلاة الليل في اول الليل ؟ فقال نعم نعم ما رأيت ونعم ما صنعت » وزاد في الفقيه (٢) « يعني في السفر » قال : « وسألت عن الرجل يخاف الجنابة في السفر او في البرد فيعجل صلاة الليل والوتر في اول الليل ؟ فقال نعم » .

وروى في الفقيه عن ابي جبرير القمي عن ابي الحسن موسى ( عليه السلام ) (٣) قال : « صل صلاة الليل في السفر من اول الليل في الحمل والوتر وركعتي الفجر » .

وروى في الكافي والتهذيب عن الحلبي (٤) قال : « سألت ابا عبدالله ( عليه السلام ) عن صلاة الليل والوتر في اول الليل في السفر اذا تخوفت البرد او كانت علة ؟ قال لا بأس انا افعل ذلك » .

وروى في الكافي عن يعقوب بن سالم عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (٥) قال

« سألته عن الرجل يخاف الجنابة في السفر أو البرد أيعجل صلاة الليل والوتر في أول الليل؟ قال نعم ».

وعن محمد بن حمران عن أبي عبد الله (عليه السلام) (١) قال : « سألته عن صلاة الليل أصلها أول الليل؟ قال نعم أني لأفعل ذلك فإذا أعجلني الجمال صليت في المحمل » وعن أبي بصير في الموثق أو الضعيف عن أبي عبد الله (عليه السلام) (٢) قال : « إذا خشيت أن لا تقوم آخر الليل أو كانت بك علة أو أصابك برد فصل صلاتك ووتر من أول الليل ».

ورواه في التهذيب في موضع آخر في الصحيح وكذا الصدوق في الصحيح عن الحلبي عن أبي عبد الله (عليه السلام) مثله (٣) إلا أنه قال : « وكانت بك علة » وزاد في آخره « في السفر ».

وعن سماعة في الموثق (٤) قال : « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن وقت صلاة الليل في السفر؟ فقال من حين تصلي العتمة إلى أن ينفجر الصبح ».

وفي الصحيح عن ليث (٥) قال : « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الصلاة في الصيف في الليالي القصار أصلي في أول الليل؟ قال نعم ».

وعن يعقوب الأحمر في الصحيح (٦) قال : « سألت عن صلاة الليل في الصيف في الليالي القصار في أول الليل؟ فقال نعم ما رأيت ونعم ما صنعت ، ثم قال إن الشاب يكثر النوم فانا آمره به ».

وعن علي بن سعيد (٧) قال : « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن صلاة الليل والوتر في السفر من أول الليل إذا لم يستطع أن يصلي في آخره؟ قال نعم ».

ورواه في الفقيه عن علي بن سعيد مثله (٨) إلا أنه أسقط « إذا لم يستطع أن يصلي آخر الليل ».

(١) و(٢) و(٣) و(٤) و(٥) و(٦) و(٧) و(٨) رواه في الوسائل في الباب ٤٤

من المواقيت .



وعن الحسين بن علي بن بلال (١) قال : « كتبت اليه في وقت صلاة الليل فكتب عند زوال الليل - وهو نصفه - افضل وان قلت فاوله وآخره جائز » .

وروى الشهيد في الذكرى (٢) قال : « روى محمد بن أبي قرة بإسناده إلى إبراهيم بن سيابة قال كتب بعض أهل بيتي إلى أبي محمد ( عليه السلام ) في صلاة المسافر أول الليل صلاة الليل فكتب فضل صلاة المسافر من أول الليل كفضل صلاة المقيم في الحضر من آخر الليل » وروى في الكافي والتهديب عن ابن بن تغلب في الصحيح (٣) قال : « خرجت مع أبي عبد الله ( عليه السلام ) فيما بين مكة والمدينة وكان يقول أما أنتم فشباب تؤخرون وأما إذا فشيخ اعجل ، وكان يصلي صلاة الليل أول الليل » .

وعن جماعة عن أبي عبد الله ( عليه السلام ) (٤) قال : « لا بأس بصلاة الليل من أول الليل إلى آخره إلا أن افضل ذلك إذا انتصف الليل » وظاهر هذه الرواية جواز التقديم مطلقاً ، ونحوها ما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن عيسى (٥) قال : « كتبت اليه أسأله يا سيدي روى عن جديك أنه قال لا بأس بأن يصلي الرجل صلاة الليل في أول الليل ؟ فكتب في أي وقت صلى فهو جائز إن شاء الله تعالى » والظاهر تقييد إطلاقها بالروايات المذكورة الدالة على العذر .

وقد صرح الأصحاب بأنه إذا دار الأمر بين التقديم والقضاء فالقضاء افضل ، ويدل عليه ما رواه معاوية بن وهب في الصحيح عن أبي عبد الله ( عليه السلام ) (٦) قال : « قلت له إن رجلاً من مواليك من صلحهم شكى إلي ما يلقى من النوم وقال أتريد القيام إلى الصلاة بالليل فيغلبني النوم حتى أصبح فربما قضيت صلاتي الشهر المتتابع والشهرين أصبر على ثقله ؟ فقال مرة عين له والله ، ولم يرخص له في الصلاة في أول الليل وقال القضاء بالليل افضل . قلت فإن من نسئنا أبكراً الجارية نحب الخير وأهله ونحرص

(١) و (٢) و (٣) و (٤) و (٥) الوسائل الباب ٤٤ من المواقيت

(٦) رواه في الوسائل في الباب ٥٥ من أبواب المواقيت

على الصلاة فيغلبها النوم حتى ربما قضت وربما ضعفت عن قضائه وهي تقوى عليه في اول الليل ؟ فرخص لمن في الصلاة اول الليل اذا ضعفن وضيعن القضاء .  
وعن محمد - وهو ابن مسلم - في الصحيح عن احدهما ( عليها السلام ) ( ١ ) قال :  
« قلت له الرجل من امره القيام بالليل تمضي عليه الليلة والليلتان والثلاث لا يقوم فيقضي احب اليك ام يعجل الوتر اول الليل ؟ قال لا بل يقضي وان كان ثلاثين ليلة » .  
وعن محمد بن مسلم ( ٢ ) قال : « سألته عن الرجل لا يستيقظ من آخر الليل حتى يمضي لتلك العشرة والخمس عشرة فيصلي اول الليل احب اليك ام يقضي ؟ قال لا بل يقضي احب الى اني اكره ان يتخذ ذلك خلقا ، وكان زراة يقول كيف تصلى صلاة لم يدخل وقتها وإنما وقتها بعد نصف الليل » .

احتج العلامة في المختلف على ما ذهب اليه مما قدمنا نقله عنه بانها عبادة موقته فلا تفعل قبل وقتها لعذر وغيره كغيرها ، وبصدر صحيحة معاوية بن وهب المذكورة ثم نقل عن الشيخ الاحتجاج بانه معذور فجاز تقديمها من اول الليل محافظة على السنن وبمعجز صحيحة معاوية المذكورة حيث رخص ( عليه السلام ) للجارية التقديم والترخيص للمرأة مستلزم لغيرها من المسافرين والشاب للاشتراك في العذر والمحافظة على فعل السنن . ثم اجاب بان المحافظة على السنن تحصل مع القضاء والرواية لا تدل على المطالب لاختصاصها بمن لا يتمكن من الانتباه والقضاء .

اقول : ما ذكره ( قدس سره ) بالنسبة الى هذه الرواية من الاحتجاج بصدرها والجواب عن عجيزها جيد ، إلا ان دليل الشيخ غير منحصر في هذه الرواية لما عرفت من الاخبار التي تلونها عليك فانه لا مجال الى انكار دلالتها على الجواز . نعم ظاهر الصدوق اختصاص الرخصة بالمسافر حيث قال : كل ما روى من الاطلاق في صلاة الليل من اول الليل فانما هو في السفر لان المفسر من الاخبار يحكم على المجمل . ونحوه قال الشيخ في التهذيبين

ج ٦ ﴿ لو طلع الفجر وقد تلبس بأربع من صلاة الليل ﴾ — ٢٣٣ —

وزاد : وفي وقت يغلب على الظن انه ان لم يصلم في اول الليل فاته اذا شق عليه "غيم" آخر الليل ولا يتمكن من القضاء فيشذ يجوز له تقديمها . اقول : ما ذكره الشيخ ( قدس سره ) هنا جيد ، اما بالنسبة الى المسافر فلما عرفت من الاخبار الكثيرة المتقدمة بالتقريب الذي ذكره الصدوق ( طاب ثراه ) واما بالنسبة الى من لا يتمكن من الاداء والقضاء فعجز صحيحة معاوية بن وهب وعليه تحمل صحيحة محمد بن مسلم . واما صدر صحيحة معاوية فهو محمول على غير الفردين المذكورين ، وعلى ذلك تجتمع الاخبار المذكورة ( الثاني ) — المشهور بين الاصحاب ان آخر وقت صلاة الليل طلوع الفجر الثاني فلو طلع الفجر الثاني ولم يكن تلبس بأربع منها بدأ بالفريضة او ركعتي الفجر على الخلاف الآتي ان شاء الله تعالى . ونقل عن المرتضى ( قدس سره ) ان آخر وقتها الفجر الاول ، قال في الذكرى بعد نقل ذلك عنه : ولعله نظر الى جواز ركعتي الفجر حينئذ والغالب ان دخول وقت صلاة يكون بعد خروج وقت اخرى . ويندفع بوجوه : منها - الشهرة بالفجر الثاني بين الاصحاب . ومنها - ان اسماعيل بن سعد الاشعري (١) « سأل ابا الحسن (عليه السلام) عن افضل ساعات الليل فقال الثلث الباقي » ومنها - ما مر من الاخبار . انتهى . اقول : ضعف ما ذكره السيد (رضي الله عنه) اظهر من ان يحتاج الى البيان لما سيجيء من الاخبار النيرة البرهانية .

( الثالث ) — لو طلع الفجر فان كان قد تلبس بأربع منها اتمها مخففة والاخرها ويدل على الحكم الاول ما رواه الشيخ في التهذيب عن مؤمن الطاق (٢) قال : « قال ابو عبد الله ( عليه السلام ) اذا كنت صليت أربع ركعات من صلاة الليل قبل طلوع الفجر فاتم الصلاة طلع او لم يطلع » . وفي كتاب الفقه الرضوي « ان كنت صليت من صلاة الليل أربع ركعات قبل طلوع الفجر فاتم الصلاة طلع الفجر او لم يطلع » .

(١) الوسائل الباب ٥٤ من المواقيت (٢) الوسائل الباب ٤٧ من المواقيت

— ٢٣٤ — ﴿ لو طلع الفجر وقد تلبس بربع من صلاة الليل ﴾ ج٦

إلا انه قد روى الشيخ أيضاً عن يعقوب البرزاز (١) قال : « قلت له اقوم قبل الفجر بقليل فاصلي اربع ركعات ثم اتخوف ان ينفجر الفجر ابدأ بالوتر او اتم الركعات ؟ قال لا بل اوتر واخر الركعات حتى تقضيها في صدر النهار » .

وقد جمع الشيخ ومن تأخر عنه بين الخبرين بحمل هذه الرواية على الافضلية .  
اقول : من المحتمل قريباً اختصاص الخبر الاول بما اذا طلع الفجر بعد تمام التلبس بالاربع كما هو مورد الخبر ومحل المسألة ، واما الثاني فظاهره انه بعد صلاة الاربع انما تخوف ان ينفجر الفجر لقربه لا انه انفجر بالفعل فصار الامر متعارضاً عنده بين اتمام الثمان ركعات وبين الوتر بمعنى ان الوقت لا يسع إلا احدهما فامر ( عليه السلام ) بتقديم الوتر وتأخير الركعات حتى يقضيها ، وهذا ليس من محل المسألة في شيء حتى يحتاج الى الجمع بما ذكره ، فانه قد دلت الاخبار - وبه صرح الاصحاب ايضاً - على انه لو لم يبق من الوقت ما يسع صلاة الليل كاملة قدم الوتر فانه يكتب له بها ثواب صلاة الليل وقضى الصلاة بعد الصبح ، ففي صحيحة محمد بن مسلم عن ابي جعفر ( عليه السلام ) (٢) قال : « سألت عن الرجل يقوم من آخر الليل وهو يخشى ان يفجأه الصبح أبدأ بالوتر او يصلي الصلاة على وجهها حتى يكون الوتر آخر ذلك ؟ قال بل يبدأ بالوتر ، وقال انا كنت فاعلاً ذلك » وصحيحة معاوية بن وهب (٣) قال : « سمعت ابا عبد الله ( عليه السلام ) يقول أما يرضى احدكم ان يقوم قبل الصبح ويوتر ويصلي ركعتي الفجر ويكتب له بصلاة الليل ؟ » وهذا الخبر من هذا القليل ولا فرق بين ما دل عليه هذان الخبران والخبر المذكور إلا باعتبار دلالة ذلك الخبر على تلبسه بربع ركعات ، وهو لا يصلح للفرق لان ظاهر هذين الخبرين ان الافضل المحافظة على الوتر وتقديمها في هذا الوقت وترجيحها على صلاة الليل فيه . وبالجمله فلو ظهر هذه الاخبار انه متى كان الوقت الثاني لا يسع إلا الثمان مخففة او الوتر كاملة فان الافضل تقديم الوتر سواء صلى شيئاً من الثمان ام لا .

(١) الوسائل الباب ٤٧ من المواقيت (٢) و(٣) الوسائل الباب ٤٦ من المواقيت

ج ٩ ﴿ لو طلع الفجر ولم يتلبس بأربع من صلاة الليل ﴾ — ٣٣٥ —

وأما الحكم الثاني وهو ما لو طلع الفجر ولم يتلبس بأربع ركعات فلا يخلو أما أن يكون قد تلبس بما دون الأربع أو لم يتلبس بشيء بالكلية :

وظاهرهم في الأول الاتفاق على البدأة بالفريضة ، قال في المعتبر : ولو طلع الفجر ولما يكمل أربعاً بدأ بالفريضة وهو مذهب علمائنا .

وأما الثاني فتدل عليه صحيحة اسماعيل بن جابر (١) قال : « قلت لأبي عبد الله ( عليه السلام ) أوتر بعدما يطلع الفجر ؟ قال لا ، والتقريب أنه إذا امتنع الوتر بعد الفجر امتنع ما قبله بطريق أولى .

إلا أنه قد ورد بآراء هذا الخبر أخبار كثيرة دالة على جواز صلاة الليل بعد الفجر وإن لم يتلبس منها بشيء :

ومنها - صحيحة عمر بن يزيد عن أبي عبد الله ( عليه السلام ) (٢) قال : « سأله عن صلاة الليل والوتر بعد طلوع الفجر فقال صلها بعد الفجر حتى تكون في وقت تصلي الغداة في آخر وقتها ولا تعتمد ذلك في كل ليلة ، وقال أوتر أيضاً بعد فراغك منها » .

وصحيحة عمر بن يزيد أيضاً (٣) قال : « قلت لأبي عبد الله ( عليه السلام ) أقوم وقد طلع الفجر فإن أنا بدأت بالفجر صليتها في أول وقتها وإن بدأت في صلاة الليل والوتر صليت الفجر في وقت هؤلاء ؟ فقال أبدأ بصلاة الليل والوتر ولا تجمل ذلك عادة » .

وصحيحة سليمان بن خالد (٤) قال : « قال لي أبو عبد الله ( عليه السلام ) ربما قت وقد طلع الفجر فاصلي صلاة الليل والوتر والركعتين قبل الفجر ثم اصلي الفجر . قال قلت أفعل أنا إذا ؟ قال نعم ولا يكون منك عادة » .

ورواية اسحاق بن عمار (٥) قال : « قلت لأبي عبد الله ( عليه السلام ) أقوم وقد طلع الفجر ولم اصل صلاة الليل ؟ فقال صل صلاة الليل وأوتر وصل ركعتي الفجر » وأجاب الشيخ عن هذه الأخبار بمحملها على الرخصة ، قال هذه رخصة لمن أخر

(١) الوسائل الباب ٤٦ من المواقيت (٢) و(٣) و(٤) و(٥) الوسائل الباب ٤٨ من المواقيت

لاشتغاله بشي<sup>١</sup> من العبادات وقال المحقق في المعتبر - بعد ان ذكر ان فيه روايتين احدها  
يتم النافلة مزاحماً بها الفريضة والاخرى يبدأ بالفجر - ان اختلاف الفتوى دليل التخيير .  
يعني بين فعلها بعد الفجر قبل الفرض وبعده . واستحسنه جملة ممن تأخر عنه : منهم -  
السيد السند في المدارك والفاضل الخراساني في الذخيرة .

والاظهر عندي حل النهي في صحيحة اسماعيل بن جابر على اتخاذ ذلك عادة  
وجعله جائزاً في جملة الاوقات فانه ليس كذلك لما سيأتي ان شاء الله تعالى من الاخبار  
الدالة على تحريم النافلة في وقت الفريضة ، ولما سيأتي ايضاً ان شاء الله تعالى من النهي  
عن صلاة ركعتي الفجر بعد طلوع الفجر ووجوب تقديم الفريضة . واما الاخبار الاخيرة  
فهي محمولة على الرخصة لو اتفق له ذلك في بعض الاوقات ولهذا قد صرحنا بانه لا يجعل  
ذلك عادة ولا يعتمد ذلك في كل ليلة ، والرخص في مقام التحريم كثيرة وهذا منها .

والعجب ان صاحب المعتبر بعد ان استدلل على تقديم النافلة على الفريضة في  
المسألة بصحيحة عمر بن يزيد الثانية استدلل على تقديم الفريضة على النافلة بصحيحته الاولى  
وكأنه حل قوله « صلها بعد الفجر » يعني بعد صلاة الفجر . وهو سهو ظاهر ، بل  
الظاهر ان الرواية انما هي من قبيل روايته الثانية والمراد بالفجر فيها انما هو اول الصبح  
وانه يصلي النافلة اولاً وان اخر الغداة الى آخر وقتها كما ينادي به الخبر ، وبعضه قوله  
« ولا نعد ذلك في كل ليلة » كما وقع مثله في روايته الثانية وصحيحة سليمان بن خالد .  
واعجب من ذلك انه حكم في هذه المسألة اعني لو طلع الفجر ولم يتلبس بشي<sup>١</sup> من النافلة  
بالتخيير بين تقديم الفريضة والاتباع بالنافلة وفيما لو تلبس بما دون الاربع بوجوب البدأة  
بالفريضة كما تقدم نقله عنه .

( الرابع ) — المفهوم من الاخبار — وبه صرح جملة من الاصحاب — ان افضل  
اوقات الوتر ما بين الفجر الاول الى الثاني :

روى الشيخ في الصحيح عن اسماعيل بن سعد الاشعري (١) قال : « سألت

(١) رواه في الوسائل في الباب ٤٥ من ابواب المواقيت

ابا الحسن الرضا ( عليه السلام ) عن ساعات الوتر فقال احبها الي الفجر الاول .  
وعن معاوية بن وهب في الصحيح (١) قال : « سألت ابا عبد الله ( عليه السلام )  
عن افضل ساعات الوتر فقال الفجر اول ذلك » .

وروى الشهيد في الذكرى (٢) قال : « روى ابن ابي قره عن زرارة ان رجلا  
سأل امير المؤمنين ( عليه السلام ) عن الوتر اول الليل فلم يجبه فلما كان بين الصبحين  
خرج امير المؤمنين ( عليه السلام ) الى المسجد فنادى اين السائل عن الوتر ؟ { ثلاث  
مرات } نعم ساعة الوتر هذه ثم قام واوتر » .

وروى ثقة الاسلام في السكافي عن ابان بن تغلب (٣) قال : « قلت لابي عبد الله  
( عليه السلام ) اية ساعة كان رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) يوتر ؟ فقال مثل مغيب  
الشمس الى صلاة المغرب » .

قال في الذكرى : وقد سلفت رواية الحجال عن الصادق ( عليه السلام ) (٤) في  
تقديم ركعتين من اول الليل فلن استيقظ صلى صلاة الليل واوتر وإلا صلى ركعة  
واحسب بالركعتين شفعا ، وعليه تحمل رواية زرارة عن ابي جعفر ( عليه السلام ) (٥)  
« من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يبيتن إلا بوتر » ويجوز حملها على التقية لان عندم  
وقت الوتر ما بين العشاء الى الفجر (٦) ويروون عن النبي ( صلى الله عليه وآله )  
انه قال : « الوتر جعله الله لكم ما بين صلاة العشاء الى طلوع الفجر » (٧) . ثم اجاب عما  
ذهب اليه العامة .

اقول : اما ما ذكره من رواية الحجال فقد تقدم الكلام فيها مستوفى في الفائدة  
السادسة عشرة من فوائد المقدمة الثانية وبيننا المعنى المراد منها . واما رواية زرارة فقد

(١) و (٢) و (٣) الوسائل الباب ٥٤ من المواقيت (٤) الوسائل الباب ٤٤ من المواقيت

(٥) المروية في الوسائل في الباب ٢٩ من اعداد الفرائض

(٦) سنن البيهقي ج ٢ ص ٧٨

(٧) المغني ج ٢ ص ١٦١

— ٢٣٨ — ﴿ لو قدم الوتر وركعتي الفجر ثم انكشف بقاء الليل ﴾ ج ٩

تقدم الكلام فيها موضعاً متفتحاً في الفائدة السادسة من الفوائد المشار إليها وبيننا ان المراد بالوتر فيها انما هو الوتيرة فلا ضرورة الى ما ذكره هو وغيره من التأويلات البعيدة والاحتمالات الغير السديدة .

( الخامس ) — قد تقدمت الاخبار الدالة على انه متى ضاق الوقت إلا عن الوتر وركعتي الفجر خاصة فان الافضل له ان يقدم ذلك على صلاة الليل ، اما لو فعل ذلك ثم انكشف بقاء الليل فقال في المروس ونحوه في الذكرى انه يضيف الى ما صلى ستاً ويعيد ركعة الوتر وركعتي الفجر ، ثم نسه الى الشيخ المفيد ثم نقل في الكتاين عن الشيخ علي بن بابويه انه يعيد ركعتي الفجر لا غير . اقول : ظاهر كلام الشيخين المذكورين ان الحكم في هذه المسألة هو اضافة ست ركعات الى ما صلاه بنقل ركعتي الفجر الى صلاة الليل وزيادة ست ركعات عليها لتكمل ثمان ركعات ثم اعادتها بعد ذلك وانما اختلف كلامهما في اعادة مفردة الوتر فظاهر الشيخ علي بن بابويه عدم اعادتها وظاهر الشيخ المفيد اعادتها . وقال في الذكرى بعد ذكر ذلك — ثم نقل عن الشيخ في البسوط انه لو نسي ركعتين من صلاة الليل ثم ذكر بعد ان اوتر قضاها واعاد الوتر — ما لفظه : وكان الشيخين نظرا الى ان الوتر خاتمة النوافل ليوترها .

والذي وقت عليه من الاخبار مما يتعلق بهذه المسألة ما رواه الشيخ عن علي بن عبدالعزيز (١) قال : « قلت لابي عبدالله ( عليه السلام ) اقوم وانا اتخوف الفجر ؟ قال فوتر . قلت فانظر فاذا علي ليل ؟ قال فصل صلاة الليل » .

وعن ابراهيم بن عبد الحميد عن بعض اصحابنا — واطنه اسحاق بن غالب — عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (٢) قال : « اذا قام الرجل من الليل فظن ان الصبح قد اضاء فوتر ثم نظر فرأى ان عليه ليلا ؟ قال يضيف الى الوتر ركعة ثم يستقبل صلاة الليل ثم يوتر بعده » .

(١) و(٢) رواه في الوسائل في الباب ٤٦ من ابواب المواقيت



وقال ( عليه السلام ) في كتاب الفقه الرضوي (١) « وان كنت صليت الوتر وركعتي الفجر ولم يكن طلع الفجر فاضف اليها ست ركعات واعد ركعتي الفجر وقد مضى الوتر بما فيه » .

وأنت خير بان الظاهر من الوتر في هذه الاخبار هو مجموع الركعات الثلاث كما استفاض اطلاقه عليها في الاخبار وقد تقدم بيانه في المقدمة الثانية ، وحينئذ فقوله في الخبر الاول « فصل صلاة الليل » يحتمل حمله على الركعات الثمان خاصة كما وقع اطلاقه عليها في الاخبار وان اطلق في بعض على ما يدخل فيه الوتر ، ويحتمل حمله على الاعم ويحتمل على بعد - البناء على ما صلى كما ذكره الشيخ المفيد من اضافة الست ، وحينئذ فعنى قوله « فصل صلاة الليل » اي اتم صلاة الليل ، وكيف كان فالخبر المذكور لا يخلو من الاجل . واما الرواية الثانية فظاهرها انه يمتد بما فعله من ركعات الوتر من صلاة الليل ويضيف الى المفردة اخرى ليتم بها عدد اربع ركعات ثم يتم الثمان صلاة الليل وبوتر . ولم اقف على قائل به . واما عبارة كتاب الفقه فالظاهر انه معتمد الشيخين المتقدمين فيما قدمنا ايضاحه من كلاميهما وان كان الشيخ المفيد صرح باعادة مفردة الوتر بعد ذلك ايضاً بالتقريب الذي ذكره في الذكري . وكيف كان فالسألة لا يخلو من شوب الاشكال لما عرفت من تضاد هذه الاخبار ، والاحتياط لا ينجي .

(السادس) — روى الشيخ في التهذيب عن علي بن عبدالله بن عمران عن الرضا ( عليه السلام ) (٢) قال : « اذا كنت في صلاة الفجر فخرجت ورأيت الصبح فزد ركعة الى الركعتين صليتها قبل واجعله وترأ » .

قال شيخنا الشهيد (قدس سره) في الذكري بعد ذكر هذا الخبر : وفيه تصريح بجواز المدول من النفل الى النفل لكن ظاهره انه بعد الفراغ كما ذكر مثله في الفريضة ، ويمكن حمل الخروج على رؤية الفجر في اثناء الصلاة كما حمل الشيخ الفراغ في الفريضة على مقارنة الفراغ .

اقول : اما ما ذكره من تصريح الخبر بمجواز العدول حسبما ذكره فقد تقدم في سابق هذا الموضوع ما يؤيده ايضاً ويؤكدّه . واما ما ذكره في تأويل الخروج حيث ان ظاهر الخبر الخروج في اثناء الصلاة فالظاهر بعده ، والا قرب حل الكلام على التجوز وان المراد بالكون في صلاة الفجر الايتان بركعتي الفجر ، ويحمل الخبر على ما اذا كان الوقت ضيقاً فصلى صلاة الفجر لعدم اتساعه لازيد منها فامره ( عليه السلام ) بان الافضل تقديم الوتر وان ينقل ما صلاه الى ركعتي الوتر ويضيف اليها ثالثة ، وباب التجوز في امثال ذلك غير عزيز .

والحدث الكشاني لما نقل الخبر المذكور في الوافي قال : هكذا في النسخ التي رأيناها والصواب « الليل » مكن « الفجر » بمعنى اذا كنت قد صليت من صلاة الليل ركعتين فرأيت الصبح فاجعله وترأ . وهو في حد ذاته معنى جيد لكن حمل الاخبار على ذلك لا يخلو من اشكال . والله العالم .

( المسألة الرابعة ) — المشهور بين الاصحاب ان اول وقت ركعتي الفجر الفراغ من صلاة الليل والوتر وان كان ذلك قبل الفجر الأول ، لكن قال في المعتبر ان تأخيرهما حتى يطلع الفجر الاول افضل . وقيل ان اول وقتها بعد طلوع الفجر الاول ، ونقل عن السيد المرتضى والشيخ في المبسوط وبه صرح العلامة في الارشاد .

واما آخر وقتها فالمشهور انه يمتد الى طلوع الحرة فان طلعت ولم يصلها بدأ بالفريضة . وقيل بامتداد وقتها الى الفجر الثاني وهو المنقول عن ابن الجنيّد واختاره الشيخ في كتابي الاخبار ، قال ابن الجنيّد على ما نقل عنه : وقت صلاة الليل والوتر والركعتين من حين انتصاف الليل الى طلوع الفجر على الترتيب .

والاظهر عندي ان وقتها بعد صلاة الليل وان كان الافضل تأخيرها الى بعد الفجر الاول وان وقتها ينتهي بطلوع الفجر الثاني فلو طلع ولم يصلها بدأ بالفريضة .

لنا على الحكم الاول - الاخبار الدالة على جعلها مع صلاة الليل كائنة ما كانت :

ومنها — ما رواه الشيخ في الصحيح عن احمد بن محمد بن محمد بن أبي نصر (١) قال :  
 « سألت الرضا ( عليه السلام ) عن ركعتي الفجر فقال احشوا بها صلاة الليل » .  
 وفي الصحيح عن ابن أبي نصر أيضاً (٢) قال : « قلت لأبي الحسن ( عليه  
 السلام ) ركعتي الفجر أصليهما قبل الفجر أو بعد الفجر ؟ فقال قل أبو جعفر ( عليه السلام )  
 احش بها صلاة الليل وصلهما قبل الفجر » .  
 وفي الصحيح عن محمد بن مسلم (٣) قال : « سمعت أبا جعفر ( عليه السلام ) يقول  
 صل ركعتي الفجر قبل الفجر وبعده وعنده » .  
 وفي الصحيح عن ابن أبي يعفور (٤) قال : « سألت أبا عبد الله ( عليه السلام )  
 عن ركعتي الفجر متى أصليهما ؟ فقال قبل الفجر ومعه وبعده » .  
 والمراد بالفجر في هذه الاخبار هو الفجر الاول كما سيظهر لك في المقام ان شاء الله .  
 وفي الموثق بابن بكير عن زرارة عن أبي جعفر ( عليه السلام ) (٥) قال :  
 « انما على احدكم اذا انتصف الليل ان يقوم فيصلي صلاته جملة واحدة ثلاث عشرة ركعة  
 ثم ان شاء جلس فلدعا وان شاء نام وان شاء ذهب حيث شاء » .  
 وفي الموثق بابن بكير أيضاً عن زرارة عن أبي عبد الله ( عليه السلام ) (٦) في  
 حديث « وثلاث عشرة ركعة من آخر الليل منها الوتر وركعتا الفجر » .  
 وفي صحيحة زرارة عن أبي جعفر ( عليه السلام ) (٧) « وبعد ما ينتصف الليل  
 ثلاث عشرة ركعة منها الوتر ومنها ركعتا الفجر » .  
 الى غير ذلك من الاخبار الكثيرة التي يقف عليها المتابع ، ومنها صحيحة زرارة  
 الآتية وقوله فيها « انهما من صلاة الليل ثلاث عشرة ركعة صلاة الليل » .

(١) و(٢) رواه في الوسائل في الباب ٥٠ من المواقيت

(٣) و(٤) رواه في الوسائل في الباب ٥٢ من المواقيت

(٥) الوسائل الباب ٣٥ من التعقيب (٦) و(٧) الوسائل الباب ١٤ من اعداد الفرائض

واما على الحكم الثاني فما قدمناه من الاخبار الدالة على ان افضل اوقات الوتر بعد طلوع الفجر الاول ومن المعلوم ان ركعتي الفجر مرتبة على الوتر لا تصلى إلا بعده .  
واما ما استدل به في المدارك على ذلك - حيث انه اختار ما ذكرناه من ان التأخير الى ان يطلع الفجر الأول افضل حيث قال : ويدل على أن الافضل تأخيرها حتى يطلع الفجر الاول صحيحة عبدالرحمان بن الحجاج (١) قال : « قال ابو عبدالله (عليه السلام) صلها بعد ما يطلع الفجر » وانما حملنا لفظ الفجر على الاول ليناسب الاخبار السالفة ، ولعل هذه الرواية مستند الشيخ والمرضى في جعلها ذلك اول الوقت والجواب المعارضة بالاخبار المستفيضة المتضمنة للامر بفعلها مع صلاة الليل من غير تقييد بطلوع الفجر الاول ، مع امكان القدرح في هذه الرواية بعدم وضوح مرجع الضمير . انتهى - فهو غير واضح في كون المراد الفجر الاول كما اعترف به وما ذكرناه من الدليل اظهر في المراد .

اقول : ومثل هذه الرواية التي ذكرها صحيحة يعقوب بن سالم البرزاز (٢) قال : « قال ابو عبدالله (عليه السلام) صلها بعد الفجر واقرأ فيها في الاولى قل يا ايها الكافرون وفي الثانية قل هو الله احد » واما ما ذكره من الايراد عليهما بالاخبار المتقدمة فلها ان يجيبا بحمل ذلك على الرخصة في التقديم والانس في صلاة الليل وان كان الوقت الموظف هو ما بعد الفجر الاول للروايات المتقدمة المعتضدة بظاهر هاتين الروايتين .

ولنا على الحكم الثالث ما دل من الاخبار على عدم جواز النافلة بعد خول وقت الفريضة (٣) كما سيأتي ان شاء الله تعالى ، خرج ما خرج بدليل وبقى ما بقي .

وخصوص ما رواه الشيخ في الصحيح عن زرارة عن ابي جعفر (عليه السلام) (٤)

(١) و (٢) المروية في الوسائل في الباب ٥١ من ابواب المواقيت

(٣) الوسائل الباب ٣٥ من المواقيت (٤) الوسائل الباب ٥٠ من المواقيت

قال : « سألت عن ركعتي الفجر قبل الفجر أو بعد الفجر ؟ فقال قبل الفجر انهما من صلاة الليل ثلاث عشرة ركعة صلاة الليل أتريد ان تقايس لو كان عليك من شهر رمضان اكنت تتطوع ؟ اذا دخل عليك وقت الفريضة فابدأ بالفريضة » .

وحسنة زرارة (١) قال : « قلت لابي جعفر ( عليه السلام ) الركعتين اللتان قيل الغداة أين موضعهما ؟ قال قبل طلوع الفجر فاذا طلع الفجر فقد دخل وقت الغداة » .  
وعن زرارة ايضاً عن ابي جعفر ( عليه السلام ) (٢) في وصف صلاة رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) وفيها « ثم يصلي ثلاث عشرة ركعة : منها الوتر ومنها ركعتا الفجر قبل الغداة فاذا طلع الفجر وضاء صلى الغداة » .

ويؤيد هذه الاخبار تأييداً ظاهراً الاخبار المتقدمة في ادخالها في صلاة الليل بل دلالة جملة منها على انها من صلاة الليل التي لا خلاف في ان وقتها قبل الفجر الثاني :  
وفي وثيقة ابي بصير عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (٣) قال : « قلت ركعتا الفجر من صلاة الليل هي ؟ قال نعم » .

ورواية محمد بن مسلم (٤) قال : « سألت ابا جعفر ( عليه السلام ) عن اول وقت ركعتي الفجر فقال سدس الليل البتة » وقوله في صحيفة زرارة المذكورة « انهما من صلاة الليل ثلاث عشرة ركعة صلاة الليل » .

وروى الشيخ في التهذيب عن الفضل بن عمر (٥) قال : « قلت لابي عبدالله ( عليه السلام ) اقوم وانا اشك في الفجر ؟ فقال صل على شكك فاذا طلع الفجر فاوتر وصل الركعتين فاذا انت قمت وقد طلع الفجر فابدأ بالفريضة ولا تصل غيرها فاذا فرغت فاقض مكانك . . الخبر » وهو ظاهر الدلالة واضح المقالة لظاهر الامر بالبدأة بالفريضة الدال على الوجوب والنهي عن صلاة غيرها الدال على التحريم . واما صدر الخبر فمحمول

(١) و(٢) (٣) (٤) المروية في الوسائل في الباب ٥٠ من ابواب المواقيت

(٥) الوسائل الباب ١٠ من المواقيت (٥) الوسائل الباب ٤٨ من المواقيت

على من صلى بشك في الوقت ثم تبين الوقت بعد تمام صلاة الليل فإنه يتمها بالوتر وركعتي الفجر كما تقدم في الاخبار فلا منافاة .

واستدل السيد السند ( قدس سره ) للقول المشهور بقول الصادق ( عليه السلام ) (١) « صلها قبل الفجر ومعه وبعده » قال : والبعدية تستمر الى ما بعد الاسفار وطلوع الحمرة ، قل ويدل على انتهاء الوقت بذلك صحيحة علي بن يقطين (٢) قال : « سألت ابا الحسن ( عليه السلام ) عن الرجل لا يصلي الغداة حتى يسفر وتظهر الحمرة ولم يركع ركعتي الفجر أيركعها او يؤخرها ؟ قال يؤخرها » ثم نقل استدلال الشيخ ( قدس سره ) على ما نقل عنه من الانتهاء بطلوع الفجر الثاني بصحيفة زرارة المتقدمة ، ثم قال ويمكن التوفيق بين الروايات اما بحمل لفظ الفجر في الروايات السابقة على الاول ويراد بما بعد الفجر ما بعد الاول وقبل الثاني او بحمل الامر في هذه الرواية على الاستحباب ، ولعل الثاني ارجح . انتهى .

اقول : لا يخفى ان دلالة صحيحة علي بن يقطين على ما ذكره انما هو بالمفهوم الضعيف واخبار « صلها قبل الفجر ومعه وبعده » مجمة قابلة للاحتمال على الفجر الاول ومثل هذا لا يقابل به ما ذكرناه من الاخبار ولا سيما صحيحة زرارة الاولى لما هي عليه من الصراحة على ابلغ وجه وقريب منها حسنة ايضاً .

وهنا اخبار دالة على القول المشهور اوضح مما نقله ولكنها ضعيفة السند والظاهر انه لاجل ذلك اعرض عن نقلها واعتمد على ما نقله لصحة سنده وانغض النظر عن ضعف دلالة كما هي عادته من دوراته مدار الاسانيد وان اشتملت المتن على عدة من العلل فيما يدل على القول المشهور بدلالة واضحة الظهور رواية اسحاق بن عمار عن من اخبره عنه ( عليه السلام ) (٣) قال : « صل الركعتين ما بينك وبين ان يكون الضوء حذاء رأسك فان كان بعد ذلك فابدأ بالفجر »

ورواية الحسين بن أبي العلاء (١) قل : « قلت لأبي عبد الله ( عليه السلام ) الرجل يقوم وقد نور بالعبادة ؟ قال فليصل السجودتين اللتين قبل العبادة ثم يصل العبادة » .  
ورواية أبي بكر الحضرمي (٢) قال : « سألت أبا عبد الله ( عليه السلام ) فقلت متى أصلي ركعتي الفجر ؟ قل حين يعترض النجر وهو الذي تسميه العرب الصديق » .  
وهذه الاخبار كما ترى صريحة في مخالفة الاخبار التي قبلتها فلو اوجب الرجوع الى المرجحات ، ومن القواعد المنصوص عليها في مقام اختلاف الاخبار وان اعرض عن العمل بها جملة من علمائنا الايرار ( رفع الله تعالى منازلهم في دار القرار ) هو عرضها على مذهب العامة والاخذ بمخلافه .

وقد نقل جملة من مشايخنا ( رضوان الله عليهم ) ان جمهور العامة - كما ذكره شيخنا المجلسي في البحار - على ان هاتين الركعتين لا تصليان الا بعد طلوع الفجر الثاني ، ومن اخبارهم المنقولة في ذلك ما نقله في المنتهى مما رواه الجمهور عن حفصة (٣) « ان رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) كان اذا اذن للمؤذن وطلع الفجر يصلي الركعتين » .  
وحينئذ فالواجب حمل هذه الاخبار على التقية ، ويوضح ذلك باي ايضاح رواية أبي بصير (٤) قال : « قلت لأبي عبد الله ( عليه السلام ) متى أصلي ركعتي الفجر ؟ قال فقال لي بعد طلوع الفجر . قلت له ان ابا جعفر ( عليه السلام ) امرني ان أصليهما قبل طلوع الفجر ؟ فقال لي يا ابا محمد ان الشيعة اتوا ابي مسترشدين فافتاهم بمالحق واتوني شككا فافتيهم بالتقية » .

ومن وافقنا في هذا المقام شيخنا البهائي ( عطر الله مرقده ) في كتاب الحبل المتين فقال : والمراد بالفجر فيما تضمنه الحديث السابع والتاسع من صلاة ركعتي الفجر

(١) و (٢) المروية في الوسائل في الباب ٥١ من المواقيت

(٣) المهذب للشيرازي ج ١ ص ٨٢ وسنن البيهقي ج ٢ ص ٤٧١

(٤) المروية في الوسائل في الباب ٥٠ من المواقيت

قبله وبطله وعنده الفجر الاول كما يدل عليه قوله ( عليه السلام ) في الحديث الثامن (١) « أحثوا بهما صلاة الليل » اذ المراد صلاتهما في وقتها والحديث الحادي عشر والتاسع عشر صريحان في ان وقتها قبل الفجر . انتهى . وأشار بالحادي عشر الى صحيحة زرارة المتقدمة (٢) وبالتاسع عشر الى حسنة المذكورة بعدها .

واما ما ذكره المحقق الشيخ حسن في كتاب المنتقى بعد نقله لصحيحة زرارة المشار اليها - حيث قال : قلت ينبغي ان يعلم ان الفرض في هذا الحديث من ذكر التطوع بالصوم لمن عليه شيء من قضاء شهر رمضان معارضة ما علمه ( عليه السلام ) من زرارة وهو محاولة قياس ركعتي الفجر على غيرهما من النوافل المتعلقة بالفرائض حيث ان الوقت فيها متحد مع وقت الفريضة فيكون وقت ركعتي الفجر بعد طلوع الفجر ودخول وقت الفريضة ، وحاصل المعارضة ان اشتغال الذمة بالصوم الواجب مانع من التطوع به فيقاس عليه حكم ركعتي الفجر ويقال ان دخول وقت الفريضة بطلوع الفجر يمنع من الاشتغال بالتطوع فلا مسأغ لفعلها بعد الفجر ، والطلب بهذه المعارضة يبان فساد للقياس لا التنبيه على الوجه الصحيح فيه فان الاخبار الكثيرة الدالة على جواز فعلها بعد الفجر متافيه وسنوردها ، واحتمالها التقية كما ذكره الشيخ ( قدس سره ) في جملة وجوه تأويلها غير كاف في المصير الى تعين التقديم مع عدم صراحة اخباره فيه ، اذ هي محتملة لارادة ارجحيته على التأخير ولذلك شواهد ايضا تأتي ، فيكون الجمع بين الاخبار بالحل على التخير مع رجحان التقديم اولى ، وحينئذ يتعين حل المعارضة الواقعة في هذا الخبر على المعنى الذي ذكرناه . انتهى كلامه زيد مقامه -

ففيه نظر من وجوه ( الاول ) ان ما زعمه من حل سؤال زرارة في هذا الخبر على المعنى الذي ذكره في المقام انما هو من قبيل المعنى والالتغاز الواقعين في شذوذ الكلام اذ لا قرينة ولا شاهد يؤذن به كما لا يخفى على ذوي الافهام ، وليس السؤال في



هذا الخبر إلا مثل استلته في جميع الاحكام ، على ان ما ذكره من ان زرارة ظن قيس ركعتي الفجر على غيرهما من النوافل المتعلقة بالفرائض حيث ان الوقت فيها متحد بمنوع بان اتحاد الوقت في فريضة الظهرين مع نوافلها وفريضة المغرب مع نوافلها ظاهر لدلالة الاخبار على دخول وقت الظهرين بالزوال الى الغروب مع دلالتها على وقوع نوافلها في جزء من هذا الوقت وكذا المغرب . اما هذه النافلة فلان الاخبار دلت على ان وقت الفريضة من طلوع الفجر الثاني ودلت على ان النافلة انما تصلى قبل ذلك داخلة في صلاة الليل وانها من جملة صلاة الليل مع قطع النظر عن الروايات المانعة من ايقاعها بعد الفجر الثاني ، فكيف يتوهم زرارة ما ذكره وتوهمه من اتحاد الوقت في هذه النافلة مع فريضة الصبح كاتحاد نافلة الظهرين مع فريضتهما ؟ ما هذا إلا عجيب من مثل هذا المحقق المذكور ولا اعرف له مستنداً في هذا اليوم - ان كان - إلا قوله ( عليه السلام ) « أتريد ان تقايس ... الى آخره » وفيه ان الاظهر في معناه هو ما ذكره شيخنا البهائي في كتاب الحبل المتين ، حيث قال : قوله ( عليه السلام ) في الحديث الحادي عشر « أتريد ان تقايس ؟ » بالبناء للفعل اي أتريد ان يستدل لك بالقياس ؟ . . ولعله ( عليه السلام ) لما علم ان زرارة كثيراً ما يبحث مع المخالفين ويبحثون معه في امثال هذه المسائل اراد ان يعلمه طريق الزامهم حيث انهم قائلون بالقياس ، او ان غرضه ( عليه السلام ) تنبيه زرارة على اتحاد حكم المسألتين وتمثيل مسألة لم يكن يعرفها بمسألة هو عالم بها ومثل ذلك قد يسمى قياساً وليس مقصوده ( عليه السلام ) القياس المصطلح . انتهى .

اقول : ومما يعضد ما ذكره شيخنا المذكور ( توجه الله تعالى بتاج من النور ) ما سيأتي قريباً من صحيحة زرارة المروية في المدارك (١) قال : « قلت لابي جعفر ( عليه السلام ) اصلي نافلة وعلي فريضة او في وقت فريضة ؟ قال لا انه لا تصلى نافلة في وقت

---

(١) سيأتي منه « قدس سره » في المسألة الثانية من المقصد الثالث عدم وجود هذه الصحيحة في الوافي والوسائل

فريضة أ رأيت لو كان عليك صوم من شهر رمضان أ كان لك ان تنطوع حتى تقضيه ؟ قلت لا . قال فكذلك الصلاة . قال فقائسني وما كان يقائسني « وهذه الرواية نظير تلك الرواية في انه ليس الغرض إلا السؤال عن الحكم المذكور ولا مجال فيها لما توهمه ( قدس سره ) ثمة من الوهم الذي هو في غاية القصور . وهي دالة باطلاقها على ما ادعيناه في هذه المسألة خرج منها ما خرج وبقي الباقي تحت الاطلاق .

ومثل ذلك ما رواه ثقة الاسلام في الكافي في الصحيح عن عبدالرحمان بن الحجاج (١) قال : « سألت ابا الحسن ( عليه السلام ) عن رجل رمى صيدا في الحل فمضى يرميته حتى دخل الحرم فأت عليه جزاؤه ؟ قال لا ليس عليه جزاؤه لانه رمى حيث رمى وهو له حلال انما مثل ذلك مثل رجل نصب شركا في الحل الى جانب الحرم فوقع فيه صيد فاضطرب الصيد حتى دخل الحرم فليس عليه جزاؤه لانه كان بعد ذلك شيئا . فقلت له هذا القياس عند الناس ؟ فقال انما شبهت لك شيئا بشيئا « ونحوه صحيحته الاخرى عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) في الصيد ايضا (٢) حسبا دل عليه هذا الخبر .

وهذان الخبران ظاهران في المعنى الثاني الذي ذكره شيخنا المذكور من ان غرضه ( عليه السلام ) في ذلك الخبر التنظير والتشليل .

وبذلك يظهر لك ان ما ذكره المحقق المذكور وتكلفه في الخبر المشار اليه تكلف بعيد ومحمل غير سديد ، ولو طرق مثل هذا التأويل البعيد للاخبار لم يبق دليل يمكن به الاستدلال إلا والفتائل فيه مقال وبذلك ينسد باب الاستدلال بالكلية . والحق ان الخبر المذكور صريح الدلالة واضح المقالة فيما قلناه لا يعتريه القصور ولا يداخله الفتور . ( الثاني ) - قوله : « فان الاخبار الكثيرة الدالة على جواز فعلها بعد الفجر تنافيه » فانه اشار بالاخبار المذكورة الى الاخبار المشتملة على قوله ( عليه السلام ) : « صل ركعتي الفجر قبله وبعده وعنده » لان هذه الاخبار هي الاخبار الصحيحة كما عرفت ،

وأصحاب هذا الاصطلاح ولا سيما هذا المحقق الذي قد زاد على الاصطلاح في كتابه المذكور اصطلاحاً آخر ، باقاة في الصحة إنما يدورون مدار صحة الإسناد والافتقار إلى قدمائها صريحة في هذا القول كلها ، لكنهم لضعف إسنادها لم يعملوا بها ولم يذكروها وانت قد عرفت قيام الاحتمال في متون هذه الاخبار بمحمل الفجر فيها على الفجر الاول بل هو الراجح الذي عليه المعول لانه به يحصل جمعها مع الاخبار المتقدمة الدالة على انها من صلاة الليل وان وقتها بعد صلاة الليل كما عرفت من الاخبار المتكاثرة ، وإلى ذلك اشار شيخنا البهائي ( قدس سره ) فيما قدمناه من كلامه ، وحينئذ فكيف تحصل المعارضة بها لما هو صريح الدلالة واضح المقالة ؟ سيما بعد ما عرفت من بطلان توهمه الذي تكلفه وزعمه الذي تصلفه ، وقد اشتهر في كلامهم وتداول على رؤوس افلامهم انه اذا قام الاحتمال بطل الاستدلال .

( الثالث ) — ما طعن به في الحل على التقية — من انه غير كاف في المصير الى تعيين التقديم مع عدم صراحة اخباره فيه — فان فيه ان الاخبار التي قدمناها ما بين صريح في ذلك وما بين ظاهر تمام الظهور ، اما صحيحة زرارة التي كشفنا عنها نقاب الالتباس بما لا يخفى على عوام الناس فصراحتها اظهر من ان ينكر ، ونحوها حسنة المذكورة بعدها الدالة على السؤال عن وقت الركعتين بقوله « اين موضعها ؟ فقال قبل الفجر فاذا طلع الفجر فقد دخل وقت الغداة » والايام المستفيضة بالامر يجعلها في صلاة الليل والايام الدالة على انها من جملة صلاة الليل التي قد علم ان وقتها من الانتصاف الى طلوع الفجر الثاني ، وبعضهم: الاخبار الدالة على فعل النبي والآئمة ( صلوات الله عليهم ) لما قبل الفجر ، ويؤكدونها الاخبار الدالة على المنع من النافلة في وقت الفريضة . وبالجملة فان هذه الاخبار كلها قد اشتملت على ان الوقت الموقوف لهاتين الركعتين قبل الفجر فيجب الوقوف على ما وظفته وعدم الخروج عنه لان العبادات الشرعية توقيفية يجب الوقوف فيها على ما رسمه صاحب الشريعة ، ولم يعارضها بزعمهم إلا تلك الاخبار

المجمل القابلة للحمل على هذه الاخبار بحمل الفجر فيها على الفجر الاول ومتى حملناها على هذا الحمل لم يحتاج فيها للحمل على التقية ، نعم ذلك انما هو في الاخبار الصريحة في هذا القول وهي الاخبار الضعيفة باصطلاحهم كما تقدمت ، وبذلك يظهر لك ان دعواه صارت مقبولة عليه كما عرفت من هذا التحقيق الذي لا يأتيه الباطل من خلفه ولا من بين يديه فان عدم الصراحة انما هي في اخباره لا في اخبارنا .

(الرابع) — ما ذكره — من الجمع بين الاخبار بالتخير مع افضلية التقديم كما تقدمه فيه السيد السند في الدارك فيما قدمنا من كلامه — فان فيه انه يا لله والعجب العجيب من هؤلاء الاجلاء الاطياب انه اذا كان الحال عندهم في جميع الاحكام متى تعارضت فيها الاخبار انما يجمع بينها بحمل النهي على الكراهة والامر على الاستحباب كما عرفت من طريقهم في جميع الابواب فليت شعري اي وجه واي غرض وعلّة في وضع الأئمة هذه القواعد التي استفاضت بها اخبارهم ؟ ولمن خرجت ومن خوطب بها ؟ واين الاخبار المختلفة التي تجري فيها هذه القواعد اذا كان علمهم في جميع ابواب الفقه واحكامه انما هو على هذه القاعدة التي ابتدعوها والطريقة التي اخترعوها ؟ وهل هذا إلا اعراض عما اسسه لهم أئمتهم الاطياب ومقابلة بالاجتهاد الصرف الذي لم يرد به سنة ولا كتاب ؟ هذا مع ما عرفت في غير موضع من بطلان هذه القاعدة في حد ذاتها وفسادها في نفسها . والله الهادي لمن يشاء .

ومنشأ معظم الشبهة في جواز صلاتها بعد الفجر الثاني بعد الاخبار الدالة على الجواز هو الاخبار الدالة على اتمام صلاة الليل بعد التلبس منها بربع ركعات والاعبار الدالة على جواز صلاة الليل كلاً ولما يتلبس بشئ منها وانت خير بانك اذا رجعت الى ما ذكرناه من الاخبار واستدلنا به في المقام بالتقريب الذي ذكرناه في الوجه الثالث من وجوهنا لنظر في كلام المحقق المذكور يظهر لك ان الظاهر هو العمل على ما ذكرناه وان التأويل يجب ان يكون في هذه الاخبار الباقية بحمل ما ظهر منها في جواز التقديم على التقية وحمل اخبار التقديم

مطلقاً على ما قدمناه من الرخصة في بعض الاوقات وكذلك اخبار التلبس بربع ركعات لان الرخص في مقام المنع والتحريم كثيرة في الشريعة .

بقي في المقام فوائد يجب التفية عليها : ( الاولى ) قال شيخنا المجلسي ( قدس سره ) في كتاب البحار - بعد ذكر خبر ابي بصير الذي قدمناه مستنداً للحمل على التقية بعد ان ذكر ان جمهور العامة ذهبوا الى انها تصليان بعد الفجر الثاني وانه ايد بما رواه ابو بصير ثم ساق الرواية - ما لفظه : ويمكن حمل هذا الخبر ايضاً على افضلية التقديم والتقية كانت فيما يوهو ظاهر كلامه ( عليه السلام ) من تعين التأخير . انتهى . والظاهر انه اعتمد في ذلك على ما ذكره شيخنا الشهيد في الذكرى حيث انه - بعد ان نقل عن الشيخ ( قدس سره ) حمل تلك الاخبار على التقية والاستدلال عليه برواية ابي بصير المذكورة - قال بعد ذكر الرواية : وهذا الخبر يدل على ان تقديمها افضل لا على ان ذلك هو الوقت المخصوص . انتهى . وكأنه نظر الى ان الرواية انما اشتملت على السؤال عن ايقاعها قبل الفجر او بعده لا على السؤال عن الوقت المعين لها وانه قبل الفجر او بعده ، وحينئذ فناية ما تدل عليه افضلية التقديم وان امر الباقر ( عليه السلام ) بذلك انما هو على جهة الفضل والاستحباب فلا ينافيه جواز الايقاع بعد الفجر ، وعلى هذا فامر الصادق ( عليه السلام ) بالتأخير بعد طلوع الفجر بمعنى تعين التأخير وعدم جواز التقديم محمول على التقية كما ذكره ( عليه السلام ) حيث ان العامة يوجبون التأخير ولا يجوزون التقديم ، وهذا لا يمنع من جواز التأخير ولا يستلزم ان يكون جواز التأخير محمولا على التقية . فلا دلالة في الخبر حينئذ على ما ذكره من التأييد للحمل على التقية . ولا يخفى ما فيه من التكلف الشديد والبعد عن ظاهر السياق بما لا نهاية عليه ولا مزيد فان الظاهر المتبادر من ظاهر سياق الخبر انما هو السؤال عن وقت الركعتين المذكورتين الذي تصليان فيه فاجاب الباقر ( عليه السلام ) بانه قبل طلوع الفجر واجاب الصادق ( عليه السلام ) بانه بعده فالسائل استغرب ذلك واستبعده لان هذا جعل وقتاً معيناً والآخر جعل لما وقتاً آخر غيره فنحصر وسأل

عن ذلك فاجبه الصادق ( عليه السلام ) ان الوقت الشرعي انما هو ما افق به ابوه ( عليه السلام ) واما الوقت الذي افق هو به فانما هو على جهة التقية . هذا مقتضى سياق الخبر ولو كان الامر كما زعموه من المعنى الذي ذكرناه لم يكن لمراجعة ابي بصير وسؤاله مرة اخرى معنى يعول عليه . والحق ان الخبر المذكور ظاهر في الاستشهاد كما ذكره الشيخ وارتاب ما ذكره تكلف بعيد عن سياق الخبر . والله العالم .

( الثانية ) — نقل بعض الاصحاب عن الشهيد ( قدس سره ) في الذكرى المبل الى القول بامتداد وقت الفجر بامتداد الفريضة لرواية سليمان بن خالد عن الصادق ( عليه السلام ) (١) قال : « سألته عن الركعتين قبل الفجر قال تركهما حين ترك الغداة انهما قبل الغداة » وحمل صحيحة علي بن يقطين المتقدمة الدالة على التأخير الى الاسفار وظهور الحرمة على الفضيلة ، ونفى عنه البعد المحدث الكشاني في كتابه المعتصم بعد ان اختار مذهب الاكثر . وانت خير بان قوله ( عليه السلام ) في رواية سليمان بن خالد المذكورة « تركهما حين ترك الغداة » لو حمل على الخبر كما ادعوه وجعلوه محل الاستدلال للزم منه المناقاة لقوله « انهما قبل الغداة » بل الظاهر انه في مقام الاستفهام الانكاري ليلام قوله « انهما قبل الغداة » ، مؤكداً بـ « ان » ، وإلا فإي ملازمة بين الامر بقطعها حين الغداة وبين ما بعده من الكلام المؤكد الدال على انهما قبل الغداة ، ويؤيد ما قلناه ان الشيخ في الاستبصار نظم هذه الرواية في سلك ما اختاره من الروايات الدالة على انتهاء الوقت بطلوع الفجر الثاني ، وحينئذ فالرواية المذكورة من جملة ادلة القول الذي اخترناه .

( الثالثة ) — قد نقل عن الشيخ وجماعة من الاصحاب استحباب إعادة الركعتين المذكورتين بعد الفجر الأول لو صلاهما قبله استناداً الى صحيحة حماد بن عثمان (٢) قال : « قال لي ابو عبدالله ( عليه السلام ) ربما صليتها وعلي ليل فان نمت ولم يطلع

(٣) رواه في الوسائل في الباب ٥٣ من المواقيت

## — ٢٥٤ — ﴿ وجوب الصلاة في الاوقات المحدودة موسع او مضيق؟ ﴾ ج ٦

حيث لم يروا لهم دليلاً ظاهراً غير هاتين الروايتين فذكرهما مستنداً لهم وأوردوا عليهما ما ذكرناه .

نعم بقي الكلام في اختلاف هذه الاخبار في كراهة النوم بعد الركعتين وعدمها ولعل الترجيح لآخبار الجواز لفعل الامامين الهمامين (عليهما السلام) ذلك مؤيداً بالخبرين الاخيرين . ويمكن الجمع بمحمل خبر المروزي على اتخاذ ذلك عادة والاخبار الاخر على وقوعه احياناً . ويمكن ايضاً ان يقال انه لا منافاة بين الجواز والكراهة فيحمل ما دل على الجواز على كون ذلك جائزاً وان كرهه وفعل الامام ( عليه السلام ) يحمل على بيان الجواز كما في جملة من الاحكام المكروهة التي نقل عنهم ( عليهم السلام ) فعلها فان الاصحاب حملوها على بيان الجواز ، ونحوها كثير من المستحبات التي ورد عنهم ( عليهم السلام ) تركها لبيان الجواز ايضاً . وبالجملة فانهم انما فعلوا ذلك في المقام لثلايتهم الناس التحريم في ذلك المكروه من حيث ورود النواهي والوجوب من حيث ورود الاوامر تعليماً وتوقيفاً على بيان الحسنيين المشار اليهما . والله العالم .

( المقصد الثالث ) — في الاحكام وفيه ايضاً مسائل (الاولى) المشهور بين الاصحاب وجوب الصلاة في الاوقات المحدودة في الاخبار المتقدمة وجوبا موسعاً من اول الوقت الى آخره لا يتضيق إلا بظن الوقاة ، ونقل في المنتهى عن الشيخ المفيد ( قدس سره ) انه قال : ان اخرها ثم اخترم في الوقت قبل ان يؤديها كان مضيقاً لها وان بقي حتى يؤديها في آخر الوقت او فيما بين الاول والآخر عني عن ذنبه . قال في المنتهى وفيه تعريض بالتضيق ثم نقل عنه انه قال في موضع آخر : ان اخرها لغير عذر كان عاصياً وبسقط عقابه لو فعلها في بقية الوقت . ونقل في المختلف عن الشيخ انه قال الصلاة تجب في اول الوقت وجوبا موسعاً والافضل تقديمها في اول الوقت ، قال ومن اصحابنا من قال تجب باول الوقت وجوبا مضيقاً الا انه متى لم يفعلها لم يؤاخذ به عفا من الله تعالى والاول ايبين في المذهب . ثم نقل في المختلف ايضاً عن الشيخ المفيد ما نقله عنه اولاً



في المنتهى ثم قال وهو يشعر بالتضييق ، ثم نقل عن ابن أبي عقيل انه قل ان اخر الصحيح السليم الذي لا علة به من مرض ولا غيره ولا هو مصل سنة صلاته عامداً من غير عذر الى آخر الوقت فقد ضيع صلاته وبطل عمله وكان عندهم اذا صلاها في آخر وقتها قاضياً لا مؤدياً للفرض في وقته . ثم نقل في المختلف عن الشيخ المفيد انه احتج بما رواه عبدالله بن سنان في الصحيح (١) قال : « سمعت ابا عبدالله ( عليه السلام ) يقول لكل صلاة وقتان واول الوقت افضله وليس لاحد ان يجعل آخر الوقتين وقتاً إلا من عذر » ثم قال : والجواب ان الحديث يدل على ان التقديم من باب الاول لا انه واجب وجوباً مضيئاً . انتهى .

اقول : لا يخفى انه قد تقدم منا ما هو التحقيق في المقام وبيان ما فيه من ابرام النقض ونقض الابرام ، وقد ذكرنا ان ما نسبوه للشيخ المفيد من القول بالتضييق ليس في محله وانما كلامه ( قدس سره ) وقع على نهج الاخبار المستفيضة في المسألة من ان لكل صلاة وقتين وان الوقت الثاني انما هو لقوي الاعذار والاضطرار وان من اخر الصلاة اليه ولم يكن كذلك كان تحت المشيئة لا يجب على الله تعالى قبول عمله ان شاء عذبه وان شاء عفى عنه . وهو ظاهر في حصول العصيان بالتأخير وان وقعت الصلاة اداء . ونحوه كلام ابن أبي عقيل إلا انه بالغ في ذلك بنسبته الى ابطال العمل وكونه قاضياً للفرض لا مؤدياً . وبالجملة فان ما ذكره شيخنا المفيد هو الذي تكاثرت به الاخبار المتقدمة كما اوضحناه بما لا مزيد عليه ، ومراده باول الوقت يعني الوقت الاول من الوقتين اللذين دلت الاخبار عليها بالنسبة الى كل صلاة .

( المسألة الثانية ) — اختلف الاصحاب ( رضوان الله عليهم ) في انه هل يجوز صلاة النافلة مبتدأة او قضاء عن رتبة بعد دخول وقت الفريضة ام لا ؟ جزم الشيخان بال منع وبه صرح المحقق في المعتبر واستند الى علمائنا مؤذناً بدعوى الاجماع عليه ،

(١) رواه في الوسائل في الباب ٣ من ابواب المواقيت

— ٢٥٦ — ﴿ هل تجوز النافلة بعد دخول وقت الفريضة ؟ ﴾ ج ٦

واختاره العلامة في جملة من كتبه ، وصرح شيخنا الشهيد الثاني في الروض بأنه المشهور بين المتأخرين . واختار شيخنا الشهيد في الذكرى الجواز وهو ظاهر الشهيد الثاني في الروض وتبعهما عليه جملة من متأخري المتأخرين : منهم - السيد السند في المدارك والمحدث الكاشاني في المفاتيح والفاضل الخراساني في الذخيرة وغيرهم . والمعتمد هو القول الاول .

وبدل عليه جملة من الاخبار : منها - صحيفة زرارة المتقدمة قريباً (١) وقوله (عليه السلام) فيها « أتريد ان تقايس ؟ لو كان عليك من شهر رمضان أكنت تتطوع ؟ اذا دخل عليك وقت الفريضة فابدأ بالفريضة » .

وصحيحته الثانية عن ابي جعفر (عليه السلام) (٢) « انه سئل عن رجل صلى بغير طهور او نسي صلوات لم يصلها او نام عنها ؟ فقال يقضيها اذا ذكرها ، الى ان قال (عليه السلام) ولا يتطوع بركعة حتى يقضي الفريضة كلها » .

وصحيحة ثالثة له ايضاً رواها في الذكرى وسيأتي نقلها كلا ان شاء الله في المسألة الآتية (٣) وفيها « اذا دخل وقت صلاة مكتوبة فلا صلاة نافلة حتى يبدأ بالمكتوبة » وصحيحة رابعة له نقلها شيخنا الشهيد الثاني في الروض (٤) والسيد السند في المدارك وشيخنا البهائي في كتاب الحبل المتين ولم اقف عليها بعد التتبع في كتاب الوافي الذي جمع فيه الكتب الاربعة ولا كتاب الوسائل الذي زاد فيه على ما في الكتب الاربعة ولكن كنى بالناقلين المذكورين حجة ، والظاهر ان من تأخر عن شيخنا الشهيد الثاني انما اخذها عنه . وهي ما رواه زرارة في الصحيح قال : « قلت لابي جعفر (عليه السلام) اصلي نافلة وعلى فريضة او في وقت فريضة ؟ قال لا انه لا تصلي نافلة في وقت فريضة ارايت لو كان عليك من شهر رمضان اكان لك ان تتطوع حتى تقضيها ؟ قال قلت لا .

(١) ص ٢٤٣ (٢) و (٣) الوسائل الباب ٦١ من المواقيت .

(٤) ص ١٨٤ وفي الوافي في باب ( كراهة التطوع في وقت الفريضة ) عن الحبل المتين

قال فكذلك الصلاة . قال فقايسي وما كان يقايسي .

ورواية زياد بن ابي عتاب عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (١) قال : « سمعت يقول اذا حضرت المكتوبة فابدأ بها فلا يضرك ان ترك ما قبلها من النافلة » .

وحسنة نجية (٢) قال : « قلت لابي جعفر ( عليه السلام ) تتركني الصلاة او يدخل وقتها علي فابدأ بالنافلة ؟ قال : فقال ابو جعفر ( عليه السلام ) لا ولكن ابدأ بالمكتوبة واقض النافلة » .

وما رواه ابن ادریس في مستطرفات السرائر عن كتاب حريز بن عبدالله عن زرارة - والرواية كما ترى صحيحة - عن ابي جعفر ( عليه السلام ) (٣) قال : « لاتصل من النافلة شيئاً في وقت الفريضة فانه لا تقضى نافلة في وقت فريضة فاذا دخل وقت الفريضة فابدأ بالفريضة » .

وما رواه الصدوق في كتاب الحصال باسناده عن علي ( عليه السلام ) في حديث الاربعائة (٤) قال : « لا يصلي الرجل نافلة في وقت الفريضة إلا من عذر ولكن يقضي بعد ذلك اذا امكنه القضاء قال الله تعالى « الذين هم على صلاتهم دائمون » (٥) الى ان قال لا يقضى النافلة في وقت الفريضة ابدأ بالفريضة ثم صل ما بدا لك » .

ورواية ابي بكر الحضرمي عن جعفر بن محمد (عليهما السلام) (٦) قال : « اذا دخل وقت صلاة فريضة فلا تطوع » .

ورواية اديم بن الحر (٧) قال : « سمعت ابا عبدالله ( عليه السلام ) يقول لا يتقل الرجل اذا دخل وقت الفريضة . قال وقال اذا دخل وقت فريضة فابدأ بها » .

وموثقة محمد بن مسلم عن ابي جعفر ( عليه السلام ) (٨) قال : « قال لي رجل من اهل المدينة يا ابا جعفر ما لي لا اراك تتطوع بين الاذان والاقامة كما يصنع

(١) و(٢) و(٣) و(٤) و(٦) و(٧) و(٨) الرسائل الباب ٣٥ من المواقيت

(٥) سورة الماعز ، الآية ٢٣

الناس ؟ فقلت انا اذا اردنا ان نتطوع كان تطوعنا في غير وقت فريضة فاذا دخلت الفريضة فلا تطوع .

هذا ما حضرني من الاخبار التي تصلح لان تكون مستنداً لهذا القول المذكور وهي ظاهرة الدلالة عليه تمام الظهور وجملة منها صحيح باصطلاحهم المشهور .

اذا عرفت ذلك فاعلم ان السيد السند ( قدس سره ) في المدارك بعد ان نقل هذا القول قال : واستدلوا عليه برواية محمد بن مسلم عن ابي جعفر ( عليه السلام ) قال : قال لي رجل من اهل المدينة ... الى آخر الخبر كما قدمناه ثم ذكر بعدها روايتي ابي بكر الحضرمي وادبم بن الحر المذكورين ، ثم قال وفي الجميع قصور من حيث السند باشتال سند الرواية الاولى والاخيرة على الطاطري وعبدالله بن جبلة وها واقفيان وعدم ثبوت توثيق ابي بكر الحضرمي ، نعم روى زرارة في الصحيح ، ثم ساق صحيحته الرابعة التي نقلناها عن الروض وقال بعدها : ويمكن حمل هذه الروايات على الافضلية كما تدل عليه حسنة محمد بن مسلم (١) قال : « قلت لابي عبدالله ( عليه السلام ) اذا دخل وقت الفريضة انتفل او ابدأ بالفريضة ؟ فقال ان الفضل ان تبدأ بالفريضة وانما اخرت الظهر ذراعاً من عند الزوال من اجل صلاة الاوابين » وموثقة سماعة (٢) قال : « سألت ابا عبدالله ( عليه السلام ) عن الرجل يأتي المسجد وقد صلى اهله أيتدى بالمسكتوبة او يتطوع ؟ فقال ان كان في وقت حسن فلا بأس بالتطوع قبل الفريضة وان خاف فوت الوقت من اجل ما مضى من الوقت فليبدأ بالفريضة وهو حق الله تعالى ثم ليتطوع بما شاء » ثم قال ويمكن الجمع بينها ايضاً بتخصيص النهي الواقع عن التنفل بعد دخول وقت الفريضة بما اذا كان المقيم قد شرع في الاقامة كما تدل عليه صحيحة عمر بن يزيد (٣) « انه سأل ابا عبدالله ( عليه السلام ) عن الرواية التي يروون انه لا ينبغي ان يتطوع في وقت

فريضة ما حد هذا الوقت ؟ قال اذا اخذ المقيم في الاقامة . فقال له الناس يختلفون في الاقامة ؟ قال المقيم الذي يصلي معه « انتهى .

واستدل في الذكرى لما اختاره من القول الثاني بموثقة شناعة المذكورة ، ومارواه في الكافي عن اسحاق بن عمار (١) قال : « قلت اصلي في وقت فريضة نافلة ؟ قال نعم في اول الوقت اذا كنت مع امام تقتدي به فاذا كنت وحدك قابداً بالكتابة » وعن محمد بن مسلم ، ثم ساق روايته المتقدمة الدالة على ان الفضل ان تبدأ بالفريضة ، ثم قل عن المانعين انهم احتجوا برواية ابي بكر الحضرمي ورواية زرارة عن ابي جعفر ( عليه السلام ) (٢) « لا يتلوع بركة حتى يقضي الفريضة كلها » وماروى عنهم ( عليهم السلام ) (٣) « لا صلاة لمن عليه صلاة » ثم قال : والجواب لما تعارضت الروايات وجب الجمع بالحل على الكراهة في هذا النهي وبني الصلاة السكاملة في الخبر الثاني ، وقد ذكر فيما تقدم التصريح بان قاضي الفريضة يصلي امامها نافلة ركعتين وان النبي ( صلى الله عليه وآله ) فعل ذلك ، قال الكليني والصدوق ( قدس سرهما ) : الله انام النبي ( صلى الله عليه وآله ) عن صلاة الصبح رحمة للامة . انتهى .

وفي الروض استدلل للقول المشهور بقول النبي ( صلى الله عليه وآله ) « لا صلاة لمن عليه صلاة » وبخبر زرارة الذي ذكره في الذكرى ، ثم استدلل لما اختاره من الجواز برواية سماعة ورواية اسحاق بن عمار المتقدم ذكرهما عن الذكرى ورواية ابي بصير عن ابي عبد الله ( عليه السلام ) (٤) قال : « سألت عن رجل نام عن الغداة حتى طلعت الشمس فقال يصلي ركعتين ثم يصلي الغداة » وعن عبد الله بن سنان عنه ( عليه السلام ) (٥) « ان رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) قد فعلت عيناه فلم يستيقظ حتى آذاه حر الشمس فركع ركعتين ثم صلى الصبح » ثم ذكر صحيحة زرارة التي قدمنا نقلها

(١) الوسائل الباب ٣٥ من المواقيت (٢) و(٤) و(٥) الوسائل الباب ٦١ من المواقيت

(٣) رواه في مستدرک الوسائل في الباب ٤٦ من المواقيت عن النبي ( ص )

عنه آخفاً ، ثم حل اخبار النهي على الكراهة جمعاً .  
اقول - وبالله الثقة - لا يخفى عليك بعد ما تلوناه من اخبار القول المشهور ما في كلامهم في المقام من القصور وذلك من وجوه :

( الاول ) - انه من القواعد المتكررة في كلامهم والتداول على رؤوس اقلهم انهم لا يجمعون بين الاخبار إلا مع التكافؤ في الاسانيد والا قترام بطرحون الضعيف ويمولون على الصحيح ، ومن قواعدهم ايضاً انه مع حصول الترجيح في احد الجانبين فانهم يعملون بالراجح ويعملون التأويل في جانب المرجوح ، ومقتضى هاتين القاعدتين هو العمل بما ذكرناه من الاخبار الدالة على القول المشهور لصحة كثير منها كما عرفت وكثرتها وصراحتها وضعف ما قابلها سنداً وعدداً ودلالة كما سيظهر لك ان شاء الله تعالى ولسكنهم ( رضوان الله عليهم ) لجودهم على ما حضرهم من الاخبار وعدم التبع لروايات المسألة كما هو حقه عكسوا القضية في الموضعين ، والعجب من صاحب المدارك انه يلمن على روايتي محمد بن مسلم واديم بن الحار باشتغالها على الطاطري وعبدالله بن جبلة مع انها ثقتان فحديثها معدود في الموثق وان كان الموثق عنده من قسم الضعيف ثم يستدل بموثقة سماعة ويصفها بكونها موثقة مع ذكره تلك الروايتين بعنوان رواية فلان ايذاناً بضعفها وسؤال الفرق متجه ، مع ان رواية سماعة قد اشتمل طريقها على ضمان بن عيسى الذي قد علم من طريقته عد حديثه في الضعيف زيادة على سماعة ، فان كان الخبر الموثق يصلح دليلاً شرعياً فلا معنى لرد الخبرين المذكورين وإلا فلا معنى لتعلقه بخبر سماعة ، ولكن اصحاب هذا الاصطلاح اضيق الخناق ولا سيما السيد المذكور لا يقفون على قاعدة ولا ضابطة ( الوجه الثاني ) - ما عرفت في غير مقام مما تقدم من ان ما اصطالحوا عليه

في الجمع بين الاخبار يحمل النهي على الكراهة والامر على الاستحباب قاعدة لم يرد بها نص ولا كتاب وان اتخذوها قاعدة كلية في جميع الابواب ، وكيف لا وقد صرحوا في الاصول بان النهي حقيقة في التحريم والامر حقيقة في الوجوب ، فحمل كل منها

ج ٦ (هل تجوز النافلة بعد دخول وقت الفريضة ؟ ) — ٢٩١ —

على خلاف ذلك مجاز لا بصار اليه إلا مع القرينة واختلاف الاخبار ليس من قرائن المجاز ، وايضاً فان الاستصحاب حكم شرعي يتوقف على الدليل النص او الظاهر في ذلك كغيره من الوجوب والتحريم وإلا لمكان قولاً على الله تعالى في دليل ، ومجرد وجود المعارض ليس بدليل على ذلك اذ يمكن ان يكون له معنى آخر لا ينافي التحريم والوجوب من تقية ونحوها او معنى غير ما فهموه كما سيظهر لك في اخبار هذا المقام .

( الثالث ) — ان الاخبار التي استندوا اليها في الدلالة لا ظهور لها فيما ذكره ولا وضوح فيها لما اعتبروه .

وتحقيق الكلام في المقام بتوفيق الملك العلام وبركة اهل الذكر ( عليهم الصلاة والسلام ) وبه يرتفع التنافي بين الاخبار على وجه واضح المنار ان تقول يجب ان يعلم : ( اولاً ) — انه لا يخفى ان المستفاد من الاخبار التي قدمنها هو المنع من النافلة مطلقاً وان كانت راتبة متى خرج وقتها الموظف لها شرعاً ودخل وقت فريضتها ، وجل الروايات الواردة بهذا المعنى عند التأمل في مضامينها انما وردت بالنسبة الى الراتبة وجواز مزاولة الفريضة بها وعدمه وان استفيد من ظاهرها العموم ، وذلك فان الراتبة في الظاهرين لها جزء معلوم من وقت الفريضة بخروجه يمتنع اداؤها ويتحتم تقديم الفريضة وهو الذراع والذراعان او القدمان والاربعة اقدام كما تقدم بيانه موضحاً مشروحاً ، وان الاشارة في بعض الروايات بوقت الفريضة المنوع من التطوع فيه انما هو الى ما بعد ذلك الجزء الذي يختص به النافلة ، ومن ذلك يعلم ان المراد بالتطوع المنوع منه في امثال ذلك انما هو النافلة الراتبة وامتناع غيرها يكون بطريق اولي ، وجملة منها عامة دالة بعمومها على المنع من النافلة بعد دخول وقت الفريضة راتبة او غيرها .

و ( ثانياً ) — انه لا يخفى ان اطلاق وقت الظهر على هذا الوقت المختزل منه قدر النافلة قد صار شائعاً في الاخبار كما في موثقة سعيد الاعرج عن ابي عبدالله ( عليه

(السلام) (١) قال : « سألته عن وقت الظهر أهو اذا زالت الشمس ؟ فقال بعد الزوال بقدوم ... » ونحوها موثقة اسماعيل بن عبدالحق وغيرها من الروايات الكثيرة المتقدمة في المقصد الاول وقد دلت الاخبار ايضاً على ان هذا الوقت المختل انما هو للنافلة كقول ابي جعفر (عليه السلام) في صحيحة زرارة (٢) « أتدري لم جعل الذراع والذراعان ؟ قلت لم ؟ قال لمكان الفريضة لك ان تتنفل من زوال الشمس الى ان يبلغ النفي ذراعاً فاذا بلغ ذراعاً بدأت بالفريضة وتركت النافلة » وفي معناها اخبار عديدة قد تقدمت . هذا بالنسبة الى المتنفل واما من لا يتنفل فان الافضل له المبادرة بالفريضة في اول الزوال ولا يستحب له التأخير الى ذلك الوقت وعليه تدل الاخبار ايضاً ، وحينئذ فالوقت بالنسبة الى المتنفل غيره بالنسبة الى من لا يتنفل .

اذا عرفت ذلك فاعلم ان استدلال صاحب المدارك على حمل روايات المنع على الافضلية بصحيحة محمد بن مسلم مبني على انه فهم من قوله (عليه السلام) « الفضل ان تبدأ بالفريضة » جواز البدأة بالنافلة وان كان خلاف الافضل بناء على ان قول السائل « اذا دخل وقت الفريضة ... الخ » هو اول الوقت الحقيقي . وليس الامر كما فهمه (قدس سره) بل المراد بالوقت المسؤول عنه هنا والمفروض دخوله انما هو الوقت المعين للفريضة بعد مضي وقت النافلة كما اشرنا اليه ، وهذا الاطلاق كان شائعاً كما يستفاد من الاخبار التي اشرنا اليها ، وحينئذ فمعنى الرواية - والله سبحانه واولياؤه اعلم - ان السائل انما سأل انه اذا دخل هذا الوقت المذكور فهل يجوز لي ان اتنفل ام لا ؟ فقال (عليه السلام) الفضل ان تبدأ بالفريضة لانه اول وقت فضيلتها والنافلة هنا لا فضل فيها لخروج وقتها ومتى كانت لافضل فيها فلا يشرع الاتيان بها لانها عبادة ، فاذا اتنى الفضل فيها دل على عدم صحتها نظير ما تقدم تحقيقه في مسألة الفسلة الثانية في



الوضوء من قولهم (عليهم السلام) (١) « ومن توضأ مرتين لا يؤجر » وقد نسبوا الى الصدوق القول بتحريم الثانية للخبر المذكور ، قالوا لان العبادات لا مباح فيها وهي اما واجبة او مندوبة وكلاهما محصل للاجر ، صرح بذلك شيخنا الشهيد الثاني في كتاب روض الجنان ، نعم ربما يحتمل ما ذكره لو قال (عليه السلام) « الافضل » بصيغة افعال التفصيل الدال على حصول فضل في الابتداء بالنافلة لكن العبارة ليست كذلك ، وبوضح ما قلناه قوله (عليه السلام) : « وانما اخرت الظهر ذراعاً ... الخ » اي انما اخرت الظهر الى هذا الوقت المسؤول عنه من اجل صلاة الاواين فتى خرج وقتها الموظف لما فلا تضايق بها الفريضة بل الفضل في البدأة بالفريضة . هذا معنى الخبر المذكور بما لا يتطرق اليه الوهن ولا القصور . والمعجب منه (قدس سره ) انه يتوهم ان النافلة المسؤول عنها في الخبر النافلة الغير الراتبة كما يعطيه سياق استدلاله وهو مطرح كلامه وخياله مع انه لا يلائم قوله (عليه السلام) في الرواية « وانما اخرت الظهر ذراعاً ... الخ » كما لا يخفى وانما يتلائم الكلام اولا وآخرأ على ما ذكرناه .

واما موثقة جماعة على الوجه الذي نقله في المدارك فهي المروية في الفقيه وهي مروية في الكافي والتهذيب ايضاً (٢) وفيها زيادة على ما نقله « الامر موسع ان يصلي الانسان في اول دخول وقت الفريضة النوافل إلا ان يخاف فوت الفريضة ، والفضل اذا صلى الانسان وحده ان يبدأ بالفريضة اذا دخل وقتها ليكون فضل اول الوقت للفريضة وليس بمحذور عليه ان يصلي النوافل من اول الوقت الى قريب من آخر الوقت » وحاصل معنى الرواية المذكورة بناء على ما ذكرناه - والله سبحانه وقائلها اعلم - ان الراوي سأله عن من يأتي المسجد وقد صلى اهله المكتوبة في اول وقتها وكانه ليس بين مجيئه وصلاة اهل المسجد الا يسير فكان بعض وقت النافلة كان باقياً فسأله عن التطوع بالراتبة أبتطوع بها في ذلك الوقت ام ينتدى بالمكتوبة ؟ اذ لا جائز ان يحمل التطوع هنا على غير

الراتبة لانه اذا كانت الراتبة يزوال وقتها الموظف لها في تلك الاخبار لا يجوز مزاحمة الفريضة بها فلان يتمتع مزاحمة غيرها بطريق اولي ، وامعان النظر في معنى الرواية وسياقها صريح في ارادة الراتبة خاصة ، فاجاب ( عليه السلام ) بانه ان كان اتيانه في وقت حسن يعني يسع الراتبة ولو مخففة فلا بأس بالتطوع بها قبل الفريضة وان كان يخاف فوت الوقت اي وقت فضيلة الفريضة لو اشتغل بالنافلة لما مضى من الوقت فليبدأ بالفريضة في اول وقت فضيلتها ثم يتطوع بعدها بما شاء ، ويوضح ما قلناه الزيادة التي ذكرناها على ما نقله في المدارك برواية الشيخين من ان الامر موسع له في التوافل من اول دخول الوقت المحدود لها في تلك الاخبار إلا ان يخاف فوت وقت الفريضة يعني فوت وقتها الذي لها بعد النافلة وهو اول وقت فضيلتها ، وملخصه انه ان آتى في وقت يمكن الاتيان بالنافلة ولو مخففة وإلا بدأ بالفريضة في وقت فضلها المحدود لها .

وقد وفق الله تعالى بعد ان خطر هذا المعنى بالبال للوقوف عليه في كلام شيخنا البهائي ( قدس سره ) في كتاب الحبل المتين حيث قال : وقوله ( عليه السلام ) في الحديث الرابع عشر « ان كان في وقت حسن » اي متسع يعطي باطلاقه جواز مطلق النافلة في وقت الفريضة إلا ان يحمل التطوع على الرواتب ويكون في قول السائل « وقد صلى اهله الفريضة » نوع ايماء خفي الى ذلك فان « قد » تقرب الماضي من الحال كما قيل . انتهى . ثم كتب في الحاشية ماصورته : فيفهم منه انه لم يمض من وقت صلاتهم الى وقت مجيء ذلك الرجل الا زمان يسير فالظاهر عدم خروج وقت الراتبة بمضي ذلك الزمان اليسير . انتهى . وهو من عجيب توارد الخواطر . وظاهر كلام شيخنا المذكور يعطى نوع تردد في حل الرواية على المعنى الذي ذكرناه ، والحق انه لا معدل عنه ولا معنى للرواية غيره سيما بالنظر الى الزيادة التي ذكرها الشيخان المذكوران .

واما قوله ( عليه السلام ) في جملة الزيادة المشار اليها « والفضل اذا صلى الانسان وحده .. الخ » فالظاهر - والله سبحانه واولياؤه اعلم - ان المراد من هذا الكلام ان الانسان

اذا صلى وحده ودخل عليه وقت الفريضة أي الوقت المعين لها بعد مضي وقت النافلة - كما  
اشرنا اليه سابقاً من شيع هذا الاطلاق في الاخبار - فليبدأ بالفريضة لخروج وقت النافلة  
وليكون قد صلى الفريضة في اول وقت فضيلتها ولا يحظر عليه صلاة التوافل في اول  
الوقت يعني وقتها المقرر لها . وفيه اشارة الى انه اذا صلى مع امام فانه يجوز له مزاحمة  
وقت الفريضة بها لانتظار الجماعة فيكون هذا مستثنى كغيره مما يأتي التنبيه عليه . وعلى  
ذلك تحمل موثقة اسحاق بن عمار التي استدلت بها الشهدان في الذكرى والروض كما  
تقدم ذكره من قوله : « قلت اصلي في وقت فريضة نافلة ؟ قال نعم في اول الوقت اذا  
كنت مع امام تقتدي به واذا كنت وحدك قابداً بالمكتوبة » فانه لا يصح حل الوقت  
هنا على ما زعماه من الوقت الحقيقي الذي هو اول الزوال لما استفاض من استحباب النافلة  
فيه للمنفرد وغيره فكيف يؤمر المنفرد هنا بترك النافلة فيه ؟ بل المراد انما هو الوقت الذي  
بعد مضي وقت النافلة وانه يجوز مزاحمة النافلة للفريضة فيه لانتظار الجماعة . ويؤيده  
ايضاً صحيحة عمر بن يزيد « انه سأل ابا عبدالله ( عليه السلام ) عن الرواية التي يروون  
انه لا يتطوع في وقت فريضة ما حد هذا الوقت ؟ ... الحديث كما تقدم » فان هذا  
الحديث ايضاً محمول على من ينتظر الجماعة فرخص له في الاتيان بالراتبة بعد مضي وقتها  
ومزاحمة وقت الفريضة بها لاجل انتظار فضيلة الجماعة وإلا فالحد الحقيقي للنافلة انما هو  
التراع والفرعان وانه بعد مضيها فلا يتطوع ولكنه لما ساءت المزاحمة هنا جعل الحد  
الاقامة وان زاد على الحد المقرر .

وبما ذكرنا في معاني حسنة محمد بن مسلم وموثقة سماعة وموثقة اسحاق بن عمار يظهر  
لك انه لا منافاة فيها للاخبار السابقة التي استدلتنا بها بل هي منطبقة عليها على احسن وجوه  
الانطباق ومتفقة معها باوضح معاني الاتفاق ، وان خلاف من خالف بناء على ما فهمه من هذه  
الروايات انما نشأ من عدم اعطاء النظر حقه في التأمل في معاني الاخبار .  
واما ما استدلت به في الروض ونحوه في الذكرى وان لم تنقل سابقاً من روايات

— ٢٦٦ — (هل يجوز النافلة بعد دخول رقت الفريضة ؟) ج ٦

صلاة الركتين قبل الغداة لمن نام عن الغداة وحديث نوم النبي ( صلى الله عليه وآله )  
فسيأتي الكلام عليها في المسألة الآتية ان شاء الله تعالى .  
وبالحجة فان ما تعلقوا به من الروايات التي ذكروها واعتمدها دليلا على الجواز  
فقد عرفت انه لا دلالة فيها ولا منافاة لما ذكرناه .

نعم هنا روايات اخر لم يتعرضوا لنقلها ولم يلبوا بها وكان الاولى لهم الاستدلال  
بها في المقام :

ومنها - صحيحة محمد بن مسلم (١) قال : « سألت عن الرجل نخوته صلاة النهار ؟  
قال يقضيها ان شاء بعد المغرب وان شاء بعد العشاء » .

وحسنه الحلبي عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (٢) « انه سئل عن رجل فاتته  
صلاة النهار متى يقضيها ؟ قال متى شاء ان شاء بعد المغرب وان شاء بعد العشاء » .

ورواية ابي بصير (٣) قال : « قال ابو عبدالله ( عليه السلام ) ان فانك شي  
من تطوع النهار والليل فاقضه عند زوال الشمس وبعد الظهر عند العصر وبعد المغرب  
وبعد العتمة ومن آخر السحر » .

ويؤيدها اطلاق جملة من الاخبار كرواية ابي بصير (٤) قال : « ان قويت فافض  
صلاة النهار بالليل » ورواية محمد بن يحيى بن حبيب (٥) قال : « كتبت الى ابي الحسن  
الرضا ( عليه السلام ) تكون علي صلاة النافلة متى اقضيها ؟ فكتب في اي ساعة شئت  
من ليل او نهار » ورواية الحسين بن ابي العلاء عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (٦)  
قال : « افض صلاة النهار اي ساعة شئت من ليل او نهار كل ذلك سواء » وصحيحة  
ابن ابي يعفور (٧) قال : « سمعت ابا عبدالله ( عليه السلام ) يقول صلاة النهار يجوز  
قضاؤها اي ساعة شئت من ليل او نهار » وصحيحة حسان بن مهران (٨) قال : « سألت

(١) و(٢) و(٣) و(٤) و(٥) و(٦) و(٧) و(٨) الوسائل الباب ٣٩ من المواقيت

(٣) و(٤) للرؤية في الوسائل في الباب ٥٧ من ابواب المواقيت

ابا عبدالله ( عليه السلام ) عن قضاء النوافل قال ما بين طلوع الشمس الى غروبها ، ونحوها روايات عديدة بالنسبة الى قضاء صلاة الليل وقضاء الوتر .

ويمكن ان يقال في الجمع بين هذه الاخبار وما قدمناه ان اكثر تلك الاخبار انما دل على المنع من مزاحمة الراتبة للفريضة بعد دخول وقت فضيلتها وان استفيد منه بطريق الاولوية المنع من المبتدأة ، وبعضها وان كان ظاهراً في العموم كصاح زرارة الثلاث إلا انه يمكن ان يقال باستثناء النوافل المقضية من ذلك بهذه الاخبار ، وتوضيح ذلك ان يقال انه لا نافلة بعد دخول وقت الفضيلة للفريضة مطلقاً راتبة او مبتدأة او مقضية ، ونفي بوقت الفضيلة هو ما بعد القراع والقراعين بالنسبة الى الظهرين واول الغروب بالنسبة الى المغرب وبعد غياب الشفق بالنسبة الى العشاء واول الفجر الثاني بالنسبة الى صلاة الفجر بناء على ما اخترناه فلا يصلي في هذه الاوقات نافلة مطلقاً ، واما ما قبل هذه الاوقات مما اشتمل على وقت الفريضة فانه يجوز القضاء فيه بهذه الاخبار دون النافلة المبتدأة عملاً بعموم صحاح زرارة في منع النافلة المبتدأة ، وحينئذ فمعنى قضاء نوافل النهار بعد المغرب يعني قبل دخول وقت فضيلة العشاء ، ويؤيده ان المتبادر من البعدية هو البعدية القريبة ، وقوله في رواية ابي بصير « فاقضه عند زوال الشمس » يعني قبل زوال الشمس او بعد الزوال قبل دخول وقت الفضيلة « وبعد الظهر عند العصر » يعني قبل دخول فضيلة العصر وعلى هذا يحمل اطلاق الاخبار المتقدمة . ويحتمل ايضاً خروج الصريح من هذه الاخبار مخرج التقية لاشعار صحيحتي زرارة السابقتين المشتملتين على المقايسة بذلك إلا انه لا يحضرني الآن مذهب العلامة في المسألة .

هذا ، وربما استند بعض المجوزين الى الاستدلال على ذلك بمواضع : منها - ماورد من انه متى تلبس المصلي بركعة من نوافل الزوال فانه يتبها وان خرج وقتها ، ومنها - من تلبس بربع ركعات من صلاة الليل ثم طلع الفجر فانه يزاحم بها الفريضة ، ومنها - ماورد ايضاً من جواز ايقاع صلاة الليل كلاً بعد الفجر ابتداء بالنسبة الى من يعتادها ثم تغلبه

عيناه عنها في بعض الاوقات حتى يطلع الفجر فانه يصليها مخففة كما تقدم جميع ذلك ، فان هذه المواضع كلها تدل على جواز ايقاع النافلة في وقت الفريضة .

والجواب عن ذلك ( اولاً ) ان هذه المواضع خارجة عن محل النزاع فان مطرح البحث النوافل المبتدأة او قضاء الراتبة والحصم لا يقول بان النوافل في هذه الاوقات تصلى قضاء فلا دليل له في ذلك . و ( ثانياً ) انا نقول ان جواز النافلة في هذه الصورة انما خرج مخرج الرخصة وليست باعظم رتبة من الفريضة ، والشارع قد جوز فيها ذلك وبه صرح الاصحاب فقالوا بان من ادرك من الوقت ركعة فقد ادرك الوقت كله ورووا ذلك بهذا العنوان ووردت به الرواية في خصوص صلاة الصبح كما سيأتي ان شاء الله تعالى في محله ، وقد اتفقوا على انه لا قضاء عليه بعد ذلك مع الاتفاق نصاً وفتوى على بطلان الصلاة في غير وقتها فليكن ما نحن فيه من قيل ذلك .

ومن الرخص في النوافل ايضاً ما تقدم من جواز تقديم صلاة الليل على الانتصاف للسفر والشاب الذي تمنعه رطوبة دماغه عن الاتقاء ، وتقديم نافلة الزوال لمن يشتغل عن اداها وقضائها ، ومنها - تقديم غسل الجمعة لخائف عوز الماء . واعطاء زكاة الفطرة قبل وقتها ، ونحو ذلك ، وهذه المواضع المعدودة من قيل ذلك فلا منافاة فيها للاخبار الدالة على النع من النافلة بعد دخول وقت الفريضة كما لا يخفى . والله العالم .

( المسألة الثالثة ) - اختلف الاصحاب ( رضوان الله عليهم ) في جواز النافلة لمن عليه قضاء فريضة ، فالاكثر منهم على النع من ذلك وهو اختيار العلامة في المختلف واكثر المتأخرين ، وقيل بالجواز وتقل عن الصدوق وابن الجنيد واليه ذهب الشهيدان والاطهر عندي هو القول المشهور .

لنا - ما سيأتي ان شاء الله تعالى في المقصد الآتي من قوله تعالى : « واقم الصلاة لذكرى » (١) المفسر في الاخبار بذكر الصلاة الفائتة ، وما يأتي ايضاً من الروايات الدالة

على وجوب ترتب الحاضرة على الفائتة وأنه يجب تأخير الحاضرة الى ان يتضيق وقتها واذا وجب ذلك في الفريضة التي هي صاحبة الوقت ففي نافلة بطريق اولى واولى منه في غير نافلة .

ويدل على ذلك ايضاً صحيحة زرارة عن ابي جعفر (عليه السلام) المتقدمة في صدر المسألة السابقة (١) حيث قال فيها « ولا يتطوع بركعة حتى يقضي الفريضة كلها » .  
وصحيحة يعقوب بن شعيب عن ابي عبد الله (عليه السلام) (٢) قال : « سألت من الرجل ينام عن الغداة حتى تبرغ الشمس أهلي حين يستيقظ او ينتظر حتى تبسط الشمس ؟ فقال يصلي حين يستيقظ . قلت يوتر او يصلي الركعتين ؟ قال بل يبدأ بالفريضة » .  
وصحيحة زرارة المتقدم نقلها في صدر المسألة السابقة (٣) عن المشايخ المتقدم ذكرهم وقوله (عليه السلام) فيها « اصلي نافلة وعلي فريضة او في وقت فريضة ؟ قال لا انه لا تصلي نافلة في وقت فريضة ... الحديث » ويؤكد قضية التنظير بقضاء شهر رمضان فانه صريح في النعم .

واما ما تكلفه بعضهم في الجواب عن هذه الصحيحة - بالحل على الاداء خاصة مستنداً الى ان المتبادر من قوله « في وقت فريضة » ودخول وقت الفريضة وقت الاداء وان المراد بقوله (عليه السلام) « لو كان عليك من شهر رمضان » الاداء لا القضاء - ففيه من البعد عن حاق اللفظ وسياق الكلام ما لا يخفى على ذوي الأبواب والافهام ومن له ادنى معرفة بأساليب الكلام ، لان قول السائل « علي فريضة او في وقت فريضة » مردداً بـ « او » صريح في مغايرة الاول لثاني وان الاول مراد به القضاء او الاعم منه والثاني مراد به الاداء خاصة . واما جوابه (عليه السلام) بقوله « لا تصلي نافلة في وقت فريضة » وان كان ظاهراً في الاداء إلا ان قضية تطبيق الجواب على السؤال بناء على ما ذكرنا ارادة العموم في الجواب ، ويكون معنى الجواب حينئذ

انه لا تصلى نافلة في وقت وجوب فريضة ، والقائنة - كما سيأتي تحقيقه ان شاء الله تعالى في المقصد الآتي - وقتها ساعة ذكرها . واما التنظير بشهر رمضان وان المراد عدم جواز التطوع بالصوم لمن عليه قضاء شهر رمضان فهو الذي عليه اتفاق الاصحاب ومستندهم انما هو هذه الرواية كما سيأتي تحقيقه ان شاء الله تعالى في كتاب الصوم . وبالجمله قلنا ارتككب هذه الاحتمالات الغثة البعيدة والتمحلات الغير السديدة لو تم لا تغلق باب الاستدلال اذ لا لفظ إلا وهو قابل للاحتمال ولا قول إلا وللقائل فيه مجال ، والنظر في الاستدلال انما يبنى على ما يتبادر الى الفهم من حاق الكلام ودل عليه السياق الذي به النظام .

استدل القائلون بالجواز بما رواه الشيخ عن ابي بصير في الوثق عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) ( ١ ) قال : « سأله عن رجل نام عن الغداة حتى طلعت الشمس ؟ قال يصلي ركعتين ثم يصلي الغداة » .

وما روى بطرق عديدة منها الصحيح وغيره من نومه ( صلى الله عليه وآله ) عن صلاة الصبح حتى آذاه حر الشمس ثم استيقظ وركع ركعتي الفجر ثم صلى الصبح بعدها ، ومن تلك الأخبار ما رواه الشيخ في الصحيح عن عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) ( ٢ ) قال : « سمعته يقول ان رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) رقد فغلبته عيناه فلم يستيقظ حتى آذاه حر الشمس ثم استيقظ فعاد نأديه ساعة فركع ركعتين ثم صلى الصبح . . الحديث » .

واجاب الشيخ عن الخبرين المذكورين في كتاب الاستبصار فقال بعد ذكرهما : فالوجه في هذين الخبرين ان يحملهما على من يريد ان يصلي بقوم وينتظر اجتماعهم جاز له ان يبدأ بركعتي النافلة كما فعل النبي ( صلى الله عليه وآله ) واما اذا كان وحده فلا يجوز له ذلك على حال . انتهى . وحاصل كلامه يرجع الى ان جواز ذلك رخصة لا انتظار



الجماعة . وقال المحدث الكشاني في الوافي بعد ان نقل كلام الشيخ واستبعده : والاولى حمله على الرخصة . وليس بذلك البعيد .

وكيف كان فما استدلووا به اخص من المدعى فلا يقوم حجة اذ مدلول الخبرين ركعتا الفجر وصلاة الصبح والمدعى اعم من ذلك . واما ما يقال في امثال هذه المقامات . - من ان هذه الأخبار قد دلت على الجواز في هذا الموضع ويضم اليه انه لا قال بالفرق فيتم في الجميع - فكللام ظاهري لا يعول عليه وتخريج شرعي لا يلتفت اليه .

ومن روايات هذه المسألة ما رواه شيخنا الشهيد في الذكرى في الصحيح عن زرارة بنحو ايسر من الخبر المتقدم عن ابي جعفر ( عليه السلام ) (١) انه قال : « قال رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) اذا دخل وقت صلاة مكتوبة فلا صلاة نافلة حتى يبدأ بالمكتوبة . قال فقدمت الكوفة فاخبرت الحكم بن عتيبة واصحابه فقبلوا ذلك مني فلما كان في القابل لقيت ابا جعفر ( عليه السلام ) فحدثني ان رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) عرس في بعض اسفاره وقال من يكلؤنا ؟ فقال بلال انا . فنام بلال ونموا حتى طلعت الشمس ، فقال يا بلال ما ارقك فقال يا رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) اخذ بنفسى ما اخذ بانفاسكم . فقال رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) قوموا فتحووا عن مكانكم الذي اخذتكم فيه الغفلة ، وقال يا بلال اذن فاذن فصلى رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) ركعتي الفجر وامر اصحابه فصلوا ركعتي الفجر ثم قام فصلى بهم الصبح ، ثم قال من نسي شيئاً من الصلاة فليصلها اذا ذكرها فان الله عز وجل يقول : « واقم الصلاة لذكركى » (٢) قال زرارة فحملت الحديث الى الحكم واصحابه فقالوا نقضت حديثك الاول فقدمت على ابي جعفر ( عليه السلام ) فاخبرته بما قال القوم فقال يا زرارة ألا اخبرتهم انه قد قلت الوقتان جميعاً وان ذلك كان قضاء من رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) « وهذه الرواية لم تنف عليها إلا في كتاب الذكرى وكفى به ناقلاً .

قال شيخنا الشهيد ( قدس سره ) في الذكرى بعد ذكر الخبر المذكور : ان فيه فوائد : منها - استحباب ان يكون للقوم حافظ اذا ناموا صيانة لهم عن هجوم ما يخاف منه . ومنها - ما تقدم من ان الله انا نبيه ( صلى الله عليه وآله ) لتعليم امته ولئلا يعير بعض الامة بذلك . ولم اقف على راد لهذا الخبر من حيث توهم القدر في العصمة به . ومنها - ان العبد ينبغي ان يتفأل بالمكان والزمان بحسب ما يصيبه فيها من خير و غيره . ولهذا فحول النبي ( صلى الله عليه وآله ) من مكان الى آخر . ومنها - استحباب الاذان للفائنة كما يستحب للمعاصرة وقد روى العامة عن ابي قتادة وجاعة من الصحابة في هذه الصورة « ان النبي ( صلى الله عليه وآله ) امر بلالا فاذا فصل ركعتي الفجر ثم امره فاقام فصلى صلاة الفجر » (١) ومنها - استحباب قضاء السنن . ومنها - جواز فعلها لمن عليه قضاء وان كان قد منع منه أكثر المتأخرين . ومنها - شرعية الجماعة في القضاء كالاداء . ومنها - وجوب قضاء الفائنة لفعله ( صلى الله عليه وآله ) ووجوب التأمي به وقوله « فليصلها » . ومنها - ان وقت قضائها ذكرها . ومنها - ان المراد بالآية الكريمة ذلك . انتهى .

اقول : قد اهل شيخنا ( قدس سره ) هنا شيئاً هو اظهر الاشياء من الرواية اما غفلة او لما عاتته لما اختاره في المسألة وهو المنع من صلاة النافلة اذا دخل وقت المكتوبة كما صرح به ( عليه السلام ) في صدر الخبر واكد به بالفرق بينه وبين القضاء .

واما قوله ( قدس سره ) : ومنها جواز فعلها - يعني السنن - لمن عليه قضاء « فهو ممنوع اذ اقصى ما دل عليه الخبر خصوص جواز ركعتي الفجر في هذه المادة وقضية الجمع بينه وبين ما قدمناه من الاخبار قصر هذا الخبر على موردته واستثناء هذا الموضع من المنع رخصة اما مطلقاً كما ذكره المحدث الكاشاني او لا انتظار اجتماع الجماعة كما ذكره الشيخ ( قدس سره ) فلا دلالة فيه على الجواز مطلقاً كما زعمه ( قدس سره ) .

واما قوله : « وان كان قد منع منه أكثر المتأخرين » - مشيراً الى ان الخلاف

في ذلك انما هو من المتأخرين - ففيه ما سيأتيك من كلام الشيخ المفيد ( قدس سره ) من الدلالة على ان المنع هو الذي عليه عصابة الحق .

ثم العجب كل العجب من اصحابنا ( رضوان الله عليهم ) مع اجماعهم واتفاقهم على عدم جواز السهو على النبي ( صلى الله عليه وآله ) حتى انهم لم ينقلوا الخلاف في ذلك إلا عن ابن بابويه وشيخه ابن الوليد ، وقد طعنوا عليهما في ذلك وشنعوا عليهما اتم التشنيع حتى صنفوا في ذلك الرسائل واكثروا من الدلائل ومنها رسالة الشيخ المفيد وربما نسبت الى السيد المرتضى وهي عندي وفيها ما يقضى منه العجب من القبح في ابن بابويه ، فكيف تلقوا هذه الاخبار بالقبول واعتمدوا على ما فيها من المنقول في مثل هذا الحكم المخالف لاعتقاداتهم ؟ فن كلامه في تلك الرسالة المشار اليها ما صورته : والخبر المروي ايضاً في نوم النبي ( صلى الله عليه وآله ) عن صلاة الصبح من جملة الخبر عن سهود في الصلاة فانه من اخبار الآحاد التي لا توجب علماً ولا عملاً ، ومن عمل عليه فعلى الظن معتمد في ذلك بدون اليقين ، وقد سلف قولنا في نظير ذلك ما ينفي عن اعادته في هذا الباب ، مع انه يتضمن خلاف ما عليه عصابة الحق لانهم لا يختلفون في ان من فاتته صلاة فريضة فعليه ان يقضيها في اي وقت ذكرها من ليل او نهار ما لم يكن الوقت مضيقاً لصلاة فريضة حاضرة ، فاذا حرم ان يؤدي فيه فريضة قد دخل وقتها ليقضى فرضاً قد فاته كان حظر التوافل عليه قبل قضاء ما فاته من الفرض اولى ، هذا مع ان الاخبار عن النبي ( صلى الله عليه وآله ) قال : « لا صلاة لمن عليه صلاة » (١) يريد لا نافلة لمن عليه صلاة فريضة . انتهى . وهو جيد وجيه كما لا يخفى على الفطن النبيه .

وقال شيخنا البهائي ( قدس سره ) في كتاب الجبل اللتين بعد نقله فيه صحيحتي ابن سنان ووزارة المذكورتين ما صورته : وربما يظن تطرق الضعف اليهما اضمنهما ما يوم القدح في العصمة لكن قال شيخنا في الذكرى انه لم يطلع على راد لهما من هذه

(١) مستدرک الوسائل الباب ٤٦ من المواقيت

الجهة . وهو يعطي تجويز الاصحاب صدور ذلك وامثاله من المعصوم . ولنظر فيه مجال واسع . انتهى .

اقول : قد عرفت صراحة كلام شيخنا المفيد ( قدس سره ) في رد الاخبار المذكورة فكيف يدعى انه لا راد لها ؟ وعدم اطلاعه عليه لا يدل على العدم .

وبالجملة فقتضى عدم تجويز السهو عليه ( صلى الله عليه وآله ) كما هو ظاهر اتفاقهم رد هذه الاخبار ونحوها او حملها على التقية ، كما يشير اليه ما نقله من رواية العامة الخبر المذكور عن ابي قتادة وجاعة من الصحابة ، اذ لا يخفى ما بين الحكمين من التدافع والتناقض ، لكنهم من حيث قولهم بهذا الحكم واختيارهم له بضمضون النظر عما في ادلته من تطرق القدح ويستترون بالاعذار الواهية كما لا يخفى على من مارس كلامهم في الاحكام كما نبهنا عليه في غير مقام .

وبالجملة فالظاهر عندي هو القول المشهور لما في ادلته من الوضوح والظهور وما في مقابلها من الوهن في الدلالة والقصور ، لأنه مع تسليم صحة مضمونه وقبوله لا دلالة له على المدعى بتمامه فيجب قصره على مورده ولا منافاة . ويؤيد ما نذهب اليه ايضاً انه الاوفق بالاكتفاء الذي هو احد المرجحات الشرعية ايضاً .

وظاهر صاحب المدارك التوقف في هذه المسألة حيث اقتصر على نقل الادلة من الطرفين ولم يرجح شيئاً في البين . والظاهر ان السبب فيه صحة الادلة من الجانبين وتعارض التأويل من كل من القائلين . والله العالم

( المسألة الرابعة ) — الظاهر انه لا خلاف بين الاصحاب ( رضوان الله عليهم ) في انه يستقر وجوب الصلاة بادراك الوقت على صفة الكمال ومضي مقدار اداؤها مخففة مع الشرائط ويجب القضاء لو اهل والحال هذه اما لو لم يكن كذلك فلا قضاء على الاشهر الاظهر ، وانه متى ادرك الطهارة وركعة من آخر الوقت وجب الاتيان بها ، ولو ادرك الطهارة وخمس ركعات لزمه الفرضان .

وتفصيل هذه الجملة يقع في مواضع : (الاول) - لا خلاف ولا اشكال في انه لو حصل احد الاعذار المانعة من الصلاة كالجنون والحيض والاعماء ونحوها بعد مضي مقدار اداء الفريضة بشرائطها فانه يجب عليه القضاء ، وبذل عليه عموم ما دل على وجوب القضاء ، واما لو لم يمض ذلك المقدار فانه لا قضاء على الاشهر الاظهر ، قال الشيخ في الخلاف : اذا أدرك من الظهر دون اربع ثم جن او اغشى عليه او حاض لم تلزمه الظهر لاجتماع الفرقه فانهم لا يختلفون في ان من لم يدرك من اول الوقت مقدار ما يؤدي الفرض فيه لم يلزمه اعادته . وظاهر الصدوق والمرضى وابن الجنيدي اعتبار ادراك الاكثر . وقد تقدم الكلام في هذه المسألة بكلا طرفيها متقناً في بحث الحيض من كتاب الطهارة .

( الثاني ) — لو زال المانع وقد بقى من الوقت ما يسع الطهارة ونحوها من الشروط والصلاتين او احدهما فانه يجب الاداء ومع التفريط القضاء . وقد مر الكلام ايضاً متقناً في ذلك في الموضع المشار اليه .  
وكذلك لو لم يدرك إلا ركعة مع الشروط فانه يجب عليه الاتيان بها وان خرج الوقت .

وقد نقل في المدارك ان هذا الحكم مجمع عليه بين الاصحاب ونقل عن المنتهى انه لا خلاف فيه بين اهل العلم ، قال والاصل فيه ما روى عن النبي ( صلى الله عليه وآله ) (١) انه قال : « من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة » وعنه ( صلى الله عليه وآله ) (٢) « من أدرك ركعة من العصر قبل ان تغرب الشمس فقد أدرك العصر » ومن طريق الاصحاب ما رواه الشيخ عن الاصمعي بن نباتة (٣) قال : « قال امير المؤمنين ( عليه السلام ) من أدرك من الغداة ركعة قبل طلوع الشمس فقد أدرك الغداة تامة » وفي الموثق عن عمار السبابي عن ابي عبد الله ( عليه السلام ) (٤) انه قال : « فان صلى ركعة من الغداة ثم طلعت الشمس فليتم الصلاة وقد جازت صلاته » ثم قال وهذه الروايات

## — ٢٢٦ — ( من أدرك ركعة من الوقت فقد أدرك الوقت ) ج ٦

وان ضعف سندها إلا ان عمل الطائفة عليها ولا معارض لها فينبغي العمل عليها . انتهى .  
اقول : لا يخفى ان ما ذكره من روايتي الاصبغ وعمار اللتين هما من طريق  
الاصحاب وان عمل الطائفة عليهما إنما موردهما صلاة الصبح خاصة والمدعى اعم من ذلك ،  
نعم الخبر الاول صريح في العموم لكن ظاهر كلامه انه من طرق العامة كما هو ظاهر  
الذكرى ايضاً ، وحينئذ فيشكل الحكم بالعموم الا ان يقال ان العمدة في الاستدلال  
انما هو الاجماع كما هو ظاهر كلامه ونقله عن المنتهى . وفيه ما لا يخفى . وبالجمله فالمسألة  
غير خالية من شوب الاشكال لما عرفت .

ثم لا يخفى عليك ما في نستره عن العمل بهذين الخبرين باتفاق الاصحاب على  
العمل بهما ، فان فيه ( اولاً ) ما عرفت من عدم الدلالة على المدعى بل هما اخص من  
ذلك . و ( ثانياً ) - انه منع من العمل بالخبر الضعيف في غير موضع وان كان ظاهر  
الاصحاب الاتفاق على العمل بمضمونه وربما حمله تفادياً من طرحه على السكراهة  
او الاستحباب . و ( ثالثاً ) - ان الخبر الضعيف بمقتضى هذا الاصطلاح ليس بدليل شرعي  
فوجوده كعدمه فالاعتماد عنده انما هو على الاجماع ، مع طعنه فيه في غير موضع بل ذكر في  
صدر كتابه انه صنف رسالة في ابطاله وان استسلفه في امثال هذه المقامات . وبالجمله فان  
هذه المناقضات انما نشأت من ضيق الخناق في هذا الاصطلاح الذي هو الى الفساد  
اقرب منه الى الصلاح .

( الثالث ) - المشهور بينهم ان الركعة عبارة عن الركوع والسجود ، وهل يتحقق  
برفع الرأس من السجدة الثانية او بأتمام ذكر السجدة الثانية ؟ قولان ، ونقل في المدارك  
عن الشهيد في الذكرى انه احتمال الاجزاء بالركوع للتسمية لغة وعرفاً ولانه المعظم ،  
ثم رده بانه بعيد . اقول : ما احتمله الشهيد ( قدس سره ) هنا هو ظاهر اختيار المحقق  
في المسائل البغدادية في مسألة الشك بين الاربع والخمس فيما اذا عرض الشك بعد  
الركوع وقبل السجود حيث ان الاشهر بين الاصحاب الحكم بالصحة في هذه الصورة

وإنه يتم ويسجد سجدي السهو لدخولها تحت نص المسألة . وهذا الحكم منهم هنا يختلف ما ذكره من أن الركعة عبارة عن الركوع والسجود ، فإن مقتضى هذا الكلام ألا بطل لا الصحة حيث أنه لم يأت بالركعة فلا يكون داخل تحت النص المذكور فكيف يحكمون بالصحة في الصورة المذكورة ؟ والمحقق المشار إليه في أجوبة المسائل المشار إليها يخص من ذلك بحمل الركعة على مجرد الركوع ، ثم قال : بعد حكمه بالصحة في المسألة المذكورة ما لفظه : لأن الركعة واحدة الركوع وعند إيقاع الركوع تسمى ركعة وليس تسميتها ركعة مشروطاً بالاتيان بالسجدة لأن الركعة واحدة الركوع جنس كالسجدة والسجود والركعة والركوب . انتهى . وبذلك يظهر قوة ما احتمله الشهيد فإنه ليس لقولهم بالصحة في صورة الشك المتقدمة وجه إلا على هذا القول كما سيأتي تحقيقه في المسألة المذكورة وإلا فالصحة غير متعينة ، والمسألة لا تخلو من شوب الاشكال كما سيأتي التنبيه عليه إن شاء الله في الموضع المذكور ، وعلى هذا فلو خرج الوقت بعد الركوع وقبل انسجود وجب الأتمام من غير قضاء على قول المحقق المذكور وسقط الغرض أداء وقضاء على القول المشهور ( الرابع ) — اختلف الأصحاب في من أدرك ركعة من آخر الوقت هل يكون مؤدياً للجميع أو قاضياً للجميع أو بالتوزيع ؟ أقوال ثلاثة ، ونقل في الذكرى عن الشيخ أنه نقل هذا الخلاف عن الأصحاب ، وظاهر المشهور بينهم هو الأول وهو اختيار الشيخ في الخلاف ومن تأخر عنه . وادعى عليه في الخلاف الإجماع حيث نقل عن الأصحاب أنهم لا يختلفون في أن من أدرك ركعة من الصبح قبل طلوع الشمس يكون مؤدياً في الوقت ، قال وروى عن النبي ( صلى الله عليه وآله ) ( ١ ) « من أدرك ركعة من الصبح قبل طلوع الشمس فقد أدرك الصبح ومن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر » قال وكذلك روى عن أئمتنا ( عليهم السلام ) ونقل في المدارك القول بقضاء الجميع عن السيد المرتضى ( رضي الله عنه ) معللاً بأن آخر الوقت يختص بالركعة الأخيرة فإذا وقعت فيه الأولى وقعت في غير وقتها ولا معنى

لقضاء العبادة إلا ذلك . واما القول بالتوزيع فوجه ظاهر بمعنى ان ما صادف الوقت ووقع فيه يكون اداء لوجود معنى الاداء فيه وما وقع بعد خروجه يكون قضاء لانه ليس بالقضاء إلا ما وقع بعد خروج وقته .

قالوا وثمرة الخلاف تظهر في النية . وقال في الذكرى انها تظهر ايضاً في الترتب على الفائدة السابقة فعلى القضاء يترتب دون الاداء . واعترضه في المدارك بانه ضعيف جداً ، قال اذ الاجماع منعقد على وجوب تقديم الصلاة التي ادرك من وقتها مقدار ركعة مع الشرائط على غيرها من الفوائت .

اقول : والتحقيق عندي انه لا ثمرة لهذا الخلاف ولا اثر يترتب على هذا الاختلاف ، اذ المستفاد من الاخبار هو صحة الصلاة على الوجه المذكور وعدم وجوب القضاء بعد ذلك واما كونها اداء او قضاء او موزعة فلا يظهر له اثر من تلك الاخبار ، وهذه الفائدة التي انفقوا عليها انما يتم التفريع بها لو قام الدليل على وجوب نية الاداء في ما كان اداء والقضاء في ما كان قضاء ، والحال انه لا دليل على ذلك سوى مجرد اعتبارات ذكروها وخيالات سطورها لا تصلح لتأسيس الاحكام الشرعية كما تقدم تحقيقه في بحث نية الوضوء من كتاب الطهارة ، وبذلك اعترف السيد السند وغيره من افاضل متأخري المتأخرين . واضعف من ذلك ما ذكره في الذكرى لما ذكره السيد المذكور .

( الخامس ) — قالوا : لو ادرك قبل الغروب او قبل انتصاف الليل احدى الفريضتين لزمته واحدة خاصة لاستحالة التكليف بها في وقت لا يسعها . بقي الكلام في انه ان قلنا بالاشتراك في الوقت من اوله الى آخره كما تقدم نقله عن الصدوق فاللازمة منها هي الاولى لتقدمها ووجوب الترتيب وان قلنا بالمشهور من الاختصاص قالوا يجب هي الثانية .

واما لو ادرك خمس ركعات في الموضعين فانهم صرحوا من غير خلاف يعلم انه يلزمه الفريضة بناء على ما تقدم من ان من ادرك من الوقت ركعة فقد ادرك الوقت كله



ج ٦ ﴿ من ادرك ركعة من الوقت فقد ادرك الوقت ﴾ — ٢٧٩ —

وحيث ان الركعة الاولى من الخمس المذكورة للفريضة الاولى وبها يصدق ادراك الوقت فانها تزاحم الفريضة الثانية بثلاث ، وهكذا في الفريضة الثانية فانه يبقى لها ركعة من الخمس وبها يحصل ادراك الوقت فيجب الايمان بالفرض المذكور وان زاحم وقت الفريضة التي بعدها كما في العصر التي بعدها صلاة المغرب او وقع خارج الوقت كما في فريضة العشاء .

والمسألة عندي لا تخلو من شوب الاشكال لعدم وجود نص في المقام وليس إلا البناء على ما تقدم من قولهم : ان من ادرك ركعة من الوقت فقد ادرك الوقت كله . وقد عرفت انه لا دليل عليه سوى رواية عامة والروايات الواردة من طرقنا مختصة بصلاة الصبح وليس إلا الاجماع المدعى في المقام كما تقدم . ويمكن القول باختصاص هذا الحكم بالصبح كما هو مورد النص ، ويؤكد انه ليس بعدها فريضة يحصل بها المشاركة في الوقت بخلاف غيرها من الفرائض سيما على المشهور من اختصاص الفريضة الاخيرة بمقدار ادائها من الوقت ، فادراك ركعة من الفريضة الاولى في صورة ما اذا ادرك من الوقت خمسا مع كون ما بعد تلك الركعة وقتا مخصوصا بالثانية لا يجدي نفعا في وجوب الايمان بها ، لان ما بعد تلك الركعة مختص بالثانية ومزاحمتها فيها يحتاج الى دليل وليس إلا الاجماع المذكور واحتصاص الخبرين بصلاة الصبح . وبالجملة فالمسألة عندي لا تخلو من شوب الاشكال والاحتياط فيها لازم على كل حال .

ولو ادرك اربعا من آخر وقت العشاء بن فظاهر الاكثر ان المغرب لا تزاحم العشاء فيه وان بقي منه ركعة للعشاء لدلالة النصوص على اختصاص هذا المقدار بالعشاء ، ونقل في الذكرى عن بعض الاصحاب تبعا لبعض العامة وجها بوجوب المغرب والعشاء بادراك الاربع ، وذكر انه يخرج على ادراك الخمس من الظهري ورده بما هو مذکور ثمة . والظاهر في رده ما ذكرنا من دلالة النصوص على اختصاص العشاء بهذا المقدار بخلاف ما لو ادرك خمسا فانه قد ادرك ركعة من وقت المغرب فيجري فيها

## — ٢٨٠ — ﴿ من ادرك ركعة من الوقت فقد ادرك الوقت ﴾ ج ٦

ما تقدم من حديث « من ادرك من الوقت ركعة فقد ادرك الوقت كله » وبزاحم بها العشاء مع ما عرفت من الاشكال في المقام .

( السادس ) — قد عرفت ان النصوص المتقدمة انما رتبت الحكم المذكور على ادراك ركعة ولكن ظاهر الاصحاب الاتفاق على تقييد ذلك بادراك جميع الشرائط من الطهارة وغيرها ولا عبرة بتمكنه منها قبل الوقت لانه غير مخاطب بها حينئذ ، ولو اتفق حصول الشرائط قبل الوقت كفي في ادراك الصلاة ، وكذا لو حصل البعض كفي ادراك الباقي مع الصلاة .

( السابع ) — قد اشرنا سابقاً الى ان المعتبر اخف صلاة يقتصر فيها على الواجب وحينئذ فلو طول في صلاته ثم جن او عرض الحيض او نحو ذلك من الموانع وجب القضاء ان حصل من ذلك اخف صلاة يؤتي بها . ولو كان في احد الاماكن الاربعة التي يتخير فيها بين المصير والاتمام فهل يكتفي بالمصير لانه لو قصر لاداءها او يتعلق الحكم بما قصده وواه ؟ وجهان جزم في الذكرى بالاول ولو قيل بالثاني لكان غير بعيد .

( الثامن ) — قد عرفت مما تقدم انه لا بد في وجوب الفريضة اداء او قضاء بالنسبة الى اول الوقت من ادراك الصلاة كلاً بشروطها واما بالنسبة الى الآخر فانه يكفي ادراك ركعة خاصة ولا يكفي ذلك في الاول ، ووجه الفرق ظاهر لتمكن المكلف في آخر الوقت بعد ادراك الركعة من اتمام الصلاة من غير مانع بخلاف اول الوقت اذ لا سبيل الى ذلك ، كذا ذكره ولا يخلو من خدش ، نعم ذلك يصلح وجهاً للنص الدال على الحكمين .

( التاسع ) — قال في الذكرى : لا فرق بين الكافر وغيره من المعنورين لان الكافر لا يؤخذ بما تركه في حال الكفر ، وتوهم بعض كون الكافر غير معذور هنا لمخاطبته بالاسلام المقدور فيجب القضاء متى ادرك الوقت . وهو ضعيف لقوله تعالى

ج ٦ ﴿ اذا بلغ الصبي في اثناء الصلاة بما لا يبطل الطهارة ﴾ — ٢٨١ —

« قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف » (١) ولقول النبي ( صلى الله عليه وآله ) : « الاسلام يهدم ما قبله » (٢) انتهى .

اقول : لا يخفى ان الاوفق بما ذهبوا اليه بل اتفقوا عليه من ان الكفار مكلفون بالاسلام ومخاطبون به وان الاسلام شرط في الصحة والقبول لا شرط في التكليف هو ما نقله عن البعض المذكور ، وكيف يكون الكفر عذراً شرعياً لهم كالجنون والحيض والحمل انهم مخاطبون ومكلفون في حال الكفر ؟ ألا نرى ان الحيض والجنون ونحوهما انما صارت اعذاراً شرعية من حيث ارتفاع التكليف معها ؟

واما الاستدلال بالآية والخبر المذكور فيمكن الجواب عنه بان المراد مغفرة ما كانوا عليه من الكفر وكذلك قوله ( صلى الله عليه وآله ) : « الاسلام يهدم ما قبله » يعني الاحكام المترتبة على الكفر بمعنى ان يكونوا طاهرين بعد ان كانوا نجسين ومحققين الدم والمال بعد ان لم يكونوا كذلك ونحو ذلك من احكام الاسلام . واما العبادة فالذي ثبت بالاخبار والادلة التي قدمناها في بحث غسل الجنابة من كتاب الطهارة انهم غير مكلفين بها وان الاسلام شرط في التكليف بها فلا يتوجه العقاب عليها والواخذة بتركها لعدم التكليف بها بالكلية . وبالجملة فان مقتضى قاعدتهم المذكورة هو وجوب القضاء كما لا يخفى .

( العاشر ) — قال في الذكرى : حكم اثناء الوقت حكم اوله في ذلك فلو افاق المجنون في اثناء الوقت ثم جن او اغشى عليه في الوقت اعتبر في قدر الافاقة ادراك جميع الشرائط والاركان ، وكذا لو كانت مجنونة فاذا قامت ثم حاضت . انتهى . وبذلك صرح في المنتهى ايضاً . وهو كذلك .

( الحادي عشر ) — المشهور بين الاصحاب ( رضوان الله عليهم ) انه اذا بلغ الصبي المتطوع بالصلاة في اثنائها بما لا يبطل الطهارة كالسن والانبات وكان الوقت باقياً

بحيث يسمع ركعة فانه يجب عليه الاستئناف ، ذهب اليه الشيخ في الخلاف وجملة ممن تأخر عنه ، قالوا لانه بعد البلوغ مخاطب بالصلاة والوقت باق فيجب عليه الاتيان بها وما فعله اولاً لم يكن واجباً فلا يحصل به الامتثال . وذهب الشيخ في المبسوط الى انه يتم وظاهره عدم وجوب الاعادة ، واستدل له في المختلف بانها صلاة شرعية فلا يجوز ابطالها لقوله تعالى : « ولا تبطلوا اعمالكم » (١) واذا وجب انماها سقط بها الفرض لان امتثال الامر يقتضي الاجزاء . واجاب عنه في المدارك قال : والجواب بعد تسليم دلالة الآية على تحريم ابطال العمل ان الابطال هنا لم يصدر من المكلف بل من حكم الشارع ، سلمنا وجوب الانعام لكن لا نسلم سقوط الفرض بها والامتثال انما يقتضي الاجزاء بالنسبة الى الامر الوارد بالانعام لا بالنسبة الى الاوامر الواردة بوجوب الصلاة . انتهى . اقول : ما ذكره في الجواب من ان الابطال هنا من حكم الشارع لا اعرف له وجهاً فانه لا نص في المسألة كما لا يخفى ، وإيجاب الشارع عليه الصلاة بعد البلوغ لا يستلزم ابطال هذه اذ يجوز ان يكتفى فيه باتمامها كما ذهب اليه في المبسوط . وبالجملة فالسألة لسكونها عارية عن النصي لا تخلو من الاشكال .

قال المحدث الامين الاسترابادي في تعليقاته على شرح المدارك : اقول : في المسألة احتمالات اخر : احدها - صحة صلاته اذا دخل عليه وقت الوجوب في اثنائها . وثانيها - صحة صلاته اذا ادرك ركعة في وقت الوجوب . وثالثها - صحتها اذا ادرك الركعتين الاوليين او احدهما في وقت الوجوب . ولا يمكن ان يفتى باحد الاحتمالات قبل ظهور نص يدل عليه ، نعم بتجه ان يقال قطعنا بشمول العمومات له وجهلنا كفاية ما يعمل وعدم كفايته فيجب العمل بالاحتياط حتى نعلم حكم الله بعينه . وهذه القاعدة من قسم القطعي من القواعد الاصولية ونطقت بها روايات كثيرة لا من القسم الظني من قواعدها مردودة عندي كما حققناه في الفوائد المدنية . انتهى . وهو جيد .

ولو بلغ في الوقت بعد فراغه من الصلاة وامكنه الطهارة واداء ركعة فأنظر  
ان حكمه كما لو بلغ في انائها وبه صرح في المدارك ايضاً ، وقد صرح العلامة في المنتهى  
هنا بأنه يجب عليه الطهارة والصلاة ولا يجزئه ما فعله أولاً . واستحسنه في المدارك ولا  
ريب انه الاحوط . والله العالم .

( المسألة الخامسة ) — اجمع اهل العلم كافة على انه لا يجوز الصلاة قبل دخول  
وقتها ، قال في المعتبر وهو اجماع اهل العلم . وقل في المنتهى لا يجوز الصلاة قبل دخول  
وقتها وهو قول اهل العلم كافة إلا ما روى عن ابن عباس في مسافر صلى الظهر قبل الزوال  
يجزئه ، وبمثله قال الحسن والشعبي (١) لنا - الاجماع على ذلك وخلاف هؤلاء لا اعتداد  
به وقد اقرض ايضاً فلا تعويل عليه . انتهى .

اقول : ويدل على ذلك ايضاً ما رواه الشيخ في الموثق عن ابي بصير عن ابي عبدالله  
( عليه السلام ) ( ٢ ) قال : « من صلى في غير وقت فلا صلاة له »

وعن محمد بن الحسن العطار عن ابيه عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) ( ٣ ) قال « لان  
اصلي الظهر في وقت العصر احب الي من ان اصلي قبل ان تزول الشمس فاني اذا صليت  
قبل ان تزول الشمس لم نحسب لي واذا صليت في وقت العصر حسبت لي » وعن عبدالله  
ابن سليمان عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) مثله ( ٤ ) .

وروى الصدوق في الفقيه مرسل ( ٥ ) قال : « قال ابو جعفر ( عليه السلام ) لان  
اصلي بعد ما مضى الوقت احب الي من ان اصلي وانا في شك من الوقت وقبل الوقت » .  
وروى الشيخ في التهذيب عن سماعة في الموثق ( ٦ ) قال : « قال لي ابو عبدالله  
( عليه السلام ) اياك ان تصلي قبل ان تزول فانك تصلي في وقت العصر خير لك من ان  
تصلي قبل ان تزول » .

(١) المتفق ج ١ ص ٣٩٦

(٢) و(٣) و(٤) و(٥) و(٦) رواه في الوسائل في الباب ١٣ من المواقيت

وعن زرارة في الصحيح عن ابي جعفر (عليه السلام) (١) « في رجل صلى الغداة بلبيل غره من ذلك القمر ونام حتى طلعت الشمس فاخبر انه صلى بلبيل؟ قال يعيد صلاته ». وروى في الكافي في الصحيح او الحسن عن عمر بن يزيد عن ابي عبد الله (عليه السلام) (٢) في حديث قال : « ليس لاحد ان يصلي صلاة إلا لوقتها وكذلك الزكاة ، الى ان قال : وكل فريضة انما تؤدى اذا حلت » .

وعن زرارة في الصحيح او الحسن (٣) قال : « قلت لابي جعفر (عليه السلام) ايزكي الرجل ماله اذا مضى ثلث السنة؟ قال لا يصلي الاولى قبل الزوال؟ » .

وعن زرارة (٤) قال : « قال ابو جعفر (عليه السلام) وقت المغرب اذا غاب القرص فاندأيته بعد ذلك وقد صليت اعدت الصلاة وبالجملة فالحكم انه في نصاً وفتوى واما ما رواه الشيخ - في الصحيح من عبيد الله بن علي الحلبي عن ابي عبد الله (عليه السلام) (٥) قال : « اذا صليت في السفر شيئاً من الصلوات في غير وقتها فلا يضرك » . وروى الصدوق باسناده عن الحلبي مثله (٦) - فقد حمله الشيخ على خروج الوقت فيكون قضاء ، والاظهر الحمل على وقت الاختيار والتأخير عنه الى وقت الاضرار وذوي الاعذار لما حققناه سابقاً من ان السفر من جملة الاعذار المسوغة للتأخير الى الوقت الثاني ، وقد تقدم شيوع اطلاق الوقت على الوقت الاول وتبادره من الأخبار بما لا يعتريه شبهة الانكسر ، فلا منافاة في هذا الخبر لما قدمناه من الأخبار .

اذا عرفت ذلك فاعلم انه لو صلى قبل الوقت فلا يخلو اما ان يكون عامداً او جاهلاً او ناسياً او ظاناً ، فهنا مقامات اربعة :

( الاول ) — ان يكون عامداً والاشهر الاظهر بطلان صلاته للهي المتقدم في الأخبار السابقة المقتضى لذلك ، وقال الشيخ في النهاية : ومن صلى الفرض قبل دخول الوقت عامداً او ناسياً ثم علم بعد ذلك وجب عليه اعادة الصلاة ، فان كان في الصلاة لم يفرغ

منها بعد ثم دخل وقتها فقد اجزأت عنه ، ولا يجوز لاحد ان يدخل في صلاة إلا بعد حصول العلم بدخول وقتها او يغلب على ظنه ذلك . انتهى . ولا يخفى ما فيه من التدافع بين طرفي كلامه ، لان قضية قوله « ولا يجوز لاحد ان يدخل في الصلاة إلا بعد حصول العلم بدخول وقتها ... الخ » بطلان صلاة العاقد وان دخل عليه الوقت في اثائها وهذا هو المطابق لعموم النهي المتقدم فان النهي في تلك الأخبار اعم من ان يدخل عليه الوقت في اثائها ام لا فكيف تجزى عنه كما يدل عليه صدر كلامه ؟ ولذا حمله في الذكرى على ان مراده بالمتعمد الظان لانه يسمى متعمداً للصلاة ، قال في المدارك : ولا بأس به جمعاً بين الكلامين ، وحله العلامة في المختلف على رجوع تفصيله الى الناسي دون المتعمد . ولا بأس به ايضاً صوتاً لكلامه ( قدس سره ) من التناقض .

( المقام الثاني ) - ان يكون ناسياً والمراد به ناسى مراعاة الوقت ، وفي الذكرى جعله اعم منه ومن جرت منه الصلاة حال عدم خطور الوقت بالبل ، والظاهر انه لا خلاف في البطلان لو وقعت الصلاة كلاً في خارج الوقت ، اما لو وقع بعضها في الوقت فقد اختلف الأصحاب فيه ، وظاهر عبارة النهاية المتقدمة الصحة وتقل في المختلف انه منصوص ابي الصلاح وظاهر كلام ابن البراج . وقال السيد المرتضى لا تصح صلاته ، وفي المختلف انه منصوص ابن ابي عقيل وظاهر كلام ابن الجنيد ، واليه ذهب العلامة ، وهو المشهور بين المتأخرين .

احتج العلامة في المختلف على ما ذهب اليه من البطلان برواية ابي بصير المتقدمة الدالة على ان من صلى في غير وقت فلا صلاة له ، ولانه فعل العبادة قبل حضور وقتها فلا تكون مجزئة عنه كما لو وقعت باجمعها في غير الوقت ، ولان النسيان غير عذر في القوات فلا يكون عذراً في التقديم ، ولانه ليس بعذر في الجميع فلا يكون عذراً في البعض . ثم نقل عن الشيخ انه احتج بان الناسي معذور ومخاطب كالظان ، قال والجواب المنع من المقدمتين .

اقول : والظاهر عندي هو القول المشهور بظاهر رواية أبي بصير المذكورة وحملها على خصوص من أتى بالصلاة كلاً في غير الوقت وإن احتمل إلا أن ظاهر الرواية العموم . والظاهر عندي في الاستدلال على ذلك إنما هو معلومية التكليف بالضرورة من الدين ، وسقوطه بالصلاة على هذا الوجه يحتاج إلى دليل .

وأما لو اتفق وقوعها كلاً في الوقت فظاهر شيخنا الشهيد في الذكرى البطلان قال في الكتاب المذكور : لو صادف الوقت صلاة الناسي أو الجاهل بدخول الوقت أو بالحكم في الأجزاء نظر ، من حيث عدم الدخول الشرعي ، ومن مطابقة العبادة ما في نفس الأمر . والاول أقوى . وفي البيان اختار الصحة لمطابقة العبادة ما في نفس الأمر . والظاهر هو الصحة لما يأتي في المقام الآتي إن شاء الله تعالى من التحقيق الرشيق وهناك صرح السيد السند في المدارك كما سيأتي نقل عبارته في المقام المشار إليه .

قال الفاضل الخراساني في الذخيرة : ولو وقعت صلاة الناسي بتمامها في الوقت ففيه وجهان أقربهما الصحة ، لأنه أتى بالمأمور به فتكون مجزئة ( لا يقال ) : كان الواجب عليه مراعاة الوقت ولم تحصل فلم يأت بالمأمور به على وجهه ( لا نأقول ) وجب عليه المراعاة من باب المقدمة حال ملاحظة وجوب الاتيان بها في الوقت ليتأتى منه الاتيان بها في الوقت على وجه الامتثال والاطاعة وأما عند الذهول عن هذه المقدمة فله الاتيان بها في وقتها متقرباً ممثلاً من دون ملاحظة الوقت ومراعاته فلا تكون المراعاة مقدمة للفعل مطلقاً . انتهى .

اقول : والتحقيق مضافاً إلى ما سيأتي إن شاء الله تعالى أن التكليف بمراعاة الوقت إنما هو لاجل أن تقع الصلاة في الوقت فالغرض الذاتي والمقصود الكلّي هو وقوعها في الوقت فإذا حصل ذلك بأي وجه اتفق فقد حصل مراد الشارع وإن لم يخلل بالمراعاة إذ المراعاة ليست واجباً ذاتياً يترتب على تركه الاثم والبطلان . وما ذكره في الذكرى من أن دخوله غير شرعي على إطلاقه ممنوع إذا الدخول على



ما ذكرنا شرعي لتبين كونه في الوقت الذي هو مراد الشرع . والى ما ذكرنا يرجع كلام الفاضل المذكور .

( المقام الثالث ) - ان يكون جاهلاً وقد تقدم في عبارة الذكرى ان المراد به جاهل بدخول الوقت او جاهل بالحكم اي وجوب الرعاية . والظاهر انه لا خلاف بينهم في بطلان صلاته لو وقعت كلاً في خارج الوقت ، وانما الخلاف فيما اذا وقعت في الوقت كلاً او بعضاً ، فليشهور البطلان في الموضعين ، ونقل في المختار عن ابي الصلاح صحة صلاته لو دخل عليه الوقت وهو فيها .

والظاهر هنا هو القول المشهور لما ذكرنا في المقام المتقدم بالنسبة الى ما وقع بعضها في الوقت ، واما مع مصادفتها الوقت كلاً فقد تقدم في كلام الذكرى التصريح بالبطلان . وقال السيد السند في المدارك : ولو صادف الوقت صلاة الناسي او الجاهل بدخول الوقت ففي الاجزاء نظر ، من حيث عدم الدخول الشرعي ، ومن مطابقة العبادة ما في نفس الامر وصدق الامثال . والاصح الثاني وبه قطع شيخنا المحقق سلمه الله تعالى ، قال وكذا البحث في كل من اتى بما هو الواجب في نفس الامر وان لم يكن عالماً بحكمه ومثله القول في الاعتقادات الكلامية اذا طابقت نفس الامر فانها كافية وان لم تحصل بالادلة المقررة كما صرح به سلطان المحققين نصير الملة والدين . انتهى كلامه اطال الله بقاءه وهو في غاية الجودة . انتهى كلام السيد السند ( قدس سره ) ومراده من قوله « شيخنا » هو المحقق الاردبيلي ( قدس سره ) في شرح الارشاد .

وقال الفاضل الخراساني في التخييرة بعد اختياره البطلان كما هو المشهور : ولو اتفقت صلاة الجاهل في الوقت فان قصدنا بالجاهل من علم وجوب رعاية الوقت وعرف الموافقة لكنه جاهل بالوقت لعدم مراعاته الوقت فالظاهر بطلان صلاته على القول باشتراط التقرب وقصد الامثال في الطاعة لانه لم يأت بها على وجه الامثال والاطاعة . نعم ان قيل بعدم اشتراط ذلك في الصحة وسقوط التعبد لم يبعد القول بالصحة هنا . وان قصدنا

بجاهل من علم وجوب رعاية الوقت لكنه غير عارف بالوقت ايضاً فالظاهر البطلان ايضاً على القول المذكور بالتقريب السابق . وان قصدنا به الجاهل بوجوب رعاية الوقت ففيه اشكال . ورجح بعض افاضل المتأخرين الصحة لصديق الامثال . وقال ايضاً وبالجملة كل من فعل ما هو في نفس الامر وان لم يعرف كونه كذلك ما لم يكن عالماً بنبيه وقت الفعل حتى لو اخذ المسائل من غير اهله بل لو لم يأخذ من احد وظنها كذلك فانه يصح ما فعله ، وكذا في الاعتقادات وان لم يأخذها عن ادلتها فانه يكفي ما اعتقده دليلاً واصله الى المطلوب ولو كان تقليداً ، قال كذا يفهم من كلام منسوب الى المحقق نصير الملة والدين . قال وفي كلام الشارع اشارة اليه ، وذكر اشياء يطول الكلام بنقلها . وعندى ان ما ذكره منظور فيه يخالف للقواعد المقررة العدلية وليس المقام مقام تفصيله لكن اقول اجمالاً ان احد الجاهلين اذا صلى في الوقت والآخر في غير الوقت فلا يخلو اما ان يستحق العقاب اولا يستحق اصلاً او يستحق احدهما دون الآخر ، وعلى الاول ثبت المطلوب لان استحقاق العقاب انما يكون لعدم الاتيان بالمأمور به على وجهه ، وعلى الثاني يلزم خروج الواجب عن كونه واجباً ، ولو افتتح هذا الباب لجرى الكلام في كل واحد واحد من افعال الصلاة ويفضى الامر الى ارتفاع جل التكليف ، وهذا مفسدة واضحة لا يسوغ لاحد الاجترار عليه ومعلوم فساد بالضرورة ؛ وعلى الثالث يلزم خلاف العدل لاستوائهما في الحركات الاختيارية الموجبة للمدح والذم وانما حصل مصادفة الوقت وعدمه بضرب من الاتفاق من غير ان يكون لاحد منهما فيه ضرب من التعمد او السعي ، ونجوز مدخلة الاتفاق الخارج عن القدرة في استحقاق المدح والذم مما هدم بنيانه البرهان وعليه اطباق العدلية في كل زمان . واما الاشارات التي ذكرها فكل منها قابل للتأويل فيشكل الاعتماد عليها والتعميل وليس المقام مقام التفصيل هذا ظاهر التحقيق وان كان الاشكال فيه وفي نظائره ثابتاً . انتهى كلام الفاضل المشار اليه اقول - وبالله سبحانه التوفيق لبوغ كل مأمول - لا يخفى ان ما تكلفه هذا

الفاضل في المقام من النقص والايрам وزعم به ابطال ما ذكره المحقق الامام غير خال من الوهن الظاهر لمن اعطى التأمل حقه من ذوي الافهام :

( اما اولاً ) — فان من جملة الأخبار الدالة على ما ذكره شيخنا المحقق المتقدم من الاكتفاء بمطابقة الحكم واقعاً وان لم يكن عن علم ومعرفة — رواية عبد الحميد بن بشير عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (١) قال : « جاء رجل يلبي حتى دخل المسجد الحرام وهو بليبي وعليه قميصه فوثب اليه الناس من اصحاب ابي خنيفة فقالوا شق قميصك واخرجه من رجليك فان عليك بدنة عليك الحج من قابل وحجك فاسد . فطلع ابو عبدالله ( عليه السلام ) فقام على باب المسجد فكبر واستقبل الكعبة فدنا الرجل من ابي عبدالله ( عليه السلام ) وهو ينتف شعره وبضرب وجهه فقال له ابو عبدالله ( عليه السلام ) اسكن يا عبدالله فلما كلمه وكان الرجل اعجمياً فقال ابو عبدالله ( عليه السلام ) ما تقول ؟ قال كنت رجلاً اعمل بيدي فاجتمعت لي نفقة فخرجت احج ولم اسأل احداً عن شيء فافتوني هؤلاء . ان اشق قميصي وانزعه من قبل رجلي وان حجني فاسد وان علي بدنة . فقال له متى لبست قميصك أبعد ما لييت ام قبل ؟ قال قبل ان الي ، قال فاخرجه من رأسك فانه ليس عليك بدنة وليس عليك الحج من قابل ، اي رجل ركب امراً بجهالة فلا شيء عليه ، طف بالبيت اسبوعاً وصل ركعتين عند مقام ابراهيم واسع بين الصفا والمروة وقصر من شعرك فاذا كان يوم التروية فاغتسل واهل بالحج واصنع كما يصنع الناس ، والتقريب فيه انه مع تصريحه بمعنوية الجاهل بوجه كلي وقاعدة مطردة تضمن صحة ما فعله قبل اقامه الامام ( عليه السلام ) من الاغتسال والاحرام والتلبية ونحوها مع اخباره بأنه لم يسأل احداً عن شيء من الاحكام التي اتى بها ولهذا وقع فيما وقع فيه ، وامره ( عليه السلام ) ان يصنع كما يصنع الناس من واجب او مستحب مع عدم المعرفة بشيء من ذلك ، ويعضد ذلك اخبار معنوية الجاهل وصحة عباداته على التفصيل الذي

(١) المروية في الوسائل في الباب ٤٥ من ابواب تروك الاحرام

تقدم في مقدمات الكتاب من الجلد الاول .

و ( اما ثانياً ) — فان ما اطال به — من تقسيم الجاهل الى ما ذكره من الاقسام وتخصيص كلام المحقق الاردبيلي بالجاهل بوجوب رعاية الوقت — تطويل بغير طائل وترديد لا يرجع الى حاصل ، فانه على القول بالبطلان فلا فرق في شيء من هذه الاقسام وكذا على القول بالصحة الذي صرح به المحقق المذكور كما لا يخفى على من راجع كلامه فانه بعد ان فصل اجل بقوله : « وبالجملة كل من فعل ما هو في نفس الامر ... الى آخره » وهو ظاهر بل صريح في العموم وان امكن ارجاع ما ذكره من الاقسام عدا الاخير الى الخروج عن محل البحث .

و ( اما ثالثاً ) — فاننا نقول بعد اختيار الشق الثالث من ترديده الذي هو محل النزاع في المسألة : ( اولاً ) انه متى قام الدليل من خارج على معذورية الجاهل وصحة عباداته اذا طابقت الواقع فهذا الاستبعاد العقلي غير مسموع وان اشتهر بينهم ترجيح الدليل العقلي على النقلي إلا ان مانحن فيه ليس منه . و ( ثانياً ) ان المدح والذم على هذه الحركات الاختيارية ان كان من الله سبحانه فاستواؤهما فيه ممنوع اذا ايجاب الحركات للذم والمدح ليس لذاتها وانما هو لموافقة الامر وعدمها تعمداً او اتفاقاً ، وحينئذ فيقتضى ما قلناه من قيام الدليل على صحة عبادة الجاهل اذا صادفت الوقت فانه تصح عبادة من صادفت صلاته الوقت فتكون حركاته موجبة للمدح بخلاف من لم تصادف فانها تكون موجبة للذم لعدم المصادفة الموجبة للصحة . و ( ثالثاً ) ان الغرض من التكليف بالمراعاة كما تقدم آتفاً واعتراف هو به ( قدس سره ) الاثبات بما كلف به حسب الامر ، ومن صادفت صلاته الوقت يصدق عليه انه اتى بالمأمور به وامتناع الأمر يقتضى الاجزاء ، وعين ما ذكره في الناسي مما تقدم نقله في المقام الثاني من قوله في جواب السؤال الذي اورده « لانا نقول ... الى آخره » جارفاً نحن فيه كما لا يخفى . و ( اما رابعاً ) فان ما ذكره منقوض بما وقع الاتفاق عليه نصاً وفتوى من صحة

صلاة الجاهل بوجوب التقصير تماماً مع كونه غير مطابقة للواقع ، فإذا كان الجهل عنراً مع عدم المطابقة فبالأولى ان يكون عنراً مع المطابقة . ومثله ما لو قصر بعد نية الاتمام الموجبة لتمام جاهلاً فانه وان كان المشهور الاعادة إلا ان صحيحة منصور بن حازم (١) تدل على انه لو تركه جاهلاً فليس عليه الاعادة وبها قال بعض الاصحاب . وعلى هذه الرواية يتجه ايضاً ما قلناه من صحة عبادة الجاهل وان خالفت الواقع .

و ( اما خامساً ) — فانه معارض ايضاً بما صرح به الاصحاب — كما نقله عنهم شيخنا الشهيد الثاني في شرح الرسالة — من ان من صلى بالنجاسة جاهلاً بها وان صحت صلاته ظاهراً إلا انها غير صحيحة ولا مقبولة واقعاً لتفقد شرطها واقعاً . فانه يلزم بمقتضى ما ذكره ايضاً خلاف العدل لاستواء حر كات هذا المصلي مع حر كات من اتفق كون صلاته في ظاهر واقعاً في المدح والتم في كيف تقل احداها دون الاخرى ؟ اذ كل منهما قد بنى على ظاهر الطهارة في نظره وانما حصلت الطهارة الواقعية في احداها بضرب من الاتفاق ، والفرس ان الاتفاق الخارج لا مدخل له . ومثل ذلك في من توضأ بماء نجس واقعاً مع كونه طاهراً في الظاهر فان بطلان طهارته وعبادته دون من توضأ بماء طاهر ظاهراً وواقعاً مع اشتراكهما فيما ذكر من الحر كات والسكنات وكون الطهارة والنجاسة واقعاً بنوع من الاتفاق خلاف العدل والاصحاب لا يقولون به .

و ( اما سادساً ) — فانه لو كان الاتفاق الخارج لا مدخل له في الصحة في الاحكام الشرعية على الاطلاق كما زعمه لما اجزأ صوم آخر يوم من شعبان من اول يوم من شهر رمضان متى ظهر كونه منه بعد ذلك ، ولسقط القضاء عن من افطر يوماً من شهر رمضان لعدم الرؤية ثم ظهرت الرؤية في البلاد المتقاربة او مطلقاً على الخلاف في ذلك ، ولو جب الحد على من زنى بامرأة ثم ظهر كونها زوجته ، واصح شراء من اشترى شيئاً من يد احد المسلمين ثم ظهر كونه غصباً ، ولو جب القضاء والكفارة على من افطر

(١) المروية في الوسائل في الباب ١٧ من صلاة المسافر

يوم الثلاثين من شهر رمضان ثم ظهر كونه من شوال ، ولوجب القود او المدية على من قتل شخصاً عدواناً ثم ظهر كونه ممن له قتله قوداً ، ولوجب العوض على من غضب مالا وتصرف فيه ثم ظهر كونه له ، الى غير ذلك من المواضع التي يقف عليها المتنبع ، والوازم كلها باطلة اتفاقاً ( فان قيل ) ان هذه الأحكام المعترض بها انما صير اليها لقيام الدليل عليها ( قلنا ) قيام الدليل عليها دليل على ان الاتفاق واقعاً بما له دخل في المدح والذم والصحة والفساد كما هو المبدى ، ولا يخفى ان الاحكام الشرعية لا تنطبق على الادلة العقلية بل قد توافقها تارة وتخالفها اخرى .

وبالجملة فان ما تكلفه هذا الفاضل في المقام مما لا اعرف له وجه صحة كما كشفنا عنه نقاب الابهام . والله العالم .

( المقام الرابع ) — ان يكون ظاناً والظاهر انه لا خلاف بين الأصحاب ( رضوان الله عليهم ) في انه لو دخل في الصلاة ظاناً بدخول الوقت ثم تبين فساد ظنه بوقوع الصلاة كلاكيل الوقت فانه يجب عليه الاعادة ، وبطل عليه صحبة زرارة المتقدمة (١) « في من صلى الغداة بليل غره من ذلك القمر ونام حتى طلعت الشمس فاخبر انه صلى بليل ؟ قال يعيد صلاته » ورواية ابي بصير المتقدمة (٢) الدالة ايضاً على ان من صلى في غير وقت فلا صلاة له . وصحبة زرارة (٣) قال : « قال ابو جعفر ( عليه السلام ) وقت المغرب اذا غاب القرص فان رأيته بعد ذلك وقد صليت اعدت الصلاة ومضى صومك » .

انما الخلاف في من دخل عليه الوقت في اثانها ولو قبل التسليم ، فالمشهور الصحة لانه متعبد بظنه خرج منه ما اذا لم يدرك من الوقت شيئاً بالنص والاجماع المتقدمين وبقي الباقي ، وبطل عليه ايضاً رواية اسماعيل بن رباح عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (٤)

(١) ص ٢٨٤ (٢) ص ٢٨٣ (٣) الوسائل الباب ١٦ من المواقيت

(٤) المروية في الوسائل في الباب ٢٥ من المواقيت

قال : « اذا صليت وانت ترى انك في وقت ولم يدخل الوقت فدخل الوقت وانت في الصلاة فقد اجزأت عنك » ونقل عن السيد المرتضى وابن ابي عقيل وابن الجنيد البطلان كما لو وقعت بأسرها قبل الوقت ، واختاره العلامة في المختلف والسيد السند في المدارك ، وظهر المحقق في المعتبر التوقف في المسألة حيث قال : ان ما اختاره الشيخ اوجه بتقدير تسليم صحة الرواية وما ذكره المرتضى اوجه بتقدير اطراح . قال في المدارك بعد نقله عنه : هذا كلامه لكن الاطراح متعين لضعف السند . انتهى .

واحتج في المختلف على ما ذهب اليه من البطلان برواية ابي بصير المتقدمة ، وبانه مأمور بايقاع الصلاة في وقتها ولم يحصل الامتثال . قال في المدارك بعد نقل ذلك عنه : وهو جيد ولا يتأقيد توجه الامر بالصلاة بحسب الظاهر لاختلاف الامرين كما لا يخفى . انتهى .

ثم نقل في المختلف عن الشيخ انه احتج بما رواه اسماعيل بن رباح ثم ساق الرواية وبانه مأمور بالدخول في الصلاة عند الظن اذ مع الاشتباه لا يصح التكليف بالعلم لاستحالة التكليف بما لا يطاق فيتحقق الاجزاء . ثم اجاب عن ذلك اما عن الرواية فبالمنع من صحة السند واما عن الثاني فبان الاجزاء انما يتحقق مع استمرار سببه وهو الظن فاذا ظهر كذبه انتفى ويبقى في عهدة الأمر كما لو فرغ من العبادة قبل الدخول . ثم قال واعلم ان الرواية التي ذكرها الشيخ ( قدس سره ) في طريقها اسماعيل بن رباح ولا يحضرني الآن حاله فان كان ثقة فهي صحيحة وتعين العمل بمضمونها وإلا فلا . انتهى اقول : انت خير بان كلامهم في هذه المسألة صحة وبطلاناً دائر مدار خبر اسماعيل المذكور قبولا ورداً فنقبله وعمل به اما لكونه ممن لا يرى العمل بهذا الاصطلاح او ليراه ولكن يجبر ضعف الخبر بالشبهة فانه يحكم بالصحة ومن رده فانه يحكم بالبطلان وحيث كان الخبر عندنا مقبولا لا وجه لرده لعدم عملنا على هذا الاصطلاح المحدث فالقول بالصحة ظاهر . واما ما احتج به في المختلف كما نقله عنه في المدارك - من قوله

فالكلام هنا يقع في موضعين : ( الاول ) فيما اذا كان له طريق الى العلم وقد عرفت ان مذهب الأصحاب انه لا يجوز له الصلاة إلا بعد العلم ولا يجوز له التعويل



ج ٦ ( هل يجوز التعويل على الظن بالوقت مع التمكن من العلم ؟ ) — ٢٩٥ —

على الظن ، قال في المدارك بعد ذكر الحكم المذكور : وهو مذهب الأصحاب لا نفي فيه مخالفاً . واستدل عليه في المنتهى بان العلم يؤمن معه الخطأ والظن لا يؤمن معه ذلك وترك ما يؤمن معه الخطأ قبيح عقلاً . واعترضه في المدارك بأنه ضعيف جداً قال والعقل لا يقضي بقبح التعويل على الظن هنا بل لا ياباه لو قام عليه الدليل . والاجود الاستدلال عليه بانتفاء ما يدل على ثبوت التكليف مع الظن للتمكن من العلم ، ويؤيده عموم النهي عن اتباع الظن . انتهى .

اقول : لا يخفى ان الأحكام الشرعية كما قدمناه في غير موضع توقفية لا مسرح للعقل فيها برجة وانما هي منوطة بالمصوص والأدلة الواردة عن صاحب الشريعة وجوداً وعدمًا وصحة وبطلاناً ، واسكنهم ( رضوان الله عليهم ) حيث اشتهر بينهم ترجيح الأدلة العقلية على السمعية فترام في كل حكم يقدمون دليلاً عقلياً بزعمهم ثم يردفونه بالأدلة السمعية وان كانت ادلتهم فيها ما هو اوهن من بيت العنكبوت وانه لاوهن البيوت . والتحقيق هو الرجوع الى الاخبار الواردة عن الأئمة ( عليهم السلام ) في هذا المقام وغيره .

ثم ان ما يظهر من كلام صاحب المدارك من عدم العلم بالخالف المؤذن بدعوى الاجماع على المسألة المذكورة محل نظر فان ظاهر الشيخين في المقنعة والنهاية يشعر بالخلاف ، قال في المقنعة : من ظن ان الوقت قد دخل فصلى ثم علم بعد ذلك انه صلى قبله اعاد الصلاة إلا ان يكون الوقت دخل وهو في الصلاة لم يفرغ منها فيجزئه ذلك . وقال في النهاية ولا يجوز لاحد ان يدخل في الصلاة إلا بعد حصول العلم بدخول الوقت او يغلب على ظنه ذلك . وهو ظاهر المبسوط ايضاً ، والحل على ان المراد بالظن في مقام عدم امكان العلم وان امكن إلا انه خلاف الظاهر من العبارتين المذكورتين . وبما ذكرنا من ظهور العبارتين المذكورتين في المخالفة للقول المشهور صرح الفاضل الخراساني ايضاً في الذخيرة ويمكن الاستدلال على قول الشيخين بظاهر رواية اسماعيل بن رباح عن

— ٢٩٦ — ( هل يجوز التعويل على الظن بالوقت مع التمكن من العلم ؟ ) ج ٦

ابي عبدالله ( عليه السلام ) (١) انه قال : « اذا صليت وانت ترى انك في وقت ولم يدخل الوقت فدخل الوقت وانت في الصلاة فقد اجزأت عنك » وظاهر الأصعب حل هذه الرواية على صورة تعذر العلم حيث اوردوها في تلك المسألة وهي كما ترى مطلقة لا تقييد فيها بذلك لان قوله : « وانت ترى - اي تظن - انك في وقت » اعم من ان يكون العلم ممكناً او غير ممكن ، على ان ما ذكره من عدم جواز التعويل على الظن مع امكان العلم لا يخلو من المناقشة ، فان المستفاد من الأخبار المستفيضة الاعتماد على اذان المؤذنين وان كانوا من المخالفين ، ومن الظاهر ان غاية ما يفيد هو الظن وان تفاوتت شدة وضعفاً باعتبار المؤذنين وما هم عليه من زيادة الوثاقة والضببط في معرفة الاوقات وعدمه .

وما انا اسوق من الأخبار الجارية في هذا المضمار ، فنها - صحيحة ذريح الحاربي (٢) قال : « قال لي ابو عبدالله ( عليه السلام ) هل الجمعة باذان هؤلاء فانهم اشد شي مواظبة على الوقت » .

ورواية محمد بن خالد القسري (٣) قال : « قلت لابي عبدالله ( عليه السلام ) اخاف ان اصلي يوم الجمعة قبل ان تزول الشمس ؟ قال انما ذاك على المؤذنين » .

وروى العياشي في تفسيره عن سعيد الاعرج (٤) قال : « دخلت على ابي عبدالله ( عليه السلام ) وهو مضطرب وعنده اناس من اصحابنا وهو يقول تصلون قبل ان تزول الشمس ؟ قال وهم سكوت ، قال قلت ما نصلي حتى يؤذن مؤذن مكة قال فلا بأس اما ان اذا اذن فقد زالت الشمس ... الخبر » والخبر صحيح كما ترى بالاصطلاح القديم لسكون الكتاب من الاصول المعتمدة .

وروى الحيري في كتاب قرب الاسناد عن عبدالله بن الحسن عن جده علي بن جعفر عن اخيه موسى ( عليه السلام ) (٥) قال : « سألت عن رجل صلى الفجر في

(١) المروية في الوسائل في الباب ٢٥ من المواقيت

(٢) (٣) و(٤) و(٥) الوسائل الباب ٣ من الاذان

ج ٦ ﴿ هل يجوز التعويل على الظن بالوقت مع التمكن من العلم ؟ ﴾ - ٢٩٧ -

يوم غيم او في بيت واذن المؤذن وقعد فاطال الجلوس حتى شئت فسمه هل طمع تفجير  
ام لا فظن ان المؤذن لا يؤذن حتى يطلع الفجر ؟ قال اجزأه اذانهم .

وروى الشيخ في التهذيب عن عيسى بن عبدالله الخشعي عن ابيه عن جده عن  
علي ( عليه السلام ) (١) قال : « المؤذن يؤمن والامام ضمن » .

وروى الصدوق في الفقيه مرسل (٢) قال : « قال الصادق ( عليه السلام )  
في المؤذنين انهم الامناء » .

وروى فيه ايضاً مرسل (٣) قال : « كان لرسول الله ( صلى الله عليه وآله )  
مؤذنان احدهما بلال والآخر ابن ام مكتوم وكان ابن ام مكتوم اعمى وكان يؤذن قبل  
الصبح وكان بلال يؤذن بعد الصبح فقال النبي ( صلى الله عليه وآله ) ان ابن ام مكتوم  
يؤذن بليل فاذا سمعتم اذانه فكلوا واشربوا حتى تسمعوا اذان بلال » .

وروى في الفقيه ايضاً مرسل (٤) قال : « قال ابو جعفر ( عليه السلام ) في حديث  
المؤذن له من كل من يصلي بصوته حسنة » .

وباسناده عن عبدالله بن علي عن بلال في حديث (٥) قال : « سمعت رسول الله  
( صلى الله عليه وآله ) يقول المؤذنون امناء المؤمنين على صلاتهم وصومهم وحجهم  
ودماهم ... الحديث » .

وروى الشيخ المفيد في المقنة (٦) قال : « روى عن الصادقين ( عليهم السلام )  
انهم قالوا قال رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) يغفر للمؤذن مد صوته وبصره وبصده،  
الى ان قال وله من كل من يصلي باذانه حسنة » .

وروى الصدوق في كتاب عيون اخبار الرضا ( عليه السلام ) بسنده عن الفضل بن  
الربيع في حكاية حبس الكاظم ( عليه السلام ) عنده (٧) « انه كان يعقب بعد الفجر الى

(١) و (٢) و (٤) و (٥) و (٦) الوسائل الباب ٣ من الاذان

(٣) الوسائل الباب ٨ من الاذان (٧) الوسائل الباب ٥٩ من المواقيت

— ٢٩٨ — ﴿ هل يجوز التمويل على الظن بالوقت مع التمكن من العلم ؟ ﴾ ج ٦

ان تطلع الشمس ثم يسجد سجدة فلا يزال ساجداً حتى تزول الشمس وقد وكل من يترصد له الزوال فلست ادري متى يقول له الغلام قد زالت الشمس اذ وثب فيبتدى الصلاة من غير ان يحدث وضوء ، ثم ساق الكلام الى ان قال فلا يزال يصلي في جوف الليل حتي يطلع الفجر فلست ادري متى يقول الغلام ان الفجر قد طلع اذ وثب هو لصلاة الفجر ... الحديث .

وهذه الاخبار كلها - كما ترى - ظاهرة الدلالة متعاضدة المقالة في جواز الاعتماد على المؤذنين وغيرهم كما يدل عليه الحديث الاخير ، ولا يخفى ان غاية ما يفيد هو الظن ، ويعضد هذه الاخبار رواية اسماعيل بن رباح المتقدمة .

إلا انه روى الشيخ عن علي بن جعفر عن اخيه موسى ( عليه السلام ) (١) « في الرجل يسمع الاذان فيصلّي الفجر ولا يدري أطلع الفجر ام لا غير انه يظن لمسكن الاذان انه طلع ؟ قال لا يجزئه حتى يعلم انه طلع » وهي ظاهرة في عدم جواز التمويل على الاذان ، وبها استدلل في المدارك على القول المشهور .

وانت خير بان ما قابلها من الاخبار المتقدمة أكثر عدداً ووضح سنداً ، وحينئذ يتعين ارتكاب التأويل في هذه الرواية بان تحمل على عدم الوثوق بالمؤذن او على الفضل والاستحباب كما هي القاعدة المطردة عندم في جميع الابواب .

وظاهر المحقق في المعبر الليل الى الاعتماد على اذان الثقة الذي يعرف منه الاستظهار لقول النبي ( صلى الله عليه وآله ) (٢) « للمؤذنون امانة » ولان الاذان مشروع للاعلام بالوقت فلزم يعول عليه لم تحصل الغاية من شرعيته .

واعترضه الشهيد وغيره بانه يكفي في صدق الامانة تحققها بالنسبة الى ذوي الاعذار وشرعية الاذان للاعلام لتقليدهم خاصة ولتنبيه المتمكن على الاعتبار .

(١) الوسائل الباب ٥٨ من المواقيت عن الذكرى وكتاب علي بن جعفر

(٢) رواه في الوسائل في الباب ٣ من الاذان

ج ٦ ﴿ هل يجوز التعويل على الظن بالوقت مع تمكن من العلم ؟ ﴾ — ٢٩٩ —

وفيه نظر : ( اما اولاً ) فانه تقييد لاطلاق الاخبار المتقدمة بغير دليل سوى مجرد دعواهم الاتفاق على اشتراط العلم .

و ( اما ثانياً ) فان الدليل غير منحصر فيما ذكره المحقق من التعليلين المذكورين ليم ما قالوه بالجواب عنهما بل ظاهر صحيحة ذريح ورواية محمد بن خالد ونحوها من الروايات المتقدمة هو العموم لقوي الاعتذار وغيرهم وهو اظهر من ان يحتاج الى مزيد بيان وبذلك يظهر ما في جهود صاحب المدارك على كلام الشهيد هنا واعتضاده به وتردد الفاضل الخراساني في الذخيرة بعد نقله فانه لا وجه له بعد ما عرفت من الاخبار التي قدمناها وظهورها في العموم ، ولاكنهم لعدم اعطاء التتبع والتأمل حقهما في الاخبار جرى لهم ما جرى في امثال هذا المضمار .

واما ما نقله ابن ادريس في مستطرفات السرائر - من كتاب نواذر البزطي عن عبدالله بن مجلان (١) قال : « قال ابو جعفر ( عليه السلام ) اذا كنت شاكاً في الزوال فصل ركعتين فاذا استيقنت انها قد زالت بدأت بالتمريضة » - فلا منافاة فيه لما ذكرناه اذ غاية ما يدل عليه هو عدم جواز الصلاة مع الشك في الوقت وجوازها مع اليقين ولا دلالة فيه على التخصيص به وعدم جواز الاعتماد على الظن الحاصل بالاذان ونحوه بل هو مطابق بالنسبة الى ذلك فيجب تقييده بما ذكرنا من الاخبار .

واما ما رواه المرتضى ( رضي الله عنه ) في رسالة الحكم والمتشابه - عن تفسير النعماني باسناده عن اسماعيل بن جابر عن الصادق عن آباءه عن امير المؤمنين ( عليهم السلام ) في حديث طويل (٢) قال : « ان الله اذا حجب عن عباده عين الشمس التي جعلها دليلاً على اوقات الصلوات فوسع عليهم تأخير الصلاة ليتبين لهم الوقت بظهورها ويستيقنوا انها قد زالت » - فوردته صورة الاشتباه وسيأتي الكلام فيها ثمة .

واما ما في حديث علي بن مهزيار (٣) - وقول ابي جعفر ( عليه السلام ) فيه

(١) و(٢) و(٣) رواه في الوسائل في الباب ٥٨ من المواقيت

— ٣٠٠ — ﴿ هل يجوز التعويل على الظن بالوقت مع التمكن من العلم ؟ ﴾ ج ٦

« الفجر هو الحيط الابيض المعترض فلا تصل في سفر ولا حضر حتى تتبينه فان الله سبحانه لم يجعل خلقه في شبهة من هذا فقال : وكفوا واشربوا حتى يتبين لكم الحيط الابيض من الحيط الاسود من الفجر » (١) - قلت ظاهر سياق الخبر انه مع الاشتباه وعدم تبين الفجر الصادق من الكاذب لا يجوز له الصلاة حتى يتبين ذلك ، إلا ان تبينه كما يكون برؤيته بنفسه كذلك يكون بسماع الاذان كما ينادي به قوله ( صلى الله عليه وآله ) في رسالة النقيه « فكلوا واشربوا حتى تسمعوا اذان بلال » (٢) وهو ظاهر اطلاق باقي الاخبار ، وحاصل المعنى هو الرخصة في الاكل والشرب حتى يتبين الفجر باحد الامرين المذكورين .

وقال في المدارك - بعد اعراضه على كلام المعتبر المتقدم بما قدمنا نقله عن الشهيد - ما صورته : نعم لو فرض افادته العلم بدخول الوقت كما قد يتفق كثيراً في اذان الثقة الضابط الذي يعلم منه الاستظهار في الوقت اذا لم يكن هناك مانع من العلم جاز التعويل عليه قطعاً ويدل عليه صحيحة ذريح ، ثم اورد الصحيحة المذكورة وعقبها برواية محمد ابن خالد القسري .

اقول : لا يعني ما فيه على الفطن التنبيه ( اما اولاً ) فان ما ذكره من افادة اذان الثقة الضابط لا علم ينافي ما ذكره في الاصول بالنسبة الى الاخبار الروية عن الأئمة الاطهار ( عليهم السلام ) بنقل الثقات العدول المجيع على فضلهم وورعهم وعدالتهم من ان غاية ما تفيده رواياتهم هو الظن دون العلم ، وهذه احدى المعارك العظام بين الاصوليين والاخباريين كما حقق في محله .

و ( اما ثانياً ) فان ما زعمه من دلالة الخبرين المذكورين على افادة العلم لا اعرف له وجهاً ، نعم يستفاد من الاول حصول الظن الراجح باذانهم .

وبالجملة فالظاهر عندي من الاخبار الواردة في المقام هو ما ذهب اليه الشيخان

ج ٦ (هل يجوز البناء على الظن اذا لم يكن طريق الى العلم بالوقت؟) — ٣٠١ —

المتقدمان في المسألة من العمل على الظن . والله اعلم .

(الموضع الثاني) — فيما لو لم يكن له طريق الى العلم انعم ونحوه فهل يجب الصبر عليه حتى يتيقن الوقت او يجوز له الاجتهاد والبناء على ظن؟ انشور اثني ، ونقل عن ابن الجنيـد انه قال ليس للشك يوم النعم ولا غيره ان يصلي إلا عند تيقنه الوقت وصلاته في آخر الوقت مع اليقين خير من صلاته مع الشك .

والى هذا القول مال في المـدارك ، قال ( قدس سره ) بعد ذكر القول المشهور ثم مذهب ابن الجنيـد : احتج الاولون برواية سماعة (١) قال : « سألت عن الصلاة بالليل والنهار اذا لم ير الشمس ولا القمر ولا النجوم ؟ قال اجتهد رأيك وتعتمد القبلة جهـدك » قيل وهذا يشمل الاجتهاد في الوقت والقبلة . ويمكن ان يستدل له ايضاً بما رواه ابو الصباح السكناني (٢) قال : « سألت ابا عبد الله ( عليه السلام ) عن رجل صام ثم ظن ان الشمس قد غابت وفي السماء علة فانظر ثم ان السحاب انجلي فاذا الشمس لم تقب ؟ فقال قد تم صومه ولا يقضيه » واذا جاز التعويل على الظن في الاقطار جاز في الصلاة اذا لا قائل بالفرق . وصحيفة زرارة (٣) قال : « قال ابو جعفر ( عليه السلام ) وقت المغرب اذا غاب القرص فان رأيته بعد ذلك وقد صليت اعدت الصلاة ومضى صومك وتكف عن الطعام ان كنت احببته منه شيئاً » وتقريب الاستدلال ما تقدم . ويمكن المناقشة في الروايتين الاوليين بضعف السند وفي الثالثة بقصور الدلالة لاحتمال ان يراد بمضي الصوم فساد . وبالجملة فالمسألة محل تردد وقول ابن الجنيـد لا يخلو من قوة . انتهى .

اقول : لا ينبغي ان ما ذكره من الاستدلال برواية سماعة مبني على حل الاجتهاد على الوقت والظاهر بعده بل المراد انما هو الاجتهاد في القبلة فيكون العطف تفسيرياً فلا تكون الرواية المذكورة من المسألة في شيء . واما رواية السكناني وصحيفة زرارة

(١) المروية في الوسائل في الباب ٦ من ابواب القبلة

(٢) و (٣) الوسائل الباب ٥١ من ما يمسك عنه الصائم ووقت الامساك

— ٣٠٢ — ( هل يجوز البناء على الظن اذا لم يكن طريق الى العلم بالوقت ؟ ) ج ٩

فهما ظاهرنا الدلالة على القول المشهور ، وما ردها به من الطعن في غاية القصور لما صرح به هو نفسه ( قدس سره ) في كتاب الصوم في مسألة الافطار لظلمة الموهمة حيث نقل ثمة انه لا خلاف بين علمائنا ظاهراً في جواز الافطار عند ظن الغروب اذا لم يكن للظن طريق الى العلم وانما اختلفوا في وجوب القضاء وعدمه اذا انكشف فساد الظن ، ثم نقل القول بعدم الوجوب عن جمع من الاصحاب ونقل القول بالوجوب عن آخرين واختار الاول ، واستدل بصحيفة زرارة ورواية ابي الصباح الكناني المذكورتين وصحيفة اخرى لزارة ايضاً عن ابي جعفر ( عليه السلام ) ( ١ ) « انه قال لرجل ظن ان الشمس قد غابت فافطر ثم ابصر الشمس بعد ذلك فقال ليس عليه قضاء » ونقل ايضاً رواية الشحام الدالة على ذلك . وانت خير بظهور دلالة هذه الروايات كلاً على القول المشهور اذ الحكم في الصلاة والصوم واحد لا يقتضيهما على وقت واحد . واما ما ذكره هنا - من التأويل في صحيفة زرارة بحمل قوله : « قد مضى صومك » على معنى فساده - فهو من التأويلات الغثة التي يقضى منها العجب من مثله فان هذه العبارة انما يرمى بها في مقام الكناية عن الصحة اي مضى صومك على الصحة .

وبما يؤيد القول المشهور زيادة على ما ذكرنا موثقة عبدالله بن بكير عن ابيه عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) ( ٢ ) قال : « قلت له اني صليت الظهر في يوم غيم فانجأت فوجدتني صليت حين زال النهار ؟ قال فقال لا تعد ولا تعد » ورواية اسماعيل ابن رباح المتقدمة .

والروايات الدالة على الاعتماد على صياح الديك ، ومنها ما رواه المشايخ الثلاثة في الصحيح او الحسن في كتابي الكافي والشيخ الى ابي عبدالله الفراء عن ابي عبد الله ( عليه السلام ) ( ٣ ) « انه قال لرجل من اصحابنا انه ربما اشتبه علينا الوقت في يوم غيم ؟ فقال تعرف هذه

( ١ ) رواها في الوسائل في الباب ٥١ من ما يمسك عنه الصائم ووقت الامساك

( ٢ ) الوسائل الباب ٤ من المواقيت ( ٣ ) الوسائل الباب ١٤ من المواقيت



الطيور التي تكون عندكم بالعراق يقال لها الديوك ؟ فقال نعم . قل اذا ارتمعت اصواتها ونجاوبت فقد زالت الشمس او قل فصله ، كذا في الكتابين المتقدمين ، في التقييد (١) « فعند ذلك فصل » .

وما رواه في الكافي والتهذيب عن الحسين بن المختار عن رجل عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (٢) قال : « قلت له اني رجل مؤذن فاذا كان يوم النجم لم اعرف الوقت ؟ فقال اذا صاح الديك ثلاثة اصوات ولاء فقد زالت الشمس ودخل وقت الصلاة » ورواه المشايخ الثلاثة عن الحسين بن المختار عن الصادق ( عليه السلام ) مثله . وقد ظهر لك بما ذكرناه قوة القول المشهور وانه لا يعتبره نقص ولا قصور وبذلك يظهر لك ضعف ما ذكره في المدارك ومثله الفاضل الخراساني في الاخيرة حيث انه تردد في المسألة .

ويمكن ان يستدل لابن الجنييد بما تقدم من رواية اسماعيل بن جابر المنقولة عن تفسير النعماني المذكورة في الموضع الاول الا ان ظاهرها لا يخلو من اشكال لدلائلها على التأخير حتى تطلع الشمس مع انها ربما لا تطلع في ذلك اليوم بالكلية ، ويمكن حملها على استحباب التأخير لتحقيق الوقت ، وكيف كان فهي لا تبلغ حجة في مقابلة ما قدمناه من الاخبار سنداً ولا عدداً ولا دلالة فيتحتم تأويلها بما ذكرناه او غيره .

هذا مع استمرار الاشتباه واما اذا انكشف فساد الظن المذكور فقد تقدم الكلام فيه مستوفى في المقام الرابع من المسألة المتقدمة . والله العالم .

( المسألة السابعة ) — اتفق الاصحاب ( رضوان الله عليهم ) على كراهة النوافل في الاوقات الخمسة المشهورة في الجملة ، وهي عند طلوع الشمس حتى تذهب الحمرة وينتشر شعاعها ، وعند غروبها اي حال دنوها من الغروب واصفرارها حتى يكمل الغروب بذهاب الحمرة المشرقية ، وعند قيامها اي كونها في وسط النهار على دائرة

(١) و(٢) رواه في الوسائل في الباب ١٤ من ابواب المواقيت

### — ٣٠٤ — (هل يخص الكراهة في الاوقات الحسة بالنوافل المبتدأة؟) ج ٦

نصف النهار حتى يتحقق الزوال باحد اسبابه المتقدمة إلا يوم الجمعة فان ظاهرهم الاتفاق على استثنائه كما سيأتي ان شاء الله تعالى ، وبعد صلاة الصبح حتى تطلع الشمس ، وبعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس .

وانما اختلفت كلمتهم في تخصيص النوافل المذكورة بالمبتدأة او عمومها للقضاء وذوات الاسباب او احدهما دون الآخر على افعال ، والمشهور تخصيص الكراهة بالنوافل المبتدأة وهو المنقول عن الشيخ في المبسوط والاقتصاد واليه ذهب المتأخرون وحكم في النهاية بكراهة النوافل اداء وقضاء عند الطلوع والغروب ولم يفرق بين ذي السبب وغيره . وفصل في الخلاف فقال في مانعي عنه لاجل الوقت وهي المتعلقة بالشمس لا فرق فيه بين الصلوات والبلاد والايام إلا يوم الجمعة فانه يصلى عند قيامها النوافل ، ثم قال وما نهى عنه لاجل الفعل وهي المتعلقة بالصلوات انما يكره ابتداء الصلاة فيه نافلة فلما كل صلاة لها سبب فانه لا بأس به . وجزم المفيد (قدس سره) بكراهة النوافل المبتدأة وذات السبب عند الطلوع والغروب على ما نقله في المختلف ، وظاهره في المقتعة التحريم ، وقال ان من زار احد المشاهد عند طلوع الشمس او غروبها اخر الصلاة حتى تذهب حررة الشمس عند طلوعها وصغرتها عند غروبها والى ما ذكره يرجع كلام الشيخ في النهاية . وعن ابن ابي عقيل لا نافلة بعد طلوع الشمس الى الزوال ولا بعد العصر حتى يغيب القرص إلا يوم الجمعة وقضاء فوائت السن فان القضاء مطلق بعد طلوع الشمس الى الزوال وبعد العصر الى ان تغيب الشمس وقال ابن الجنيد ورد النهي عن رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) عن الابتداء بالصلاة عند طلوع الشمس وعند قيامها نصف النهار وعند غروبها واباح الصلاة نصف النهار يوم الجمعة فقط . وقال السيد المرتضى وما افردت به الامامية كراهة صلاة الضحى وان التفل بالصلاة بعد طلوع الشمس الى وقت زوالها محرم إلا في يوم الجمعة خاصة . وقال في اجوبة المسائل الناصرية حيث قال الناصر لا بأس بقضاء الفرائض عند طلوع الشمس وعند استوائها وعند غروبها . قال وهذا عندنا صحيح وعندنا انه يجوز ان يصلى في الاوقات المنهى عن

## ج ٦ (هل تختص الكراهة في الاوقات الخمسة بالنوافل المبتدأة؟) — ٣٠٥ —

الصلاة فيها كل صلاة لما سبب متقدم وانما لا يجوز ان يبتدأ فيها بالنوافل . وصريح كلامي المرتضى ( رضي الله عنه ) هو التحريم في المبتدأة وهو ظاهر كلام ابن ابي عقيل وابن الجنييد .

والاصل في هذا الاختلاف هو اختلاف الأخبار الواردة في المقام وها ان املى عليك ما وقفت عليه من تلك الاخبار واردفه بما وفقني الله تعالى لفهمه منها على وجه لا يعتريه ان شاء الله العثار ولا يحصل الصد عنه والتفار :

فمنها - ما رواه في الكافي في الصحيح عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر ( عليه السلام ) (١) قال : « يصلى على الجنائز في كل ساعة انها ليست بصلاة ركوع ولا سجود وانما تكره الصلاة عند طلوع الشمس وعند غروبها التي فيها الخشوع والركوع والسجود لانها تغرب بين قرني شيطان وتطلع بين قرني شيطان » .

وما رواه الشيخ في التهذيب في الموثق عن محمد الحلي عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (٢) قال : « لا صلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس فان رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) قال ان الشمس تطلع بين قرني الشيطان وتغرب بين قرني الشيطان . وقال لا صلاة بعد العصر حتى تصلى المغرب » .

وعن معاوية بن عمار عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (٣) قال : « لا صلاة بعد العصر حتى تصلى المغرب ولا صلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس » .

وعن ابي الحسن علي بن بلال (٤) قال : « كتبت اليه في قضاء النافلة من طلوع الفجر الى طلوع الشمس ومن بعد العصر الى ان تغيب الشمس ؟ فكاتب الي لا يجوز ذلك إلا للمقتضى فاما لغيره فلا » يعني لا يجوز الصلاة في هذين الوقتين إلا لمن يقضي نافلة او فريضة .

(١) رواه في الوسائل في الباب ٢٠ من صلاة الجنائز

(٢) و(٣) و(٤) رواه في الوسائل في الباب ٣٨ من المواقيت

## — ٣٠٦ — ( هل تختص الكراهة في الاوقات الخمسة بالنوافل المبتدأة ؟ ) ج ٦

وعن عبدالله بن سنان في الصحيح عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (١) قال :  
« لا صلاة نصف النهار إلا يوم الجمعة » .

وعن محمد بن فرج (٢) قال : « كتبت الى العبد الصالح (عليه السلام) اسأله عن مسائل  
فكتب الي : وصل بعد العصر من النوافل ما شئت وصل بعد الغداة من النوافل ما شئت ،  
وروى الصدوق في الفقيه عن الحسين بن زيد في حديث المناهي عن جعفر بن  
محمد عن آبائه ( عليهم السلام ) (٣) قال : « ونهى رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) عن  
الصلاة عند طلوع الشمس وعند غروبها وعند استوائها » . ورواه في المجالس ايضاً (٤)  
وقال : « وقد روى نهي عن الصلاة عند طلوع الشمس وعند غروبها لان الشمس  
تطلع بين قرني الشيطان وتقرب بين قرني الشيطان » .

وروى الصدوق في كتاب العلل بسند قوى عن سليمان بن جعفر الجعفري (٥)  
قال : « سمعت الرضا ( عليه السلام ) يقول لا ينبغي لاحد ان يصلي اذا طلعت الشمس  
لانها تطلع بقرني شيطان ، فاذا ارتفعت وصفت فارقها فيستحب الصلاة ذلك الوقت  
والقضاء وغير ذلك ، فاذا انتصف النهار قارنها فلا ينبغي لاحد ان يصلي في ذلك الوقت  
لان ابواب السماء قد غلقت ، فاذا زالت الشمس وهبت الريح فارقها » .

وروى ابن ادريس في مستطرفات السرائر عن جامع البزنطي عن علي بن سليمان  
عن محمد بن عبدالله بن زرارة عن محمد بن الفضيل البصري (٦) قال : « قلت لابي الحسن  
( عليه السلام ) ان يونس كان يفتي الناس عن آباءك ( عليهم السلام ) انه لا بأس  
بالصلاة بعد طلوع الفجر الى طلوع الشمس وبعد العصر الى ان تغيب الشمس ؟ فقال  
كذب لعنه الله على ابي او قال على آبائي » .

وقتل شيخنا في البحار (٧) عن كتاب زيد الترمذي عن علي بن مزبد قال :

(١) رواه في الوسائل في الباب ٨ من صلاة الجمعة

(٢) (٣) و (٤) و (٥) و (٦) الوسائل الباب ٣٨ من المواقيت (٧) ج ١٨ الصلاة ص ٨٧

« سمعت ابا عبد الله ( عليه السلام ) يقول ان الشمس تطلع كل يوم بين قرني شيطان إلا صبيحة ليلة القدر » .

وروى الطبرسي في كتاب الاحتجاج مرسلًا عن محمد بن جعفر الأسدي والصدوق في كتاب اكمال الدين مستنداً عن محمد بن احمد السنائي وعلي بن احمد بن محمد الدقاق والحسين بن ابراهيم المؤدب وعلي بن عبد الله الوراق (١) قالوا : « حدثنا ابو الحسين محمد بن جعفر الاسدي قال كان فيما ورد على الشيخ ابي جعفر محمد بن عثمان العمري في جواب مسائي الى صاحب الدار - وفي الاحتجاج الى صاحب الزمان - : اما ما سألت عنه من الصلاة عند طلوع الشمس وعند غروبها فلان كان كما يقول الناس ان الشمس تطلع بين قرني شيطان وتغرب بين قرني شيطان فما ارغم انف الشيطان بشي مثل الصلاة فصلها وارغم انف الشيطان » .

اذا عرفت ذلك فالكلام في هذه الاخبار يقع في مواضع : ( الاول ) لا يخفى ان بعض هذه الاخبار وان دل باطلاقة على النع من صلاة الفريضة في هذه الاوقات مثل صحيحة محمد بن مسلم وموثقة الحلبي ونحوها من الاخبار الدالة على انه لا صلاة في هذه الاوقات إلا انه يجب تفسيدها بما ورد من الاخبار الدالة على قضاء الفريضة وجوازه في هذه الاوقات :

كصحيحة زرارة عن ابي جعفر ( عليه السلام ) (٢) قال : « اربع صلوات يصلين الرجل في كل ساعة : صلاة فاتتك فتذكرتها اديتها وصلات ركعتي الطواف الفريضة وصلاة الكسوف والصلاة على الميت ، هؤلاء تصلين في الساعات كلها » .

ورواية نعمان الرازي (٣) قال : « سألت ابا عبد الله ( عليه السلام ) عن رجل فاتته شي من الصلوات فذكر عند طلوع الشمس وعند غروبها قال فليصل حين ذكره » .  
ورواية ابي بصير عن ابي عبد الله ( عليه السلام ) (٤) قال : « خمس صلوات

(١) الوسائل الباب ٢٨ من المواقيت (٢) و(٣) و(٤) الوسائل الباب ٣٩ من المواقيت .

تصليهن في كل وقت : صلاة الكسوف والصلاة على الميت وصلاة الاحرام والصلاة التي تفوت بوصول الطواف من الفجر الى طلوع الشمس وبعد العصر الى الليل .  
وصحيفة معاوية بن عمار (١) قال : « سمعت ابا عبد الله ( عليه السلام ) يقول خمس صلوات لا تترك على كل حال : اذا طفت بالميت واذا اردت ان تحرم وصلاة الكسوف واذا نسيت فصل اذا ذكرت وصلاة الجنزة » .  
وما سيأتي ان شاء الله تعالى في المقصد الآتي من الاخبار الدالة على الفورية بالقضاء وان وقتها ساعة ذكرها .

( فان قيل ) : ان النسبة بين هذه الاخبار وبين الاخبار الدالة على المنع العموم من وجه لان هذه الأخبار دلت على الجواز اعم من ان يكون على جهة الكراهة او بدونها وتلك الاخبار دلت على المنع من الصلاة فريضة كانت او غيرها من هذه المعدودات ، فما المرجح لما ذكرتموه من الجمع بتقييد تلك الأخبار بهذه واستثناء هذه الصلاة من الكراهة ولم لا يجوز العكس ببقاء تلك الأخبار على ظاهرها من المنع وحمل الجواز في هذه الاخبار على الجواز المطلق الغير النافي للكراهة ؟

( قلنا ) : وجه الترجيح لما ذكرنا من الجمع وجوه عديدة : منها كثرة هذه الاخبار وظهورها في الجواز من غير كراهة وتأيدها بالشهرة وعمل الاصحاب بذلك وتصريح رواية ابي بصير بالنسبة الى ما بعد الفجر وما بعد العصر .

إلا انه لا يخفى ايضاً انه قد ورد في بعض الاخبار ما يدل على الكراهة في قضاء الفرائض في بعض هذه الاوقات ، مثل رواية ابي بصير عن ابي عبد الله ( عليه السلام ) (٢) قال : « ان نام الرجل ولم يصل صلاة المغرب والعشاء الآخرة او نسي فان استيقظ قبل الفجر قدر ما يصلحها كتبت لها وان خشي ان تفوته احداها فليبدأ بالعشاء الآخرة ، وان استيقظ بعد الفجر فليبدأ فليصل الفجر ثم المغرب ثم العشاء الآخرة قبل طلوع الشمس

فان خاف ان تطلع الشمس فتفتوته احدى الصلاتين فليصل المغرب ويضع العشاء الآخرة حتى تطلع الشمس ويذهب شعاعها ثم ليصليها « ونحوها رواية الحسن بن زياد عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (١) الدالة على « ان اذا ذكر ظهراً منسية في اثناء العصر يعدل ولو ذكر مغرباً في اثناء العشاء صلى المغرب بعدها ولا يعدل لان العصر ليس بعدها صلاة » وفي صحيحة ابن سنان عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (٢) « فليصل الصبح ثم المغرب ثم العشاء قبل طلوع الشمس » .

وهذه الاخبار قد حملها الشيخ على التقية وهو جيد لما قدمنا تحقيقه من ان رواية ابي بصير وصحيحة ابن سنان الدالتين على امتداد وقت العشاءين الى قبل الفجر اما خرجتا مخرج التقية في ذلك فكذا في هذا الحكم . وبالجمله فان الاستناد من الاخبار المذكورة هو استثناء هذه الصلوات المذكورة كلاً من عموم تلك الاخبار فلا كراهة فيها بالكلية .

( الثاني ) — المستفاد من هذه الاخبار بعد ضم مطلقها الى مقيدها هو جواز قضاء النوافل في هذه الاوقات من غير كراهية . لان بعضها وان دل باطلاقة على المنع إلا ان رواية علي بن بلال قد صرحت باستثناء القضاء ، وعليها يحمل ايضاً اطلاق صحيحة عبدالله بن سنان الدالة على انه يصلي بعد العصر من النوافل ما شاء وبعد الغداة يعني قضاء وكذا رواية محمد بن فرج لما عرفت من دلالة الاخبار المذكورة على المنع من المبتدأة خصوصاً وعموماً .

ومما يدل على جواز القضاء في هذه الاوقات الاخبار المستفيضة كرواية محمد بن يحيى بن حبيب (٣) قال : « كتبت الى ابي الحسن الرضا ( عليه السلام ) تكون علي الصلاة النافلة متى اقصيها ؟ فكتب في اي ساعة شئت من ليل او نهار » .

(١) الوسائل الباب ٦٣ من المواقيت (٢) الوسائل الباب ٦٢ من المواقيت

(٣) المروية في الوسائل في الباب ٣٩ من ابواب المواقيت

ورواية حسان بن مهران (١) قال : « سألت ابا عبدالله ( عليه السلام ) عن قضاء النوافل قال ما بين طلوع الشمس الى غروبها » .

وعن ابن ابي يعفور عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) ( ٢ ) « في قضاء صلاة الليل والوتر تغوت الرجل أيقضها بعد صلاة الفجر وبعد صلاة العصر ؟ قال لا بأس بذلك » .  
وعن جميل بن دراج ( ٣ ) قال : « سألت ابا الحسن الاول ( عليه السلام ) عن قضاء صلاة الليل بعد الفجر الى طلوع الشمس ؟ قال نعم وبعد العصر الى الليل فهو من سر آل محمد المحزون » .

وفي الصحيح عن احمد بن النضر وعن احمد بن محمد بن محمد بن ابي نصر البرنطي في بعض اسناديهما ( ٤ ) قول : « سئل ابو عبدالله ( عليه السلام ) عن القضاء قبل طلوع الشمس وبعد العصر فقال نعم فاقضه فانه من سر آل محمد عليهم السلام » .

وروى في المقيمه مرسل ( ٥ ) قال : « قال الصادق ( عليه السلام ) قضاء صلاة الليل بعد الغداة وبعد العصر من سر آل محمد المحزون » .

وروى الشيخ عن سليمان بن هارون ( ٦ ) قال : « سألت ابا عبدالله ( عليه السلام ) عن قضاء الصلاة بعد العصر قال نعم انما هي النوافل فاقضها متى شئت » .

وعن الحسين بن ابي العلاء عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) ( ٧ ) قول : « اقض صلاة النهار اي ساعة شئت من ليل او نهار كل ذلك سواء » .

وعن ابن ابي يعفور في الصحيح ( ٨ ) قال : « سمعت ابا عبدالله ( عليه السلام ) يقول صلاة النهار يجوز قضاؤها اي ساعة شئت من ليل او نهار » .

وبذلك يظهر ما في كلام الشيخين في المقنعة والنهاية من الحكم بكرهية قضاء النافلة في الاوقات الثلاثة وهي عند الطلوع والغروب والقيام ، فانه ناشئ عن الغفلة

(١) و(٢) و(٣) و(٤) و(٦) و(٧) و(٨) الوسائل الباب ٣٩ من المواقيت

(٥) رواه في الوسائل في الباب ٤٥ و٥٦ من المواقيت



ج ٦ (الصلوات ذوات الاسباب في لاوقت الحنة) — ٣١١ —

عن ملاحظة هذه الاخبار . وظاهر الاخبار الدالة على ان القضاء بعد الفجر وبعد العصر من سر آل محمد المحزون ربما اشعر بكون ما دل على المنع من القضاء في هذين الوقتين انما خرج مخرج التقية .

وكيف كان فانه يبقى الاشكال فيما عدا القضاء من ذوات الاسباب فان ظهر القول المشهور الجواز من غير كراهية وروايات المسألة كما ترى لا تعرض فيها لشيء من ذلك إلا ما دلت عليه الاخبار المتقدمة في الموضع الاول من ركعتي الطواف وصلاة الاحرام ويبقى ما عدا ذلك على الاشكال المذكور .

واما ما رواد في كتاب قرب الاسناد عن الحسن بن طريف وطلي بن اسماعيل ومحمد بن عيسى جميعاً عن حماد بن عيسى (١) قل : « رأيت ابا الحسن موسى ( عليه السلام ) صلى الغداة فلما سلم الامام قام فدخل الطواف فطاف اسبوعين بعد الفجر قبل طلوع الشمس ثم خرج من باب بني شية ومضى ولم يضل » فيجب حمله على التقية كما ان قران الطوافين محمول عليها ايضاً .

وظاهر شيخنا الشهيد في الذكرى الجمع بين الاخبار بتخصيص عموم هذه الروايات بروايات ذوات الاسباب ، قال والاقترب على القول بالكراهة استثناء ما له سبب لان شرعيته عامة واذا تعارض العمومان وجب الجمع والحمل على غير ذوات الاسباب وجه جمع فان مثل قول النبي صلى الله عليه وآله (٢) « اذا دخل احدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين » يشمل جميع الاوقات وكذا كل ذي سبب فان النص عليه شامل . انتهى وانت خير بانه لفائل ان يقول كما يجوز ان يخص عموم تلك الاخبار بهذه فلم لا يجوز العكس بابقاء اخبار المنع على عمومها وتخصيص هذه الاخبار بها بان يقال انه

(١) رواه في الوسائل في الباب ٣٦ من الطواف

(٢) صحيح مسلم ج ١ ص ٢٦٧ د اذا دخل احدكم المسجد فليركع ركعتين

قبل ان يجلس .

## — ٣١٢ — ﴿ الاشكال في كراهة الصلاة في الاوقات الخمسة ﴾ ج ٦

يؤتى بذوات الاسباب متى وجد السبب إلا في ما اذا كان في احد هذه الاوقات ؟ فلا بد لترجيح احد الحليين على الآخر من مرجح .

ويمكن ان يرجح ما ذكره بتطرق التخصيص الى تلك الاخبار بما قدمناه من اخبار قضاء الفرائض وقضاء النوافل وما اشتملت عليه الاخبار المتقدمة في الموضع الاول من تلك الصلوات الخمس التي تصلى في كل وقت ، سيما مع ما ستعرف ان شاء الله تعالى من احتمال تطرق التقية الى هذه الاخبار كلاً او بعضاً ، واعتضاد تلك الاخبار ايضاً بعموم ما دل على مشروعية الصلاة ورجحانها في كل وقت .

( الثالث ) — ظاهر الصدوق ( قدس سره ) في الفقيه التوقف في هذه المسألة حيث قال : وقد روى نهى عن الصلاة عند طلوع الشمس وعند غروبها لانه الشمس تطلع بين قرني شيطان وتغرب بين قرني شيطان . إلا انه روى لي جماعة من مشايخنا عن ابي الحسين محمد بن جعفر الاسدي ، ثم اورد الرواية كما قدمناه . وقال الشيخ في التهذيب بعد ان اورد الاخبار المتضمنة للكره : وقد روى رخصة في الصلاة عند طلوع الشمس وعند غروبها ، ونقل الرواية بعينها .

وقال السيد السند في المدارك بعد نقل كلام الفقيه بتمامه : ولولا قطع الرواية بظاهرها لتعين المصير الى ما تضمنته وحمل اخبار النهي على التقية لموافقتها لمذهب العامة واخبارهم وقد اكثر الفقيه الجليل محمد بن محمد بن النعمان في كتابه المسمى بـ « افعال لا تفعل » من التشنيع على العامة في روايتهم ذلك عن النبي ( صلى الله عليه وآله ) وقال انهم كثيراً ما يخبرون عن النبي ( صلى الله عليه وآله ) بتحريم شيء وبعلة تحريمه وتلك العلة خطأ لا يجوز ان يتكلم بها النبي ( صلى الله عليه وآله ) ولا يحرم الله من قبلها شيئاً ، فمن ذلك ما اجمعوا عليه من النهي عن الصلاة في وقتين عند طلوع الشمس حتى يلتم طلوعها وعند غروبها ، فولوا ان علة النهي انهم تطلع وتغرب بين قرني الشيطان لكان ذلك جائزاً ، فاذا كان آخر الحديث موصولاً بآله وآخره فاسد فسد الجميع . وهذا جهل من قائله والانباء لا تجهل

## ج ٦ (الاشكال في كراهة الصلاة في الاوقات الخمسة) — ٣٣٣ —

فلما بطلت هذه الرواية بفساد آخر الحديث ثبت ان التطوع جائز فيها . انتهى .  
 اقول : ما ذكره من ان الرواية مقطوعة خلة عن مراجعتها من كتاب اكمال الدين  
 واتمام النعمة إلا انه ربما لو اطلع على ذلك لطن في ذلك بعدم توثيق المشايخ المذكورين  
 في كتب الرجال . ولكن التحقيق كما ذكره شيخنا المجلسي (عمر الله مرقده) هو صحة  
 الرواية ، حيث قال : والظاهر صحة الرواية لان قول الصدوق « روى لي جماعة من  
 مشايخنا » يدل على استفاضتها عنده ، والمشايخ الاربعة الذين ذكرهم في اكمال الدين وان لم  
 يوثقوا في كتب الرجال لكنهم من مشايخ الصدوق ويروي عنهم كثيراً ويقول غالباً  
 بعد ذكر كلامهم « رضي الله عنهم » واتفاق هذا العدد من المشايخ على النقل لا يقصر  
 عن نقل واحد قال فيه بعض اصحاب الرجال « ثقة » ، فلا يبعد حمل اخبار النعمي مطلقاً  
 على التقية او الاتقاء لاشتهار الحكم بين المخالفين واتفاقهم على اضرار من صلى في هذه  
 الاوقات . ثم نقل كلام الشيخ المفيد المتقدم في كلام السيد (قدس سرهما) .

اقول : والقول بما صرحوا به ( نور الله مراقدهم ) من الحمل على التقية قريب في  
 الباب لصحة هذا الخبر وصراحته إلا انه ربما اشكل ذلك لورود هذا اللفظ في جملة  
 من الاخبار الخارجة عن اخبار المسألة مثل خبر النفر من اليهود الذين جاءوا الى رسول الله  
 ( صلى الله عليه وآله ) فسأله اعلهم عن مسائل (١) وفيه في تعليل صلاة الفجر في الوقت  
 المخصوص بها ما صورته « واما صلاة الفجر فان الشمس اذا طلعت تطلع على قرني الشيطان  
 فامرني بربيعي عز وجل ان اصلي قبل طلوع الشمس صلاة الغداة وقبل ان يسجد لها الكافر  
 لتسجد امتي لله عز وجل ... الحديث » ونحوه ما رواه الصدوق في العلل (٢) في ما اجاب  
 به امير المؤمنين ( عليه السلام ) عن مسائل اليهود قال : « ان الشمس تطلع بين قرني  
 الشيطان » ونحوهما مما لا يخفى على المتتبع ، والظاهر انه لذلك قال شيخنا البهائي في كتاب

(١) رواه في الوسائل في الباب ٢ من اعداد الفرائض

(٢) البحار ج ١٨ الصلاة ص ٨٢ عن الحاصل

الحبل المتين بعد نقل كلام الصدوق ودلالته على التوقف : والادلى عدم الخروج عما نفلت به الروايات المتكررة وقال به جماهير الاصحاب . انتهى . وبالجملة فلا مسألة لا تخلو من شوب الاشكال وان كان ما ذكرناه من الحل على التقية اقرب قريب .

( الرابع ) — ما دلت عليه الاخبار المتقدمة من تعليل الكراهة حال الطلوع والغروب بان الشمس تطلع بين قرني شيطان وتغرب بين قرني شيطان قد ورد مثله في اخبار العامة (١) وقد ذكروا في معناه وجوهاً :

قال في النهاية الاثرية : فيه « الشمس تطلع بين قرني الشيطان » اي ناحيتي رأسه وجانبيه . وقيل القرن القوة اي حين تطلع يتحرك الشيطان ويتسلط فيكون كلمين لما وقيل بين قرنيه اي امتيه الاولين والآخرين . وكل هنا تمثيل لمن يسجد للشمس عند طلوعها فكأن الشيطان سول له ذلك فاذا سجد لها فكأن الشيطان مقترن بها . وقال في القاموس : قرن الشيطان وقرناه امته والتبعون لرأيه او قوته وانتشاره وتسلطه .

وقال الطبري في شرح المشكاة : فيه وجوه : ( احدها ) — انه ينتصب قائماً في وجه الشمس عند طلوعها ليكون طلوعها بين قرنيه اي فوديه فيكون مستقبلاً لمن يسجد للشمس فتصير عبادتهم له ، فنهوا عن الصلاة في ذلك الوقت مخافة لعبدة الشيطان . و ( ثانياً ) — ان يراد بقرنيه حزبه اللذان يبعثهما لاغواء الناس . و ( ثالثاً ) — انه من باب التمثيل شبه الشيطان في ما يسول لعبدة الشمس ويدعوهم الى معاندة الحق بذوات القرون التي تعالج الاشياء وتدافعها بقرونها . و ( رابعاً ) — ان يراد بالقرن القوة من قولهم انا نقرن له اي نطبق ، ومعنى التثنية تضعيف القوة كما يقال « مالي بهذا الامر يد ولا يدان » اي لا قدرة ولا طاقة . انتهى .

وقال شيخنا في الذكرى : قيل قرن الشيطان حزبه وهم عبدة الشمس يسجدون

## ج ٦ ﴿ظاهر الاخبار حرمة الصلاة في الاوقات المحصورة﴾ — ٣١٥ —

لها في هذه الاوقات . وقال بعض العامة ان الشيطان يدني رأسه من الشمس في هذه الاوقات ليكون الساجد للشمس ساجداً له . انتهى .

اقول : والذي وقفت عليه في اخبارنا مما يتعلق بذلك ما رواه في الكافي عن علي بن ابراهيم عن ابيه رفعه (١) قال : « قال رجل لابي عبد الله (عليه السلام) الحديث الذي روي عن ابي جعفر (عليه السلام) ان الشمس تطلع بين قرني الشيطان ؟ قال نعم ان ابليس اتخذ عرشاً بين السماء والارض فاذا طامت الشمس وسجد في ذلك الوقت الناس قل ابليس لشياطينه ان بني آدم يصلون لي » ونحوه ما تقدم من حديث النفر من اليهود مما يرجع الى التعليل يسجد الكفار لها فيه . وحاصل معنى الخبرين المذكورين يرجع الى التمثيل الذي ذكره في النهاية بان المصلي في ذلك الوقت كأنه ساجد ويصلي للشيطان من حيث سجوده للشمس بتسويل الشيطان واغوائه فطوعها كذلك يقترب بالشيطان باعتبار تسويله واضلاله .

( الخامس ) — ظاهر قوله (عليه السلام) في رواية علي بن بلال (٢) « لا يجوز ذلك إلا للمقتضى » مما يدل على ما صرح به المرتضى من التحريم ، وهو ايضاً ظاهر قولهم « لا صلاة » وكذا نهى النبي ( صلى الله عليه وآله ) فان ظواهر هذه الالفاظ هو التحريم وان تفاوتت في الدلالة على ذلك شدة وضعفاً ، إلا ان كلام الأكثر كما عرفت هو الكراهة والشهيد في الذكري حل التحريم في كلام المرتضى على الرجوع الى صلاة الضحى لتقدمها في صدر الكلام ، وهو انما يتم له في العبارة الاولى من عبارتيه السالفتين واما عبارته في اجوبة المسائل الناصرية فلا لعدم ذكر صلاة الضحى فيها ولتصريحه فيها بالنوافل المبتدأة وانه لا يجوز ان يتبدأ بالنوافل في هذه الاوقات . وظاهر عبارة الشيخ المفيد ايضاً هو التحريم حيث قال في المنة : « ولا يجوز ابتداء النوافل ولا قضاء شيء منها عند طلوع الشمس ولا عند غروبها » بعد ان صرح اولاً بانه لا بأس ان يقضي الانسان نوافله بعد

(١) الفروع ج ١ ص ٨٠ والوسائل الباب ٣٨ من المواقيت (٢) ص ٣٠٥

## ٣١٦ — ﴿ظاهر الاخبار حرمة الصلاة في الاوقات المخصوصة﴾ ج ٦

صلاة الغداة الى ان تطلع الشمس وبعد صلاة العصر الى ان يتغير لونها . وفي المختلف نقل عنه عبارة اخرى ولعلها من غير المقنعة وعبر فيها بالكراهة ، والذي وجدته في المقنعة هو ما ذكرته . إلا ان الشيخ المفيد جعل التحريم في وقتي الطلوع والغروب لكل من النافلة المبتدأة والمقضية ، والسيد في كلامه الاول جعل التحريم في ما بعد طلوع الشمس الى وقت زوالها واطلق في التغل وفي الثاني صرح بالمبتدأة وان التحريم مخصوص بها وعم في الاوقات كلها .

وكيف كان فظواهر الاخبار الدلالة على التحريم كما ذكرنا إلا انك قد عرفت تخصيص تلك الاخبار بما عدا القضاء بل ذي السبب مطلقاً فيرجع التحريم الى المبتدأة خاصة ، ولا اعرف لهم دليلاً على الخروج عن ظواهرها من التحريم بدليل يوجب الخروج عن ظاهر ما دلت عليه مع قول جمع منهم به كما عرفت بذلك قال في الذكرى . ولعل استناد الاصحاب في الحكم بالكراهة وحمل الاخبار المشار اليها على ذلك هو قوله (عليه السلام) في صحيحة محمد بن مسلم «وأما تكره الصلاة عند طلوع الشمس ... الى آخره» وقوله (عليه السلام) في رواية سليمان بن جعفر الجعفري المنقولة من العلل «لا ينبغي لاحد ان يصلي اذا طلعت الشمس ... الى آخره» والظاهر انه الى ما ذكرنا اشار العلامة في المنتهى حيث قل : انهي الوارد هنا للكراهة لان اخبارنا ناطقة بذلك خلافا لبعض الجمهور . وفيه ما عرفته في غير مقام مما تقدم من كثرة ورود هذين اللفظين في التحريم في اخبارهم (عليهم السلام) وقد حققنا فيما تقدم انهما من الالفاظ المتشابهة التي لا تحمل على احد المعنيين إلا بالقرينة . وبالجملة فالحكم عندي غير خال من شوب الاشكال لما عرفت . وقال في الذكرى : لو اوقع النافلة المكروهة في هذه الاوقات فالظاهر انعقادها ان لم تقل بالتحريم اذ الكراهة لا تنافي الصحة كالصلاة في الامكنة المكروهة ، وتوقف فيه الفاضل من حيث النهي . قلنا ليس بنهي تحريم عندكم . وعليه ينشأ نذر الصلاة في هذه الاوقات فعلى قولنا ينعقد وعلى المنع جزم الفاضل بعدم انعقاده لانه مرجوح . ولقائل

ان يقول بالصحة ايضاً لانه لا يقصر عن نافلة لها سبب وهو عند جائز . ولاته جوز ابقاع الصلاة بالمنورة مطلقاً في هذه الاوقات . انتهى .

اقول : يمكن ان يكون توقف الفاضل نظراً الى ظاهر النهي وانه حقيقة في التحريم وان كان خلاف المشهور بينهم وخلاف ما نسب اليه بقوله : « ليس بنهي تحريم عندكم » فان اقواله ( قدس سره ) في اكثر المسائل متعددة ، وعليه يحمل ايضاً جزمه بعدم انعقاد النذر المذكور كما نقله عنه . وبالجملة فان جميع ما ذكره من البطلان وعدم انعقاد النذر انما يتم مع الاخذ بظاهر النهي فلمل العلامة في هذا الموضع اختار خلاف ما صرح به هو وغيره مما عليه القول المشهور من الجواز على كراهية .

( السادس ) — ظاهر الاصحاب الاتفاق على استثناء يوم الجمعة من المنع من النوافل عند قيام الشمس ، ونسبه في المنتهى الى علمائنا مؤذناً بدعوى الاجماع عليه ونقله ايضاً عن جماعة من العامة (١) وقد تقدم (٢) صحيح عبدالله بن سنان الدال على ذلك ، ومثله صحيح علي بن جعفر عن اخيه موسى ( عليه السلام ) (٣) قال : « سألت عن ركعتي الزوال يوم الجمعة قبل الاذان او بعده ؟ قال قبل الاذان » .

( السابع ) — اكثر الاخبار المتقدمة دلت على ان مقارنة الشيطان للشمس انما هو وقت الطلوع ووقت الغروب ، وظاهر رواية الجعفري المتقدم نقلها من كتاب العلل مقارنة لها ايضاً في حال الانتصاف وان النهي عن الصلاة وقت قيامها في الاخبار انما هو لذلك . ومن الاخبار الدالة على ذلك ايضاً ما رواه في الذكرى قل : « روى عن النبي ( صلى الله عليه وآله ) ان الشمس تطلع ومعه قرن الشيطان فاذا ارتفعت فارقها ثم اذا استوت قارنها فاذا زالت فارقها فاذا دنت للغروب قارنها فاذا غربت فارقها ، ونهى عن الصلاة في هذه الاوقات » والظاهر ان الخبر المذكور من طريق العامة (٤) حيث انه

(١) و (٤) المغني ج ٢ ص ١٢٣ (٢) ص ٣٠٦

(٣) الوسائل الباب ١١ من صلاة الجمعة

غير موجود في كتب اخبارنا .

وروى في الكافي عن الحسين بن مسلم (١) قل : « قلت لابي الحسن الثاني ( عليه السلام ) اكون في السوق فاعرف الوقت ويضيق علي ان ادخل فاصلي ؟ قال ان الشيطان يقارن الشمس في ثلاثة احوال : اذا زرت واذا كبدت واذا غربت ، فصل بعد الزوال فان الشيطان يريد ان يوقعك على حد يقطع بك دونه » .

قال في الوافي : ذرت الشمس طلعت ، وكبدت وصلت الى كبد السماء اي وسطها ولعل مراد الراوي ان اشتغالي بامر السوق يمنعني ان ادخل موضع صلاتي فاصلي في اول وقتها ، فاجابه ( عليه السلام ) بان وقت الغروب من الاوقات المكرهه للصلاة كوقتي الطلوع والقيام فاجتهد ان لا تؤخر صلاتك اليه . ويحتمل ان يكون مراده اني اعرف ان الوقت قد دخل الا اني لا استيقن به يقيناً تسكن نفسي اليه حتى ادخل موضع صلاتي فاصلي ، « أصلي على هذه الحال ام اصبر حتى يتحقق لي زوال ؟ فاجابه ( عليه السلام ) بان وقت وصول الشمس الى وسط السماء هو وقت مقارنة الشيطان لها كوقتي طلوعها وغروبها فلا ينبغي لك ان تصلي حتى يتحقق لك الزوال فان الشيطان يريد ان يوقعك على حد يقطع بك سبيل الحق دونه اي يحملك على الصلاة قبل دخول وقتها لكيلا تحسب لك تلك الصلاة . انتهى اقول : الظاهر بعد ما ذكره اخيراً عن حاق سياق الخبر المذكور وان الاظهر هو الاول لكن بهذا التقريب وهو ان السائل سأل انه يدخل عليه الوقت في السوق ويمر به ويحفظه لكن تأخير الصلاة الى ان يفرغ ويمضي الى منزله يرجب ضيق الوقت فهل الافضل ان يصلي في السوق في اول الوقت او يؤخر الى ان يأتي المنزل وان ضاق الوقت ؟ فامره ( عليه السلام ) بالانتيان بها في اول الوقت . والغرض من سوق هذا الكلام الدال على مقارنة الشيطان للشمس في هذه الاوقات الثلاثة بيان اضلال الشيطان للناس في هذه الاوقات الثلاثة بزيادة على ما هو عليه في جميع الاوقات ، اما في وقت الطلوع

---

(١) الوسائل الباب ٣٩ من المواقيت . وفي الكافي والوسائل (ابن اسلم) وفي الوافي كما هنا



## ج ٦ (هل تتصف الصبح والعصر المعتادة جماعة بالكراهة ؟) — ٣١٩ —

فلما تقدم ، واما وقت القيام ووقت الغروب فانه حيث كان وقت الصلاة بعد هذين الوقتين بلا فصل فانه يحضر هو وجنوده لاعوائهم واضلاهم عنها بما امكنه فربما سول لك التأخير الى ان تدخل منزلك ووضع معلاك ليقطع بك دون الزوال وفضيلته . والله اعلم .

( الثامن ) — ينبغي ان يعلم ان ما دل عليه موثق الحنفي المتقدم (١) — من السعي عن الصلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس وبعد العصر حتى تقرب — المراد به نفس فريضة الفجر وفريضة العصر لا وقتها ، وبه صرح الشيخ ( قدس سره ) في ما تقدم من عبارة الخلاف في تفصيله وفرقه بين ما كان الكراهة لاجل الوقت كالثلاثة التي ذكرها او لاجل الفعل يعني فعل الصلاة في هذين الوقتين لا من حيث الزمان كالصلاة بعد صلاة الفجر وصلاة العصر ، وعلى هذا فلو صلى في هذا الوقت قبل الفريضة لم تتعلق به الكراهة وانما يرجع الى جواز النافلة في وقت الفريضة وان كان على كراهة كما هو احد القولين وعدمه كما هو المختار ، فالكراهة حينئذ على تقدير القول بالجواز انه هي من جهة اخرى غير ما نحن فيه . والظاهر تعليق الحكم على صلاة المصلي نفسه لا على الصلاة في الجملة وان كان من غيره . ونقل في الذكرى عن بعض العامة انه جعل النهي معنفاً على الملوع الفجر لما روى (٢) ان النبي (صلى الله عليه وآله) قال ليبلغ شهركم غائبكم لاتصلوا بعد الفجر إلا سجدةً ، وبعد يوم قوله (عليه السلام) « لا صلاة بعد الفجر » (٣) ثم اجاب عن ذلك بان الحديث الاول لم نستثبه واما الثاني فنقول بموجبه ويراد به صلاة الفجر توفيقاً بينه وبين الاخبار . انتهى .

( التاسع ) — لو صلى الصبح والعصر منفرداً ثم اراد الاعادة جماعة لتحصيل فضيلتها فهل تتصف صلاته هذه بالكراهة بناء على المشهور ام لا ؟ صرح في الذكرى

(١) ص ٣٠٥ (٢) سنن ابن داود ج ٢ ص ٢٥ والمفتي ج ٢ ص ١١٦

(٣) رواه في الرسائل في الباب ٣٨ من ابواب المواقف

— ٣٢٠ — (هل تكره الصلاة عقيب الطهارة الحادثة في هذه الاوقات؟) ج ٦

بالثاني وعلاه بان لها سبباً ، وبما روى (١) « ان رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) صلى الصبح فلما انصرف رأى رجلين في زاوية المسجد فقال لم لم تصليا معنا ؟ فقالا كنا قد صلينا في رحالتنا . فقال اذا جئنا فصليا معنا وان كنما قد صلينا في رحالكما لكنهما لكما سبحة » انتهى .

اقول : اما ما علل به اختياره لعدم الكراهة من ان هذه النافلة ذات سبب فلا اعرف له وجهاً اذ الصلاة فرادى ليست علة لاستحباب الاعادة جماعة ولا تعلق لها بها ولا ربط بينهما بالكيفية وانما العلة هو امر الشارع بذلك في هذا المقام . الا ترى ان صلاة الزيارة لما كانت العلة فيها الزيارة بمعنى ان الشارع جعلها لاجلها وناطها بها وكذلك صلاة تحية المسجد ونحو ذلك صارت من ذلك ذات سبب . واما الخبر الذي اورده فالظاهر انه عامي حيث لم اقف عليه في كتب اخبارنا . وبالجملة فالظاهر بناء على القول بكراهة النافلة المبتدأة بعد هاتين الصلاتين هو كراهة هذه الصلاة ، وتخصيص اخبارها الدالة على مشروعيتهما واستحبابها مطلقاً بهذه الاخبار ممنوع .

( العاشر ) — قال في الذكري : لو عرض السبب في هذه الاوقات كأن اراد

الاحرام او دخل المسجد او زار مشهداً لم تكره الصلاة لصيرورتها ذات سبب ولان شرعية هذه الامور عامة . ولو تطهر في هذه الاوقات جاز ان يصلي ركعتين ولا يكون ابتداء للحث . على الصلاة عقيب الطهارة ، ولان النبي ( صلى الله عليه وآله ) روى انه قال لبلال (٢) : « حدثني بارحى عمل عملته في الاسلام فاني ضمنت دف نعليك بين يدي في الجنة قال ما عملت عملاً ارجى عندي من اني لم اتطهر طهوراً في ساعة من ليل او نهار إلا صليت بذلك الطهور ما كتب لي ان اصلي » واقره النبي ( صلى الله عليه وآله ) على ذلك . انتهى .

(١) سنن الترمذي على هامش شرحه لابن العربي ج ٢ ص ١٨

(٢) كنز العمال ج ٢ ص ١٦٧

اقول : اما ما ذكره بالنسبة الى ذوات الاسباب فقد تقدم الكلام فيه . واما ما ذكره - من ان من تطهر في هذه الاوقات وصلى فانه لا يصدق على صلاته هذه انها نافلة مبتدأة - فلا يخفى ما فيه . واما ما استند اليه من الحث على الصلاة عقيب الضميمة ففيه انه كما ورد استحباب الصلاة بعد الطهارة (١) كذا ورد الحث على الصلاة ايضاً بقول مطلق وانها خير موضوع من شاء استقل ومن شاء استكثر (٢) وورد ان الرجل يصلي الركعتين تطوعاً يريد بها وجه الله عز وجل فيدخله الله بها الجنة (٣) ونحو ذلك . وبالجملة فالحث على الصلاة والامر بها لا ينافي الكراهة باعتبار عروض بعض اسبابها ، ألا ترى ان صلاة الفريضة مع ما هي عليه من الوجوب حتى صرحت الاخبار بكفر تركها تعرض لها الكراهة باعتبار بعض الامكنة والازمنة والاحوال مثلاً . واما ما ذكره من الخبر فهو خبر عامي خيث وكذب بحث صريح لتضمنه دخول بلال الجنة قبل النبي ( صلى الله عليه وآله ) وقد بينا ما فيه من الفساد في مقدمات كتابنا سلاسل الحديد في تقييد ابن ابي الحديد ، فلا استدلال به من مثل شيخنا المشار اليه عجيب .

(الحادي عشر) - قال في الذكرى ايضاً : ليس سجود التلاوة صلاة فلا يكره في هذه الاوقات ولا يكره التعرض لسبب وجوبه او استحبابه ، وكذا سجود الشكر . اما سجود السهو ففي رواية عمار عن ابي عبد الله ( عليه السلام ) (٤) « لا يسجد سجدتي السهو حتى تطلع الشمس ويذهب شعاعها » وفيه اشعار بكرهه مطلق السجدة .

(الثاني عشر) - قال في الذكرى : لو اثم المسافر بالحاضر في صلاة الظهر تخير في جمع الظهر والمصر او الاتيان بالظهر في الركعتين الاوليين فيجعل الاخيرتين نافلة . ولو اثم في العصر فالظاهر التخيير ايضاً ، ويأتي على قول من عمم كراهة النافلة

(١) الوسائل الباب ١١ من الوضوء (٢) الوسائل الباب ٤٢ من احكام المساجد

(٣) رواء في الوسائل في الباب ١٢ من اعداد الفرائض

(٤) المروية في الوسائل في الباب ٣٢ من الخلل في الصلاة

## — ٣٢٢ — ﴿الافضل تعجيل قضاء الرواتب او تأخيره الى الزمان المائل ؟﴾ ج ٦

ان يقدم في الاولين النافلة ويجعل العصر في الاخيرتين ، وقد روى ذلك محمد بن النعمان عن الصادق (عليه السلام) (١) قال الشيخ : انما فعل ذلك لانه يكره الصلاة بعد العصر . انتهى  
اقول : ما ذكره من ان الظاهر التخيير وان الكراهة انما تنجبه على القول الذي ذكره ظاهر في ان النافلة عنده ليست من النوافل المبتدأة وانما هي من ذوات الاسباب كما تقدم منه في الموضعين المتقدمين . وفيه ما عرفت فانه لا وجه لدخول هذه النافلة في ذوات الاسباب بل الكراهة فيها متجهة كما ذكره الشيخ (قدس سره) بناء على كونها مبتدأة .  
بقى الكلام في ما دلت عليه اخبار هذه المسألة من التخيير ، ثم اثم المسافر بالحاضر بين ان يجعل الاولين هي الفريضة والاخيرتين نافلة او بالعكس وكذا صرح به الاصحاب مع تصريحهم بتحريم الجماعة في النافلة إلا ما استثنى ولم يذكروا هذا الموضع فيما استثنوه . ولا يحضرني الآن وجه الجواب عن هذا الاشكال . والله العالم .

( المسألة الثامنة ) — لا ريب في استحباب قضاء الرواتب من النوافل في اي وقت كان . وانما الخلاف في انه هل الافضل تعجيل ما فات نهاراً في الليل وكذا ما فات ليلاً في النهار او تأخيره الى الليل فتقضى صلاة الليل في الليل والنهار في النهار ؟ قولان :  
ظاهر الاكثر الاول لعموم قوله عز وجل « وسارعوا الى مغفرة من ربكم » (٢) وقوله تعالى : « وهو الذي جعل الليل والنهار خلفه لمن اراد ان يذكر او اراد شكوراً » (٣) وقد ورد عنهم ( عليهم السلام ) في تفسير هذه الآية ما رواه في التهذيب عن عنبسة العابد (٤) قال : « سألت ابا عبد الله (عليه السلام) عن قول الله عز وجل « وهو الذي جعل الليل والنهار خلفه لمن اراد ان يذكر او اراد شكوراً » (٥) قال قضاء صلاة الليل بالنهار وصلاة النهار بالليل . »

وروى في الفقيه مرسل (٦) قال : « قال الصادق (عليه السلام) كل ما فاتك بالليل

(١) الوسائل الباب ١٨ من صلاة الجماعة (٧) سورة آل عمران ، الآية ١٢٧

(٢) (٣) و(٥) سورة الفرقان ، الآية ٦٣ (٤) و(٦) الوسائل الباب ٥٧ من المواقيت

ج ٦ (الافضل تمجيل قضاء الرواتب او تأخيرها الى الزمان المآل ؟) — ٣٢٣ —

فأفضها بالنهار ، قال الله تعالى : وهو الذي جعل الليل والنهار خلفه لمن اراد ان يذكر  
او اراد شكورا .

وروى الشهيد في الذكرى (١) قال : « روى ابن ابي فرة باسناده عن اسحاق  
ابن عمار قال لقيت ابا عبدالله ( عليه السلام ) بالقادسية عند قدومه على ابي العباس  
فأقبل حتى انتهينا الى طبرناباد (٢) فاذا نحن برجل على ساقية يصلي ذلك ارتفاع النهار فوقف  
عليه ابو عبدالله ( عليه السلام ) وقال يا عبدالله اي شيء تصلي ؟ فقال صلاة الليل فأتيتني  
أفضها بالنهار . فقال يا معتب حط رحلك حتى تنغدى مع الذي يقضي صلاة الليل . فقلت  
جعلت فداك أتروي فيه شيئاً ؟ فقال حدثني ابي عن آبائه قال : قال رسول الله ( صلى الله  
عليه وآله ) ان الله يباهي بالعبد يقضي صلاة الليل بالنهار يقول يا ملائكتي انظروا الى  
عبدى يقضي ما لم افترضه عليه اشهدكم اني قد غفرت له . »

وروى الثقة الجليل علي بن ابراهيم القمي في تفسيره عن ابيه عن صالح بن عقبة  
عن جميل عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (٣) قال : « قال رجل ربما فاتتني صلاة الليل  
الشهر والشهرين والثلاثة فأفضها بالنهار ؟ قال فرة عين لك والله ( ثلاثاً ) ان الله يقول :  
« وهو الذي جعل الليل والنهار خلفه ... الآية » (٤) فهو قضاء صلاة النهار بالليل وقضاء  
صلاة الليل بالنهار وهو من سر آل محمد المسكنون . »

وروى الشيخ في التهذيب في الصحيح عن محمد بن مسلم عن ابي عبدالله ( عليه  
السلام ) (٥) قال : « ان علي بن الحسين ( عليهما السلام ) كان اذا فاتته شيء من الليل  
قضاء بالنهار وان فاتته شيء من اليوم قضاء من الغد او في الجمعة او في الشهر ، وكان اذا  
اجتمعت عليه الاشياء قضاها في شعبان حتى يكمل له عمل السنة كلها كاملة . »

(١) و(٣) و(٥) رواه في الوسائل في الباب ٥٧ من ابواب المواقيت  
(٢) كذا في معجم البلدان ج ٦ ص ٧٩ وفي الوسائل وما وقفنا عليه من نسخ  
الذكرى المطبوعة والخطية ، طرنا باد ، (٤) سورة الفرقان ، الآية ٦٣

— ٣٢٤ — ﴿الافضل تمجيل قضاء الرواتب او تأخيرها الى الزمان المائل ؟﴾ ج ٦

ونقل عن الشيخ المفيد (قدس سره) في الاركان وابن الجنيد ان الافضل قضاء صلاة النهار بالنهار وصلاة الليل بالليل ، واحتج لها في المختلف بصحيفة معاوية بن عمار (١) قال : « قال ابو عبدالله ( عليه السلام ) اقض ما فاتك من صلاة النهار بالنهار وما فاتك من صلاة الليل بالليل » ثم اجاب عنها بمجاوز ارادة الاباحة من الامر لخروجه عن حقيقته وهي الوجوب اجماعاً ، قال وليس استعمالها مجازاً في النذب اولى من استعمالها مجازاً في الاباحة . واعترضه في المدارك بان الواجب عند تعدد الحقيقة المصير الى اقرب المجازات والنذب اقرب الى الحقيقة من الاباحة قطعاً . انتهى . وهو جيد .

اقول : وبديل على ذلك ايضاً صحيفة يزيد بن معاوية المعجلي عن ابي جعفر ( عليه السلام ) (٢) قال : « افضل قضاء صلاة الليل في الساعة التي فاتتك آخر الليل ولا بأس ان تقضيها بالنهار وقبل ان تزول الشمس » .

ورواية اسماعيل الجعفي (٣) قال : « قال ابو جعفر ( عليه السلام ) افضل قضاء النوافل قضاء صلاة الليل بالليل وقضاء صلاة النهار بالنهار » .

وروى في الكافي في الصحيح او الحسن عن معاوية بن عمار (٤) قال : « قال ابو عبدالله ( عليه السلام ) اقض ما فاتك من صلاة النهار بالنهار وما فاتك من صلاة الليل بالليل . قلت اقضي وتربن في ليلة ؟ قال نعم اقض وتراً ابدأ » والى هذا القول مال السيد السند في المدارك .

اقول : لا يخفى ظهور تعارض الاخبار المذكورة إلا ان الاخبار السابقة متأيدة بظاهر القرآن العزيز كما عرفت ، وبعض متأخرى المتأخرين من المحدثين حمل هذه الروايات المتأخرة على التقية ولا يحضرني الآن مذهب العامة فان ثبت كون مذهبهم ما دلت عليه الاخبار المذكورة تعين العمل بالاخبار الاولى وحمل الاخبار الاخيرة على التقية وإلا فالسألة محل اشكال .

واما ما رواه الشيخ في الموثق عن عمار عن ابي عبدالله (عليه السلام) - (١) قال: « سألته عن الرجل ينام عن الفجر حتى تطلع الشمس وهو في سفر كيف يصنع أيجوز له ان يقضي بالنهار؟ قال لا يقضي صلاة نافلة ولا فريضة بالنهار ولا يجوز له ولا يثبت له ولكن يؤخرها فيقضيه بالليل » - فقد اجاب عنه الشيخ (قدم سره) بان هذا خبر شاذ لا تعارض به الاخبار المطابقة اظهر القرآن . وظاهر الحديث الشيخ محمد بن الحسن الحر العاملي في الوسائل العمل به وتخصيصه بالسفر ، قال ويمكن حمله على مرجوحية القضاء نهاراً لكثرة الشواغل لبلال وقلة التوجه والاقبال او على الصلاة على الراحة . ولا يخفى ما فيه . والحق انه لو كان الراوي غير عمار لحصل منه الاستغراب ولكنه من عمار للتكرار منه نقل الغرائب غير غريب . والله العالم .

(المسألة التاسعة) — لا خلاف بين الاصحاب (رضوان الله عليهم) في استحباب

المبادرة بالصلاة في اول وقتها لما استفاض من الاخبار الدالة على افضلية اول الوقت :

ومنها - ما رواه في الكافي في الصحيح عن معاوية بن عمار او ابن وهب (٢)

قال : « قال ابو عبدالله (عليه السلام) لكل صلاة وقتان واول الوقت افضلها » .

وما رواه الشيخ في التهذيب في الصحيح عن محمد بن مسلم (٣) قال : « سمعت

ابا عبدالله (عليه السلام) يقول اذا دخل وقت الصلاة فتحت ابواب السماء لصعود

الاعمال فما احب ان يصعد عمل اول من عملي ولا يكتب في الصحيفة احد اول مني » .

وروى في الفقيه مرسل (٤) قال : « قال رسول الله (صلى الله عليه وآله)

اذا زالت الشمس فتحت ابواب السماء وابواب الجنان واستجيب الدعاء فطوبى لمن رفع

له عند ذلك عمل صالح » .

وروى في الكافي في الصحيح عن زرارة (٥) قال : « قال ابو جعفر (عليه

(١) الوسائل الباب ٥٧ من المواقيت (٢) و(٣) و(٥) الوسائل الباب ٣ من المواقيت

(٤) رواه في الوسائل في الباب ١٢ من المواقيت

## — ٣٢٦ — ﴿ المواضع المستثناة من استحباب المبادرة بالصلاة ﴾ ج ٩

السلام) اعلم ان اول الوقت ابدا افضل فمجل الخير ما استطعت ، واحب الاعمال الى الله تعالى ما داوم العبد عليه وان قل .

وعن زرارة في الصحيح (١) قال : « قلت لابي جعفر (عليه السلام) اصلحك الله وقت كل صلاة اول الوقت افضل او وسطه او آخره ؟ فقال اوله ان رسول الله (صلى الله عليه وآله) قال ان الله تعالى يحب من الخير ما يعجل » الى غير ذلك من الاخبار الكثيرة . وبالجمله فان الحكم مما وقع الاتفاق عليه نصاً وفتوى .

إلا انه قد استثنى منه مواضع : ( الاول ) تأخير المغرب والعشاء لفيف من عرفات الى ان يأتي الزدلفة وان مضى ربيع الليل ، ويدل على ذلك جملة من الاخبار قد تقدم بعضها وبأقي بعضها في كتاب الحج ان شاء الله تعالى ، ومنها صحيحة محمد بن مسلم عن احدهما (عليهما السلام) (٢) قال : « لا تصل المغرب حتى تأتي جمعاً وان ذهب ثلث الليل » .

( الثاني ) — صلاة العشاء فانه يستحب تأخيرها الى ان يذهب الشفق للغربي وقد تقدم ما يدل عليه .

( الثالث ) — المتفل يؤخر الظهرين الى بعد النافلة او الذراع والذراعين على الخلاف المتقدم ، وقد تقدم من الاخبار ما يدل عليه . وقيل في العصر تأخيرها الى مضي الثلث ايضاً بناء على ما تقدم من ان فضيلتها بعد الثلث الاول . وقد تقدم ما فيه .

( الرابع ) — المستحاضة تؤخر الظهر والمغرب الى آخر وقت فضيلتها لتجمع بينهما وبين العصر والعشاء ، وقد مر ما يدل عليه في فصل الاستحاضة .

( الخامس ) تأخير صلاة المغرب الى ذهاب الحرة الشرقية بناء على القول بدخول وقتها باستتار القرص عن عين الناظر جمعاً بين اخبار المسألة . وقد عرفت ما فيه في ما قدمناه من تحقيق المسألة المذكورة .

(١) الوسائل الباب ٣ من المواقيت (٢) الوسائل الباب ٥ من الوقوف بالمشعر



(السادس) — المشتغل بقضاء الفرائض الفتنمة يستحب له تأخير الاداء الى آخر الوقت على المشهور بين التأخرين . وسيأتي تحقيق المسألة ان شاء الله تعالى في المقصد الآتي ويان ان ذلك على جهة الوجوب كما هو المشهور بين المتقدمين للاستعجاب (السابع) — تأخير صلاة الصبح اذا طلع الفجر عليه وقد صلى اربعا من صلاة الليل حتى يكمل صلاة الليل . وعندى في هذا الموضوع في هذا المقام نظر لان الظاهر من الاخبار كما قدمنا يان ان ذلك انما هو على جهة الرخصة لا انه الافضل كما هو المراد في المقام . ولا لعد ايضا من صلى ركعة من نوافل الزوال قبل دخول وقت الفريضة المحدود بالقدمين ثم دخل عليه الوقت فانه يزاحم بها الفريضة رخصة كما تقدم مع انهم لم يعدوه في هذا المقام .

(الثامن) — تأخير الصائم المغرب اذا نازعته نفسه للافطار او كنز ثمة من ينتظره للافطار . وسيأتي الكلام فيه في كتاب الصوم ان شاء الله تعالى وذكر الاخبار الواردة في المسألة .

(التاسع) — الظان دخول الوقت حيث لا طريق له الى العلم فان الافضل له التأخير حتى يتحقق الوقت ويحصل العلم به ، ويدل عليه ما تقدم من موثقة عبدالله بن بكير عن ابيه عن ابي عبدالله (عليه السلام) (١) قال : « قلت له اني صليت الظهر في يوم غيم فأنجلت فوجدتني صليت حين زال النهار ؟ قال فقال لا تعد ولا تعد » فان نبيه عن العود مع نبيه عن الاعادة انما هو لما قلناه وان كانت صلاته صحيحة . واما الاستدلال لذلك بصحيفة علي بن جعفر عن اخيه موسى (عليه السلام) (٢) « وقد سأله عن من صلى الصبح مع ظن طلوع الفجر قال لا يجزئه حتى يعلم انه طلع » فهو بمنزل عما نحن فيه . (العاشر) — المدافع للخبيثين قلن الافضل التأخير حتى يخرجهما لصحيفة

هشام بن الحكم عن أبي عبد الله ( عليه السلام ) (١) قال : « لا صلاة لحاقن ولا لحاقب وهو بمنزلة من هو في ثيابه » والحاقن بالنون حابس البول والحاقب بالباء حابس الغائط ورواية الحضرمي عن أبيه عن أبي عبد الله ( عليه السلام ) (٢) قال : « ان رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) قال لا تصل وانت نجد شيئاً من الاخبثين » .

( الحادي عشر ) — تأخير صلاة الليل الى الثلث الاخير من الليل . وقد تقدم من الاخبار ما يدل على ذلك في المسألة المذكورة .

( الثاني عشر ) — تأخير ركعتي الفجر الى طلوع الفجر الاول . وقد تقدم ايضاً ما يدل عليه وكذلك الوتر .

( الثالث عشر ) — تأخير مربد الاحرام الفريضة الحاضرة حتى يصلي نافلة الاحرام ، هكذا ذكره وهو مبني عندهم على الجمع في وقت الفريضة بين الفريضة وسنة الاحرام ، والمستفاد من الاخبار كما سيأتي تحقيقه ان شاء الله تعالى في كتاب الحج ان الاحرام اما دبر الفريضة ان اتفق ذلك في وقت الفريضة وإلا بعد سنة الاحرام ان لم يتفق ذلك واما الجمع بين الفريضة وسنة الاحرام كما ذكره فلا وجود له في النصوص ، وحينئذ فلا وجه لمد هذا الموضع في جملة هذه الافراد .

( الرابع عشر ) — تأخير من فرضه التيمم الصلاة الى آخر الوقت . اقول : وهو على اطلاقه غير متجه وأما يتجه على القول بجواز التيمم مع السعة كما دلت عليه جملة من الاخبار ويجعل التأخير افضل جمعاً بينها وبين ما دل على وجوب التأخير من الاخبار ايضاً ، فيكون المستند فيه هو الجمع بين اخبار المسألة بناء على القول بذلك .

( الخامس عشر ) — تأخير السلس والمبطون الظهر والمغرب للجمع ايضاً كما تقدم في المستحاضة . وقد تقدم ما يدل عليه في المسائل الملحقة بالوضوء من كتاب الطهارة .

( السادس عشر ) — تأخير اصحاب الاعذار كفاقد السائر مثلاً او الطاهر

## ج ٦ (المواضع المستثناة من استحباب المبادرة بالصلاة) — ٣٢٩ —

منه أو فاقد الطهورين أو فاقد القبلة أو نحو ذلك فإنه يستحب لهم التأخير عند جمهره الأصحاب . وتقل في المختلف عن السيد المرتضى وسائر وجوب تأخير الصلاة إلى آخر الوقت ، قال وهو اختيار ابن الجنيدي ، ثم نقل عن الشيخ القموني بالجواز في أول الوقت إلا للمتيتم . قال وهو الأقوى عندي ، ثم استدلل على ذلك بأنه مخطوب بالصلاة عند أول الوقت فكان مجزئاً لأنه امتثل ، ثم نقل عن القائلين بالوجوب أنهم احتجوا بإمكان زوال الأعذار . قال والجواب أنه معارض باستحباب المبادرة والمحافظة على أداء العبادة لا يمكن فواتها بالموت وغيره . انتهى . أقول : حيث كانت المسألة غير منصوعة لا خصوصاً ولا عموماً فلحكم هنا باستحباب التأخير محل إشكال لأنه ليس إلا لما ذكره من رجاء زوال العذر وهو معارض بما ذكره العلامة (قدس سره) من المحافظة على أداء العبادة ، لا يمكن تطرق الفوات إليها بموت ونحوه .

(السابع عشر) — قضاء صلاة الليل في صورة جواز التقديم كما ذكره بعض الأصحاب ، والظاهر أنه لا وجه لهذا الفرد في جملة هذه الأفراد لأن مبنى الكلام على استحباب تأخير الصلاة عن أول وقتها الموظف لها شرعاً وقضاء صلاة الليل هنا إنما كان أفضل بالنسبة إلى تقديمها على الانتصاف لا بالنسبة إلى وقتها المعين لها فلا يكون مما نحن فيه في شيء وهو ظاهر . وأما ما يفهم من كلام شيخنا الشهيد الثاني (قدس سره) في شرح التعلية حيث أن المصنف عند هذا الفرد في هذا المقام — من التعليل بأن أول وقت صلاة الليل مع هذه الأعذار هو أول الليل والفاضي يؤخرها عنه في الجملة وإن كان يفعلها في خارج الوقت — فلا يخلو من تكافؤ وعمل فإن غاية ما تدل عليه تلك الأخبار — كما تقدم تحقيقه — هو الرخصة في التقديم لمن يحصل له المنذر عن الاتيان بها في وقتها الموظف ودلت على أن قضاءها أفضل من تقديمها بمعنى أن كلا الأمرين جائز وإن كان القضاء أفضل ، وهذا لا يدل على كون أول الليل وقتاً لها في هذه الصورة كما لا يخفى .

(الثامن عشر) — تأخير الوتيرة ليكون الحتم بها إلا في نافلة شهر رمضان على

قول، كنا عده جملة من الاصحاب في الباب . اقول : لعل الوجه في عد هذا الموضع في جملة هذه الافراد هو ان ظاهر الاخبار ان وقت الوتيرة بعد صلاة العشاء كما تقدم في الاخبار للتقدمة في المقدمة الثانية ، مع انه قد ورد ما يدل على استحباب تأخيرها والختم بها كما تقدم ايضا في صحيحة زرارة او حسنة (١) من قوله ( عليه السلام ) « وليكن آخر صلاتك وتر ليلتك » وقد قلنا ان المراد بالوتر هنا الوتيرة وان كان ظاهر كلام اصحابنا قد اضطرب فيه باعتبار حمله على الوتر الذي بعد صلاة الليل وهو غلط كما تقدم التنبيه عليه ، ولو حل على ذلك للزم خلو هذا الحكم هنا من الدليل اذ لا رواية تدل على التأخير والختم بالوتيرة سوى الرواية المذكورة . ثم ان ما ذكر من استثناء نافلة شهر رمضان وهي الاثنا عشرة والاثنتان والعشرون بمعنى ان الوتيرة لا تؤخر عنها قد نقله في شرح النغلية عن سائر في رسالته ، قال وبذلك وردت رواية محمد بن سليمان عن الرضا ( عليه السلام ) (٢) وذكر في شرح النغلية ان هذه الزيادة كانت في نسخة الاصل بخط للمصنف ثم كسها وبقي رسمها ، قال وهي موجودة في كثير من النسخ ثم قال وانما حذفها لان المشهور بين الاصحاب كما نقله المصنف في الذكرى ان الوتيرة مؤخرة عن تلك الوظيفة ايضا لتكون خاتمة النوافل . وفي الذكرى الظاهر جواز الامرين . انتهى .

( التاسع عشر ) — تأخير المربية ذات الثوب الواحد الظهرين الى آخر الوقت لتفصل ثوبها وتصل اربع صلوات في ثوب طاهر او نجاسة خفيفة . وانت خير بان الرواية الواردة في المسألة مطلقة في غسل الثوب وهذا التقييد انما وقع في كلامهم كما تقدم تحقيقه ، واثبات الحكم بذلك لا يخلو من الاشكال .

( العشرون ) — تأخير المسافر الذي دخل عليه الوقت في السفر الصلاة الى ان يدخل فيتم ، ويدل عليه صحيحة محمد بن مسلم عن احدهما ( طليها السلام ) (٣) « في (١) الوسائل الباب ٢٢ من الصلوات المندوبة ( ٢ ) الوسائل الباب ٧ من نافلة شهر رمضان (٣) المروية في الوسائل في الباب ٢١ من صلاة المسافر

الرجل يقدم من التيمية فيدخل عليه وقت الصلاة ؟ فقال ان كان لا يخاف ان يخرج الوقت قبل ان يدخل فليدخل ولتيم وان كان يخاف ان يخرج الوقت قبل ان يدخل فليصل وليقصر ، وفي المسألة بحث يأتي تحقيقه ان شاء الله تعالى في موضعه .

(الحادي والعشرون) — انتظار الامام او المأموم او كثرة الجماعة . اقول : اما انتظار الامام فقد تقدم في بعض الاخبار ما يشير اليه ، واما انتظار المأموم او كثرة الجماعة فلم اقف في الاخبار على ما يدل عليه بل ربما دل بعضها على عدمه بالنسبة الى كثرة الجماعة كما تقدم (١) في حديث الرضا (عليه السلام) وتلقيه لبعض الطالبين وان كان الشيخ (قدس سره) قد صرح بجواز ذلك في جوابه عن حديث نوم النبي (صلى الله عليه وآله) عن صلاة الصبح وتقدمه ركعتي نافلة الفجر على الفريضة (٢) انه لا انتظار الجماعة ، إلا انه بمجرد لا يصلح مستنداً .

(الثاني والعشرون) — ما اذا كان التأخير مشتملاً على الاتيان بالصلاة على وجهها من التوجه والاقبال وفراغ البال ، وقد تقدم (٣) في روايات عمر بن يزيد الثلاث ما يدل عليه ، ففي بعضها عن ابي عبدالله (عليه السلام) في الغرب « اذا كان ارفق بك وامكن لك في صلاتك وكنت في حوائجك فلك ان تؤخرها الى ربيع الليل » وقد ينسأ سابقاً ان هذا من جملة الاعذار المجوزة للتأخير الى الوقت الثاني .

(الثالث والعشرون) — التأخير لقضاء حاجة مؤمن ، واليه يشير بعض الاخبار الواردة في قطع طواف الفريضة (٤) إلا انه لا يخلو من اشكال لكون الطواف غير محدود بوقت .

(الرابع والعشرون) — تأخير صلاة الظهر في الحر لمن يصلي في المسجد وهو المعبر عنه بالایراد ، لما رواه الصدوق في الصحيح عن معاوية بن وهب عن ابي عبدالله

(٣) ص ١٧٩

(٢) ص ٢٧٠

(١) ص ٢٤٢

(٤) رواه في الوسائل في الباب ٤٣ من الطواف

( عليه السلام ) (١) قال : « كان المؤمن يأتي النبي (صلى الله عليه وآله) في الحر في صلاة الظهر فيقول له رسول الله (صلى الله عليه وآله) ابرد ابرد » واقل مراتب الامر الاستجاب وروى الثقة الجليل محمد بن عمر بن عبد العزيز الكشي في كتاب الرجال والشيخ في الاختيار عن ابن بكير (٢) قال : « دخل زرارة على ابي عبد الله (عليه السلام) فقال انكم قلتم لنا في الظهر والعصر على ذراع وذراعين ثم قلتم ابردوا بها في الصيف فكيف الابراد بها ؟ وفتح الواحه ليكتب ما يقول فلم يجبه ابو عبد الله ( عليه السلام ) بشي فاطبق الواحه وقال انما علينا ان نسألهم وانهم اعلم بما عليكم وخرج ودخل ابو بصير على ابي عبد الله ( عليه السلام ) فقال ان زرارة سألني عن شي فلم اجبه وقد ضقت من ذلك فاذهب انت رسولي اليه فقل صل الظهر في الصيف اذا كان ظلك مثلك والعصر اذا كان مثلك . وكان زرارة هكذا يصلي في الصيف ولم اسمع احداً من اصحابنا يفعل ذلك غيره وغير ابن بكير » .

وروى الشيخ في التهذيب في الموثق عن عبد الله بن بكير عن زرارة (٣) قال : « سألت ابا عبد الله ( عليه السلام ) عن وقت صلاة الظهر في القيظ فلم يجبني فلما ان كان بعد ذلك قال لعمر بن عمرو بن سعيد بن هلال ان زرارة سألني عن وقت الظهر في القيظ فلم اجبره فخرجت من ذلك فاقرأه مني السلام وقل له اذا كان ظلك مثلك فصل الظهر واذا كان ظلك مثلك فصل العصر » .

وهذان الخبران قد اشتملا على الابراد في صلاتي الظهر والعصر والاصحاب خصوا الحكم بالظهر كما هو مورد الصحيحة المتقدمة ، وقيلوا ذلك ايضاً بقيود : منها - كون الصلاة في جماعة وكونها في المسجد وفي البلاد الحارة وفي شدة الحر ، والاصل في هذه القيود ما قاله الشيخ ( قدس سره ) في المبسوط حيث قال : اذا كان الحر شديداً في بلاد حارة وارادوا ان يصلوا جماعة في مسجد جازان يبردوا بصلاة الظهر

قليلا ولا يؤخروا الى آخر الوقت . انتهى . والنصوص كما ترى خالية من هذه التقيود إلا ان قرائن الحال في الخبر الاول تشير الى بعض ما ذكره . ولما الخبران الاخيران فيها بالدلالة على العدم اشبه كما لا يخفى .

وقال العلامة في المنتهى لا نعلم خلافا بين اهل العلم في استحباب تعجيل الظهر في غير الحر ، قالت عائشة « ما رأيت احداً اشد تعجيلا للظهر من رسول الله صلى الله عليه وآله » (١) . ولما في الحر فيستحب الابراد بها ان كانت البلاد حارة وصليت في المسجد جماعة وبه قل الشافعي ، ثم نقل روايتي الخاصة والعامة ثم قال : ولانه موضع ضرورة فاستحب التأخير لزوالها ، اما لو لم يكن الحر شديداً او كانت البلاد باردة او صلى في بيته فالمستحب فيه التعجيل وهو مذهب الشافعي خلافاً لأصحاب الرأي واحد (٢) . انتهى .

وقال في الروض بعد نقل اعتبار المسجد وكون البلاد حارة عن الشيخ : والظاهر عدم اعتبارها اخذاً بالعموم .

وروى الصدوق في كتاب الملل (٣) بسنده عن سعيد بن المسيب عن ابي هريرة قال : « قال رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) اذا اشتد الحر فايدوا بالصلاة فان الحر من فيح جهنم واشتكت النار الى ربها فاذن لها في نفسين نفس في الشتاء ونفس في الصيف ، وشدة ما تجدون من الحر من فيحها وما تجدون من البرد من زمهريرها » . قال الصدوق في الكتاب المذكور بعد نقل هذا الخبر : قوله « فايدوا بالصلاة » اي عجلوا بها وهو مأخوذ من البريد ، وتصديق ذلك ما روى (٤) « انه ما من صلاة يحضر وقتها الا نادى ملك قوموا الى نيرانكم التي اوقدتموها على ظهوركم فاطفئوها »

(١) (٢) المغني ج ١ ص ٣٨٩

(٣) ص ٩٣ وفي الوسائل في الباب ٨ من المواقيت

(٤) رواه في الوسائل في الباب ٢ من المواقيت

بصلاتكم » وقال في الفقيه بعد ذكر صحيحة معاوية بن وهب : قال مصنف هذا الكتاب يعني عجل عجل واخذ ذلك من البريد . وفي بعض نسخ الكتاب من التبريد .  
اقول : في القاموس « أبرد : دخل في آخر النهار ، وابرده : جاء به بارداً ، والابردان : الغداة والعشي » وقال في النهاية الاثرية : في الحديث « ابردوا بالظهر » قال ابراد انكسار الوهج والحرق وهو من الابراد : الدخول في البرد ، وقيل معناه صلوا في اول وقتها من برد النهار وهو اوله . وفي المغرب الباء لاتعدية والمعنى ادخلوا صلاة الظهر في البرد اي صلوا اذا سكنت شدة الحر . انتهى .

وانت خير بان ما ذكره الصدوق ( قدس سره ) لا ينطبق على شيء من هذه المعاني ، وقد قيل في توجيه كلامه ان مراده انه ( صلى الله عليه وآله ) امر بتعجيل الاذان والاسراع فيه كفعل البريد في مشيه اما ليتخاص الناس من شدة الحر سريعاً ويفرغوا من صلاتهم حينئذ واما لتعجيل راحة القلب وقرة العين كما كان النبي ( صلى الله عليه وآله ) يقول « ارحنا يا بلال » (١) وكان يقول : « قرة عيني في الصلاة » (٢) ولا يخفى ما فيه من التكلف . وظني ان ما فهمه اكثر الاصحاب من الحل على التأخير لشدة الحر توسعة في التكليف ودفعاً للمحرج اقرب مما ذكره ويصير هذا من قبيل الرخص الواردة في الشريعة في غير موضع كما اتفقوا عليه في استثناء جملة من المواضع التي قدمناها ولعل الحامل للصدوق ( قدس سره ) في ارتكاب هذا التأويل البعيد وكذا من مال الى كلامه ووجهه بما قدمناه هو شهرة هذا الحكم عند العامة ، ولهذا ان بعض الاصحاب نقل عن الصدوق حل صحيحة معاوية على التقية . وفيه ان كلام العامة ايضاً يختلف في ذلك ، قال محبي السنة في شرح السنة (٣) بعد نقل خبر ابي هريرة المتقدم نقل الصدوق له في العلل : اختلف اهل العلم في تأخير صلاة الظهر في شدة الحر فذهب ابن المبارك واحمد واسحاق

(١) نهاية ابن الاثير في مادة ( روح ) وتيسير الوصول ج ٢ ص ٢٩٧

(٢) كنز العمال ج ٤ ص ٦٣ (٣) البحار ج ١٨ الصلاة ص ٥٧



الى تأخيرها والابراد بها في الصيف وهو الاشبه بالاتباع . وقال الشافعي تعجيلها اول  
إلا ان يكون امام مسجد ينتابه الناس من بعد قائه يورد بها في الصيف ، فاما من صلى  
وحده او جماعة في مسجد بفناء بيته لا يحضره إلا من يحضره فانه يعجلها لانه لا مشقة  
عليهم في تعجيلها . انتهى . ويمكن ان يكون نظرهم الى استفاضة الاخبار بافضلية الصلاة  
في اول الوقت ولعله الاظهر . وفيه انهم قد استثنوا من ذلك جملة هذه المواضع التي  
قدمناها ولم يختلفوا في ذلك فما بالهم اختلفوا في هذا الموضع بخصوصه ؟ على ان اخباره  
صریحة ظاهرة في ذلك ولا معارض لها في الين سوى ما عرفت مما ارتكبوا تخصيصه  
بجملة المواضع المتقدمة ، مع ان جملة من تلك المواضع كما عرفت خال من الدليل كما بينها عليه  
بقي الكلام في ان الاصحاب انما صرحوا بامتنع الابراد بصلاة الظهر خاصة  
بالشروط التي ذكروها ، والظاهر كما قدمنا من خبري زرارة هو الابراد في الظهر والعصر  
وهو مشكل اذ الخروج عن مقتضى الاخبار المستفيضة بمثل هذين الخبرين سيما مع عدم  
ذهاب احد اليه لا يخلو من بعد ، بل ربما يكاد يشم من خبري زرارة رائحة التقية  
لانهم ( عليهم السلام ) كثيراً ما يخصونه باحكام ينفرد بها عن الشيعة اتقاء عليه مثل  
خبر الا هلال بالحج (١) وخبر النوافل (٢) وإلا فاختصاص زرارة بالملازمة على ذلك وابن  
بكير دون جملة الشيعة الموجودين يومئذ كما صرح به حديث السكشي لا وجه له ظاهراً  
إلا ما قلناه . ولعل في سكوته ( عليه السلام ) عن جوابه والارسال اليه بطناً بذلك  
ما يشير الى ما قلناه . واحتمل بعض الفضلاء في خبري زرارة حملها على ان يكون ظل  
الزوال فيه حال الصيف خمسة اقدم مثلاً فاذا صار مع الزيادة الحاصلة بعد الزوال مساوياً  
للشخص يكون قد زاد قدمين فيوافق الاخبار الاخر . وهو مع بعده لا يستقيم في العصر  
وكيف كان فالاحتياط في المحافظة على اول الوقت على اي نحو كان إلا مع مشقة  
تلزم من ذلك . والله العالم .

(المقصد الرابع) — في وقت القضاء ، الظاهر انه لا خلاف ولا اشكال في ان وقت القضاء للصلاة الفائتة هو وقت ذكرها ما لم تنضيق الحاضرة ، قال في الذكرى وقت القضاء للفائتة الواجبة ذكرها ما لم تنضيق الحاضرة لقوله تعالى : «واقم الصلاة لذكرى» (١) اي لذكر صلاتي ، قال كثير من المفسرين انها في الفائتة لقوله (صلى الله عليه وآله) (٢) « من نام عن صلاة او نسيها فليقضها اذا ذكرها ان الله يقول واقم الصلاة لذكرى » وروى زرارة عن ابي جعفر (عليه السلام) « اذا فاتتك صلاة ... » ثم نقل الرواية كما ستأتي وقال : وفيه دلالات ثلاث : التوقيت بالذكر ووجوب القضاء وتقديمه على الحاضرة مع السعة ، ثم نقل رواية عن النبي (صلى الله عليه وآله) (٣) قال : « من نام عن صلاة او نسيها فليصلها اذا ذكرها فان ذلك وقتها » ثم قال : وفيه دلالتان احدهما توقيت قضاء الفائتة بالذكر والثاني وجوب القضاء مع الفوات ، ووجوبه في حق المعذور يستلزم اوليته في حق غيره ، ثم نقل رواية زرارة الآتية المشتملة على انه يصلها اذا ذكرها في اي ساعة ذكرها ، ثم قال وتقريره كالسالف . وبالجملة فان ظهور كون الذكر هو وقت القضاء من الآية والاخبار مما لا ينتج منه الانكار وانما الخلاف في وجوب الفورية وعدمه .

وتحقيق القول في المسألة كما هو حقه يقع في مواضع : (الاول) في ذكر الاقوال في المسألة فنقول قد اختلف كلام الاصحاب (رضوان الله عليهم) في ذلك فالمتقدمون منهم على قولين : القول بالفورية وهو مذهب الاكثر إلا انهم بين مصرح بطلان الحاضرة لو قدمها مع سعة الوقت وبين مطلق ، والقول بالمواسعة وهو مذهب الصدوقين وظاهر النقل عنهما استحباب تقديم الحاضرة في السعة ، والمتأخرون منهم على اقوال ثلاثة : فالشهور بينهم هو ما ذهب اليه الصدوقان من المواسعة إلا انهم يستحبون تقديم

(١) سورة طه ، الآية ١٤

(٢) سنن البيهقي ج ٢ ص ٢١٨ وفي الوسائل الباب ٦١ من المواقيت

الفائنة ، وقيل بالفرق بين الفائنة الواحدة والمتعددة فيجب التقديم مع الاتحاد دون التعدد وهو مذهب المحقق ومال اليه في المدارك ، وقيل بالفرق بين يوم الفوات وغيره فيجب تقديم الفائنة اذا ذكرها في يوم الفوات ما لم يتضيق وقت الحاضرة متحصة كانت او متعددة ويجب تقديم سابقها على لاحقها وان لم يذكرها حتى يمضي ذلك اليوم جائز له فعل الحاضرة في اول وقتها ثم يشتغل بالقضاء سواء اتحدت الفائنة او تعددت ويجب الابتداء بسابقها على لاحقها والاولى تقديم الفائنة الى ان تتضيق الحاضرة ، ذهب اليه العلامة في المختلف .

ولا بأس بذكر جملة من عبارات الاصحاب في المقام وان طال به زمام الكلام ، قل في المبسوط : اعلم ان من عليه قضاء وادى فريضة الوقت في اوله فانه لا يجزئه . وقال الشيخ المفيد ( قدس سره ) من فاتته صلاة الخروج وقتها صلاحها كما فاتته ولم يؤخر ذلك إلا ان يمنعه تضيق وقت فرض حاضر . وقال السيد المرتضى ( رضي الله عنه ) في الجمل كل صلاة فاتت وجب قضاؤها في حال الذكر لها من سائر الاوقات إلا ان يكون في آخر وقت فريضة حاضرة ويخاف فيه من التشاغل بالفائنة فوات الحاضرة فيجب حينئذ الابتداء بالحاضرة والتعقيب بالماضية . واوجب في المسائل الرسية الاعادة لو صلى الحاضرة في اول وقتها او قبل اضيق وقتها ومنع فيها من الاشتغال بغير القضاء في الوقت المتسع ومنع من التكسب بالمباح وكل ما يزيد على ما يمسك به الرمي ومن النوم إلا بقدر الضرورة التي لا يمكن الصبر عنها ، وتبعه ابن ادريس في ذلك فصرح في السرائر بنحوه . وقال ابن ابي عقيل من نسي صلاة فرض صلاحها اي وقت ذكرها الا ان يكون في وقت صلاة حاضرة يخاف ان بدأ بالفائنة فاتته الحاضرة فانه يبدأ بالحاضرة لئلا يكونا جميعاً قضاء . وقال ابن الجنيد وقت الذكر لما فات من الفروض وقت القضاء ما لم يكن آخر فريضة يخشى ان ابتداء بالقضاء فاتته الصلاة التي هو في وقتها فان لم يكن يخشى ذلك بدأ بالفائنة وعقب بالحاضرة وقتها . وقال ابن البراج لو صلى الحاضرة والوقت متسع وهو عالم

بذلك لم تنعقد وعليه ان يقضي الفائتة ثم يأتي بالحاضرة . وقال ابو الصلاح وقت الفائتة حين الذكر إلا ان يكون آخر وقت فريضة حاضرة يخاف بفعل الفائتة فوتها فيلزم المكلف الابتداء بالحاضرة ويقضي الفائت ، وما عدا ذلك من سائر الاوقات فهو وقت الفائت ولا يجوز التعبد فيه بغير القضاء من فرض حاضر ولا نفل . وقال سلال كل صلاة قاتت بعمد او تقريط يجب فيها القضاء على الفور وان فات سهواً وجب القضاء وقت الذكر . وقال ابراهيم بن بابويه اذا قاتتك صلاة فصلها اذا ذكرت فان ذكرتها وانت في وقت فريضة اخرى فصل التي انت في وقتها ثم صل الصلاة الفائتة ، قال وان تمت عن الغداة حتى طلعت الشمس فصل الركعتين ثم صل الغداة ، قاله في المقنع والفقير . وقال ابراهيم ان قاتتك فريضة فصلها اذا ذكرت فان ذكرتها وانت في وقت فريضة اخرى فصل التي انت في وقتها ثم صل الصلاة الفائتة . هذه جملة من اقوال المتقدمين واما المتأخرون فقد عرفت ان المشهور عندهم هو القول بالمواسعة مع استحباب تقديم الفائتة الى ان تنضيق الحاضرة ، قال في المختلف وهو مذهب والدي واكثر من عاصرناه من المشايخ . ( الثاني ) — في ذكر اخبار المسألة من الطرفين وما استدلوا به سواها في البين ، فقول قد اختلفت الاخبار الواردة في المقام وبه اختلف كلام علمائنا الاعلام ، والظاهر عندي هو القول المشهور بين المتقدمين ، وها انا اذكر الاخبار الدالة عليه موضعاً لوجه دلالتها ثم اردفها بالاخبار التي استند اليها القائلون بالمواسعة وغيرها من الادلة التي ذكروها وابين ما فيها مما يمنع من صحة الاعتماد عليها والاستناد اليها :

فأقول — وبالله سبحانه الثقة لادراك المأمول ونيل المسؤول — مما يدل على ما اخترناه قوله عز وجل « واقم الصلاة لذكركى » (١) المفسر — في الاخبار عن اهل البيت ( عليهم السلام ) الذي نزل ذلك القرآن فيه فهم اعرف الناس بباطنه وخافيه — بقضاء الفائتة ساعة ذكرها كما استقف عليه .

وبما يدل على ذلك الاخبار المستفيضة ، ومنه - ما رواه في السكافي في الصحيح  
 او الحسن بابراهيم بن هاشم عن زرارة عن ابي جعفر ( عليه السلام ) (١) قال :  
 « اذا نسيت صلاة او صليتها بغير وضوء وكان عليك قضاء صلوات فابدأ بالاولهن  
 فاذن لها واقم ثم صلها ثم صل ما بعدها باقامة اقامة لكل صلاة » قال وقل ابو جعفر  
 ( عليه السلام ) « ان كنت قد صليت الظهر وقد فاتتك الغداة فذكرتها فصل الغداة  
 اي ساعة ذكرتها ولو بعد العصر ، ومتى ما ذكرت صلاة فاتتك صليتها . وقال ابن  
 نسيب الظهر حتى صليت العصر فذكرتها وانت في الصلاة او بعد فرائك فانوها الاولى  
 ثم صل العصر فانما هي اربع مكن اربع ، فان ذكرت انك لم تصل الاولى وانت في  
 صلاة العصر وقد صليت منها ركعتين فانوها الاولى فصل الركعتين الباقيتين وقم فصل  
 العصر ، وان كنت ذكرت انك لم تصل العصر حتى دخل وقت المغرب ولم تخف فوتها  
 فصل العصر ثم صل المغرب وان كنت قد صليت المغرب فقم فصل العصر ، وان كنت قد  
 صليت من المغرب ركعتين ثم ذكرت العصر فانوها العصر ثم قم قائما بركعتين ثم سلم ثم  
 صل المغرب ، وان كنت قد صليت العشاء الآخرة ونسيت المغرب فقم فصل المغرب ،  
 وان كنت ذكرت صلاة وقد صليت من العشاء الآخرة ركعتين او قمت في الثالثة فانوها  
 المغرب ثم سلم ثم قم فصل العشاء الآخرة ، وان كنت قد نسيت العشاء الآخرة حتى صليت  
 الفجر فصل العشاء الآخرة ، وان كنت ذكرت صلاة وانت في الركعة الاولى او في الثانية من الغداة  
 فانوها العشاء ثم قم فصل الغداة واذن واقم ، وان كانت المغرب والعشاء قد فاتتكم جميعاً  
 فابدأ بها قبل ان تصلي الغداة ابدأ بالمغرب ثم العشاء فان خشيت ان تفوتك الغداة ان  
 بدأت بها فابدأ بالمغرب ثم بالغداة ثم صل العشاء ، وان خشيت ان تفوتك الغداة ان بدأت  
 بالمغرب فصل الغداة ثم صل المغرب والعشاء ابدأ بالاولاهما لانها جميعاً قضاء ايها ذكرت فلا  
 تصلها الا بعد شعاع الشمس . قال : قلت لم ذاك ؟ قال لانك لست تخاف فوتها .

اقول : لو لم يكن في الباب إلا هذا الخبر لكفى به دليلاً فيه من التكرار للوجوب للتأكيد في الحكم المذكور الموجب لظهوره غاية الظهور ، ولهذا قال الشيخ في الخلاف بعد نقله : جاء هذا الخبر مفسراً للمذهب كله .

ومنها - صحيحة زرارة عن أبي جعفر ( عليه السلام ) المتقدمة في المسألة الثالثة من سابق هذا المقصد (١) حيث قال فيها : « من نسي شيئاً من الصلوات فليصلها اذا ذكرها فان الله عز وجل يقول : واقم الصلاة لذكركى » (٢) .

ومارواه الشيخان في الكافي والتهديب عن زرارة عن أبي جعفر ( عليه السلام ) (٣) قال : « اذا فاتتك صلاة فذكرتها في وقت اخرى فان كنت تعلم انك اذا صليت التي فاتتك كنت من الاخرى في وقت فابدأ بالتي فاتتك فان الله يقول « واقم الصلاة لذكركى » وان كنت تعلم انك اذا صليت التي فاتتك فاتتك التي بعدها فابدأ بالتي انت في وقتها فصلها ثم اقم الاخرى » .

وهاتان الروايتان قد دللتا على تفسير الآية بالصلاة الفائتة كما ترى فلا معدل عنهما الى ما ذكره المنسرون المتخرمون الذين قال الله سبحانه فيهم وفي امثالهم « قتل الخراصون » (٤) .

ومنها - مارواه الشيخان المذكوران في الصحيح عن زرارة عن أبي جعفر ( عليه السلام ) (٥) « انه سئل عن رجل صلى بغير طهور او نسي صلاة لم يصلها او نام عنها ؟ فقال يقضيها اذا ذكرها في اي ساعة ذكرها من ليل او نهار فاذا دخل وقت صلاة ولم يتم ما فاتته فليقتض ما لم يتخوف ان يذهب وقت هذه الصلاة التي حضرت وهذه احق بوقتها فليصلها فاذا قضاها فليصل ما فاتها مما قد مضى ولا يتطوع بركعة حتى يقضي الفريضة كلها »

(١) ص ٢٧١ (٢) سورة طه ، الآية ١٤

(٣) الوسائل الباب ٢٠ من المواقيت (٤) سورة الذاريات ، الآية ١٠

(٥) الوسائل الباب ٢ من قضاء الصلوات

ومنها - ما روياه عن عبدالرحمان بن ابي عبدالله البصري (١) قال : « سألت ابا عبدالله ( عليه السلام ) عن رجل نسي صلاة حتى دخل وقت صلاة اخرى ؟ فقال اذا نسي الصلاة او نام عنها صلى حين يذكرها ، وان ذكرها وهو في صلاة بدأ بالتي نسي ، وان ذكرها مع امام في صلاة المغرب أتىها بركعة ثم صلى المغرب ثم صلى العتمة بعدها ، وان كان صلى العتمة وحده فصلى منها ركعتين ثم ذكر انه نسي المغرب أتى بركعة فتكون صلاة المغرب ثلاث ركعات ثم يصلي العتمة بعد ذلك » .

ومنها - ما روياه ايضاً في الصحيح عن صفوان عن ابي الحسن ( عليه السلام ) (٢) قال : « سألته عن رجل نسي الظهر حتى غربت الشمس وقد كان صلى العصر ؟ فقال كان ابو جعفر ( عليه السلام ) او كان ابي ( عليه السلام ) يقول ان امكنه ان يصليها قبل ان تغرب صلاة المغرب بدأ بها وإلا صلى المغرب ثم صلاها » .

ومنها - ما روياه عن ابي بصير (٣) قال : « سألته عن رجل نسي الظهر حتى دخل وقت العصر ؟ قال يبدأ بالظهر وكذلك الصلوات تبدأ بالتي نسيت إلا ان يخاف ان يخرج وقت الصلاة فتبدأ بالتي انت في وقتها ثم تقضي التي نسيت » .

وما رواه في الكافي في الصحيح عن الحلبي عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (٤) قال : « سألته عن رجل ام قوما في العصر فذكر وهو يصلي بهم انه لم يكن صلى الاولى ؟ قال فليجعلها الاولى التي فاتته ويستأنف بعد صلاة العصر وقد قضى القوم صلاتهم » .

وما رواه الشيخ عن معمر بن يحيى (٥) قال : « سألت ابا عبدالله ( عليه السلام ) عن رجل صلى على غير القبلة ثم تبين له القبلة وقد دخل وقت صلاة اخرى ؟ قال يعيدها قبل ان يصلي هذه التي قد دخل وقتها » ورواها في موضع آخر (٦) وزاد « إلا ان يخاف فوت التي دخل وقتها » .

(١) و (٤) الوسائل الباب ٦٣ من المواقيت (٢) و (٣) الوسائل الباب ٦٢ من المواقيت

(٥) رواه في الوسائل في الباب ٦ من القبلة (٦) ص ١٤٦

وما رواه في كتاب قرب الاسناد بسنده الى علي بن جعفر عن اخيه موسى (عليه السلام) (١) قال : « سألت عن رجل نسي العشاء ثم ذكر بعد طلوع الفجر كيف يصنع ؟ قال يصلي العشاء ثم الفجر . قال وسألت عن رجل نسي الفجر حتى حضرت الظهر ؟ قال يبدأ بالفجر ثم يصلي الظهر كذلك كل صلاة بعدها صلاة » .

والقريب في هذه الاخبار انها دلت على الامر بالقضاء ساعة الذكر متحدة كانت الغائبة او متعددة ، وتضمنت الامر بالعدل عن صاحبة الوقت متى ذكر الغائبة في اثائها ، والامر حقيقة في الوجوب كما هو المتفق عليه بين محققي الاصوليين وقد قمنا الدليل عليه من الآيات القرآنية والسنة المعصومية ، وتضمنت وجوب تأخير صاحبة الوقت الى آخر وقتها ما لم يتم القضاء ، وجميع ذلك اصرح صريح في المضايقة ، وبؤكد ذلك الاخبار الدالة على الامر بالمبادرة ساعة الذكر اي وقت كان ، ومنها - صحيحة معاوية بن عمار (٢) قال : « سمعت ابا عبد الله (عليه السلام) يقول خمس صلوات لا تترك على كل حال : اذا طفت بالبيت واذا اردت ان تحرم وصلاة الكسوف واذا نسيت فصل اذا ذكرت وصلاة الجأزة » .

وصحيحة زرارة عن ابي جعفر (عليه السلام) (٣) قال : « اربع صلوات يصليهن الرجل في كل ساعة : صلاة فاتتك فتذكرتها اديتها ... الحديث » .

ورواية نعمان الرازي (٤) قال : « سألت ابا عبد الله (عليه السلام) عن رجل فاتته شي من الصلوات فذكر عند طلوع الشمس وعند غروبها ؟ قال فليصل حين ذكره » وموثقة زرارة عن ابي جعفر (عليه السلام) (٥) « انه سئل عن رجل صلى بغير طهور او نسي صلاة لم يصلها او نام عنها ؟ قال يصلها اذا ذكرها في اي ساعة » .

(١) رواه في الوسائل في الباب ١ من قضاء الصلوات

(٢) (٣١) و (٤) الوسائل الباب ٣٩ من المواقيت

(٥) المروية في الوسائل في الباب ٢ من قضاء الصلوات



ذكرها ليلا او نهاراً .

وصحيفة يعقوب بن شعيب عن ابي عبد الله ( عليه السلام ) (١) قال : « سألت  
عن الرجل ينام عن الغداة حتى تبرز الشمس يصلي حين يستيقظ او ينتظر حتى تبسط  
الشمس ؟ قال يصلي حين يستيقظ . قلت أيوتر او يصلي الركعتين ؟ قال بل يبدأ بالفريضة »  
وصحيفة زرارة والفضيل عن ابي جعفر ( عليه السلام ) (٢) قال : فيها « ان  
شككت فيها بعد ما خرج وقت الفوت فقد دخل حائل فلا اعادة عليك من شك حتى  
تستيقن فان استيقنت فعليك ان تصليا في اي حال كنت . »

واما ما اجاب به في الذكرى عن خبري « خمس صلوات » - من انه لا يدل  
على الوجوب المضي حيث انهما اشتملا على صلاة الكسوف والجنابة والاحرام ولم  
يقل احد بوجوب تقديمها على الحاضرة - ففيه ان محل الاستدلال انما هو تقييد الصلاة  
الفائتة وتوقيتها بساعة الذكر كما في تلك الاخبار الكثيرة لا ان احداً يدعى للمضايقة  
في هذه الصلوات المذكورة حتى يورد عليه بما ذكره ، والغرض من الاخبار المذكورة انما  
هو بيان ان هذه الصلوات لا تترك متى حصل اسبابها لكرامة بعض الاوقات والمنع من  
الصلاة فيها بل تصلى في كل وقت ، وعد منها الصلاة الفائتة وجعل وقتها ساعة الذكر  
ومثل ساعة الذكر وان كان في تلك الاوقات المنهي عن الصلاة فيها ، هذا حاصل معنى  
تلك الاخبار ولو صح ما توهمه اسكن الجواب عنه ما صرح به جملة من المحققين من انه  
اذا قام الدليل على اخراج بعض افراد العام من عموم ذلك الحكم فانه لا ينافي اثبات  
الحكم لما عداه مما لم يقم على خروجه دليل فكذلك ما نحن فيه .

واما ما استدلل به المتأخرون كالشهيد في الذكرى والفاضل الخراساني في الذخيرة  
وغيرهما على ما ذهبوا اليه من القول بالمواسعة فروايات :

(١) الوسائل الباب ٦١ من المواقيت (٢) الوسائل الباب ٦٠ من المواقيت

منها - صحيحة عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله ( عليه السلام ) (١) قال .  
« إذا نام الرجل أو نسي أن يصلي المغرب والعشاء الآخرة فإن استيقظ بعد الفجر  
فليصل الصبح ثم المغرب ثم العشاء قبل طلوع الشمس » .

ورواية أبي بصير - والظاهر أنه يحكي عن القاسم بقربة شعيب عنه - عن  
أبي عبدالله ( عليه السلام ) (٢) قال : « أن نام الرجل ولم يصل صلاة المغرب والعشاء  
أو نسي فإن استيقظ قبل الفجر بقدر ما يصليهما كاتبعهما فليصلهما وإن خشي أن تفوته  
أحدهما فليبدأ بالعشاء الآخرة وإن استيقظ بعد الفجر فليصل الفجر ثم المغرب ثم العشاء  
الآخرة قبل طلوع الشمس ، خاف أن تطلع الشمس فتفوته إحدى الصلاتين فليصل  
المغرب ويدع العشاء الآخرة حتى تغلغ الشمس ويذهب شعاعها » .

وصحيحة محمد بن مسلم (٣) قال : « سألت عن الرجل تفوته صلاة النهار ؟ قال  
يصلها إن شاء بعد المغرب وإن شاء بعد العشاء » .

ورواية الحسن بن زياد الصيقل (٤) قال : « سألت أبا عبدالله ( عليه السلام )  
عن رجل نسي الأولى حتى صلى ركعتين من العصر قال فليجعلها الأولى وليستأنف  
العصر . قلت فإنه نسي المغرب حتى صلى ركعتين من العشاء ثم ذكر ؟ قال فليتم صلاته  
ثم ليقتض بعد المغرب . قال قلت له جعلت فداك قلت حين نسي الظهر ثم ذكر وهو في  
العصر يجعلها الأولى ثم يستأنف وقلت لهذا يتم صلاته ثم ليقتض بعد المغرب فقال ليس هذا  
مثل هذا إن العصر ليس بعدها صلاة والعشاء بعدها صلاة » . ورواية جميل بن دراج  
عن أبي عبدالله ( عليه السلام ) (٥) قال : « قلت له تفوت الرجل الأولى والعصر  
والمغرب وذكره عند العشاء الآخرة ؟ قال يبدأ بالوقت الذي هوفيه فإنه لا يأمن الموت  
فيكون قد ترك صلاة فريضة في وقت قد دخل ثم يقضي ما فاتة الأولى فالأول » .

(١) و(٢) الوسائل الباب ٦٢ من المواقيع (٣) الوسائل الباب ٣٩ من المواقيع

(٤) الوسائل الباب ٦٣ من المواقيع (٥) الوسائل الباب ٤ من قضاء الصلوات

وصحيفة علي بن جعفر الروية في كتاب قرب الاسناد عن اخيه موسى عليه السلام (١) قال : « سألت عن رجل نسي المغرب حتى دخل وقت العشاء الآخرة ؟ قال يصلي العشاء ثم المغرب » .

وموثقة عمار عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (٢) قال : « سألت عن رجل تنوته المغرب حتى تحضر العتمة فقال ان حضرت العتمة وذكر ان عليه صلاة المغرب فاحب ان يبدأ بالمغرب بدأ وان احب بدأ بالعتمة ثم صلى المغرب بعدها » .

واستدلوا ايضاً - زيادة على ذلك كما ذكره في الذكرى - بوجوه : (الاول) قضية الاصل ، قال فانه دليل قطعي حتى يثبت الخروج عنه . و ( الثاني ) لزوم الحرج والعسر المنفيين بالكتاب والسنة (-) و ( الثالث ) عموم آي الصلاة مثل « اقم الصلاة لذكرك الشمس الى غسق الليل » (٤) « اقيموا الصلاة » (٥) قال فانه يشمل من عليه فائتة وغيره . و (الرابع) تسويغ الاصحاب الاذان والاقامة للقاضي مع استحبابها وقد روه بطرق كثيرة (٦) ثم ذكر بعض الاخبار الدالة على الاذان في اول ورده والاقامة في كل منها ، وزاد في المدارك الاستدلال بالروايات الدالة على جواز النافلة لمن عليه فريضة . اقول - والجواب اما عن الاخبار المذكورة ( اولاً ) فانه من القواعد المتكررة

في كلامهم والدائرة على رؤوس افلامهم انهم لا يجمعون بين الخبرين المتعارضين إلا مع التكافؤ في الصحة والصراحة والا فترام يطرحون الرجوح ويعملون التأويل في جانبه لمرجوحيته وابقاء ما ترجح عليه على ظاهره ، ولا يخفى على المتأمل المنصف ان هذه الاخبار انني استندوا اليها تقصر عن معارضة ما قدمناه سنداً وعدداً ودلالة كما ظهر وسيظهر لك ان شاء الله ، فكيف عكسوا القضية هنا وعملوا بهذه الاخبار مع ما هي عليه وجعلوا

(١) الوسائل الباب ١ من قضاء الصلوات (٢) الوسائل الباب ٦٢ من المواقيت

(٣) ج ١ ص ١٥١ (٤) سورة نبي اسرائيل، الآية ٨٠ (٥) سورة البقرة الآية ٤

(٦) رواه في الوسائل في الباب ٣٧ من الاذان و٨ من قضاء الصلوات

التأويل في تلك الاخبار مع ما هي عليه من الصحة والصراحة والاستفاضة ؟  
 و ( ثانياً ) — انه من القواعد المقررة في كلام اهل العصمة ( عليهم السلام ) -  
 وان كان اصحابنا ( رضوان الله عليهم ) قد عرضوا عنها واطرحوها كما اوضحناه في  
 غير موضع مما تقدم ، واتخذوا لهم قواعد في هذه الايواب لم يرد بها سنة ولا كتاب  
 من حمل النهي على الكراهة والامر على الاستحباب - هو انه مع اختلاف الاخبار  
 تعرض على كتاب الله عز وجل ويؤخذ بما وافقه ويضرب ما خالفه عرض الحائط (١)  
 وقد عرفت تأييد الأخبار الاولى بتلك الآية الشريفة ، وحينئذ ففتضى القاعدة المذكورة  
 وان كانت بينهم مهبورة هو العمل بتلك الاخبار كما لا يخفى على من جاس خلال الديار  
 و ( ثالثاً ) — ما في هذه الروايات من تطرق الطعن اليها عند النظر بعين التحقيق  
 والتأمل بالفكر العائب الدقيق :

فاما صحيحة عبدالله بن سنان ورواية ابي بصير فباشمها على ما لا يقول به  
 الاصحاب وهو ايضا خلاف ما استفاضت به الاخبار من المنع من قضاء الفريضة في ذلك  
 الوقت ، وقد تقدم الكلام في ذلك قريبا في المسألة السابعة من مسائل المقصد المتقدم ،  
 وبيننا ان الشيخ ( قدس سره ) قد حمل هذه الاخبار على النقية لذلك ولاشمها ايضا  
 على امتداد وقت العشاء الى طلوع الفجر وهو قول العامة وان تبهم من اصحابنا من  
 تبهم ، وقد تقدم تحقيق ذلك في مسألة ييار آخر وقت المغرب منقحا موضحا ،  
 ومن ذلك يظهر لك عدم جواز الاستناد اليها والاعتماد عليها . على ان صحيحة زرارة  
 الطويلة المتقدمة قد دلت في هذه الصورة على الامر بتقديم المغرب والعشاء على الغداة  
 وانه ان خشى ان تقوته الغداة مع تقديمها معا قدم المغرب وانه انما يصلى الغداة متقدمة  
 عليها اذا خشى فواتها ، فهل يعارض هذا التفصيل الواضح في هذه الصحيحة المؤيدة بما  
 عرفت الواقع كله بلفظ الامر الدال على الوجوب عندم بمثل هاتين الروايتين المتهافتين

الحناف متنها لاصول المذهب ؟ ما هذا إلا عجيب واي عجيب .

واما صحيحة محمد بن مسلم قالراد بصلاة النهار فيها إنما هو التوافل النهارية وقد تقدم الكلام فيها وفي امثالها متفحاً في مسألة جواز التطوع في وقت الفريضة ، وكيف كان فلا اقل من قيام الاحتمالين وبه يسقط الاستدلال من الين .

واما باقي الروايات فانها قد اشتركت كلها في الدلالة على ان من فاتته المغرب ثم ذكرها وقت العشاء تلبس بشي من العشاء ام لا فانه يأتي بالعشاء اولاً ، وهذا لا يخلو اما ان يكون المراد بوقت العشاء فيها هو الوقت المختص وحينئذ فلا دليل فيها لما ادعوه منها للاتفاق على اختصاص الوقت الاخير بالعشاء ، او يكون المراد به الوقت المشترك وحينئذ فيشكل التعويل عليها والاستناد اليها في ما ذكره لانه لا خلاف نصاً وفتوى في وجوب الترتيب بين الفرائض الحاضرة في الوقت المشترك ، فالقول بتقديم العشاء في الوقت المشترك في هذه الاخبار باطل البتة ويشبه ان يكون مخرج الروايات بهذا المعنى مخرج التقية ، ومما يؤنس بذلك ذكره ( عليه السلام ) في رواية الحسن الصبيقل وجه الفرق بين من ذكر فوات الظهر وهو في العصر وانه يعدل الى الظهر وبين من ذكر فوات المغرب وهو في العشاء وانه يتم العشاء ثم يستأنف المغرب ، معلا ذلك بان العصر لا يجوز ان يصلى بعدها فوجب العدول منها الى الظهر ثم الاتيان بها والعشاء لا تحرم الصلاة بعدها فوجب اتمامها ثم الاتيان بالمغرب بعدها ، وهذا الفرق وجوباً او استحباباً لا يتمشى على اصولنا وانما يجري على قواعد العامة المانعين من الصلاة بعد العصر مطلقاً كما تقدم . والعلامة في المختلف بعد نقله موثقة عمار حمل المغرب فيها على مغرب سابقة فراراً من الاشكال المذكور . وانت خير بانه بالتأمل في تلك الروايات وامعان النظر فيها يظهر ان المغرب المذكورة إنما هي مغرب ذلك اليوم وهو الذي فهمه منها عامة الاصحاب ولهذا ان الشيخ في التهذيبين نسب الى الشنوذ .

والمحدث الشيخ الحر في الوسائل بعد نقله موثقة عمار احتمال فيها الحمل على التقية

وبعد ان نقل رواية الصيقل قال : هذا محمول على تضيق وقت العشاء دون العصر لما تقدم لان ذلك اوضح دلالة واوثق واكثر وهو الموافق لعمل الاصحاب . انتهى . وفيه ان التعليل المذكور في الرواية ظاهر في خلاف ما ذكره بل الوجه انما هو التقية بقريئة التعليل المذكور .

واجاب في الذكرى عن رواية الصيقل بالحمل على مغرب امسه ، قال وهو اولى لرواية زرارة عن ابي جعفر ( عليه السلام ) الدالة على العدول . وفيه ما في سابقه من المناقاة لظاهر التعليل بل الوجه انما هو ما ذكرناه وهو الذي صرح به المحدث الكاشاني في الوافي ، فانظر الى هذه الاخبار التي استندوا اليها بمين الاعتبار وترجيحهم لها على تلك الاخبار الرفيعة المنار الساطعة الانوار مع ما اشتملت عليه مما اوضحنا لك بيانه من هذه الاكدار ، فتأولوا لاجلها تلك الاخبار بالحمل على الاستحباب وانه لمن العجب العجائب عند من اعطى الانصاف حقه في هذا الباب فاعتبروا يا اولى الالباب .

واما باقي الادلة التي اوردوها فهي في الضعف اوهن من يدت المنكبوت وانه لاوهن البيوت ، اما الاصل فمع تسليمه فانه يجب الخروج عنه بالدليل وقد اوضحناه ، وهم قد يخرجون عنه بما هو اقل من هذه الاخبار كما لا يخفى على من جاس خلال الديار واما لزوم العسر والخرج - والظاهر انه اشار الى ما ذكره المرتضى ( رضى الله عنه ) من المنع من اكل ما يزيد على سد الرمق ونحوه - فسيأتي بيان الجواب عنه ان شاء الله تعالى .

واما عموم آي الصلاة فالجواب عنه بما اجيب به عن الاصل اذ لا خلاف بينهم ولا اشكال في تخصيص عمومات القرآن وتقييد مطلقاته بالاخبار وان كان خبراً واحداً فضلاً عن هذه الاخبار المتعددة ، وما عارضوها به من اخبارهم المتقدمة فقد عرفت ضعفه عن المعارضة وتبين قوة القول بها والتعويل عليها .

واما الاستناد الى الاقامة والاذان - كما ذكره وتبعه عليه جملة من الاعيان

كصاحب المدارك وغيره - فهو مما يقضى منه المعجب عند ذوي الافهام والاذهن لاستنفذه الاخبار بل ربما يدعى الضرورة من الدين بانها من جملة الصلاة وان كانتا من مستحباتها فكيف يعترض بها على وجوب تقديم الفائتة او يعترض بها على منفعة الفورية . وبالجملة فان الواجب هو قضاء الصلاة التي هي عبارة عن الاذان والاقامة وما بعدها لا ان القضاء انما يختص بتكبير الاحرام وما بعدها ، غاية الامر ان الشارع رخص لمن عليه صلوات متعددة ان يأتي باذان واحد في اول ورده وبكتفي في الباقي باقامة اقامة واحدة . واما بالنسبة الى الروايات المتضمنة لجواز النافلة لمن عليه فريضة كما ذكره في المدارك فقيه (اولا) ان ظاهر ما قدمه في بحث الاوقات هو التوقف في هذه المسألة كما قدمنا ذكره في المسألة المذكورة . و (ثانياً) ان هذه الروايات معارضة بجملة من الروايات الصريحة الصراح الدالة على العدم كما تقدم تحقيقه في المسألة المذكورة .

اقول : انظر رحمك الله تعالى الى ما لقوه في هذه المسألة من هذه الادلة العلية والحجج الواهية الضئيلة وخرجوا بها عن تلك الاخبار الصريحة الصراح التي هي في الدلالة على المراد كضوء المصباح بل اسفار الصباح وتأولوها بالحل على الاستحباب الذي لا مستند له من سنة ولا كتاب وان عكفوا عليه في جميع الابواب .

(الموضع الثالث) — في نقل اجوبتهم عن الادلة التي قدمناها واعتمدنا عليها في المقام والجواب عنها بوجوه شافية وافية ظاهرة لذوي الازهان والافهام ، ولنكتف هنا بما ذكره السيد السند في المدارك لانه نقل ما ذكره من تقدمه وزاد على ذلك :

فنقول : قال (قدس سره) في الكتاب المذكور : احتج القائلون بالتضييق بالاجماع والاحتياط وانه مأمور بالقضاء على الاطلاق والامور المطلقة لفور وقوله تعالى : « واقم الصلاة لذكرى » (١) والمراد بها الفائتة لقوله (عليه السلام) في رواية زرارة (٢) « ابدأ بالتي فاتتك فان الله تعالى يقول واقم الصلاة لذكرى » وما رواه الشيخ

— ٣٥٠ — ﴿ اجوبة القائلين بالمواسعة عن ادلة المضايقة ودفعها ﴾ ج ٦

في الصحيح عن زرارة عن ابي جعفر ( عليه السلام ) ثم ساق الرواية وهي صحيحة زرازة الطويلة التي صدرنا بها الاخبار الدالة على القول المختار ، واقتصر عليها ولم يورد غيرها من الاخبار التي قدمناها ، ثم قال : والجواب اما عن الاجماع فبالمنع منه في موضع النزاع خصوصاً مع مخالفة ابني بابويه اللذين هما من اجلاء هذه الطائفة واحتمال وجود المشارك لهم في الفتوى . واما عن الاحتياط فبأنه انما يفيد الاولوية لا الوجوب مع انه معارض باصالة البراءة . واما قولهم الاوامر المطلقة للفور فمنوع بل الحق انها تدل على طلب الماهية من غير اشعار بفور ولا تراخ ، قال في الاعتبار ولو قالوا ادعى المرتضى ان اوامر الشرع على الضيق ، قلنا يلزمه ما علمه واما نحن فلا نعلم ما ادعاه ، على ان القول بالتضييق يلزم منه منع من عليه صلوات كثيرة ان يأكل شعباً او ينام زائداً على الضرورة او يتعشى إلا لاكتساب قوت يومه له ولعيله وانه لو كان معه درهم ليومه حرم عليه الاكتساب حتى تخلو يده والتزام ذلك مكابرة صرفة والتزام سوفسطائي ( ولوقيل ) قد اشار ابو الصلاح الى ذلك ( قلنا ) فنحن نعلم من المسلمين كلفة خلاف ما ذكره فان أكثر الناس يكون عليهم صلوات كثيرة فاذا صلى الانسان منهم شهرين في يومه استكثره الناس . واما الآية فلو سلم اختصاصها بالفائتة لم تدل على ازيد من الوجوب ونحن نقول به ولا يلزم منه التضييق ، مع ان الظاهر تناولها للحاضرة والفائتة ، وذكر المفسرون ان معنى قوله « لتذكرى » ان الصلاة تذكر بالمعبود وتشغل اللسان والقلب بذكره ، وقيل ان المراد لتذكرى خاصة لا تراثي بها ولا تشييبها بذكر غيري ، وقيل ان المراد لانني ذكرتها في الكتب وامرت بها . وهذه الوجوه كلها آتية في مطلق الصلاة الحاضرة والقائمة . واما عن الرواية فبالحل على الاستحباب جمعاً بينها وبين صحيحة ابن سنان المتضمنة للامر بتقديم الحاضرة على الفوائت المتعددة ، واعمال الدليلين اولى من اطراح احدهما خصوصاً مع اشتها استعمال الاوامر في التنب . انتهى كلامه زيد مقامه .

وفيه نظر من وجوه : ( الاول ) ما ذكره في الجواب عن الاجماع وان كنا



لا نرى العمل بهذه الاجماع المتناقلة إلا انا نجيب عن ذلك الزاماً بمقتضى قواعدهم المنفردة بينهم وهو أنهم قد صرحوا في الاصول بان مخالفة معلوم النسب غير قاذح في الاجماع فذا ادعى الاجماع من المتقدمين على هذا الحكم فمخالفة انبي بابويه بنده على ما قرروه تير مائة من حجته ، واما المتأخرون فهم محجوجون به بمقتضى قواعدهم فانه متى كان الاجماع المنقول بخبر الواحد حجة كما هو المذكور في اصولهم ومخالفة معلوم النسب غير قاذح في دعوى الاجماع فكيف ساغ لهم الخروج عنه والقول بخلافه وهو احد الادلة الشرعية عندهم ؟ واما الاطراء على انبي بابويه في هذا الموضع بانهم من اجله الطائفة حيث وافقوا ما اختاره ففيه ان مقتضى هذا الاطراء اتباعها في كل ما ذهب اليه ولا اراه يقول به ، واما احتمال وجود المشارك فهو اضعف فانه اذا كان وجود الخالف للمعلوم النسب غير قاذح فكيف بالاحتمال ؟ وهذا بحمد الله سبحانه ظاهر لاخفاء فيه كما لا يخفى على القطن النبيه .

و ( الثاني ) — ما ذكره — من منع دلالة الامر على الفور — فان فيه انه ربما كان يذهب ذلك القائل الى القول بذلك والمسألة قد حققت في الاصول ، والحق فيها وان كان هو ما ذكره ( قدس سره ) من ان الامر انما يدل على مجرد الطالب من غير اشعار بترأخ ولا فورية ولكن الذي نقوله نحن هنا ان الاوامر لم تقع هنا مطلقة كما توهمه بل وقعت مقيدة بشاعة الذكر كما دلت عليه الآية والاخبار التي قدمناها والقول بالمضايقة انما نشأ من ذلك ، ولهذا دلت الروايات الصحيحة على وجوب العدول من الحاضرة لو ذكر الفائتة في اثنائها كما تكرر في صحيحة زرارة الطويلة المتقدمة وغيرها وما ذاك إلا لان الوقت لا يصلح لغيرها بل هو مختص بها ، وهكذا ما دام الوقت متسعاً مع تعدد الفوائت الى ان تنضيق الحاضرة ، وهنا كله انما نشأ من التضييق كما لا يخفى على من شرب بكأس التحقيق فالواضح هنا ليست مطلقة كما ظنه .

ولهذا ان الفاضل الخراساني في الذخيرة استشعر ما ذكرناه واجاب بجواب آخر فانه — بعد ان منع الفورية بكلام المحقق في المعتبر الذي تقدم نقله — قال ما صورته :

والاولى للمستدل ان يقول وقع الامر بالفائتة عند الذكر ومقتضى ذلك عدم جواز التأخير ، ثم اجاب بان النصوص محمولة على بيان مبدأ الوجوب او على الاستحباب جمعاً ... الى آخره .

وانت خير بما في ذلك من التعسف والتكلف الذي لا ضرورة تلجئ اليه بعد وضوح الدلالة على ما ادعيناه وانطباقها عليه ، واي ثمرة تترتب على هذا القيد والحال ان مبدأ الوجوب معلوم من تحقق الخطاب بالاتيان بالمأمور به ، فان السيد اذا قال لعبداه افعل غير مقيد بزمان ولا شرط علم ان مبدأ الوجوب من ذلك الوقت ، وكذلك اذا قال الشارع «من فاتته صلاة فليقضها» فانه لا ريب ان مبدأ الوجوب من علم المكلف بالفوائت مع علمه بالحكم غاية الامر انه يكون وجوباً موسعاً . فاي ثمرة تترتب على هذا القيد والتقييد بساعة الذكر لو لم يكن التضييق مراداً ؟ ومن اظهر الروايات زيادة على ما قدمناه فيما ذكرناه رواية زرارة عن ابي جعفر ( عليه السلام ) ( ١ ) قال : « اذا نسي الرجل صلاة او صلاها بنير طهور وهو مقيم او مسافر فذكرها فليقض الذي وجب عليه لا يزيد على ذلك ولا ينقص ، ومن نسي اربعاً فليقض اربعاً حين يذكرها مسافراً كان او مقيماً ، وان نسي ركعتين صلى ركعتين اذا ذكر مسافراً كان او مقيماً » فانظر الى ظهوره في كون الامر بالقضاء مقيداً بحين الذكر فكأنه قال : « فليقض في هذا الوقت » تحقيقاً للظرفية ، ونحوها غيرها من الروايات المتقدمة . واما ما ذكره من الحل على الاستحباب فسيأتي ما فيه قريباً ان شاء الله تعالى في المقام .

(و) الثالث ) — ما ذكره في المعتبر — من ان القول بالتضييق يلزم منه منع من عليه صلوات كثيرة ... الخ — فانه ممنوع وانما اللازم منه وجوب المبادرة الى ايقاعها في اي وقت ذكرها مقدمة على غيرها كسائر الواجبات الفورية كما دلت عليه الاخبار المعتمدة . نعم يأتي ما ذكره على قول من يذهب الى ان الامر بالشيء يستلزم النهي

عن ضده الخاص فانه يلزم منه النع من جميع ما ذكره ، وهذا ليس مختصاً بما نحن فيه بل هو فرع القول بتلك المسألة في كل مأور به فوراً ، ولعل بعض من قال بالمضايقة بذهب في تلك المسألة الاصولية الى القول بان الأمر بالشيء يستلزم النهي عن ضده الخاص فصرح هنا بما نقله . وحينئذ فما اطال به . من تعديد تلك الالتزامات وقوله بعد ذلك « ان الزام ذلك مكابرة صرفة ... الخ » - غير وارد على القول بالمضايقة وانما هو ناشئ عن تلك المسألة الاصولية . وتصريح المرتضى ( رضي الله عنه ) بما شنعوا به عليه لعله انما نشأ عن هذا القول في تلك المسألة فانما طالب فيها بينهم النزاع والجدال : اكثروا فيها من القيل والقال وصنفت فيها الرسائل واكثروا فيها من الدلائل . وبالجملة فان الذي دلت عليه الآية والروايات المتقدمة باصرح دلالة هو القول بحوب القضاء حين الذكر فيصير من قبيل الاوامر الواجبة الفورية كالامر بالحج والامر بقضاء الدين بعد الحلول عند المطالبة والمنسكن من الاداء ونحو ذلك من الاوامر الموجبة لتأنيث المكاف بالاخلال بها مع التمسك ، واما انه لا يجوز له الاكل والشرب ونحو ذلك من الاضداد الخاصة كما اطالوا به التشنيع على هذا القول فانه تطويل بغير طائل وتشنيع لا يرجع الى حاصل ، لان ذلك فرع ذلك القول في المسألة الاصولية فان كل من قام عنده الدليل فيها على ذلك القول فله ان يفرع ما ذكر وامثاله وإلا فلا ولا خصوصية له بهذه المسألة . وبذلك يظهر ما في كلام جملة من المتأخرين التابعين للمحقق في هذا التشنيع كما تقدم الاشارة اليه في كلام الذكري وكذا غيره .

و ( الرابع ) — ما ذكر المحقق المذكور - من ان اكثر الناس عليهم صلوات كثيرة وانه اذا صلى الانسان شهرين في يوم استكثره الناس - فانه كلام لا طائل تحته ولا ثمرة تترتب عليه ، وذلك فانه اذا قام الدليل في تلك المسألة الاصولية على ما ذهبوا اليه من استلزام الامر بالشيء النهي عن ضده الخاص كما ذهب اليه طائفة من اصحابنا : منهم - العلامة والمحقق الاردبيلي ، غيرهما ونفى عنه البعد السيد السند في المدارك لزوم وجوب

الاتيان بالقوائم والمنع مما عداها ولو بان يقضى سنة كاملة في يوم ، واستكثار الناس ذلك لا مدخل له في الاحكام الشرعية اذا قامت الادلة عليها . ثم اي ناس يريد باولئك الناس فان اراد العامة الذين هم من النسناس فلا حجة فيه ولا عبرة به وان اراد من هم المرجع في الاحكام الشرعية فهم يفرعون ذلك على تلك المسألة الاصولية ، على ان لقائل ان يمنع صحة تلك الدعوى اذ من البعيد تعمد ترك الفرائض والصلوات او نسيانها على وجه يصل الى حد الكثرة من واحد فضلاً عن كثير من الناس لا عن الاكثر ، هذا كله على تقدير ثبوت ما ادعى في تلك المسألة الاصولية وإلا فمع عدم الثبوت كما هو المشهور والوئيد النصور وان الامر بالشئ<sup>١</sup> انما يستلزم النهي عن المضد العام لا يستلزم شيئاً مما ذكره ، على انهم قد صرحوا في وجوب ازالة النجاسة عن المسجد وقضاء الدين ونحوها من الواجبات الفورية بنحو ذلك ، وقد منعوا من الصلاة إلا في آخر الوقت ومن كل ضد خاص ينافي الاشتغال بذلك المأمور به بناء على ما اختاروه في تلك المسألة الاصولية ، وما نحن فيه كذلك .

و ( الخامس ) — ما ذكره السيد المذكور — من انه مع تسليم اختصاص الآية بالفائنة فلا دلالة لها على امر ازيد من الوجوب ... الى آخره — فان فيه انه ان اراد بالنظر الى لفظ الامر فيها فهو مسلم ولكن بالنظر الى الروايتين الواردتين بتفسير الآية المذكورة يظهر تقييد الوجوب بمحين الذكر ، وحينئذ فالآية بناء على تفسيرهم ( عليهم السلام ) لها بما ذكره ظاهرة في المدعى . واما ما اطال به من الاحتمالات التي تقلها عن المفسرين فسيأتي ما فيه مما يكشف عن ضعف باطنه وخافيه ، ونحن انما استدللنا بالآية بناء على تفسيرهم ( عليهم السلام ) لها بما ذكرناه ( فان قيل ) ان الاعتماد حينئذ على الاخبار لا على الآية اذ الآية في حد ذاتها خالية عن ذلك كما استرفتم به ( قلنا ) هذه مغلفة لا تروج إلا على ضعيفي الازهان من البله والنساء والصبيان فانه لو تم ذلك للزم ان العامل بكلام المفسرين للقرآن انما عمل باقوال العلماء لا بالقرآن والمتلقى لحل حديث

ج ٦ ( أجوبة القائلين بالمواصلة عن أدلة المضائق ودفعتها ) — ٣٥٥ —

من اخبارهم ( عليهم السلام ) عن شيخه لم يكن معولا الا على كلام شيخه لا على كلام الامام ( عليه السلام ) ولا يخفى ان المفسر لكلامه ( عز وجل ) انما هو مخبر عنه ، عز وجل ، بان مراده بهذا الكلام هذا المعنى ولهذا منعنا عن العمل بتفسير غيرهم ( عليهم السلام ) كما ظهر وسيظهر لك انشاء الله تعالى بآياته وبثبوت بنيانه .

و ( السادس ) — ما ذكره ايضا ( قدس سره ) — من ان الظاهر تناول الآية للحاضرة والقائنة واعتضاده في ذلك بكلام المفسرين وان كان قد سبقه اليه جده في الروض والشهيد في الذكرى وغيرها — فان فيه ما يقضى منه العجب العجيب عند من مارس اخبار الائمة الاطياب وما ورد عنهم في الباب ، فانه قد استفاضت الاخبار عنهم ( عليهم السلام ) بالمنع من تفسير القرآن ولا سيما مجملاته ومتشابهاته إلا بالاخذ عنهم ( عليهم السلام ) وقد قدمنا ذكر ذلك في مقدمات الكتاب .

ونزيده هنا بياناً بما رواه العياشي في تفسيره عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (١) قال : « من فسر القرآن برأيه ان اصاب لم يؤجر وان اخطأ حر ابعد من السماء » . وفي الكافي عن الصادق ( عليه السلام ) (٢) قال : « ما ضرب القرآن رجل بعضه ببعض إلا كمر »

وروى غير واحد من اصحابنا عن النبي ( صلى الله عليه وآله ) (٣) قال : « من فسر القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار » .

وحل الرأى على الميل الطبيعي المترتب على الاغراض الفاسدة كما احتمله بعضهم بعيد غاية البعد كما اوضحناه في كتابنا الدرر النجفية .

وما رواه البرقي في كتاب المحاسن في باب ( انزل الله في القرآن تبيان كل شيء ) عن ابيه عن الحسن بن علي بن فضال عن ثعلبة بن ميمون عن من حدثه عن المعلى ابن خنيس (٤) قال : « قال ابو عبدالله ( عليه السلام ) في رسالة : واما ما سألت عن

(١) و(٢) و(٣) و(٤) الوسائل الباب ١٣ من صفات القاضي وما يقضى به

القرآن فذلك ايضا من خطراتك المتفاوتة المختلفة لان القرآن ليس على ما ذكرت وكل ما سمعت فمعناه غير ما ذهبت اليه وانما القرآن امثال لقوم يعلمون دون غيرهم ولقوم يتلونه حق تلاوته وهم الذين يؤمنون به ويعرفونه فلما غيرهم فما اشد اشكاله عليهم وابعد من مذاهب قلوبهم ، ولذلك قال رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) انه ليس شيء ابعد من قلوب الرجال من تفسير القرآن وفي ذلك تحير الخلائق اجمعون إلا من شاء الله وانما اراد الله بتعميته في ذلك ان ينتهوا الى بابه وصراطه وان يعبدوه وينتهوا في قوله الى طاعة القوام بكتابه والناطقين عن امره وان يستنبطوا ما احتاجوا اليه من ذلك عنهم ( عليهم السلام ) لا عن انفسهم ، ثم قال : « ولو ردوه الى الرسول والى اولى الامر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم » (١) فلما غيرهم فليس يعلم ذلك ابدأ ولا يوجد وقد علمت انه لا يستقيم ان يكون الخلق كلهم ولاية الامر اذ لا يجحدون من يأمرهم عليه ولا من يباغونه امر الله ونهيه فجعل الله تعالى الولاية خواصاً ليقضي بهم من لم يخصهم بذلك فافهم ذلك ان شاء الله تعالى ، واياك وتلاوة القرآن برأيك فان الناس غير مشتركين في علمه كاشتراكهم فيما سواه من الامور ولا قادرين عليه ولا على تأويله إلا من حله وبابه الذي جعله الله له فافهم ان شاء الله تعالى واطلب الامر من مكانه تجده ان شاء الله تعالى .

اقول : لو لم يرد الا هذا الحديث الشريف لكفى به حجة في ما قلناه كيف والاخبار بذلك مستفيضة كما بسطنا الكلام عليه في كتاب الدرر النجفية واشرنا الى ذلك في مقدمات الكتاب ، وحينئذ فكيف يجوز لمن وقف على هذه الاخبار وتأملها بعين الاعتبار ان يستند في تفسير مثل هذه الآية التي هي من متشابهات القرآن الى تفسير هؤلاء المفسرين الضالين المضلين ؟ وما نقله عن المفسرين فهو مأخوذ من تفسير البيضاوي فانه ذكر هذه الاحتمالات (٢) ثم قال في آخرها : اذكر صلاتي لما روى عنه

( عليه الصلاة والسلام ) قال : « من ناس عن صلاة او نسي فليقضها اذا ذكرها ان الله تعالى يقول : واقم الصلاة لذكرى » . على ان المفهوم من كلام امين الاسلام لطبرسي في مجمع البيان ان ما ذكرناه هو الذي عليه اكثر المفسرين فانه روى في الكتاب المذكور عن الباقر ( عليه السلام ) قال : ان معنى الآية اقم الصلاة متى ذكرت ان عليك صلاة كنت في وقتها ام لم تكن . ونسبه الى اكثر المفسرين ثم قال وبعضهم ما رواه انس ان النبي صلى الله عليه وآله قال « من نسي صلاة فليصلها اذا ذكرها لا كفارة لها غير ذلك وقرأ اقم الصلاة لذكرى » رواه مسلم في الصحيح (١) انتهى . ومن ذلك يعلم اتفاق روايات الخاصة والعامّة على تفسير الآية بما ذكرناه ، وحينئذ فلا مجال للحمل على هذه الاحتمالات وضرب الصفح عن الروايات وهل هو الا من الغلطات والمجازفات ؟ ثم العجب منه في ذكر هذه الاحتمالات عن البيضاوي وعدم ذكره الاحتمال الاخير المؤيد بالرواية لكونه ظاهراً في الرد عليه .

و ( السابع ) — ما ذكره — من حمل صحيحة زرارة الطويلة التي ذكرها علي الاستحباب جمعا بينها وبين صحيحة ابن سنان ... الى آخر ما ذكر في المقام — قلن فيه : ( اولاً ) — انك قد عرفت ان المخالفة ليست مخصوصة بصحيحة زرارة بل بجملة الروايات التي قدمناها وقد عرفت انها مستفيضة متكاثرة لا تبلغ هذه الرواية قوة في معارضة الصحاح منها فضلاً عن الجميع الذي يقرب من عشرين رواية ، والجمع بمقتضى قاعدته في غير موضع فرع التكاثؤ في الصحة والدلالة وقد عرفت ما في دلالة روايته من المطاعن ، فالواجب هو العمل بتلك الاخبار وجعل التأويل في جانب هذه الرواية لا العكس كما زعمه سيامع ما عليه الرواية المذكورة من تكرار هذا الحكم فيها للوجوب لتأكيده وتقويته ، ما هذه إلا مجازفة ظاهرة .

و ( ثانياً ) — ما قدمناه في غير مكان من ان هذه القاعدة وان اشتهرت بينهم

في الجمع بين الاخبار بجمل النهي على السكراهة والأمر على الاستحباب إلا انه لا مستند لها من سنة ولا كتاب ومقتضى القواعد المروية عن اهل العصمة ( عليهم السلام ) هو عرض الاخبار على القرآن والاخذ بما وافقه . وقضية الترجيح بهذه القاعدة العمل بالاخبار التي ذكرناها وطرح هذا الخبر في مقابلتها ، والتشبهت بما ذكره من ان اعمال الدليلين اولى من طرح احدهما من اليين من الاجتهادات الصرفة لما تقدم بيانه في المقدمة السادسة من مقدمات الكتاب ، ونزيده بيانا هنا فنقول لا ريب انه قد استفاضت الاخبار بطرح ما خالف القرآن في مقام الترجيح بالعرض على الكتاب وطرح ما وافق العامة في مقام عرض الاخبار على مذهب العامة وطرح ما خالف الاشهر في الرواية في مقام الترجيح بذلك ايضا (١) فاذا امر الأئمة (عليهم السلام) بطرح الأخبار في هذه المقامات ونحوها وخصصوا في ذلك فهل يليق بمن يعمل باخبارهم ويتمسك بآثارهم ان يضرب عن ذلك صفحا ويعتمد على هذه القاعدة التي ابتدعوها والمغالطة التي اخترعوها ؟ ما هذا إلا اجتهد في مقابلة النصوص وجرة على اهل الخصوص .

و ( ثالثاً ) — انه لو سلم له ذلك في الاخبار فلا يتم في الآية لاتفاقهم على كون الاوامر القرآنية للوجوب إلا ما خرج بدليل ، وقد عرفت مما قدمناه تأكد دلالتها على الوجوب بمعونة الأخبار سيما الاخبار الواردة في تفسيرها فكيف يمكن حملها على الاستحباب ؟ و ( رابعاً ) — انهم قد حققوا في الاصول ان الامر حقيقة في الوجوب وبه استدلل هذا القائل في غير موضع من كتابه بل ذهب في جملة من المواضع الى دلالة الجملة الخبرية على ذلك ايضا وهو المؤيد بالآيات القرآنية والأخبار المعصومية كما تقدم في مقدمات الكتاب ، ولا ريب ان الحمل على الاستحباب مجاز لا يصار اليه إلا مع القرينة ، ومجرد اختلاف الاخبار ليس من قرائن المجاز . وايضاً فلا استحباب حكم شرعي يتوقف على الدليل الواضح كالوجوب والتحريم واختلاف الاخبار ليس دليلاً شرعياً



على ذلك ، والاستناد الى اشتهار استعمال الأمر في التنب كذا ذكره مردود به ان كان ثمة قرينة توجب الخروج عن الحقيقة فلا دلالة فيه وإلا فهو ممنوع بل هو اول مسألة .

### تذييل جميل وتكميل نذيل

اعلم ان من ذهب الى القول بالمواسعة السيد الجنيل ذو المقامات والكرامات رضي الدين بن علي بن طاووس في رسالة صنفها في المسألة وذكر فيها الاستدلال ببعض الأخبار المتقدمة في ادلة القائلين بالمواسعة وزاد عليها اخباراً غريبة اطعن عليها من الاصول التي عنده ، والفاضل الحراساني في الذخيرة لما اختار هذا القول في الكتاب المذكور اطال في الاستدلال عليه بادلة جمع فيها بين الفث والسمين والعاطل والتمين ونقل فيها تلك الأخبار الغريبة التي ذكرها السيد المشار اليه في رسالته ، فأبنا نقل كلامه في المقام والكلام على ما فيه من نقض وابطرام وتحقيق ما هو الحق الظاهر لقوي الافهام لثلا يفتر بكلامه من لا يعض على المسألة بضر من قاطع ويظن ما ذكره شرابا وهو سراب لامع :

قال (فدس سره) والاقرب عندي القول بالمواسعة ، لنا - اطلاقات آيات الدالة على وجوب اقامة الصلاة المتحققة لكل وقت إلا ما خرج بالدليل ، وقوله تعالى : « اقم الصلاة لدلوك الشمس الى غسق الليل » (١) والاخبار الدالة على ذلك كقوله ( عليه السلام ) (٢) « اذا زالت الشمس فقد دخل وقت الظهر والعصر » ووضح منها دلالة صحيحة سعد بن سعد (٣) قال : « قال الرضا ( عليه السلام ) اذا دخل الوقت عليك فصلها فانك لا تدري ما يكون » ثم نقل صحيحة عبدالله بن سنان ورواية ابي بصير السابقتين ثم نقل صحيحة سعيد الاعرج (٤) الدالة على انه ( صلى الله عليه وآله ) تام

(١) سورة بني اسرائيل ، الآية ٨٠ .

(٢) الوسائل الباب ٤ من المواقيت (٣) الوسائل الباب ٣ من المواقيت

(٤) الروية في الوسائل في الباب ٢ من قضاء الصلوات

عن صلاة الصبح حتى طلعت الشمس ثم قام فبدأ فصلى الركعتين قبل الفجر ثم صلى الفجر ثم نقل موثقة عمار الساباطي المتقدمة (١) الدالة على انه من ذكر المغرب في وقت العنفة تخير في تقديم ايها شاء ، وحمل المغرب فيها على مغرب امسه ، ثم نقل رواية اخرى عن عمار ايضاً وهي ما رواه عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (٢) قال : « سأله عن الرجل ينام عن الفجر حتى تطلع الشمس وهو في سفر كيف يصنع أيجوز له ان يقضي بالنهار ؟ قال لا يقضي صلاة نافلة ولا فريضة بالنهار ولا يجوز له ولا يثبت له ولا يمكن يؤخرها فيقضيا بالليل » ثم نقل عن عمار في خبر آخر (٣) قال : « فاذا اردت ان تقضي شيئاً من الصلاة مكتوبة او غيرها فلا تصل شيئاً حتى تبدأ فتصلي قبل الفريضة التي حضرت ركعتين نافلة لما ثم اقض ما شئت » ثم نقل صحيحة محمد بن مسلم (٤) وحسنة الحلبي (٥) المتضمنتين للسؤال عن من فاتته صلاة النهار قال يقضيها ان شاء بعد المغرب وان شاء بعد العشاء ، ثم نقل رواية ابي بصير الدالة على ذلك (٦) ثم قال : وجه الدلالة في هذه الأخبار الثلاثة ان صلاة النهار اعم من الفريضة والنافلة ، ثم نقل رواية جميل عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (٧) قال : « قلت له يفوت الرجل الاولى والمصر ... الخبر » ثم رواية الحسن الصيقل ثم رواية علي بن جعفر ، وقد تقدم جميع ذلك في ادلة القائلين بالمواسعة ، ثم نقل رواية من كتاب الحسين بن سعيد (٨) وهي احدى الروايات الغريبة من روايات السيد المتقدم بما هذا لفظه : صفوان عن عيص بن القاسم قال : « سألت ابا عبدالله ( عليه السلام ) عن رجل نسي او نام عن الصلاة حتى دخل عليه وقت صلاة اخرى ؟ فقال ان كانت صلاة الاولى فليبدأ بها وان كانت صلاة العصر فليصل العشاء ثم يصلي العصر » ثم نقل عن اصل عبيدالله الحلبي وهذا ايضاً من اخبار السيد المذكور (٩) ما هذا لفظه « ومن نام او نسي ان يصلي المغرب

(١) ص ٣٤٥ (٢) و (٣) و (٧) روافد في الوسائل في الباب ٢ من قضاء الصلوات

(٤) و (٥) الوسائل الباب ٣٩ من المواقيت (٦) ص ٣٤٤

(٨) و (٩) البحار ج ١٨ الصلاة ص ٦٨٣

والعشاء الآخرة فان استيقظ قبل الفجر بمقدار ما يصليها جميعاً فليصلها وان استيقظ بعد الفجر فليصل الفجر ثم يصل المغرب ثم العشاء « ثم قل : وما يؤيد المطلوب الأخبار الدالة على كراهة الصلاة مطلقاً في الاوقات المكروهة وقد سلفت في محلها وفي بعضها تصريح بالقضاء كقوله ( عليه السلام ) في موثقة عمار الساباطي (١) « وقد سأله عن الرجل اذا غلبته عيناه او عاقه امر عن صلاة الفجر : فان طلعت الشمس قبل ان يصلي ركعة فليقطع الصلاة ولا يصلي حتى تطلع الشمس ويذهب شعاعها « والاخبار الدالة على استحباب الاذان والاقامة لفاضي الصلاة (٢) الى ان قال : وما يؤيد المطلوب ان القول بالمضايقة على الوجه الذي ذكر يتضمن حرجاً عظيماً وعسراً بالغاً ومشقة شديدة لانه يحتاج الى ضبط الاوقات ومعرفة الساعات والرصد لآخر كل صلاة وضبط انتصاف الليل ومعرفة طلوع الشمس وغروبها وضبطها بحيث يتحقق اتمام الحاضرة عنده ، ولا شك في كون هذه الاشياء من اعظم الحرج . وكذا ما ذكره جماعة منهم من الاقتصار على اقل ما يحصل به التعيش يتضمن حرجاً عظيماً وتعطيلاً في الامور وتفويتاً للاغراض ، وقد يدعى الاجماع من فقهاء الاعصار والامصار على بطلان ذلك . انتهى كلامه زيد اكرامه .

افول : لا يخفى ما فيه من التطويل الذي ايس عليه مزيد تعويل ، فاما ما ذكره — من الاستدلال بالعمومات الدالة على الأمر بالصلاة بدخول الوقت والمساواة لها والعمومات الدالة على جواز قضاء الزواجل في كل وقت ونحوها — ففيه انه قد وقع الاتفاق منهم على عدم العمل بها على عمومها بل خصوصها بادلة من خارج في مواضع كما اشار اليه بقوله : « إلا ما خرج بالدليل » فليكن ما نحن فيه من ذلك القليل لقيام تلك الدالة التي قدمناها آية ورواية على المنع من الصلاة والحال كذلك ، والأمر بتقديم الفاتمة وتأخير الحاضرة الى آخر وقتها والعدل عنها لو ذكر في الاثناء ، فيكون عموم الأخبار والآيات التي ذكرها

(١) المروية في الوسائل في الباب ٢٦ و ٣٠ من ابواب المواقيت

(٢) راجع التعليقة ٦ ص ٣٤٥

مخصصاً بما ذكرناه ، على انهم قد صرحوا في الاصول بانه لا يجوز العمل بالعام قبل استقصاء البحث في طلب المحص بل قال جماعة منهم انه ممتنع اجماعاً ، فعلى هذا انما يستدل بالعام بعد الطلب لكل ما يصلح للتخصيص ، وحينئذ فلا حجة في الاستدلال بالعام على التخصيص لصراحة المحص في التخصيص وقبول العام له . واما حمل ذلك المحص على ما هو بعيد عن سياق عبارته ومفاد الفاظه - بدعوى مقابله بما هو ارجح منه فيخرج عن التخصيص للعام - فهو مسلم بعد ثبوت تلك الدعوى وحيث لم تثبت فالتخصيص ثابت . والاستدلال بالعام هنا على المسألة المتنازع فيها مع كون الاستدلال متوقفاً على عدم صلوح المحص المشار اليه للتخصيص دور كما لا يخفى .

واما الجواب عن صحيحة عبدالله بن سنان ورواية ابي بصير فقد تقدم في الجواب عن كلام صاحب المدارك وتحقيقه ما تقدم في بحث الاوقات . واما صحيحة سعيد الاعرج فقد تقدم ايضاً الجواب عنها في الاوقات . واما موثقة عمار الاولى فقد تقدم الجواب عنها ايضاً واما روايته الثانية فهي مخالفة للكتاب والسنة والاجماع وما هذا سبيله فلا تقوم به الحجة الاعلى الرعاع العادي الابصار والاسماع ، اذ جواز القضاء بالنهار ثابت بالثلاثة المذكورة ، وبالجملة فانه ليس في الاستدلال بمثل هذا الخبر إلا تكثير السواد واضاعة القرطاس والمداد ، وهذا من جملة اخبار السيد المتقدم ذكره في رسالته ايضاً . واما الخبر الثالث عن عمار ايضاً فظاهره كما ترى النهي عن القضاء في المكتوبة وغيرها حتى يصلي نافلة قبل الفريضة التي حضر وقتها ثم يقضي ، وليس فيه تصريح بتقديم الفريضة التي هي صاحبة الوقت على القضاء وانما تضمن صلاة ركعتين نافلة ثم القضاء ، ومفاده تحريم القضاء او كراهته على غير هذه الكيفية ، ولا اعرف به قائل ولا عاملاً إلا ان يكون هذا المستدل الذي اورده واعتمده دليلاً اذ هو مقتضى استدلاله ولعله يقول به وامثله من اخباره المتقدمة وكفى به شناعة .

فانظر ايديك الله تعالى الى هذه الادلة الخافضة لاصول المذهب وقواعده كما عرفت

ولا سيما روايات عمار .

ولله در المحدث الكشافاني في الوافي حيث قال - في موضع منه بعد نقل بعض اجباره المخالفة وبعد ان تكلف في تأويله - ما صورته : هذا مع ما في روايته من الطعن المشهور وما في رواياتهم من الحلل والقصور . وقال في موضع آخر بعد نقل بعض رواياته التي من هذا القبيل : ولو كان الراوي غير عمار لحسبنا بذلك إلا ان عماراً ممن لا يوثق باخباره . وقال في ثالث - بعد ان نقل عنه حديثاً دالا على المنع من الصلاة متى اكل اللبن حتى يغسل يديه ويتمضمض - ما صورته : هذا مع ما في اجبار عمار من الغرائب . انتهى .

وبالجملة فالواجب اولاً في مقام الاستدلال ملاحظة الدليل فان كان ما تضمنه سالماً من الطعن فلا بأس من ابراده والاستدلال به وإلا فلا ، ومن الظاهر ان هذا المستدل لا يقول بهذه الأخبار المتهاففة ولا سيما روايات عمار فكيف يحسن منه الاستدلال بها ويروم الزام الخصم بها ؟ واما الروايات الثلاث الدالة على قضاء صلاة النهار ان شاء بعد المغرب وان شاء بعد العشاء فقد عرفت ان المراد من صلاة النهار انما هو نافلة النهار كما هو المفهوم من كلام الاصحاب في هذا المقام وبه صرح هو وغيره من الأعلام حيث اوردوها دليلاً على جواز قضاء التوافل في الاوقات المذكورة كما قدمنا تحقيقاً في تلك المسألة ، وعلى تقدير احتمال شمولها للفرائض فهي محمولة على تلك الروايات الدالة على وجوب القضاء وفوريته ومخصصة بها إلا ان الاول هو المعتمد .

واما روايتا الصيقل وعلي بن جعفر فقد تقدم الجواب عنهما واما رواية عيص ابن القاسم المنقولة من كتاب الحسين بن سعيد وما اشتملت عليه من التفصيل - وهذه ايضاً من روايات السيد المتقدم ذكره - فالجواب عنها ما تقدم في الجواب عن خبر الصيقل فان هذا الفرق بين الاولى والعصر انما يتمشى على مذهب العامة واصولهم ولا اظن هذين الفاضلين المستدلين به يقولان بمضمونه فكيف يرومان الاستدلال به ؟ واما مانعه

عن كتاب عبيد الله بن علي الحلبي - وهو أيضاً من روايات السيد المتقدم - فهو مضمون ما دلت عليه صحيحة عبدالله بن سنان ورواية أبي بصير فالجواب عنه عين الجواب عنها وقد تقدم والطن عليه وارد كالطن عليها .

واما ما ذكره من الاخبار الدالة على كراهة الصلاة مطلقاً في الاوقات المكروهة فهي غير معمول عليها عندنا ولا قائل بها منا ، فاذا لم يقل هو ولا غيره بمضمونها فكيف يسوغ له الاستدلال بها ؟ بل هي محمولة على التقية البتة لمعارضتها بالأخبار الصحيحة الصريحة المستفيضة الدالة على قضاء الفريضة في كل وقت سيما بعد العصر فانه من سر آل محمد المحزون (١) وكذا سائر تلك المواضع فريضة كانت او نافلة ، مضافاً الى اتفاق الأصحاب على ذلك وأما الكلام في المبتدأة كما تقدم .

واما رواية عمار الدالة على المنع من قضاء صلاة الصبح والامر بقطعها لو طلعت عليه الشمس ولم يصل منها ركعة فهي مردودة بالأخبار المستفيضة الدالة على خلاف ذلك عموماً وخصوصاً في الفريضة بل النافلة كما في صحيحة يعقوب بن شعيب عن أبي عبدالله (عليه السلام) (٢) قال : « سألته عن الرجل ينام عن الغداة حتى تبرز الشمس أيصلي حين يستيقظ او ينتظر حتى تنبسط الشمس ؟ قال يصلي حين يستيقظ . قلت يوتر او يصلي الركعتين ؟ قال بل يبدأ بالفريضة » وقد ورد في الاخبار (٣) ان القضاء بعد الغداة وبعد العصر من سر آل محمد المحزون . وبالجملة فالرواية لا قائل بها من الأصحاب ولا عارض لها من سنة ولا كتاب بل الاخبار في ردها ظاهرة لذوي الالباب فليس في ايرادها وامثالها مما تقدم إلا التلويل والاطناب سيما والراوي عمار الذي عرفت ما في رواياته من العجب العجيب ، والرواية المذكورة محمولة على التقية كما في نظائرها .

والعجب من هذا المستدل ان جميع ما اورده إلا التزير القليل لا يقول بمضمونه كما لا يخفى على من راجع كتابه لمخالفته لاصول المذهب وقواعده فكيف يتوهم الزام (١) و (٣) الوسائل الباب ٣٩٥ هـ من المواقيت (٢) الوسائل الباب ٦٩ من المواقيت

الحصم به في المقام ؟ ما هذا إلا عجيب كما لا يخفى على ذوي الأبواب والافهام .  
واما ما ادعاه من الحرج العظيم في ضبط الاوقات ومعرفة الساعات وضبط  
انتصاف الليل وطلوع الشمس وغروبها فهل هو إلا رد على الشارع من حيث لا يشعر  
قائله حيث انه جعل هذه الاوقات حدوداً للفرائض والصلوات وجعلها مناطاً للاداء  
والقضاء واختصاص الفريضة الثانية من آخره بمقدارها والاولى من اوله بمقدارها ونحو  
ذلك والأمر في المقامين واحد ، والحرج ليس دائراً مدار ما تفر منه النفوس البشرية  
وتستثله الطوائع الانسانية وان اقتضت الأدلة الشرعية وإلا لسقطت جملة من التكاليف  
الشاقة كالجهاد والحج والصوم في الايام الصائفة ونحو ذلك لتفوق النفوس منها . واما  
ما ذكره من لزوم الحرج بالاقصاار على اقل ما يتعش به فقد عرفت انه ليس من لوازم  
هذه المسألة بخصوصها .

وبما ذكرنا يظهر لك ان جميع ما ذكره انما هو كنفيم علافاستعلى ثم فرقه الريح  
فتفرق وانجلي . والله العالم .

( الموضع الرابع ) — في بيان ضعف القولين الآخرين وما ذهب اليه صاحب  
المدارك تبعاً للمحقق من وجوب تقديم الفائنة المتحدة دون المتعددة ، وما ذهب اليه في  
المختلف من وجوب تقديم الفائنة ان ذكرها في يوم الفوات سواء اتحدت او تعددت ،  
وان لم يذكرها حتى يمضي ذلك اليوم جاز له فعل الحاضرة في اول وقتها .

فاما القول الاول فيرده ( اولاً ) انه انما استدل على جواز تقديم الحاضرة على  
الفوائت المتعددة بصحيفة عبدالله بن سنان المتقدمة التي قد عرفت تطرق الطعن اليها  
بما قدمناه ، ولكن عذره في الاستدلال بها ظاهر حيث انه في باب الاوقات استدل بها  
على امتداد وقت العشاءين الى قبل الفجر المضطر ، ونحن قد قدمنا في تلك المسألة  
بطلان هذا الاستدلال وان هذه الرواية الدالة على ذلك ونحوها انما خرجت منخرج النقية  
وحينئذ فلا دلالة فيها في الموضعين على ما ادعاه .

— ٣٦٦ — ﴿ رد القول بوجوب تقديم فائنة اليوم دون غيرها ﴾ ج ٩

و (ثانياً) — انها معارضة بصحيفة زرارة الطويلة (١) لدلائها على وجوب تقديم الفوائت المتعددة على صاحبة الوقت حيث تضمنت تقديم قضاء المغرب والعشاء على صلاة الصبح بقوله ( عليه السلام ) : « وان كانت المغرب والعشاء قد فاتتاك جميعاً فابدأ بها قبل ان تصلي الغداة ابدأ بالمغرب ثم العشاء ... الحديث » والسيد المذكور قد حمله على الاستحباب جمعاً بينه وبين صحيفة ابن سنان . وفيه ما عرفت من ضعف الصحيفة المذكورة بما ذكرنا من الطعن فيما تضمنته ، مع ما عرفت في الحل على الاستحباب آنفاً ، على ان ما تضمنته صحيفة زرارة من الحكم المذكور معتضد بمجمل من الأخبار الظاهرة في الوجوب مثل صحيفته الاخرى (٢) حيث « سئل ( عليه السلام ) عن من نسي صلوات لم يصلها او نام عنها فقال يقضيها اذا ذكرها في اي ساعة ذكرها من ليل او نهار ، فاذا دخل وقت الصلاة ولم يتم ما قد فاتة فليقض ما لم يتخوف ان يذهب وقت هذه الحاضرة ... الحديث » فانه صريح في وجوب تقديم الفوائت المتعددة كما ترى ، ومثلها الروايات الدالة على الامر بالقضاء ما لم يتضيّق وقت الحاضرة (٣) فانها شاملة باطلاقها للمتحدة والمتعددة بل ظاهرة في المتعددة ، وحينئذ فارتكّب التأويل في هذه الروايات بتلك الرواية المعلولة — مع ما عرفت في هذا الحل من الوجوه التي قدمناها دالة على عدم صحته في نفسه — مجازفة محضة في احكامه سبحانه ، وبذلك يظهر لك ضعف القول المذكور .

واما القول الثاني من القولين المذكورين فلا اعرف له وجهاً وجيهاً من الأخبار وان اطال في المختلف في ذلك من غير طائل بل ظواهر الأخبار تدفعه ، قال في المدارك واعلم ان العلامة في المختلف استدلل برواية زرارة المتقدمة على وجوب تقديم فائنة اليوم ثم قال ( لا يقال ) هذا الحديث يدل على وجوب الابتداء بالقضاء في اليوم الثاني لانه

(١) ص ٣٣٩ (٢) الوسائل الباب ٢ من قضاء الصلوات

(٣) رواها في الوسائل في الباب ٦٧ من المواقيت و٢ من قضاء الصلاة



(عليه السلام) قال : « وان كان المغرب والعشاء قد فاتتك جميعاً فبدأ بها قبل ان تصلي الغداة » ان كان الأمر للوجوب وإلا سقط الاستدلال به (لأننا نقول ) جاز ان يكون للوجوب في الاول دون الثاني لدليل قانه لا يجب من كونه للوجوب مطعماً كونه للوجوب في كل شي . وهو جيد . انتهى . اقول : اشهر برواية زيارة المتقدمة الى روايته الطويلة فانها هي المشتبهة على هذا الكلام كما قدمناه .

ثم اقول ما استجوده من كلام المختلف هنا لا اعرف له وجهاً يعتمد عليه قانه . حتى كان الأمر حقيقة في الوجوب كما هو مقتضى استدلاله بالرواية وبه اختلفوا في الاصول فتخصيص ذلك بموضع دون موضع يحتاج الى القرينة الصارفة . والى ذلك يشير ايضا كلامه هنا بقوله « لدليل » وكان الواجب عليه بيان هذا الدليل الصارف عن الوجوب في هذا المقام مع انه لم يبين ذلك ولا هذا القائل الذي استجود كلامه لسكونه موافقاً لغرضه كما تقدم وانما اعتمدوا على مجرد الدعوى التي لا تسمن ولا تغني من حوع كما لا يخفى على من له الى الانصاف ادنى رجوع . وبالجمله فان قوله : « انه لا يجب من كونه للوجوب مطلقاً كونه للوجوب في كل شي » لا معنى له إلا ان يقوم الصارف عن الوجوب في بعض المواضع فيخرج عن حقيقته الى المجاز وإلا فهو في كل موضع اطلاقاً إنما يتبادر منه الوجوب ومن اظهر الأدلة الدالة على رد هذا القول الآية والأخبار المستفيضة بوجوب القضاء حين الذكر كما قدمناه ، ووجوب تأخير صاحبة الوقت الى آخره مع عدم استيفاء القضاء قبل ذلك ، ووجوب العدول عن الحاضرة مع الذكر في اثباتها ، فانها شاملة باطلاقاً وعموماتها لفائنة اليوم وغيره ، وصحيفة زرارة المذكورة صريحة في رده . وما اجاب به عن ذلك غير موجه وان وافقه السيد المذكور عليه لسكونه موافقاً لاختباره .

وغاية ما استدلل به في المختلف لجواز تقديم الحاضرة هو عموم الآيات التي تقدمت في صدر كلام الفاضل الخراساني والاخبار الدالة على الموسعة ، وقد عرفت ما في جميع ذلك ، ومع الاغماض عن ذلك فقبالة ما يدل عليه الادلة المذكورة من آية ورواية هو الموسعة مطلقاً وتخصيصها

بغير يوم القوات كما ادعاه يحتاج الى دليل .

وبالجملة فالادلة قد تعارضت آية ورواية في الموسعة مطلقاً والمضايقة مطلقاً وكل منهما مطلق في فائتة اليوم وغيره متحدة او متعددة : واللازم من ذلك اما القول بالمضايقة مطلقاً او الموسعة مطلقاً ، وأما تفصيل اصحاب هذين القولين فلا داليل عليه في الين ولا اثر له في الاخبار ولا عين بل هي في رده ظاهرة من الطرفين . والله العالم بحقائق احكامه ونوابه اتقائمون بمعالم حلاله وحرامه .

### المقدمة الى اربعة في القبلة

وفيا بمحوث : ( الأول ) في الماهية وما يتبعها ، قيل : القبلة لغة الحالة التي عليها الانسان حال استقباله الشيء ثم نقلت في العرف الى ما يجب استقبال عينه او حتمته في الصلاة .

والمراد هنا بالقبلة السكبة المعظمة بالضرورة من الدين وان وقع الخلاف - كما سيأتي - بالنسبة الى البعيد عنها في الجهة والمسجد والحرم الا ان ذلك راجع اليها بطريق الاخرة ويدل على ذلك الاخبار المستفيضة ، فروى في الكافي في الصحيح او الحسن عن الحلبي عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) ( ١ ) قال : « سأله هل كان رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) يصلي الى بيت المقدس ؟ قال نعم . فقلت : أكان يجعل السكبة خلف ظهره ؟ فقال اما اذا كان بمكة فلا واما اذا هاجر الى المدينة فنعم حتى حول الى السكبة » .

وروى الثقة الجليل علي بن ابراهيم القمي باسناده الى الصادق ( عليه السلام ) ( ٢ ) « ان النبي ( صلى الله عليه وآله ) صلى بمكة الى بيت المقدس ثلاث عشرة سنة وبعد هجرته ( صلى الله عليه وآله ) صلى بالمدينة سبعة اشهر ثم وجهه الله تعالى الى السكبة ، وذلك ان اليهود كانوا يسيرون رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) ويقولون له انت

( ١ ) الوسائل الباب ٢ من القبلة ( ٢ ) مستدرک الوسائل الباب ٢ من القبلة

تابع لنا فصلي الى قبلتنا فاعتم رسول الله ﷺ صلى الله عليه وآله : من ذنبت غمماً شديداً وخرج في جوف الليل ينظر الى افاق السماء ينتظر من الله تعالى في ذنبت 'مر' فمضى فصبح وحضر وقت صلاة الظهر كان في مسجد بني سالم فوصل من الظهر ركعتين ففرز عليه جبرئيل فاحد بعضديه وحوله الى الكعبة وانزل عليه « قد نرى ثقلب وجهك في السماء فلتولينك قبلة ترضاها فول وجهك شطر المسجد الحرام وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره » (١) فصلى ركعتين الى بيت المقدس وركعتين الى الكعبة .

وقال الصدوق في التقيہ (٢) : صلى رسول الله ﷺ صلى الله عليه وآله الى بيت المقدس بعد النبوة ثلاث عشرة سنة بمكة وتسعة عشر شهراً بالمدينة ثم غيرته الى يثرب فقالوا له انك تابع قبلتنا فاعتم لذلك غمماً شديداً فلما كان في مضى الليل خرج صلى الله عليه وآله بقلب وجهه في افاق السماء فلما أصبح صلى الغداة فلما صلى من الظهر ركعتين جاءه جبرئيل فقال له : « قد نرى ثقلب وجهك في السماء فلتولينك قبلة ترضاها فول وجهك شطر المسجد الحرام ... الآية » (٣) ثم اخذ بيد النبي صلى الله عليه وآله فحول وجهه الى الكعبة وحول من خلفه وجوههم حتى قام الرجال مقام النساء والنساء مقام الرجال فكان اول صلاته الى بيت المقدس وآخرها الى الكعبة وبلغ الخبر مسجداً بالمدينة وقد صلى اهله من العصر ركعتين فحولوا نحو القبلة فكانت اول صلاتهم الى بيت المقدس وآخرها الى الكعبة فسمى ذلك المسجد مسجد القبلتين ، فقال المسلمون صلاتنا الى بيت المقدس تضييع يا رسول الله ﷺ صلى الله عليه وآله فانزل الله عز وجل « وما كان الله ليضيع ايمانكم » (٤) يعني صلاتكم الى بيت المقدس . قال في التقيہ قد اخرج الخبر في ذلك على وجهه في كتاب النبوة .

اقول : وربما يتسارع الى الناظر المناقاة بين هذه الاخبار بالنسبة الى صلاة النبي

(١) و(٣) سورة البقرة الآية ١٤٩ (٢) الوسائل الباب ٢ من القبلة

(٤) سورة البقرة ، الآية ١٣٨

( صلى الله عليه وآله ) في مكة فإن الخبر الاول دل انه يستقبل الكعبة والخبران  
الاخيران على انه يستقبل بيت المقدس (١) ووجه الجمع بينهما ممكن بجعل الكعبة بينه  
وبين بيت المقدس فيصلي اليها معاً فلا منافاة .

وروى الشيخ في التهذيب عن ابي بصير عن ابي عبد الله ( عليه السلام ) ( ٢ )  
قال : « سألت عن قول الله تعالى : « وما جعلنا القبلة التي كنت عليها إلا لنعلم من يتبع  
الرسول ( صلى الله عليه وآله ) ممن ينقلب على عقبيه » ( ٣ ) امره به ؟ قال نعم ان رسول الله  
( صلى الله عليه وآله ) كان يقلب وجهه في السماء فعلم الله عز وجل ما في نفسه فقال : قد  
نرى قلب وجهك في السماء فلو لينك قبلة ترضاها » ( ٤ ) .

وروى الشيخ في التهذيب عن معاوية بن عمار عن ابي عبد الله ( عليه السلام ) ( ٥ )  
قال : « قلت له متى صرف رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) الى الكعبة ؟ قال بعد  
رجوعه من بدر » .

وعن ابي بصير عن احدهما ( عليهما السلام ) ( ٦ ) في حديث قال : « قلت له  
الله امره ان يصلي الى بيت المقدس ؟ قال نعم ألا ترى ان الله تعالى يقول : « وما جعلنا  
القبلة التي كنت عليها إلا لنعلم من يتبع الرسول ... الآية » ( ٧ ) ثم قال ان بني عبد الاشهل  
اتوهم وهم في الصلاة قد صلوا ركعتين الى بيت المقدس فقبل لهم ان نبيكم ( صلى الله  
عليه وآله ) قد صرف الى الكعبة فتحول النساء مكان الرجال والرجال مكان النساء

( ١ ) فيه انه غفلة واضحة اذ ليس في الخبر الاول انه ( صلى الله عليه وآله ) كان  
يستقبل الكعبة بل هو صريح في انه ما كان يستقبلها بل انما يدل على انه ما كان يجمل الكعبة  
خلفه في مكة وهو غير الصلاة اليها كما لا يخفى فلا تعارض بين الاخبار اصلاً . مير سيد  
على ( قدس سره )

( ٢ ) الوسائل الباب ١ من القبلة ( ٣ ) و ( ٧ ) سورة البقرة ، الآية ١٢٨

( ٤ ) سورة البقرة . الآية ١٣٩ ( ٥ ) و ( ٦ ) الوسائل الباب ٢ من القبلة

وجعلوا الركعتين البقيتين الى الكعبة فصلوا صلاة واحدة الى قبايتين فذلك سمي مسجدك  
مسجد القبايتين » الى غير ذلك من الأخبار التي يضيّق عنها المقام .

واما ما يدل على وجوب التوجه نحوها زيادة على اتفاق المسلمين بل الضرورة  
من الدين ، فنها - ما رواه الشيخ في الصحيح عن زرارة (١) قال : « سألت ابا جعفر  
( عليه السلام ) عن الفرض في الصلاة ؟ فقال الوقت والطهور والقبلة والتوجه والركوع  
والسجود والدعاء . قلت ما سوى ذلك ؟ فقال سنة في فريضة » .

وروى في الفقيه مرسل (٢) قال : « قال ابو جعفر ( عليه السلام ) لزراعة :  
لا تعاد الصلاة إلا من خمسة : الطهور والوقت والقبلة والركوع والسجود » .

وروى الشيخ في التهذيب عن ابي بصير عن ابي عبد الله ( عليه السلام ) (٣)  
قال : « سأته عن قول الله تعالى « فاقم وجهك للدين حنيفاً » (٤) قال امره ان يقيم  
وجهه للقبلة ليس فيه شئ من عبادة الاوثان خالصاً مخلصاً » .

وروى المشايخ الثلاثة في الصحيح في الكافي والتهذيب عن زرارة عن ابي جعفر  
ومرسلا في الفقيه عن ابي جعفر ( عليه السلام ) (٥) قال : « اذا استقبلت القبلة بوجهك  
فلا تقاب وجهك عن القبلة فتفسد صلاتك فان الله تعالى قال لنبيه ( صلى الله عليه وآله )  
في الفريضة « فول وجهك شطر المسجد الحرام وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره » (٦)  
واخشع بصرك ولا ترفعه الى السماء وليكن هذا وجهك في موضع سجودك » .

وروى الصدوق في الفقيه في الصحيح عن زرارة عن ابي جعفر ( عليه السلام ) (٧)  
قال : « لا صلاة إلا الى القبلة . قال قلت اين حد القبلة ؟ قال ما بين المشرق والمغرب  
قبلة كله . قال قلت فمن صلى لغير القبلة او في يوم غيم في غير الوقت ؟ قال بعيد » .

اذا عرفت ذلك فاعلم انه قد اختلف الاصحاب ( رضوان الله عليهم ) في ما يجب  
(١) و(٣) الوسائل الباب ١ من القبلة (٢) و(٥) و(٧) الوسائل الباب ٩ من القبلة  
(٤) سورة الروم ، الآية ٢٩ (٦) سورة البقرة . الآية ١٣٩

استقباله فذهب المرتضى وابن الجنيد وأبو الصلاح وابن ادريس والمحقق في المعتبر والنافع والعلامة وأكثر المتأخرين إلى أنه عين السكبة لمن تمكن من العلم بها من غير مشقة شديدة عادة كالمصلي في بيوت مكة وجهتها لغيره من البعيد ونحوه ، واختاره في المدارك . وذهب الشيخان وجمع من الأصحاب : منهم - سائر وابن البراج وابن حمزة والمحقق في الشرائع إلى أن السكبة قبله لمن كان في المسجد والمسجد قبله لمن كان في الحرم والحرم قبله لأهل الدنيا من بعد ، ورواه الصدوق في الفقيه (١) ونسبه في الذكرى إلى أكثر الأصحاب ، ونسبه في المختلف إلى ابن زهرة أيضاً ولعله في غير كتابه الغنية فإن بعض الأصحاب نقل عنه في الكتاب المذكور أنه قال : القبلة هي السكبة فمن كان مشاهداً لها وجب عليه التوجه إليها ومن شاهد المسجد الحرام ولم يشاهد السكبة وجب عليه التوجه إليه ومن لم يشاهده توجه نحوه بلا خلاف . انتهى . وهذه العبارة كما ترى عارية عن ذكر الحرم وأنه قبله لمن نأى عنه كما صرح به أصحاب القول الثاني .

قيل : والظاهر أنه لا خلاف بين الفريقين في وجوب التوجه إلى السكبة للمشاهد ومن هو بحكمه وإن كان خارج المسجد فقد صرح به من أصحاب القول الثاني الشيخ في المبسوط وابن حمزة في الوسيلة وابن زهرة في الغنية ونقل المحقق الإجماع عليه لكن ظاهر كلام الشيخ في النهاية والخلاف يخالف ذلك .

أقول : غاية ما يمكن القطع به هنا في إجماع القولين بالنسبة إلى المشاهد خاصة وإلا فمن بحكمه كالمصلي في بيوت مكة وفي الحرم مع عدم المشاهدة فإن ظاهر أصحاب القول الأول أن القبلة في حقه هي السكبة وظاهر أصحاب القول الثاني إنما هو المسجد . واستدل في المعتبر على وجوب استقبال العين للقريب بإجماع العلماء كافة على ذلك . وقال في المدارك بعد نقل ذلك : فإن تم فهو الحجة والا يمكن المناقشة في ذلك إذ الآية الشريفة إنما تدل على استقبال شطر المسجد الحرام والروايات خالية من هذا

(١) رواه في الوسائل في الباب ٣ من القبلة

التفصيل . انتهى . وهو جيد اذ لم تنف في شيء من الاخبار المستدل بها على القول الاول كما سيأتيك ان شاء الله تعالى على التفصيل بين تقريب وتباعد بين الجبهة كما ذكرنا ، بل ظاهر الآية هو استقبال شطر المسجد الحرام يعني جهته مطلقاً . وهذا أحد الوجوه التي يمكن تطرق الضعف بها الى القول الاول .

واستدل في المدارك للقول الاول بالنسبة الى البعيد بما رواه زرارة في الصحيح عن ابي جعفر ( عليه السلام ) ( ١ ) انه قال : « لا صلاة إلا الى القبة . قلت له اين حدة القبة ؟ قال ما بين المشرق والمغرب قبة كله » .

اقول : يقرب من هذه الرواية ما رواه معاوية بن عمار في الصحيح عن الصادق ( عليه السلام ) ( ٢ ) « في الرجل يقوم في الصلاة ثم ينظر بعد ما فرغ فيرى انه قد انحرف عن القبة يميناً او شمالاً ؟ قل قد مضت صلاته وما بين المشرق والمغرب قبة » .

اقول : لا يخفى ما في الاستدلال بهاتين الروايتين من الاشكال فان القول بانساع الجبهة بهذا المقدار مما لم يذهب اليه احد في ما اعلم . نعم صرحوا بذلك بالنسبة الى من اخطأ ظنه في القبة او جهل القبة فظهرت صلاته بعد الفراغ في ما بين المشرق والمغرب فانه لا اعادة عليه .

واستدل في الذخيرة لذلك ايضاً بالاخبار المتقدمة في صدر البحث كخبر علي ابن ابراهيم وما ذكره في الفقيه وصحيحة الحلبي او حسنة ونحوها مما دل على انه ( صلى الله عليه وآله ) صلى الى الكعبة وليس المراد الدين البتة فيحمل على جهتها كما هو المدعى وفيه ان الآية التي اوردوها دليلاً على الحكم المذكور في أكثر هذه الاخبار إنما تضمنت الامر بالصلاة شطر المسجد الحرام اي جهته وناحيته ووجه الجمع يقتضي حمل الكعبة على جهة المسجد الحرام تجوزاً لان الآية إنما دلت على جهة المسجد لا جهة الكعبة واحدهما غير الآخر ، وحينئذ فلا دلالة في الاخبار المذكورة على ما ادعوه .

الهم الا ان يقال ان هذه الاطلاقات انما خرجت بناء على اتساع جهة القبلة كما سيظهر ان شاء الله تعالى . واحتمل بعض الاصحاب حمل المسجد على السكبة التي هي اشرف اجزائه . واحتمل بعض آخر خروج هذه الاخبار مخرج المساحة في التأدية من حيث كون السكبة قبلة عند جمهور العامة (١) قال فاعله ( عليه السلام ) سأل في التأدية لثلاث يخالف ظاهر الكلام مذهب جمهور العامة فانه اقرب الى الاحتياط والتقية . والظاهر - كما ذكره بعض محققي متأخري المتأخرين - ان الآية لا دلالة لها على شيء من القولين المذكورين .

والذي يدل على ما ذهب اليه الشيخان واتباعها جملة من الاخبار :

منها — ما رواه الشيخ عن عبد الله بن محمد الحجال عن بعض رجاله عن ابي عبد الله ( عليه السلام ) والصدوق في الفقيه مرسلاً عن ابي عبد الله ( عليه السلام ) (٢) « ان الله تعالى جعل السكبة قبلة لاهل المسجد وجعل المسجد قبلة لاهل الحرم وجعل الحرم قبلة لاهل الدنيا » ورواه الصدوق في كتاب العلل عن ابيه عن محمد بن يحيى عن محمد بن احمد بن يحيى عن الحسن بن الحسين عن الحجال ... الى آخره (٣) . وعن بشر بن جعفر الجمفي ابي الوليد (٤) قال : « سمعت جعفر بن محمد ( عليها السلام ) يقول البيت قبلة لاهل المسجد والمسجد قبلة لاهل الحرم والحرم قبلة للناس جميعاً » ورواه الصدوق ايضاً في كتاب العلل بالسند المتقدم .

وما رواه الصدوق في كتاب العلل عن محمد بن الحسين عن الصفار عن العباس بن معروف عن علي بن مهزيار عن الحسين بن سعيد عن ابراهيم بن ابي البلاد عن ابي غرة (٥) قال : « قال ابو عبد الله ( عليه السلام ) البيت قبلة المسجد والمسجد قبلة مكة ومكة قبلة الحرم والحرم قبلة الدنيا » .

(١) المغني ج ١ ص ٤٣٩ (٢) و(٣) و(٤) و(٥) الوسائل الباب ٣ من القبلة



ومما يؤيد هذه الاخبار باوضح تأييد الاخبار الدالة على الامر باليسر ون ذلك  
مبني على التوجه الى الحرم وستأتي ان شاء الله تعالى في موضعه .

واما ما اورده على هذا القول - من ان التكليف باصابة الحرم يستلزم بطلان  
صلاة اهل البلاد المتسعة بعلامة واحده للقطع بخروج بعضهم عن الحرم واللازم بطل  
فالملزوم مثله والملازمة ظاهرة ، مع ان المحقق في المعتبر والعلامة في المنتهى صرحا بان  
قبلة اهل العراق وخراسان واحدة ومعلوم زيادة التفاوت - فلجواب عنه ما افاده شيخنا  
الشهيد في هذا المقام وتلقاه بالقبول جملة من الاعلام من ان ذكر المسجد والحرم اشارة  
الى الجهة ، قال وذكره على سبيل التقريب الى افهام المكلفين واظهاراً لاسعة الجهة وان  
لم يكن ملتزماً . انتهى . وهو جيد وجيه . كما ان ذكر السكبة في تلك الاخبار التي  
قدمنا نقلها عنهم في وجوب الاستقبال الى السكبة لا بد من حملها على الجهة كما قدمنا  
ذكره وإلا لبطلت صلاة الصف الطويل الذي يخرج عن سمت السكبة .

واما ما طعن به في المعتبر والمدارك من ضعف الاخبار فقد رده شيخنا الشهيد  
في الذكرى بناء على اصطلاحهم المعمول عندهم انه اذا اشتهرت بين الاصحاب لا سبيل  
الى ردها . هذا على تقدير صحة اصطلاحهم وإلا فالامر مفروغ منه عندنا كما عرفت  
في غير موضع .

وكيف كان فانه ينبغي ان يعلم ان النزاع بالنسبة الى البعيد - بان يكون قبلته جهة  
السكبة كما هو احد القولين او الحرم اوجته بناء على التأويل المذكور - قليل الجدوى  
لاتفاقهم جميعاً على رجوع البعيد الى الامارات الآتية ذكرها ووجوب عمله عليها ، وحينئذ  
فلا تبرة في هذا الاختلاف كما لا يخفى .

ثم انهم اختلفوا في تعريف الجهة على اقوال عديدة قد اطال فيها الكلام بابرام  
النقض ونقض الابرام شيخنا الشهيد الثاني في روض الجنان وجعل اقربها ما ذكره  
شيخنا الشهيد في الذكرى حيث عرفها بانها سمت التي يظن كون السكبة فيه لا مطلق

الجهة كما قال بعض العامة ان الجنوب قبة لاهل الشمال وبالعكس والمغرب قبة لاهل الشرق وبالعكس لانا نتيقن الخروج هنا عن القبة وهو ممتنع . اقول وهذا الاختلاف ايضاً هنا قليل الجدوى لما عرفت من انهم قد اوجبوا على البعيد الرجوع الى العلامات التي ذكرها علماء اهل الهيئة والتوجه الى سمت الذي تدل عليه فكان الاولى تعريف الجهة بها .

وينبغي التنبيه هنا على امور بها يتم البحث عن تحقيق المسألة كما هو حقها : (الاول) قد صرح غير واحد من الاصحاب بل ظاهر كلام المعتبر المتقدم الاجماع على ذلك بانه يجب على المكي لممكنه من مشاهدة عين الكعبة الصلاة اليها ولو بالصعود على سطح لقدرته على العلم فلا يجوز له البناء على الظن ، ولو نصب محراباً بعد المعاينة جازت صلاته اليه دائماً لتيقنه الصواب ، وكذا الذي نشأ بمكة وتيقن الاصابة ، ولا يكفي الاجتهاد بالعلامات هنا لانه رجوع الى الظن مع امكان العلم وهو غير جائز . نعم لو كان محبوساً لا قدرة له على استعمال العين جاز له التعويل على الاجتهاد وكذا من هو في نواحي الحرم ، وهل يكلف الصعود الى الجبل لاستعلام العين ؟ قولان تقل عن الشيخ والعلامة في بعض كتبهما ذلك . قال في المدارك بعد اختيار القول الآخر : وهو بعيد . اقول : لا ينبغي عليك بعد الاحاطة بما تقدم انه لا دليل في اصل هذه المسألة إلا ما يدعونه من الاجماع وإلا فالآية إنما دلت على شطر المسجد مطلقاً كما تقدم ، والاخبار لا تعرض فيها لذلك بوجه وان كان الاحتياط في ما ذكره (رضوان الله عليهم) إلا ان في سقوط صعود الجبل كما هو احد القولين في المسألة كما عرفت نظراً واستبعاد صاحب المدارك لا يخلو من بعد لما اتفقوا عليه من عدم جواز البناء على الظن إلا مع تعذر العلم والعلم بذلك ممكن بصعود الجبل ، فكيف يجوز له ان يصير الى الظن والحال ما ذكرنا ؟ الا ان يدعى استلزام المشقة بذلك لسكن اطلاق كلامهم يقتضي العموم ، وهو غير جيد .

( الثاني ) — ينبغي ان يعلم ان القبلة ليس نفس البنية الشرعية بل محرم من تخوم الارض الى عنان السماء ، فلو زالت البنية — والعباد بالله — صلى الى جهتها التي تشتمل على العين كما يصلي من هو اعلى من الكعبة الى الجهة المسمومة للبنية وكذا من هو اخفض من موضعها بان يكون في سرداب ، والظاهر انه لا خلاف فيه ، ويدل عليه مضاقا الى الاتفاق ما رواه الشيخ عن عبدالله بن سنان في الموثق عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) ( ١ ) قال : « سأله رجل قال صليت فوق جبل ابي قيس العصر فهل يجزئ ذلك والكعبة تحتي ؟ قال نعم انها قبلة من موضعها الى السماء » وعن خالد بن ابي اسماعيل او ابن اسماعيل ( ٢ ) قال : « قلت لابي عبدالله ( عليه السلام ) الرجل يصلي على ابي قيس مستقبل القبلة ؟ قال لا بأس » .

( الثالث ) — لو صلى على سطح الكعبة فهل يصلي قائماً ويبرز بين يديه منها شيئاً يصلي اليه او يستلقى على قفاه ويصلي ؟ قولان المشهور الاول وبه قال الشيخ في البسيط وقال في الخلاف والنهاية وابن بابويه وابن البراج بالثاني لكن فيه ابن البراج بعدم التمكن من النزول . واستند الاولون في وجوب الصلاة قياماً الى الادلة الدالة على وجوب القيام والقعود والركوع والسجود في الصلاة كما يصلي داخلها . واحتج الشيخ في الخلاف على ما ذهب اليه بالاجماع وبما رواه عن علي بن محمد عن اسحاق بن محمد عن عبدالسلام عن الرضا ( عليه السلام ) ( ٣ ) قال : « في الذي تدركه الصلاة وهو فوق الكعبة ؟ قال ان قام لم يكن له قبلة ولكن يستلقى على قفاه ويفتح عينيه الى السماء ويعقد بقلبه القبلة التي في السماء البيت المعمور ويقرأ فاذا اراد ان يركع غمض عينيه واذا اراد ان يرفع رأسه من الركوع فتح عينيه والسجود على نحو ذلك » .

اقول : لا ريب ان من يعمل على هذا الاصطلاح المحدث فانه يتحتم عنده القول بالاول اضعف الخبر المذكور واما من لا يعمل عليه فيبقى عنده التعارض بين تلك الاخبار

المشار إليها في الاثنيان برأيات الصلاة كما هي وبين هذا الخبر والترجيح لتلك الاخبار لكثرتها وشهرتها ، والظاهر انه لما ذكرنا ذهب الاكثر حتى من المتقدمين الى القول الاول . إلا انه يمكن ان يقال ان تلك مطابقة عامة وهذا الخبر خاص ومن القاعدة تقديم العمل به وتخصيص عموم تلك الاخبار به . وبالمجمل فالمسألة لا تخلو من شوب الاشكال إلا ان الامر في ذلك حين لم يمتد اتفاق هذا الحكم وحصوله .

( الرابع ) — لا خلاف بين الاصحاب ( رضوان الله عليهم ) في جواز صلاة النافلة في جوف الكعبة وكذا الفريضة حال الاضطراب وادعى عليه في المعتبر والمنتقى اتفاق اهل العلم .

وانما الخلاف في الفريضة مع الاختيار فذهب الاكثر ومنهم الشيخ في النهاية والاستبصار الى الجواز على كراهة ، وذهب في الخلاف الى التحريم وتبعه ابن البراج . احتج المجوزون بان القبلة ليس بمجموع البنية بل نفس العروة وكل جزء من اجزائها اذ لا يمكن محاذاة المصلي بازائها منه إلا قدر بدنه والباقي خارج عن مقابلته ، وهذا المعنى يتحقق مع الصلاة فيها كما يتحقق مع الصلاة في خارجها .

ومارواه يونس بن يعقوب في الموثق (١) قال : « قلت لابي عبدالله ( عليه السلام ) اذا حضرت الصلاة المكتوبة وانا في الكعبة أفأصلي فيها ؟ قال صل » . وبعضه قوله سبحانه « وعهدنا الى ابراهيم واسماعيل ان طهرا بيتي للطائفين والعاكفين والركع السجود » (٢) فان الظاهر منها تعميم الاذن والترخيص في اجزاء البيت بأسرها .

اقول : ويمكن ان يجاب عن ذلك ( اما عن الاول ) فيما ذكره في النسخة من انه يجوز ان يكون المعتبر التوجه الى جهة القبلة بان تكون الكعبة في جهة مقابلة للمصلي وان لم تحصل المحاذاة لكل جزء منها لا بد لنفي ذلك من دليل . و( اما عن الموثقة المذكورة )

فبالمعارضة بما هو اصح منها كما سيأتي . و ( اما عن الآية ) فتخصيصها بالخبرين الصحيحين الصريحين في المنع .

احتج الشيخ ( قدس سره ) على ما ذهب اليه من التحريم باجماع الفرقة ، وبأن القبلة هي الكعبة لمن شاهدها فتكون القبلة جملتها والصلي في وسطها غير مستقبل للجملة ، وبما رواه في الصحيح عن معاوية بن عمار عن ابي عبد الله ( عليه السلام ) (١) قال : « لا تصل المكتوبة في جوف الكعبة فان رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) لم يدخلها في حج ولا عمرة ولكن دخلها في فتح مكة فصلى فيها ركعتين بين العمودين ومع اسماء » وفي الصحيح عن محمد بن مسلم عن احدهما ( عليهما السلام ) (٢) قال : « لا تصل المكتوبة في الكعبة » ورواه في الكافي في الصحيح ايضاً (٣) ثم قال : وقد روى في حديث آخر « يصل الى اربع جوانبها اذا اضطر الى ذلك » وروى الشيخ هذه الصحيحة في موضع آخر في الموثق عن محمد بن محمد عن احدهما ( عليهما السلام ) (٤) قال : « لا تصلح صلاة المكتوبة جوف الكعبة » وفي موضع ثالث في الصحيح ايضاً مثله (٥) وزاد « واما اذا خاف فوت الصلاة فلا بأس ان يصلها في جوف الكعبة » .

قال في المدارك بعد نقل هذه الادلة : واجيب عن الاول بمنع الاجماع على التحريم كيف وهو في اكثر كتبه قائل بالكراهة . وعن الثاني بعدم تسليم كون القبلة هي الجملة لاستحالة استقبالها باجمعها بل المعتبر التوجه الى جزء من اجزاء الكعبة بحيث يكون مستقبلاً يبدنه ذلك الجزء . وعن الروايتين بالحل على الكراهة . ثم قال ويمكن المناقشة في هذا الحل بقصور الرواية الاولى عن مقاومة هذين الخبرين من حيث السند ، ويشكل الخروج بها عن ظاهرهما وان كان الاقرب ذلك لاعتبار سند الرواية وشيوع استعمال النهي في الكراهة بل ظهور لفظ « لا يصلح » فيه كما لا يخفى . انتهى .

(١) و (٢) و (٣) و (٤) رواه في الوسائل في الباب ١٧ من القبلة

(٥) التهذيب ج ١ ص ٥١٦ باب دخول الكعبة

اقول : فيه ( اولا ) ان ما اجاب به عن الوجه الثاني - من ان المعتبر التوجه الى جزء من اجزاء الكعبة.... الى آخره - مما لا دليل عليه ، وأما المعتبر ما دلت عليه ظواهر الأدلة من التوجه الى جهة الكعبة ، نعم اللازم من ذلك محاذاة البدن لجزء من اجزاء تلك الجلة واحدهما غير الآخر . وبالجملة فهو يرجع الى ما تقدم ذكره في كلام صاحب الدخيرة .

و ( ثانياً ) — انه من العجب العجائب عدوله هنا عن طريقته التي جرى عليها في هذا الكتاب كما لا يخفى على من له انس بكلامه في جميع الابواب ، فان من قاعدته دورانه مدار الاسانيد الصحيحة كما صرحنا به في غير موضع عنه وان كانت متون تلك الأخبار مشتملة على علل عديدة ، ومن قاعدته رد الاخبار الموثقة وعدّها في سلك الاخبار الضعيفة ، فكيف خرج عن ذلك هنا متمللاً بهذه التعليقات الضعيفة والحجج السخيفة ؟ واما قوله في الرجوع عما ذكره من النافضة « ان سند الرواية المذكورة معتبر » ان اريد بخصوص هذه الرواية فلا وجه له فان في سندها الحسن بن علي بن فضال ويونس ابن يعقوب وهما من ثقات الفطحية ولا خصوصية للعمل برواية هذين دون غيرهما من ثقات الفطحية ، فان عمل بالأخبار الموثقة فليكن في كل مقام وإلا فلا وجه لهذا الكلام المنحل الزمام .

واما تعلله بشيوع النهي في الكراهة فهو وارد عليه في جميع المقامات التي استدل فيها على الوجوب بلفظ الامر فلا معنى للطعن به في هذا المقام خاصة ، ومقتضى التحقيق الذي صرح به هو وغيره في الاصول والفروع ان الامر حقيقة في الوجوب ولا يخرج عنه إلا بقرينة ، على ان شيوع النهي في الكراهة ان كان مع القرائن الحالية او الغالية الدالة على ذلك فهو لا ينفعه وإلا فهو محل المنع ايضاً .

واما ما اعتضد به من ظهور لفظ « لا يصلح » في الكراهة فهو مبني على نقله الرواية بذلك في كتابه كما هو في احد طرق الخبر المذكور ، ونحن قدمنا لك الخبر بجميع

طرقه ، وبالبطريق الاول بتقل الشيخين المتقدمين مع صحة الخبره . اشتمل على العمى الذي هو حقيقة في التحريم مثل الحجر الاول فلا وجه لما ذكره .

بقى هنا شيء ينبغي التنبيه عليه وهو ان ظاهر كلمة الاصحاب هنا الاتفاق على ان الصلاة في جوف الكعبة انما هو باستقبال اي جدرانها شاء مع انه قد روى الشيخ في التهذيب بسنده عن محمد بن عبدالله بن مروان (١) قال : « رأيت يونس بن بكير يروي عن ابي الحسن ( عليه السلام ) عن الرجل اذا حضرته صلاة الفريضة وهو في الكعبة فلم يمكنه الخروج من الكعبة استلقى على قفاه وصلى ايماء وذكر قول الله تعالى : اينما تولوا فثم وجه الله » (٢) وانت خير بان موثقة يونس الدالة على الجواز مطلقة وتقيدها بهذه الرواية يمكن إلا اني لم اقف على قائل بذلك هنا وان قيل به في الصلاة على ظهر الكعبة كما تقدم . والصدوق ( قدس سره ) في الفقيه مع تصريحه بالصلاة مستلقياً على ظهر الكعبة صرح في الصلاة في جوفها بما ذكره الاصحاب من استقبال اي جدرانها شاء واستحباب استقبال الركن الذي فيه الحجر . ولعله نص وصل اليه ولم يصل اليه . والله العالم .

( الخامس ) — قد صرح جملة من الاصحاب : منهم — شيخنا في الذكرى بانه لو استطال صف المأمومين مع المشاهدة حتى خرج عن الكعبة بطلت صلاة الخارج لعدم اجزاء الجهة هنا ، ولو استداروا صح للاجماع عليه عملا في كل الاعصار السابقة ، نعم يشترط ان لا يكون المأموم اقرب الى الكعبة من الامام . انتهى . ولا بأس به .

( السادس ) — قال في الذكرى : ظاهر كلام الاصحاب ان الحجر من الكعبة باسمه وقد دل عليه النقل انه كان منها في زمير ابراهيم واسماعيل ( عليهما السلام ) الى ان بنت قريش الكعبة فاعوزتهم الآلات فاخترصوها بمحذوفه وكان كذلك في عهد النبي ( صلى الله عليه وآله ) ونقل عنه الاهتمام بادخاله في بناء الكعبة وبذلك احتج ان

(١) رواه في الوسائل في الباب ١٢ من القبة (٢) سورة البقرة ، الآية ١٠٩ .

الزبير حيث ادخله فيها ثم اخرج به الحجاج بعده ورده الى ما كان ، ولان الطواف يجب خارجه . وللعامة خلاف في كونه من الكعبة باجمعه او بعضه او ليس منها وفي الطواف خارجه (١) وبعض الاصحاب له فيه كلام ايضاً مع اجماعنا على وجوب ادخاله في الطواف وانما تظهر الفائدة في جواز استقباله في الصلاة بمجرد فعله القطع بانه من الكعبة يصح والا امتنع لانه عدول من اليقين الى الظن . انتهى . وقال في الدروس : ان المشهور كونه من البيت ولا يخلو من غرابة .

ونقل في المدارك عن العلامة في النهاية انه جزم بجواز استقباله . وهو اغرب لما ورد في النصوص من انه ليس من البيت حتى ان في بعضها « ولا قلامة ظفر » فمنها ما رواه في الكافي في الصحيح عن معاوية بن عمار (٢) قال : « سألت ابا عبد الله (عليه السلام) عن الحجر أمن البيت هو اوفيه شيء من البيت ؟ فقال لا ولا قلامة ظفر ولكن استماعيل دفن فيه امه فكره ان يوطأ فحجر عليه حجراً وفيه قبور انبياء » وعن زرارة في الموثق عن ابي عبد الله (عليه السلام) (٣) قال : « سألت عن الحجر هل فيه شيء من البيت ؟ قال لا ولا قلامة ظفر » وروى في كتاب من لا يحضره الفقيه مرسل عن النبي (صلى الله عليه وآله) والائمة (عليهم السلام) (٤) قال : « صار الناس يطوفون حول الحجر ولا يطوفون به لان ام اسماعيل دفنت في الحجر ففيه قبرها فطيف كذلك لثلاث يوطأ قبرها » قال : وروى ان فيه قبور الانبياء (عليهم السلام) وما في الحجر شيء من البيت ولا قلامة ظفر . واما ما ذكره في الذكرى من النقل الذي دل على ان الحجر كان من البيت في زمن ابراهيم واسماعيل (عليهما السلام) ... الى آخره فلم نقف عليه في اخبارنا وبه اعترف جملة من علمائنا ، إلا ان العلامة في التذكرة نقل ان البيت كان

(١) الفقه على المذاهب الاربعة ج ١ ص ٦٣٤ الى ٦٣٩ وبداية الصنائع ج ٢ ص ١٢٢

(٢) و(٤) رواه في الوسائل في الباب ٣ من الطواف

(٣) رواه في الوسائل في الباب ٥٤ من احكام المساجد



لاصقاً بالأرض وله بابان شرقي وغربي فهدمه السيل قبل مبعث النبي (صلى الله عليه وآله) بعشر سنين واعادت قريش عمارته على الهيئة التي هو عليها اليوم وقصرت الاموال الطيبة والهدايا والتذور عن عمارته فتركوا من جانب الحجر بعض البيت وقطعوا الركنين الشاميين من قواعد ابراهيم (عليه السلام) وضيقوا عرض الجدار من الركن الأسود الى الشامي الذي يليه فبقى من الاساس شبه الدكان مرتفعاً وهو الذي يسمى الشاذروان . انتهى . وهو مع مخالفته لنصوص المتقدمة انما يدل على جزء من الحجر لا مجموعه كما يستفاد من كلامه . والظاهر ان هذه الرواية انما هي من طرق المخالفين فانهم رووا عن عائشة انها قالت : « نذرت ان اصلي ركعتين في البيت فقال النبي (صلى الله عليه وآله) صلى في الحجر فان فيه ستة اذرع من البيت » (١) وسيأتي ان شاء الله تعالى في كتاب الحج ما فيه زيادة تحقيق المقام بنقل الاخبار الواردة في بناء البيت والطواف . والله العالم .

( السابع ) — المشهور في كلام الاصحاب (رضوان الله عليهم) استعجاب تياسر العراقي الى يسار القبلة قليلا وربما ظهر من عبارات الشيخ في النهاية والبسوط والخلاف الوجوب .

والاصل في ذلك الاخبار الواردة عنهم (عليهم السلام) بذلك : منها - ما رواه في الكافي عن علي بن محمد رفعه (٢) قال : « قيل لابي عبدالله (عليه السلام) لم صار الرجل ينحرف في الصلاة الى اليسار ؟ فقال لان للكعبة ستة حدود اربعة منها على يسارك واثنان منها على يمينك فمن اجل ذلك وقع التحريف الى اليسار » .

وروى الصدوق باسناده عن الفضل بن عمر (٣) « انه سأل ابا عبدالله (عليه السلام) »

---

(١) تذكرة العلامة ج ١ المسألة ٦ من كيفية الطواف وفي المفتي ج ٣ ص ٣٨٢ « قالت عائشة لرسول الله (ص) اني نذرت ان اصلي في البيت فقال صلى في الحجر فان الحجر من البيت ، (٢) و (٣) الرسائل الباب ٤ من القبلة

عن التحريف لاصحابنا ذات اليسار عن القبلة وعن السبب فيه ؟ فقال ان الحجر الاسود لما انزل به من الجنة ووضع في موضعه جعل انصاب الحرم من حيث يلحقه النور نور الحجر فهي عن يمين الكعبة اربعة اميال وعن يسارها ثمانية اميال كله اثنا عشر ميلا فاذا انحرف الانسان ذات اليمين خرج عن حد القبلة لقلة انصاب الحرم واذا انحرف ذات اليسار لم يكن خارجا من حد القبلة « ورواه الشيخ باسناده عن الفضل والصدوق في العلل باسناده عن الفضل (١) .

وقال في كتاب الفقه الرضوي (٢) « اذا اردت توجه القبلة فتياسر مثل ما تيامن فان الحرم عن يمين الكعبة اربعة اميال وعن يسارها ثمانية اميال » .

وقال الشيخ في النهاية من توجه الى القبلة من اهل العراق والشرق قاطبة فعليه ان يقياسر قليلا ليكون متوجها الى الحرم ، بذلك جاء الاثر عنهم (عليهم السلام) انتهى وظاهر هذه العبارة الوجوب كما قدسنا ذكره وانه المستفاد عنده من الاخبار وهذه الروايات انما خرجت بناء على كون القبلة في حق البعيد هو الحرم فهي مؤيدة للاخبار المتقدمة الدالة على قول الشيخين واتباعها في تلك المسألة ، واحتمل في المختلف اطراد الحكم على القولين . ورد في المدارك بان العلامات المنصوبة للجهة لا تقتضي وقوع الصلاة على نفس الحرم . وهو كذلك .

وقال في المدارك بعد نقل المرفوعة المتقدمة وخبر الفضل : والروايتان ضعيفتا السند جدا والعمل بهما لا يؤمن معه الانحراف الفاحش عن حد القبلة ، وان كان في ابتدائه يسيراً . انتهى .

اقول : لا ريب انه وان كانت الروايتان كما ذكره الا انها مجبورتان بعمل الاصحاب اذ لا يخالف في الحكم المذكور بل قيل في المسألة بالوجوب كما عرفت من عبارة الشيخ (قدس سره) وهو ايضا ظاهر كلام الشيخ الجليل شاذان بن جبرئيل القمي

في رسالته التي في القبلة حيث قال : وعلى اهل العراق ومن يصلي الى قببتهم من اهل المشرق التياسر قليلا ، ثم نقل عن الصادق ( عليه السلام ) مضمون حديث المفضل . وقد صرح في غير موضع بقبول الخبر الضعيف المجبور بعمل الاصحاب ومنه ما تقدم قريبا في مسألة من ادرك من الغداة ركعة قبل طلوع الشمس حيث قال : وهذه الروايات وان ضعف سندها إلا ان عمل الطائفة عليها ولا معارض لها فينبغي العمل عليها . انتهى . والحال في المقامين واحد ، ولكنه ( قدس سره ) كما صرحنا به في غير مقام لضيق الحقائق في هذا الاصطلاح ليس له قاعدة يعتمد عليها ولا ضابطة يرجع اليها . واما ما ذكره - من انه لا يؤمن من العمل بها الانحراف العاشر - فهو اجتهد في مقابلة النصوص وقد ردت الاخبار بالعموم والخصوص .

نعم قد احتمل شيخنا العلامة المجلسي ( قدس سره ) هنا وجهاً وجيباً في الجواب عن هذه الاخبار وما يلزم فيها من الاشكال الذي عرضه المحقق الخواجة نصير الله والدين على المحقق جعفر بن سعيد وقت الدرس فاجاب بجواب اقتاعي ثم كتب في المسألة رسالة في تحقيق الجواب واستحسنه المحقق المذكور ، والرسالة المذكورة ذكرها ابن فهد في كتابه المذهب فن احب الوقوف على ذلك فليرجع الى الكتاب المذكور .

واما ما ذكره شيخنا المجلسي ( عطر الله مرقدته ) في المقام فحاصله انه لا يبعد ان يكون الأمر بالتياسر لاهل العراق لكون الحاربي المشهورة المبنية فيها في زمان خلفاء الجور ولا سيما المسجد الاعظم كانت مبنية على التيامن عن القبلة ولم يمكنهم ( عليهم السلام ) اظهار خطأ هؤلاء الفساق فامروا شيعتهم بالتياسر عن تلك الحاربي وعلوا ذلك بما علوه لثلاث يشتهر بينهم الحكم بخطأ من مضى من خلفاء الجور ، قال ويؤيده ما ورد في وصف مسجد غنى وان قبلته لقاسطة فهو يومى الى ان سائر المساجد في قبلتها شي ، ومسجد غنى اليوم غير موجود . ويؤيده ايضا ما رواه محمد بن ابراهيم النعماني في كتاب الغيبة عن ابن عقدة عن علي بن الحسن بن الحسن ومحمد بن يوسف عن سعدان بن مسلم عن

صباح المزني عن الحارث بن حصيرة عن حبة العربي (١) قال : « قال امير المؤمنين ( عليه السلام ) كاتي انظر الى شيعتنا بمسجد الكوفة وقد ضربوا الفساطيط يعلمون الناس القرآن كما انزل اما ان قائمنا اذا قام كسره وسوى قبلته » على انه لا يعلم بقاء البناء الذي كان على عهد امير المؤمنين ( عليه السلام ) بل يدل بعض الاخبار على هدمه وتغييره كما رواه الشيخ ( قدس سره ) في كتاب الغيبة عن الفضل بن شاذان عن علي بن الحكم عن الربيع بن محمد المصلي عن ابن طريف عن ابن نباتة (٢) قال : « قل امير المؤمنين ( عليه السلام ) في حديث له حتى انتهى الى مسجد الكوفة وكان مبنياً بخزف ودنان وطين فقال ويل لمن هدمك وويل لمن سهل هدمك وويل لبانيك بالمطبوخ الغير قبله نوح طوبى لمن شهد هدمك مع قائم اهل بيتي اولئك خيار الامة مع ابرار العترة » هذا كلامه ( قدس سره ) في مجلد الزار من كتاب بحار الانوار .

وقال في مجلد الصلاة من الكتاب المذكور - بعد ذكر الاشكال المتقدم ونقل حاصل كلام المحقق في رسالته والاشارة الى انه غير حاسم لمادة الاشكال - ما صورته والذي يخطر في ذلك بالبال انه يمكن ان يكون الامر بالانحراف لان محاريب الكوفة وسائر بلاد العراق اكثرها كانت منحرفة عن خط نصف النهار كثيراً مع ان الانحراف في اكثرها يسير بحسب القواعد الرياضية كمسجد الكوفة فان انحراف قبلته الى اليمين ازيد مما تقتضيه القواعد بعشرين درجة تقريباً وكذا مسجد السهلة ومسجد يونس ، ولما كان اكثر تلك المساجد مبنية في زمان عمر وسائر خلفاء الجور لم يمكنهم القدح فيها تقية فامروا بالتياسر وعلوه بتلك الوجوه الخطابية لاسكانهم وعدم التصريح بخطأ خلفاء الجور وامرائهم . وما ذكره اصحابنا من ان محراب المعصوم ( عليه السلام ) لا يجوز الانحراف عنه انما يثبت اذا علم ان الامام ( عليه السلام ) بناه - ومعلوم انه لم يبنه - او صلى فيه من غير انحراف ، وهو ايضاً غير ثابت بل ظهر من بعض ما سنح لنا من الآثار القديمة عند

تعبير المسجد في زماننا ما يدل على خلافه كما سيأتي ذكره ، مع ان الظاهر من بعض الاخبار ان هذا البناء غير البناء الذي كان في زمن امير المؤمنين ( عليه السلام ) انتهى .  
( الثامن ) — قد صرح غير واحد من فضلاء متأخري المتأخرين بسهولة الامر في القبلة واتساع الدائرة فيها وانه لا ضرورة الى ما ذكره المنجمون . وهو كذلك ، وتوضيحه انه لا يخفى ان الصلاة عمود الدين الذي لا ثبوت له ولا قيام إلا بها ولذا ورد ان قبول الاعمال يتوقف على قبولها وورد ان تاركها كافر كما تقدم ذكر ذلك في المقدمة الاولى ، ولا ريب ان صحتها منوطة بالاستقبال بالضرورة من الدين ومع هذا فلم يرد عنهم ( عليهم السلام ) في معرفتها مع البعد الا خبران مجملان بالنسبة الى اهل العراق خاصة من قوله ( عليه السلام ) ( ١ ) في احدهما بعد سؤاله عن القبلة « ضع الجدي في قدك وصل » وقوله ( عليه السلام ) ( ٢ ) في الآخر بعد قول السائل : اني اكون في السفر ولا اهتدى الى القبلة بالليل فقال : « أتعرف الكوكب الذي يقال له الجدي ؟ قال : نعم قال اجعله على يمينك واذا كنت في طريق الحج فاجعله بين كتفيك » ومع غفلة اصحابهم عن السؤال عن ذلك وتحقيقه كيف رضوا لهم بذلك ولم يحققوا لهم تلك المسائل مع ضروريته وتوقف صحة الصلاة عليه لو كان ذلك على ما يقوله اهل الهيئة من التدقيقات والتحقيقات والعلامات لكل قطر وناحية ؟ مع ان الذي ورد عنهم ( عليهم السلام ) إنما هو عكس ذلك وهو قولهم في الحديثين المتقدمين ( ٣ ) « ما بين المشرق والمغرب قبلة » ويؤيد ذلك باوضح تأييد ما عليه قبور الأئمة ( عليهم السلام ) في العراق من الاختلاف مع قرب المسافة بينها على وجه يقطع بعدم انحراف القبلة فيه مع استمرار الاعصار والادوار من العلماء البرار على الصلاة عندها ودفن الاموات ونحو ذلك ، وهو اظهر ظاهرا في التوسعة كما لا يخفى . وكيف كان فما ذكره علماء الهيئة مما سيأتي الاشارة الى بعضه اولى واحوط إلا ان في وجوبه كما يفهم من كلام اكثر اصحابنا اشكالا لما عرفت

قال السيد السند في المدارك : ثم ان المستفاد من الادلة الشرعية سهولة الخطب في امر القبلة والاكتفاء في التوجه الى ما يصدق عليه عرفاً انه جهة المسجد وناحيته كما يدل عليه قوله تعالى : « فولوا وجوهكم شطره » (١) وقولهم ( عليهم السلام ) : « ما بين المشرق والمغرب قبلة » (٢) و« ضع الجدي في قفاك وصل » (٣) و« خلوا الاخبار مما زاد على ذلك مع شدة الحاجة الى معرفة هذه العلامات لو كانت واجبة . واحالتها على علم الهيئة مستبعد جداً لانه علم دقيق كثير المقدمات ، والتكليف به لعامة الناس بعيد من قوانين الشرع ، وتقليد اهله غير جائز لانه لا يعلم اسلامهم فضلاً عن عدالتهم ، وبالجملة التكليف بذلك مما علم انتفاؤه ضرورة . والله العالم بحقيقة احكامه .

( التاسع ) — اعلم ان الاصحاب ( رضوان الله عليهم ) ذكروا لاكثر البلدان علامات تعرف بها قبلتها ، والظاهر ان ذلك كله او اكثره مأخوذ من كلام علماء الهيئة الآخذين ذلك من الارصاد ومعرفة البلاد طولاً وعرضاً ، وقد عرفت ما في ذلك من الاشكال وانه لم يرد عنهم ( عليهم السلام ) في معرفة القبلة إلا ما قدمنا ذكره .

ثم انهم ( رضوان الله عليهم ) قد ذكروا لأهل العراق علامات ثلاثاً :

( الاولى ) — جعل المشرق على المنكب الايسر والمغرب على الايمن وقيد ذلك اكثر الاصحاب بالاعتدالين لعدم انضباط ما عداهما ، والظاهر — كما صرح به بعض مشايخنا المحققين من متأخري المتأخرين — انه لا حاجة الى هذا التقييد حيث قال اطلاق القوم المشرق والمغرب لا قصور فيه وتقييد بعض مشايخنا غير محتاج اليه بل هو مقلل لفائدة ، وما ظنوه من ان الاطلاق مقتضى الاختلاف الفاحش في الجهة ليس كذلك لان مراد القدماء ان العراقي يجعل مغرب اي يوم شاء على يمينه ومشرق ذلك اليوم بيمينه على يساره ، وهذا لا يقتضي الاختلاف الذي زعموه وهو عام في كل الاوقات لكل المكلفين . بخلاف القيد الذي ذكره فانه يقتضي ان لا تكون العلامة موضوعة

إلا لآحاد الناس القادرين على استخراج خط الاعتدال ومع ذلك فليس بأخبط مما ذكرناه كما لا يخفى ، فأي داع الى تقييد عبارات المتقدمين بما تقل معه الفائدة ويمسر ضبطه على أكثر المكلفين ؟ انتهى . وهو جيد متين .

( الثانية ) — جعل الجدي بجذاء المنكب الايمن ، والجدي مكبر وربما يصغر ليميز عن البرج وهو نجم مضيء يدور مع الفرقدين حول قطب العالم الشمالي ، والقطب نقطة مخصوصة بقابلها مثلها من الجنوب ، قال شيخنا الشهيد الثاني : وأقرب السكواكب اليها نجم خفي لا يكاد يدركه إلا حديد البصر يدور حولها كل يوم وليلة دورة لطيفة لا تكاد تدرك ، ويطلق على هذا النجم القطب لخال المجاورة للقطب الحقيقي وهو علامة لقبلة العراقي اذا جعله المصلي خلف منكبه الايمن ويخلفه الجدي في العلامة اذا كان في غاية الارتفاع والانخفاض ، وأما اشترط ذلك لكونه في تلك الحال على دائرة نصف النهار وهي مارة بالقطبين ونقطة الجنوب والشمال ، فإذا كان القطب مسامتا لمضوء من المصلي كان الجدي مسامتا له لكونهما على دائرة واحدة بخلاف ما لو كان منحرفا نحو المشرق او المغرب . قال في المدارك بعد نقل ذلك عن جده ( قدس سره ) قلت ما ذكره مشهور بين الاصحاب ومن صرح به المصنف في المعبر والعلامة في المنتهى والشهيد في الذكري ونقل شيخنا المحقق المدقق مولانا احمد المجاور بالمشهد المقدس الغروي على ساكنه السلام عن بعض محققي اهل ذلك الفن ان هذا الشرط غير جيد لان الجدي في جميع احواله اقرب الى القطب الحقيقي من ذلك النجم الخفي ولهذا كان اقل حركة منه كما يظهر بالامتحان ، وهذه الحركة الظاهرة إنما هي للفرقدين لا للجدي فان حركته بسيرة جداً وقد اعتبرنا ذلك فوجدناه كما افاد . انتهى .

( الثالثة ) — جعل الشمس على الحاجب الايمن مما يلي الالف عند الزوال لان الشمس قبل الزوال تكون على دائرة نصف النهار المتصلة بنقطتي الجنوب والشمال فيكون حينئذ مستقبلا نقطة الجنوب بين العينين فإذا زالت مالت الى طرف الحاجب الايمن

وانت خير بما بين هذه العلامات من الاختلاف فان العلامة الاولى والثالثة تقتضيان كون قبلة العراقي في نقطة الجنوب والعلامة الثانية تقتضي انحرافا بينا عنها نحو المغرب ، ولا يخفى ما فيه من التدافع .

إلا ان بعض متأخري اصحابنا المحققين قسم العراق الى ثلاثة اقسام فحمل العلامة الاولى والثالثة لاطراف العراق الغربية ككلوصل وسنجان وما والاها ، وحمل العلامة الثانية على اوساط العراق كالسكوفة وبغداد والحلة والمشاهد المقدسة ، واما اطرافها الشرقية كالبصرة وما والاها فتحتاج الى زيادة انحراف نحو المغرب ولذا حكوا بان علامتها جعل الجدي على الحد الايمن .

وقال بعض فضلاء متأخري المتأخرين وهذا التقسيم هو الموافق لقواعد الهيئة فان طول بغداد على ما ذكره المحقق نصير الملة والدين يزيد على طول مكة بثلاث درجات فقبلتها منحرفة يسيراً عن نقطة الجنوب الى المغرب والموصل يساوي طولها طول مكة فقبلتها نقطة الجنوب لاتحاد نصف ناريها ، واما البصرة فيزيد طولها على طول مكة بسبع درجات ففي قبلتها زيادة انحراف الى المغرب عن قبلة بغداد فجعلوا علامتها وضع الجدي على الحد الايمن انتهى .

اقول : قد صرح ارباب هذا الفن بان الاقاليم السبعة المسكونة وما فيها من البلدان كلها في النصف الشمالي من الارض بعهد خط الاستواء القاسم للافق نصفين شمالي وجنوبي ، والنصف الجنوبي غير مسكون لاستيلاء الحرارة والماء عليه ، والنصف الشمالي المعمور فيه ايضاً انما هو نصفه المتصل بخط الاستواء وهو الذي فيه الاقاليم السبعة والنصف الآخر خراب اشدة البرد . وقد اثبتوا لهذه الاقاليم طولاً وعرضاً ، فالطول عبارة عن طرف العمارة من جانب المغرب وهو ساحل البحر الى منتهاها من الجانب الشرقي وهي كنك وجملة ذلك من الجزائر مائة وثمانون جزء نصف دائرة عظمى من دوائر الفلك لأن كل دائرة منها مقسومة ثلاثمائة وستين جزء وتسمى هذه الاجزاء درجات ، والعرض من خط الاستواء في جهة الجنوب الى منتهى الربع المعمور



## ج ٦ (البلدان المنحرفة قبلتها عن الجنوب الى المغرب) — ٣٩١ —

في جهة الشمال وذلك تسمون جزء ربع دائرة عظمى ، وحينئذ فطول البلد عبارة عن: بعدها عن متهى العمارة من الجانب الغربي وعرض البلد عبارة عن: بعده عن خط الاستواء ، فاذا ساوى طول البلد طول مكة وعرض تلك البلد اكثر فسمت قبلة تلك البلد نقطة الجنوب وان كان اقل فقبلتها نقطة الشمال وان تساوى العرضين وطول البلد اكثر فسمت القبلة نقطة المغرب وان كان اقل فهو نقطة المشرق . ومعرفة اسمت في هذه الاربعة سهل يتوقف على اخراج الجهات الاربع على وجه الارض . وان زادت مكة على البلد طولاً وعرضاً فسمت القبلة بين نقطتي المشرق والشمال وان نقصت فيهما فهو بين نقطتي الجنوب والمغرب وان زادت عن البلد طولاً ونقصت عرضاً فسمت قبلة البلد بين نقطتي الجنوب والمشرق وان انعكس فيبين نقطتي المغرب والشمال ، واكثر البلدان على الانحراف .

ولندكر جملة ما ذكره من البلدان المنحرفة ريد ان قدر انحرافها ، فاما البلدان المنحرفة عن نقطة الجنوب الى المغرب فبلادنا ( البحرين ) بسبع وخمسين درجة وثلاث وعشرين دقيقة ، و ( الحساء ) بتسع درجات وثلاثين دقيقة ، و ( البصرة ) بثمان وثلاثين درجة ، و ( واسط ) بمشرين درجة واربع وخمسين دقيقة ، و ( الاهواز ) باربعين درجة وثلاثين دقيقة ، و ( الحلة ) باثنتي عشرة درجة ، و ( المدائن ) بثمان درجات وثلاثين دقيقة ، و ( بغداد ) باثنتي عشرة درجة وخمس واربعين دقيقة ، و ( الكوفة ) باثنتي عشرة درجة واحدى وثلاثين دقيقة ، و ( سر من رأى ) بسبع درجات وست وخمسين دقيقة ، و ( كاشان ) باربع وثلاثين درجة واحدى وثلاثين دقيقة ، و ( قم ) باحدى وثلاثين درجة واربع وخمسين دقيقة ، و ( ساوة ) بتسع وعشرين درجة وست عشرة دقيقة ، و ( اصبهان ) باربعين درجة وتسع وعشرين دقيقة ، و ( قزوین ) بتسع وعشرين درجة واربع وثلاثين دقيقة ، و ( تبريز ) بخمس عشرة درجة واربعين دقيقة ، و ( مراغة ) بست عشرة درجة وسبع عشرة دقيقة ، و ( استراباد ) بثمان وثلاثين درجة وثمان واربعين دقيقة

## ٣٩٢ — ( البلدان المنحرفة قبلتها عن الجنوب الى المشرق ) ج ٦

و ( طوس والمشهد الرضوي ) بخمس واربعين درجة وست دقائق ، و ( نيسابور ) بست واربعين درجة وخمس وعشرين دقيقة ، و ( سبزوار ) باربع واربعين درجة واثنين وخمسين دقيقة ، و ( شيراز ) بثلاث وخمسين درجة وثمان وعشرين دقيقة ، و ( همدان ) باثنين وعشرين درجة وست وعشرين دقيقة ، و ( تون ) بخمسين درجة وعشرين دقيقة و ( طلس ) باثنين وخمسين درجة وخمس وخمسين دقيقة . و ( اردبيل ) بسبع عشرة درجة وثلاث عشرة دقيقة ، و ( هرات ) باربع وخمسين درجة وثمان دقائق . و ( قاين ) باربع وخمسين درجة ، و ( سمنان ) بست وثلاثين درجة وسبع عشرة دقيقة ، و ( دامغان ) بثمان وثلاثين درجة ، و ( بسطام ) بتسع وثلاثين درجة وثلاث عشرة دقيقة ، و ( لاهجان ) بثلاث وعشرين درجة ، و ( آمل ) بثلاثين درجة وست وثلاثين دقيقة ، و ( قندهار ) بخميس وسبعين درجة ، و ( الري ) بسبع وثلاثين درجة وست وعشرين دقيقة ، و ( كرمان ) باثنين وستين درجة واحدى وخمسين دقيقة ، و ( تفليس ) باربع عشرة درجة واحدى واربعين دقيقة ، و ( شيروان ) بعشرين درجة وتسع دقائق ، و كذا الشماخي ، و ( ساجستان ) بثلاث وستين درجة وثمان عشرة دقيقة ، و ( طلقان ) بتسع وعشرين درجة وثلاث وثلاثين دقيقة ، و ( بلخ ) بستين درجة وست وثلاثين دقيقة ، و ( بخارى ) بتسع واربعين درجة وثمان وثلاثين دقيقة ، و ( بدخشان ) باربع وستين درجة وتسع دقائق ، و ( سمرقند ) باثنين وخمسين درجة واربع وخمسين دقيقة ، و ( كاشغر ) بثمان وخمسين درجة وست وثلاثين دقيقة ، و ( تبت ) بست وثلاثين درجة وست وعشرين دقيقة ، و ( هرموز ) باربع وسبعين درجة ، و ( ابر ) باربع وعشرين درجة ، و ( كلار ان ) باحدى وخمسين درجة وست وخمسين دقيقة ، و ( جرباذقان ) بثمان وثلاثين درجة ، و ( خوارزم ) باربعين درجة .

واما الانحراف من الجنوب الى المشرق ( فالمدينة المشرفة ) منحرفة قبلتها عن نقطة الجنوب الى المشرق بسبع وثلاثين درجة وعشرين دقيقة ، و ( مصر ) بثمان وخمسين درجة وتسع وعشرين دقيقة ، و ( قسطنطينية ) بثمان وثلاثين درجة وسبع عشرة دقيقة .

و (الموصل) أربع درجات واثنين وخمسين دقيقة ، و (يت المقدس) بخمس وأربعين درجة وست وخمسين دقيقة .

وأما الانحراف من الشمال الى الغرب (فاكره) بتسع وثمانين درجة ، و (سرنديب) بسبعين درجة واثنين عشرة دقيقة ، و (چين) بخمس وسبعين درجة ، و (سومنت) بخمس وسبعين درجة وأربع وثلاثين دقيقة .

وأما ما كان من الشمال الى الشرق (فصحاء) بدرجة وخمس عشرة دقيقة ، و (عدن) بخمس درجات وخمس وخمسين دقيقة ، و (جرى) دار ملك الحبشة بسبع وأربعين درجة وخمس وعشرين دقيقة . وسائر البلاد القريبة من تلك البلاد والبتوسطة بينها يعرف انحرافها بالمقايسة .

اقول : لا يخفى على من عرف ما عليه هذه البلدان من القبلة في جميع الازمان فانه لا يوافق شيئاً مما ذكر في هذا المكان مع استمرار السلف والخلف عليها من العلماء والاعيان ، ومن ذلك قبة البحرين والقطيف والاحساء فانها نقطة المغرب وهكذا جميع ما ذكر من البلدان . ولقد اتفق في هذه السنين التي مضت لنا بحجى رجل من الفضلاء بسمى الشيخ حسين ممن يصلي الجمعة والجماعة الى بلدة بيهان فانحرف عن قبة مساجدها بناء على الضابطة التي ذكرها علماء الهيئة وصلى الى تلك الجهة التي هي موافقة لكلام علماء الهيئة وحمل الناس على الصلاة اليها فتناولته الالسن من كل مكان وكثر الطعن عليه في جميع البلدان حتى كأنه ممن ابدع في الدين واقترى على الملك الديان .

( البحث الثاني ) — في المستقبل . الظاهر انه لاحلاف بين الاصحاب (رضوان

الله عليهم) في وجوب العلم بالقبلة مع امكانه فلا يجوز التمويل على الظن . قالوا ويتحقق العلم بالمعانيات والاشياء والخبر المخفوف بالقرائن ومحراب المعصوم (عليه السلام) .

اقول : ان اريد بالعالم هنا العلم بالعين مع امكان الشاهدة فهذا مخصوص بالقرب كما تقدم ولا ريب ان هذا لا يسوغ له الاجتهاد ولكن المدعى اعم من ذلك ، وان

أريد العلم بالمعنى بالنسبة إلى البعيد فظاهر أن هذا مما يتعذر ، وإن أريد العلم بالجبهة بالنسبة إلى البعيد - والظاهر أنه هو المراد من كلامهم - فمن الظاهر أنه إنما يحصل بالاجتهاد الذي غايته الظن فلا معنى لتقديمه وجعل الظن في المرتبة الثانية بعد تعذره . وأما ما مثلوا به لصور تحصيل العلم من المعاينة فقد عرفت أنه مخصوص بالقرب المتمكن من المشاهدة لا على وجه يستلزم المشقة والعسر . وأما الخبر المحفوف بالقرائن والشياع فهو وإن مثلوا بها لافادة العلم لكن ذلك بالنسبة إلى الخبر وهو قبول قول الغير الذي غايته ما يفيد هو الظن فإنه قد يفيد العلم إذا انضمت إليه إمارات من خارج أو كان شائعاً بحيث يفيد العلم ، وهذا لا معنى له بالنسبة إلى القبلة والعلم بجبهتها البعيد ، فإنه إما أن يرجع إلى الإمارات المتقدمة التي ذكرها أهل الهيئة للبلدان وغاية ما يفيد الظن بالجبهة ، أو قبلة البلد أو المحاريب والقبور ونحو ذلك وغاية الجميع الظن ، إلا أن يقال بحصول العلم بالجبهة بالإمارات التي ذكرها علماء الهيئة وليس يبعد فيخص العلم به ويجعل الظن في ما عداه بما ذكرناه ونحوه ، نعم ربما يتم ما ذكر في محراب المعصوم ( عليه السلام ) أن ثبت صلاته فيه على الهيئة التي هو عليها الآن ودون ثبوته شك القتاد وإن ادعى بعض الأصحاب ذلك .

قال شيخنا الشهيد في الذكرى : لا اجتهد في محراب رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) في جهة القبلة ولا في التيامن والتياسر فإنه منزل منزلة الكعبة ، وروى أنه لما أراد نصبه زويت له الأرض فجعله بإزاء الميزاب (١) ولأن النبي ( صلى الله عليه وآله ) معصوم لا يتصور منه الخطأ وعند من جوزه من العامة لا يقر عليه فهو صواب قطعاً فيستقبله معاينة وتنصب المحاريب هناك عليه وفي معنى المدينة كل موضع تواتر أن النبي ( صلى الله عليه وآله ) صلى فيه إلى جهة معينة . مضبوطة الآن ، وكذا لا اجتهد في المسجد الأعظم بالكوفة في التيامن ولا التياسر مثل ما قلناه في مسجد النبي ( صلى الله عليه وآله )

(١) تاريخ المدينة للسمهوي ج ٩ ص ٢٦١ والدرة الثمينة ص ٣٥٧

وآله ( لوجوب عصمة الامام كالنبي وقد نصبه امير المؤمنين صلى الله عليه وآله هو والحسن والحسين (عليهم السلام) واما محراب مسجد البصرة فنصبه عقبة بن غزوان فهو كسائر محاريب الاسلام ، وربما قيل بمساواته مسجد الكوفة لأن امير المؤمنين (عليه السلام) صلى فيه وجمع من الصحابة فكما لا اجتهاد في مسجد الكوفة فكذا في مسجد البصرة . واما مسجد المدائن فصلى فيه الحسن ( عليه السلام ) فان كان المحراب مضبوطاً فكذلك وبمشهد سر من رأى ( صلوات الله على مشرفيه ) مسجد منسوب الى الهادي ( عليه السلام ) فلا اجتهاد في قبلته ايضاً ان كانت مضبوطة . ولو تخيل الماهر في ادلة القبلة تيامناً وتياسراً في محراب رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) ومحراب امير المؤمنين ( عليه السلام ) تخياله باطل لا يجوز له ولا لغيره العمل به . انتهى كلامه زيد مقامه . وفيه ما افاده شيخنا المجلسي ( عطر الله مرقده ) في كتاب البحار حيث قال في تنمة الكلام الذي قدمنا نقله عنه آخفاً : وما ذكره اصحابنا من ان محراب مسجد الكوفة محراب المعصوم لا يجوز الانحراف عنه انما يثبت اذا علم ان الامام بناءه - ومعلوم انه لم يبنه - او صلى فيه من غير انحراف عنه وهو ايضاً غير ثابت . بل ظهر من بعض ما سنح لنا من الآثار القديمة عند تعمير المسجد في زماننا ما يدل على خلافه كما سيأتي ذكره ان شاء الله تعالى ، مع ان الظاهر من بعض الاخبار ان هذا البناء غير البناء الذي كان في زمن امير المؤمنين ( عليه السلام ) بل ظهر لي من بعض الادلة والقرائن ان محراب مسجد النبي ( صلى الله عليه وآله ) بالمدينة ايضاً قد غير عما كان في زمانه لانه على ما شاهدنا في هذا الزمان موافق لخط نصف النهار وهو مخالف للقواعد الرياضية من انحراف قبلة المدينة الى اليسار قريباً من ثلاثين درجة ومخالف لما رواه الخاصة والعامة من انه ( صلى الله عليه وآله ) زويت له الارض ورأى السكبة فجعله بازاء الميزاب (١) فان من وقف بمحذا الميزاب يصير القطب الشمالي محاذياً لمنكب الابرار ، ومخالف لبناء

بيت الرسول ( صلى الله عليه وآله ) الذي دفن فيه . مع ان الظاهر ان بناء البيت كان موافقاً لبناء المسجد وبناء البيت اوفق بالقواعد من المحراب ، وايضاً مخالف لمسجد قبا ومسجد الشجرة وغيرهما من المساجد التي بناها النبي ( صلى الله عليه وآله ) او صلى فيها ولذا حل بعض الافاضل ممن كان في عصرنا حديث المفضل وامثاله على مسجد المدينة وقال لما كانت الجهة واسعة وكان الافضل بناء المحراب على وسط الجهات إلا ان تعارضه مصلحة كمسجد المدينة حيث بنى محرابه على خط نصف النهار لسهولة استعمال الاوقات مع ان وسط الجهات فيه منحرف نحو اليسار فلذا حكموا باستحباب التيسار فيه ليحاذي المصلي وسط الجهة المتسعة ، وسيأتي مزيد توضيح لتلك المقاصد مع الاخبار والقرائن الدالة عليه في كتاب المزار . والله اعلم وحججه (عليهم السلام) بمقتضى الاخبار والآثر . انتهى كلامه علت في الخلا اقدمه .

وما اشار اليه في كتاب المزار قد قدمنا ذكر جملة منه آفناً في مسألة استحباب التيسار ، واذا ثبت ما ذكرنا في مسجد المدينة والكوفة في ما ذكره من المساجد بطريق اولى اذ ليس لها من الشهرة وقوة الاعتماد ما لها .

ثم ان جملة من المتأخرين ذكروا انه مع فقد العلم يعمل على الامارات المفيدة للظن وادعى عليه في المعتبر والمنتهى اتفاق اهل العلم .

وبدل عليه من الاخبار صحيحة زرارة عن ابي جعفر ( عليه السلام ) (١) قال : « يجزى التحري ابدأ اذا لم يعلم اين وجه القبلة » .

وموثقة مماعة (٢) قال : « سألته عن الصلاة بالليل والنهار اذا لم ير الشمس ولا القمر ولا النجوم ؟ قال اجتهد رأيك وتعمد القبلة جهك » .

وروى المرتضى في رسالة المحكم والمتشابه عن تفسير النعماني باسناده عن الصادق عن آباءه ( عليهم السلام ) (٣) « في قول الله عز وجل : قول وجهك شطر المسجد

الحرام (١) قال معنى « شطره » نحوه ان كان مرئياً بالدلائل والاعلام ان كان محجوباً، فلو علمت القبلة لوجب استقبالها والتولي والتوجه اليها ولو لم يكن الدليل عليها موجوداً حتى تستوي الجهات كلها فله حينئذ ان يصلي باجتهاده حيث احب واختار حتى يكون على يقين من الدلالات المنصوبة والعلامات المشوطة ، فان مال عن هذا التوجه مع ما ذكرناه حتى يجعل الشرق غرباً والغرب شرقاً زال معنى اجتهاده وفسد حال اعتقاده » قال : وقد جاء عن النبي ( صلى الله عليه وآله ) خبر منصوص مجمع عليه ان الادلة المنصوبة على بيت الله الحرام لا يذهب بكليتها حادثة من الحوادث متناً من الله تعالى على عباده في اقامته ما افترض عليهم اقول : الظاهر - والله سبحانه وقائله اعلم - من قوله : « فان مال عن هذا التوجه » اي انه بعد توجهه بالاجتهاد الى جهة ادى اليها اجتهاده فان ظهر له بعد ذلك الميل عن القبلة على وجه يكون مستدير القبلة بان جعل الشرق في موضع الغرب والغرب في موضع الشرق او محض اليمين واليسار فانه يصدق ايضاً ذلك في الجملة فقد ظهر فساد اجتهاده وفساد اعتقاده فتجب الاعادة عليه وسيجيئ تحقيق الكلام في ذلك . واما ما نقله ( عليه السلام ) من الخبر عن النبي ( صلى الله عليه وآله ) فلمل المراد بتلك الادلة هي النجوم ، وقد روى العياشي في تفسيره عن اسماعيل بن ابي زياد عن جعفر بن محمد عن آباءه عن علي بن ابي طالب ( عليهم السلام ) (٢) قال : « قال رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) « وبالنجم هم يهتدون » (٣) هو الجدي لانه نجم لا يزول وعليه بناء القبلة وبه يهتدي اهل البر والبحر » ويمكن ان يستفاد من هذا الخبر حصول العلم بالجهة بالدلائل التي ذكرها علماء الهيئة كما هو الظاهر من كلام الاصحاب ( رضوان الله عليهم ) وليس بذلك البعيد كما قدمنا الاشارة اليه وان قلنا بعدم وجوب التكليف به ، لما عرفت مما قدمنا نقله عن جملة من افاضل متأخري المتأخرين وان كان افاضل المتأخرين على خلافه

(٢) الوسائل الباب ٥ من القبلة

(١) سورة البقرة ، الآية ١٣٩

(٣) سورة الروم ، الآية ٤٩

## تذبيهاً

( الاول ) — المفهوم من كلام الاصحاب ( رضوان الله عليهم ) الذي قدمنا ذكره هو ان الاجتهاد الذي هو عبارة عن بذل الوسع في تحصيل الامارات المفيدة للظن بالجبهة بعد تعذر العلم بالجبهة بالامارات المذكورة في كلام علماء الهيئة ، فيجتهد مع فقدها في تحصيل امارة توجب ظنه بالجبهة ويبنى عليها .

وقد تقدم من الاخبار ما يدل على جواز البناء على هذا الظن الناشئ عن التحري ويزيده بياناً ما رواه الكليني في الصحيح او الحسن عن الحلبي عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (١) « في الاعمى يؤم القوم وهو على غير القبلة ؟ قال يعيد ولا يعيدون فانهم قد تحروا » .

ويزيده ايضاً صحيحة سليمان بن خالد (٢) قال : « قلت لابي عبدالله ( عليه السلام ) الرجل يكون في قفر من الارض في يوم غيم فيصلي اغير القبلة ثم يضحي فيعلم انه صلى لغير القبلة كيف يصنع ؟ قال ان كان في وقت فليعد صلاته وان كان مضى الوقت فحسبه اجتهاده » ونحوها صحيحة يعقوب بن يقطين (٣) .

وربما ظهر من كلام الشيخين في المقنعة والمبسوط هنا عدم العمل على الظن والصلاة الى اربع جهات ، قال في المقنعة : اذا طبقت السماء بالغيم فلم يجد الانسان دليلاً عليها بالشمس والنجوم فليصل الى اربع جهات فان لم يقدر على ذلك بسبب من الاسباب المانعة من الصلاة اربع مرات فليصل الى اي جهة شاء وذلك مجزئ مع الاضطرار . وقال في المبسوط بعد ان ذكر اربع علامات نجومية لقبلة العراق : فان فقد هذه الامارات يصلي الى اربع جهات الصلاة الواحدة مع الاختيار .

واستدل الشيخ لذلك برواية خراش عن بعض اصحابنا عن ابي عبدالله ( عليه



السلام : (١) قال : « فمت له جعلت ودائك من هؤلاء احدى اثنين عينا : يعوون ذاك صحت عينه او نضعت فم يعرف السجاء كذا ومن سواه في ادجه ذاك فقد ليس له يعوون : كان ذلك فليصل الى اربع وجود » .

ولا يخفى ان هذا الخبر ضعف سنده لا يقيم قوة في معارضة الاخبار المتقدمة وبذلك رده الاصحاب مع انهم قائلون بمضمونه في وجوب اربع مع فقد الظن كما سيأتي ذكره ان شاء الله تعالى . والحق في الجواب عنه ما ستركه ان شاء الله تعالى . والشيخ (قدس سره) جمع بين هذا الخبر والاجاب السابقة بحمل الاخبار المتقدمة على صورة الاضطرار وعدم التمكن من اتصال اربع جمات وهذا الخبر على صورة التمكن والاختيار . وبعض الاصحاب احتمل الجمع بحمل الاخبار الاولى على التيقن كما يشعر به هذا الخبر لكنه استشكل ذلك بان المصير الى اجماع ورع حصول المعارضة وهذا الخبر قاصر عن معارضة تلك الاخبار . والحق في الخبر المذكور ما سيأتي تحقيقه ان شاء الله تعالى .

( الثاني ) — لو اجتهد واداه اجتهاده الى جهة مخصوصة ثم اجبره من يوثق به بغيرها فهل يجب عليه العمل على اجتهاده او يرجع الى قول الثقة ؟ قولان ، فانشيخ واتباعه على الاول والظاهر انه المشهور . وقيل بالثاني اذا افاده ظناً زائداً على ما ادى اليه اجتهاده . ذهب اليه المحقق والشهيد واختاره جملة من افاضل متأخرى المتأخرين ، وهو الاظهر لان المسألة ظلية فيتم فيها اقوى الظنين ، ولا ينافية اخبار الامر بالتحري فان الاستخبار ممن يفيد قوله الظن الراجح نوع من التحري . ولو تعذر انظن نفقد ما يدل عليه واخبره من يوثق بقوله فهل يصلي الى اربع جهات ام يعمل بقول الخبر ؟ قولان ولعل اظهرهما الثاني بالتقريب المتقدم . وهل يشترط عدالة الخبر فلو كان قاسقاً او كافراً لم يقبل قوله ؟ اشكال ولعل الاقرب القول ان افاد الظن كما ذكرنا .

— ٤٠٠ — ( هل تجزئ الصلاة الواحدة بعد تعذر الظن بالقبلة ؟ ) ج ٦

( الثالث ) — المشهور بين الاصحاب ( رضوان الله عليهم ) انه مع تعذر الظن بالقبلة يصلي كل فريضة الى اربع جهات . وقال ابن ابي عقيل لو حُفِيت عليه القبلة لعيم او ريج او ظلة فلم يقدر على القبلة صلى حيث شاء مستقبل القبلة وغير مستقبلها ولا إعادة عليه اذا علم بعد ذهاب وقتها انه صلى لغير القبلة . وهو الظاهر من ابن بابويه ونفى عنه البعد في المختلف ومال اليه في الذكري واختاره جملة من محققي متأخري المتأخرين ، وهو المختار لما استعرف من الاخبار .

احتج الشيخ ومن تبعه من اصحاب القول المشهور برواية خراش المتقدمة ، وردها القائلون بالقول الآخر بضعف السند وبانها متروكة الظاهر من حيث تضمنها سقوط الاجتهاد بالكلية مع دلالة الأخبار المتقدمة عليه .

والحق في الجواب عن الرواية المذكورة ما افاده المحدث الامين الاستربادي في كتاب الفوائد المدنية من ان قصده ( عليه السلام ) انما هو مجرد الرد على المخالفين في ما يدعون من الالتجاء الى الاجتهاد الذي يبنون عليه الاحكام الشرعية وقد منعت منه النصوص المعصومية بان لنا مندوحة عن ذلك وهو المصير الى العمل بالاحتياط الذي يحصل بالصلاة الى اربع جهات لا ان مراده ( عليه السلام ) نفى الاجتهاد في القبلة بالكلية مع دلالة اخبارهم ( عليهم السلام ) عليه كما عرفت مما قد تناه وهو معنى صحيح لا غبار عليه .

وبه تبقى ادلة القول الثاني سالمة من المعارض ، ومنها — ما رواه الصدوق في الصحيح عن زرارة ومحمد بن مسلم عن ابي جعفر ( عليه السلام ) (١) انه قال : « يجزئ المتحير ابداً ايما توجه اذا لم يعلم اين وجه القبلة » .

وروى في الكافي في الصحيح عن ابن ابي عمير عن بعض اصحابنا عن زرارة (٢) قال : « سألت ابا جعفر ( عليه السلام ) عن قبة المتحير فقال يصلي حيث شاء » .

وروى الصدوق في الصحيح عن معاوية بن عمار (١) قال : « قلت الرجل يقوم في الصلاة ثم ينظر بعماء ما في يده فيرى أنه قد انحرف عن القبلة يميناً أو شمالاً ؟ فقال قد نصبت صلاته فها هي المشرق والمغرب قبلة ، ونزلت هذه الآية في قبلة المسحور : والله المشرق والمغرب فانيما تولوا فثم وجه الله » (٢) كذا استدلل في المدارك ، واحتمل جملة من المحققين كون قوله في هذه الرواية « ونزلت هذه الآية » من كلام الصدوق لا من الرواية وعليه تنفي دلالة الرواية .

والمستفاد من بعض الاخبار ان هذه الآية إنما نزلت في النافلة وجواز صلاتها الى غير القبلة ، فروى الطبرسي في كتاب مجمع البيان عن ابي جعفر وابي عبد الله ( عليهما السلام ) (٣) في قوله تعالى : « فانيما تولوا فثم وجه الله » انها ليست مسوخة وانها مخصوصة بالتوافل في حال السفر .

وروى الشيخ في النهاية عن الصادق ( عليه السلام ) (٤) في قوله تعالى : « فانيما تولوا فثم وجه الله » قال : « هذا في التوافل في حال السفر خاصة فاما الفرائض فلا بد فيها من استقبال القبلة » .

وقال الثقة الجليل علي بن ابراهيم في تفسيره (٥) « والله المشرق والمغرب فانيما تولوا فثم وجه الله » (٦) قال العالم ( عليه السلام ) : « فانها نزلت في صلاة المافة فصلها حيث توجهت اذا كنت في سفر فاما الفرائض فقوله : « وحيثما كنتم فولوا وجوهكم شطره » (٧) يعني الفرائض لا تصلها إلا الى القبلة » .

وفي تفسير العياشي عن حريز عن ابي جعفر ( عليه السلام ) (٨) « انزل الله هذه الآية في التطوع خاصة » فانيما تولوا فثم وجه الله ان الله واسع عليم » (٩) وصلى رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) ايماء على راحلته اينما توجهت به حيث خرج الى خير

(١) الفقيه ج ١ ص ١٧٩ والوسائل الباب ١٠ من القبلة (٢) و (٦) و (٩) سورة البقرة ، الآية ١٠٩ (٣) و (٤) (٨) الوسائل الباب ١٥ من القبلة (٥) سورة البقرة الآية ١٤٥ و ١٣٩ (٦) و (٧) سورة البقرة الآية ١٤٥ و ١٣٩ (٨) و (٩) سورة البقرة الآية ١٤٥ و ١٣٩

— ٤٠٢ — ٢ هر مجزى اتصاله ، نو حدة بعد نعدر الضن بانقيبه ؟ ج ٦

وحين خرج من مكة جعل السكبة خفف ضهره ٢ قال ررارة (١) ٢ قلت لأبي عبدالله (عليه السلام) الصلاة في السفينة والمحمل سواء ؟ قال النافلة كلها سواء ، ثم ساق الخبر في الكتاب المذكور الى ان قال كل ذلك قبله للمتفل انه قال : قاينا تولوا فم وجه الله ان به واسع عليم ٢

وروى فيه عن حماد بن عثمان عن ابي عبدالله (عليه السلام) : (٢) قال : سألت عن رجل يقرأ السجدة وهو على ظهر دابته ؟ قال يسجد حيث توجهت فان رسول الله (صلى الله عليه وآله) كان يصلي على ناقته اتاعله وهو مستقبل المدينة يقول : قاينا تولوا فم وجه الله ان الله واسع عليم ٢

ولا يخفى ما في دلالة هذه الاخبار على المناقاة لما تقدم من نزول الآية المذكورة في قبله التحير سواء حملت من الخبر او من كلام الصدوق والحل على الثاني اوفق بانتظام الاخبار وسلامتها من الاختلاف في هذا المضمار وان كان الظاهر ان الصدوق ايضا لا يقوله إلا عن رواية وصلت اليه . وربما جمع بعضهم بين الاخبار المتقدمة بحمل روايات الصلاة الى اي جهة شاء على عدم التمكن من الصلاة الى اربع جهات وتبقى رواية خراش على ظاهرها . ولا يخفى بعده عن ظاهر سياق الاخبار المذكورة .

وبالجملة فالرواية المذكورة مع ضعف سندها معارضة بالاخبار المتقدمة وبهذه الاخبار والظاهر في معناها هو ما ذكرناه وبه ننتفي المناقضة بين الاخبار ويظهر اجتماعها على وجه واضح المنار .

وذهب السيد رصي الدين بن طاووس في هذه المسألة الى الرجوع الى القرعة . قال في المدارك : ولا بأس به . اقول : بل البأس فيه اظهر ظاهر اذ الظاهر من الاخبار ان مشروعية القرعة انما هو من حيث الاشكال وانها لا كل امر مشكل . والظاهر انه لا اشكال هنا مع وجود الدلة الصحيحة الصريحة في الحكم ، اما على ما ذكرنا في معنى

(١) الوسائل الباب ١٣ من القبلة (٢) البحار ج ١٨ الصلاة ص ٣٧٠

رواية خراش فظاهر ، وأما على ما ذكره من شرحها لضعف سندها ودلالة فقل انه لا تعويل عليها فظاهر ، وعلى كل من الوجهين تبقى الاحبار سنة من المعارض فاي وجه هنا للقرعة واي اشكال في الحكم يرجع لرجوع اليها ؟

ثم انه على القول المشهور من الصلاة الى اربع جهات يعتبر في الجهات الاربع كونها على خطين مستقيمين وقع احدهما على الآخر على وجه يحدث عنهما زوايا قوائم لانه المتبادر من النص . اقول : ويمكن حصول ذلك بالخطوط الثلاثة المتقاطعة على زوايا قوائم بناء على ما دلت عليه صحيحة معاوية بن عمار (١) « في من صلى ثم نظر بعد ما فرغ فرائي انه قد انحرف عن القبلة يميناً او شمالاً ؟ فقال قد مضت صلاته وما بين المشرق والمغرب قبلة » ثم انهم بناء على القول المذكور صرحوا بانه لو ضاق الوقت عن الاربع انى بما امكن ولو واحدة الى اي جهة شاء ، وبالجملة بما يتسع له الوقت . قل في المعتبر وكذا لو منعت ضرورة من عدو او سبع او مرض .

(الرابع) — الظاهر من كلام جملة من الاصحاب (رضوان الله عليهم) ان من لا يتمكن من الاجتهاد كالأعمى والعمى مع ضيق الوقت عن التعلم والعالم بالعلامات مع خفافها لمعارض من غيم ونحوه فانه يجوز له التقليد . وظاهر كلام الشيخ (قدس سره) في الخلاف المنع من التقليد للأعمى وغيره ووجوب الصلاة الى اربع جهات مع السعة والتخير مع الضيق .

احتج الاولون بان قول العدل احد الامارات المفيدة للطن فكان العمل به لازماً مع انتفاء العلم وعدم امكان تحصيل ظن اقوى منه لقوله (عليه السلام) (٢) « يجزى التحري ابدا اذا لم يعلم اين وجه القبلة » .

واحتج في الخلاف على ما ذكره بان الأعمى ومن لا يعرف امارات القبلة اذا صليا الى اربع جهات برئت ذمتها بالاجماع وليس على براءة ذمتها اذا صليا الى واحدة

دليل . ثم استدلل على التخيير مع الصيق والضرورة بان وجوب القبول من الغير لم يتم عليه دليل والصلاة الى الجهات الاربع متى لكون الحال حال الضرورة فيثبت التخيير وجوابه معلوم من حجة القول المشهور المتقدمة . إلا ان المسألة لعدم النص لا تخلو من شوب الاشكال وان كان القول المشهور لا يخلو من قوة لما عظم من الاعتماد على الظن في مسألة القبلة مع ما نرفت من دعة الامر فيها .

وربما يستدل هنا على وجوب التقليد للائمة وعدم وجوب الصلاة الى اربع جهات بالاجابة الدالة على جواب امامته في الصلاة كصحيفة عبيد الله الحلبي عن ابي عبد الله ( عليه السلام ) ( ١ ) قال : « لا بأس ان يؤم الاعمى القوم وان كانوا هم الذين يوجهونه » وصحيفة زرارة او حسنة عن ابي جعفر ( عليه السلام ) ( ٢ ) في حديث قال : « قلت له اصلي خلف الاعمى ؟ قال نعم اذا كان له من يسده وكان افضلهم » ونحوهما رواية السكوني ( ٣ ) .

والظاهر انه ليس كذلك فان هنا مقامين : ( الاول ) ان تكون القبلة معلومة في حد ذاتها لا تحتاج الى اجتهاد لكنها بالنسبة الى الاعمى غير معلومة على السميت الذي تجب الصلاة له فيحتاج الى من يسده ويرشده وهذا هو مورد الاخبار المذكورة ، والظاهر ان الشيخ لا يخالف في هذه الصورة ويوجب عليه الصلاة الى اربع جهات ويطرح هذه الاخبار من غير معارض ( الثاني ) ان تكون القبلة مجهولة تحتاج الى اجتهاد وهذا هو موضوع المسألة ، فهل يجوز للاعمى الرجوع الى من حصل القبلة باجتهاده او يجب عليه الصلاة الى اربع جهات ؟ والاخبار المذكورة لا دلالة لها على هذه الصورة بل، موردها الصورة الاولى . وبذلك يظهر ما في كلام جملة من الاصحاب هنا : منهم - السيد السند في المدارك والفاضل الخراساني في الذخيرة من ان المراد بالتقليد هنا قبول قول الغير سواء كان مستنداً الى الاجتهاد او اليقين ، فانه بظاهره شامل لما ذكرنا من المقام

الاول مع انه ليس كذلك .

وبالجملة فان الظاهر ان موضوع المسألة انما هو سور وجهه الثقل وحصول من يتمكن من الاجتهاد في معرفتها ومن لا يتمكن . فهل يرجح من لا تمكن من الاحتمد للاعداد المتقدمة الى الممكن ام لا ؟ واما في مقام العلم بانقضاء فليس من محال البحث في شئ فان ما يحصل به اليقين عند المقتد بفتح اللام من رؤية او مشهده او معين الجهة من العلامات المذكورة بين علماء الهيئة يحصل به اليقين عند انقضاء تكسرها إلا ان يكون اعمى مكهوف البصر ، وقد عرفت حكمه من الأخبار المتقدمة وان الشرح لا يختلف في هذه الصورة . وينبغي ان يعلم انه لو تفاوتت الظنون بالنسبة الى المخبرين من حيث لعدالة والتعدد ونحو ذلك وعدمها عمل على اقرارها ووجب دوران الحكم معهما كما يجب تقديم العلم على الظن . والكلام بالنسبة الى الكفر ونحوه كما تقدم من حصول الظن بقوله وعدمه .

( الخامس ) - قد صرحوا ( رضوان الله عليهم ) بانه يجوز التعميل على قلة البلد اذا لم يعلم انها بنيت على الغلط ، والمراد بقبلتها محاربتها المصوبة وقبورها ونحوها ، ونقل في التذكرة الاجماع عليه . والظاهر من كلامهم التعليل بعد اجماع الخلق الكثير في المدد المتطاولة على الخطأ . واطلاق كلامهم يقتضى انه لا فرق في ذلك بين ما يفيد العلم بالجهة او الظن ولا بين ان يكون المصلي متمكناً من معرفة القبلة بعلامات المفيدة للعالم او الاجتهاد المفيد للظن او ينتفي الامر ان فانه يعمل على قلة البلد على جميع هذه التقادير اقول : وفي بعض هذه الشقوق اشكال وهو انه لو كان قلة البلد انما تعين الظن بالجهة مع تمكنه من العلم فان الظاهر وجوب الرجوع الى العلامات المفيدة للعالم ، ولعل في تصريح بعضهم في هذا المقام بانه ان جعلها عول على الامارات المفيدة للظن ما يشير الى ما قلناه . وبالجملة فانه لا يجوز الرجوع الى الظن إلا مع تعذر العلم كائناً ما كان . واطلاق كلامهم اعم من ان تكون البلدة من الامصار العظيمة او قرية من القرى

قال في الذكرى : لو كانت قرية صغيرة شأ فيها قرون من المسلمين لم يجتهد في قبلتها .  
 وصرح جماعة منهم بعدم جواز التمويل على المحارب المنصوبة في الطرق النادر  
 مرور المسلمين عليها ونحو القبر والقبرين من المسلمين في الموضع المنقطع .  
 وصرح جملة منهم بعدم جواز الاجتهاد في الجهة التي عليها قلة البلد ، والظاهر  
 ان مرادهم الاجتهاد الى احدى الجهات الاربع كجهة المغرب مثلاً بان يجتهد فيها الى جهة  
 الشمال ونحوها اما في التيامن والتياسر في تلك الجهة فانه يجوز الاجتهاد فيه لعموم الامر  
 بالتحري . وربما قيل بالمنع لان احتمال اصابة الخلق الكثير اقرب من اصابة الواحد .  
 واعترض عليه بانه يجوز انهم تركوا الاجتهاد لعدم وجوبه عليهم فهذا التعليل انما يتم لو  
 ثبت وجوب الاجتهاد عليهم ووقوعه منهم .

اقول : قد اشرنا سابقاً الى انه لا يخفى على من تأمل جميع البلدان ولا شاهد  
 ابلغ من العيان فانه ايسر شئ منها موافقاً للعلامات الرياضية التي حكوا بافادتها العلم  
 فضلاً عن الظن ، فاني من جملة من تتبع ذلك لاني لما سافرت الى حج بيت الله الحرام  
 على طريق البحر رجعت على طريق البر فاتفق ان جماعة الحاج اتفقوا مع الامير ان  
 يمضي بهم الى المدينة فخرجنا من مكة المعظمة سائرين الى جهة الشمال خمسة ايام حتى  
 وصلنا الى منزل يقال له مران فوقع بين الامير والحاج اختلاف في ما وعدم وطلب منهم  
 مبلغاً زائداً واتفق الامر على عدم مغدى المدينة المشرفة والرجوع الى الاحساء ، فمشينا  
 على الطريق المتوجهة الى الاحساء وكان مسيرنا الى طرف المشرق وكنت اذا جن الليل  
 ارى المسير على مطلع الثريا وهو مائل عن نقطة المشرق الى الشمال كما لا يخفى حتى  
 وصلنا الى منزل يسمى سديرة فسافرنا منه قاصدين الى جهة الشمال ثلاثة ايام ثم دخلنا  
 الاحساء ، والاحساء كالبهرين والقطيف قبلتها الآن على نقطة المغرب ، وما ذكرناه  
 من هذا الانحراف الذي شاهدناه موافق لما ذكره علماء الهيئة مما قدمنا نقله وؤيد له  
 مع ان قلة هذه البلدان منذ وجدت ودخلت في الاسلام في زمن النبي ( صلى الله عليه



وآله ) وعين فيها ولاية من جهة ( صلى الله عليه وآله ) إنما يكن على هذه الجهة التي هي نقطة المغرب واستمر عليها السلف والخلف . وقد قدمنا لك ما وقع في مصرنا لبعض الفضلاء الاعيان في اجتهاده في مساجد بهتان ، ومثل ذلك ما ذكره شمس الشبدي في الذكرى قال : وقد وقع في زماننا اجتهاد بعض علماء امنية في قبة مسجد دمشق وان فيه تياسراً عن القلة مع تواطؤ الاعتصار الماضية على عدم ذلك . انتهى . وقد وقع مثله لشيخنا الشيخ حسين بن عبدالصمد والد شيخنا البهائي في قبة خراسان كما ذكره بعض الاعيان . ونقل في الذخيرة عن عبدالله بن المبارك انه امر اهل مرو بالتياسر بمسجد رجوعه من الحج ، وقد تقدم في كلام شيخنا المجلسي ان محراب مسجد الرسول ( صلى الله عليه وآله ) مخالف للقواعد الرياضية وكذا مسجد الكوفة ومسجد الصهبة ومسجد يونس وتقدم بيان ذلك ، الى غير ذلك من البلدان التي يقع التأمل فيها والمطابقة بين قبلتها والقبلة التي ذكرها علماء الهيئة بالنسبة اليها ، واللازم من ذلك احد امرين اما بطلان صلوات اهل تلك البلدان في جميع الازمان او عدم اعتبار هذه العلامات وان افادت اليقين كما ذكره دون الظن والتخمين . والاول اظهر في البطلان من ان يحتاج الى البيان سيما وجهة منها مما صلى فيه الأئمة ( عليهم السلام ) كالدينه وخراسان ومسجد الكوفة . ودعوى التغيير في هذه البلدان عما كانت عليه في سابق الازمان دعوى بغير دليل بل مخالفة لما جرت عليه كافة العلماء جيلاً بعد جيل فيتعين الثاني ، ويتأيد بما قدمناه من الاخبار والمؤبدات الدالة على سعة امر القبلة ، وبذلك يسقط هذا البحث من أصله وما ذكر فيه من التفرعات . والله العالم .

( السادس ) — لا خلاف بين الاصحاب ( رضوان الله عليهم ) في عدم جواز الفريضة على الرحلة اختياراً بل قال في المعتبر انه مذهب العلماء كافة سواء في ذلك الحاضر والمسافر .

والاصل في ذلك الأخبار ، ومنها — ما رواه الشيخ في الصحيح عن عبد الرحمن

ابن أبي عبد الله ( عليه السلام ) (١) قال : « لا يصلي على الدابة الفريضة إلا مريض يستقبل به القبلة ونحوه فأنحة الكتاب ويضع بوجهه في الفريضة على ما أمكنه من شيء ويومئ في النافلة إيماء » .

وعن عبد الله بن سنان (٢) قال : « قلت لأبي عبد الله ( عليه السلام ) أيصلي الرجل شيئاً من المفروض ركباً ؟ قال لا إلا من ضرورة » .

وعن عبد الله بن سنان في الموثق عن أبي عبد الله ( عليه السلام ) (٣) قال : « لا تصل شيئاً من المفروض ركباً ، قال النضر في حديثه : إلا أن تكون مريضاً » .  
ومصاحب الدارك قد نقل الرواية الأولى من روايتي عبد الله بن سنان المذكورتين وجعلها من الموثق مع أن في سندها أحمد بن حلال وهو ضعيف غال وروايته الموثقة إنما هي الثانية بغير المتن الذي نقله .

وأما ما يدل على الجواز مع الضرورة مضافاً إلى ما عرفت من هذه الروايات فنه ما رواه الشيخ عن محمد بن عذافر (٤) قال : « قلت لأبي عبد الله ( عليه السلام ) الرجل يكون في وقت الفريضة لا يمكنه الأرض من القيام عليها ولا السجود عليها من كثرة الشج والماء والمطر والوحل أيجوز له أن يصلي الفريضة في المحمل ؟ قال نعم هو بمنزلة السفينة أن يمكنه قائماً وإلا قاعداً ، وكل ما كان من ذلك قاله أولى بالعذر يقول الله عز وجل : بل الإنسان على نفسه بصيرة » (٥) .

وعن جميل بن دراج في الصحيح (٦) قال : « سمعت أبا عبد الله ( عليه السلام ) يقول صلى رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) الفريضة في المحمل في يوم وحل ومطر »  
وعن مند بن علي (٧) قال : « سمعت أبا عبد الله ( عليه السلام ) يقول صلى رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) على راحلته الفريضة في يوم مطير » . وقال في الفقيه (٨)

(١) و(٢) و(٣) و(٤) و(٦) و(٧) و(٨) رواه في الوسائل في الباب ١٤ من القبة

(٥) سورة القيامة ، الآية ١٤

« كان رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) يصلي على راحته المربضة في يوم مطير » .  
وعن الحبري وهو عبدالله بن جعفر (١) قال : « كتبت الى ابي الحسن ( عليه السلام ) روى جعلني الله فداك مواليك عن آبائك ان رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) صلى المربضة على راحته في يوم مطير ويصينا المطر في محاملنا والارض ممتلئة والمطر يؤذي فهل يجوز لنا يا سيدي ان نصلي في هذه الحال في محاملنا او على دوابنا المربضة ان شاء الله تعالى ؟ فوقع ( عليه السلام ) يجوز ذلك مع الضرورة الشديدة » .  
وروى ابو منصور احمد بن علي بن ابي طالب الطبرسي في كتاب الاحتجاج عن محمد ابن عبدالله بن جعفر الحبري عن صاحب الزمان ( صلوات الله عليه ) (٢) « انه كتب اليه يسأله عن رجل يكون في محله والثلج كثير بغامة رجل فيتخوف ان نزل الغوص فيه وربما يسقط الثلج وهو على تلك الحال فلا يستوي له ان يبدد شيئاً منه لسكرته وتهاته هل يجوز ان يصلي في المحمل المربضة فقد فعلنا ذلك اياماً فهل علينا في ذلك اعادة ام لا ؟ فاجاب لا بأس به عند الضرورة والشدة » .

وقال في كتاب الفقه الرضوي (٣) « ان صالت فريضة على ظهر دابتك استقبل القبلة بتكبيرة الاحرام ثم امض حيث توجهت بك دابتك تقرأ فإذا اردت الركوع والسجود استقبل القبلة واركع واسجد على شيء يكون معك مما يجوز عليه السجود ولا تصلها إلا في حان الاضطرار حداً ، وتعمل فيها مثله اذا صليت ماشياً إلا انك اذا اردت السجود سجدت على الارض » .

واما ما رواه الشيخ عن منصور بن حازم - (٤) قال : « سأله احمد بن النعمان فقال اصلي في محلي وانا مريض ؟ قال فقال اما اليافقه فنعم واما الفريضة فلا . قل وذكر احمد شدة وجعه فقال انا كنت مريضاً شديد المرض فقامت امرهم اذا حضرت الصلاة فيخرجوا بي فاحتمل بفراشي فاوضع واصلي ثم اخمضت بفراشي واوضع في محلي » - فعمله الشيخ على

— ٤١٠ — ( هل يفرق في حكم الفريضة على الماحلة بين افرادها ؟ ) ج ٦

الاستحباب . والاقرب منه على مرض يحتمل فيه الوضع على الارض كما حكاها الامام ( عليه السلام ) عن نفسه ، وقد عرفت من روايتي الحميري وابنه اناطة الصلاة في المحمل بالضرورة الشديدة .

ونحقيق البحث كما هو حقه في المقام يتوقف على رسم فوائد :

( الاولى ) ( ١ ) — اطلاق النص وكلام الاصحاب يقتضي انه لا فرق في الصلاة المفروضة بين اليومية وغيرها ولا بين ما وجب بالاصل اولعارض ، وبه صرح الشهيد ( قدس سره ) في الذكرى فقال : لا تصح الفريضة على الماحلة اختياراً اجماعاً لاختلال الاستقبال وان كانت مندورة سواء نذر هاراكباً او مستقراً على الارض لانها بالنذر اعطيت حكم الواجب . قال في المدارك بعد نقل ملخص ذلك : ويمكن القول بالفرق واختصاص الحكم بما وجب بالاصل خصوصاً مع وقوع النذر على تلك الكيفية عملاً بمقتضى الاصل وعموم ما دل على وجوب الوفاء بالنذر . ويؤيده رواية علي بن جعفر عن اخيه موسى ( عليه السلام ) ( ٢ ) قال : « سألت عن رجل جعل لله عليه ان يصلي كذا وكذا ما يجزئه ان يصلي ذلك على دابته وهو مسافر ؟ قال نعم » ثم قال وفي الطريق محمد بن احمد العلوي ولم يثبت توثيقه . وسيأتي تمام البحث في ذلك ان شاء الله تعالى . انتهى وما ذكره جيد للخبر المذكور مؤيداً بما ذكره قبله وان عكس الامر بناء على ضعفه باصلاحه كما نبه عليه . اقول : يمكن ان يقال باختصاص اطلاق الاخبار هنا باليومية لانها المتبادرة عند الاطلاق والفرد المتكرر المتكرر الشائع فينصرف اليه الاطلاق كما قررود في امثال هذا الموضع ، وبه يتأيد ما ذكر في حكم الصلاة المندورة اعدم دخولها تحت الاطلاق المذكور بناء على ما ذكرناه .

( ١ ) هذه الفائدة هي الثانية في النسخة المطبوعة القديمة مع انها الاولى في النسخ الحياية ولذا قدمناها ويساعده ترتيب الفوائد ايضاً كما يظهر بالتأمل ، واما الاولى في النسخة المطبوعة فهي الثالثة في هذه الطبعة كما في النسخ الختلية . ( ٢ ) الوسائل الباب ١٤ من القبة

( الثانية ) - لفهم من كلام الأصحاب ( رضوان الله عليهم ) يجب الاستقبال بما أمكن من صلاته لقوله تعالى « قولوا وجوهكم لطلوع » (١) وعلى هذا فيجب عليه ان يحرف الدابة لو انحرفت عن القبلة من المسكنة اذا كان المشي الى عوب القبلة . ولو حرفها عنها عمداً لغر ضرر وبه ظلت صلاته .  
والذي وقفت عليه من الأخبار مما يتلوه بهذا الحكم صحيحة زرارة (٢) قال : « قال ابو جعفر ( عليه السلام ) الذي يخاف المصوم والبيع يصلي صلاة الموائمة ان شاء على دابته . ثم قال ويجعل السجود اخفض من الركوع ولا بدور الى القبلة ولستكن ايما دارت دابته غير انه يستقبل القبلة بول تكبيرة حين ينهض » .  
وقال ( عليه السلام ) في كتاب الفقه الرضوي (٣) « اذا كنت راكداً وحضرت الصلاة وتخاف ان تنزل من سبع او لص او غير ذلك فلتكن صلاتك على ظهر دابتك وتستقبل القبلة وتوى ايماء ان امكنت الوقوف والا تستقبل القبلة بالافتتاح ثم امض في طريقك التي تريد حيث توحيت بك واحلتك مسرقة ومغربا ، وتتحنى للركوع والسجود ويكون السجود اخفض من الركوع . وليس لك ان تعمل ذلك إلا آخر الوقت ، وظاهر الجميع بل صريحه الاستقبال بتكبيرة الافتتاح ، وقد دلت العبارة المنقدمة على الاستقبال ايضاً بالركوع والسجود وعليه العمل وان كان المحافظة على ما ذكره احوط ثم انه بناء على ما قدمنا ذكره عنهم قيل يجب عليه تحري الاقرب الى جهة القبلة فالاقرب ، قال في المدارك : وكان وجهه ان القرب انرا عند الشارع ولهذا افتقرت الجهات في الاستدراك لو ظهر خطأ الاجتهاد وقيل بعدم الخروج عن القبلة فتتسارى الجهات . قال في المدارك : ولو قيل يجب تحري ما بين المشرق والمغرب دون باقي الجهات لتساويها في الاستدراك لو ظهر خطأ الاجتهاد لقولهم ( عليهم السلام ) (٤) « ما بين المشرق

(١) سورة البقرة ، الآية ١٣٩ و١٤٥ (٢) الوسائل الباب ٣ من صلاة الخوف

(٤) الوسائل الباب ١٠٩ من القبلة

— ٤٦٢ — ( حكم الصلاة ماشياً من حيث الاستقبال ) ج ٦

والغرب قبله « كان قوياً . انتهى . اقول : قد عرفت انه بالنظر الى الخبرين المذكورين وما دلا عليه فلا اثر لهذه التفرجات .

( الثالثة ) — قد صرح الاصحاب ( رضوان الله عليهم ) ايضاً بالنسبة الى الماشي المضطر الى الصلاة مع ضيق الوقت انه يستقبل القبلة بما يمكنه من صلاته ويسقط مع المعجز واستدل عليه في المدارك بقوله عز وجل : « فان خفتم فرجالا او ركباناً » (١) وصحيفة عبدالرحمان بن ابي عبدالله (٢) قال : « سألت ابا عبدالله ( عليه السلام ) عن الرجل يخاف من سبع او اص كيف يصلي ؟ قال يكبر ويؤم برأسه » .  
وانت خير بما في الدليل المذكور من القصور عن الاستدلال فانه لا دلالة فيه على المشي بوجه وغاية ما تدل عليه الرواية الصلاة في حال الخوف من السبع بالاياء وان كان واقفاً في محله .

واظهر منها صحيفة علي بن جعفر عن اخيه ابي الحسن ( عليه السلام ) (٣) قال : « سألت عن الرجل يلقي السبع وقد حضرت الصلاة ولا يستطيع المشي مخافة السبع فان قام يصلي خاف في ركوعه وسجوده السبع والسبع امامه على غير القبلة فان توجه الى القبلة خاف ان يثب عليه الاسد كيف يصنع ؟ قال يستقبل الاسد ويصلي ويؤم برأسه ايماً وهو قائم وان كان الاسد على غير القبلة » .

والآية والخبر ايضاً على تقدير دلالتهم لا دلالة لهما على اعتبار ضيق الوقت كما ذكره إلا ان يدعى ذلك في جميع اصحاب الاعذار كما تقدم .

والاظهر الاستدلال على ذلك بما رواه في الكافي في الصحيح عن يعقوب بن شعيب (٤) قال : « سألت ابا عبدالله ( عليه السلام ) عن الرجل يصلي على راحلته ؟ قال يؤم برأسه ويكبر السجود اخفض من الركوع . قلت يصلي وهو يمشي . قال نعم يؤم »

(١) سورة البقرة ، الآية ٢٤٠ (٢) والوسائل الباب ٣ من صلاة الخوف

(٤) رواه في الوسائل في الباب ١٥ و ١٦ من القبلة

إيماء وليجمل السجود اخفض من الركوع .

وما رواه الشيخ في التهذيب في الصحيح عن يعقوب بن شعيب (١) قال :  
« سألت أبا عبدالله ( عليه السلام ) عن الصلاة في السفر وأنا أمشي ؟ قال أوى إيماء  
واجمل السجود اخفض من الركوع » .

وما رواه الثلاثة في الصحيح عن حريز عن من ذكره عن أبي جعفر ( عليه السلام ) (٢)  
« انه لم يكن يرى بأساً أن يصلي الماشي وهو يمشي ولكن لا يسوق الأبل » .  
وإطلاق هذه الأخبار وإن تبادر منه النافلة لكنه شامل لفريضة أيضاً وإن  
قيدت بحال الضرورة كما لا يخفى .

ويدل على ذلك صريحاً قوله ( عليه السلام ) في كتاب الفقه الرضوي (٣) بعد  
ذكر صلاة الركب على ظهر الدابة وأنه يستقبل القبلة بتكبير الافتتاح ثم يمضي حيث  
توجهت دابته وأنه وقت الركوع والسجود يستقبل القبلة ويركع ويسجد على شيء يكون  
معه مما يجوز عليه السجود ، إلى أن قال : وفعل فيها مثله إذا صليت ماشياً إلا أنك إذا  
أردت السجود سجدت على الأرض . انتهى .

وروى في المقنعة (٤) قال : « سئل ( عليه السلام ) عن الرجل يجد به السير أبغى  
على راحلته ؟ قال لا بأس بذلك بوى إيماء وكذلك الماشي إذا اضطر إلى الصلاة والتقيد  
بجد السير في الركب والاضطرار في الماشي قربنة الحمل على الفريضة إذا لا بشرط شيء  
من ذلك في النافلة كما سيأتي إن شاء الله تعالى .

ثم أنهم ذكروا أنه لو أمكن الركوب والمشي في الفريضة مع عدم إمكان الاستقرار  
احتمل التخيير لظاهر قوله تعالى : « فإن خفتم فرجالاً أو ركباناً » (٥) وترجيح المشي  
لحصول ركن القيام وترجيح الركوب لأن الركب مستقر بالذات وإن تحرك بالعرض

(١) و(٢) و(٤) رواه في الوسائل في الباب ١٦ من القبلة

(٣) ارجع إلى ص ٤٠٩ (٥) سورة البقرة ، الآية ٢٤٠ .

بخلاف المائتي ، والاجود تقديم أذنها استيفاء للأفعال وبعد التسليم ونسجير  
( الإبيعة ) — لو أن الأب بتمكن من التوضيح والمسجور : بر نص المائدة  
كلراكب في الكنيسة أو على غير عمل أو نحو ذلك هذا هو الصلاه أم لا ، المسجور  
الثاني لظواهر الأخبار المتقدمة لأطفالها في المنع من الصلاة رأساً ، قال شيوخنا الشهيد  
الثاني وهي عامة ووجه عمومها المستثناء المذكور فيها ، وأورد عليه سطه في المذارك أن  
هذا العموم إنما هو في الفاعل خاصة أما الدابة فمطلعه ، ولا يبعد حملها على ما هو الغالب  
أعني من لا يتمكن من استيفاء الأفعال . انتهى . وهو جيد . ونقل عن فخر المحققين  
الاستدلال على ذلك بما لا يخفى من ضعف كانه عليه في المذارك .

ثم قال في المذارك : والأقرب الجواز كما احتاره العلامة في النهاية إذ المفروض  
التمكن من استيفاء الأفعال والأمن من زواله عادة في باقي الحال . انتهى . وهو جيد  
أن تم ما ذكره من التمسك .

إلا أن ظاهر كلام الشهيد في الذكرى تعليل المنع في الكنيسة بعدم الاستقرار  
وعليه فلا يكون متمكناً من استيفاء الأفعال حيث أنه علل المنع في الراكب في  
الكنيسة بعدم الاستقرار ، قال ولهذا لا يصح صلاة المائتي مستقبلاً مستوفياً للأفعال لأن  
المشي أفعال كثيرة خارجة عن الصلاة فيبطلها وإنما خرجت النافلة بدليل آخر مع  
المسماحة فيها . انتهى .

وعندي في حل الصلاة في الكنيسة على صلاة المائتي وأنها مثلها في عدم الاستقرار  
اشكال ، لأن الراكب في الكنيسة مستقر في مكانه وإنما يتحرك به العير والدابة بخلاف  
المائتي المتحرك بنفسه ، وبالجملة فإني لا أعرف له وجه استقامة . ومثله الكلام في الدابة  
المبقولة بحيث لا يأمن من الحركة والاضطراب فإن استيفاء الأفعال على ظهرها غير ممكن  
مع أن إطلاق الأمر بالصلاة ينصرف إلى العرد المعبود وهو ما كان على الأرض وما في  
معناها فلا ظهر لعدم إلا مع الضرورة .



واشكال من ذلك ما ذكره في الأرجوحة المعلقة بالجبال فقال في المدارك على اثر عبارته المتقدمة - وهي قوله : والاقرب الجواز كما اختاره العلامة في النهاية - وقريب من ذلك الكلام في الأرجوحة المعلقة بالجبال ونحوها . فانه ظاهر في جواز الصلاة عليها ، وظاهره باعتبار اتصاله بالكلام المتقدم انه يمكن استيفاء الافعال عليها ، ونقل القول بالجواز عليها عن العلامة في التذكرة ايضا . ومنع من الصلاة عليها في الذكرى ونقله في الذخيرة عن المنتهى ايضا . ونقل عن القواعد التوقف .

والأرجوحة على ما ذكره في القاموس جبل يعلق ويركبه الصبيان ، وهو معمول في زماننا ايضا بان يعلق جبل بين جذعين رفيعين ويجلس عليه الصبي فيحرك به في الهواء صعوداً ونزولاً .

ولا ينبغي ما في هذه المقام والحكم بصحة الصلاة عليه من الاشكال لاضطرابه وعدم استقراره وعدم امكان القيام عليه والركوع والسجود والجلوس كما هو بوجه من الوجوه ، واملهم ارادوا بما ذكره معنى آخر غير ما ادى اليه فهمي القاصر إلا ان عبارة القاموس ظاهرة فيما قلناه .

وقد روى علي بن جعفر في الصحيح عن اخيه موسى ( عليه السلام ) (١) قال : « سألت عن الرجل هل يصلح له ان يصلي على الرف المعلق بين نخلتين ؟ قال ان كان مستويا يقدر على الصلاة عليه فلا بأس »

قال شيخنا المجلسي في كتاب البحار بعد نقل الخبر من كتاب قرب الاسناد : . بدل على جواز الصلاة على الرف المعلق بين النخلتين وهو يحتمل وجهين (الاول) ان يكون المراد شد الرف بالنخلتين فاسؤال باعتبار احتمال حركتها والجواب مبني على انه يكفي الاستقرار في الحال فلا يضر الاحتمال او على عدم ضرر مثل تلك الحركة . (الثاني) ان يكون المراد تعليق الرف بمجبلين مشدودين بنخلتين ، وفيه اشكال لعدم

(١) الوسائل الباب ٣٥ من مكان المصلي

تحقق الاستقرار في الحال . والحمل على الاول اولى واظهر ويؤيده ما ذكره الفيروز ابادي في تفسير الرف بالفتح انه شبه الطاق . انتهى .

اقول : الظاهر من تشبيهه بالطاق يعني في الانحناء وحينئذ فتكون حد يته في جانب السفلى ليحصل القيام على باطنها ، وينبغي ان يكون فيه عرض يحصل فيه السجود والركوع والجلوس مع طمأنينة واستقرار ، واليه يشير قوله : « اذا كان مستويا يقدر على الصلاة عليه » والظاهر ان منشأ السؤال انما هو من حيث كونه في الهواء ليس على الارض وان امكن الاستقرار فيه والاتبان بالصلاة فيه على وجهها .

وبالجملة فان ذكر الارجوحة في هذا المقام مع ما عرفت غريب لا اعرف له وج .  
استقامة على الظاهر . والله العالم .

( السابع ) — قال شيخنا الشهيد في الذكري : لو اختلف المجتهدون صلوا فرادى لاجماع لان المأموم ان كان محققا في الجهة فسدت صلاة امامه وإلا فصلاته فيقطع بفساد صلاة المأموم على التقديرين . ثم قال بعد ذلك بقليل : لو اختلف الامام والمأموم في التيامن والتياسر فالأقرب جواز الافتداء لان صلاة كل منهما صحيحة مغنية عن القضاء والاختلاف هنا يسير ، ولان الواجب مع البعد الجهة وهي حاصلة هنا والتكليف بالعين مع البعد ضعيف . انتهى .

اقول : الظاهر ان كلامه الاول مبني على ما هو المشهور بينهم من ان مناط الصحة مطابقة ما فعله المكلف للواقع وان كان بحسب ظاهر الشرع متعبداً بظنه ، وحينئذ فغاية ما تفيد عبادته مع المخالفة هو سقوط القضاء والمؤاخذه لا قبول العبادة وصحتها وترتب الثواب عليها من حيث كونها عبادة . وقد عرفت ما فيه في ما تقدم من كتاب الطهارة من العجاسات ، وإلا فكيف يحكم هنا بطلان صلاة احدهما والحال ان كلا منهما مكلف بما ادى اليه اجتهاده وامثال الامر يقتضي الاجزاء ، فتكون صلاة كل منهما صحيحة مغنية عن القضاء كما قال في المسألة الثانية ، وحينئذ فلا فرق بين المسألة الاولى

والثانية في صحة الاقتداء وصحة صلاة كل منها .

ولهذه المسألة نظائر عديدة : منها - ما لو توضأ بماء قليل نجس بالملاقاة كما هو المشهور من نجاسة القليل بالملاقاة لانه عنده غير نجس كما هو القول الآخر في المسألة ، فانه ان قلنا ان الصحة عبارة عن مطابقة الطهارة للواقع امتنع الائتمام به لمن يعتقد النجاسة لعدم معلومية المطابقة ، وان قلنا ان صحتها لا تعلق لها بالواقع بل الظاهر في نظر المكلف فهي عند المأموم وان كان لا يمتد ذلك صحيحة فيجوز له الاقتداء فيها وان خالف اعتقاده لان صحتها دائرة مدار ظن فاعلها . وهكذا غير ذلك من الفروع فاحتفظ به فانه فرع غريب .

ثم ان الظاهر ان المراد بالتيسر والتيامن في كلامنا ما كان قليلا بحيث لا يخرج به عن الجهة التي يجب التوجه اليها وان كان مكروهاً كما سيأتي ان شاء الله تعالى ، والوجه فيه ان العلامات التي بنيت عليها الجهة للبلدان التسعة تقتضي نوع اتساع في تلك الجهة فلا يضر التيامن والتيسر اليسير فيها .

( الثامن ) — اختلف كلام الاصحاب ( رضوان الله عليهم ) في الصلاة في السفينة فذهب ابن بابويه وابن حمزة على ما نقل عنها الى جواز الصلاة فيها فرضاً وفلاً مخيراً ، وهو ظاهر اختيار العلامة في اكثر كتبه واليه مال السيد السند في المدارك ، ونقل عن ابي الصلاح وابن ادريس انها من الصلاة فيها إلا لضرورة ، واستقر به الشهيد في الذكرى ، وحكى عن كثير من الاصحاب انهم نصوا على الجواز إلا انهم لم يصرحوا بكونه على وجه الاختيار .

والواجب ذكر اخبار المسألة والنظر في ما تدل عليه ، ومنها - صحيحة جميل بن دراج عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (١) انه قال : « اكون في سفينة قريبة من الجدد فاخرج واصلي ؟ قال صل فيها اما ترضى بصلاة نوح ( عليه السلام ) ؟ » .

(١) الرسائل الباب ١٣ من القبلية . وفي كتب الحديث ، تكون السفينة قريبة ... ،

وصحيفة عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (١) قال : « سألته عن صلاة الفريضة في السفينة وهو يجد الارض يخرج اليها غير انه يخاف السبع او الاصوص ويكون معه قوم لا يجتمع رأيهم على الخروج ولا يطيعونه ؟ وهل يضع وجهه اذا صلى او يوحى ايماء او قاعداً او قائماً ؟ فقال ان استطاع ان يصلي قائماً فهو افضل وان لم يستطع صلى جالساً ، وقال لا عليه ان لا يخرج فان ابي سألته عن مثل هذه المسألة رجل فقال أترغب عن صلاة نوح ؟ » .

وصحيفة معاوية بن عمار (٢) قال : « سألت ابا عبدالله ( عليه السلام ) عن الصلاة في السفينة ؟ فقال تستقبل القبلة بوجهك ثم تصلي كيف دارت تصلي قائماً فان لم تستطع فجالساً تجمع الصلاة فيها ان ارادوا ويصلي على الغير والفقير ويسجد عليه » .

وحسنة حماد بن عثمان عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (٣) « انه سئل عن الصلاة في السفينة قال يستقبل القبلة فاذا دارت واستطاع ان يتوجه الى القبلة فليفعل وإلا فليصل حيث توجهت به ، قال فان امكنه القيام فليصل قائماً وإلا فليقعد ثم يصلي » .

وبهذه الاخبار استدلل في المدارك على ما اختاره من القول بالجواز مطلقاً ثم نقل عن المانعين انهم احتجوا بان القرار ركن في القيام وحركة السفينة تمنع من ذلك ، وبان الصلاة فيها مستلزمة للحركات الكثيرة الخارجة عن الصلاة فلا يصار اليها إلا مع الضرورة ، وبما رواه الشيخ عن حماد بن عيسى (٤) قال : « سمعت ابا عبدالله ( عليه السلام ) يسأل عن الصلاة في السفينة فيقول ان استطعتم ان تخرجوا الى الجدد فاخرجوا فان لم تقدروا فصلاوا قياماً فان لم تستطيعوا فصلاوا قعوداً وتحروا القبلة » وعن علي بن ابراهيم (٥) قال : « سألته عن الصلاة في السفينة قال يصلي وهو جالس اذا لم يمكنه القيام في السفينة ولا يصلي في السفينة وهو يقدر على الشط ، وقال يصلي في السفينة يحول وجهه

(١) و(٢) المروية في الوسائل في الباب ١٤ من القيام

(٣) و(٤) و(٥) الوسائل الباب ١٣ من القبلة

الى القبلة ثم يصلي كيف ما دارت ، ثم قال : واجيب عن الاول بان الحركة بالنسبة الى المصلي عرضية لانه ساكن . ويمكن الجواب عنه ايضا بان ذلك مغتفر بالنص وهو الجواب عن الثاني . وعن الروایتين بعد سلامة السند بحمل الامر في الاولى على الاستعجاب والنهي في الثانية على السكراهة جمعاً بين الادلة . انتهى .

اقول : والتحقيق عندي في هذا المقام ان يقال لا ريب انه قد علم من الادلة القطعية وجوب القيام في الصلاة والاستقبال والركوع والسجود والاستقرار والطأينة في تلك الافعال وانه لا يجوز الاخلال بذلك اختياراً ، ويؤيده مراعاة ذلك في الصلاة في السفينة كما دلت عليه الروايات المذكورة في الباب وانه لا يخل بشيء من ذلك إلا مع عدم التمكن منه ، ويمضيه ايضاً ما تقدم من الاخبار الدالة على عدم جواز الصلاة على الراحلة اختياراً ، وبما ذكرنا اعترف السيد المذكور في مسألة الصلاة على ظهر السكبة حيث قال بعد نقل القول بانه يصلي مستلقياً ما صورته : والاصح ما اختاره المصنف من وجوب الصلاة على سطحها كما يصلي داخلها عملاً بمقتضى الادلة القطعية الدالة على وجوب القيام والاستقبال والركوع والسجود . انتهى . وحينئذ فالواجب في هذا المقام تطبيق الاخبار الواردة في الصلاة في السفينة على هذه القواعد القطعية المتفق على العمل بها ، والاخبار المذكورة عند التأمل الصادق في معانيها منطبقة عليها باوضح وجه من غير تكلف ولا خروج عن ظواهرها كما سنوضحه ان شاء الله تعالى في المقام ، وبموجب ذلك لا يتم ما ذهبوا اليه من القول بالجواز مطلقاً على اي نحو كانت السفينة من استقرار واضطراب وتفصيل ما اجلناه من الكلام المتقدم هو ان يقال انه ان لم يتمكن من الارض والصلاة عليها على الوجه المتقدم من الاثنيان بجميع شرائط فلا ريب انه يصلي في السفينة على اي نحو كانت لمكان الضرورة ويتحرى الاثنيان بتلك الواجبات حسب الامكان ، وعلى هذا تحمل الاخبار الدالة على جواز الصلاة في السفينة وان دارت وتحركت واضطربت كصحيفة عبدالله بن سنان وصحيفة معاوية بن عمار وحسنة حماد بن عثمان

ونحوها ، وان تمكن من الخروج من السفينة والصلاة على الارض فلا يخلو اما ان يتمكن من الصلاة في السفينة والالتيان بها على وجهها ايضاً ام لا ، فعلى الاول يتخير بين الصلاة في السفينة وخارجها وعلى هذا تحمل صحيحة جميل بن دراج ومثلها ما رواه في كتاب قرب الاسناد عن عبدالله بن الحسن عن علي بن جعفر عن اخيه ( عليه السلام ) (١) قال : « سألت عن الرجل هل يصلح له ان يصلي في السفينة الفريضة وهو يقدر على الجد ؟ قال نعم لا بأس » وعلى الثاني يجب الخروج والصلاة على الارض تحصيلاً للالتيان بالواجبات المتقدمة على وجهها لا مكان الالتيان بها كما هو المفروض ولا يجوز الصلاة في السفينة هنا وهذه الصورة هي مظهر الخلاف في البين ، وعلى ما ذكرنا تدل صحيحة حماد بن عيسى او حسنة ابراهيم بن هاشم التي نقلها عارية عن الوصف بشي من الامرين ايذاناً بضعفها كما اشار اليه اخيراً ، ورواية علي بن ابراهيم ، ومثلها ما رواه في كتاب قرب الاسناد عن محمد بن عيسى والحسن بن ظريف وعلي بن اسماعيل كلهم عن حماد بن عيسى (٢) قال : « سمعت ابا عبدالله ( عليه السلام ) يقول كان اهل العراق يسألون ابي ( رضي الله عنه ) عن صلاة السفينة فيقول ان استطعتم ان تخرجوا الى الجد فافعلوا فان لم تقدروا فصلوا قياماً فان لم تقدروا فصلوا قعوداً ونحروا القبلة » ومحمد بن عيسى وان كان مشتركاً وعلي بن اسماعيل مهملاً إلا ان الحسن بن ظريف ثقة فالحديث صحيح صريح في المراد .

وعلى ما ذكرناه قد اجتمعت الاخبار على وجه لا يعتريه الغبار إلا انه قد روى الصدوق في كتاب الهداية مرسل (٣) قال : « سئل الصادق ( عليه السلام ) عن الرجل يكون في السفينة وتحضر الصلاة أيجز الى الشط ؟ فقال لا يرغب عن صلاة نوح ؟ فقال صل في السفينة قائماً فان لم يتنبأ لك من قيام فصلها قاعداً فان دارت السفينة فدر معها ونحر

(١) و (٢) الوسائل الباب ١٤ من القيام

(٣) مستدرک الوسائل الباب ٩ من القبلة

القبلة جهديك فان عصفت الريح ولم يتبها لك ان تدور الي القبلة فصل الى صدر السفينة . ولا تجامع مستقبل القبلة ولا مستديرها .

وقال ( عليه السلام ) في كتاب الفقه الرضوي (١) « اذا كنت في السفينة وحضرت الصلاة فاستقبل القبلة وصل ان امكنت قائماً وإلا فاقعد اذا لم يتبها لك فصل قاعداً وان دارت السفينة فدر معها ونحر القبلة ، وان عصفت الريح فلم يتبها لك ان تدور الى القبلة فصل الى صدر السفينة ولا تخرج منها الى الشط من اجل الصلاة ، وروى انه تخرج اذا امكنتك الخروج ولست تخاف عليها انها تذهب ان قدرت ان توجه نحو القبلة وان لم تقدر ثبت مكانك ، هذا في الفرض ويجزئك في النافلة ان تفتح الصلاة تجاه القبلة ثم لا يضرك كيف دارت السفينة لقول الله تعالى « فايما تولوا فتموجه الله » (٢) والعمل على ان تتوجه الى القبلة وتصلي على اشد ما يمكنك في القيام والقعود ثم ان يكون الانسان ثابتاً في مكانه اشد لتمسكه في الصلاة من ان يدور لطلب القبلة » انتهى .

وهذان الخبران ظاهران في جواز الصلاة في السفينة حال الاضطراب وان امكنه الخروج الى الارض ، والجواب عنها انها لا يبلغان قوة في معارضة ما اشرنا اليه من الاخبار الدالة على تلك الاحكام عموماً وخصوصاً ولا يبعد حملها على التقية وان لم يحضرني الآن مذهب العامة في ذلك ، ولعل في قوله ( عليه السلام ) في كتاب الفقه بعد افتائه بذلك « وروى ... الى آخره » اشارة الى ذلك فان مخالفته لما روى عن آباءه ( عليهم السلام ) انما يكون لذلك .

وبذلك يظهر لك ما في كلام السيد السند في المدارك من المجازفة في المقام ( اما اولاً ) فلطعنه في رواية ابراهيم بن هاشم بعدم سلامة السند مع انه في الاغلب يعد حديثه في الحسن وربما عسده في الصحيح في المقام الذي يحتاج الى العمل به كما اشرنا اليه في غير موضع .

و ( ثانياً ) — تعليله المنع بان القرار ركن في القيام وجوابه عن ذلك بما ذكره  
اخيراً ، ولا يخفى عليك ما فيه فان جواز الصلاة في السفينة ربما استلزم ترك القيام بالكلية  
وترك الركوع والسجود على ما يصح السجود عليه ونحو ذلك ، وكل هذه واجبات  
قطعية كما اعترف به آنفاً لا يجوز الاخلال بها اختياراً ولهذا روعيت في الصلاة في السفينة  
مع الاضطرار ، فكيف تكون مغتفرة بالنص كما ادعاه والحال انه يمكن الاتيان بها على  
وجهها بالخروج عن السفينة ؟ ما هذه إلا مجازفة ظاهرة ، نعم لو لم يمكن ذلك فلا شك  
في الجواز ولا خلاف لاسكان الضرورة .

و ( ثالثاً ) — ان ما جمع به بين الاخبار من حمل النعي في رواية علي بن ابراهيم  
على السكرانة والامر في حسنة حماد على الاستحباب كما هي الطريق المتسعة لهم في جميع  
الابواب انما يتم على تقدير تسامح ذلك لو انحصر الجمع بين الاخبار بذلك ، وليس  
كذلك بل الاظهر في الجمع - وهو الطريق الواضح - هو ان يقال ان الروايات التي  
استدل بها ما عدا صحيحة جميل مطلقة وروايتنا مفصلة وطريق الجمع حمل المجهل على  
المفصل ، واما صحيحة جميل فقد عرفت الوجه فيها .

ثم ان ما تكرر من الاخبار - من قولهم ( عليهم السلام ) : « أترغب من صلاة  
نوح » ونحو ذلك مما يدل على هذا المعنى - فالظاهر ان وجهه انهم كانوا يظنون عدم  
جواز الصلاة في السفينة او نقصانها ولو مع الضرورة فاجبوا بذلك كما يشعر به صحيح  
ابي ايوب الخزاز (١) قال : « قلت لابي عبدالله ( عليه السلام ) انا ابتلينا وكنا  
في سفينة وامسينا ولم نقدر على مكان نخرج اليه فقال اصحاب السفينة ليس نصلي يومنا  
ما دمننا نطعم في الخروج ؟ فقال ان ابي كان يقول تلك صلاة نوح أو ما ترضى ان نصلي  
صلاة نوح ؟ فقلت بلى ... الحديث » . والله العالم .

( البحث الثالث ) — في ما يستقبل له وفي احكام الخلل ، قال الكلام يقع في مقامين

(١) الوسائل الباب ١٤ من القيام



(الاول) — ما يستقبل له ، ويجب الاستقبال في فرائض الصلاة مع الامكان كما تقدم ، وبالميت عند احتضاره والصلاة عليه ودفنه ، وقد تقدم الكلام في ذلك في فصل غسل الاموات ، وعند الذبح كما يأتي ان شاء الله تعالى في محله ، بكل ذلك مع الامكان فيسقط في كل موضع لا يتمكن منه كهلاة الطاردة وعند ذبح الدابة الصائلة او المتردية بحيث لا يمكن صرفها الى القبلة اجماعاً نصاً وفتوى كما سيأتي في مواضعها ان شاء الله تعالى . وذكر بعض الاصحاب ان الاستقبال يتصف بالاحكام الاربعة فيجب في هذه المواضع ويحرم في حال التخلي على المشهور كما تقدم بيانه في محله ، ويكره في حال الجماع مستقبلاً ومستديراً كما رواه الصدوق في كتاب الهداية عن الصادق ( عليه السلام ) (١) قال : « لا تجماع مستقبل القبلة ومستديرها » وقال في كتاب الفقيه (٢) « ونهى عن الجماع مستقبل القبلة ومستديرها » ويستحب للجلوس للقضاء والدعاء ، وكذا بل الجلوس مطلقاً لقوله ( صلى الله عليه وآله ) (٣) « افضل المجالس ما استقبل به القبلة » ولا يكاد الاباحة بالمعنى الاخص يتحقق هنا .

ويستحب الاستقبال بالنافلة لا بمعنى انه يجوز فعلها الى غير القبلة وان كان المصلي مستقراً على الارض بل على حد استعجاب الوضوء لها والقراءة فيها ونحو ذلك من حيث انها شروط في صحتها لكن لا يتصف بالوجوب مع ان اصل النافلة مستحبة . وربما ظهر من بعض العبارات جواز النافلة الى غير القبلة وان كان مستقراً على الارض ، وهو

(١) مستدرک الوسائل الباب ٥٢ من مقدمات النكاح

(٢) الوسائل الباب ١٢ من القبلة

(٣) في الوسائل الباب ٧٦ من احكام العشرة : روى الشيخ بهاء الدين في مفتاح الفلاح قال وروى عن أئمتنا (ع) د خير المجالس ما استقبل به القبلة ، ورواه المحقق في الشرائع مرسل . وفي المستدرک الباب ٦٤ من احكام العشرة عن كتاب الغايات عن ابن عباس قال فان رسول الله (ص) د ان لكل شئ شرفاً وان اشرف المجالس ما استقبل به القبلة ، .

بعيد لان العبادات موقوفة على التشريع من صاحب الشرع ولم ينقل عنه ذلك فيكون ايقاعها كذلك تشريعاً محرماً . ويجوز صلاتها الى غير القبلة سراً بلا خلاف وقال في المعتبر انه اتفاق علمائنا طويلاً كان السفر او قصيراً . واما في الحضر فقولان المشهور الجواز ونقل عن ابن ابي عقيل القول بالمتع .

والاقرب جواز النافلة الى غير القبلة راكباً وماشياً سراً وحضراً ضرورة واختياراً . ويدل على ذلك الاخبار المتكاثرة ، ومنها - صحيحة الحلبي برواية الشيخين في الكافي والتهذيب (١) « انه سأل ابا عبدالله ( عليه السلام ) عن صلاة النافلة على البعير والداية فقال نعم حيث كان متوجهاً . قال فقلت استقبل القبلة اذا اردت التكبير ؟ قال لا ولكن تكبر حيثما تكون متوجهاً وكذلك فعل رسول الله صلى الله عليه وآله » وقوله : « قال فقلت الى قوله متوجهاً » في رواية الكافي دون التهذيب ، واكثر الاصحاب في كتب الاستدلال ومنهم صاحب المدارك انما نقلوا الرواية من طريق الشيخ عاربة من هذه الزيادة .

وما رواه المشايخ الثلاثة في الصحيح عن عبدالرحمان بن الحجاج عن ابي الحسن ( عليه السلام ) (٢) « في الرجل يصلي النوافل في الامصار وهو على دابته حيث توجهت به ؟ فقال نعم لا بأس » ورواه الصدوق في الفقيه عن عبدالرحمان عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) مثله (٣) .

وما رواه في التهذيب في الصحيح عن حماد بن عثمان عن ابي الحسن الاول ( عليه السلام ) (٤) « في الرجل يصلي النافلة على دابته في الامصار ؟ قال لا بأس » . وعن صفوان الجمال (٥) قال : « كان ابو عبدالله ( عليه السلام ) يصلي صلاة الليل بالنهار على راحلته ايما توجهت به » .

(١) و (٢) و (٣) و (٤) الوسائل الباب ١٥ من القبلة

(٥) الوسائل الباب ٢٦ من اعداد الفرائض

(٥) الوسائل الباب ٢٢ من اعداد الفرائض (٦) ص ٤٠٩

عن ابيه في رسالته اليه حذو عبارة كتاب الفقه كلمة كلمة وحرقا حرقا الى آخرها ، وهو دليل ما اشرنا اليه في غير موضع من الاعتماد على الكتاب المذكور .

وروى الصدوق في الفقيه (١) بسنده عن سعيد بن يسار « انه سأل ابا عبدالله ( عليه السلام ) عن الرجل يصلي صلاة الليل وهو على دابته أله ان يغطي وجهه وهو يصلي ؟ قال اما اذا قرأ فنعيم واما اذا اومأ بوجهه للسجود فليكشفه حيث اومأت به الدابة » قال في الوافي : وذلك لان الايماء بالوجه بدل من السجود الذي يشترط فيه كشف الجبهة بخلاف القراءة . وهو حسن .

وروى الشيخ في التهذيب في الصحيح عن عبد الرحمان بن ابي نجران (٢) قال : « سألت ابا الحسن ( عليه السلام ) عن الصلاة بالليل في السفر في المحمل ؟ قال اذا كنت على غير القبلة فاستقبل القبلة ثم كبر وصل حيث ذهب بك بغيرك . قلت جعلت فداك في اول الليل ؟ فقال اذا خفت الفوت في آخره » .

اقول : في هذا الخبر دلالة على ان الرخصة بتقديم صلاة الليل في اول الليل مخصوصة بمن يخاف فواتها في آخر الليل وبموجب تخصيصه ايضاً بمن يخاف عدم التمكن من القضاء وإلا فالفضل المفضل وقد تقدم الكلام في المسألة .

وفي الصحيح عن عبدالله بن المغيرة وصفوان بن يحيى ومحمد بن ابي عمير عن اصحابهم عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (٣) « في الصلاة في المحمل ؟ فقال صل متربماً وممدود الرجلين وكيف امكنتك » .

وروى في الكافي عن جماعة في الموثق (٤) قال : « سألت عن الصلاة في السفر الى ان قال وليتطوع بالليل ماشاء ان كان نازلاً وان كان راكباً فليصل على دابته وهو راكب ولتكن صلاته ايماء وليكن رأسه حيث يريد السجود اخفض من ركوعه » .

وعن يعقوب بن شعيب في الصحيح (٥) قال : « سألت ابا عبدالله ( عليه

السلام ) عن الرجل يصلي على راحلته ؟ قال بومى إمام (١) وليكن رأسه حيث يريد السجود اخفض من ركوعه .

وروى في قرب الاسناد في الصحيح عن حماد بن عيسى (٢) قال : « سمعت ابا عبدالله ( عليه السلام ) يقول خرج رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) الى تبوك فكان يصلي صلاة الليل على راحلته حيث توجهت به وبومى إمام . »

وروى امين الاسلام الطبرسي في كتاب مجمع البيان عن ابي جعفر وابي عبدالله ( عليهما السلام ) (٣) « في قوله تعالى : فاينما تولوا فثم وجه الله (٤) قال هذا في النوافل في حال السفر خاصة واما الفرائض فلا بد فيها من استقبال القبلة » وقد تقدم جملة من الاخبار الدالة على تفسير الآية بذلك في التنبيه الثالث من التنبيهات المتقدمة في البحث الثاني وروى الشيخ في الصحيح عن عبدالرحمان بن الحجاج (٥) قال : « سألت عن صلاة النافلة في الحضر على ظهر الدابة اذا خرجت قريباً من ايات الكوفة او كنت مستعجلاً بالكوفة ؟ فقال ان كنت مستعجلاً لا تقدر على النزول وتخوفت فوت ذلك ان تركته وانت راكب فتمم ، وإلا فان صلاتك على الارض احب الي . »

وعن معاوية بن عمار في الصحيح عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (٦) قال : « لا بأس ان يصلي الرجل صلاة الليل في السفر وهو يمشي ، ولا بأس ان فاتته صلاة الليل ان يقضيها بالنهار وهو يمشي يتوجه الى القبلة ثم يمشي ويقرأ فاذا اراد ان يركع حول وجهه الى القبلة وركع وسجد ثم مشى . »

وقد تقدمت صحيحتنا يعقوب بن شعيب وصحيحة حريز في صلاة الماشي وانه

(١) في كتب الحديث « وليجعل السجود اخفض من الركوع ،

(٢) و(٥) رواه في الوسائل في الباب ١٥ من القبلة

(٣) الوسائل الباب ١٥ من القبلة . وما ذكره انما هو رواية الشيخ في النهاية راجع ص ٤٠٩

(٤) سورة البقرة ، الآية ١٠٩ (٦) الوسائل الباب ١٦ من القبلة

يؤى بالركوع والسجود في الفائدة الثالثة من التنبيه السادس من البحث المتقدم .  
إذا عرفت ذلك فاعلم انه يستفاد من هذه الاخبار جملة من الاحكام :  
منها — جواز النافلة الى غير القبلة ماشياً او راكباً في الحضر خلافا لابن ابي عقيل  
كما دلت عليه صحيحتنا عبد الرحمن بن الحجاج وحماد بن عثمان مؤيداً باطلاق جملة من روايات  
المسألة ، ولم نقف لابن ابي عقيل على دليل وهذه روايات المسألة كما رأيت خالية من ذلك .  
ومنها — ان الافضل ان يستقبل بتكبير الاحرام على الدابة ثم يتم صلاته حيث  
ذهبت راحلته كما تضمنته صحيحة عبد الرحمن بن ابي نجران واطلاق جملة من الاخبار ،  
وصريح صحيحة الحلبي جوازها ايضاً الى غير القبلة بناء على رواية السكافي ولذا حملنا  
الصحيحة المذكورة على الفضل والاستحباب . وقطع ابن ادریس بوجوب الاستقبال بالتكبير  
ونقله عن جماعة الاصحاب إلا من شذ . وهو محجوج بالصحيحة المذكورة . والسيد السند  
قد استدلل في المدارك على الاستحباب بصحيحة عبد الرحمن المذكورة ، ثم نقل عن ابن  
ادريس القول بوجوب الاستقبال بالتكبير ورده باطلاق الاخبار التي قدمها وانت خبير  
بما فيه فان لابن ادریس الجواب عن ذلك بتقييد الاطلاق بالصحيحة المذكورة كما هو  
القاعدة . والحق في دفع ما ذهب اليه انما هو الاحتجاج بصحيحة الحلبي الروية في  
السكافي إلا ان صاحب المدارك كما اشرنا اليه آنفاً نقل بالصحيحة المذكورة من التهذيب  
وهي عارية فيه عن موضع الاستدلال فلماذا حصل في جوابه الاشكال . والعجب من  
صاحب الذخيرة انه يحد على جواب صاحب المدارك في هذا المقام مع انه روى بالصحيحة  
بالزيادة التي هي محل الاستدلال من السكافي وغفل عن الاستدلال بها مع صراحتها في  
الجواب ولزوم الاشكال في الجواب بدونها كما عرفت . واما في الفريضة فانه يجب ان  
يستقبل بتكبير الاحرام فيها الى القبلة كما تقدم .  
ومنها — انه يؤى في حال الصلاة راكباً للركوع والسجود ويجعل الايماء للسجود  
انخفاض من الركوع ، وهذا بخلاف الفريضة فانه يجب ان يضع جبهته على ما يصح السجود

عليه كما تقدم في صحيحة عبدالرحمان بن ابي عبد الله من قوله « ويضع بوجهه في الفريضة على ما امكنه من شيء وبوي في النافلة ايماء » ومثله في عبارة كتاب الفقه الرضوي المتقدمة في التنبيه السادس .

ومنها — ان الافضل لماشي ان يحول وجهه الى القبلة ويركع ويسجد على الوجه الحقيقي فيهما جمعاً بين ما دلت عليه صحيحة معاوية بن عمار المتقدمة من الامر بذلك وبين صحيحتي يعقوب بن شعيب المتقدمتين في الموضع المشار اليه آنفاً الداليتين على الايماء بالركوع والسجود ، ونحوهما رواية ابراهيم بن ميمون المتقدمة هنا .

ومنها — ان الافضل في صلاة النافلة في الحضر ان تكون على الارض كما يدل عليه صحيح عبدالرحمان بن الحجاج المتقدم ، واما في السفر فظاهر صحيح علي بن مهزيار المتقدم التخيير . واما ما رواه الشيخ عن عمار الساباطي في الوثق في حديث طويل اورده الشيخ ( قدس سره ) في الزيادات من باب المواقيت (١) « عن الرجل تكون عليه صلاة في الحضر هل يقضيها وهو مسافر ؟ قال نعم يقضيها بالليل على الارض قاما على الظهر فلا ، فيمكن حمله على الفريضة وتخصيص الليل بالقضاء لانه وقت النزول والاستراحة غالباً ، ولو حمل على النافلة لاشكل الحكم فيه بمخالفة هذه الاخبار المستفيضة بجواز صلاة النافلة على الدابة مطلقاً . وتخصيص القضاء بالمنع غير معقول إلا ان يحمل على متعذرات عمار في اخباره بالاحكام المستغربة . والله العالم .

( المقام الثاني ) — في احكام الخل ، قد صرح الاصحاب (رضوان الله عليهم) بانه لو صلى الى جهة ظاناً انها القبلة او تضيق الوقت عن الجهات الاربع او لاختيار المكلف بناء على القول بتخيير المتخير ثم ظهر الانحراف ، فلا يخلو اما ان يكون في اثناء الصلاة او بعد الفراغ منها ، وعلى كل منهما فاما ان يكون الانحراف في ما بين اليمين واليسار او الى محضهما او الى دبر القبلة ، فهنا صور :

(١) رواه في الوسائل في الباب ٦ من قضاء الصلوات

— ٤٣٠ — ( ظهور الاستدبار في الصلاة او الانحراف الى اليمين واليسار ) ج ٦

( الاولى ) — ان يكون ظهور الانحراف في اثناء الصلاة ويكون الى ما بين اليمين واليسار ، فالظاهر انه لا خلاف في انه يستدير الى القبلة ويبنى على ما مضى لقولهم ( عليهم السلام ) ( ١ ) « ما بين المشرق والمغرب قبلة » ولما رواه عمار في الموثق عن ابي عبد الله ( عليه السلام ) ( ٢ ) « في رجل صلى على غير القبلة فيعلم وهو في الصلاة قبل ان يفرغ من صلاته ؟ قال ان كان متوجهاً في ما بين المشرق والمغرب فليحول وجهه الى القبلة حين يعلم وان كان متوجهاً الى دبر القبلة فليقطع الصلاة ثم يحول وجهه الى القبلة ثم يفتتح الصلاة » ورواية القاسم بن الوليد ( ٣ ) قال : « سألت عن رجل تين له وهو في الصلاة انه على غير القبلة ؟ قال يستقبلها اذا اثبت ذلك وان كان قد فرغ منها فلا يعيدها » والمراد انه يستقبل القبلة اذا تين الانحراف بارجاع الضمير الى القبلة لا الى الصلاة كما ربما يتوهم ، وهي محمولة على ما اذا كان الانحراف بين اليمين واليسار كما تضمنته رواية عمار . وظاهر المحقق في المعتبر نقل الاجماع على الحكم المذكور .

( الثانية ) — هي الاولى بعينها إلا ان الانحراف خارج عما بين اليمين واليسار اعم من ان يكون الى محضهما او الى دبر القبلة ، وقد ذكر الاصحاب ( رضوان الله عليهم ) ان الحكم فيهما الاستثاف في الوقت .

اقول : ويدل عليه بالنسبة الى المستدير موثقة عمار المذكورة ، واما بالنسبة الى محض اليمين واليسار فقد استدلوا عليه باخلاله بشرط الواجب مع بقاء وقته والاثبات به ممكن فيجب ، ولانه موجب للاستثاف بعد الفراغ كما سيأتي ان شاء الله تعالى فكذا في الاثناء لان ما يفسد الكل يفسد الجزء . قال في المدارك ويؤيده رواية القاسم بن ابي سعيد ، ثم ساق الرواية المتقدمة . واستدل به هنا بناء على ارجاع الضمير في « يستقبلها » الى الصلاة وحمل « غير القبلة » على ما خرج عما بين اليمين واليسار . والى ما ذكرنا من حملها على ما دلت عليه موثقة عمار في الصورة الاولى يشير كلام العلامة في المنتهى حيث



انه ذكرها مع وثيقة عمار دليلاً للصورة الاولى وكذلك الفاضل الخراساني في الذخيرة .  
وانت خير بان آخر الرواية المذكورة قد تضمن انه متى فرغ والحال هذه فانه لا يعيدها  
وهذا المعنى لا ينطبق على جعلها من قبيل الصورة الثانية لوجوب الاعادة في الوقت فيها  
كما عرفت مع تصريح الرواية بالعدم وانما ينطبق على الصورة الاولى التي لا اعادة فيها  
بعد الفراغ كصحيح معاوية بن عمار كما سيأتي في الصورة الثالثة .

ويظهر من كلام الشيخ في المبسوط الخلاف في ما لو ظهر الانحراف الى محض  
اليمين واليسار فانه الحق بما بين اليمين واليسار دون دير القبلة كما هو المعروف من كلام  
الاصحاب ( رضوان الله عليهم ) حيث قال ( قدس سره ) : وان كان في خلال الصلاة  
ثم ظن ان القبلة عن يمينه او شماله بنى عليه واستقبل القبلة وأتمها وان كان مستدبراً القبلة  
اعاد من اولها بلا خلاف وقال فيه ايضاً : وان دخل بغنى الاعى فيها ثم غلب على ظنه  
ان الجهة في غيرها مال اليها وبنى على صلاته ما لم يستدير القبلة . انتهى . وهو ظاهر  
كما ترى في تخصيص الاستئناف بصورة الاستدبار ، ومن المعلوم ان محض اليمين واليسار  
لا يدخل في الاستدبار ولا يصدق عليه لفظه . فيكون الواجب فيها الاستدارة والائتمام كما  
في ما بين اليمين واليسار . والظاهر ضعفه لما عرفت .

( تنبيه ) — قال السيد السند ( قدس سره ) في المدارك بعد ذكر هذه الصورة :  
فرع - لو تبين في اثناء الصلاة الاستدبار وقد خرج الوقت فالأقرب انه ينحرف ولا  
اعادة وهو اختيار الشهيدين ، لا لما ذكرناه من استلزام القطع القضاء المنفي لانتفاء الدلالة  
على بطلان اللازم بل لانه دخل دخولا مشروعا والامثال يقتضي الاجزاء ، والاعادة  
انما تثبت اذا تبين الخطأ في الوقت كما هو منطوق روايتي عبد الرحمان وسليمان بن  
خالد (١) انتهى . وعلى هذه المقالة تبعه من تأخر عنه كالفاضل الخراساني في الذخيرة وغيره .  
وفي ما ذكره عندي نظر من وجهين ( احدهما ) ان ما نقله عن الشهيدين لا يخلو  
من خلل في النقل :

اما الشهيد الاول فانه لم يصرح بهذه المسألة إلا في كتاب الذكرى وهذه صورة عبارته فيه : لو تبين في اثناء الصلاة الاستدبار او احد الجانبين وقد خرج الوقت امكن القول بالاستقامة ولا اعادة للدلالة فحوى الاخبار عليه ، ويمكن الاعادة لانه لم يأت بالصلاة في الوقت . انتهى وظاهره كما ترى التردد والتوقف في المسألة حيث ذكر الاحتمالين ولم يرجح شيئاً في الين ، والاحتمال الاول وهو الذي نسب مذهباً اليه انما استدلل عليه بفحوى الاخبار والظاهر ان مراده فحوى روايتي عبدالرحمان وسليمان بن خالد الآيتين ان شاء الله تعالى ، وهو قوله ( عليه السلام ) ( ١ ) : « وان فاتك الوقت فلا تعد » فانه يصدق في الصورة المذكورة انه فاته الوقت وهو راجع الى ما ذكره هو من الاستدلال بالروايتين المذكورتين ايضاً ، واين هذا من الذي نقله عنهما ؟

واما جده الشهيد الثاني فانه لم يذكر هذه المسألة ايضاً لا في المسالك ولا في الروضة وانما ذكرها في الروض بهذه العبارة : نعم لو فرض تبين التيامن او التياسر بعد الوقت في من ادرك منه ركعة او المستدبر على القول بالمساواة . امكن القول بالاستقامة ولا اعادة لاطلاق الاخبار ، وعدمه لانه لم يأت بالصلاة في الوقت ولان ما بعد الوقت هنا بحكم الواقع فيه فيكون بحكم الذاكر فيه . ويضعف بان الاول صادرة ومساواة ما بعد الوقت لما قبله مطلقاً ممنوعة بل في محل النص والوافق لا في جميع الاحكام على الاطلاق . انتهى وكلامه وان كان مؤذناً باختياره ما نقله عنه إلا انه انما غلله بما قدمنا نقله عن الذكرى لا ما ذكره من استلزام القطع القضاء المنفي حتى انه يعترض عليه بانتماء الدلالة على بطلان اللازم . واحتمال كونها ذكر ذلك في غير هذه السكتب المشهورة بعيد غاية البعد .

و ( ثانيها ) — انه لا يخفى ان هذا الفرع المذكور لا يدخل تحت شيء من اخبار المسألة ، وما ذكره من الوجوه الموجبة لصحة الصلاة مع الاستدارة الى جهة القبلة لا يخلو من اشكال ، وذلك فان مورد اخبار المسألة كون الصلاة التي وقع الانحراف فيها

كانت في الوقت وان الوقت متسع بعدها وقد اشتملت على التفصيل في تلك الصلاة بين كون الانحراف فيها الى ما بين اليمين واليسار مع العلم به في الاثناء والحكم فيه الاستدارة والاعام او خارجا عن ذلك والحكم فيه الابطال والاعادة او انما يحصل العلم بعد الفراغ في الوقت والحكم الاعداء في الوقت خاصة على المشهور في احد فرديه . واما لو وقع جزء من الصلاة خارج الوقت وعلم الانحراف الى دبر القبلة والحال هذه فكما يحتمل ما ذكره الشهيديان من الاستدارة والصحة بناء على اطلاق قوله ( عليه السلام ) في الروايتين المشار اليهما « وان فاتك الوقت فلا تعد » وان هذا قد فاته الوقت في الصورة المذكورة كذا يمكن ادخال هذه الصورة تحت موثقة عمار المتقدمة وقوله فيها « وان كان متوجها الى دبر القبلة فليقطع ثم يحول وجهه الى القبلة ثم يفتتح الصلاة » فان اطلاق هذا الخبر شامل لما لو كانت الصلاة اداء في الوقت او قضاء في خارجه او وقع بعضها في الوقت كما في الصورة المفروضة ، ولا ريب ان دخول هذه الصورة في اطلاق الخبر المذكور اظهر مما ادعوه في ذنبك الخبرين ، لان الظاهر ان المراد من ذنبك الخبرين « وان فاتك الوقت فلا تعد » انما هو بعد ان صليت الفريضة في وقتها ومضت على الصحة فلا تعدها في خارجه من اجل ذلك الانحراف لان المراد فوت الوقت مع وقوع الصلاة كلا او بعضا خارجه ، وإلا لزم ان من صلى قضاء وظهر الاستدبار في اثنائها انه يتمها بعد الاستدارة لانه يصدق عليها انها داخلة تحت قوله : « وان فاتك الوقت » ولا اظن هذا القائل يلتزمه بل الواجب هو الاعادة من رأس البتة .

واما ما علل به الصحة في الصورة المذكورة - من انه دخل دخولا مشروعا والامثال يقتضي الاجزاء - فهو ممنوع لانه وان دخل دخولا مشروعا إلا انه بعد تبين الاستدبار في الاثناء لا نسلم المشروعية . ومنه يظهر بطلان قوله : « والامثال يقتضي الاجزاء » ويؤيد ذلك ما في كلامه في الفروع التي في المسألة المذكورة بعد هذه المسألة من حكمه بالابطال بظهور الاستدبار في الاثناء في الفرع الاول والفرع الثالث مع جريان

تعليله المذكور هنا في تلك المقامات وليس إلا من حيث ان ظهور الاستدبار موجب للبطلان كما ذكرنا .

وبالجملة فانه لا ريب أن الاستدبار من قواطع الصلاة الموجبة لبطلانها ووجوب اعادةها لو وقع فيها خرج منه ما لو لم يعلم إلا بعد ان صلاها في الوقت ثم خرج الوقت بناء على المشهور وظواهر الاخبار الآتية ، فيجب الاقتصار على موردها من الصلاة التي صليت في الوقت ووقع التفصيل فيها بما تقدم وبقى الباقي ومنه موضع البحث ، مع ظهور دخول هذه الصورة تحت اطلاق موثقة عمار المتقدمة كما عرفت . وكيف كان فحيث كانت المسألة غير خالية من شوب الاشكال - لما ذكر من تعدد الاحتمال وان كان ما ذكرنا هو الاقرب في هذا المجال - فلا احتياط فيها مطلوب على كل حال . والله العالم .

( الثالثة ) — ان يتبين الانحراف بعد الفراغ من الصلاة وكان الانحراف في ما بين اليمين واليسار ، ولا خلاف في صحة الصلاة في الصورة المذكورة ونقل الفاضلان اجماع اهل العلم على ذلك .

ويدل عليه صحيحة معاوية بن عمار عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (١) قال : « قلت الرجل يقوم في الصلاة ثم ينظر بعد ما فرغ فيرى انه انحرف عن القبلة يمينا وشمالا ؟ فقال قد مضت صلاته وما بين المشرق والمغرب قبلة » .

وروى في كتاب قرب الاسناد عن الحسن بن ظريف عن الحسين بن علوان عن الصادق عن ابيه ( عليهما السلام ) (٢) « ان عليا ( عليه السلام ) كان يقول من صلى على غير القبلة وهو يرى انه على القبلة ثم عرف بعد ذلك فلا اعادة عليه اذا كان في ما بين المشرق والمغرب » .

وبعضه ايضا ما تقدم من صحيحة زرارة عن ابي جعفر ( عليه السلام ) (٣) قال : « لا صلاة إلا الى القبلة . قال قلت اين حد القبلة ؟ قال ما بين المشرق والمغرب قبلة كله » .

وذكر المشرق والمغرب في هذه الاخبار بناء على قبة العراقي فذكرهما انما جرى مجرى التمثيل .

اذا عرفت ذلك فاعلم ان كثيراً من عبارات المتقنين هنا مطلقة في وجوب الاعادة في الوقت اذا صلى لغير القبلة من غير تفصيل بين ظهور القبلة الى ما بين اليمين واليسار او ما زاد على ذلك ، قال الشيخ المفيد (قدس سره) في المقنعة : ومن اخطأ القبلة او سها عنها ثم عرف ذلك والوقت باق اعاد فان عرفه بعد خروج الوقت لم يكن عليه اعادة في ما مضى اللهم إلا ان يكون قد صلى مستدير القبلة . وقال الشيخ (قدس سره) في المبسوط : واذا صلى البصير الى بعض الجهات ثم تبين انه صلى الى غير القبلة والوقت باق اعاد الصلاة . وقال في النهاية : فان صلاها ناسياً او شبهة ثم تبين انه صلى الى غير القبلة وكان الوقت باقياً وجب عليه اعادة الصلاة . وقريب منها كلامه في الخلاف وكذا كلام ابن زهرة وابن ادریس . ولعل مرادهم من الصلاة الى غير القبلة ما لم يكن في ما بين المشرق والمغرب كما ذكره بعض الاصحاب لما اشتهر في الاخبار وكلام الاصحاب من ان ما بين المشرق والمغرب قبلة ، وايد بايراد الشيخ الرواية المتضمنة لذلك في شرح كلام الشيخ المفيد المتقدم من غير تعرض للكلام عليه . وبالجمله فان حمل كلامهم على ظاهره مع ما عرفت من هذه الاخبار بعيد غاية البعد فلا بد من ارتكاب التأويل فيه بما ذكرنا .

(الرابعة) — الصورة بمجالها مع تبين الانحراف الى اليمين والشمال ، والمشهور في كلام الاصحاب - بل ادعى عليه الفاضلان في المعتبر والمنتهى الاجماع - الاعادة في الوقت لا في خارجه .

واستدلوا على الاول بانه قد اخل بشرط الواجب وهو الاستقبال والوقت باق فيبقى تحت عهدة الخطاب كما لو اخل بطهارة الثوب ونحوها .

واما على الثاني فبان القضاء فرض جديد يتوقف على الدليل وحيث لا دليل فلا قضاء

٤٣٩ — (تبيين الانحراف بعد الصلاة الى اليمين والشمال) ج ٦

وصحبة عبدالرحمان بن ابي عبدالله من ابي عبدالله (عليه السلام) (١) قال :  
« اذا صليت وانت على غير القبلة واستبان لك انك صليت على غير القبلة وانت في  
وقت قاعد وان فاتك الوقت فلا تعد » .

وصحبة سليمان بن خالد (٢) قال : « قلت لابي عبدالله (عليه السلام) الرجل  
يكون في قفر من الارض في يوم غيم فيصلّي لغير القبلة ثم يضحي فيعلم انه صلى لغير القبلة  
كيف يصنع ؟ قال ان كان في وقت فليعد صلاته وان كان قد مضى الوقت فحسبه اجتهاده »  
وصحبة يعقوب بن يقطين (٣) قال : « سألت عبداً صالحاً (عليه السلام) عن  
رجل صلى في يوم سحاب على غير القبلة ثم طلعت الشمس وهو في وقت أيعد الصلاة اذا  
كان قد صلى على غير القبلة ؟ وان كان قد نحرى القبلة بمجده أتجزئه صلاته ؟ فقال يعيد  
ما كان في وقت فاذا ذهب الوقت فلا اعاده عليه » .

وصحبة عبدالرحمان بن ابي عبدالله (٤) « انه سأل الصادق (عليه السلام) عن  
رجل اعصى صلى على غير القبلة فقال ان كان في وقت فليعد وان كان قد مضى الوقت  
فلا يعد . قال وسألته عن رجل صلى وهي متغيمة ثم تجلت فعلم انه صلى على غير القبلة  
فقال ان كان في وقت فليعد وان كان الوقت قد مضى فلا يعد » .

ورواية محمد بن الحصين (٥) قال : « كتبت الى عبد صالح (عليه السلام) الرجل  
يصلّي في يوم غيم في فلاة من الارض ولا يعرف القبلة فيصلّي حتى اذا فرغ من صلاته  
بدت له الشمس فاذا هو قد صلى لغير القبلة أيعد بصلاته ام يعيدها ؟ فكتب يعيدها  
ما لم يفته الوقت أو لم يعلم ان الله تعالى يقول وقوله الحق : فايها تولوا فثم وجه الله ؟ (٦) .  
وصحبة زرارة عن ابي جعفر (عليه السلام) (٧) قال : « اذا صليت على غير  
القبلة فاستبان لك قبل ان تصبح انك صليت على غير القبلة قاعد صلاتك » .

(١) و (٢) و (٣) و (٤) و (٥) و (٧) الوسائل الباب ١١ من القبلة

(٦) سورة البقرة الآية ١٠٩

وتقريب الاستدلال بها ان المراد انه صلى الصبح على غير القبلة واستبان له ذلك قبل الاسفار او طلوع الشمس فقله : « قبل ان تصبح » اشارة الى ذلك . واما حملها - على ان القاءت العشاء ان وان الامر بالاعادة قبل الصبح يعني الفجر الثاني لامتداد وقت العشاءين الى ذلك الوقت في المضطر كما تقدم القول به - فبعيد ، وقد تقدم تحقيق المسألة في غير مقام .

ثم انه لا يخفى ان هذه الاخبار - كما ترى - قد دلت على وجوب الاعادة في الوقت متى ظهر انه صلى على غير القبلة واطلاقها شامل لما لو كانت صلاته في ما بين المشرق والمغرب لصدق انه الى غير القبلة مع ان الحكم كما تقدم عدم وجوب الاعادة ، والاصحاب قد قيدوا اطلاق هذه الاخبار ولا سيما صحيحة معاوية بن عمار التي هي الاصل في الاستدلال فاخرجوا من هذا الاطلاق ما بين المشرق والمغرب بتلك الاخبار .

ولقائل ان يقول ان بين اخبار الطرفين عموماً وخصوصاً من وجه ، فكما ان هذه الاخبار عامة بالنسبة الى الصلاة الى غير القبلة إلا انها مفصلة بالنسبة الى الوقت وخارجه وتلك الاخبار مطلقة بالنسبة الى الوقت وخارجه وخاصة بالنسبة الى القبلة التي حصل فيها الانحراف وهي ما بين المشرق والمغرب ، فكما يمكن ارتكاب التخصيص المذكور الذي بنى عليه الاستدلال بالاخبار في الموضعين كذلك يمكن تخصيص تلك الاخبار بالصلاة في خارج الوقت كما فصلته هذه الاخبار وابقؤها على اطلاقها بالنسبة الى القبلة فيقال بوجوب الاعادة في الوقت متى صلى الى غير القبلة باي نحو كان وان كان في ما بين المشرق والمغرب ، ولا يتم الاستدلال بتلك الروايات على ما ذكره فلا بد لترجيح الاول من دليل ، ولعل ما تقدم نقله عن كثير من عبارات المتقدمين من اطلاقهم وجوب الاعادة في الوقت مبني على ما ذكرناه هنا .

واستدل العلامة في المنتهى على ترجيح الاول بوجوب ( احدهما ) - موافقة الاصل وهو براءة الذمة اذ لو حملنا حديث معاوية على ما ذكرتم لزمت الاعادة لمن صلى

بين المشرق والمغرب في الوقت والاصل عدمه . ( الثاني ) - انا نمنع تخصيص ما ذكرتم من الاحاديث اصلاً لان قوله ( عليه السلام ) « ما بين المشرق والمغرب قبله » ليس مخصصاً للحديث الدال على وجوب الاعادة في الوقت دون خارجه لمن صلى الى غير القبلة اذ اقصى ما يدل عليه ان ما بين المشرق والمغرب قبله ، بل لقائل ان يقول ان قوله : « اذا صليت وانت على غير القبلة » يتناول لفظ القبلة فيه ما بين المشرق والمغرب ايضاً . انتهى .

اقول : لا يخفى ما فيه ، اما الاستناد الى الأصل كما ذكره فعارض بان الأصل شغل الذمة بالعبادة وهذا اصل متيقن لا مناص عنه فلا يحكم براءة الذمة إلا بيقين مثله والاخبار هنا متعارضة كما عرفت والوقت باق والخطاب متوجه فلا يتيقن براءة الذمة إلا بالاعادة في الوقت . وهذا بحمد الله سبحانه ظاهر لا ستره عليه ولا يتطرق اليه الايراد من خلفه ولا من بين يديه . واما منع التخصيص فلا يخفى ما فيه فاني لا اعرف لكلامه هنا وجه استقامة . ولعل النسخة التي عندي لا تخلو من غلط ، ووجه الاشكال كما ذكرنا زيادة على ما قدمنا ان صحيحة معاوية المشار اليها قد دلت على ان من صلى بطن القبلة ثم تبين انحرافه الى ما بين اليمين والشمال فقد صحت صلاته لان ما بين المشرق والمغرب قبله ، وتبين الانحراف عن القبلة اعم من ان يكون في الوقت او خارجه فيمكن تقييد هذا العموم بما فصلته تلك الاخبار من ان من صلى الى غير القبلة ثم تبين ذلك فان كان في الوقت اعاد وان كان خارج الوقت فلا اعادة عليه بان يحمل على تبين الانحراف بعد خروج الوقت ، وحينئذ فتجب الاعادة في الوقت وان كان فيما بين اليمين واليسار . وهذا ايضاً بحمد الله سبحانه ظاهر لا مرية فيه .

وبالجملة فاني لا اعرف لهم دليلاً على ما ذكره زيادة على الاجماع المدعى في تلك المسألة . نعم قوله في صحيحة معاوية « ثم ينظر بعد ما فرغ » ربما اشعر بكون ظهور الانحراف في الوقت بالحمل على البعدية القريبة كما هو المتبادر . هذا اقصى ما يمكن ان



يقال في المقام والله سبحانه واولياؤه العالمون بحقائق الأحكام .

( الخامسة ) — الصورة المتقدمة مع تين الانحراف الى دبر القبلة ، والمشهور بين المتأخرين - وبه قال السيد المرتضى والمحقق واكثر من تأخر عنه - ان حكم هذه الصورة كسابقتها من الاعادة في الوقت خاصة دون خارجه ، وقال الشيخان بالاعادة في الوقت والفضاء في خارجه وتبعها جمع من الاصحاب كابن البراج وابي الصلاح وسائر زهرة .

واستدل الاولون باطلاق صحاح الأخبار المتقدمة في سابق هذه الصورة فانها كما دلت باطلاقها على حكم اليمين واليسار دلت على حكم الاستدبار لصديق الصلاة الى غير القبلة في الموضعين فيجب العمل بها على اطلاقها الى ان يقوم المحصر وليس فليس . ونقل عن الشيخ انه احتج بموثقة عمار المتقدمة في الصورة الاولى ، ولا يخفى ما فيه فان مورد الرواية من علم في اثناء الصلاة بانه صلى الى غير القبلة فانه يقطع ثم يحول وجهه الى القبلة ثم يفتتح الصلاة وهو صريح في كون ذلك في الوقت .

نعم ربما يمكن الاستدلال على ما ذهبوا اليه برواية معمر بن يحيى (١) قال : « سألت ابا عبدالله ( عليه السلام ) عن رجل صلى على غير القبلة ثم تينت القبلة وقد دخل في وقت صلاة اخرى ؟ قال يعيدها قبل ان يصلي هذه التي قد دخل وقتها » .

واجيب عنها بضعف السند وعدم المعارضة لما تقدم من الأخبار الصحاح المتكاثرة المتعاضدة الدالة على عدم الاعادة بعد خروج الوقت فيجب حملها اما على من صلى بغير اجتهاد مع التمسك منه واما يحمل قوله : « وقد دخل في وقت صلاة اخرى » على وقت الفضيلة فيحمل على وقت صلاتين مشتركتين كالظهرين والعشاءين بان يدخل وقت فضيلة الثانية ، على انه غير معمول به على اطلاقه لدلالته على الاعادة ايضاً بالنسبة الى ما كان الى اليمين والشمال وقد عرفت ان لا قائل به .

(١) المروية في الوسائل في الباب ٩ من القبلة

واما ما رواه الصدوق في الصحيح عن زرارة عن ابي جعفر ( عليه السلام ) (١) انه قال : « لا صلاة إلا الى القبلة . قال قلت اين حد القبلة ؟ قال ما بين المشرق والمغرب قبلة كله . قال قلت فمن صلى لغير القبلة في يوم غيم او في غير الوقت ؟ قل بعيد » فيجب حمله على الاعداء في الوقت جمعاً بينه وبين الاخبار المتكاثرة المتقدمة المفصلة حل المطلق على المقيد . والله العالم .

### تنبيهات

( الاول ) — هل المصلي الى جهة ناسياً كالظان في الاحكام المتقدمة ؟ قيل نعم وبه قطع الشيخ في بعض كتبه اموم « رفع عن امتي الخطأ والنسيان » (٢) وقيل لا لان خطأه مستند الى تقصيره بخلاف الظان .

قال في المدارك : وكذا الكلام في جاهل الحكم ، ثم قال والاقرب الاعداء في الوقت خاصة لا خلاله بشرط الواجب دون القضاء لأنه فرض مستأنف . انتهى .

وقال في الذكري : هل المصلي الى جهة ناسياً كالظان في الأحكام ؟ قطع به الشيخان لعموم « رفع عن امتي الخطأ والنسيان » وضعفه الفاضلان لانه مستند الى تقصيره بخلاف الظان . والاقرب المساواة لشمول خبر عبدالرحمان للناسي . اما جاهل الحكم فالاقرب انه بعيد مطلقاً إلا ما كان بين المشرق والمغرب لانه ضم جهلاً الى تقصيره ووجه المساواة الناس في سعة ما لم يعلموا (٣) . انتهى .

اقول . لا يخفى ان اطلاق الاخبار المتقدمة في الصورة الرابعة من صحيحة عبدالرحمان بن ابي عبد الله وصحيحة سليمان بن خالد شامل للظان والناسي وبه يظهر قرب مساواة الناسي للظان كما اختاره في الذكري . إلا انه سيأتي ان شاء الله تعالى في

(١) الوسائل الباب ٩ من القبلة

(٢) الوسائل الباب ٣٠ من الخلل في الصلاة و٥٦ من جهاد النفس .

(٣) راجع ج ١ ص ٤٣

بحث قواعط الصلاة وان الالتفات من جملتها في اخبار تلك المسألة ما يظهر منه المناقاة وبه  
تصير المسألة في قالب الاشكال كما سنكشف لك ان شاء الله تعالى عن حقيقة الحال في  
البحث المشار اليه .

( الثاني ) — المشهور بين الاصحاب ( رضوان الله عليهم ) انه لا يتعدذ الاجتهاد  
بتعدد الصلاة إلا اذا حصل شك في الاجتهاد الاول ، ونقل في المدارك عن الشيخ في  
المبسوط انه اوجب التجديد دائماً لكل صلاة ما لم تحضره الامارات ، للسعي في اصابة  
الحق ، ولان الاجتهاد الثاني ان خالف الاول وجب المصير اليه لأن تغير الاجتهاد لا يكون  
إلا لامارة اقوى من الاولى وافوى الظنين اقرب الى اليقين وان وافقه تأكد الظن .  
ثم قال في المدارك بعد نقل ذلك : وهو جيد ان احتمل تغير الامارات .

اقول : لا يخفى ان ظاهر هذا النقل ان جميع ما اشتمل عليه من الدعوى والدليلين  
المذكورين عين كلام الشيخ في المبسوط مع انه ليس كذلك كما لا يخفى على من راجع الكتاب  
المذكور ، وهذه صورة عبارة الكتاب : يجب على الانسان ان يقتبع امارات القبلة كلما  
اراد الصلاة عند كل صلاة ، اللهم إلا ان يكون قد علم ان القبلة في جهة بعينها او ظن ذلك  
بامارات صحيحة ثم علم انها لم تتغير جاز حينئذ التوجه اليها من غير ان يجدد اجتهاده في  
طلب الامارات . انتهى . وانت خبير بما بين الكلامين من المباني لفظاً ومعنى ، اما  
لفظاً فظاهر ، واما معنى فلان مرجع هذا الكلام الى ان التجديد مخصوص بصورة  
احتمال تغير الامارات لا مطلقاً كما هو ظاهر النقل المذكور ، فلو علم انها لم تتغير سقط  
الاجتهاد كما استجوده في المدارك وقيد به كلام الشيخ ( قدس سره ) وبذلك صرح  
في المنتهى نقلاً عن الشيخ ، وظهره الجود عليه حيث قال : لو صلى عن اجتهاد الى  
جهة ثم اراد ان يصلي اخرى قال الشيخ في المبسوط يعيد اجتهاده إلا اذا علم ان الامارات  
لم تتغير وهو قول الشافعي واحمد (١) وظهره — كما ترى — الموافقة لما نقله عن الشيخ وهو

خلاف النقل المتقدم ، فليتأمل في مثل هذه النقول وليراجع في تحقيق ذلك المنقول .

( الثالث ) — قال في المدارك : لو تغير اجتهاد المجتهد في اثناء الصلاة انحرف وبني ان كان لا يبلغ موضع الاعداء وإلا اعاد . ولو تغير اجتهاده بعد الصلاة لم يعد ما صلاه إلا مع نية الخطأ ، قال في المنتهى ولا نعلم فيه خلافاً . انتهى .

اقول : الانسب بقواعدهم في التفريع هو تفريع هذه المسألة على مسألة من صلى ظاناً ثم تبين الخطأ في ظنه بالعلم بالقبلة بعد ذلك من التفصيل الذي تقدم بين ما اذا كان ظهور الخطأ في الاثناء فانه ينحرف لو ظهرت صلاته بين اليمين واليسار ويعيد لو خرجت عن ذلك وان كان بعد الفراغ (سكن في الوقت لا في خارجه) فزبلاً لهذا الظن المتجدد منزلة العلم في تلك المسألة ، وإلا فالقول بوجوب الاعداء اذا ظهر الخطأ في الاثناء دون ما بعد الفراغ مما لا يظهر له وجه ، فان الموجب للاعداء في البعض موجب للاعداء في الكل ، وما مضى من الصلاة ان كان صحيحاً بناء على الاجتهاد الاول لانه دخل فيها دخولاً مشروعاً — كما ذكره سابقاً في الفرع الذي ذكرناه في التنبيه المتقدم — فالواجب الاستدانة نحو القبلة دون الابطال في الموضعين ، وان كان ما صلاه اولاً صار باطلا بظهور الاستدبار او محض اليمين والشمال فيجب الاعداء من رأس فهو آت ايضاً في ما بعد الفراغ لعملة المذكورة والوقت باق فخطاب التكليف متوجه لانه مأخوذ عليه ان يأتي في الوقت بصلاة صحيحة وهذه قد ظهر بطلانها بالاستدانة ، بل البطلان في صورة الفراغ اظهر منه في ما لو كان في الاثناء لامكان التدارك في الباقي على الثاني بخلاف الاول فان الجميع ظهر على غير القبلة . نعم لو خرج الوقت قبل تغير الاجتهاد انجبه عدم الاعداء لتوقفها على امر جديد . ( فان قيل ) انهم قد صرحوا بانه لو تغير اجتهاده للصلاة العصر مثلاً بعد ان صلى الظهر بالاجتهاد الاول لم يجب عليه اعادة الظهر مع ان الوقت باق ( قلنا ) نعم قد صرحوا بذلك ولكن لم نقف له على دليل إلا ما ربما يدعى من الاجماع والبحث في الدليل الشرعي من النصوص .

ثم ان ظاهر قوله في المدارك في آخر العبارة: « قال العلامة في المنتهى : ولا نعلم فيه خلافا » راجع الى ما ذكره من التفصيل في المسألة ، وعبارة المنتهى لا تساعد على ذلك فان حكم تغير الاجتهاد بعد الفراغ غير مذكور فيها حيث قال : فلو تغير اجتهاده في الصلاة فان كان منحرفا يسيراً استدار الى القبلة وآتم ولا اعادة وان كان مشرقا او مغربا او مستديراً اعاد ، ثم نقل عن بعض الجمهور الاعادة مطلقاً (١) وقال انه ليس بمجيد ثم نقل عن آخرين انه لا يرجع ويمضي على الاجتهاد الأول ، قال وهؤلاء عن التحقيق بمعزل ، ثم قال وكذا لو تجدد يقين بالجهة المخالفة في اثناء الصلاة استدار اليها كاهل قبا لما استداروا الى القبلة ولا نعرف فيه خلافا . انتهى .

اقول : وفي عد استدارة اهل قبا في هذه المسألة نظر لا يخفى ، فان الاستدارة يومئذ انما هو لنسخ القبلة الاولى الى قبلة ثانية فيكون ما مضى من الصلاة وقع على قبلة صحيحة اصلية وما بعد النسخ كذلك ، بخلاف ما نحن فيه فان تغاير القبلتين انما هو من حيث الاعتبار باجتهاد المصلي وظنه وتغير اجتهاده وحصول ظن آخر او علم بعد ظن وانما هي قبلة واحدة يخطئها الخطى ويصيبها المصيب والروايات قد فصلت الاحكام المتعلقة بهذا الخطأ وهذا ، الاصابة في الصور المتقدمة وليس الأمر في ما ذكره كذلك كما لا يخفى .

( الرابع ) — قال في المدارك : لو خالف المجتهد اجتهاده وصلى فصادف القبلة لم تصح صلاته لعدم اتيانه بالمأمور به . وقال الشيخ في المبسوط بالاجزاء لان المأمور به هو التوجه الى القبلة وقد أتى به . وهو ممنوع اذ المعتبر البناء على اجتهاده ولم يفعل فيبقى في عهدة التكليف . انتهى .

اقول : قد تبعت كتاب المبسوط في باب القبلة فلم اقف على هذا الفرع فيه ،

---

(١) في المذهب ج ١ ص ٦٧ الاجزاء اذا بان ان القبلة في اليمين او الشمال . وفي البدائع ج ١ ص ١١٩ نفي الخلاف في ذلك ، ثم قال وان ظهر انه مستدبر الكعبة مجزؤه عندنا وعند الشافعي لا يجزؤه

وكونه في غير الباب المذكور او النقل عن المبسوط وقع سهواً وإنما هو في غيره ممكن إلا ان الشهيد في الذكرى نقل ذلك عن المبسوط أيضاً ولعله في غير الباب المذكور .

ثم ان ما ذكره السيد السند ( قدس سره ) من المناقشة فيما نقله عن الشيخ ( قدس سره ) جيد على اصول جمهور الأصحاب ( رضوان الله عليهم ) وقواعدهم إلا انه خلاف ما اختاره في ما تقدم في مسألة من صلى قبل الوقت جاهلاً او ساهياً حيث قال - بعد ان صرح بان الوجه الموجب للبطلان في الجميع عدم صدق الامثال الموجب لبقاء المكلف تحت العهدة - ما افظه : ولو صادف الوقت صلاة التاسي او الجاهل بدخول الوقت في الاجزاء نظر ، من حيث عدم الدخول الشرعي ، ومن مطابقة العبادة لما في نفس الامر وصدق الامثال . والأصح الثاني وبه قطع شيخنا المحقق سلمه الله تعالى ، قال وكذا البحث في كل من أتى بما هو الواجب في نفس الامر وان لم يكن عالماً بحكمه ... الى آخره فانه لا يخفى ان المسألتين من باب واحد لا شترأكما في ان الدخول في كل منهما بحسب الظاهر ليس شرعي ولكن قد اتفق مصادفة الصلاة في الواقع لما امر به الشارع فان كانت المطابقة الواقعية مجزئة كما ذكره في تلك المسألة فهنا كذلك فلا معنى لرده على الشيخ وإلا فلا في الموضوعين فلا وجه لما صار اليه في تلك المسألة .

( الخامس ) — قال في الذكرى : لو اختلف المجتهدون صلوا فرادى لا جماعة لان المأموم ان كان محققاً في الجهة فسدت صلاة امامه وإلا فصلاته فيقطع بفساد صلاة المأموم على التقديرين . واحتمل الفاضل صحة الاقتداء كالمصلين حال شدة الخوف ولانهم كالقائمين حول الكعبة يستقبل كل واحد منهم جهة غير جهة الآخر مع صحة الصلاة جماعة . ويمكن الجواب بمنع الاقتداء حالة الشدة مع اختلاف الجهة ، ولو سلم فلا استقبال هنا ساقط بالكلية بخلاف المجتهدين ، والفرق بين المصلين الى نواحي الكعبة وبين المجتهدين ظاهر للقطع بان كل جهة قبلة هناك والقطع بخطأ واحد هنا ، وكذا نقول في صلاة الشدة ان كل جهة قبلة . انتهى .

واجاب في المدارك عن الفرق المذكور بانه يمكن دفعه بان الخطأ انما هو في مصادفة الصلاة لجهة السكبة لا للجهة التي يجب استقبالها للقطع بان فرض كل منهم استقبال ما ادى اليه الاجتهاد وان كانت خلاف جهة السكبة . انتهى .

اقول : الكلام في هذا المقام يقع في موضعين : ( احدهما ) - ان الظاهر من كلامهم ان المراد بهذه الجهة التي متى اختلف المجتهدون فيها لم يأتهم بعضهم ببعض هي ما بين اليمين واليسار كلاً ، وهو ضعيف (١) لان الذي يظهر من عباراتهم ويلوح من اشاراتهم ان التيامن والتياسر اليسر لا يخرج عن القبلة وفسروه بما بين المغرب والشرق ، ولهذا حكموا بصحة صلاة من ظهرت صلاته الى تلك الجهة بعد الفراغ والاستدارة في الاثناء وما ذاك إلا من حيث كونها قبلة ، وبدل عليه باوضح دلالة الاخبار الدالة على ان ما بين المشرق والمغرب قبلة كما تقدم ، قال شيخنا المشار اليه في الذكرى بعيد هذا الكلام المتقدم نقله : لو اختلف الامام والمأموم في التيامن والتياسر فالأقرب جواز الاقتداء ، لان صلاة كل منهما صحيحة مغنية عن القضاء والاختلاف هنا يسير ، ولان الواجب مع البعد الجهة هنا . وقال في موضع آخر : لو صلى باجتهاد الى جهة او لضيق الوقت ثم تبين الانحراف يسيراً استقام بناء على ان القبلة هي الجهة ، ولقول الصادق ( عليه السلام ) ( ٢ ) « ما بين المشرق والمغرب قبلة » ولو تبين الانحراف الكثير استأنف ، وظاهر الأصحاب ان الكثير ما كان على سمت اليمين او اليسار لرواية عمار ، ثم نقل موثقة عمار المتقدمة في الصورة الاولى . وهذه الكلمات اذا ضمت بعضها الى بعض ظهر لك منها ما قلنا وهو بظاهره مدافع لما ذكره ( قدس سره ) في تعريف الجهة حيث قال انها هي سمت الذي يظن كون السكبة فيه لا مطلق الجهة كما قال بعض العامة ان الجنوب قبلة لأهل الشمال وبالعكس والمشرق قبلة لأهل المغرب وبالعكس ، لانا نتيقن الخروج هنا عن القبلة وهو

(١) جملة « وهو ضعيف » ليست موجودة في ما وقفنا عليه من النسخ الخطية

(٢) الوسائل الباب ٩ و ١٠ من القبلة

ممتنع . وهذه عبارته ثمة ولا ريب في ظهور المدافعة بين الكلامين في المقامين .  
وبالجملة فإن كلامهم في تحقيق الجهة لما كان مبنياً على الامارات الرياضية وهي  
بظواهرها مخالفة لظواهر الأخبار المعصومية وقع هذا الاضطراب في كلامهم وجرى  
الاختلاف على رؤوس أقلامهم ، والمستفاد من النصوص كما عرفت هو الاتساع في امر القبلة  
سواء اخبار « ما بين المشرق والمغرب قبلة » وبعضها وان كان ورد في قبلة الطان إلا ان  
الآخر في تفسير القبلة مطلقاً كما تقدم ولهذا مال بعض الأصحاب الى القول بظواهره ،  
والمستفاد من البناء على العلامات الرياضية التي اوجبوا الرجوع اليها والبناء عليها هو  
الضيق فيها ، والانحراف يميناً وشمالاً على الوجه الذي اعترفوا بكونه يسيراً وانه غير  
مضر بالصلاة ولا القدوة انما يتم على تقدير العمل بالأخبار لا العمل بالامارات الرياضية ،  
فانه متى كان الواجب مثلاً في بعض المواضع جعل الجدي بين الكتفين الموجب لكون  
القبلة نقطة الجنوب فلو انحرف عنها يميناً او شمالاً كانت صلاته الى غير القبلة ووجبت  
الاعادة وقتاً وخارجاً مطلقاً كما يقتضيه ثبوت ان القبلة مخصوصة بهذه الجهة المعينة مع  
انهم لا يقولون به على الاطلاق والأخبار لا تساعد بل ترده بالاتفاق ، فكيف يتم جملة  
قبلة مطلقاً كما هو مقتضى تلك العلامات ؟ وحكمه ( قدس سره ) بصحة الاقتداء مع  
اختلاف الامام والمأمومين في التيامن والتياسر لا يتم بناء على تعين الجهة بهذه العلامة  
المذكورة ونحوها نعم انما يتم بناء على ظواهر الأخبار المشار اليها . وبالجملة فإن كلامهم  
في هذا المقام لا يخلو من تدافع ظاهر لدوي الافهام .

و ( ثانيها ) — ان ما علل به في الذكرى بطلان الاقتداء في الصورة المذكورة  
الظاهر انه مبني على ما هو المشهور في كلامهم من ان الصحة والبطلان منوطان بمطابقة  
واقع وعدمه وان كان بحسب الشرع متعبداً بظنه ، وحينئذ فغاية ما تفيد عبادته مع  
عدم ظهور فسادها هو سقوط القضاء وعدم المؤاخذه ، لان حاصل دليله هنا ان  
المأموم ان كان محققاً اي ان صلاته مطابقة للقبلة الواقعية فصلاة الامام فاسدة واقماً



لاختلاف الجهتين وان كانت صحيحة مسقطه للقضاء في اعتقاده وإلا فصلاته هي الباطلة لعدم المطابقة ، وبالمجمل فانه يقطع هنا بفساد واحدة لا بعينها لعدم المطابقة للقبلة الواقعية . وبذلك يظهر لك ما في جواب صاحب المدارك عن الفرق الذي ذكره شيخنا المذكور ، وتوضيحه انه لا ريب ان قبله البعيد عندهم انما هي جهة السكبة والاجتهاد انما يقع في تحصيلها فكل من كان اجتهاده مؤديا لها فهو مصيب ومن لم يكن كذلك فهو مخطئ ، ويجرد كون فرض كل منهم العمل باجتهاده لا يستلزم صحة ما يأتي به مطلقاً بل يجب تقييده بمطابقة الواقع بمقتضى تصريحاتهم في امثال هذا المقام ، فانه متى اجتهد واتفق مطابقة اجتهاده للقبلة الواقعية فالصلاة صحيحة مقبولة من هذه الجهة يثاب عليها كالصلاة المعلوم توجهها الى القبلة وإلا كانت بحسب الظاهر صحيحة مسقطه للقضاء ما لم ينكشف الخطأ وان كانت عند غيره ممن يحكم بخطأه باطلة لتقصيره في الاجتهاد ، غاية الأمر ان كلا منهم يدعى الاصابة في اجتهاده ومخطئة من سواء لان المصيب حينئذ حقيقة واحد لا غير وان كان مجهولاً والثاني يكون مخطئاً ، وصحة الصلاة المترتبة على مطابقة الواقع انما تثبت للمصيب واقعاً والثانية باطلة . ونظير هذه المسألة ما ذكره في الاجتهاد في الاحكام الشرعية بالأدلة المقررة من ان حكم الله تعالى في المسألة واحد فمتى اختلف المجتهدون في الحكم في تلك المسألة لا يجوز ان يقال ان كلا منهم مصيب وان حكم الله في المسألة هو الذي ادى اليه اجتهاد المجتهد إلا على قول ضعيف مرغوب عنه بل يجب ان يقال حكم الله واحد يصيبه المصيب ويخطئه المخطئ . بقي الكلام في الموازنة على هذا الخطأ وعدمها وفيه تفصيل حققناه في كتاب الدرر النجفية في الدرة التي في شرح مقبولة عمر بن حفظة .

ثم انه يأتي على تقدير ما اجاب به السيد المذكور انه لو كان الامام يعتقد استحباب السورة والقنوت مثلاً والمأموم يعتقد وجوبها فانه يجوز له الاقتداء به وان ترك السورة والقنوت لاستحبابها عنده بتقريب ما ذكره من انه مكلف بظنه واجتهاده

فصلاته صحيحة عند نفسه ، مع ان الظاهر ان الأمر ليس كذلك لان المأموم يعتقد بطلان الصلاة بتركها لوجوبها عنده وينسب الامام الى الغلط في اجتهاده ويحكم بخطأه وبذلك يظهر قوة القول المشهور . الا انه يمكن تطرق الاشكال الى اصل ما بنى عليه هذا الكلام من القاعدة المشهورة بينهم وهو ان الحكم بالصحة والبطالان دائر مدار مطابقة الواقع وعدمها بما قدمنا تحقيقه في كتاب الطهارة من ان الحكم بالطهارة والنجاسة والحل والحرم والصحة والبطالان ليست منوطة بالواقع ونفس الأمر ، فان الشارع لم ينط الأحكام بالواقع ونفس الأمر لانه تكليف بما لا يطاق اذ لا يعلمه سواء سبحانه وانما جعلها منوطة بنظر المكلف وعلمه ، وعلى هذا فالظاهر ما علم المكلف بطهارته التي هي عبارة عن عدم العلم بالنجاسة لا العلم بالعدم ومثله الحلية ونحوها . وكذا لو صلى في ثوب نجس او صلى الى غير القبلة واقفاً او نحو ذلك من شرائط الصلاة مع كون الصلاة في اعتقاده مستحقة لشرائط الصحة فانها صحيحة يثاب عليها كما يثاب على الصلاة المستحقة الشروط ولا يقال انها صحيحة بحسب الظاهر باطلة بحسب الواقع كما يدعونه لانه لا واقع لها هنا إلا باعتبار علم المكلف وعدمه لا باعتبار ما كان في علم الله تعالى فاننا غير مكلفين به وهو غير متيسر لنا فكيف يحمل الله سبحانه صحة عبادتنا وبطالانها مرتباً عليه ؟ وعلى هذا فينبغي ان يقال ان بطلان صلاة الجماعة في هذه الصورة ليس من حيث ما ذكره من ان المأموم ان كان محققاً في الجهة ... الى آخر ما ذكره مما اوضحنا بيانه وبيننا انه مبني على تلك القاعدة المشهورة في كلامهم فانها غير مسلمة لما عرفت ، بل من حيث ان كلا منهما مكلف شرعاً بما ادى اليه اجتهاده فاقتداء المأموم في هذه الصورة عمل بغير ما كلف به شرعاً لا من حيث بطلان صلاة احدهما واقفاً .

والتحقيق في هذا المقام ان يفرق بين الاحكام الشرعية وموضوعاتها فيقال بان حكم الله تعالى في الأحكام الشرعية من وجوب وتحريم ونحوها حكم واحد لا يتغير ولا يتبدل يصيبه من يصيبه ويخطئه من يخطئه وان الصحة والبطالان والثواب والعقاب منوطة

عطايقته وعدم مطابقتها وان المكلف غير معذور في خطئه وعدم اصابته إلا في صورة  
 مخصوصة تقدمت الاشارة الى ذكرها في الكتاب المشار اليه آنفاً ، فعلى هذا لا يجوز  
 لمن اداه اجتهاده واستنباطه من الادلة الشرعية الى وجوب السورة مثلاً او وجوب  
 القنوت ان يقتدي بمن يتركها لاعتقاده استحبابها ، ولا لمن يمتدح نجاسة الماء القليل  
 بالمللقة ان يقتدي بمن تظهر بهما نجس بالمللقة لاعتقاده عدم انفعاله بذلك ، ونحو ذلك  
 لاعتقاده بطلان صلاته في جميع هذه المواضع وخطئه في اجتهاده وعدم مطابقة اجتهاده  
 لما هو حكم الله تعالى في الواقع في اعتقاده وان كان الآخر ايضاً يحكم بصحة اجتهاده في  
 نفسه ومطابقته للواقع . واما حكم الله تعالى في موضوعات الأحكام كما في محل البحث  
 ونظائره فانه ليس له واقع سوى علم المكلف وعدمه فهو متعدد بتعدد العلم وعدمه  
 فيقال ان هذا الشيء طاهر بالنسبة الى من لا يعلم نجاسته ونجس بالنسبة الى من يعلم  
 وحلال بالنسبة الى من لا يعلم بالحرمه وحرام بالنسبة الى العالم وهذه الصلاة صحيحة بالنسبة  
 الى من استكمل شرائطها ظاهراً وان كانت واقعاً ليست كذلك وباطلة بالنسبة الى من  
 لم يستكمل ظاهراً وان استكمل واقعاً ، فالأقوى كما تقدم الصحة وان كان المشهور البطلان  
 وحينئذ فلا يحكم ببطلان عبادة من اختلف بعض شروط عبادته واقعاً مع ظهور عدم  
 الاختلال في اعتقاده لانه لا واقع هنا وراء ظنه واعتقاده ، إلا ان عدم جواز الاقتداء  
 انما نشأ من شيء آخر كما عرفت وهو وجوب العمل على المجتهد بما ادى اليه اجتهاده  
 لا من حيث البطلان . والله العالم .

(السادس) — قال في المنتهى : لو صلى الاعمى من غير تقليد بل برأيه ولم  
 يستند الى اشارة يعلمها فان اخطأ اعاد وان اصاب قال الشيخ لا يعيد وقال الشافعي  
 يعيد (١) اجتج الشيخ ( قدس سره ) بانه امثل ما امر به من التوجه نحو المسجد الحرام

فيكون مجزئاً ، ولان بطلان الصلاة حكم شرعي فيقف على الدلالة وهي مفقودة . احتج الشافعي بانه لم يفعل ما امر به وهو الرجوع الى قول الغير فجري مجرى عدم الاصابة . وكلاهما قويان . انتهى .

اقول : ظاهر كلامه هنا هو التوقف في هذه المسألة لتعارض الدليلين المذكورين عنده حيث حكم بقوتها جميعاً ، وهو ظاهر المعتبر ايضاً حيث قال بعد نقل قول الشيخ : وعندي في الاصابة تردد . وظاهر كلام الاصحاب هنا هو ما نقله عن الشافعي من ان دخوله في الصلاة غير مشروع لسكونه مأوراً بالتقليد فلا فرق بين اصابته وعدم اصابته وقد تقدم في التنبيه الرابع تصريح صاحب المدارك بذلك وهو ظاهر المحقق في الشرائع وبذلك صرح ايضاً في الذكرى . وبالجملة فهو المشهور في كلامهم وبذلك صرح في المدارك في هذه المسألة ايضاً وذكر ان الاعداد في ما اذا عول على رأيه من دون اشارة ثابتة على كل حال وان ظهرت المطابقة لدخوله في الصلاة دخولا منهيّاً عنه انتهى . وفيه ما عرفت في التنبيه الرابع .

وظاهرهم انه لا فرق في الصحة والبطلان بين سعة الوقت وضيقه إلا ان يكون من يقلده مفقوداً ولم يصل الى حد الاستدبار فانه تصح صلاته في حال الضيق وان كان مخطئاً . ولو اصاب في صورة الضيق فالحقولان المتقدمان إلا في صورة عدم وجود من يقلده فانهم قالوا بالصحة هنا قطعاً .

ولو صلى مقلداً ثم ابصر في اثناء الصلاة فان كان عامياً استمر على تقليده لان حكم العامي والاعمى واحد في الرجوع الى التقليد ، وان كان مجتهداً اجتهد فان وافق ما استقبله فلا اشكال وان انحرف وظهر انحرافه بين المشرق والمغرب استدار وان كان الى محض اليمين واليسار اعاد واولى منه صورة الاستدبار ، ولو افتقر في الاجتهاد الى زمان طويل يخرج به عن الصلاة فهل يقطع الصلاة او يبني على ما فعل وبسقط الاجتهاد في هذه الحال ؟ اشكال وبالثاني صرح في الذكرى ، قال لانه في معنى العامي لتحريم قطع

الصلاة والظاهر اصابة الحجب ويقوى مع كونه مخبراً عن علم بل يمكن هنا عدم الاجتهاد .  
وبالاول صرح في المعتبر احتياطاً وكذلك الشيخ في المبسوط إلا انه قال بعد ان صرح  
بالاستثاف : لان ذلك عمل كثير في الصلاة ولو قلنا انه يمضي فيها لانه لا دليل على انتقاله  
كان قويا غير ان الاحوط للعبادة الاول .

ولو دخل بصيراً في الصلاة ثم عمى اتم صلاته فان انحرف عمداً عن السمات الذي  
صلى اليه بطلت صلاته وان اتفق ذلك وامكنه الاستقامة استقام ما لم يكن قد  
خرج الى حد الابطال المتقدم ، وان لم يمكنه فان اتفق من يسده عول عليه ويتنظره ان  
لم يخرج عن كونه مصلياً وإلا فالاقرب البطلان . والله العالم .

﴿ ☆ ﴾ ﴿ ☆ ﴾ ﴿ ☆ ﴾

## فهرس الجزء السادس من كتاب الحدائق الناضرة

الصحيحة	الصحيحة
٤٩ كلام الشيخ محمد ابن صاحب	٢ فضل الصلوات اليومية
المنتقى ورده	١٠ اتمام الفرائض بالنوافل
٥٠ ترك النافلة لعذر	١٣ معنى عدم قبول الصلاة
٥٢ تقسيم النوافل على الساعات	١٥ كفر تارك الصلاة
٥٣ ما بين طلوع الفجر والشمس	٢٠ المواقيت المأمور بالمحافظة فيهن
من النهار	٢٠ الصلوات الخمس المفروضات
٥٥ خلاف ابن الجنيدي في نافلة العصر	٢١ الصلاة الوسطى
٥٦ كراهة الكلام بين المغرب ونافلتها	٢٥ المحافظة على الصلوات اليومية
٥٧ هل تقدم نافلة المغرب على التعقيب ؟	٢٧ اعداد الصلوات اليومية ونوافلها
٥٩ سجود الشكر في المغرب بعد	٣٣ عدد النوافل اليومية
الفريضة او بعد النافلة ؟	٣٥ توجيه ما دل على التعذيب بترك
٦١ هل الجلوس في الوتيرة افضل	السنة
من القيام ؟	٣٧ افضل النوافل اليومية
٦٢ جواز الجلوس في النافلة اختياراً	٣٨ الموظف من القنوت في الوتر
٦٤ استحباب التضعيف في النافلة	٤٤ الدعاء لاربعة مؤمنين في قنوت
من جلوس	الوتر
٦٥ كيفية الصلاة من جلوس	٤٥ سقوط نافلة الظهرين في السفر
٦٦ الاشكال في استحباب التربع	٤٥ هل تسقط نافلة المشاء في السفر ؟
في الصلاة من جلوس	٤٨ كلام صاحب المنتقى ورده

﴿ فهرس الجزء السادس من كتاب الحقائق الناضرة ﴾ — ٤٥٣ —

الصحيفة	الصحيفة
٨٩ هل الوقتان للفضيلة والاجزاء	٦٧ كيفية ركوع القاعد
او للاختيار والاضطرار ؟	٦٨ استحباب ركعتي الغفيلة
٩٠ الاخبار الدالة على ان الوقتين	٦٩ وقت ركعتي الغفيلة
للاختيار والاضطرار	٧٠ هل تقضى ركعتا الغفيلة ؟
٩٣ الاخبار المؤيدة لذلك	٧١ هل تكفي نافلة المغرب عن الغفيلة ؟
٩٨ للاستفاد من الاخبار المذكورة	٧٢ استحباب صلاة الوصبة
في المقام	٧٢ هل يجوز تقديم الشفع في اول
١٠٠ هل يشترك القران في الوقت	الليل ؟
من اوله الى آخره ؟	٧٥ النوافل يسلم فيها على الركعتين
١٠١ الاخبار الدالة على اشتراك الوقت	إلا الوتر وصلاة الاعرابي .
من اوله الى آخره	٧٧ صلاة الضحى بدعة
١٠٢ الوجوه التي استدلت بها للقول	٨١ الاخبار الواردة في ما يستحب
للمشهور وهو الاختصاص	قراءته في التوافل اليومية
١٠٥ رد الوجوه المستدل بها على	٨٤ ما يستحب قراءته في نوافل
الاختصاص	الظهرين
١٠٨ الفروع التي فرعوها على الخلاف	٨٥ ما يستحب قراءته في نافلة المغرب
في الاختصاص والاشتراك	٨٥ ما يستحب قراءته في الوتيرة
١٠٩ اول وقت الظهر	٨٥ ما يستحب قراءته في الركعتين
١١٠ آخر وقت الظهر	الاوليين من صلاة الليل
١١٢ كلام صاحب المدارك في المقام	٨٦ ما يستحب قراءته في الوتر
١١٣ رد كلام صاحب المدارك	٨٧ مواقيت الفرائض الخمس
١١٨ ما احتج به لانتفاء وقت	٨٧ هل للمغرب وقت واحد او وقتان
الاختيار لظهور بصيرورة ظن	كسائر الفرائض ؟

— ٤٥٤ — فهرس الجزء السادس من كتاب الحقائق الناضرة ﴿

الصحيفة	الصحيفة
١٥٤ آخر وقت مصر	كل شيء مثله ودفعه
١٥٦ استعمال الزوال بزيادة الظل او حدوده	١١٩ ما استدل به لانتهاه وقت الظهر المختار بأربعة اقدم والمضطر الى آخر النهار ودفعه
١٥٨ استعمال الزوال بالاقدام	١٢٢ ما استدل به للقول بانتهاه وقت الظهر بصيرورة الفى سبعي
١٦٠ استعمال الزوال بميل الشمس الى الحاجب الايمن	الفاخص ورده
١٦٢ استعمال الزوال بالدائرة الهندية	١٢٣ ما استدل به للقول بانتهاه وقت الظهر بصيرورة الظل ذراعاً ورده
١٦٣ ما يتحقق به الغروب	١٢٣ الوقت الاول للظهيرين
١٦٤ الاخبار الدالة على تحديد الغروب بزوال الحمرة المشرقية	١٢٧ الاخبار الواردة في تحديد الوقت الاول للظهيرين بالاقدام والاذرع
١٦٥ الاخبار التي استدل بها على تحديد الغروب بنيبوبة القرص .	١٣٦ الاخبار الواردة في تحديد الوقت الاول للظهيرين بالنافلة
١٦٩ الجمع بين اخبار المسألة	١٣٨ علاج التدافع بين الاخبار في التحديد
١٧٢ الاخبار التي عنوانها في الوافي بتأخير المغرب عن استتار القرص للاحتياط	١٤٤ طرفاً للمائلة في بلوغ الظل المثل والمثلين
١٧٣ توجيه هذه الاخبار	١٤٥ كلام المحدث الكاشاني في تصحيح الخبر الوارد في المقام
١٧٥ آخر وقت المغرب	١٤٩ اول وقت مصر
١٧٦ الاخبار الواردة في آخر وقت المغرب	١٥٠ هل الافضل لتعجيل مصر او تأخيرها الى مضي المثل الاول ؟
١٨٠ استدلال صاحب المدارك على مختاره في آخر وقت المغرب	



( فهرس الجزء السادس من كتاب الحقائق الناضرة ) — ٤٥٥ —

الصحيحة	الصحيحة
٢١٤ هل يستثنى قدر ايقاع الفريضة من المثل والمثلين للنافلة	١٨١ وجوه التقدير في استدلال صاحب المدارك
٢١٥ لو خرج وقت النافلة ولم يأت بها او قد تلبس بها	١٨٩ اول وقت العشاء
٢١٧ هل يجوز تقديم نوافل الظهر على الزوال ؟	١٩٠ احتجاج الشيخين على ان اول وقت العشاء غيبوبة الشفق
٢٢٠ وقت نافلة المغرب	١٩٣ آخر وقت العشاء
٢٢٣ وقت الوتيرة	١٩٦ كلام المجلسي في المقام ودفعه
٢٢٤ وقت صلاة الليل	١٩٨ كلام صاحب المدارك في المقام ورده
٢٢٦ الافضل في وقت صلاة الليل ما قرب من الفجر	٢٠٠ اول وقت صلاة الصبح
٢٢٧ قول ابن الجنييد باستحباب الاتيان بصلاة الليل في ثلاثة اوقات	٢٠١ آخر وقت صلاة الصبح
٢٢٩ جواز تقديم صلاة الليل في اوله في موارد	٢٠٣ استدلال صاحب المدارك على مختاره في آخر وقت صلاة الصبح ونقده
٢٣١ قضاء صلاة الليل افضل من تقديمها	٢٠٧ هل الافضل التغليس بصلاة الصبح او تأخيرها ؟
٢٣٢ احتجاج العلامة على عدم جواز تقديم صلاة الليل على نصف الليل	٢٠٩ تمييز ابي بصير في خبر من اخبار المسألة
٢٣٣ آخر وقت صلاة الليل	٢٠٩ تفسير كلمات وردت في تمييز الفجر
٢٣٣ لو طلع الفجر وقد تلبس بربيع ركعات من صلاة الليل	٢١٠ كلام للعلامة في المنتهى في تحقيق الفجر الكاذب والصادق
٢٣٥ لو طلع الفجر ولم يتلبس بربيع	٢١١ آخر وقت نافلة الظهرين

— ٤٥٦ — ﴿ فهرس الجزء السادس من كتاب الحقائق الناضرة ﴾

الصحيفة	الصحيفة
رَكَعَات من صلاة الليل	٢٣٦
افضل اوقات الوتر	٢٣٨
لو قدم الوتر ورَكَعَتَي الفجر ثم	٢٣٩
انكشف بقاء الليل	٢٤٠
الدول من نافلة الصبح الى الوتر	٢٤٢
وقت رَكَعَتَي الفجر	٢٤٢
الافضل تأخير رَكَعَتَي الفجر الى	٢٤٤
ما بعد الفجر الاول	٢٤٤
انتهاء وقت رَكَعَتَي الفجر بطلوع	٢٤٤
الفجر الثاني	٢٤٥
الاستدلال للقول المشهور وهو	٢٤٥
امتداد وقت رَكَعَتَي الفجر الى	٢٤٦
طلوع الحمرة .	٢٤٦
علاج التعارض بين الاخبار في	٢٤٦
المقام	٢٤٦
موافقة الشيخ البهائي في المقام	٢٤٦
وجوه النظر في كلام صاحب	٢٤٦
المنتقى في المقام	٢٤٦
النظر في كلام المجلسي والشهيد	٢٤٦
في خبر ابي بصير في المقام	٢٤٦
دفع توهم امتداد وقت رَكَعَتَي	٢٤٦
الفجر بامتداد الفريضة	٢٤٦
هل يستحب اعادة رَكَعَتَي الفجر	٢٤٦
بعد الفجر الاول لو صلاهما قبله؟	٢٥٣
هل يكره النوم بعد صلاة الليل	٢٥٤
وقبل الصبح؟	٢٥٤
وجوب الصلاة في الاوقات	٢٥٥
المحدودة هل هو موسع او مضيق؟	٢٥٥
هل تجوز النافلة بمسدد دخول	٢٥٨
وقت الفريضة؟	٢٥٨
نقل كلام صاحب المدارك في المقام	٢٥٩
نقل كلام الشهيدين في المقام	٢٦٠
وجوه النظر في كلام صاحب	٢٦٠
المدارك والشهيدين	٢٦٢
تحقيق في مفاد الاخبار التي استند	٢٦٢
اليها صاحب المدارك والشهيدين	٢٦٦
في الجواز	٢٦٦
بعض الاخبار التي يمكن ان	٢٦٧
يستدل بها لجواز النافلة في وقت	٢٦٧
الفريضة والجمع بينها وبين اخبار المنع	٢٦٧
المواضع التي استند اليها بعض	٢٦٧
مجوزي النافلة في وقت الفريضة	٢٦٨
والجواب عن ذلك	٢٦٨
هل تجوز النافلة لمن عليه قضاء	٢٦٨
فريضة؟	٢٦٨

الصحيحة	الصحيحة
٢٨٠ لا يكفي ادراك ركعة في اول الوقت في استقرار الوجوب	٢٧٠ استدلال القائلين بجواز النافلة لمن عليه قضاء فريضة
٢٨٠ هل يعذر الكافر في ترك الصلاة ؟	٢٧١ رواية الشريد في الذكرى في المقام وما يستفاد منها
٢٨١ ادراك الصلاة في اتمام الوقت	٢٧٣ تحقيق في ما دل على نوم النبي (ص) عن الفريضة
٢٨١ اذا بلغ الصبي المتطوع بالصلاة في اتمامها بما لا يبطل الطهارة	٢٧٤ ما يستقر به وجوب الصلاة
٢٨٣ لو بلغ الصبي في الوقت بعد فراغه من الصلاة	٢٧٥ من ادرك ركعة من الوقت فقد ادرك الوقت
٢٨٣ لا تجوز الصلاة قبل الوقت	٢٧٦ معنى الركعة التي بادراكها يدرك الوقت
٢٨٤ الصلاة قبل الوقت عمداً	٢٧٧ من ادرك ركعة من الوقت هل يكون مؤدياً للجميع او قاضياً للجميع او بالتوزيع ؟
٢٨٥ الصلاة قبل الوقت نسياناً مع وقوعها كلا او بعضاً خارج الوقت	٢٧٨ لو ادرك قبل الغروب او قبل انتصاف الليل احدى الفريضتين او خمس ركعات
٢٨٦ لو اتفق وقوع صلاة التاسي في الوقت كلا	٢٧٩ لو ادرك اربعا من آخر وقت العشاءين
٢٨٧ الصلاة قبل الوقت جهلاً مع وقوعها كلا خارج الوقت او في الوقت كلا او بعضاً	٢٨٠ يعتبر في ادراك الركعة ادراكها بجميع الشرائط ولو قبل الوقت
٢٨٧ قل كلام الفاضل الخراساني في المقام	٢٨٠ يعتبر في استقرار الوجوب اخف صلاة يقتصر فيها على الواجب
٢٨٨ وجوه النظر في كلام الفاضل الخراساني في المقام	
٢٩٢ الصلاة قبل الوقت مع ظن دخوله	
٢٩٢ من دخل عليه الوقت في اتمام	

الصحيفة	الصحيفة
٣١١ الصلوات ذوات الاسباب في	الصلوة وقد دخل فيها بالظن
الاولات الخمسة	٢٩٤ هل يجوز التحويل على الظن بالوقت
٣١٢ الاشكال في كراهة الصلاة في	مع التمكن من العلم ؟
الاولات الخمسة	٢٩٦ الروايات الدالة على جواز الاعتماد
٣١٤ معنى طلوع الشمس وغروبها بين	على المؤذنين وغيرهم وما يمارضها
قربى الشيطان	٢٩٨ ميل المحقق الى الاعتماد على اذان
٣١٥ ظاهر الاخبار حرمة الصلاة في	الثقة واعتراض الشهيد وغيره
الاولات المخصوصة	عليه والنظر في الاعتراض
٣١٧ استثناء يوم الجمعة من المنع من	٢٩٩ الروايات الدالة على عدم جواز
النوافل عند قيام الشمس	الصلاة إلا مع تبين الوقت
٣١٧ من اوقات مقارنة الشيطان	٣٠٠ كلام صاحب المدارك في المقام
للشمس اتصاف النهار	ورده
٣١٩ المراد بالعبور والمصر المنهي من	٣٠١ هل يجوز الاجتهاد والبناء على
الصلاة بعدهما الفريضة لا الوقت	الظن لو لم يكن طريق الى العلم
٣١٩ هل تنصف الصبح والمصر المأداة	بالوقت لغير ونحوه ؟
جماعة بالسكرامة ؟	٣٠٣ كراهة النوافل في الاوقات الخمسة
٣٢٠ هل تكره الصلاة عقيب الطهارة	٣٠٤ هل تختص السكرامة بالنوافل
الحادثة في هذه الاوقات ؟	المبتدأة او تم القضاء وذوات
٣٢١ السجود للتلاوة والشكر والسهو	الاسباب او احدهما دون الآخر ؟
في هذه الاوقات	٣٠٥ الأخبار الواردة في كراهة
٣٢١ لو اتم المسافر بالحاضر في صلاة	الصلاة في الاوقات الخمسة
الظهر او العصر	٣٠٧ قضاء الفريضة في الاوقات الخمسة
٣٢٢ هل الافضل تعجيل قضاء الرواتب	٣٠٩ قضاء النافلة في الاوقات الخمسة
او تأخيرها الى الزمان المائل ؟	

{ فهرس الجزء السادس من كتاب الحقائق الناضرة } — ٤٥٩ —

الصحيفة	الصحيفة
٣٦٦ رد القول بوجوب تقديم قائمة اليوم دون غيرها	٣٢٥ استحباب المبادرة بالصلاة في اول وقتها .
٣٦٨ تعريف القبلة	٣٢٩ للواضع المستثناة من استحباب المبادرة بالصلاة في اول وقتها
٣٧١ ما يجب استقباله	٣٣١ الا براد في صلاة الظهر
٣٧٦ وظيفة المتمكن من مشاهدة عين الكعبة	٣٣٥ هل يعم الا براد صلاة العصر ؟
٣٧٧ القبلة ليست نفس البنية الشريفة	٣٣٦ الاقوال في الموسعة والمضايقة في القضاء
٣٧٧ الصلاة على سطح الكعبة	٣٣٧ جملة من عبائر الاصحاب في الموسعة والمضايقة في القضاء
٣٧٨ الصلاة في جوف الكعبة	٣٣٨ اخبار المضايقة في القضاء
٣٨١ لو استطال صف المأمومين مع المشاهدة	٣٤٣ اخبار الموسعة في القضاء
٣٨١ هل الحجر من الكعبة ؟	٣٤٥ الجواب عن ادلة الموسعة في القضاء
٣٨٣ استحباب التيسر في العراق	٣٤٩ جواب صاحب المدارك عن ادلة المضايقة
٣٨٧ سهولة الامر في القبلة	٣٥٠ وجوه النظر في جواب صاحب المدارك عن ادلة المضايقة
٣٨٨ علامة القبلة لاهل العراق	٣٥٩ استدلال صاحب الذخيرة على الموسعة في القضاء
٣٩٠ تشخيص القبلة بالطول والعرض	٣٦١ رد استدلال صاحب الذخيرة على الموسعة في القضاء
٣٩١ البلدان المنحرفة قبلتها عن الجنوب الى المغرب	٣٦٥ رد القول بوجوب تقديم القائمة المتحدة دون المتعددة
٣٩٢ البلدان المنحرفة قبلتها عن الجنوب الى المشرق	
٣٩٣ البلدان المنحرفة قبلتها من الشمال الى المغرب	
٣٩٣ البلدان المنحرفة قبلتها من الشمال الى المشرق	

— ٤٦٠ — ﴿ فهرس الجزء السادس من كتاب الحقائق الناضرة ﴾

الصحيفة	الصحيفة
٤١٣ لو دار الامر بين الركوب	٣٩٣ وجوب العلم بالقبلة
والمشي في الفريضة	٣٩٤ الاعتماد على المحراب الذي صلى
٤١٤ الصلاة في السكنيسة او على	فيه المعصوم
بغير مقول	٣٩٦ التعويل على الامارات بعد فقد
٤١٥ الصلاة في الارجوحة المعلقة	العلم بالقبلة
بالجبال	٣٩٨ اذا تمذر العلم بالجهة فالوظيفة
٤١٦ لو اختلف المجتهدون في القبلة	هي الاجتهاد او الاحتياط ؟
٤١٧ الصلاة في السفينة	٣٩٩ هل يقدم قول الثقة على الاجتهاد ؟
٤٢٣ ما يستقبل له	٤٠٠ هل تجزئ الصلاة الواحدة
٤٢٣ حكم النافلة من حيث الاستقبال	بعد تمذر الظن بالقبلة ؟
٤٢٤ الاخبار الدالة على جواز النافلة	٤٠٣ وظيفة الحاجز عن الاجتهاد في
الى غير القبلة	القبلة
٤٢٨ ما يستفاد من هذه الاخبار	٤٠٥ التعويل على قبلة البلد
٤٣٠ ظهور الانحراف في اثناء الصلاة	٤٠٧ عدم جواز الفريضة على الراحة
الى ما بين اليمين واليسار	اختياراً
٤٣٠ ظهور الانحراف في اثناء الصلاة	٤٠٨ جواز الفريضة على الراحة عند
الى دبر القبلة او اليمين واليسار	الضرورة
٤٣١ ظهور الاستدبار في اثناء الصلاة	٤١٠ هل يفرق في حكم الفريضة على
بعد الوقت	الراحة بين افرادها ؟
٤٣٤ تبين الانحراف بعد الصلاة فيما	٤١١ ما يجب فيه الاستقبال من الفريضة
بين اليمين واليسار	على الراحة
٤٣٥ تبين الانحراف بعد الصلاة الى	٤١٢ حكم الصلاة ماشياً من حيث
اليمين والشمال	الاستقبال

﴿ فهرس الجزء السادس من كتاب الحقائق الناضرة ﴾ — ٤٦١ —

الصحيحة	الصحيحة
٤٤٤ اختلاف المجتهدين في القبلة	٤٣٩ تبين الاستدبار بعد الصلاة
٤٤٧ اختلاف المجتهدين في الحكم	٤٤٠ هل الناسي كالظان في الاحكام
٤٤٨ التحقيق في المقام	المتقدمة ؟
٤٤٩ لو صلى الاعمى من غير تقليد	٤٤١ هل يتعددا الاجتهاد بتعدد الصلاة ؟
٤٥٠ لو صلى الاعمى مقلداً ثم ابصر	٤٤٢ حكم تغير الاجتهاد
في الصلاة	٤٤٣ لو خالف المجتهد اجتهاده
٤٥١ لو دخل بصيراً في الصلاة ثم مضى	وصادف القبلة

## استمرارات

لستدرك هنا ما فاتنا التنبيه عليه في محله من الامور التي كان ينبغي التنبيه عليها في محلها :

(١) قد وقع اشتباه في سند حديث الحارث النصري المروي عن التهذيب في ص ٦٢ فان ادماج علي بن حديد فيه اشتباه والصحيح هكذا : احمد بن محمد بن عيسى عن علي بن النعمان عن الحارث النصري .

(٢) جاء في ص ١٧٧ « صحيحة زرارة عن ابي جعفر عليه السلام » وفي نسخ الحديث « عن ابي عبدالله ع » والصحيح ما في هذه الطبعة .

(٣) جاء في ج ٥ ص ١٢٣ في التعليقة (١) « والراوي معاوية بن عمار كما في المتن » والصحيح هكذا « والراوي معاوية بن عمار لا محمد بن عمار كما في المتن » .

(٤) جاء في ج ٤ ص ٣ س ١ « قالوا ويحتمل الاكتفاء فيه بما يستر العورة لانه موضع ابتداء سترها » كذا فيما وقفنا عليه من النسخ وقد راجعنا بعد ذلك روض الجنان للشهيد الثاني فوجدنا الاحتمال المذكور موجوداً فيه والعبارة هكذا : « ويحتمل الاكتفاء فيه بما يستر العورة لانه موضوع ابتداء لسترها » .

تم الجزء السادس من كتاب الحديث الناضرة ويتلوه الجزء السابع في لباس المصلي والحمد لله اولاً وآخراً .









